

شرح الرضا على الكافية

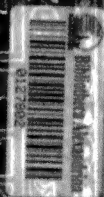
طبعة جديدة مصبغة
وسدنية بتدقيق مستعبد

المجلد الرابع

كلية طب وصيدلة

يوسف حسن عيسى
المكتبة العامة العربية في لبنان

مكتبات
الجامعة اللبنانية
بغداد



شَرْحُ الرُّطَبِ
عَلَى الكافية

شرح الرضا

علم الكافية

طبعة جديدة مصححة
ومدّلة بتعليقات مفيدة

■ الجزء الرابع ■

تصحيح وتعليق

يوسف حسن عسر

الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

مَشُورَات

جامعة قارون

بنغازي



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الثانية

1996

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر.

مَشُورَات
جَامَعَةُ قَارُونِي
بنغازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قسم الأفعال

الفعل^١

معناه ، وخواصه

[قال ابن الحاجب] :

« الفعل : ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة »
« الثلاثة ، ومن خواصه : دخول قد ، والسين ، وسوف »
« والجوازم ، ولحوق ثاء فعلت ، وطاء التأنيث الساكنة » .

[قال الرضي] :

قوله : « في نفسه » ، يخرج الحرف ، وقوله : « مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » ،
أي الماضي والحال والمستقبل ، يخرج الاسم ، وكل اعتراض وردَّ على طردَّ^٢ حدَّ الاسم ،
أي على قولنا : كل اسم فهو غير مقترن ، أعني الاعتراض بباب الضيق^٣ ، واسم الفاعل

(١) هذه بداية الجزء الرابع والأخير من هذا الكتاب وهو يشتمل على قسمي الأفعال والحروف ، والله الموفق والمعين على إتمامه بحمته وكرمه .

(٢) تحدث الشارح والمفوض في معنى الاطراد والانعكاس ، في شرحه لتعريف الاسم ، وقد أحال هنا على ما ذكره هناك .

(٣) المراد به كل اسم يدل بوضعه على الزمن المتيقن ، ومثل ذلك بالصُّبْح والضُّبُوق ، وهما ما يُشْرَب من اللبن وغيره في وقتي الصباح والمساء ؛

العامل ، فهو وارد على عكس حدّ الفعل ، أعني على قولنا : كل فعل فهو مقترن ... ؛
وما وردّ على عكس حدّ الاسم ، أعني على قولنا : كل غير مقترن فهو اسم ، من
الاعتراض بالمضارع ، والأفعال غير المتصرفة ، كعسى ، وشبهه ، فهو واردٌ على طرد
حدّ الفعل ، أعني على قولنا : كل فعل فهو مقترن ؛ والجواب عن الاعتراضات : كما
تقدم في حدّ الاسم .

وإنما اختصَّ^١ « قد » بالفعل ، لأنه موضوع لتحقيق الفعل : مع التقريب والتوقع
في الماضي ، ومع التقليل في المضارع .

وأما السين وسوف ، فسمّاهما سيبويه^٢ : حرفي التنفيس ، ومعناه : تأخير الفعل إلى
الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفّست الخناق ، أي وسّعته ، و« سوف »
أكثر تنفيساً من السين ؛

ويخفف « سوف » بحذف الفاء ، فيقال : سَوّ أفعل ، وقد يقال : سَيّ ، بقلب
الواو ياء ، وقد تحذف الواو ، وتسكن الفاء التي كان تحريكها^٣ للساكنين نحو : سف
أفعل .

وقيل : إن السين منقوص من سوف ، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ؛
وإنما اختصَّ بالفعل ، لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال ،
واختصَّ الجوازم بالأفعال ، لأنه لا جزم في الأسماء ، كما ذكرنا : أنهم^٤ وقّوا الأسماء ،

(١) هذا شروع في بيان وجه اختصاص هذه العلامات بالأفعال ، كما فعل مثل ذلك في شرح علامات الاسم ،
في الجزء الأول .

(٢) قال سيبويه : وأما سوف فحرف تنفيس ، ج ٢ ص ٣١١ ؛ وغيره يسميها حرف تسويف ، والجميع يطلقون
على السين حرف التنفيس وهو أقلّ زمناً من التسويف .

(٣) يعني عند التلحق بالكلمة تامة الحروف .

(٤) في نحو سيفعل .

(٥) ذكر ذلك في باب الإعراب في الجزء الأول ، وهذا تلخيص لما قاله هناك .

لأصابتها في الاعراب ، الحركات الثلاث ، ونقصوا الفعل ، لفرعيته على الأسماء في الاعراب : ما لا يكون^١ من عمله ، وهو الجذر ، فلما نقص الجذر ، لم يُحرك بشيء بدل الجذر ، فبقي مجزوماً ، أي ساكناً ؛

ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة ، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوماً : مبنياً^٢ على السكون ، لأن عمل ما سمي جازماً ، لم يظهر فيه ، لا لفظاً ولا تقديرًا ، وذلك لأن أصل كل كلمة ، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً : أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون .

وإنما سمي العامل عاملاً ، لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله ، إلى حالة أخرى ، لفظاً أو تقديرًا ؛

ثم نقول^٣ : إن نحو : لم يفر ولم يخش ، ولم يرم : مبني ، كاغز ، واخش وازم ، وإنما حذف الآخر ليكون فرقاً بين المجرى المقدر إعرابه ، وبين المبني ، وذلك لأنك تحذف في الفعل محل الإعراب ، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستئصال الحركة عليه لا للبناء ، أي حرف العلة ، ليكون تنبيهاً على أنه : كما ليس الإعراب فيه بظاهر . ليس بمقدر^٤ ؛ أيضاً ، لزوال محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة ، بخلاف : يا شجي ، و : لا فتى ، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون الإعراب مقدراً فيه .

فإن قيل : لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً ، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله ، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى ، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أي السكون ، أو حالة إعرابية أخرى حاصلة لها قبل دخول العامل ، فنحن إنما سمينا الجازم عاملاً : لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم ،

(١) مفعول به لقولهم : نقصوا الفعل .. الخ .

(٢) تمهيد لما ينبأني من ادعاء أن المضارع الممثل الآخر مبني .

(٣) هذا بيان لما ارتضاه من أن الفعل المضارع الممثل الآخر مبني في حالة الجزم .

(٤) تقدير الكلام : تنبهاً على أنه ليس بمقدر ، كما أنه ليس بظاهر .

أو تجزئته^١ من العوامل ، إلى السكون ، وذلك لأن عامل الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم ، إذ عامل الرفع هو التجرد عنهما ، أو الحاصل عند التجرد عنهما ، وهو وقوعه موقع الاسم ، فيكون الجازم طارئاً على الرفع ؛

قلنا : ليس زوال الرفع أثر الجازم ، ومنسوبا إليه . بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع ، أي الوقوع ، أو التجرد ؛ على ما قيل : إن علة العدم عدم العلة ؛

فإن قيل : فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع ، وزوال عامل الرفع أثر للجازم ، وأثر الأثر أثر ، فزوال الرفع أي الانحزام أثر للجازم ؛

قلنا : زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً ، فيلزم أن يكون الناصب جازماً ؛

وأقصى ما يمكن في تشبيه كلام النحاة^٢ . أن يقال : إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب ، والجازم يزيله لا إلى بدل ، فلم يسموا الناصب جازماً ، لأن تعريفه بأثره الوجودي ، أولى من تعريفه بأثره العدمي ، ولما لم يكن للجازم أثر وجودي ، عرفوه بالعدمي ، فسمي جازماً ، إلا أنه لا يلزم ، على هذا أن يكون الناصب في نحو : لن يضربا ، ولن يضربوا ، ولن تضربي : جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل ؛

ولو اخترنا مذهب الكسائي^٣ ، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطاً للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعاً له بعد ذلك من إيجاد الرفع ، فينسب زوال الرفع إلى الجازم ، لا إلى زوال الرفع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله ؛ لم يرد^٤ الاعتراض المذكور .

(١) إشارة إلى أحد الأقوال في علة رفع المضارع .

(٢) أي في تفسيره تفسير مستقيماً لا يرد عليه شيء من الاعتراضات .

(٣) زعم نحاة الكوفة . وأحد القراء السبعة وهو ممن نقل عنهم الرضي كثيراً في هذا الشرح . وتقدم ذكره كثيراً في الأجزاء السابقة . وهذه أول مرة يرد ذكره في هذا الجزء .

(٤) جواب قوله : ولو اخترنا مذهب الكسائي .

قوله : « ولحق تاء فعلت » ، يعني به : اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعل ، لأن الامم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الألف والواو ، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان ، وفي الجمع واوان ، فإن لم يحلف أحدهما : استقل ، وإن حُلف : التبس ،

قوله : « وتاء التأنيث الساكنة » ، لأنها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم ، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل .

الماضي تعريفه ، وبناءؤه

[قال ابن الحاجب] :

« الماضي : ما دل على زمان قبل زمانك ، مبني على الفتح »
« مع غير الضمير المرفوع المتحرك ، والواو » ؛

[قال الرضي] :

قوله : « ما دل » ، أي : فعل دل ، حتى لا ينتقض بأمس ، ونحوه ، وإنما لم يحتاج إلى التصريح بلفظ الفعل ، لأنه في قسم الأفعال .

قوله « قبل زمانك » ، أي قبل زمان تلفظك به ، لا على وجه الحكاية ؛ وقولنا : لا على وجه الحكاية ، ليدخل فيه نحو « خرجت » في قولك اليوم^١ : يقول زيد بعد غد : خرجت أمس ؛ فخرجت : ماضٍ وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به ، لأنك حاكٍ ، وزيد^٢ ، يتلفظ به لا على وجه الحكاية ، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به .
ويخرج عنه أيضاً نحو : أخرجُ ، في قولك اليوم : قال زيد أول من أمس : أخرج غداً ، فإنه دال على زمان تلفظ الحاكي به .

وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل ، هو الماضي ، نحو : بعث ،

(١) متعلق بكلمة : قولك ، يعني أنت تقول الكلام الآتي في يومك الحاضر وكذلك في العبارة التي تليها .

(٢) المراد : زيد المتحدث عنه في المثال .

واشترت ؛ والفرق بين « بت » الإنشائي ، و : « أبيع » المقصود به الحال ، أن قولك : أبيع ، لا بدُّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ ، تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج ، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق ، وإلا فهو كذب ، فلهذا قيل : إن الخبر محتمل للصدق والكذب ، فالصدق محتمل لللفظ من حيث دلالة عليه ، والكذب مُحتملُه ولا دلالة لللفظ عليه ؛ وأما : « بت » الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقتها ، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ موجد له ، فلهذا قيل : إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب : وذلك لأن معنى الصدق : مطابقة الكلام للخارج ، والكذب : عدم مطابقتها له ، فإذا لم يكن هناك خارج ، فكيف تكون المطابقة وعدمها .

واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي : إمّا دعاء ، نحو : رحمك الله ، وإمّا أمراً ، كقول علي رضي الله عنه في النهج : « أجزأ امرؤ قرنه ، وآسى آخاه بنفسه »^١ ؛ وينصرف إليه أيضاً ، بالاخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها ، كقوله تعالى : « ونادى أصحابُ الجنة أصحابُ النار »^٢ ، و : « وسيق الذين .. »^٣ ، والعلّة في الموضعين : أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً : كأنه وقع ومضى ، ثم هو يخبر عنه . وينصرف إليه ، أيضاً ، إذا كان متفياً بلا ، أو إن ، في جواب القسم ، نحو : والله لا فعلت ، أو : إن فعلت ، فلا يلزم تكرير « لا » ، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه ، قال :

(١) هذا جماع جاء في نهج البلاغة ، وهو من خطبة للإمام علي رضي الله عنه يحرض فيها أصحابه على القتال ، وصوابه كما أثبتناه : وآسى بالمطف على أجزأ ، ومعناه : ليجزئ كل واحد منكم قرنه أي خصمه في الحرب ، وليواس زميله في الحرب بنفسه ولا يتركه لمدوه ، انظر نهج البلاغة ص ١٤٩ طبع مطابع الشعب بالقاهرة ، اخراج الأستاذين : محمد البنا ، ومحمد عاشور - وهي الطبعة التي نقل عنها في تعليقاتنا على هذا الشرح ، ثم انظر ما كتبناه في المقدمة عن استشهاد الرضي بكلام الإمام علي - وما قيل في نسبة نهج البلاغة إليه رضي الله عنه .

(٢) الآية ٤٤ سورة الأعراف .

(٣) صدر كل من الآيتين : ٧١ - ٧٣ في سورة الزمر .

٦١٤ - حَسْبُ الْمُحِينِ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَالَلَّهِ لَا عَذَابَ لَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ^١
أي : لا تعذبهم .

ويقلب إليه أيضاً ، بدخول « ان » الشرطية ، وما يتضمن معناها ، وبدخول « ما »
الناتية عن الظرف المضاف^٢ ، نحو : ما ذُرَّ شارق ، و : « ما دامت السموات »^٣ ،
لتضمنها معنى « إن » ، أي : إن دامت : قليلاً ، أو كثيراً ، وقد يبقى معها على الماضي ،
كقوله تعالى : « وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم »^٤ .

ويحتمل الماضي والاستقبال بعد همزة التسوية ، نحو : سواء عليّ : أقمت أم قعدت ،
وبعد : « كَلِّمًا » و « حَيْثَا » لأن في الثلاثة راحة الشرط^٥ ، وكذا بعد حرف التحضيض
[إذا كان للطلب ، لا للتقريع]^٦ ، كما يجيء في بابه .

وكذا إذا كان صلة لموصول عام ، هو مبتدأ ، أو صفة لنكرة عامة كذلك ، نحو :
الذي أتاني فله درهم ، أو : كل رجل أتاني فله درهم ، لأن فيها راحة الشرط ، كما
ذكرنا في باب المبتدأ^٧ .

قوله : « مبني على الفتح » ، أمّا بناؤه فعل الأصل ، كما ذكرنا في أول الكتاب^٨ ،

(١) من أبيات قالها المؤمل الحارثي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية في امرأة كان يهاوها من أهل الحيرة .
منها قوله :

شَفَّ المؤمل يومَ الحيرة النظر ليت المؤمل لم يخلق له بصير

(٢) يسميها النحاة المصدرية الظرفية .

(٣) من الآيتين ١٠٧ - ١٠٨ سورة هود .

(٤) من الآية ١١٧ سورة المائدة .

(٥) النحاة لا يعملون كَلِّمًا من أدوات الشرط ولكنهم يعملون حيث المقرونة بما من أدوات الشرط فعلاً .

(٦) هذه عبارة بعض النسخ كما أشير إلى ذلك بهامش المطبوعة . وهي أوضح مما في الأصل . لأن حرف
التحضيض إذا كان للتقريع كان للماضي .

(٧) في آخر باب المبتدأ ، في الجزء الأول من هذا الشرح .

(٨) انظر حديث الشارح عن الأعراب في أول الجزء الأول .

وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه ، نحو : برجل ضرب ، أي : ضارب ، فالمضارع لما شابه^١ المشابهة التامة ، استحق الإعراب ، وهو ^٢ ، لمشابهته مشابهة ناقصة ، استحق البناء على الحركة ، وأيضاً ، لوقوعه موقع المضارع في المواقع المذكورة قبل ^٣ .

وخص بالفتح ، ثقل الفعل لفظاً ، إذ لا نجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة ، ومعنى ، بدلالته على المصدر والزمان ، وبطلب المرفوع دائماً ، والمنصوب كثيراً .

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك ، سكن آخره ، كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأن الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله ، كما مر في باب المضمرات ، ولا سيما إذا كان فاعلاً ، وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولا^٤ ، ولهذا قالوا : أصل هُدَيْدٌ وعَلَيْطٌ : هدايد ، وعلايط * .

قوله : « الضمير المرفوع » ، احتراز به عن المنصوب ، نحو : ضَرَبَكَ ، وضَرَبْنَا ، فإنه لا يسكن ؛ قوله : « المتحرك » ، احتراز من المرفوع الساكن ، نحو : ضَرَبَا ، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات ، وإذا اتصل به الواو : انضم آخره لمجانسة الواو .

(١) أي شابه الاسم .

(٢) أي الفعل الماضي .

(٣) وهي وقوعه خبراً وصفة وحالاً .

(٤) يعني متواليه .

(٥) الهُدَيْدُ مقصور من : هدايد . وهو اللين الخاثر جداً . والعَلَيْطُ أصله : العلابط ومعناه : الضخم . وقيل معناه : القطيع من النعم .

المضارع تعريفه ، وجه مشابهته للاسم شرط إعرابه

[قال ابن الحاجب] :

« المضارع : ما أشبه الاسم بأحد حروف تأيت^١ ، لوقوعه »
« مشتركاً وتخصيصه بالسين ؛ فالهمزة للمتكلم مفرداً ، والنون
« له مع غيره ، والتاء للمخاطب مطلقاً ، والمؤنث ، والمؤنثتين »
« غيبة ، والياء للغائب غيرهما ؛ وحرف المضارعة مضموم في
« الرباعي ، مفتوح فيما سواه ، ولا يُعرب من الفعل غيره ، إذا »
« لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث » .

[قال الرضي] :

قوله : « ما أشبه الاسم » ، أي الفعل الذي أشبه الاسم ، وإنما عرف المضارع بمشابهته
للإسم ، لأنه لم يسمّ مضارعاً إلا لهذا ؛ ومعنى المضارعة في اللغة : المشابهة ، مشتقة من
الضرع ، كأن كلاً الشيبين ارتضعا^٢ من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعاً ، يقال :
تضارع السخلان ، إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا في الرضاع .

(١) كلمة جمعوا فيها أحرف المضارعة . وقد وافق تأليفها صيغة فعل ماضٍ مسند إلى تاء الفاعل من نأى .
وبعضهم يجمعها في أنيت . أو في تأتي الخ .

(٢) تنية الضمير في : ارتضعا . مراعاة لمنى « كلا » ويجوز مراعاة اللفظ . وكلاهما جائز ونصيح .

قوله : « بأحد حروف نأيت » ، ليس بياناً لوجه المضارعة ، بل بيانها هو قوله : لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسین ، والباء ، هنا ^١ ، للسببية ، إذ زيادة هذه الحروف على أول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصلٌ لجهة مشابهة المضارع للاسم ، وتلك الجهة : وقوعه مشتركاً ، كما ذكرنا ، فالباء فيه ، كما في قولك : يزيد صيرت كقارون في الثروة .

قوله : « بأحد حروف نأيت » ، يخرج الماضي ، قوله : « لوقوعه مشتركاً » ، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم ، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة ، وصلاحيته للحال والاستقبال ، فلذلك عجل عمله كما تقدم .

قوله : « لوقوعه مشتركاً » ، أي : هو حقيقة في الحال والاستقبال ، وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى ، لأنه إذا خلا من القرائن ، لم يُحمل إلا على الحال ، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة ، وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضاً ، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة ، كما لأخويه ^٢ .

وقيل : هو حقيقة في الاستقبال ، مجاز في الحال ، لخفض الحال ، حتى اختلف العلماء فيه ، فقال الحكماء ^٣ : إن الحال ليس بزمان موجود ، بل هو فصلٌ بين الزمانين ، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثلثاً .

وليس بشيء ، لأن الحال عند النحاة غير « الآن » المختلف في كونه زماناً ، بل هو ما على جنبتي ^٤ الآن من الزمان ، مع الآن ، سواء كان الآن زماناً ، أيضاً ، أو : الحد المشترك بين الزمانين ، ومن ثمَّ تقول : إن « يُصلي » في قولك : زيد يصلي ، حال ،

(١) يعني في قوله : بأحد حروف نأيت .

(٢) يعني كما أن لكل من الماضي والمستقبل صيغة خاصة ، والصيغة الخاصة بالمستقبل اتفاقاً هي صيغة فعل الأمر .

(٣) هذا من كلام الفلاسفة ، وذلك مراده بقوله : الحكماء .

(٤) على جنبتي الآن أي حافته كما يبرر بفهمهم والمراد بالآن وقت التكلم

مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقي ، ففعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال .

وقيل : ^١ إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء ، نحو : إنَّ زيداً ليخرج ، كما تقول : إنَّ زيداً ليخرجُ ، ولا يقال : إنَّ زيداً ليخرج ^٢ ، فإن هذه اللام الداخلة في حين ^٣ « إنَّ » أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول « إن » ، فهي تدخل على الاسم ، أو على ما أشبه الاسم ، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ ، وأمَّا قولهم : إنَّ زيداً لقي الدار ، فليقيام الظرف مقام « حاصل » ، كما يجيء في باب « إنَّ » .

وعند الكوفيين : لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال ، كما أن السين مخصصة بالاستقبال ، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة ، بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون : إنَّ زيداً لسوف يخرج ، للتناقض ، والبصريون يجوزون ذلك ، لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط ، كما كانت تفيد لهماً دخلت على المبتدأ ؛

قوله : « لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين » ، يعني أن الاسم يكون مبهمًا نحو : رجل ، ثم يختص بواحد ، بسبب حرف ^٣ ، نحو : الرجل ، وكذا المضارع : مبهم ، لصلاحيته للحال والاستقبال ، ثم يختص بأحدهما بالسين .

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا ، لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم ..

وقال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالأصالة ، لا للمشابهة ، وذلك لأنه قد توارد عليه ، أيضاً ، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعاً لتعيينه ، وذلك نحو قولك :

(١) استحالة للآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم .

(٢) من المقرر أن لام الابتداء لا تدخل في خبر إن ، إذا كان فعلاً ماضياً وقد يقرن بها إذا كان مسبقاً بقد .

(٣) وهو حرف التعريف في مثاله .

لا تضرب ، رفعه مخلص لكون « لا » للنفي ، دون النفي ، وجزمه دليل على كونها للنفي ، ونحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، نصب « تشرب » دليل على كون الواو للمصرف^١ ، وجزمه دليل على كونها للعطف .

ونحو قولك : ما بالله حاجة فيظلمك^٢ ، نصب « يظلم » دليل على كون القاء للسببية ، ورفع على كونها للعطف ، ونحو : يضرب ، جزمه دليل على كون اللام للأمر ، ونصبه ، على كونها لام « كي » ، أو لام الجحود ، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة ؛ ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى ، نحو : يضرب زيد ، ولن يضرب زيد ، ولم يضرب زيد ، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو : أكل الخبز زيد ؛ سواء كانت المواضع للالتبس في الاسم أو في الفعل أكثر من غير للالتبس ، أو أقل أو مساوية لها ؛ فانه قد يطرد في الأكثر ، الحكم الذي ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في : تعيد وتعيد وأعيد ، لحذفهم لها في : يعيد^٣ ، وكذا ، حذفوا همزة في : يكرم ويكرم وتكرم ، لحذفهم لها في أكرم^٤ .

قوله : « فاهزمة للمتكلم مفرداً » ، تبين لمعاني حروف المضارعة ، يُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها ، وإلا ، في أول « أكرمت » أيضاً ، همزة ، وليست للمتكلم ، لثبوتها مع الغائب والمخاطب ، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً .

فاهزمة للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، والنون للمتكلم مع غيره ، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين ، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة ، ويقول الواحد المعظم ، أيضاً : فعمل ، وفعلنا ، وهو مجاز عن الجمع ، لعظم المعظم كالجماعة ، ولم يبيح للواحد الغائب والمخاطب المعظمين : فعلوا ، وفعلتم ، في الكلام التقديم المعتد به ، وإنما هو استعمال المولدين .

- (١) هذا اصطلاح الكوفيين في تسمية واو المعية ، والمراد أنها تصرف الكلام عن المطف الذي هو الأصل في الواو .
- (٢) سيذكره الشارح في الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية الواقعة في جواب النفي .
- (٣) اللمة متحركة في « يعيد » فقط ، وهي وقوع الواو بين الياء المفتوحة ، والكسرة ، أو بين عدوتها كما يقولون .
- (٤) لاجتماع همزتين في صدر الكلمة ، والحذف هنا مبالغة في تخفيف همزتين اللغيتين في أول الكلمة .

والثناء للمخاطب ، مذكراً كان أو مؤثماً ، مفرداً كان أو مثنىً ، أو مجموعاً ، وللمؤنث الغائب ، وللمؤنثتين ، أيضاً ؛ والياء للغائب غيرهما أي غير المؤنث والمؤنثتين فيكون للأربعة ، أي لواحد المذكر ، ومثناه ، وجمعه ، وجميع المؤنث .

قوله : « وحرف المضارعة مضموم في الرباعي » ، سواء كانت حروفه أصلية ، كيُخرج ، أو فيه زائد ، كيكرم ، وأصله : يؤكرم ، ويُقطع ، ويُقَاتِل .

وأصل الأفعال : ثلاثي ، ورباعي ، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي ، لأن الفتح ، لخفته ، هو الأصل ، فكان بالثلاثي : الأصل ' ، أولى ، أو لأن الرباعي أَقْلٌ ، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم ، وتركوا الكسر ، لأن الياء من حروف المضارعة يستقل عليها ^٢ ؛ وكسّر حروف المضارعة ، إلا الياء ، لغة غير الحجازيين إذا كان الماضي مكسور العين ، كما يجيء في التصريف ، ويكسرون الياء أيضاً ، إذا كانت بعدها ياء أخرى .

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه ، حُمِل عليه الرباعي المزيد فيه ، كيُفَاعِل ، ويُفَعِل ويُفَعِّل ، وبقي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته .

وأما أحراق يُهْرِيقُ وأسطاع يُسْطِيع ، فرباعي زيد فيه الحرفان ^٣ ، على غير القياس كما يجيء في التصريف ، إن شاء الله تعالى .

قوله : « ولا يعرب من الفعل غيره » ، قد تقدم علته .

قوله : « إذا لم يتصل به نون التأكيد » ، اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد ، فقال جمهورهم : إنه مبني لتركيبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، ولا إعراب في الوسط ، وأما النون فحرف ، ولا حظ له في الإعراب ، فبقي الجزءان مبنيين .

(١) أي الذي هو الأصل . فكلمة الأصل عطف بيان .

(٢) أي الكسر .

(٣) أي : الماء في أحراق ، والسين في أسطاع لأنه بمعنى أطاع وقالوا إن السين فيه عوض من حركة السين التي أعلت بقلبها ألفاً في أطاع وهرزته للقطع ، بخلاف أسطاع المختصر من استطاع بحذف التاء .

فإن قيل : فلما امتزجا فهلاً أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنث على التاء لمأركباً ، أو : هلاً أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتثوين على ما قبله ؟

قلت : إماً لأن^١ الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه ، فروعي إعراب الاسم بقدر ما أمكن ، دون الفعل ، ولا سيما والنون من خواص الأفعال ، فترجيح جانب الفعلية ، وضعفت مشابة الاسم .

وهذا على مذهب البصريين .

وإماً لأن^٢ علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهوراً علة إعراب الاسم ، وأكثر الأفعال مبنية ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب .

وهذا على مذهب الكوفيين .

هذا ، مع أن للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التثوين فرجّحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه ، وهو^٣ اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر ، والمجموع المذكر ، والواحد للمؤنث ، ففتحوا في الأول ، وضموا في الثاني ، وكسروا في الثالث ، لأجل الفرق ؛

ولما كان أصل الاسم الإعراب ، لم يبنوه مركباً مع التثوين ، بناء الفعل مع النون ، وأيضاً ، لم يكن للتثوين معه امتزاج قوي ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف ، وفي الإضافة ، ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يُعرب على التثوين كما أعرب على تاء التأنيث .

وقال بعضهم : جميع ما اتصل به النونات^٤ من المضارع ، باقٍ على إعرابه ، كما أن الاسم معرب ، لكن لمَّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة

(١) أي أن عدم الإعراب حيثل إماً لأن اللغ .

(٢) أي الداعي إلى ترك إعراب ما قبل النون .

(٣) وهي نون النسوة ، ونونا التوكيد : الثقيلة والخريفة .

لأجل الفرق ، صار الإعراب مقدراً ، كما في نحو : غلامي ، على مذهب المصنف^١ .

وقال بعضهم : المضارع مع التوئين مبني للتركيب ، إلا إذا أسند إلى الألف نحو :
هل تضربان ، أو الواو نحو : هل تضربون ، أو الياء نحو : هل تضربين ، لأن الضمائر
البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما ، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت ، فنحو :
يضربن ، وتضربين ، كيخشون ونخشين فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدّر
الإعراب ، لاشتغال محله بحركة الفرق .

فإن قيل : فإذا كانت^٢ معربة فلم تَعَوَّضْ النون من الحركة ، كما عَوَّضْ في نحو :
يضربان ويضربون وتضربين ، لما اشتغل محل الإعراب . أي لام الكلمة بالحركات
المناسبة للحروف التي هي ضمائر ؟

قلت : كراهة لاجتماع النونات ؟

وإنما لم يَدْرُ الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد ، كما دار على ياء النسب ،
وتاء التأنيث ، لمشابهتها للتوئين ، والإعراب قبل التوئين لا عليه ، ولتشابههما تقلب
ألفاً في نحو : « لَنَسْمَعَنَّ^٣ ... » .

قوله : « ولا نون جمع » ، اختلف فيه أيضاً ، فالجمهور على أن الفعل مبني للحاقها ،
قال سيبويه : إن « يَضْرِبْنَ » شَابَهَ « ضَرَبْنَ » ، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه
أربعة متحركات حملاً على « ضَرَبْنَ » ، جاز بناؤه ، أيضاً ، حملاً عليه ، وإذا جاز لك
تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يَرُدَّ
إلى أصله من البناء ، مع أن هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان ،
لمشابهته نحو : ضَرَبْنَ .

(١) للنحاة في المضاف إلى ياء التكلم رأيان ، فبعضهم أنه مبني ، ويرى ابن الحاجب أنه معرب بحركات
مقدرة وقد أيداه الشارح ، انظر باب الإعراب في الجزء الأول .

(٢) أي صور المضارع المستندة إلى الأحرف المذكورة .

(٣) الآية ١٥ سورة العلق .

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علة البناء ، مقدّر الإعراب لإلزامهم محلّه السكون ، ولم يوضّ النون من الإعراب خوفاً من اجتماع التوئين .

أوجه الإعراب في المضارع

[قال ابن الحاجب] :

« وإعرابه رفع ونصب وجزم ، فالصحيح المجرد عن ضمير »
« بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث : بالضم »
« والفتحة والسكون ، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها ، نحو : »
« يضربان ، ويضربون ، وتضربين ، والمعتل بالواو والياء : »
« بالضمّة تقديرأ والفتحة لفظاً ، والحذف ، والمعتل بالألف : »
« بالضمّة والفتحة تقديرأ ، والحذف » .

[قال الرضي] :

قوله : « وإعرابه رفع ونصب وجزم » ، قد مضى علة اختصاصه بالجزم^١ .
قوله : « فالصحيح المجرد .. إلى آخره » ، تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب ، لأن الإعراب يختلف في أنواعها ، كما يختلف في أنواع الاسماء ، فنحنا نحو تبيينه في الاسماء ، وبين ، ههنا ، اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع ، لسهولة أمره ، بخلاف الاسماء ، فانه يبين هناك : التقديري ، ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره .
قوله : « فالصحيح » ، احتراز عن المعتل نحو يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، فإنه ليس بالضمّة رفعاً والسكون جزمأ .

(١) تقدم ذلك عند الكلام على أنواع الإعراب في أول الجزء الأول من هذا الشرح .

قوله : « المجرد عن ضمير بارز » ، احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ، ثم يبين أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع إلا في المثني والمجموع والمخاطب المؤنث ، نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربين ، وإنما احتراز عن هذه الأمثلة الخمسة ^١ ، لأنها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون ، بل بالنون وحذفها ، كما يجيء ، وإنما قيد الضمير بالبارز ، لأنه لو قال : المجرد عن الضمير ، وسكت ، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير المستكن ، نحو : زيد يضرب ، وهدت تضرب ، وأنت تضرب ، وأضرب ، ونضرب : بالضممة ^٢ والفتحة والسكون ، وإنما قيد الضمير البارز بالمرفوع ، لأنه لو سكت على قوله : المجرد عن ضمير بارز ، لوجب ألا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك : بالضممة والفتحة والسكون .

قوله : « والمتصل به ذلك » ، أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف ، والواو ، والياء ، في الأمثلة الخمسة : يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها .

وإنما أعرب هذا بالنون ، لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام ، بالضممة لتناسب الواو ، وبالفتحة لتناسب الألف ، وبالكسرة لتناسب الياء : لم يمكن دوران الإعراب عليه ، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية ، فجعل ^٣ النون بدل الرفع لمشاботه في الغنة للواو ، وإنما خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء ، دون نحو : يدعو ويرمي ويخشى ، والقاضي ، وغلامي ، وإن كان الإعراب في جميعها مقدراً لما منع مع كونها معربة ، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير ، كالأسم المثني والمجموع بالواو والنون ، وذلك لكون ألف « يضربان » ، مشابهاً لألف « ضاربان » ، وواو « يضربون » مشابهاً لواو « ضاربون » ، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف ، وحيل الياء في تفعلين على أخويه : الألف والواو ، في لحاق النون بهما .

(١) الأمثلة الثلاثة المتقدمة يزداد عليها صيغة المخاطب في الأولين .

(٢) خبر عن قوله : ألا يكون المتصل .. الخ .

(٣) مرتبط بقوله : لم يمكن دوران .

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله ، أعني الواو والياء والألف ، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء ، وخاصة إذا كان على حرف ، ولا سيما إذا كانت تلك الحروف من حروف المدّ واللين ، فالكلمة معها : كمنصور ، ومسكين وعمّار ، وسقوط النون في الجزم ظاهر ، لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، لأن علامة الرفع لا تكون في حالة النصب ، إلا أن الرفع في الواحد ، زال مع الناصب ، وجاء في موضعه الفتح ، وفي الأمثلة الخمسة ، زال الرفع لا إلى بدل ، كما كان البديل في الأسماء الستة ، لأن حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الإعراب لكونها متولدة من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض ، فصار النصب في الأمثلة الخمسة ، إذن ، في صورة الجزم ، وتحذف هذه النونات الخمس ، مع نوني التوكيد . أمّا عند مَنْ قال : الفعل معهما مبني ، فظاهر ، وأما عند مَنْ قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات ، فيكون الإعراب معهما مقدراً ، كما في : قاضٍ ، وتكسر النون بعد الألف غالباً ، لأن الساكن إذا حُرِّك فالتكسر أولى .

وقرئ في الشواذ^١ : « أُنْعِدَانِي .. » ، وتفتح بعد الواو والياء ، حملاً على نون الجمع في الاسم ، وتُدرّج حذفها للأشياء المذكورة نظماً ، ونثراً ، قال :

٦١٥ - أبيت أسري ونبيتي تدلّكي شعرك بالعنبر والمسك السدكي^٢

قوله : « والمعتل بالواو والياء : بالضمّة تقديراً » ، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ، ولم تستثقل الفتحه بعدهما لخفتها ، وربما يظهر ، في الضرورة : الرفع في الواو والياء ، كما يظهر في الاسم جرّ الياء ورفعهما ، قال :

٦١٦ - ما إن رأيت ولا أرى في مسدتي كجوارى يلعبن في الصحراء^٣

ويقدر ، لأجل الضرورة كثيراً ، نصب الياء والواو ، نحو قوله :

(١) قرأ بها جماعة منهم الحسن وشيبة .

(٢) من الآية ١٧ سورة الأحقاف .

(٣) هذا الشاهد لا يُعرف قائله ، ونقله البندادي عن ابن جني وهو في الخصائص ج ١ ص ٣٨٨ .

(٤) شرحه البندادي ثم قال : انه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أنف على قائله .

٦١٧ . فاسوّدتي عامر عن ورائته أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب^١

وكذا في الاسم ، قال :

٦١٨ كأنَّ أيديهن بالقصاع الترقِ أيدي جوارٍ يتعاطين الورق^٢

ويقدَّر أيضاً في السَّمة ، كثيراً ، كقولهم في المثل : « أعط القوس باريها » وكذا يقدر ، في الضرورة : رفع الحرف الصحيح وجره ، قال :

٦١٩ . فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغسل^٣

وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم ، لأن الجازم عندهم ، يحذف الرفع في الآخر ، والرفع في الممثل محذوف للاستتقال قبل دخول الجازم فلما دخل ، لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابه للحركة فحذفه ، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة ، قال :

٦٢٠ إذا المجوز غضبت فطلق ولا ترصّاهها ولا تملّق^٤

(١) هذا البيت من قصيدة لعمار بن الطفيل . وروايته هكذا بالقاء في أوله ، لأن قبله على ما رواه البرد :

فاني وإن كنت ابن فلوس عامر وفي السرّ منها والصرّيح المهذب

وبعضهم يروي بيت البرد : اني بدون فاء ، قال لأنه أول القصيدة . وفي البيت روايات أخرى .

(٢) الفرق بقافين : قبل معناه الأملس . وقيل : الخشن الذي فيه حصي ، والمراد بالورق بكسر الراء : الدراهم ،

ويروى : أيدي نساء . وقال البغدادي إن هذا الشاهد رواه ابن رشيق في العمدة منسوباً إلى رؤية ابن العجاج ،

ثم قال : ولم أراه في ديوانه ، وكأنه لا صلة له بالأرجوزة التي أولها :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

(٣) المستحقب : المكتسب . وهو من قولهم استحقب أي وضع شيئاً في الحقيبة ، والواغل : الذي يدخل على

الشاربين من غير أن يذوقه . والبيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، قلما بعد أن أخذ يثأر

أبيه من قاتليه من بني أسد ، وكان قد حلف لا يشرب خمراً إلّا بعد أن يثأر لأبيه منهم ، وقبل هذا البيت :

حلت في الخمر وكنت امرأاً عن شربها في شغل شاغل

(٤) تكررت الإشارة في الأجزاء السابقة . إلى أن هذا التعبير لا تنزه قواعد النحو . وهو ادخال قد ، على

الفعل المنفي . وإن كان بعض الباحثين يحاول أن يجد له وجهاً ، لأنه وُزِدَ في بعض الاستعمالات .

(٥) من وجز منسوب إلى رؤية ابن العجاج وقوله ترصّاهها وتملّق أصلهما ترصّاهها وتملّق .

وقال :

٦٢١ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^١

فيقدر أنها كانت متحركة ، فحذفت حركتها للجزم ، أو يقال : إن الحروف حذفت للجزم ، والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله :

وإِنِّي حَيْثَا يَدْنِي الْهَوَىٰ بَصْرِي مِنْ حَيْثَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ^٢ - ١١

وقوله :

يَنْبِيعُ مِنْ ذَفَرَىٰ غَضُوبِ حَسْرَةٍ زِيَاةٌ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمَكْدَمِ^٣ - ١٢
وربما جاء نحو : لَمْ يَأْتِي ، فِي السَّعَةِ .

رفع المضارع وعامله وما يخلصه للحال ، أو للاستقبال

[قال ابن الحاجب] :

« ويرفع إذا تجرّد عن الناصب والجازم نحو : يقوم زيد » .

[قال الرضي] :

هذا ، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل ، كما هو مذهب الفراء^٤ ،

(١) الشاهد فيه قوله أَلَمْ يَأْتِيكَ بآثبات الياء في الفعل المعتل المجزوم ، وهذا أول أبيات قالها قيس بن زهير العبسي ، بعد أن أخذ إِبِلًا للربيع بن زياد وكان الربيع أخذ درعاً من قيس وامتنع من ردّها إليه في قصة طويلة ، وقوله تنمى أي تزيد ، والباء في بما لآقت زائدة في الفاعل وفي البيت توجيهات غير ما تقدم وهو في سيوريه ج ٢ ص ٥٩ .

٣-٢ تقدم هذان البيتان متوالين كما هنا ، في الجزء الأول من هذا الشرح وأولهما مجهول القائل والثاني من معلقة عنتره بن شداد العبسي .

(٤) الفراء من متقدمي نحاة الكوفة وتقدم ذكره في الأجزاء السابقة .

كالإيماء إلى ذلك المذهب ، ولعل اختيار الفراء لهذا ، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين ، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم ، سواء وقع موقع اسم مرفوع ، كما في : زيد يضرب ، أي : ضاربٌ ، أو مجرور أو منصوب ، نحو : مررت برجل يضرب ، ورأيت رجلاً يضرب .

وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأنه يكون ، إذن ، كالاسم ، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع .

وتلك الاعتراضات^١ مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم ، كما في الصلة ، نحو : الذي يضرب ، وفي نحو : سيقوم وسوف يقوم ، وفي خبر « كاد » نحو : كاد زيد يقوم ، وفي نحو : يقوم الزيدان .

ويمكن الجواب عن نحو : الذي يضرب ، ونحو : يقوم الزيدان ، بأن يقال : هو واقع موقعه ، لأنك تقول : الذي ضاربٌ هو ، على أن « ضارب » خبر مبتدأ مقدم عليه ، وكذا : قائمان الزيدان ، ويكتفينا وقوعه موقع الاسم ، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً ، غير الإعراب مع تقديره فعلاً ؛ وعن نحو : سيقوم ، بأن سيقوم ، مع السين ، واقع موقع « قائم » ، لا « يقوم »^٢ وحده ، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة .

وعن نحو : كاد زيد يقوم ، بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله :

٦٢٢ - فسأبت إلى فهم وما كُدت آيباً وكم مثلها غارقتها وهي تصفر^٣

(١) أي التي وجهت إلى رأي البصريين .

(٢) أي أنه ليس قائماً مقام « يقوم » وحده .

(٣) الآيب : اسم فاعل من آب يؤوب ، والقياس أن يقال آب بابدال عين اسم الفاعل همزة ، ولكن استعمل هكذا بالياء . تخفيفاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف ، والبيت من قطعة لثابت بن جابر « تأبط شراً قلما وقد تخلص بحيلة من جماعة حاولوا أسرهم وأول هذه الأبيات :

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

ومن هذا الشعر : الشاهد الذي تقدم في باب المثني في الجزء الثالث وهو قوله :

هما خططا إما يساراً ومنّة وإمّا دمّاً ولقتل بالحر أجدر

وإنما عدل عن ذلك الأصل ، لما يجيء في بابه ^١ .

وقال الكسائي : عامل الرفع فيه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها ، إذ أصل المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث هذه الحروف ، فإحالتها عليها ، أولى من إحالتها على المعنوي الخفي ، كما هو مذهب البصريين والقراء ، وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ، فيعزلها الطارئ المنفصل .

ويتعين المضارع للحالية بـ : « الآن » و : « آنفاً » ، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال ، ولام الابتداء عند الكوفيين ، كما مر ^٢ .

وقال بعضهم : يتعين له بنفيه بليس نحو : ليس زيد يقوم و بـ : « ما » ، نحو : ما يقوم زيد ، أو : ما زيد يقوم ، و بـ : « إن » نحو : إن يقوم زيد ، عند المبرد ، وقال أبو علي ^٣ : « إن » لمطلق النفي ، و « ما » لنفي الحال ، وقد مضى الكلام على « ما » في بابها ، وسيجيء الكلام على ليس في بابه .

ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل ، نحو : أضربُ غداً ونحوه ، وبإسناده إلى متوقع ، كتحقق القيامة ، وباقتضائه طلب الفعل ، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي ، والإشفاق ، لأن طلب الحاصل محال ، ويكونه وعداً ، كقولك ، واعدأ : أكرمك وأحسن إليك ، وبنوني التأكيد ، ولام القسم ، إذ الثلاثة توكيد ، وهو إنما يليق بما لم يحصل ، نحو : والله لأضربُ ، على ضعف ^٤ ، ولأضربن .

وأما الحاصل في الحال فإنه ، وإن كان محتتملاً للتأكيد ، وذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد ، لكن لما كان موجوداً ، وأمكن للمخاطب في

(١) في باب أفعال المقاربة في هذا الجزء .

(٢) في أول هذا الجزء ،

(٣) هو أبو علي القارمي شيخ ابن جني وتكرر ذكره في هذا الشرح .

(٤) وجه ضعفه أن جواب القسم في مثل ذلك واجب التوكيد عند الجمهور .

الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد .

وإذا كان القسم بـ ، فهو للحال ، لظهور « ما » في الحالية ، كما مضى في بابها .
وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم^١ ، فلذا كانت « إذن » الناصبة علامة للاستقبال ، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال^٢ ، وينصرف إليه ، أيضاً ، بلو ،
المصدرية ، نحو قوله تعالى : « ودوالو تدهن »^٣ ، وكذا بكل أداة شرط وإن لم تعمل ،
إلا « لو » فإنها موضوعة للشرط في الماضي ، ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازم الشرط
الذي هو مستقبل ، ولأزم الشيء واقع في زمانه .

ويتخلص ، أيضاً بحرف التنفيس ؛ قال سيبويه ومن تبعه : « وبلا للنفي أيضاً ،
وقال ابن مالك^٤ ، بل يبقى على صلاحيته للحال ، وليس ببعيد ؛ لقوله تعالى : « ولا
أقول لكم عندي خزان الله »^٥ .

وينصرف المضارع إلى المضي ، بلم ولما الجازمة^٦ ، وقال بعضهم : هما يدخلان على
لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع ، ويبقى المعنى على ما كان ، والأول أولى ، لأن
قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم .

وينصرف ، أيضاً ، إلى المضي بلز ، غالباً ، وبإذ ، وريماً ، فإنهما موضوعان للماضي .

(١) هذا التميم في « كل جازم » ليس على ظاهره وسيأتي بعد أسطر أنه ينصرف إلى المضي بعد لم ولما .

(٢) يأتي تفصيل ذلك في الكلام على إذن وقد أفاض الشارح هناك .

(٣) الآية ٩ سورة القلم .

(٤) ربما يستفاد هذا من قول سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦ : وتكون « لا » نفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل ففعل لا يفعل .

(٥) الإمام جمال الدين بن مالك صاحب الألفية والتسهيل وينقل عنه الرضي كثيراً ويبرر عنه بالمالكي وقوله
هذا في التسهيل في شرح أجزاء الكلمة ويبين علامات كل قسم .

(٦) الآية ٣١ سورة هود .

(٧) استتاز من الما التي بمعنى حين وهي تدخل على الفعل الماضي .

نصب المضارع الأدوات الناصبة ، استعمالات أن

[قال ابن الحاجب] :

« وينصب بأن ، وكن ، وإذن ، وكي ، وبأن مقدره بعد حتى »
« ولام كي ، ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو ، مثل : »
« أريد أن تحسن إليّ » ، و : وأن تصوموا ^١ ، والتي تقع بعد
« العلم مخففة من الثقيلة وليست هله » مثل : علمت أن
« سيقوم ، وأن لا يقوم ، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان »
« وكن ، معناها نفي المستقبل مثل : فلن أبرح ^٢ ، وإذن ، »
« إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً ، »
« مثل : إذن تدخل الجنة ، وإذا وقعت بعد الواو ، والفاء »
« فوجهان ، وكي مثل : أسلمتُ كي أدخل الجنة ، ومعناها »
« السببية » .

[قال الرضي] :

ذكر النواصب جملة ، ثم ذكر منها ما يعمل مضراً ، ثم أخذ يفصل ، وهو قوله :
« فأن مثل أريد أن تحسن إليّ .. إلى آخره » ؛

(١) من الآية ١٨٤ سورة البقرة .

(٢) جزء من الآية ٨٠ في سورة يوسف .

قوله : « والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة » ، اعلم أنَّ « أنَّ » الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد ، سواء كان معمول الفعل ، أو ، لا ، نحو : عندي أنك قائم ، ولولا أنك قائم ، وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو : عرفت أنك خارج وعلمت أنك داخل ، أو معمول فعل الشك نحو : شككت في أنك مسلم ؛ وقال سيبويه ^١ : انه يضعف أن يقال : أرجو ، أو أطعم ، أو أخشى ، أو أخاف أنك تفعل ؛ وقال جابر الله ^٢ : ان الفعل الذي يدخل على أنَّ المفتوحة ، مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق ، وفيه نظر ، لقوله :

٦٢٣ - ووددت وما تفني السودة أنني بما في ضمير الحاجية عالم ^٣

وفي نهج البلاغة : « ووددت أن أنهي فلاناً كان حاضراً » ، وكذا في تحليل المصنف للمنع من ذلك بقوله ^٤ : لو قلت : أتمنى أنك تقوم ، لكان كالمضاد ، قال : لأن التمني يدل على توقع القيام ، و « أنَّ » تدل على ثبوت خبرها وتحققه ، وذلك ^٥ لأننا لا نسلم أنَّ « أنَّ » دال على ثبوت خبره وتحققه ، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد ، فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك : تحقق أنك قائم ، وأن يُنفى نحو قولك : لم يثبت أن زيدا قائم ، وأنا شاك في أنه قائم ، ولو كان بين معنى التمني ومعنى « أنَّ » تنافياً ، أو كالتنافي لم يجز : ليت أنك قائم .

رجعنا إلى المقصود فنقول :

-
- (١) ج ١ ص ٤٨٢ .
 - (٢) جابر الله الزمخشري من تكرر ذكرهم في الأجزاء السابقة .
 - (٣) هذا من شعر كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة . وهي المرادة بقوله : الحاجية ، نسبها إل أحد أجدادها : حاجب بن غفار .
 - (٤) مثله كثير في نهج البلاغة ومن ذلك قوله رضي الله عنه في أهل الكوفة : لوددت والله أن معاوية صار في يكم صرف الدينار بالدرهم . الخ .
 - (٥) كلام المصنف هذا ربما كان في شرحه هو على الكافية . أو في شرحه على القصد للزمخشري .
 - (٦) بيان لوجه النظر الذي أورده على كلام الزمخشري والمصنف .

إذا حُفَّت «أَنْ» المشددة ، تقاصرت خطاها ، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة ، لا تقول : عجبت من أَنْ ستخرج ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق ، كالعلم وما يؤدي معناه ، كالتبين ، والتيقن والانكشاف ، والظهور ، والنظر الفكري ، والإيحاء ، والنداء ، ونحو ذلك ، أو بعد فعل الظن ، بتأويل أَنْ يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم ، فلا تقول : أعجبني أَنْ ستخرج ولا : وددت أَنْ ستخرج ، أو : رجوت أَنْ ستخرج ، كما تقول ذلك في المقتلة ، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت ، لفظاً ومعنى : «أَنْ» المصدرية ، أما لفظاً فظاهر ، وأما معنىً فلكونهما حرفي المصدر ، فأريد الفرق بينهما ، فالزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة ، لأن التحقيق بأن المخففة التي فائدتها التحقيق : أنسب وأولى ، فلهاذا لم يجرى بعد فعل التحقيق الصرف : أَنْ المصدرية ، وأما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم ، فتجيء المصدرية والمشددة ، والمخففة ، ولم يقتنعوا بهذا ، لأن الأولوية لا تفيد الوجوب ، فنظروا : فإن دخلت المخففة على الاسمية ، كقوله :

٦٦٤ - في قضية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحضى وينتمل^٢

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى : «.. أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ^٣ ..» و : «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا^٤ ..» . لم يحتاجوا^٥ إلى فرق آخر ، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر ، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية ؛ وإن دخلت على الفعلية الصرفة ، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى : «أَمْ لَمْ يُنَبِّأ^٦» أي : لم يعلم ، إلى قوله : «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ ،

(١) يقال تَأَخَّيْتُ فلاناً أي اتخذه نخاً ، والمراد هنا أَنْ يكون الظن لقوته كأنه أخو العلم .

(٢) هذا أحد أبيات القصيدة اللامية للأعشى ميمون بن قيس ، والتي يمدحها بعضهم إحدى المعلقات . ومنها شواهد أخرى في هذا الشرح . والبيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ .

(٣) من الآية ١٤٠ سورة النساء .

(٤) الآية ١٦ سورة الجن .

(٥) جواب قوله : فإن دخلت المخففة على الاسمية .

(٦) الآيات من ٣٦ إلى ٣٩ في سورة التجم .

وقوله : « أُولَمْ يَنْظُرُوا .. »^١ أي يتفكروا ، إلى قوله : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ » ، لم يحتاجوا ، أيضاً ، إلى فرق آخر ، لأنَّ « أَنْ » المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة ، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ، ولا مصدر لغير المتصرف .

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً ، وجب أن تفصل المخففة من الفعل ، إمَّا بالسين ، نحو : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ »^٢ ، أو سوف يكون ، أو « قَدْ » نحو : « لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا .. »^٣ أو بحرف نفي نحو : علمت أن لم يقم ، ولن يقوم ، ولا يقوم ، وما قام ، وما يقوم ، وذلك لأنَّ « أَنْ » المصدرية ، لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى ، وعاملة في المضارع لفظاً فلا يفصل بينها وبين الفعل ، وكذا لا يفصل بين « لو » و « كي » المصدريتين والفعل كما يجيء ، بلى ، قد تفصل « لا » بين المصدرية والفعل ، لأنها ، لكثرة دَوْرانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها ، نحو قولك : جئت بلا مال ،

فإذا اتفق وقوع « لا » بعد المخففة ، فإن كانت المخففة بعد العلم ، لم تلتبس بالمصدرية لِمَا قَدْ مَنَّا : أَنَّ المصدرية لا تقع بعد فعل العلم ، وإن كانت بعد الظن ، جاز أن تكون مخففة ومصدرية ، كما في قوله تعالى : « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ »^٤ ، قرئ بالرفع والنصب * ، فالرفع على أن الحساب ظن غالب ، فلا التباس بينهما على هذا ، إلا في مثل هذا الموضع ، ويسمى النحاة الحروف التي بعد « أَنْ » المخففة : حروف التمييز ، لأنها كالعوض من إحدى نوني أَنْ .

وكما جاز أن يؤوَّل الظن ، بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة ،

(١) الآية ١٨٥ سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٣٠ سورة الزمل .

(٣) الآية ٢٨ سورة الجن .

(٤) الآية ٧١ سورة المائدة .

(٥) الرفع قراءة أبي عمرو ، وحزقة والكسائي ، والنصب قراءة باقي السبعة .

وذلك كثير ، وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويَتَوَرَّى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما ،
أيضاً ، المخففة ، كقوله :

٦٢٥ - ولا تدفني في القلاة فإني أخاف إذا ما ميت أن لا أذوقها^١
جوز^٢ بعضهم أن يؤول العلم بالظن مجازاً فيقال : علمت أن يخرج زيد بالنصب ،
أي ظننت .

وجوز الفراء ، وابن الأنباري^٣ : وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول ، فيجوز
أن يكون قوله :

٦٢٦ - فلما رأى أن ثمر الله ماله وأثل موجوداً وسد مفارقة^٤
من هذا^٥ ، ويجوز أن تكون مخففة من غير عوض ، كما حكى المبرد عن البغاديد^٦ :
علمت أن يخرج بالرفع ، بلا عوض^٧ ، وذلك شاذ .

فتقول : إن « أن » التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي مؤداة ، ولا ما يؤدي معنى
القول ، ولا بعد الظن ، فهي مصدرية لا غير ، سواء كانت بعد فعل الترقب ، كحسبت ،

(١) من أبيات لأبي محجن الثقفي ، وهو شاعر إسلامي وكان ميّلاً يشرب الخمر ، وأقيم عليه الحد أكثر
من مرة ، ولكنه تاب عنها باختياره في قصة جميلة وقعت له مع سعد بن أبي وقاص ، وقد شرح البغاددي
بيت الشاعر وذكر ما يتصل به .

(٢) مرتبط بقوله : وكما جاز أن يؤول الظن .. الخ .

(٣) ممن تكرر ذكرهم في الأجزاء السابقة .

(٤) أحد أبيات قالها الثابتة الديلمي ، يذكر فيها ما كان بينه وبين يزيد بن سنان من بني مرة ، وشبهه بالرجل
الذي قتلت الحية أنجاه فأعدّ عدته للانتقام منها ، وهي قصة طويلة ذكرها البغاددي أثناء شرحه لهذا الشاعر ،
وقوله سد مفارقة : المقامر جمع مفقر وأصله مكان الفقر ، والمراد : أزال سبب فقره .

(٥) خير قوله ويجوز أن يكون قوله .. الخ .

(٦) جمع بغدادي والمراد فحاة بغداد .

(٧) أي بدون ذكر حرف من الحروف التي سماها عوشا عن التشديد .

وطمعت ، ورجوت ، وأردت ، أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى : « أولم يكن لهم آية أن يعلمه ^١ .. » و : أعجبنى أن قُمت و : « ما كان جواب قومه . إلا أن قالوا ^٢ .. » ، أو لا بعد فعل كقوله تعالى : « ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء ^٣ .. » ، و : أن تقوم خيراً من أن تقعد .

وقد نجى المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله :

٦٢٧ - أن تقرأن على أسماء ويحكى منى السلام وأن لا تشعرأ أحداً ^٤

وفي حرف مجاهد ^٥ : « لمن أراد أن يتم الرضاعة ^٦ » ، وذلك إمّا للحمل على المخففة ، أو للحمل على « ما » المصدرية .

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير « لا » من حروف العوض فمخففة لا غير ، وكذا إن كانت بعدها « لا » داخلة على غير الفعل . نحو : ظننت أن لا مالاً عندك .

وإن كانت بعدها « لا » داخلة على الفعل ، احتملت المخففة والمصدرية .

قوله : « والتي بعد العلم مخففة لا غير » ، وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول ، كأمر ، ونزل ، وأوحى ، ونادى ؛ فإن فيها معنى : أعلم وقال ، معاً ؛ فنقول .

إن وليها فعل غير متصرف ، كناديته أن ليس عندنا شيء فهي مفسرة ، أو مخففة ،

(١) الآية ١٩٧ سورة الشعراء .

(٢) الآية ٨٢ سورة الأعراف .

(٣) الآية ٣ سورة الحشر .

(٤) أحد أبيات ثلاثة رواها ابن حي ونقلها ابن عيسى في شرح المصطلح ج ٧ ص ١٥ . وذكرها البندادي وقال : « قلما خلا منها كتاب من كتب النحو . ومع ذلك لم يزهأ أحد إلى قائل . ثم شرحها وأفاض في توجيهها .

(٥) نسبت هذه القراءة إلى غير ابن مجاهد أيضاً .

(٦) الآية ٢٣٣ سورة البقرة .

وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض : احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسرة ، ولا تحتمل المخففة لعدم العوض ، وذلك كقوله تعالى : « نُوَدِّي أَنْ يُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ » ، بمعنى : أي يورك ، أو بمعنى : بالمباركة ، ولو قلنا إن « يُورِكَ » بمعنى الدعاء ، فهي مفسرة لا غير ، وكذا في نحو : أمرته أن قم ، وذلك لأن صلة المخففة ، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً ، فكذا صلة المصدرية ، أيضاً ، على الأصح ، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل ^٢ .

وأجاز سيبويه ^٣ كون صلة المصدرية ذلك ، على أن يكون معنى : أمرته أن قم ، أي أمرته بأن قم أي بالقيام .

وقال أبو علي ^٤ في قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَابِدُوا اللَّهَ .. » : يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من « ما » أو من الهاء في « به » ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أن عابدوا ، وأن تكون مفسرة .

وفي حكمه : ناديته أن يازيد قم ، لأن الفصل بالنداء كلا فصل ، وكأنَّ الفعل وَلِيَّ « أن » .

وإذا وليت ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك : أمرته أن لا يفعل ، وأوحى إليك أن لا تفعل ، فإن كانت مخففة ، فـ : « لا » للنفي ، ولا يجوز أن تكون للنهي ، لأن المخففة ، كالمثقلة لا تدخل على الطليعية ، فيرتفع الفعل ، وإن كانت مفسرة جاز كون « لا » للنفي ، أو للنهي ، فيرتفع الفعل أو ينجزم ، وإن كانت مصدرية ، انتصب الفعل ، أي : أمرته بالأفعل ، ولا يجوز

(١) الآية ٨ سورة النمل .

(٢) وهي ان واختواتها ، في آخر هذا الجزء .

(٣) ج ١ ص ٤٧٩ .

(٤) أي القارسي وتقدم ذكره .

(٥) الآية ١١٧ سورة المائدة .

أن تكون « لا » نهيًا ، فينجزم الفعل إلا عند أي علي ، كما تقدّم ؛

فإن وليت ما فيه معنى القول ، وولها فعل متصرف مُصَلَّرٌ بغير « لا » من حروف العوض نحو : أوجي إليك أن ستفعل ، فمخففة أو مفسّرة ، وكذا قوله تعالى : « وناديناه أن يا إبراهيم قد صدّقت الرؤيا »^١ ، لأنّ الفصل بالنداء كلا فصل .

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يَلِها الفعل الصّرف ، بل وليها اسمية ، نحو : ناديته أن زيد في الدار ، فهي ، أيضاً ، مفسّرة ، أو مخففة ، ولا يجوز كونها مصلرية ، لوجوب دخولها على الفعل .

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى : « وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم .. »^٢ ، وقوله تعالى : « قل أوجي إليّ » ، إلى قوله : « وأن لو استقاموا .. »^٣ .

وأجاز الأخفش^٤ أن تنصب « أن » الزائدة^٥ .

وجوّز^٦ الكوفيون كون « أن » شرطية بمعنى « إن » المكسورة ، كما ذكرنا في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت^٧ ؛ وقالوا في قوله تعالى : « ولا يجر منكم شأن قوم أن صلّوكم .. »^٨ إن فتح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد ، ومنع ذلك البصريون .

وجوّز بعضهم كون « أن » المفتوحة بمعنى « إن » المكسورة النافية .

(١) الآية ١٠٤ سورة الصافات .

(٢) الآية ١٤٠ سورة النساء .

(٣) من أول سورة الجن إلى الآية ١٦ منها .

(٤) الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وتكرّر ذكره كثيراً في الأجزاء السابقة .

(٥) استدل لذلك بقوله تعالى : « وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله » الآية ٢٤٦ سورة البقرة وقد خرجها الجمهور على عدم الزيادة .

(٦) انتقل إلى ذكر معنى جديد لأن .

(٧) في خبر كان قسم المنصوبات في الجزء الثاني من هذا الشرح .

(٨) الآية ٢ سورة المائدة .

ولا يتقدم على « أن » الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات^١ ،
وأجاز القراء ذلك مستشهداً بقوله :

٦٢٨ - رَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا^٢

وقوله :

٦٢٩ - هَلَّا سَأَلْتُ وَخَيْرَ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ وَشِفَاءَ غَيْكِ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي^٣

وهما نادران ، أو نقول : لا يتعلق « بالعصا » بـ : « أَنْ أَجْلِدَا » ، بل خبر مبتدأ
مقدر ، أو متعلق بـ : « أَجْلِدُ » مقدرًا ، وكلذا : « خَابِرًا » منصوب بـ : « تَسْأَلِينَ مقدرًا » .

كُن ومعناها

قوله : « وَكُن معناها نفي المستقبل » ، هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا وليس للدوام
والتأييد كما قال بعضهم^٤ .

قال القراء : أصل « كُن » و « لَمْ » : « لَا » ، فأبدل الألف نونًا في أحدهما وميمًا
في الآخر ، وقال الخليل : أصل « لَنْ » : « لَا أَنْ » ، قال :

(١) في أول الجزء الثالث من هذا الشرح .

(٢) الشاهد في الشطر الأخير حيث تقدم الجار والمجرور « بالعصا » على « أَنْ » وهو متعلق بالفعل المنصوب
بها . والرجز للعجاج ومعنى تَمَعَّدَ قال بعضهم : صار مثل معد بن عدنان أي صار مثل واحد منهم وقُسر
بمعان أخرى . وَأَضَّ بمعنى صار ، ونَهْدًا : عاليًا مرتفعًا ، والمراد بذلك كله أنه رباه حتى اكتمل وصار
غير محتاج إلى شيء .

(٣) الشاهد فيه تقديم خابرا على تسألِي ، وقد بين الشارح وجه التأويل فيه وفي الذي قبله . والبيت من قصيدة
لريمة بن مقروم الضبي ، وهو أولها ، ويَعْدُه :

هَلْ تَكْرُمُ الْأَضْيَافَ إِنْ نَزَلُوا بِنَا وَتَسُودُ بِالْمَعْرُوفِ غَيْرَ تَحْصُلُ

(٤) يريد به جابر الله : التزمخصري ، وهذا الرأي مشهور عنه .

٦٣٠ - يُرجي المرء ما لا أن يسلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب^١

أي : كن بلاقي ، وقال سيبويه^٢ : إنه مفرد ، إذ لا معنى للمصدرية في « كن » كما كانت في « أن » ، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه عن العرب : عمراً كن أضرب .

وللخليل أن يقول : لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً ، إذ هو وضع مستأنف ، ولا دليل على قول القراء .

ونقل المصنف في « لا » منع تقديم معمول ما بعدها عليها ، فلا يجوز : عمراً لا أضرب ، والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا « ما » كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير^٣ .

إذن وأحكامها

قوله : « وإذن » إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها .

الذي يلوح لي في « إذن » ويغلب في ظني : أن أصله « إذ » ، حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين ، كما قصيد جملة صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي .

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور ، فقصصوا إلى لفظ « إذ » الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لحفة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة

(١) هذا أحد أبيات ثلاثة رواها أبو زيد ، وابن الاعرابي منسوبة إلى جابر بن رألان الطائي وهو شاعر جاهلي ، والاستشهاد به للمذهب الخليل بدليل ظهور أن بعد لا لي البيت .

(٢) سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ ، وللحال الذي أورده سيبويه هو : أما زيداً فلن أضرب .

(٣) في الجزء الأول ؛

الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور ، دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ؛ كما يقول لك شخص ، مثلاً ، أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك ، أي : إذ تزورني أكرمك ، أي وقت زيارتك لي أكرمك ، وعوض التنوين من المضاف إليه لأنه^١ وضع في الأصل لازم الإضافة ، فهو ككلٍّ وبعض ، إلا أنهما معربان و « إذ » مبنية .

فإذن ، على ما تقرر ، صالح للماضي كقوله :

٦٣١ - إذن لقام بنصري معشر خشن^٢ عند الحفيظة إن ذو لوفة^٣ لأنسا^٤

وللمستقبل نحو : إن جئتني ، إذن أكرمك ، وللحال نحو : إذن أظنك كاذباً .

وإذن ، ههنا هي « إذ » في نحو قولك : حيثئذ ويومئذ ، إلا أنه كبير ذاله في نحو : حيثئذ ، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نبيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح^٥ -

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب ، لأن معناه الظرف .
والغالب في المبنى على الفتح تضمين معنى الشرط ، وهو المعنى بقول سيبويه^٦ :
إذن جزاء ؛ وإنما ضمن معنى الجزاء لكونه كإدما ، وحيثما في حذف الجملة المضاف إليها ، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه معنى الشرط ، وذلك لأن كلمات الشرط مبهمه ، والإضافة توجد في المضاف تخصيصاً ، لكن لما كانت الجملة المضاف إليها « إذ » ثابتة من حيث المعنى ومبدل منها التنوين في اللفظ ، بخلاف : « إدما »

(١) الفصير راجع إلى « إذ » .

(٢) أحد أبيات مشهورة لقرطوب بن أنيف المغربي ، وقد أغار قوم على إبل له فاستنجد بقرمه فلم ينجده فقال هذه الأبيات وهي كثيرة التردد ومنها في هذا الشرح بعض الشواهد ؛

(٣) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وتقدم ذكره في باب الظروف من الجزء الثالث ؛

(٤) تفصيل الكلام على إذن ، في سيبويه جـ ١ ص ١٠ وما بعدها ؛

و « حيثما » : لم يَجْزِم « إذن » ما هو جوابه نحو : إذن أكرمك ، كما جُزِمَ إذما وحيثما .

وإنما قلنا بكون الغالب في « إذن » تضمن معنى الشرط ، ولم نقل بوجوده فيه ، كما أطلق النحاة ، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى : « فعلتُ إذن وأنا من الضالين »^١ .

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي ، نحو : لو جئتني ، إذن ، لأكرمك ، وفي المستقبل ، نحو : إذن أكرمك بنصب الفعل .

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي ، جاز إجراؤه مجرى « لو » في إدخال اللام في جوابه ، كقوله تعالى : « إذن لأدقنك ضعف الحياة .. »^٢ ، أي : لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأدقنك ، وكذا قوله :

إذن لقام بنصري معشر خشن^٣ - ٦٣٠

وليس اللام جواب القسم المقدر ، كما قال بعضهم .

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل ، جاز دخول الفاء في جزائه ، كما في جزاء « إن » ، قال :

٦٣٢ - ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلأرفع سوطي إلي يدي^٤
إذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد
أي إن أتيت بشيء فلا رفعت .. ؛

ثم ، قد يستعمل بعد « لو » و « إن » ، تأكيداً لهما ، لأن « إذن » مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل ، بمعنى حر في الشرط المذكورين مع فعل الشرط ، نحو : لو زرتني إذن أكرمك ، وإن جئتني إذن أزرُك ، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد .

(١) الآية ٢٠ سورة الشعراء ؛

(٢) من الآية ٧٥ سورة الإسراء .

(٣) الشاهد المتقدم قبل قليل ؛

(٤) من قصيدة التابئة النيباني التي تمد إحدى المعلقات . وتضمن هذا الشرح عدداً من أبياتها في مواضع متفرقة ،

ثم ، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى ، نحو : أكرمك إن أكرمتني ، وأكرمك لو أكرمتني : جاز تأخر « إذن » الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه ، نحو : أكرمك إذن ، وكذا يتوسط « إذن » بين جزأي ما هو جزاؤه معنى ، تقول : أنا إذن خارج ، وإن كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط إلا ضرورة قال :

هذا سراقعة للقرآن يسدسه والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب^١ - ٨٧
كما يجيء ذلك ، لضعف معنى الشرط في « إذن » ، وكذا تقول : والله إذن لأخرجن^٢ ،
كما تقول : والله إن كان كذا لأخرجن^٣ .

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم ، وجب تقديم ذلك^٤ ، إما في كلام المتكلم بإذن ، نحو قولك : إن جئتني إذن أكرمك ، قال تعالى : « وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها ، وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً^٥ » ، وإما في كلام متكلم آخر ، كقولك : إذن أكرمك ، وأنا إذن أكرمك ، في جواب من قال : أنا أزورك .

ثم اعلم أن « إذن » إذا وليه المضارع ، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل ، وإن يكون للحال ، فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك بحديث : إذن أظنك كاذباً ، فإنه لا معنى للجزاء ههنا ، إذ الشرط والجزاء ، إما في المستقبل أو في الماضي ، كما مر في باب الظروف المبنيّة ، ولا مدخل للجزاء في الحال ، فيكون « إذن » مع الحال ، كما قلنا في قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين^٦ » .

فلما احتملت « إذن » التي يليها المضارع معنى الجزاء ، فالمضارع بمعنى الاستقبال ، واحتملت معنى مطلق الزمان ، فالمضارع بمعنى الحال ، وقصد التنصيص على معنى

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول ؛

(٢) أي الفعل المتقدم المشار إليه بإذن ؛

(٣) الآية ٧٣ سورة الإسراء ؛

(٤) الآية ٢٠ سورة الشعراء وتقدمت قبل قليل ؛

الجزء في «إذن» ، نُصِبَ المضارع بأن المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال . فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزء ، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزء ، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي عَلم الاستقبال .

وقريب من هذا : المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة ، كما يجيء ، فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف : أضجرت «أن» بعدها ، لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية .

ومثله ، أيضاً ، أنهم لما قصدوا بالواو معنى «مع» ، وبأو ، معنى «إلا» أو «إلى» : نصب الفعل بعدهما ، لأن النصب بأو النواصب أي «أن» المصدرية : أولى ، فيكون معنى المصدرية مشعراً بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلا على الأسماء ، ويكون «أو» بمعنى «إلا» أو «إلى» اللتين حقهما الدخول على الأسماء .

وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو ، والفاء ، وأو ، وحتى ، فهلاً جاز إضمارها بعد الاسم^٢ .

وإنما لم يجر إظهار «أن» بعد «إذن» ، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ، ولم يجر الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها ، لأن المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزء ، صار «إذن» ، لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب ؛ كما أن فاء السببية ، وواو الجمعية^٣ صارتا كالعاملين في الفعل ، فلم يجر الفصل بينهما وبين الفعل ، فصار الفاء ، والواو ، وإذن ، كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل ، إلا أن

(١) جواب قوله : فلما احتملت الخ .

(٢) الذي هو إذن ، كما ذهب إليه الشارح وأفاض في تمييزه وإثباته ؛

(٣) هي التي يسميها النحويون واو الملية ، ويطلق الشارح عليها في بعض الأحيان : واو الصّرف كما هو اصطلاح الكوفيين ؛ لأنها تنصرف ما بعدها عن ظاهر العطف الذي هو أصل الواو ؛

« إذن » لما كان اسماً بخلاف أخواته ، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء ، دون الفاء والواو .

القسم ، نحو : إذن والله أكرمك ، والدعاء نحو : إذن رحمك الله ، أكرمك ، والنداء نحو : إذن يازيد أكرمك ، وذلك لكثرة دَوْر هذه الأشياء في الكلام .

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه ، فلا يقال : إذن عندك يُفصل الأمر ، ولا بالحال نحو : إذن قائماً أضربك ، لأن الظرف والحال ، إذن ، يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة « أن » ، ولا يتقدم على الموصول ، ما في حيز الصلة ، بخلاف القسم والدعاء والنداء .

وإنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط « إذن » بل يتصدر ، لأن نصب الفعل ، على ما قلنا ، لفرض التنقيص على معنى الشرط في « إذن » والشرط مرتبة الصدر ، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية ، فن ثمة تقول : والله إن أنتني لأضربنك^١ فكيف بالشرطية العارضة ، فكما ضعف معنى الشرط ، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده .

فحصل مما تقدم : أن شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفضح بعد « إذن » ثلاثة أشياء : تصدُّره^٢ ، وذلك إذا كان جواباً ، وأن يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء ، وألاً يكون الفعل حالاً ؛ وأما إذا تصدَّر من وجه دون وجه ، وذلك إذا وقع بعد العاطف ، كقوله تعالى : « وأذن لا يلبثون خلافك إلّا قليلاً^٣ » ، وكقولك : تأتيني فإذاً أكرمك ؛ جاز^٤ لك نصب الفعل وترك نصبه ، وذلك أنك عطفت جملة

(١) يريد حذف الجواب عند توسط الشرط بين القسم وجوابه ؛

(٢) أي تصدَّر إذن ، وسيشرح المراد من التصدَّر ؛

(٣) الآية ٧٣ المتقدمة من سورة الإسراء ؛

(٤) هذا جواب أما ، في قوله : وأما إذا تصدَّر من وجه النخ . وحقه أن يكون مقروناً بالفاء ويقع مثل هذا كثيراً في كلام الشارح ، وكان ينبغي أن يقول : فإن تصدَّر من وجه دون وجه النخ ؛

مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون « إذن » في أول جملة مستقلة ، هو مصدر ، فيجوز انتصاب الفعل بعده ، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بمض الكلام ببعض ، هو متوسط ؛ وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ، ولهذا لم يُقرأ : « وإذن لا يلبثوا .. »^١ إلا في الشاذ ، لأنه غير متصدر في الظاهر .

ثم اعلم أن الفعل المنصوب المقتلر بالمصدر^٢ ، مبتدأ ، خبره محذوف وجوباً ، فعنى ، إذن أكرمك : إذن إكراكمك حاصل ، أو واجب ؛ وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل ، لما التزم فيه حذف « أن » التي بسببها تبيّن أن يصلح اللابتدائية ، لم يظهر فيه معنى الابتداء حقّ الظهور ، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل ؛ وكذا القول في المنصوب بعد الفاء ، على ما يجي .

وأما قولهم^٣ تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، فشاذ .

وإنما ارتكب ادعاء أن « إذن » زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها ، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها ، كما في « إذ » ، فإن معنى إن جتني إذن أكرمك : في وقت المجيء إكراكم ، وكذا : لو زرتني إذن أكرمك ، ولا سيما في قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين »^٤ ، وقولهم : إذن أظنك كاذباً ، بالرفع ، فإنها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها ؛ وقلب نونها ألفاً في الوقف^٥ يرجح جانب الاسمية فيها .

ونقل عن المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف ، لكونها حرفاً كان ، وأجاز المبرد الوجهين ، وقال القراء : إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ، لثلا

(١) منسوبة إلى ابن مسعود ؛

(٢) أي الواقع بعد إذن كما ارتضى أنه منصوب بأن مقدرة ؛

(٣) هذا المثل ورد بأوجه ثلاثة أقروا التصريح بأن ، وبه رفع تسمع على أنه مراد به مصدره فهو مبتدأ أيضاً ،

وأضبطها النصب بدون « أن » ؛

(٤) تقدمت قريباً وهي الآية ٢٠ من سورة الشعراء ؛

(٥) بين النحاة خلاف طويل في كتابة إذن ، وفي الوقف عليها ، وهو ، غالباً ، مبني على اختلافهم في أصل

وضعها ، وكتابتها بالنون وكذلك الوقف عليها رأي قري ، وقد جريت عليه ؛

تلتبس إذا الزمانية ، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها .

وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء ، يقوئ كونها غير ناصبة بنفسها ، كأن ، ولكن ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ^١ .

وأما قولهم في الشرط : إن زيدا تضرب ، فهو عند البصريين بفعل مقدر ، كما يجيء بعد ، وأما قوله :

٦٣٣ - فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلا به ^٢
فلقوة شبه « إن » بالفعل .

هذا ، ومذهب سيبويه ، ورواه عن الخليل ^٣ : أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه : ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدره ، وضعفه سيبويه بأنه ، لو كان « أن » مقدراً ، لجاز تقديره في : زيد « إذن » أكرمه ، كما جاز في : إذن أكرم زيدا ، إذ المعنى لا يتغير ، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا .

وقال بعض الكوفيين : إنه اسم مؤن ، ويروى ، أيضاً عن الخليل ، أن أصله إذ أن ، فركبا ، كما قال في « كن » أصله : لا أن ، ووجه أن يقال : تغير المعنى بتغير اللفظ ، فلم يلزم الفعل بعدها ، وجاز أن يليها الحال ،

وإنما قلنا قبل : إن النصب مع حصول الشروط أفصح ، لأن سيبويه قال ^٤ : « وزعم عيسى بن عمر * أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع ، فأخبرت يونس ^٥ بذلك فقال : لا يتعلمون ذا ، ولم يكن يروي غير ما سمع » ، هذا كلام سيبويه .

(١) سبق أنه استثنى الفصل بلا بين أن والفعل ؛

(٢) الشاهد فيه تقديم الجار والمجرور « بحبها » على اسم أن وقد علله الشارح ، وهذا الشاهد كما قال البغدادي من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ .

(٣) انظر سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ؛

(٤) (٥) و (٦) انظر سيبويه ج ١ ص ٤١٢ : وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب عن شيوخ سيبويه . وتكرر ذكرهما في هذا الشرح ؛

قوله : « إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها » ، يعني بالاعتقاد : أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك ، وإني إذن أكرمك ، وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها ، قال :

٦٣٤ - لا تتركني فيهم شطيرا إنني إذن أهلك أو أطيرا^١
بتأويل أن الخبر هو : إذن أهلك ، لا : « أهلك » وحده ، فتكون « إذن » مصدرية ، كما تقول : زيد كن يقوم .

قال الأندلسي^٢ : يجوز أن يكون خبر « إن » محلوفاً ، أي : إني إذن^٣ ، أو : لا أحتمل ، ثم ابتدأ وقال : إذن أهلك ، قال : والوجه رفع أهلك ، وجعل « أو » بمعنى « إلا »^٤ .

الموضع الثاني : أن يكون جزءاً للشرط الذي قبل « إذن » ، نحو : إن تأتني إذن أكرمك ، وقول الشاعر :

٦٣٥ - ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردّ وقيد العير مكروب^٥
يجوز^٦ ، على مذهب الكسائي^٧ : أن يكون « لا يرتع » مجزوماً بكون « لا »

(١) استشهد به كثير من النحاة على إعمال إذن من غير أن تنصير ، فقبل انه شاذ ، وتأوله بعضهم بما يخرجهم عن بأوجه منها ما قاله الشارح ، وقد استقصى البغدادي كل ما قيل في البيت من تأويلات ومع ذلك لا يعرف قائله ؛

(٢) أبو محمد ، القاسم من علماء القرن السابع ونقل عنه الرضي كثير وأهو من معاصريه ؛

(٣) أي أصير ذليلاً .

(٤) وذلك ليصح نصب الفعل « أطيرا » بعد أن يرفع ما قبله ؛

(٥) من شواهد مسيويه ج ١ ص ٤١١ ، ويروى : اردد ، وقائله : عبد الله بن عتبة الضبي ، شاعر إسلامي . وهو من أبيات وردت في الفضليات ولي حماسة أبي تمام ؛

(٦) خبر من قوله : وقول الشاعر : الخ .

(٧) مذهب الكسائي في هذا أنه لا يشترط لصحة الجزم في جواب التي بقاء « لا » مع تقدير أن ، بل يقدر بحسب المعنى .

فيه للنهي ، لا أنه جواب الأمر ، و«يرد» مجزوماً ، لا منصوباً ، بكونه جواباً للنهي ، كما هو مذهبه في نحو قولك : لا تكفر تدخل النار ؛ أي : إن تكفر تدخل النار ، فيكون المعنى : لا يرتع ، إن يرتع يُرد .

وعند غيره ، يُرد ، منصوب ، وإذن ، منقطع عما قبله ، مُصدر ، كأن المخاطب قال : لا أزجره ، فأجاب بقوله : إذن يرد .

الثالث : أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها ، نحو : والله إذن لأخرجن ، وقوله :

٦٣٦ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها^١

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمداً على ما قبلها ، بالاستقراء ، بلى ، تقع متوسطة في غير هذه المواضع ، نحو : يقتل إذن زيدٌ عمراً ، ولبس الرجل إذن زيد ، ونحوه^٢ .

ويموز في نحو قولك : إن تأتني آتاك وإذن أكرمك ، ثلاثة أوجه : الجزم وهو الأقوى ، يعطف الفعل على المجزوم ؛ والنصب على الاستئناف ، وعطف إذن مع الفعل ، وهما كالجملية الشرطية ، كما ذكرنا ، على الجملة الشرطية ، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن» ، أي : إذن أنا أكرمك .

استعمالات كي

قوله : «وكي ، مثل : أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية» ، اعلم أن مذهب الأخفش : أن «كي» في جميع استعمالاتها حرف جر . وانتصاب الفعل بعدها بتقدير

(١) من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن ، صاحب عزة ، في مدح عبد العزيز بن مروان واللام في قوله : لئن عاد . واقعة في جواب القسم في قوله قبل هذا البيت :

حلفت بسرب الرافضات إلى متى يشول القيا في نصها وذيلها

وهو في سيبويه جـ ١ ص ٤١٢ .

(٢) مما ليس فيه مضارع بعد إذن ،

« أن » ، وقد تظهر ، كما حكى الكوفيون عن العرب : لكي أن أكرمك ، قال :

٦٣٧ - أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي فتركها شتاً بيضاء بلقع^١
وقال :

٦٣٨ - فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تفرّ ونخدعاً^٢
ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو : « لكبلا تأسوا »^٣ ، وتأخره عنها في نحو قوله :

٦٣٩ - كي لتقضي رقبته ما وعدتني غير مختلس^٤

بأن كي ، المتأخرة في الأول ، بدل من اللام المتقدمة ؛ واللام المتأخرة في الثاني بدل من كي ، المتقدمة ، وقد يبدل الحرف من مثله ، الموافق له في المعنى ، قال :

٦٤٠ - أراني إذا ما بتت على هوى قُسم إذا أصبحت أصبحت غاديا^٥
أبدل « ثم » من القاء ، عند بعضهم .

(١) شرح البغدادي هذا البيت وبين ما فيه ثم قال : وهذا البيت قلماً خلا منه كتاب نحو . ولكنه لا يعرف قائله ، وأورد مثله منسوباً إلى أبي ثروان نقلاً عن القراء وهو قوله :

أردت لكيما أن ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

(٢) الصحيح أن هذا البيت لجميل بن معمر ، صاحب بشيرة من قصيدة أولها :

عسرت مصيف الحي والمتربما كما خطت الكف الكتاب المرجعا

وخطأ البغدادي من نسه إلى حسان بن ثابت ؛ ويروى الشطر الثاني من البيت :

لسانك هذا كي تفرّ ونخدعاً ، وبهذا يخرج عن الاستشهاد ؛

(٣) الآية ٢٣ سورة الحديد ؛

(٤) أحد أبيات لابن تيسر الرقيات ، وقوله : غير مختلس . إما أن « مختلس » مصدر ميمي . أي قضاء غير

اختلاس ، وإما أن « غير حال » ، ومختلس اسم مفعول . وقوله :

ليخني ألقى رقبته في خلوة من غير ما أنس

(٥) من قصيدة جيدة لزهير بن أبي سلمى أولها :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا لينا

وعند الخليل أن الناصب مضمّر بعدها^١ ، بناء على مذهبه ، وهو أنه لا ناصب سوى «أن» .

ومذهب الكوفيين ، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن» ويعتبرون في نحو : كيما أن تَغْرُ ، بأن «أن» زائدة ، أو بدل من كي ، وفي : كي لتقضي ، بزيادة اللام ، كما في : «رِدْ لكم ...»^٢ وفي : «كيمة»^٣ بأن الفعل المنصوب بكي ، مقدرٌ ، و«ما» منصوب بذلك الفعل ، كأنه قيل : جئتُك ، فتقول : كيمة ، أي كي أفضل ماذا .

وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول : أحدها : حذف الصلة وإبقاء معمولها^٤ ، والثاني : نصب «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر ، ولا تنصب إلا مقدمة عليه ، ولهم أن يقولوا : المقدر كاللعدم ، إلا أن «كي» يكون ، إذن ، متقدماً على كلمة الاستفهام ، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام ، كما في : لِمه ، وبِمه ، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة ، فيسقط «ما» بهذا الوجه عن التصدر اللفظي .

والثالث : حذف ألف «ما» الاستفهامية غير مجرورة ، ولا نظير له في كلامهم . وعند البصريين : كي قد تكون ناصبة بنفسها كأنْ ، وجارّة مضمراً بعدها «أن» ؛ فإذا تقدمها اللام نحو : «لكيلاً تأسوا»^٥ ، فهي ناصبة لا غير بمعنى «أن» ، وليس فيها معنى التعليل ، بل هو استفاد من اللام ، وإذا جاء بعدها «أن» ، فهي ، إذن ، جارّة لا غير ، بمعنى لام التعليل ، وهكذا في «كيمة» ولا تجر الاسم الصريح إلا في «كيمة» ؛ وفي غير هذه المواضع ، نحو : جئتُك كي تكرمني ، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها

(١) أي بعد كي ؛

(٢) من الآية ٧٣ سورة النمل ؛

(٣) يعني في السؤال عن علة الشيء ، والماء للسكت ؛

(٤) الصلة هي الفعل المقدر ، ومعمولها هو اسم الاستفهام المتصل بكي ؛

(٥) الآية ٢٣ من سورة الحديد وتقدمت قريباً ؛

بمعنى التعليل^١ ، وأن تكون جارة كاللام مضمرأ بعدها « أن » .

واللام في : كي لتقصيني ، زائدة عندهم أيضاً ، أو بدل من « كي » الجارة ،
و « أن » عندهم في : لكيما أن .. بدل من « كي » ، لأن « كي » بعد اللام بمعنى « أن »
كما مر .

ولا يتقدم على « كي » معمول الفعل المنصوب بعدها ، فلا يقال : جئتُك كي زيدا
تضرب ، لأنها إما جارة أو ناصبة ، ولا يتقدم عليهما^٢ معمول ما بعدهما ، وأجاز الكسائي
تقديم معمول منصوب « كي » عليها .

وأما قول الشاعر :

٦٤١ - إذا أنت لم تنفع فضّر فاعما يراد الفتى كيما يضر وينفع^٣

برفع يضر... فليل : « ما » كآفة ، وقيل ، مصدرية وكي جارة ، أي لمضرته ومنفعته .
وجوز المرء والكوفيون نصب المضارع بعد « كما » على أنها بمعنى « كيما » والياء
محلوفة وأنشدوا :

٦٤٢ - لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^٤

وقيل : بل الناصب : « ما » تشبيهاً لها بأن ، والكاف للتشبيه ، والبصريون ينعون
ذلك وينشدون :

(١) المعروف في مثل ذلك أن تكون ناصبة بنفسها فتكون لام التعليل مقدرة قبلها . قياساً ؛

(٢) أي على التوحيث .

(٣) روي البيت بنصب يضر وينفع كما روي برفعهما ، وفي حالة النصب تكون « ما » زائدة والفعل منصوب
بكي وقبلها لام التعليل مقدرة ، وفيه توجيهات أخرى ، وهذا بيت مفرد ، ورد في ديوان قيس بن الخثعم ،
ونسبه بعضهم إلى النابغة الجعدي أو النابغة الذبياني ؛

(٤) هكذا ورد بإسناد القائلين إلى ضمير الجماعة وهو ، بهذه الصيغة غير معروف القائل ، وقال البغدادي إن
المشهور : لا تشتم الناس كما لا تشتم بخطاب الواحد ، وهو بهذه الصيغة موجود في سيبويه ج ١ ص ٤٥٩
وسأني بهذه الصيغة أيضاً في قسم الحروف من هذا الشرح .

لا تظلم الناس كما لا تُظلمُ

بالتوحيد^١ ، وقد يجيء شرح « كما » في حروف الجر .
وعلى مذهب الخليل ، لا ينصب المضارع إلا بأن ، ظاهرة ، أو مقدّرة ، فيمكن أن
يقال على مذهبه : إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب : أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم
بنفسه ، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه
مع غيره ، وأعرب بالنصب لما وقع مع « أن » موقع الاسم ، وهو المصدر .
وأما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه ، وذلك مع ما يسمّى جوازم ، فلم يعرب ، إذن ،
لضعف المشابهة ، كما اخترنا قبل .

المضارع بعد حتى

[قال ابن الحاجب] :

« وحتى ، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كي أو إلى »
« أن ، مثل : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وكنت سرت حتى »
« أدخل البلد ، وأسير حتى تغيب الشمس ، فإن أردت الحال »
« تحقيقاً أو حكاية ، كانت حرف ابتداء ، فيرفع ، ونجيب »
« السببية ، مثل : مرض حتى لا يرجونه ، وبين ثم امتنع الرفع »
« في : كان سيرى حتى أدخلها في الناقصة ، و : أسرت حتى »
« تدخلها ، وجاز في التامة : كان سيرى حتى أدخلها ، وأيهم »
« سار حتى يدخلها » .

(١) يعني بإستاده إلى ضمير الواحد ، كما قلنا في روايته الأخرى ؛

[قال الرضي] :

ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإظهار « أن » .

اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإظهار « أن » ، فعند البصريين : حتى ، ولام كي ، ولام الجحود : حروف جر ، والواو ، والفاء ، وأو ، حروف عطف ، ولا ينصب شيء منها بنفسه ، لأن الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء ، ولا يعمل شيء منها في الأفعال ؛ والثلاثة الأخيرة غير مختصة ، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين ؛ وجاءت « أن » ظاهرة بعد لام كي ، خاصة ، في بعض المواضع ، فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها .

وعند الكوفيين أن حتى ، واللامين ، تنصب بنفسها ، لقيامها مقام الناصب ، فاللام قامت مقام كي ، فعملت عملها ، وكذلك حتى التعليلية ، وأما إذا كانت بمعنى إلى ، فتعمل عمل « أن » .

وفيما قالوا بعد ، لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقاءه على أصله : أولى ، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل .

وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة ، حتى تبقى على أصلها ، مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها ، ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها :

٦٤٣ - كلبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف^٢
وفي قوله :

(١) أي قبيل الأسماء وقبيل الأفعال ،

(٢) صواب الرواية : وأيسر بولو العطف لأن قبله يبين : أول القصيدة وهو :

ليست تحق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف

والأرواح جمع ربح ، وأخطأ من قال أرياح ، وهذا من كلام ميسون بنت بحدل الكلابية ، أم يزيد ابن معاوية ، تزوجها معاوية وكانت في البادية فلم تنجبها حياة القصور فقالت هذه الأبيات ، ولذلك قال الشاعر كقولها ؛

ألا يهَذَا الزاجري أَحْضَرَ الْوُغَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي^١ - ١٠
عَلَى أَنْ لَمْ الْجُودُ لَيْسَتْ بِمَعْنَى « كَي » ، وَلَا بِمَعْنَى « أَنْ » ، وَ « حَتَّى » لِلْغَايَةِ
لَيْسَتْ بِمَعْنَى « أَنْ » ، فَكَيْفَ تَحْمِلَانِ فِي النَّصْبِ عَلَى مَا لَيْسَتْا بِمَعْنَاهُ .

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ مِنْ بَيْنِ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ « حَتَّى » لَيْسَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَرْفَ جَرٍ ،
وَأَنَّ الْجَرْمَ الَّذِي بَعْدَهَا فِي نَحْوِ : « حَتَّى مَطْلَعُ الْفَجْرِ »^٢ ، بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، أَيْ « إِلَى »
بَعْدَهَا ، أَيْ : حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ، فَلَا يَرْدُ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ فِي حَتَّى ، بِأَنَّ
عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ ، كَمَا وَرَدَ عَلَى سَائِرِ الْكُوفِيَّةِ ، بَلْ يَرْدُ عَلَيْهِ : أَنَّهَا
غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ بِقَبِيلٍ ، لَكِنْ فِي مَذْهَبِهِ يُعَدُّ ، لِأَنَّ حَذْفَ الْجَارِ وَبَقَاءَ عَمَلِهِ ، فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ ،
فَكَيْفَ اطَّرَدَ بَعْدَ « حَتَّى » ، وَأَيْضاً ، كَيْفَ اطَّرَدَ حَذْفُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا مَعَ انْجِرَارِ الْأَسْمِ .

وَعِنْدَ الْجَرْمِيِّ^٣ : أَنَّ الْفَاءَ ، وَالْوَاوَ ، وَأَوَّ ، نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا .
وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الْأَفْعَالُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مُتَنَصِّبَةٌ عَلَى الْخِلَافِ ، أَيْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ
بِهَا صَارَ مَخَالَفًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى فَخَالَفَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، كَمَا انْتَصَبَ الْأَسْمُ الَّذِي
بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْمَقْعُولِ مَعَهُ ، لَمَّا خَالَفَ مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ التَّخَالَفُ هَهُنَا بَيْنَهُمَا ، لِأَنَّهُ
طَرَأَ عَلَى الْفَاءِ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ ، وَعَلَى الْوَاوِ مَعْنَى الْجُمُعَةِ ، وَعَلَى « أَوَّ » مَعْنَى النِّهَايَةِ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءِ^٤ .
وَقَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، أَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الصَّرْفِ بِمَعْنَى
قَوْلِهِمْ : نَصَبٌ عَلَى الْخِلَافِ ، سِوَاهُ^٥ .

وَكَذَا زَعَمُوا أَنَّ انْتِصَابَ الظَّرْفِ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ عِنْدَكَ : عَلَى الْخِلَافِ ، كَمَا مَضَى
فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ جَعَلَ الْخِلَافَ أَمْرًا مَعْنَوِيًّا نَاصِبًا ، كَمَا أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ

(١) أَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ مِنْ مَعْلَقَةِ طَرَفَةِ بْنِ الْعَبْدِ ؛

(٢) مِنْ آيَةِ الْبُنَيْنَةِ فِي سُورَةِ الْقَلْعِ ؛

(٣) أَبُو عَمْرِو صَالِحٌ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَرْمِيُّ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الشَّرْحِ .

(٤) يَعْنِي يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى الدَّلَالُ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ ، أَوْ إِلَّا الْإِسْتِثْنَاءَ ؛

(٥) تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هُمَا سِوَاهُ ؛

عند أكثر النحويين : رافع ، ولو أوجب الخلاف الانصباب ، لم يحز العطف في نحو :
ما مررت بزيد لكن عمرو ، وجاء في زيد لا عمرو .

ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجود اختصاص العامل بأحد التقييلين ، لأنه يقول :
إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ، وأما قوله تعالى : « ... فأنتم فيه سواء »^١ ،
فقليل ، وهو من باب وضع الاسم في موضع الفعلية ، كما في قوله :

٦٤٤ - لو بغير الماء حلقي شرق^٢ كنت كالغصن بالماء اعتصاري^٣

وقوله :

٦٤٥ - وثبت ليلى أرسلت بشفاعتي إلي^٤ ؛ فهلاً نفس ليلى شفيعتها^٥

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد « حتى » على مذهب البصريين :

قالوا : حتى حرف جر ، فلا يدخل إلا على اسم ، ظاهر أو مقدر ، ولا يصح تقدير
الفعل اسماً إلا بأن ، أو كي ، أو ما ، أو ، أو ؛ ولا يصح تقدير « ما » و « لو » ، لأنهما
لا تنصبان ظاهرتين ، فكيف تنصبان مقدرتين ، مع أن « لو » لا تنجي مصدرية إلا بعد فعل

(١) من الآية ٢٨ سورة الروم ؛

(٢) الاعتصار أن يزيل المرء غصة الطعام أي وقوفه في حلقه ، بالماء فهو يقول : إذا كانت غصة الطعام تزال
بالماء فإذا يزيل الغصة إذا حدثت من الماء نفسه ، وهذا البيت من شعر عدي بن زيد العبادي ، وكان النعمان
سجته فأرسل إليه من السجن بأبيات يقول في أولها :

أبلغ النعمان عني مألوكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري

ومألوك بضم اللام على وزن مفعول من ألك بمعنى أرسل .

(٣) ورد هذا الشاهد في خزنة الأدب في باب المنصوب على شريطة التفسير وشرحه هناك ، ولكنه ليس في
النسخة المطبوعة التي نقلنا عنها ، غير أنه أشير إليه هناك بالهامش في تعليقات الجرجاني ولذلك لم ننبه في
شواهد الجزء الأول ، والبيت مما أورده أبو تمام في الحماسة ، وينسب إلى مجنون بني عامر ، وبعده :

أأكرم من ليلى علي فتبني به الجاه أم كنت امرأة لا أطيها

وبعضهم ينسبه إلى عبد الله بن الدمية ؛

التمني ، كما يجي^١ ، ولا يصح تقدير «كي» ، لأن «كي» لا تستعمل إلا في مقام السببية ، سواء كانت بمعنى «أن» ، نحو : لكي أقوم ، أو بمعنى اللام ، بكى ، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية ، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبي ذؤيب :

٦٤٦ - نريدن كيما نجعيني وخالداً وهل يُجمع السيفان ، ويحك في غمد^٢

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغیر السببية بعد الإرادة ، أيضاً ، كقوله تعالى : «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس^٣...» ، وبعد فعل الأمر ، كقوله تعالى : «وأمرت لأعدل بينكم^٤» ، فتكون اللام زائدة ، كما في : «رَدِفْ لكم^٥» ، وإذا كان في «كي» معنى السببية ، لم يصح تقديرها في نحو : أسير حتى تغرب الشمس ؛ فلم يبق إلا «أن» التي هي أم الباب ، ولأنه ثبت تقديرها أيضاً في غير هذا الباب ، نحو : «وتقرّ عيني^٦.. و : «أحضر الوغى^٧» ، وحمل المشكوك فيه على ما ثبت أولى .

قوله : «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» ، نحو : سرت حتى أدخلها ، يعني ، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى ، مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها ، كاللدخول بالنظر إلى السير ، فإن الدخول ، كان عند السير مترقباً بلا ريب ، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار ، ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، أو لم يكن

(١) في قسم الحروف .

(٢) من أبيات قالها أبو ذؤيب الهذلي ، وكان أرسل خالداً المذكور ، وهو ابن عم له ، وقيل هو ابن أخته ، إلى امرأة يهاها ، برسالة ، وكان خالد جميلاً فشفتته تلك المرأة وهجرت أبا ذؤيب ، ثم ندمت وبشت

إلى أبي ذؤيب تستدوده ؛ فقال هذه الأبيات ، وهي ، مع القصة في ديوان الهذليين ؛

(٣) الآية ٣١ سورة الأحزاب .

(٤) الآية ١٥ سورة الشورى .

(٥) من الآية ٧٢ سورة النمل وتقدمت .

(٦) و (٧) إشارة إلى الشاهدين المتقدمين قريباً ؛ كما تقدم ذكر الثاني منهما في الجزء الأول ؛

على أحد الأوجه الثلاثة ، وذلك بأن يكون منك السير ، إما للدخول ، على أن « حتى » بمعنى « كي » ، أو إلى الدخول ، على أن « حتى » بمعنى « إلى » ، ثم عَرَضَ مانع منع من حصول الدخول ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة ؛ وقوله : « إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله » ، لا يصلح أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد « حتى » من رفعه ، لأن « حتى » التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً ، لا تخلو : إما أن تكون بمعنى « كي » ، أو « إلى » ، فإما بعدها إما مسبب عما قبلها ، أو انتهاء له ، والمسبب بعد السبب ، والنهاية بعد البداية ، فالأولى أن يجعل كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها ، جواباً عن اعتراض يُورد ، تقريره أن يقال : إنك إذا جَوَزْتَ في نحو : سرت حتى أدخلها بالنصب : أن يكون الدخول ماضياً أو ، حالاً عند الإخبار كما يجوز كونه مستقبلاً ، فكيف انتصب الفعل بأن ، التي هي عَلمُ الاستقبال ، فيُجَابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير ، لا بالنظر إلى حال التكلم ، فحين ثم جاز انتصابه بأن ^١ .

ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد « حتى » ومتى ينصب ، قلنا : ذلك إلى قَصْدِ المتكلم ، فإن قَصْدَ الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد « حتى » : إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو : إنَّ زيدا سارَ حتى يدخلها ، واعلم أنه سار حتى يدخلها ، أو على الظن والتخمين ، نحو : أظنَّ عبدَ الله سارَ حتى يدخلها ، وأرى أنه سار حتى يدخلها ، أو تعقَّب الكلام شك ، نحو : سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ؛ وسار حتى يدخلها ، بلغني ولا أدري ، وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين ؛ فعلى هذا ، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجِباً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد « حتى » سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو : سرت

(١) كان يمكن أن يقول : إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ولو بالنظر إلى ما قبلها ، ويسمى في هذه الحالة مستقبلاً بالتأويل ،

حتى أدخلها ، أو لم يتصل به نحو : رأى مني العام الأول شيئاً ، حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء ؛ فعل هذا يجب أن يكون ما قبل « حتى » سبباً لحصول ما بعده ، فلا يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، و : أسرت حتى تدخلها ، لأن السبب متنفذ في الأول وغير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك في الثاني ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه .

وقال الأخفش : يجوز : ما سرت حتى أدخلها بالرفع ، إلا أن العرب لم تتكلم به ، وقد غلط فيه ^١ .

وجاز : أيهم سار حتى يدخلها ، لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه ، وإنما الاستفهام عن السائر ، لا عن السير .

وإذا قلت : فلما سرت حتى أدخلها ، وقل رجل سار حتى يدخلها ، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل ، جاز الرفع ولكن على ضعف ، وذلك لأجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصريح به ، وإن أردت بهذه الكلمات : النفي الصّرف ، وهو الأغلب في كلامهم ، كما ذكرنا في باب الاستثناء ، وجب النصب .

وأما نحو : إنما سرت حتى أدخلها ، فلفظ « إنما » يستعمل لمعينين : إما لحصر الشيء كقولك : إنما سرت ، وإما فعلت ، إذا حصرت سيره ^٢ ؛ فيجوز الرفع على قبح ، لأن الحصر كالنفي ؛ وإما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم : إنما أنت شجاع ، أي فيك هذه الخصلة فقط ، فيجوز الرفع ، إذن ، بلا قبح ؛ ولا يجوز : سرت حتى تغرب الشمس ، بالرفع ، لأن السير لا يكون سبباً لغروب الشمس ، ويجوز : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها بالرفع ، وما سرت إلا قليلاً ، لأن النفي انتقض بالا .

هذا كله في رفع ما بعد حتى ؛ وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى ، سيحصل

(١) عبارة : إلا أن العرب لم تتكلم به ، متولة عن الأخفش نفسه ؛

(٢) في بعض النسخ : إذا حُوت سيره وهي أنسب حتى يكون هذا الوجه مقابلاً لإفادتها معنى الحصر الذي عُر عنه بالاختصار ؛

بعد زمان الاخبار ، وجَبَ النصب ؛ وكذا يجب النصب إن لم يقصد ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقياً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله .

ومع النصب يجوز أن تكون « حتى » بمعنى « كي » وبمعنى « إلى » ، فنحو : سرت حتى تغيب الشمس ، متعين لمعنى الانتهاء ، ونحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، متعين لمعنى السببية ، ونحو : سرت حتى أدخلها ، محتمل لهما .

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ، ولا العكس ، إلا مع إعادة « حتى » نحو : سرت حتى أدخلها وحتى تغرب الشمس .

قال الجزولي^١ ، ونعم ما قال ، إذا كانت « حتى » بمعنى « كي » ، لم تدخل على صريح الاسم ، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو : « حتى مطلع الفجر »^٢ ، بل وجب دخولها^٣ على المضارع ، كما أن « كي » التي بمعناها ، لا تدخل ، من الأسماء ، إلا على لفظة واحدة ، وهي « ما » الاستهامية ، نحو : كيّمه ، على خلاف فيها أيضاً .

وقال الأندلسي^٤ : لم يثبت « حتى » بمعنى « كي » بل لا تأتي إلا للانتهاء وأول نحو قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء : بأن معناه : كلمته ، أو : أكلمه حتى يأمر لي بشيء ، أي إلى أن يأمر ، فجوز صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى ، نحو : كلمته حتى أمره لي بشيء لأنه بمعنى « إلى » .

وما ذكره تكلف ، لا يتمشى له في نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة .
قوله : « كانت حرف ابتداء » ، أي حرف استئناف ، أي : ما بعدها كلام مستأنف ، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، كما تعلق المنصوب ، لأن حتى ، المنصوب ما بعدها

(١) تقدم ذكره .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر ، وتقدمت .

(٣) مقابل قوله : لم تدخل على صريح الاسم .

(٤) تقدم ذكره كثيراً .

من الفعل ، حرف جر متعلق بما قبلها ، ولا نغني بذلك ^١ : أن ما بعدها مبتدأ مقدر ، أي : أنا أدخلها ، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى : « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ... » ^٢ بالرفع ، فهر في الاستثناف مثل قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا » ^٣ جاء ^٤ بعده جملة شرطية مستأنفة .

وقال المصنف : إِنَّمَا وَجَبَ مَعَ الرُّفْعِ السَّبَبُ ، لأن الاتصال اللفظي لمَّا زال بسبب الاستثناف ، شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي ، فإن السبب متصل بالسبب معنى ، حتى يكون جبراً لما فات من الاتصال اللفظي ، قال :

٦٤٧ - ولا صلحَ حتى تضبَعونَ ونضبَعاً ^٥

فعدم الصلح سبب الضبع ، أي مَدَّ الأيدي بالسيف ، وقوله : ونضبعا ، عطف على : تضبَعونَ على توهم النصب ، على نحو قوله تعالى : « فَأَصْدُقْ وَأُكْنَ » ^٦ ورفع قوله : وتضبَعونَ وإن كان مستقبلاً ، لأنه مع العزم الجزم عليه ، كأنه حاصل ، أو قد حصل ومعنى ^٧ .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرُّفْعُ » ، أي مِنْ جِهَةٍ كَوْنِ « حَتَّى » ، المرفوع ما بعدها حرف استثناف ، امتنعت المسألة المذكورة ، لأنه تبقى كان الناقصة بلا خبر ، ولو كانت

(١) أي بكونها حرف ابتداء .

(٢) من الآية ٢١٤ سورة البقرة ،

(٣) من الآية ٤٠ في سورة هود ،

(٤) يعني جاء بعد حتى جملة شرطية الخ .

(٥) هكذا ورد هذا الشطر برفع تضبَعونَ ونصب نضبعا ، وروى : حتى تضبَعونَ فيكون منصوباً ومتصلاً به ضمير المفعول ، والشطر بالصورة التي في الشرح ، قال البздادي عنه : إنه لم يقف على قائله ولا على بقیته ، ولكنه أورد بيتاً يعمرون بن شاس الجاهلي يقول فيه :

نلذود الملوک عنکم وتلذودنا إلى الموت حتى تضبَعُوا ثم نضبعا

وقد فُسر الشارح كلمة الضبع ،

(٦) من الآية ١٠ في سورة المائدة .

(٧) أي أنه حاصل وقت التكلم أو سبق حصوله قبل ذلك .

تامة ، جاز الرفع ؛ وامتنع : أسرتَ حتى تدخلُها لما ذكرنا ، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول .

وأما في : أيهم سار حتى يدخلُها ، فأنت حاكم بحصول السير ، سائل عن تعيين السائر .

واعلم أن الأختش أجاز الفصل بين « حتى » و : « أو » ، وبين الفعل المنصوب بعدهما ، بالشرط ، نحو : انتظر حتى إن قُيِّم شيء ، تأخذ ، بنصب تأخذ ، ولو جئت بالشرط مجزوماً ، فليس لك في « تأخذ » إلا الجزم ، وكذا بعد « أو » ، نحو : لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب : تركب بنصب تركب .

واستقيم ابن السراج^١ الفصل بينهما ، وقال : الفصل بالظرف أسهل ، نحو : سكَّتَ حتى إذا أردنا أن نقوم : يقول^٢ ، و : أقيم حتى متى أكلنا تأكل ، فالظرف مفصلاً به على قبحه ، أسهل من حرف الشرط أعني « إن » ، وأما الفصل بالاسم غير الظرف ، نحو : انتظر حتى من أخذ ، تأخذ ، فلا يجوز ، بل يجب جزم « تأخذ » ولا يجوز الفصل ، اتفاقاً ، بين « أن » ، و « كن » ، و « كي » ، وبين منصوباتها ، لأنها الناصبة بنفسها ، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله^٣ ، وكذا ، لا يفصل بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد .

المضارع بعد اللام لام كي ، ولام الجحود

[قال ابن الحاجب] :

« ولام كي ، مثل : أسلمت لأدخل الجنة ، ولام الجحود : »

(١) أبو بكر محمد بن السري وهو ممن تكرر ذكرهم في هذا الشرح .

(٢) يرفع يقول ؛

(٣) تكرر النص على استثناء الفصل بلا .

« لام تأكيد بعد النفي لكان ، مثل : وما كان الله ليعذبهم ^١ » .

[قال الرضي] :

الظاهر أن « أن » تقدير ، أيضاً بعد اللام الزائدة التي نجيء بعد فعل الأمر أو الإرادة ^٢ ، نحو : « وأمرت لأعدل بينكم ^٣ » و : « يريد الله ليذهب ^٤ » .

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال ، بخبر « كان » المنفية ، إذا كانت ماضية ، لفظاً نحو : « وما كان الله ليعذبهم ^٥ » ، أو معنى نحو : « لم يكن الله ليفغر لهم ^٦ » ، وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم : أنت لهذه الخطة ، أي مناسب لها وهي تليق بك ، فعني ما كنت لأفعل كذا : ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك ، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد .

وأما قوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يفترى ^٧ .. » فكأن أصله : يُفترى ، فلما حذفت اللام ، بناءً على جواز حذف اللام ^٨ مع أن وأن ، جاز إظهار « أن » الواجبة الإضمار بعدها ^٩ ، وذلك لأنها كانت كالتائية عنها .

(١) الآية ٣٣ سورة الأنفال وستأتي في الشرح ؛

(٢) أي الفعلين المشتقين من هذين المصدرين كما سيمثل ؛

(٣) من الآية ١٥ في سورة الشورى ، وتقدمت .

(٤) من الآية ٣٣ سورة الأحزاب ، وتقدمت ؛

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنفال وهي مذكورة في المتن ؛

(٦) من الآية ١٦٨ سورة النساء ؛

(٧) من الآية ٣٧ سورة يونس ؛

(٨) المراد : لام الجحود هنا ؛

(٩) أي حين توجد اللام في اللفظ .

المضارع بعد حروف العطف تفصيل أحكامه

[قال ابن الحاجب] :

« والفاء بشرطين : أحدهما السببية ، والثاني أن يكون قبلها »
« أمر ، أو نهي ، أو نفي ، أو استفهام ، أو تمنٍّ ، أو عرض »
« والواو بشرطين : الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك ، وأو »
« بشرط معنى : إلى أن » .

[قال الرضي] :

ترك التحضيض ، وهو من جملة الأشياء المذكورة ، نحو : « لولا أنزل عليه ملك
فيكون معه نذيراً ^١ » ، و : « لولا أرسلت إليك رسولاً فنتبع آياتك .. ^٢ » ، وترك الترجي
أيضاً ، قال الله تعالى : « لعله يزكى أو يذكر فتفتحه الذكرى ^٣ » ، على قراءة النصب ،
وقال الله تعالى : « لعلني أبلغ الأسباب ^٤ » ثم قال : « فأطلع » بالنصب على قراءة حفص ^٥ .
وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي ، عند النحاة ، لا عند الأصوليين ، كما
يجيء في باب الأمر ، نحو : اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك ، و : اللهم ارزقني مالاً
فأصدق به ، والكسائي والقراء ، جوزا نصب الدعاء ^٦ المدلول عليه بالخبر أيضاً ،
نحو : غفر الله لك فيدخلك الجنة .

(١) الآية ٧ سورة الفرقان ؛

(٢) من الآية ٤٧ سورة القصص ؛

(٣) الأيتان ٣ ، ٤ سورة عيس .

(٤) من الآية ٣٦ سورة غافر .

(٥) حفص أحد الراويين عن عاصم أحد القراء السبعة والراوي الثاني شعبة ؛

(٦) أي النصب في جوابه ؛

قوله : « أن يكون قبلها أمر » إذا كان الأمر صريحاً نحو : اتني فأشكرك ، فلا كلام . في صحته ، وأما إذا لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر ، نحو : اتقي الله امرؤ .. وفعل خبراً فيثاب عليه ، و : حسبك الكلام فينام الناس ، أو اسم فعل ، نحو : نزال فأفانئك ، وعليك زيداً فأكرمك ، أو يكون الأمر مقلّراً نحو : الأسد الأسد فتجنّو ، فالكسائي يُجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر ، وقد وافقه ابن جني^١ في نحو : نزال ، بناء على أنه مطرد كالأمر ، على ما هو مذهب سيبويه^٢ .

وأما النصب في قراءة أبي عمرو^٣ : « وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون » ، فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث يجيئه بعد الأمر ، وليس بجواب له من حيث المعنى ، إذ لا معنى لقولك : قلت لزيد اضرب فيضرب أي : اضرب يا زيد فانك إن تضرب يضرب ، أي يضرب زيد .

وأما النهي فنحو : لا تشمتني فتندم ، والنهي : ما تأتينا فتكرّمنا ، وهو : إمّا صريح ، كما ذكرنا ، أو مؤوّل نحو : قلّما تلقاني فتكرّمني ، وكذا : قلّ رجل ، أو : أقلّ رجل ، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النهي الصّرف^٤ ، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضاً .

وأما ما يفيد معنى النهي ، لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه ، كقولك : أنت غير أمير فتضربني ، وكذا التقليل بقدر ، في المضارع ، لا يقال : قد يجفّني فتكرّمني .

وقد جوّز قوم نصب جواب كل ما تضمن النهي أو القلّة ، قياساً لا سماعاً ، وقد

(١) أبو الفتح عثمان بن جني ، ممن تكرّر ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٢) يرى سيبويه أن صوغ اسم الفعل على وزن فاعلٍ مثل نزال وتراكب قياسي من كل فعل ثلاثي تام منصرف انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١ .

(٣) المراد : أبو عمرو بن العلاء ، أحد زعماء النحوي المتقدمين وأحد القراء السبعة ، وتكرّر ذكره .

(٤) من الآية ١١٧ سورة البقرة ؛

(٥) أي النهي الخالص وإن كان وضعها من حيث اللفظ يدل على التقليل ؛

يجيء التشبيه المقيد للمعنى النفي ملحقاً بالنفي ، أي منصوبَ الجواب ، نحو : كأنك والٍ علينا فشتننا ، أي : لست بوالٍ ، أمّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك .

وذكر سيويوه^١ : حسبته شتني فأثب عليه ، أي : لو شتني لوثبت عليه .

وقد تضرع « أن » الناصبة بعد الواو ، والقاء ، الواقعتين إمّا بعد الشرط قبل الجزاء ، نحو : أن تأتي فتكرمني أو تكرمني ، آتاك ، أو بعد الشرط والجزاء نحو : أن تأتي آتاك فأكرمك أو أكرمك ، وذلك لمشابهة الشرط في الأول ، والجزاء في الثاني ، للنفي ، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ، ووجود الشرط مفروض ، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة ، وعليه حُمل قوله تعالى : « ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد .. » إلى قوله : « ويعلم »^٢ ، على قراءة النصب^٣ .

وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو : إنما يجئني فيكرمني زيد ، إمّا قلنا في « حتى » إن فيه معنى التحقير القريب من النفي^٤ ؛ وأمّا بعد الحصر بالأ نحو : ما قام إلا زيد فنحسن إليه ، فلا يجوز اتفاقاً ، لأنه بعد إثبات صريح ، بلى ، إن لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد القاء بواسطة أو غير واسطة ، إلى المستثنى المثبت ، بل إلى شيء في حيز النفي ، نحو : ما قام أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه ، والضمير لأحد ، جاز ، لأن المعنى : ما قام أحد فأحسن إليه إلا هند ، على أن ذلك قبيح ، لأن قولك : فأحسن إليه متعلق بما قبل « إلا » وقد تقدم في باب الفاعل ، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية ، إلا الأشياء المعدودة هناك^٥ .

وقد جاء ما بعد القاء منصوباً ، في ضرورة الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً ، كقوله :

(١) انظر سيويوه جـ ١ ص ٤٢٢ .

(٢) الآيات ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من سورة الشورى ؛

(٣) الرفع قراءة نافع وابن عامر ، وباقي السبعة بالنصب ؛

(٤) هذا يؤيد ما جاء في بعض النسخ وأشرنا إليه في ص ٥٨ هـ ٢ ؛

(٥) عرض الشارح لهذا في بحث مستفيض في آخر باب الفاعل في الجزء الأول ؛

٦٤٨ - سأترك منزلي لسبي تميم وألحقَ بالحجاز فأستريحاً^١
والتمني^٢ ، نحو : ليتك عندنا فنكرمك ، والعرض ، نحو : الا تزورنا فنعطيك ،
والاستفهام نحو : هل تزورنا فنحسن إليك .

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية : الرفع ، على أنها جمل
مستأنفة ، لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً ، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام ،
كما إذا المفاجأة ، ومعناها ، أيضاً ، مقاربان ، ولذلك تقعان في جواب الشرط ، إلا أنَّ
« إذا » المفاجأة مختصة بالاسمية^٣ ، وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله
تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتلرون^٤ » ، وقوله :

٦٤٩ - ألم تسأل الربيع الفسواء فينطقُ وهل يخبرنك اليومَ ببداء سَمْلِقُ^٥
وقوله :

٦٥٠ - ولقد تركتُ صبيّةً مرحومة لم تدر ما جزعُ عليك فتجزع^٦

جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب ، لو نُصب . وكذا
لا منع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع^٧ ، إذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب
فيه سواء ، نحو : اضربني وأضربك بالرفع ، وكذا في « أو » ، قال الله تعالى : « .. فتقاتلونهم

-
- (١) من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٢١ ولم ينسبه أحد من شراح الشواهد ، إلا العيني فقد نسبته إلى المغيرة بن حنبل
التميمي ، ونقل البندادي ذلك وعقب عليه بقوله : رجعت إلى ديوانه وهو صغير ، فلم أجده فيه ؛
(٢) رجوع إلى استكمال أنواع الطلب التي ينصب بعدها المضارع ؛
(٣) يأتي تفصيل الكلام على إذا المفاجأة في قسم الحروف ؛
(٤) الآية ٣٦ سورة الرسائل ؛
(٥) مطلع قصيدة لجميل بن معمر وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٢٢ .
(٦) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراتي من ديوان الحماسة لشاعر اسمه مولى بن المزوم في رثاء امرأة له
مائت عن طفلة صغيرة ، وقد روي : تركت صغيرة مرحومة ، وبعده :
فقدت شمائل من إزمك حلوّة فتيتُ تسهر ليلها تنفجّع
(٧) أي الواو الدالة على المية ؛

أو يسلمون^١ ، معنى الرفع فيه : معنى النصب ، أي إلى أن يسلموا : جاز لك ألا تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب ، اعتماداً على ظهور المعنى ، والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة ، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب ، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، والمضارع المرتفع ، بلا قرينة مُخْلِصَةٌ للحال أو الاستقبال : ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع^٢ ، فلو أبقوه مرفوعاً ، لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء ، فصرفه إلى النصب منه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً ، إذ المضارع المنصوب بأن : مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ، ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية^٣ ، كما ذكرنا في المنصوب بعد « إذن » ، فكان فيه شيان : دفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء ، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، كما ذكرنا في « إذن » سواء .

وإنما اخترنا هذا^٤ على قولهم : إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً ، فتقدير زرني فأكرمك : ليكن منك زيارة فأكرم مني ، لأن فاء السببية إن عطفت ، وهو قليل فهي إنما تعطف الجملة على الجملة ، نحو : الذي يطير فيغضب زيد : الذباب .

وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصِّرف^٥ ، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية ، نصبوا المضارع بعدها ، ليكون الصِّرف عن سنن الكلام المتقدم مُرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف ، فهي ، إذن ، إما واو الحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ،

(١) من الآية ١٦ سورة القشع ؛

(٢) في أول الكلام على المضارع من هذا الجزء ؛

(٣) العبارة هكذا في المطبوعة ويحتمل أن في الكلام سقطاً ، وأن الأصل : وتقدير « أن » مخلص المضارع للاستقبال ؛

(٤) أي أن ما بعد الفاء من المصدر المؤول مبتدأ محذوف الخبر ؛

(٥) تحليل لقوله : وإنما اخترنا هذا ؛

(٦) اصطلاح الكوفيين في تسمية واو التسمية ؛

فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، فعنى قم وأقوم ، أي : قم وقيامي ثابت ، أي في حال ثبوت قيامي ، وإمّا بمعنى « مع » وهي لا تدخل إلا على الاسم فلما قصدوا ههنا ، مصاحبة الفعل للفعل ، نصبوا ما بعدها ، فعنى قم وأقوم : أي قم مع قيامي ، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ؛ ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصّب من الفعل قبله ، كما قال النحاة ، أي : ليكون منك قيام وقيام مني ، لم يكن فيه نصوصية^١ على معنى الجمع ، كما لم يكن ، في تقديرهم ، في الفاء معنى السببية ، بل كون واو العطف للجمعية قليل ، نحو : كل رجل وضيعة^٢ ، والأولى في قصد النصوصية في شيء على معنى : أن يجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه .

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة ، لأنها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ، ويكون ما بعد الفاء كجزائها ، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة ، على ما قبل فاء السببية ، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع ، أعني في انتصاب المضارع بعدها ، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف ، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى ، وأيضاً لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية .

ثم اعلم ، أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً^٣ ، صارت الفاء مع ما بعدها أشدّ اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية ، فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية ، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله ، نحو : هل تعطني فيأيتيك ، زيداً ، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي « هل »

(١) كلمة مستحدثة من قبيل المصادر الصناعية منّاها كون اللفظ دالاً على معنى معيّن لا يحتمل غيره والرضي يستعملها كثيراً ؛

(٢) انظر باب للبند في الجزء الأول ؛

(٣) بناء على ما اختاره فيما تقدم ؛

أو الظرف ، أو كيف ، أو ، لِمَ وبين الفعل المستفهم عنه ، نحو : هل ، فأتيتك تخرج ، ومتى ، فأكرمك تروني ، وكيف فأستقبلك مجيئتي ، ولم فأسير تسير .

ويجوز ، أيضاً حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ، ولقيام هذا الجواب بمقامه ، لأنه في اللفظ ، كالجاء مما هو كالشرط ، تقول : متى ، فأسير معك ، أي : متى تسير فأسير معك ، ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء ، لأن كل واحد منهما ، في اللفظ ، جملة ظاهرة .

قالوا : ولا جواب للجواب بالقاء ، ولا يجاب ، أيضاً ، الشيء الواحد بجوابين ، فقوله تعالى : « ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي »^١ جوابه قوله : « فتكون من الظالمين » ، وقوله : « ما عليك من حسابهم من شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء » فتطردهم جملة متوسطة بينهما ، ويجوز أن يكون « فتكون » معطوفاً على « فتطردهم » .

وإنما لم يُجب بجوابين ، لأنه كالشرط والجزاء ، ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين . ومعنى النبي في نحو : ما تأتينا تحدثنا : إن تأتينا تحدثنا ، انقضى الحديث لانقضاء شرطه وهو الإتيان ، كقوله تعالى : « لا يُقضى عليهم فيموتوا »^٢ ، هذا هو القياس ، وذلك لأن فاء الجزاء ، قياسه أن يُجعل الفعل المتكلم عليه الذي هو غير موجب : موجباً^٣ ، ويدخل عليه كلمة « إن » ويكون القاء مع ما بعده من الفعل جزءاً ، كما تقول في قوله تعالى : « ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي »^٤ ، أي : إن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

ويجوز ، أيضاً ، أن يكون النبي راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان ، أي : ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان ؛ وبهذا المعنى ، ليس في القاء معنى

(١) الآية ٥٢ سورة الأنعام .

(٢) الآية ٣٦ سورة فاطر .

(٣) مفعول ثانٍ لقوله : أن يُجعل الفعل .

(٤) الآية ٨١ سورة طه .

(٥) حسب التقدير الذي اختاره في إعراب ما بعد فاء السببية .

السببية ، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية ، لكنه إنما انتصب ^١ ، على تشبيهها بفاء السببية كما يجي .

وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية ، لأن قولك : إن أتيتني حدثني ، مخالف في المعنى لقولك : تأتيني ولا تحدثني ، بل إنما يعطي هذه الفائدة ، معنى فاء العطف الصّرف : إنما عاطفة للاسم على الاسم نحو : ما كان منك إتيان فحدث ، على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب ، وإنما عاطفة للفعل على الفعل نحو : ما تأتيني فتحدثني بالرفع ، فيكون النفي في الموضعين شيئاً واحداً واقفاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً ، فيكون المجموع المقيّد بقيد تعقب الحديث إياه منفياً ، والمركب من جزأين ، ينتهي بانتفاء جزأيه معاً ، وبانتفاء كل واحد من جزأيه ، أيضاً ، فعلى الأول ، يكون المعنى ليس منك إتيان ولا حديث معه .

ويموز أن يكون قوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتلرون » ^٢ ، بهذا المعنى . وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى : منك إتيان ، لكن لا حديث بعده ، ومنه قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة ^٣ : « لا يخرج لكم من أمري رضى قرضونه ولا سخط فتجتمعون عليه » .

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط ، لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان ، لا يكون من دون الإتيان ، بلّى ، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستثنا ، لا معطوفاً على الفعل الأول ، جاز هذا المعنى ، فيكون المراد : ما تأتينا ، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا ، كما قال :

٦٥١ - غير أننا لم تأتينا ييقين فنرجي ونكثر التأميلاً^٤

(١) أي في حالة خروج الفاء عن السببية ؛

(٢) الآية ٣٦ سورة الرسائل وتقدمت ؛

(٣) من خطبة له في تفرغ أصحابه ص ٢٠٨ من نهج البلاغة ، طبع دار الشعب بالقاهرة ؛

(٤) من أبيات سيويه التي لم يُعرف لها ناقل ، وهو في سيويه جـ ١ ص ٤١٩ ؛

أي : فنحن نرجي .

ويجوز مع الرفع أيضاً ، أن تكون الفاء للسببية ، والمبتدأ محذوف ، فيكون معنى الرفع والنصب سواء ، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس ، كما ذكرنا قبل ، فيكون قوله تعالى : « ودُّوا لو تُدْهِن فَيُدْهِنُونَ ^١ » ، منه ، أي : فهم يدهنون ، وكذا قوله تعالى : « ولا يؤذَن لهم فيُعتَدِرُونَ ^٢ » ، أي : فهم يعتدرون ، فكأنه قال : فيدهنوا ، و : فيعتدروا ، كما أن قوله تعالى : « فَأَتَمَّ فِيهِ سَوَاءً ^٣ » بمعنى : فتستوا ، وكذا قوله :

ألم تسأل الربيع فينطق ^٤ - ٦٤٩

وقوله :

لم تدر ما جزعٌ عليك فضع ^٥ - ٦٥٠

ولا أرى بأساً من أن لا يقدر في مثله المبتدأ ، لأن فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا ، من غير تقدير مبتدأ ، كما يجيء في المجزوم ، لكن الاستثناء والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر .

وقال سيبويه ^٦ : المعنى : فهي مما ينطق ، بناء على توهمات الشعراء وتحيلاتهم ، ثم رجع وقال : وهل يخبرك اليوم بيده سملق .

وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ، أيضاً ، إلى النصب ، أمناً من اللبس ، كما ذكرنا

(١) الآية ٩ في سورة القلم ،

(٢) الآية ٣٦ سورة الرسائل وتكرر ذكرها .

(٣) من الآية ٢٨ سورة الروم ،

(٤) الشاهد المتقدم قريباً من شعر جميل بشية .

(٥) الشاهد المتقدم قبل قليل ،

(٦) سيبويه ج ١ ص ٤٢٢ .

(٧) تكررت الإشارة إلى ضعف هذا التصير ، وبغني عنه : ربما لا يصرف ، كما سيأتي بعد قليل .

في نحو : إيتني وأكرمك بالرفع ، لأنّ واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت ، كما ذكرنا في باب الحال ^١ ، نحو قولك : قمت وأضرب زيداً ، أي : وأنا أضرب زيداً .

وكذا ، ربّما لا يصرف ، كما ذكرنا ، بعد «أو» العاطفة إلى النصب ، نحو قوله تعالى : «تقاتلونهم أو يسلمون» ^٢ ، مع أنه ^٣ بمعنى «الّا» أمناً من اللبس ، فان «أو» في الأصل لأحد الأمرين ، والمعنى : لا بدّ من أحد الأمرين : القتال أو الإسلام ، وفيه إيحاء إلى معنى «إلى» ، أو «إلّا» .

فلرفع بعد الفاء ، إذن ، أربعة معانٍ ، كما تقدم : وللنصب معنيان ، عند سيويه ^٤ ، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني ، مع أن الفاء ليست للسببية ، تشبيهاً للفاء وما بعدها ، بفاء الجزاء ، لكونها فاء بعدها مضارع كائناً ^٥ . بعد نفي ، كما شبه في : «كن فيكون» ^٦ ، والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال ، كقولهم : لا يسعني شيء فيعجز عنك ، أي ان وسيعني شيء لم يعجز عنك ، قال :

٦٥٢ - وما قام منا قائم في ندينّا فينطق إلّا بالتّي هي أعرف ^٧
وقال :

وما حلّ سعديّ غريباً ببلدة فينسب ، إلّا الزبرقان له أب ^٨ - ١٨٥

(١) أول الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٢) من الآية ١٦ سورة القمح وتقدمت قريباً .

(٣) مع أنه ، أي لفظ أو ؛

(٤) ما يتعلق بالنصب بعد الفاء ، مفصل في سيويه جـ ١ ص ١٨٤ وما بعدها ؛

(٥) كائناً ، هكذا بالنصب ، والرشي يرى جواز محي الحال من النكرة ؛

(٦) من الآية ١١٧ سورة البقرة وتقدمت .

(٧) من قصيدة طويلة للفرزدق امتلأت بالنخر ومنها بعض الشواهد في هذا الشرح ، والبيت في سيويه جـ ١

ص ٤٢٠ ؛

(٨) تقدم في باب الحال ، في الجزء الثاني ؛

أي يحل ولا ينسب .. ، ولولا أن ما بعد الفاء في البيتين منفي ، كما جاز الاستثناء ، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب .

وقد يستأنف بعد الواو ، من غير معنى الجمعية ، كقولك : دعني ولا أعود ، أي : وأنا لا أعود على كل حال ؛ وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلا» ، كما تقول : أنا أسافر ، أو أقم ، حكمتَ أولاً بالسفر ، ثم بكأ لك ، فقلت : أو أقم ، أي : أو أنا أقم ، أي بل أنا أقم .

وجوّز سيبويه^١ الرفع في قوله :

٦٥٣ - فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعلنا^٢
إمّا على العطف على «نحاول» ، أو على القطع ، أي : نحن نموت .
وقوله تعالى : «أو يرسل رسولا^٣ بالرفع ، مقطوع ، أي : هو يُرسل .
وقوله :

٦٥٤ - إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تتزلون فانا معشر نزل^٤
عند الخليل محمولٌ على المعنى ، أي تركبون أو تتزلون ، كقوله :
مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^٥ - ٢٦٩

(١) قال سيبويه : ولو رفعت لكان حرياً جيداً ... الخ ج ١ ص ٤٧٧ ؛

(٢) من قصيدة لامرئ القيس والمراد بصلابه : عمرو بن عتبة الشاعر وهو الذي صحبه في رحلته إلى ملك الروم ؛

(٣) الآية ٥١ من سورة الشورى ؛

(٤) من قصيدة الأعشى التي تُعد إحدى المعلقات والتي أوتها :

ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٩ ، ومن هذه القصيدة عدد من الشواهد في هذا الشرح ؛

(٥) تقدم في باب خبر ما العاملة عمل ليس في الجزء الثاني ، وفي باب اسم التفضيل في الجزء الثالث ، وهو من

شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٣ وتكرر في موضعين آخرين فيه ؛

وقال يونس ، هو على القطع ، أي بل أتم نازلون ، و « أو » بمعنى « بل » كما يجيء في حروف العطف ، كما في قوله تعالى : « .. إلى مائة ألف أو يزيدون »^١ أي : بل هم يزيدون .

وقد يُقطع بعد الواو ، والفاء ، وثم في غير هذا الباب ، أي في غير الجمعية ، قال :

٦٥٥ - على الحكم المأني يوماً إذا قضى حكومته أن لا يجوز ويقصد^٢

لم ينصب « يقصد » لأنه احتمال مع النصب ، أن يكون معطوفاً على « يجوز » المنفي ، فيكون المعنى : على الحكم أن لا يجوز ولا يقصد ، وهو تناقض ، ويحتمل أن يكون عطفاً على : لا يجوز ، الكائن بمعنى : يعلى ، بمعنى على الحكم أن لا يجوز وأن يقصد ، فترك العطف خوفاً من اللبس ، ورفض على القطع ، أي : وهو يقصد ، كما تقول : زيد يجيء إذا اشتبهت بجيئه ، فالمعنى : ينبغي له أن يقصد ، أي : أن لا يجوز .

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية ، كما ذكرنا في قوله :

... فترجى ونكر التأملا^٣ . ٨٥٠

ومثله قوله :

٦٥٦ - فاهو إلا أن أراها فجاءة فأبته حتى ما أكاد أجيب^٤

(١) الآية ١٤٧ سورة الصافات ؛

(٢) من شواهد سيويه ج ١ ص ٤٣١ وهو من قصيدة لشاعر اسمه أبو اللجاء التغلبي من شعراء الجاهلية ومن جيد أبياتها قوله :

صلى سائل ذو حاجة إن منعه من اليوم مؤلاً أن يكون له غد
وانك لا تدري باعطاء سائل آتت بما تعطيه أم هو أسعد

(٣) الشاهد المتقدم قريباً ؛

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٣٠ وقد وقع في شعر عروة بن حزام المدري وفي شعر كثير عزة بلفظ واحد ، ووقع =

يروى ينصب أبهت ، ورفع على القطع ، أي : قانا أبهت .
 قوله : «الواو بشرطين : الجمعية ، وأن يكون قبلها مثل ذلك » ، أي يجتمع مضمون
 ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ، ويكون قبلها أمر ، نحو : زرني وأزورك ،
 أو نهي ، نحو :

٦٥٧ - لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم^١
 أو استفهام ، نحو : هل تزورني وتعطيني ، أو تمن^٢ ، نحو : ليتك عندنا وتكرمنا ،
 أو تحضيض ، نحو : هلا تزورنا وتكرمنا ، أو عرض نحو : ألا تزورنا وتكرمنا .

والنحاة يؤولون هذا بواو العطف نحو : ليكن منك زيارة وزيارة مني ، وقد ذكرت
 ما هو عليه في الفاء^٣ .

قوله : «أو» بشرط معنى إلى أن ، معنى «أو» في الأصل : أحد الشئين أو
 الأشياء ، نحو : زيد يقوم أو يقعد ، أي يعمل أحد الشئين ، ولا بد له من أحدهما ،
 فإن فصلت مع إفادة هذا المعنى ، الذي هو لزوم أحد الأمرين : التنصيص على حصول
 أحدهما عقيب الآخر ، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني ، نصبت ما بعد «أو» ،
 فسيبويه^٣ يقدره بالألف ، وغيره بإلى ، والمعتيان يرجعان إلى شيء واحد ، فإن فسرته بالألف ،
 فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف ، أي : لأنزمتك إلا وقت أن تعطيني ، فهو في محل
 النصب على أنه ظرف لما قبل «أو» ، وعند من فسرته بإلى : ما بعده بتأويل مصدر مجرور
 بأو التي بمعنى إلى .

== في قصيدة لأبي صخر الحلبي وشطره الثاني : فأبتهت لا عرف لدي ولا ذكر .

- (١) ورد في قصيدة للمتوكل الكتاني ، وفي قصيدة منسوبة إلى أبي الأسود الدؤلي وقال البغدادي : إذا صحت
 نسبتها للمتوكل الكتاني فقد أخذت من قصيدة أبي الأسود ، وجاءت نسبتها في سيبويه جـ ١ ص ٢٧٤ إلى الأخطل ؛
- (٢) اختار الرضي في مثل هذه التراكيب أن ما بعد الفاء أو الواو من المصدر المؤنل ، مبتدأ محذوف الخبر ،
 وقد تقدم ذلك وأفاض الرضي في شرحه وتأييده .

(٣) سيبويه جـ ١ ص ٤٢٧ ؛

هذا ، وقال سيبويه^١ في قول الشاعر :

٦٥٨ - وما أنا للشيء الذي ليس نافي ويغضب منه صاحبي بقول^٢

يجوز رفع يغضب ونصبه ، أمّا الرفع فلعطفه على الصلة ، أعني قوله : ليس نافي ، وقال أبو علي ، في كتاب الشعر^٣ ، بل هو عطف على « نافي » ؛ وليس بشيء ، لأنه يكون المعنى ، إذن ، ما أنا بقول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي : لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبي ، وهذا ضد المقصود .

وإذا نصبته فهو على الصِّرف^٤ ، قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن مراد الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله :

قلت : الذي قاله ، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصِّرف في سياق قوله : ليس نافي ، لأنه يكون المعنى ، إذن ، لا أقول قولاً ، لا يجمع النفع وغضب صاحبي ، وأمّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو : ما أنا ، فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى ، إذن ، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك إمّا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما ، فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة ، أعني القول ، الذي تضمنه قوله : بقول ، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك : متى فأكرمك تكرمني ، كما تقدم في تحليل ذلك .

(١) قال سيبويه : ج ١ ص ٤٢٦ - وسعنا من ينشد هذا البيت من العرب ... بالنصب والرفع أيضاً جاز حسن ..

(٢) هذا البيت من قصيدة لكعب بن سعد الفزاري - وهو شاعر إسلامي وقيل :

وعوراه قد ليلت فلم ألتفت لها وما الكلم الثوران لي يقبـول

وبعله : ولن يلبث الجـهـال أن يتـهـمـوا أخـا الحـلم ما لم يستـن بجـهـول

(٣) كتاب الشعر ، أو الإيضاح الشعري لأبي علي الفارسي وتكرر ذكر الكتاب وصاحبه .

(٤) أي الفعل : يغضب في البيت السابق ؛

(٥) أي على أن الواو للمعية .

وقال سيبويه^١ ، وتبعه أبو علي : إنَّ يَغْضِبُ المنصوب معطوف على « الشيء » ، أي
الذي غَضِبَ صاحبه منه أي : لسبب غَضَبِ صاحبه .

وفيه نظر ، لأنَّ الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع ، فيكون المعنى : وما أنا
بقول لشيء منه يحدث غضب صاحبه من الكلام الذي لا ينفعني ، ولا معنى لهذا الكلام .

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر ، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم
أن الغضب منه ، فلا يحتاج إلى لفظ « منه » ، كما بيَّنا في الظروف المضافة إلى الجمل :
أن نحو قولك : يومَ تسود فيه الوجوه : قبيح .

إضممار أن بعد حروف العطف

[قال ابن الحاجب] :

« وبعد العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً » .

[قال الرضي] :

عطف على « حتى » في قوله : وحتى إذا كان مستقبلاً ، أي : العاطفة يفترق بعدها أن ،
نحو قولها :

لكيس عِباءة وتقر عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف^٢ - ٦٤٣

ليكون الاسم معطوفاً على اسم ، وكذا العطف بالفاء وغيره ، نحو : أعجبني ضرب

(١) في الموضع السابق ذكره عند ذكر الشاهد ، وتبعه أبو علي أي في كتابه الذي تقدمت الإشارة إليه . وقد
نقل البندادي عبارة الفارسي وأفاض في تفسير معنى البيت ؛

(٢) الشاهد المتقدم قريباً ؛

زيد فيشتم ، وضرب زيد ثم يشتم ، وضرب زيد أو يشتم .
والواو ، والفاء ، وأو ، في مثل هذه المواضع ، لا يشوبها معنى السببية ، والجمعية
والإتهام^١ .

إظهار أن جوازاً ، وجوباً

[قال ابن الحاجب] :

« ويجوز إظهار أن ، مع لام كي ، والعاطفة ، ويجب مع لا »
« في اللام » .

[قال الرضي] :

أخذ يبين المواضع التي يجوز فيها إظهار « أن » المقدرة ، والموضع الذي يعرض فيه
ما يوجب إظهار « أن » ، فالذي يبقى بعد القسمين ، هو الموضع الذي لا يجوز فيه إظهارها ،
فتقول :

إنما جاز إظهارها مع لام « كي » والعاطفة واللام الزائدة ، لا للوجود ، نحو :
« وأمرتُ لأن أكون^٢ » ، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو : جئتكَ للاكرام ،
وأعجبني ضرب زيد وغضبه ، وأردت لضربك كقوله تعالى : « ردِّف لكم^٣ » ، فجاز
أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح ، وهو « أن » المصدرية .

(١) أراد بمعنى الإتهام أي أو أنها في حالة النصب يكون معناها : إلى أن ...

(٢) الآية ١٢ سورة الزمر .

(٣) من الآية ٧٢ سورة النمل وتكرر ذكرها .

وأما لام الجحود ، فلما لم تدخل على الاسم الصريح ، لم يظهر معها ذلك ، وكذا « حتى » لم يظهر بعدها ، لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى « كي » وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح ، كما مر^١ ، وحل عليها : التي بمعنى « إلى » ، لأن المعنى الأول أغلب من التي يليها المضارع .

وأما الفاء ، والواو ، واو ، فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها ، للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء ، كما تقدم ، صارت كموامل النصب ، فلم يظهر الناصب بعدها ، وقد ظهرت « أن » بعد « أو » في الشعر ، قال :

٦٥٩ - أفضى اللبانة لا أفرط ريباً^٢ أو أن يلوم بحاجة لؤامها^٣
وأما وجوب الإظهار مع لام « كي » إذا وليها « لا » فلاستكره اللامين المتوالين .

وأما قول المصنف^٤ : لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ، ففيه نظر ، لأن « لا » من بينها^٥ يدخلها العوامل ، نحو : كنت بلا مال ، و : « وحسبوا أن لا تكون فتنة »^٦ .

والكوفيون جوزوا إظهار « أن » مع لام الجحود ، بدلاً من اللام وتأكيده ، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها ، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها ، عليها ، خلافاً للبصريين ، واستدلوا بقول الشاعر :

٦٦٠ - لقد عدلنتي أم عمرو ، ولم أكن مقالتها ما كنت حياً لأسمعها^٧

(١) في الكلام على حتى ؛

(٢) من معلقة ليبيد بن ربيعة العامري ، ومنها شواهد أخرى في هذا الشرح .

(٣) أي ابن الحاجب ، وقوله هذا إما في شرحه هو على الكافية أو في شرحه على المفضل .

(٤) أي من بين حروف النفي .

(٥) الآية ٧١ سورة المائدة .

(٦) ورد هذا البيت في شرح ابن عيش على الفصل جـ ٧ ص ٢٩ ، وفي كتاب الإنصاف ص ٥٩٣ ولم ينسبه أحد ، وقال البغدادي أنه لم يقف على قائله ولا على تسمته ، يريد أنه لم يعرف شيئاً يتصل به ، قبله ، أو بعده ؛

لأن اللام عندهم هي الناصبة ، وليست مصدرية ؛ وهو عند البصريين : على تقدير فعل ناصب ، أي : ما كنت أسمع مقالتها ، ثم كرر « لأسمها » مفسراً للمضمر .

مواضع أخرى^١ تضم فيها أن

واعلم أن^٢ « أن » تضم في غير المواضع المذكورة كثيراً ، لكنه ليس بقياس ، كما في تلك المواضع ، فلا تعمل لضعفها ، نحو قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، ومنه : عساك تفعل كذا ، على رأي ، كما مر في المضمرات^٣ .

ويقول ذلك إذا كان مقدراً باسم مرفوع ، كما في : تسمع بالمعيدي ... ولا سيما إذا كان فاعلاً ؛ وقد جاء قوله :

٦٦١ - جزعت جذارَ البين يوم تحملوا وحق لمثلي بما بثينة يحزع^٤
وقد تنصب^٥ مضمرة شلوذاً ، كقوله :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * ... - ١٠

يُروى رفعاً ونصباً ، والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياساً .

(١) استطرد من الشارح لاستكمال بحث أن .

(٢) في آخر الجزء الثاني من هذا الشرح .

(٣) من قصيدة جميل بن ممر العلري صاحب بثينة ، ويروى الشطر الثاني : وما كان مثلي يا بثينة يحزع ؛ ولا شاهد فيه حيثئذ .

(٤) يعني أن .

(٥) تقدم ذكره في الجزء الأول وتكرر بعد ذلك وهو من معلقة طرفة بن العبد .

الجوازم ذكر أنوات الجزم

[قال ابن الحاجب] :

« وينجزم بكم ، ولماً ، ولام الأمر ، ولا ، في النهي وكلم »
« المجازاة ، وهي : إن ، ومهما ، وإذما ، وحيثما ، وأين ، »
« ومتى ، ومن ، وما ، وأنى ، وأماً مع كيفما وإذا ، فشاذ ، »
« وبأن مقدرة » .

[قال الرضي] :

هذا ذكر الجوازم مطلقاً .

جوازم الفعل الواحد

[قال ابن الحاجب] :

« فكم ، لقلب المضارع ماضياً ، ونفيه ، ولماً ، مثلها ، ومختص »
« بالاستفراق ، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها »
« الفعل ، ولأء^١ النهي المطلوب بها الترك » .

[قال الرضي] :

أخذ في التفصيل ، قوله « فكم لقلب المضارع ماضياً » ، قد ذكرنا في باب المضارع^٢ :

(١) الكلمات الثنائية وضماً وثانيها معتل ، حين يقصد إعرابها بضعف ثانيها ، فيصير ما كانه ألف ، بهجرة في آخره مثل : لاء ، فقوله : لاء النهي يعني « لا » التي تعيد النهي واستعمل الرضي هذا في قوله سابقاً : لاء التبرئة في : لا التالية للجنس ؛
(٢) يعني في بيان علاماته في أول هذا الجزء .

أن بعضهم يقول : أن « كم » دخل على الماضي قلب لفظه إلى المضارع ، وقد جاءت « لم » في الشعر غير جازمة ، كقوله :

٦٦٢ - لولا فوارس من نُعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار^١
وجاءت ، أيضاً في الضرورة ، مفصلاً بينها وبين مجزومها ، قال :

٦٦٣ - فأضحت مغانيها قفازاً رسومها كأنَّ كم ، سوى أهل من الوحش توهل^٢

قوله : « ولما مثلها » ، يعني لقلب المضارع ماضياً ، أي نفي الماضي .

قوله : « ومختص بالاستغراق » ؛ اعلم أنَّ « لما » ، كما قالوا ، كان في الأصل « كم » زيدت عليه « ما » ، كما زيدت في « إمام » الشرطية ، وأبينا ، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها : أن فيها معنى التوقع ، كقَدْ ، في إيجاب الماضي^٣ ، فهي تستعمل في الأغلب ، في نفي الأمر المتوقع ، كما يُخبر بقَدْ ، في الأغلب ، عن حصول الأمر المتوقع ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر : قد ركب الأمير ، أو : لما يركب ، وقد استعمل في غير المتوقع ، أيضاً ، نحو : نديم ولما ينفعه الندم .

واختصَّت « لما » ، أيضاً ، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم ، نحو : ندم ولما ينفعه الندم ، فعلم النفع متصل بحال التكلم ، وهذا هو المراد بقوله : ومختص بالاستغراق^٤ ؛ ومنع الأندلسي^٥ من معنى الاستغراق فيها ، وقال : هي مثل « لم » في

(١) روى : لولا فوارس من ذهل ، ومن جرم ، وهي أسماء قبائل ، ويوم الصليفاء أحد أيام العرب ، والبيت غير معروف القائل ، وإنما أشده الأخفش والقاسمي وغيرهما بدون نسبه إلى أحد ؛

(٢) هذا من قصيدة طويلة للذي الرمة ، مطلعها :

قف العيس في أطلسل مية فاسأل رسوماً كأخلاق الرداء المسلسل

(٣) يعني في الماضي المثلث ؛

(٤) أي المذكور في المتن ؛

(٥) تقدم ذكره في هذا الشرح كثيراً ؛

احتمال الاستغراق وعدمه ، والظاهر فيها الاستغراق ، كما ذهب إليه النحاة ؛ وأما « لم » فيجوز انقطاع نفيها دون الحال ، نحو : لم يضرب زيد أمس ، لكنه ضرب اليوم .

واختصت « لما » أيضاً ، بعدم دخول أدوات الشرط عليها ، فلا تقول : إن لما تضرب ، ومن لما تضرب ، كما تقول : ان لم تضرب ، ومن لم تضرب ، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية^١ بين العامل الحرفي وشبهه ، وبين معموله .

واختصت ، أيضاً ، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفى ، ان دل عليه دليل ، نحو : شارفت المدينة ولما ، أي : ولما أدخلها ، كما جاء ذلك في « قد » التي هي نظيرتها ، قال :

أزف الترحل غير أن ركبنا لما نزل برحالنا وكأن قد^٢ - ٥١٣
وقد جاء ذلك في « لم » ضرورة ، كقوله :

٦٦٤ - احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب ان وصلت وان لم^٣
وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لم » و « لما » فهي للاستفهام على سبيل التقرير ، ومعنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله تعالى : « ألم نربك وليداً^٤ » ، و : « ألم نشرح لك صدرك^٥ » وقوله :

٦٦٥ - إليكم يا بني بكر إليكم ألما تعرفوا منا اليقيننا^٦

(١) أي لكثرة حروفها عن لم ؛

(٢) تقدم في الجزء الثالث وهو للناطقة الدنياي .

(٣) يوم الأعازب : أحد أيام العرب ، قال العيني انه يوم معهود ، وعقب على ذلك البغدادى بقوله : لم أقف عليه في كتب أيام العرب ، والبيت منسوب إلى ابراهيم بن هرمة ، الشاعر المباسي ؛

(٤) الآية ١٨ سورة الشعراء .

(٥) أول سورة الشرح ؛

(٦) من معلقة عمرو بن كلثوم ويده :

ألم تعلموا منا ومنكم كائب يطيرن ويرمينا =

قوله : « ولام الأمر » ، اللام المطلوب بها الفعل ، يدخل فيها لام الدعاء ، نحو : ليغفر لنا الله ، وهي مكسورة ، وفتحها لفة ، وقد تسكن بعد الواو ، والفاء ، وثمّ ، نحو : « ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك » ، و : « ثم ليقيموا تفهيم »^٢ ، وهو مع الفاء والواو أكثر ، لكون اتصالهما أشدّ ، لكونهما على حرف واحد ، فصار الواو ، والفاء مع اللام بعدهما ، وحرف المضارعة ، ككلمة على وزن فَعِلْ وَكَيْفَ ، فتخفف بحذف الكسر ، وأما « ثم » فحمولة عليهما ، لكونها حرف عطف مثلهما .

وتلزم اللام ، في النثر ، فعل غير المخاطب ، وهو إمّا فعل المفعول^٣ نحو : لأضربُ أنا ، ولتضربُ أنت ، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب ؛ المحلوف ؛ وإمّا فعل الغائب المذكور ، نحو : ليضربُ زيد ؛ ولتضربُ هند ، وهما كثيران ؛ وإمّا فعل المتكلم ، كقوله عليه السلام : « قوموا فلأصل لكم » ، وقال الله تعالى : « ... ونحمل خطاياكم »^٤ ، وهذا ، أي أمر الإنسان لنفسه ، قليل الاستعمال ، وإن استعمل ، فلا بدّ من اللام كما رأيت ، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر ، وبعضهم غائب ، فالقياس : تغليب الحاضر ، نحو : افعلاً ، لحاضر وغائب ، وافعلوا ، لمن بعضهم حاضر ، ويجوز على قلة : إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء : الخطاب واللام : الغيبة ، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً ، كقوله عليه السلام : « لتأخذوا مصافكم » ، وقرئ في الشواذ^٥ : « فبذلك فلتفرحوا »^٦ .

وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال :

= وقوله يظعن ويرتجنا من باب الاختمال من الظعن والرمي ؛ أي يظعن ويرمي بعضهم بعضاً .

(١) من الآية ١٠٢ سورة النساء .

(٢) الآية ٢٩ سورة الحج .

(٣) أي المبني للمجهول ؛

(٤) من الآية ١٢ سورة العنكبوت ؛

(٥) تنسب إلى أنس ، وزيد ، وأبي بن كعب ؛

(٦) من الآية ٥٨ سورة يونس .

٦٦٦ - محمد ، تَقَدَّرَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا^١

وأجاز القراء حذفها في النثر في نحو : قل له يفعل^٢ ، قال الله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة »^٣ ؛ وإنما ارتكب ذلك ، لاستيعاده أن يكون القول سبب الإقامة ؛ والأولى أن يقال في مثله : انه جواب الأمر ، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم : صلُّوا ، جُعِلَ قوله عليه السلام كالعلة في إقامتها .

وقال بعضهم : جزمه لكونه شبه الجواب ، كما قلنا في قوله : « كُنْ فيكون »^٤ ، بالنصب ، ولو كان كما قاله القراء ، لم يختص هذا بجواب الأمر .

ثم اعلم أنه كان القياس في أمر الصاعل المخاطب أن يكون باللام ، أيضاً ، كالفاعل ، لكن لما كثر استعماله ، حُدِّثَت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً ، وبُني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله ؛ وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام ، نحو : « لتزره » ، ولو بشوكة^٥ ، وفي آخر : « لتقوموا إلى مصافكم » ، وهو في الشعر أكثر ، قال :

٦٦٧ - لتقم أنت يا ابن خير قريش فتُقضي حوائج المسلمين^٦

والذي غرَّ الكوفيين حتى قالوا : انه مجزوم^٧ والجازم مقدر ، هو القياس المذكور ، وأيضاً عجبه باللام في الشعر ، وأيضاً معاملة آخره معاملة المجزوم ، كما يجيء ، وأيضاً ، الحمل على « لاء »^٨ النبي ، فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب .

(١) تقد مضارع فدى ، وهو مجزوم بلام أمر مخلوقة ، المقصود بها الدعاء ، ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت ، وقال بعضهم انه لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل فيه انه للأعشى ، نقل البندادي ذلك كله ثم قال : والله أعلم بحقيقة الحال .

(٢) الآية ٣١ سورة ابراهيم .

(٣) جزء من الآية ١١٧ من سورة البقرة وتكررت .

(٤) بيت لا يعرف قاله وقال البندادي انه مروى عن الكوفيين .

(٥) انه مجزوم أي فعل الأمر وهذا رأي الكوفيين وهو أحد مسائل الخلاف التي تضمنها كتاب الانصاف ص ٥٢٤ .

(٦) تقدم توجيه ذلك عند ذكرها في كلام المصنف .

قوله : « ولاء النهي المطلوب بها الترك » ، وهي تجزم بخلاف « لا » في النهي ، وقد سُمِعَ عن العرب^١ بلا النهي ، أيضاً ، إذا صحَّ قبلها « كي » نحو : جنته لا يكن له عليَّ حجة ، ولا يكون ، ولا مَنَعُ أن يجمل « لا » في مثله للنهي .

ولاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء ، ولا يختص بالغائب كاللام ، وقد جاء في المتكلم قليلاً ، كلام الأمر ، وذلك قولهم : لا أَرَيْنَكَ هنا^٢ ، لأن المنهيَّ في الحقيقة ههنا هو المخاطب ، أي : لا تكن ههنا ، حتى لا أراك .

أدوات الشرط صور الجملتين بعدها ، وحكمهما

[قال ابن الحاجب] :

« وتكلم المجازاة تدخل على الفعلين ، لسببية الأول ومسببية^٣ الثاني ، ويسميان شرطاً وجزاء^٤ ، فإن كانا مضارعين أو الأول ، فالجزء ، وإن كان الثاني فالوجهان^٥ .

[قال الرضي] :

اعلم أن أمَّ الكلمات الشرطية « إن » ، ومن ثَمَّة ، يحذف بعدها الشرط والجزاء ، في الشعر خاصة ، مع القرينة ، قال :

٦٦٨ - قالت بنات العثم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن^٦

(١) أي سمع الجزم بالشرط المذكور .

(٢) استشهد له النحاة بقول النابغة الذبياني :

لا أعرقن ويربأ حوراً مدامعها مردفات على أعقاب أكموار

أي لا تغفلوا ما يحلني أعرف هذا ،

(٣) فيه حذف جواب الشرط في قوله وإن كان فقيراً وتقديره : أتَرْضين به ، والحديث عن البعل الذي تمت =

ويحذف في السَّعة شرطها وحده إذا كان متفياً بلا ، مع إبقاء « لا » ، نحو قولك :
 إيتني وإلاً أضربك ، أي : وإلاً تأتي أضربك ، وكذا يحذف بعد « إمّا » الشرطية مع
 بقاء « لا » ، إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى ، كقولك : اعمل هذا إمّا لا ،
 أي : إمّا لا تفعل ذاك فافعل هذا .

وعند الكوفيين ، يجيء « إن » بمعنى « إذ » ، قالوا في قوله تعالى : « وإن كنتم في
 ريب ... »^١ : إنها بمعنى إذ ، لأن « إن » مفيدة للشك تعالى الله عنه .

والجواب : أنَّ « إن » ليست للشك ، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم
 وقوعها ، لا للشك ، ولو سلمنا ذلك أيضاً ، قلنا : انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال
 المخلوقين^٢ ، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ، لضرب^٣ من التأويل ، كقوله تعالى :
 « ليلولكم فيما أتاكم »^٤ ، لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء ، وقال
 تعالى : « لعلكم تتقون »^٥ ، لما كانوا في صورة مَنْ يُرْمَى منهم ذلك ، وقال : « يضلّ
 مَنْ يشاء »^٦ ، أي يترك الإلطف لِمَنْ يعلم أنه لا ينفعه ذلك ، فكذا قال تعالى : « إن
 كنتم مؤمنين »^٧ ، و : « وإن كنتم في ريب »^٨ ، لمّا كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان
 وضده ، وللارتباب وضده ، لا بالنسبة إلى عِلْم الباري تعالى .

قوله : « مهما » ، اختلف فيها ، فقال بعضهم : هي كلمة غير مركبة على وزن

== أن نجد ، وفي آخر البيت ذكرت أداة الشرط فقط وحذف شرطها وجوابها ، والرجز مما نسب إلى روضة بن
 المجاج ؛

- (١) الآية ٢٣ سورة البقرة ؛
- (٢) لأنه يخاطبهم بما يجري على ألسنتهم .
- (٣) أي لنوع من التأويل .
- (٤) الآية ١٦٥ سورة الأنعام ؛
- (٥) من الآية ٢١ في سورة البقرة ومثلها كثير .
- (٦) من الآية ٨ في سورة فاطر ؛
- (٧) من الآية ٩١ في سورة البقرة .
- (٨) الآية المتقدمة قريباً .

فَعَلَى ، فحَقَّهَا ، على هذا ، أن تكتب بالياء ^١ ، ولو سُمِّيَ بها لم تنصرف لكون الألف زائدة ولو قيل إنها للتأنيث ، لم تنصرف مع تنكيرها ، أيضاً .

وقال الخليل ^٢ : هي « ما » ألحقت بها « ما » كما تُلحق بساتر كلمات الشرط ، نحو : متى ما ، وإمّا ، ثم استكرِه تنابع المثلثين ، فأبدل ألف « ما » الأولى هاء ، لتجانسهما في الخمس ؛ وقول الخليل قريب ، قياساً على أخواتها .

وقال الزجاج ^٣ : هي مركبة من « مة » بمعنى « كُفٌ » و « ما » الشرطية ، وفيه بُعد ، وهو أن يقال في : مهما تفعل أفعَل : إنه رَدٌّ على كلام مقدر ، كأنه قال لك قائل : أنت لا تقدر على ما أفعَل ، فقلت : مهما تفعل أفعَل ؛ ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب : مَهْمَنْ بمعنى « مَنْ » كما في قوله :

٦٦٩ - أمَاوِيّ ، مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويّ يندم ^٤
لكان مقولاً للمذهب الزجاج .

وقد جاء « مهما » في الاستفهام بمعنى « ما » الاستفهامية ، أنشد أبو زيد ^٥ في نواتره :

٦٧٠ - مهما لي الليلة مهما ليّة أودى بنعليّ وسرباليّة ^٦

(١) لأنها ألف مقصور رابعة .

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ ؛

(٣) الزجاج : أبو اسحاق البربادي أنه يشبه شعر حاتم الطائي ، تكرر ذكره ؛

(٤) هذا البيت قال عنه البندادي أنه يشبه شعر حاتم الطائي ، وكانت زوجته تسمى ماوية ، وترغم إلى ماويّ ، وكثر ذكرها في شعره ، قال البندادي ولكني لم أجده في ديوانه ولم أقف عليه منسوباً إليه ؛

(٥) أبو زيد الأنصاري صاحب كتاب النواتر ، وهو من تكرر ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٦) مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط الطائي أوردتها كلها أبو زيد الأنصاري في نواتره كما أوردتها ابن الأعرابي كذلك ومنها البيت الذي يشهد به على الجمع بين القاعل الطاهر والضمير وهو قوله :

أَلَيْسَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْفَقَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَّة

ومهما : اسم ، بدليل رجوع الضمير إليه ، قال تعالى : « مهما تأتانا به من آية ^١ ... » ، وقال الشاعر :

٦٧١ - إذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مطواعة ومهما وكلت إليه كفاه ^٢

وقد جاء « ما » و « مهما » ظرفي زمان ، نقول : ما أجلس أجلس ، ومهما تجلس أجلس ، أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وأما « اذا » فهو عند سيبويه حرف ^٣ ، كأن ، ولعله نظر إلى أن لفظة « ما » تدخل على « إذا » مع أن فيه معنى الشرط ، وهي للمستقبل ؛ وإن دخلت على الماضي ، كأن ، ولا نصير جازمة معها ، فكيف بإذ ، الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي ، فإذا ، عنده غير مركبة .

قال السيرافي ^٤ : ما علمت أحداً من النحاة ذكر « اذا » غير سيبويه وأصحابه ، واستشهد سيبويه ببيتين ^٥ ، أحدهما قوله :

٦٧٢ - إذ ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس ^٦
والآخر قوله :

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٢) روى الشطر الأول كما في الشارح : إذا سُدَّتْهُ من السيادة وهو بهذه الرواية من شعر المتنخل الغلبي ، ورُوي : إذا سُدَّتْهُ من السيادة وهو بهذه الرواية من شعر ذي الأصبح العلواني . وقال البغدادي إن قوله سُدَّتْهُ ليس من السيادة كما قال بعضهم وإنما هو من المساودة بمعنى المسارة من السرّ - يعني إذا ساررت وحدثته وجدهته مطواعاً ؛

(٣) انظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ ؛

(٤) أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه وتكرر ذكره .

(٥) انظر ج ١ ص ٤٣٢ ؛

(٦) قاله العباس بن مرداس من أبيات وجهها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تحدث فيها عن غزوة حنين وبذكر موافقه وبلاءه هو وقومه في هذه الغزوة ، وتقدم أن البيت من شواهد سيبويه ؛

٦٧٣ - إذ مسّا ترينى اليوم أزعسى مطيتى أصد سيراً في البلاد وأفرع^١

وقال بعض النحاة : أصله إمّا ، وهو لا يجيء إلا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى : « فَأَمَّا تَرِينَ^٢ » ، فلما كان ينكسر البيت بالنون ، غير صورة إمّا ، بقلب الميم الأولى ذالاً ، ولا يتم له هذا في قوله : إذ ما دخلت^٣ .

وقال المبرد : إذا باقية على اسميتها ، و « ما » كافة لها عن طلب الإضافة ، مهيئة للشرط والجزم ، كما في « حيث » فإنها صارت بما ، بمعنى المستقبل ، وجازمة .

وأما الاعتراض بإذا^٤ ، فلا يلزم ، إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختياراً منهم بلا مرجع ، ألا ترى أن « حيث » مثل « إذا » متضمن لمعنى الشرط ، بل : « إذا » أقعد فيه ، ويجزم « حيث » مع « ما » دون « إذا » .

وأما « حيثما » فنقول : « ما » فيها ، كافة لحيث عن الإضافة ، لازائدة ، كما في : متى ما ، وإمّا ، وذلك أن « حيث » كانت لازمة للإضافة ، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه ، فكلفتها « ما » عن طلب الإضافة لتصير مهمة كسائر كلمات الشرط ؛ وإنما وجب إبهام كلمات الشرط ، لأنها ، كلها ، تجزم لتضمنها معنى « أن » ، التي هي للإبهام ، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به ، لا يقال ، مثلاً ، إن غربت الشمس ، أو طلعت ؛ فجعل المعلوم في أسماء الشرط ، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط

(١) هذا هو الشاهد الثاني الذي استشهد به سيبويه في الموضع السابق ، وقد أورد سيبويه بعده بيتاً آخر يتضمن جواب الشرط وهو قوله :

فإبالي من قوم سواكم وإنما رجائي فهم بالحجاز وأشجع
والبيتان كما سيهما سيبويه لعبد الله بن همام السلولي وهو شاعر إسلامي ؛

(٢) من الآية ٢٦ في سورة مريم ؛

(٣) يعني لأنه لا مجال للتوكيد هنا لأن الفعل ماض .

(٤) حيث لم يجزم إذا دخلت عليها ما ، كما جرت إذ ما ، والمراد الجزم المعرود لأن إذا مجزم في الشعر حتى يكون ما ؛

الواقع بعد «إن» ، لأنه نوع عموم أيضاً ، والشرط بعد هذه الأسماء أيضاً ، كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم ؛

وأيضاً ، فإنهم سلكوا طريق الاختصار ، بتضمين هذه الكلمات العامة معنى «إن» ، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في مَنْ ضربتَ ضربتُ : إن ضربتَ زيداً ، وإن ضربتَ بكراً ، ضربتُ ، إلى ما لا يتناهى ، وكذا ، ما ، ومتى ، وسائر أخواتهما ؛ ويموز اتصال «ما» الزائدة ، بإن ، وأي ، وأيان ، ومتى ، وأماً في : حيثما ، وإذا ، فكافة ، كما ذكرنا ؛

العامل في الشرط والجزاء^١

وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء ؛ قال السيرافي : إن العامل فيها كلمة الشرط ، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً ، وربطها الجملتين : إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي^٢ كالابتداء العامل في الجزأين^٣ ، وكظننت ، وإن ، وأخواتهما ، عملت في الجزأين لاقتضائهما ؛

وذهب الخليل ، والمبرد ، إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط ، وهما معاً تعملان في الجزاء ، لارتباطهما ، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين ؛ وهذا كما قيل : إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخير ؛

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأن ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كإن وأخواتها ، و«ما» و«لا» .

(١) هذا استطراد من الرضي ، ولم يأت له ذكر في كلام ابن الحاجب ؛

(٢) أي كلمة الشرط التي يرى السيرافي أنها العامل في الشرط والجزاء معاً شبهها بالابتداء ؛

(٣) بناء على الرأي القائل بأن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معاً كما تهدم في باب المبتدأ .

وقال الأخفش : إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف
الأداة عن عملين ، والشرط طالب للجزاء ، فلا يستغرب عمله فيه ؛

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم ؛

وقال الكوفيون : الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالجزاء ، كما أنه جرٌّ بالجزاء^١
في قوله :

٦٧٤ - كَانَ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَلَّه كَبِيرَ أَنَاسٍ فِي يَمَادٍ مَزْمَلٍ^٢

والجزم أخو الجر ، وليس بشيء ، لأن العمل بالجزاء ، للضرورة ، وأيضاً ذلك عند
التلاصق ، وينجزم الجزء مع بعده عن الشرط المجزوم ، وينجزم بدون الشرط المجزوم ؛
وقال المازني : الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين
ثم مختصين ، وهو قريب ، على ما اخترنا قبل ؛

وكلمة « ان » لأصلاتها في الشرط وكونها أمَّ الباب ، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم ،
بشرط أن يكون بعده فعل ، نحو : إن زيداً ضرب ، وإن زيدا ضربت ، وكذا « لو »
نحو : « لو أتم تملكون^٣ » ، بخلاف سائر كلمات الشرط ، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا
في الضرورة ، قال :

فمَنِّي وَاغْشَلْ يَزْرَهُمْ يُحْيُو ه ، وَتَعْطَفْ عَلَيْهِ كَأَسِ السَّاقِي^٤ - ١٥٦
وقال :

صَعْدَةُ نَابِثَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَا الرِّيحَ تَمِيلُهَا تَمِيلٌ^٥ - ١٥٧
وقال :

-
- (١) كما أنه ، الضمير في أنه ضمير الشأن والتقدير : كما أنه حدث جرٌّ بالجزاء في قوله .. الخ .
(٢) ثَبِير اسم جبل معين ، والهباء الكساء المخطط ، ومزْمَل صفة لكبير وهو محل الشاهد والبيت من معلقة
امرئ القيس بن حجر الكندي ؛
(٣) من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء ؛
(٤) تقدم الحديث عنه في الجزء الأول في باب المنصوب على شريطة التفسير ؛
(٥) وكذلك هذا البيت تقدم ذكره في الموضع المشار إليه في البيت الذي قبله ؛

٦٧٥ - وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آيَسٌ وَمَنْ لَا نُجَرِّهُ يُمَسُّ مِنَّا مَقَرَّعًا^١
 وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهزمة الاستفهامية ، لَمَّا كانت أصلاً في الاستفهام ،
 وسواء ههنا ، وَلِيَّ الْأَسْمِ فَعْلٌ ، كَأَزِيدُ ذَهَبٌ ، أَوْ ، لَا ، كَأَزِيدُ ذَاهِبٌ ؛ ولم يميز ذلك
 في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل ، فلا تقول : متى زيداً تلقى
 أو تلقاه .. ، وَمَنْ زَيْدٌ ضَرِبَهُ ، ومتى زيد خرج ، وهل زيد خرج ، وهل زيداً ضربت
 أو ضربته ، إلا اضطراراً ، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل ، نحو : متى زيد خارج ،
 وهل زيد ذاهب ، جاز ؛

وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي « إن » ، وما تضمن معناها من الأسماء
 أن يكون ماضياً ، سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً ، نحو : إن زيد ذهب ، وإن
 زيداً لقيت أو لقيته ، وقد يكون مضارعاً على الشلوك نحو قوله :

٦٧٦ - يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلِلدَّيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ^٢
 وقوله :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ^٣ - ١٥٧

وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله ؛ فإن
 كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ،
 ولا يجوز كونه مبتدأ ، لامتناع : إن زيد لقيته ، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ :

لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^٤ - ٤٦
 وهو أيضاً عندهم ، ليس مبتدأ ، بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب أي : إن هلك
 أو أهلك ، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير^٥ ،

(١) البيت من شواهد ميبويه ج ١ ص ٤٥٨ ونسبه لهشام المري من بني مرة بن كعب شاعر قرشي جاهلي ؛

(٢) لعبد الله بن عتبة رضي من أبيات أوردتها أبو تمام في باب اللزالي من الحماسة ؛

(٣) البيت السابق قبل قليل ؛

(٤) تقدم هذا الشاهد في الجزء الأول وهو للنمر بن تولب ؛

(٥) في الجزء الأول ؛

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء ، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً ،
لطلب كلمة الشرط للفعل ، سواء وليها ، أو ، لا ، ونُقِلَ عن الأخفش أيضاً ، في مثله ،
أنه مبتدأ ، لكن العامل في المبتدأ عنده هو الابتداء ، وعند الكوفيين : الخبر ، أو الضمير
في الخبر ، كما تقدم في باب المبتدأ ؛^١

وإن كان ذلك الاسم منصوباً ، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره ، أو متعلقه ،
فهو عند البصريين منصوب بالمقدر ، وعند الكوفيين بالظاهر ، كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير ؛

وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه ، نحو : إن زيداً ضربت ، فهو أيضاً
عند الكوفيين منصوب بالظاهر ، وعند البصريين بالمقدر ، وذلك كما ثبت عندهم من قوة
طلب كلمة الشرط للفعل ، حتى لم يميز الفصل بينهما لفظاً ، إلا في لفظة « إن » ، لكونها
أمّ الباب ، ولم يميز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده ، كما جاز في كلمة
الاستفهام ؛

وعند البصريين ، حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط : حكمهما
متقدمين على الشرط ، فيجوز ، عندهم ، إن قمت : زيد يقيم ، وإن لم تأتني ، زيداً
أضرب ، فهما معمولان لمقدمين يفسرهما جواب الشرط ؛

أمّا الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع ، لأن الجزم عندهم
بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط ؛ أمّا لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعدّ فاصلاً من الجوار ، نحو : إن يضربني زيد ، أضرب ؛ فإن تقدمه
المنصوب ، فالقراء يمنع ، أيضاً ، جزم الجواب مطلقاً ، كما في المرفوع لليلة المذكورة ،
والكسائي يفصل في الفاصل ، فإن كان ظرفاً للجزاء ، لظرفاً ، جزم الجواب ، لأنه كلاً فصل ،
نحو : إن تأتني اليوم ، غداً آتيك ، وإن تأتني ، إليك أقصد ، وإن لم يكن ظرفاً ، لم يميز ،
للهمة المذكورة ؛

(١) في الجزء الأول من هذا الشرح ، كالذي قبله ،

واستشهد البصريون بقول طليل القنوي :

٦٧٧ - وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها ، الخير تُعقب^١
والقصيدة مكسورة القافية^٢ ؛

والأكثر جعل المرفوع مبتدأ ، فيجب ، إذن ، رفع المضارع اتفاقاً ، وتصدير المبتدأ
بالفاء ، نحو : إن قمت فزيد يقوم ؛

وكذا : الأكثر تصدير المنصوب بالفاء ، فيرفع المضارع اتفاقاً ، نحو : إن ضربتني
فزيداً أضرب ؛

ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية ، بين الشرط والجزاء ،
نحو : ان تأتي والله أنك ، وإن تأتي غفر الله لك ، أنك ، وإن تأتي يزيد أنك ، وإن
تأتي ، ولا فخر ، أكرمك ،

ولا يجوز ، عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيداً ان
تضرب يضربك ، وكذا معمول الجزاء ، فلا يجوز : زيداً إن جئتني أضرب ، بالجزم ،
بل ، إنما تقول : أضرب ، مرفوعاً ، ليكون الشرط متوسطاً ، و « زيداً أضرب » دالاً
على جزائه ، أي : إن جئتني فزيداً أضرب ، وعلة ذلك كله ، أن لكلمة الشرط صدر
الكلام ، كالاستفهام ؛

ولا يجوز ، أيضاً : زيداً إن جاءك فأكرمه ، لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير :
أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر ، وأما إذا قلت : زيداً إذا جاءك ، تضرب ، أو تضربه ،

(١) من أبيات للطليل القنوي يتحدث فيها عن غارة له على طيء التي فيها على الخيل وذكر ما يحدث من
انتصارات بسببها ؛

(٢) معناه : أن الكسر للقافية دليل على أن الفعل مجزوم ، قال البندادي : وإنما جاز الكسر في المجزوم دون
المنصوب والمرفوع لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء : فلما احتجج إلى تحريكه للقافية حركوه
بحركة النظير ؛ ولأن النصب والجر يخلان المضارع ولا يدخله الجر فلو حركوه لأجل القافية بالضم أو الفتح
لالتبس بالمضارع المرفوع أو المنصوب ، ونتيجة ذلك أن الكسر في آخر المضارع دليل على أنه مجزوم ؛

وزيدًا حين جاءك تضرب أو تضربه ، فإن لم تُجرِ « إذا » و « حين » مجرى كلمات الشرط ، بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك : زيدًا يومَ الجمعة تضربُ ، أو تضربه ، فنصبُ « زيدًا » أولى ، إذا لم يشغل الفعل بالضمير ، لقُبْح : زيدٌ ضربتُ على تأويل ضربته ^١ ؛

فإن قيل : أليس يكفي الضمير في : إذا جاءك ، وحين جاءك ؟

قلت : لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد ، نحو : زيد حين جاءك تضرب عمراً ، لكفى ، لكن لما كان واقعاً عليه معنى ، وهو الخبر في الحقيقة ، كان إظهار الضمير فيه أولى ، وأما إذا اشغل الفعل بالضمير فرفع زيد ، أولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير : أن « زيدٌ زوته » ، بالرفع ، أولى من النصب ^٢ ؛

وان أجريت ^٣ « إذا » و « حين » مجرى كلمات الشرط وجب رفع « زيد » عند البصريين ، كما ذكرنا في « إن » ، وشغل « تضرب » ، إذن ، بالضمير ، أولى ، إن كان واقعاً على « زيد » ، لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة ، والشرط قيدٌ فيه ، فلا يعتبر الضمير الذي فيه ، فقولك : زيد إن جاءك فأكرمه ، أولى من : فأكرم ؛ وإن كان واقعاً على غير المبتدأ من حيث المعنى ، نحو : زيد إن جاءك فأكرمني ، كفى الضمير في الشرط ، وأما الكوفيون ، فجوزوا تقديم معمول الجزء المجزوم على أداة الشرط ، قالوا : لأن حقَّ الجواب التقديم ، فنحو ، ان تضرب أضرب ، كان عندهم في الأصل : أضربُ ان تضربُ ، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار ، قالوا والدليل على أن مرتبة التقديم قوله :

يا أفرعُ بن حابس يا أفرعُ إنك إن يُصرع أخوك تصرع ^٤ - ٥٦٦
برفع الجواب ، مراعاة لأصله من التقديم ؛

(١) لأن الخبر الفعلي يفتح حلف المائد منه ؛

(٢) لعدم احتياجه إلى التقدير .

(٣) مقابل قوله : فإن لم تجر إذا : وحين مجرى كلمات الشرط ؛

(٤) تقدم ذكره في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

ورُدَّ يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة ، لأن الجزاء من حيث المعنى ، لازم كما مرَّ في الظروف المبنيّة^١ ، ومرتبّة اللازم بعد الملزوم ، وقوله : تصرعُ ضرورة ، إمّا على حذف الفاء ، كقوله :

٦٧٨ - من يفعل الحسنات الله يشكرها^٢

وقوله :

هذا سراقعة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب^٣ - ٨٢

وقوله :

٦٧٩ - وإني متى أشرف من الجانب الذي به أنت ، من بين الجانب ناظر^٤ فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ، إلا ضرورة ، فلا يقال : زيدٌ إن لقيته كريم ، بل يقال : فكريم ، أي : فهو كريم ، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ ، وأمّا تعليقه بين القسم وجوابه ، نحو : والله إن جئتني لأكرمك ، فسيجيء^٥ ؛

وإنما جاز تعليق « إذا » مع شرطه ، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون »^٦ ، فلعدم عراقة « إذا » في الشرطية ؛

وإمّا^٧ على التقديم والتأخير ، للضرورة ، أي إنك تصرع إن تصرع أخوك ، ويجوز

(١) في الجزء الثالث ؛

(٢) جميع النحاة يستشهدون بهذا البيت على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة ونحوه : والشر بالشر عند الله مثلان ، أو : سيأت والبيت في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ وقال الأصمعي أن صواب الرواية في البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره ، كما سيأتي ، وهو منسوب إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أو كعب ابن مالك الأنصاري ؛

(٣) تقدم هذا البيت أكثر من مرة ، وهو مجهول القائل ؛

(٤) من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ ، وهو من تصيدة لذئ الزمة مغلطها .

ثبته أطلال بحزوى دوائر عطفها السواني بعدنا والمواطر

(٥) في الكلام على القسم ، واجتماعه مع الشرط ؛

(٦) الآية ٤٠ في سورة النحل .

(٧) توجيه آخر لقوله إن يصرع أخوك ، مقابل قوله قبل : إما على حذف الفاء ؛

أن يكون البيتان المذكوران هكذا ؛

وأمّا تقديم معمول الشرط على أدواته ، فأجازه الكسائي ، دون الفراء ؛

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى ، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ، لأنّ للشرط صدر الكلام ، بل هو دال عليه ، كالعوض منه ؛

وقال الكوفيون : بل هو جواب في اللفظ أيضاً ، لم يُجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم ، جواب واقع في موقعه ، كما ذكرنا ؛ وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط ، وذلك نحو : أضرب إن ضربتني ، ف « أضرب » جواب من حيث المعنى اتفاقاً ، لتوقف مضمونه على حصول الشرط ، ولهذا لم يُحكم بالإقرار في قولك : له علي ألف ، إن دخلت الدار ، وعند البصرية ، أيضاً ، لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط وإن لم يكن جواباً للشرط ، لأنه ، عندهم ، يعني عنه ، فهو مثل « استجارك »^١ المذكور الذي هو كالعوض من المقدّر ، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر ، ولا يجوز عندهم أن يقال : هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط ، تقدّم على أدواته ؛ لأنه لو كان هو الجواب ، للزم جزمه ، وللزم الفاء في نحو : أنت مكرم إن أكرمتني ، ولجاز : ضربت غلامه إن ضربت زيدا ، على أن الضمير في « غلامه » لزيد ، فرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط ، وعند الكوفيّة قبل الأداة ، كما مرّ ؛

وقد تدخل الواو على « ان » المدلول على جوابها بالمتقدم ، ولا تدخل إلا إذا كان ضدّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض من الجزاء : من^٢ ذلك الشرط ، كقولك : أكرمه وإن شتمني ، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم ، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام ؛ وكذلك قوله : اطلبوا العلم ولو بالصين ؛ والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله : اعتراضية ، ونعني بالجملة الاعتراضية : ما يتوسط بين أجزاء الكلام ، متعلقاً به معنى^٣ ، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات ، كقوله :

(١) يعني في قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك » التوبة : آية ٦ ؛

(٢) متعلق بقوله : أولى بذلك المتقدم ؛

فَأَنْتَ طَلَّاقٌ ، وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ ثَلَاثًا ، وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقًا وَأَظْلَمُ ١ - ٢٣٦

وقوله :

٦٨٠ - وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل من فيها ، وحاشاك ، فانيا ٢
وقد نجيء بعد تمام الكلام ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَنَا سَيِّدُ أَدَمَ ، وَلَا فُخْرَ » ،
فتقول في الأول : زيد ، وإن كان غنياً : بخيل ، وفي الثاني : زيد بخيل وإن كان غنياً ؛
وجواب الشرط في مثله : مدلول الكلام ، أي : إن كان غنياً فهو بخيل ، فكيف إذا افتقر ،
والجملة كالمعوض من الجواب المقدر ، كما تقرر ، ولو أظهرته ، لم تذكر الجملة المذكورة ،
ولا الواو الاعتراضية ، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية ؛

وقال المجتزئ ٣ ؛ هي واو العطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وهو ضد الشرط
المذكور الذي قلنا إنه هو الأولى بالجزء المذكور ، فالتقدير ، عنده ؛ زيد إن لم يكن غنياً ،
وإن كان غنياً ، فهو بخيل ؛ وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع
القرينة ؛ لكنه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار فتقول : زيد وإن كان غنياً فبخيل ، لما
تقدم من أن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختياريًا ؛

وأما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية ، فيجوز ، لأن الاعتراضية تفصل بين
أي جزأين من الكلام كانا ، بلا تفصيل ، إذا لم يكن أحدهما حرفاً ؛

وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال ، فيكون الذي هو كالمعوض من الجزء عاملاً
في الشرط نصباً على أنه حال ، كما عمل جواب « متى » عند بعضهم في « متى » النصب
على أنه ظرفه ، ومعنى الحال والظرف متقاربان ،

(١) تقدم ذكره في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٢) من قصيدة لأبي العلي المنيني في مدح كافور الأغشيدى ، والرضي يورد كثيراً من شعر المنيني في هذا
الشرح وقلنا إنه إما للتنثيل أو أن الرضي ممن يرون صحة الاستشهاد بمثل شعر المنيني وأبي تمام ؛

(٣) هو أبو حفص ، عمر بن عثمان بن شبيب البجلي ، إمام في النحو والأدب ، من علماء القرن السادس
الهجري ، ولم يذكر في هذا الشرح إلا في هذا الموضع ؛

ولا يصح اعتراض الجزئي عليه بأن معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو ، لأن حالة الحال باعتبار عامله ، مستقبلاً كان العامل أو ماضياً ، نحو : اضربه غداً مجرداً ، وضربه أمس مجرداً ، واستقبالية «إن» باعتبار زمان التكلم ، فلا تناقض بينهما ؛

أحكام متفرقة^١

تتعلق بالجملة الشرطية

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى ، فالشرط لا يكون ، إذن ، إلماً ماضياً لفظاً أو معنى ، نحو : أضربك إن ضربتني ، وأضربك إن لم تعطني ، وإنما جازاً ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية ، أو ما هو جزاء عند الكوفية ؛

وقد يجيء في الشعر مضارعاً ، نحو : آتيك إن آتيتني ، أنشد سيبويه :
٦٨١ - فقلت تحمّل فوق طوقك ، إنها مطبّعة ، من يأتها لا يضيرها^٢
كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كقوله :

والمرء عند الرشا ان يلحقها ذيب^٣ - ٨٢

أي : المرء ذيب ، على أحد التقديرين^٤ ؛

-
- (١) استطرد أيضاً من الرضي لاستكمال أحكام الشرط والجزاء ؛
 - (٢) قوله : وإنما جاز ذلك ، ليس المراد بـ الجواز المقابل للوجوب ، وإنما يريد : إنما كان هذا الشرط ، أو : وإنما اشترط هذا الخ ؛
 - (٣) الضمير في أنها لقربة يصفها بوفرة خيرها ، وهو المراد من قوله مطبّعة ، أي مختمة بالطابع لأن الختم لا يكون إلا بعد أن يمتلئ المختم ، والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهو في سيبويه : جـ ١ ص ٤٣٨ ؛
 - (٤) تكرر ذكره في هذا الشرح .
 - (٥) والتقدير الثاني أنه خير ليلتدأ محطوفاً والتقدير فهو ذيب ؛

فإن تقدم ما هو جواب معنى^١ ، على الظروف الزمانية ، أو المكانية من كلمات الشرط ، كمتى ، وإدما ، وأيان ، وأين ، وحيثما ، وأنى ؛ فلا شبهة في تضمينها للشرط ، إذ لا تصلح للاستفهام ، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام ، في هذه الكلمات الصالحة لهما ؛ وأما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ، أيضاً ، نحو : مَنْ ، وما ، وأي ؛ فإن جاء بعدها ماضٍ ، احتمال عند سيبويه^٢ كونها موصولة ، وشرطية ، نحو : آتَى مَنْ أَنَا ، فإن كانت موصولة ، فنصوبة بالفعل المتقدم ، وإن كانت شرطية فبتدأ ، والخبر مختلف فيه ، كما ذكرنا في باب المبتدأ ، والتقدير : من أتاني آتَه ، ولا محل للفعل بعد هذه الكلمات ، إن قلنا أنها موصولة ، وهو في محل الجزم إن كانت شرطية ؛

وابن السراج^٣ قطع بكونها موصولة ، عملاً بالظاهر ، لأن جعلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية ، وجعل المتقدم كالعوض منه ،

وإن جاء بعدها مضارع نحو : آتَى مَنْ يَأْتِينِي ، فالوجه كونها موصولة ، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع ، وذلك لما تقدم من أن الشرط يكون ماضياً في الاختيار ، إذا تقدم ما هو جوابه معنى ،

وإن جئت بالظروف قبل مَنْ ، وما ، وأي ، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل ، فالواجب ، كما ذكر سيبويه^٤ : جعلها موصولة ، سواء وَلَّى الْكَلِمَ المذكورة ماضٍ نحو : أتذكر إذ مَنْ أَنَا أكرمناه ، أو مضارع نحو : أتذكر حين ما تفعله أفعله ؛

وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية ، قال ليبيد :

٦٨٢ - على حين مَنْ تلبث عليه دُثُوبه يَجِدُ فَقْدَهَا إذ في المقام تدابر^٥

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ ؛

(٢) تكرر ذكره في هذا الشرح ؛

(٣) في الموضع السابق ؛

(٤) من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤١ وهو من أبيات قلها ليبيد بن ربيعة ؛ وكان له جار قد لجأ إليه فأمانه عم ليبيد

فغضب ليبيد وقال في ذلك شعراً ، منه هذا البيت ، ومنها شاهد تقدم في الظروف المبني وهو :

فأصبحت أنى نأيتها تشتجر بها كسلا مركيبا تحت رجلك شاجر

فإن قيل : لِمَ جاز في السَّعة في نحو : غلامٌ مَن تضرب أضرب ، ولم يجوز في نحو : أتذكر إذ مَن يأتينا نكرمه ، و « إذ » مضاف إلى ما بعده ، كما أن « غلام » مضاف كذلك ؛ قلت : لأن « غلام » اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه ، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط ، إذ سَرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف ، فلذا يلزم تصدر المضاف ، وأما « إذ » ، فإنه مضاف إلى الجملة ، لا إلى « مَن » ، وهو في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبينة^١ ، وذلك المضمون ، ههنا ، مصدر « نكرمه » واقعاً على معنى « مَن » ، أي : أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا ، فلم يصير مع « مَن » كالكلمة الواحدة ، ولم يكتس منه معنى الشرط ، إذ ليس مضافاً إلى « مَن » كما كان « غلام » مضافاً إليه ، فلذا لم يلزم تصدر « إذ » ، كما لزم تصدر « غلام » ، بل هو معمول لتذكر ، المقدم عليه ، فلا يجوز جعل « مَن » شرطية ، حتى لا يسقط عن التصدر بتقديم « إذ » عليه ؛

فإن قلت : فـ « مَن » مع دخول « إذ » عليه : في صدر الكلام ، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما ، كما في نحو : زيدٌ مَن يضربه أضربه ، ونحو : جاءني التي مَن يضربها تضربه ،

قلت : قد مر في باب المبتدأ ، أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها ، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً ، وأزيد ههنا شرحاً فأقول : لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين : أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني ، وذلك مثل : إنَّ ، وكأنَّ ، وظن ، وأخواتها ، وما ، النافية ، لا تقول : ما مَن يضرب أضرب ، وما إن تقعد أقعد ، وأما « لا » فليست كما ، لأنها تلغى في اللفظ ، نحو كنت بلا مال ، ومررت برجل لا كريم ولا شجاع ، فلذا تقول : لا مَن يعطك تعطه ، ولا مَن يكرمك تكرمه ، وكذا تقول : لا إن أتيناك أعطينا ، ولا إن قعدنا سألت

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

عنا ؛ والظروف المضافة إلى الجمل ، لا شك في إحداثها في الجمل معنى وهو تصديرها بمعنى المصدر ، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام ، لأن المصدر مفرد ، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك ؛

فإن قيل : خبر المبتدأ ، أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ ، بتقدير المفرد ، قلت : لا نسلم ، وما الدليل على ذلك ، فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي ، سوى أنهم قالوا : الأصل هو الافراد ، فيجب تقديرها بالمفرد ، وهم مُطالِبُونَ^١ بأن أصل خبر المبتدأ الافراد ، بل لو ادَّعى أن الأصل فيه الجملة ، لم يبعد ، لأن الاخبار في الجمل أكثر ، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد ، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل : وقوعها موقفاً يصح وقوع المفرد فيه ؛

وتقول : ما أنا ببخيل ، ولكن إن تأتني أعطك ، لأن « لكن » لا تغيّر معنى الجملة التي بعدها ، بل هي لاستدراك ما قبلها ، كما يبيح في الحروف المشبهة بالفعل ؛ قال :
٦٨٣ - فلست بحلال التلّاع مخافة ولكن متى يَسْتَرْفد القومُ أُرْفد^٢
وأما قوله :

٦٨٤ - وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخمي ولكن متى ما أملك الضر أنفع^٣
يرفع أنفع ، لأن القوافي مرفوعة ، فعل التقديم والتأخير ، لفوردة الشعر ، كما مر في قوله :

إنك ان يُصرع أخوك تصرع^٤ - ٥٦٦

و « متى » ، شرطية بلا شبهة ، فتجزم « أملك » ، إذ لا يجيء موصولة كما ، ومن ، وأي ،

(١) أي مطالِبُونَ بإثبات ذلك ؛

(٢) من معلقة طرفة بن العبد ، والتلّاع جمعه « تلعة » ، وهي مجرى الماء من رؤوس الجبال يقول إني لست ممن يستتر في التلّاع مخافة الضيق أو غدر الأعداء ولكني أظهر وأعطي من يطلب مني ؛

(٣) من شواهد سيوريه ج ١ ص ٤٤٢ وهو من قصيدة للعجير السلولي ، وهي طويلة تتضمن قصة جرت له مع ابنة عم له كان يهاومها ولكنها انحطرت غيره حين خيّرته ، وهي في خزائن الأدب ؛

(٤) تقدم ذكره قريباً ؛

وأما إذا المفاجأة ، فيصح بـجيء مَنْ ، وما وأي ، شرطية بعدها ، نحو : مرت به فإذا مَنْ يأتيه يعطه ، كما يجوز : فإذا مَنْ يأتيه يعطيه ، على أن « مَنْ » موصولة ؛ وذلك لأن « إذا » المفاجأة ، لا تغير ما بعدها عن معناه ، على الصحيح ، إذ ليست بمضافة إليه ؛ وأما عدم وقوع نحو : أين ، ومتى ، من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ،

ومن كان مذهبه أن « إذا » المفاجأة ، مضافة إلى الجملة بعدها ، يجب ألا يميز وقوع كلمة الشرط بعدها ، إلا على اضمار المبتدأ بعدها ، أي : فإذا هو مَنْ يأتيه يعطه ، لما ذكرنا في امتناع : أتذكر إذ مَنْ يأتنا نكرمهُ ، والإضمار يحسنُ بعد « إذا » المفاجأة ، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل : خرجت فإذا السبع ؛

وأما « أمّا » ، فإن كان بعدها : مَنْ ، أو ، ما ، أو ، أي ، وبعدها فعل مضارع ، فإنه يصح جعلها شرطية ، لأن الجواب لأما ، دون كلمة الشرط التي بعدها ، كما يجيء في حروف الشرط ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً ، كما قلنا في : آتيتك إن تأتني ، فالأولى جعلها موصولة ، نحو : أمّا مَنْ يأتيني فأني أكرمه ، وإن كان بعدها ماضٍ ، جاز جعلها شرطية ، وموصولة ، نحو : أمّا مَنْ أتاني فأني أكرمه ، قال تعالى : « فأما إن كان من المقربين فروح وريحان »^١ ، ولا تكون^٢ بعد إن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وهل ، إلا موصولة ، لتأثيرها في معاني ما بعدها ؛

وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط ، لكن لها في الاستعمال سعة ، ألا ترى إلى دخولها على الواو ، والفاء ، وثم ، فجاز : آمن يضربك تضربه ، و : آمن لقيته شتمته ؛

فإن قدرت في « كان » ضمير الشأن ، جاز دخولها على كلمات الشرط ، وكذا لو

(١) الآية ٨٨ ، ٨٩ سورة الواقعة ؛

(٢) أي كلمات الشرط ؛

حذفت ضمير الشأن بعد «إن» ، على قبح فيه ، كما يأتي في باب الحروف المشبهة بالفعل ،
كقوله :

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بَنَتْ حَسًّا نَ الْمُنَّةُ وَأَعْيَبَهُ فِي الْخُطُوبِ ١ - ٣٩٥
وذلك لأنَّ كَلِمَ الشَّرْطِ لَمْ تَلَر ، إذن : تلك التواضع في الحقيقة ؛

وكذا ، جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصلرة بكلم الشَّرْطِ ، نحو :
كان زيد مَنْ يضره أضره ، ولو قدَّمَت ههنا الجزء الثاني على الأول فقلت : كان مَنْ
يضره أضره زيد ، لم يجوز ، لأنه وَلِي أداة الشرط : المؤثِّر في الجملة ٢ ، وأمَّا قولك :
علمت أَيْهَم زيد ، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو ، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب
المبتدأ ٣ ؛

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة ، يُقَال : إن أتيتني أكرمك ، فنقول : وأنا
إن أتيتني ، وكذا في «لو» ، قال الله تعالى : «ولو أن قرآنًا سُوِّرَ به الجبال» ٤ .. الآية ؛
وإذا حُذِفَ جواب أداة الشرط الجازمة ، فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط ،
بل يكون ماضياً لفظاً أو معنىً ، نحو : إن لم أفعل ، لتُكَلِّمَ تعمل الأداة في الشرط ، كما
لم تعمل في الجزاء ؛

قوله : «فإن كانا مضارعين ، أو الأول» ، يعني أو كان الأول مضارعاً والثاني غير
مضارع ، نحو : إن تزرتني زرتك ، أو : فأنت مُكْرَمٌ ، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان
لا ضمير ، وأمَّا قوله :

إنك إن يُصرع أخوك تُصرعُ ٦ - ٥٦٦

-
- (١) تقدم في باب الضائرات ... في الجزء الثاني . من هذا الشرح وهو للأعشى ، ومن شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٣٩ ؛
(٢) يعني أن الأداة وقعت بعد المؤثِّر ؛
(٣) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛
(٤) الآية ٣١ في سورة الرعد ؛
(٥) يريد حتى لا تعمل الأداة في الشرط كما أنها لم تعمل في الجزاء لعدم وجوده ؛
(٦) تكرر ذكره ، وقد تقدم قبل قليل ؛

فقد تقدم الجواب عنه ^١ ، وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم ، نحو :
 إن ضربتَ ضربتُ ؛ وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم ، ومثله قليل ،
 لم يأت في الكتاب العزيز ^٢ ، وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ، قال :
 ٦٨٥ - مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ ^٣
 والأجود كونهما مضارعين ، تطبيقاً للفظ بالمعنى ، ثم كونهما ماضيين ، لفظاً نحو : إن
 ضربتني ضربتك ، أو ماضيين معنى ، نحو : إن لم تضربني لم أضربك ، أو أحدهما ماضياً
 لفظاً والآخر معنى ، نحو : إن ضربتني لم أضربك ، وإن لم تضربني ضربتك ،

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً ، فالأولى كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، كقوله
 تعالى : « مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا تُوفِّ إِلَيْهِمْ .. » ^٤ ، وعكسه أضعف الوجوه
 نحو : إن تزرني زرتك ، لأن الأداة ، إذن ، تؤثر في الفعل الأبعد ، بنقله إلى معنى المستقبل ،
 من غير أن تؤثر في الأقرب شيئاً يغير المعنى ؛

ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه ماضياً واستقبالاً ، نحو : إن زُرْتَنِي ، ونكرمتني ، وإن
 تزرني واكرمتني ، والأولى توافقهما ، كالشرط والجزاء ، وكذا في الجزاء نحو : إن زرتني
 أكرمتك وأعطيتك وإن زرتني أكرمتك وأعطيتك ؛

وإذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله ، أي لا يكون مفعولاً ثانياً للشرط نحو :
 إن تحببني أعصيك ^٥ .. أو صلة نحو : أن تضرب الذي أضربهُ ، أضربك ، أو صفة
 نحو : أن تضرب رجلاً أضربهُ يضربك ؛ فإمّا أن يتفقا لفظاً ومعنى ، نحو : أن تزرني

(١) أي تقدم توجيه الرفع فيه ، عند ذكره .

(٢) استدل النحويون عليه بقوله تعالى : « إِنْ نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » الشعراء
 الآية ٤ - لأنه عطف « ظلت » على جواب الشرط والمعطوف على الجواب جواب . وفيه تكلف ؛

(٣) من قصيدة لأبي زيد الطائي في رثاء ابن أخته له ؛

(٤) الآية ١٥ في سورة هود ؛

(٥) مثال لما هو من ذيول فعل الشرط لأنه مفعول ثانٍ لتعصب ؛

ترزني أحسن إليك ، فيجب جزؤه لكونه توكيداً لفظياً ؛ وإما أن يختلفا لفظاً ومعنى ، نحو :
 أن تأتي تسأل ، أحسن إليك ، فيجب رفعه حالاً ؛ وإن جاز أن يكون مفعول الشرط
 بتقدير « إن » نحو : إن تأمرني أذهب أطعك ، أي إن تأمرني أن أذهب ، فهو منصوب
 المحل على أنه مفعول ؛

وإما أن يتفقا معنى لا لفظاً ، نحو : « ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً يضاعف »^١ فهو بدل
 من الأول ؛

وإما أن يتفقا لفظاً لا معنى ، نحو : ان تضرب تضرب ، أي تسيّر^٢ ، وحكمه حكم
 المخالف للأول لفظاً ومعنى ،

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب ؛ فالمختلفان لفظاً ومعنى نحو : ان تأتي أحسن
 إليك ، أحسن إليك ؛ والمختلفان لفظاً ومعنى نحو : أن ترزني أكرمك أسرع ، والمختلفان
 لفظاً لا معنى نحو : أن تبعث إليّ آتاك أجى ، والمختلفان معنى لا لفظاً نحو : إن تأتي
 أضرب ، أضرب ؛ أي أسير ؛

وإن جاء مع المتوسط واو ، أو فاء ، أو ثم ، فالوجه الجزم ، ولك النصيب مع الواو
 والفاء على الصُرف^٣ ، كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية ؛ وكذا في الفعل المتأخر ؛
 وينضاف إلى ذلك في المتأخر جواز استثناؤه أيضاً نحو : إن تقم آتاك فأحسن إليك ، أو :
 وأحسن إليك ، فيكون النصيب على السببية أو الجمعية ، والجزم على العطف والرفع على
 الاستثناف ، أي : فأنا أحسن إليك ؛

قال ابن السراج^٤ : إذا قلت : تحمدُ إن تأمر بالمعروف ، فعمطت فعلاً عليهما ، فإن

(١) الآيةان ٦٨ ، ٦٩ سورة الفرقان ؛

(٢) تفسير لأحد القطعين ؛

(٣) أي على أن الواو للجمعية ؛

(٤) تكرر ذكره ؛

كان من شكل الأول ، رفعته ، لا غير ، نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف وتؤجر عليه ، وإن كان من شكل الثاني نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر ، فلك فيه ، أي في المعطوف ، ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، والنصب على الصّرف والرفع على الاستئناف ؛

وإن عطفت ما يصلح للأول والثاني ، نحو : تحمّدُ إن تأمر بالمعروف ، وتشكر ، ففيه أربعة أوجه : الرفع على وجهين : على العطف على الأول وعلى الاستئناف ، والنصب على الصّرف ، والجزم عطفًا على الثاني ؛

قوله : « وإن كان الثاني فالوجهان » ، أي إن كان الثاني أي الجزء مضارعاً والشرط ماضياً ففي ذلك وجهان : الرفع والجزم ، والثاني أكثر ، وعند الكوفيين يجب الرفع ، لأن الجزم في الجواب للجوار ، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب ؛

فبعد النحاة ، الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين : إمّا لكونه في نية التقديم ، وإمّا لنية الفاء قبل القعل ؛ وفيه نظر ، لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة ، وكلامنا في حال السّعة ، والأولى أن يقال : تغيّر عمل « إن » وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب ، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه ^١ ، فلمّا لم تعمل في الشرط ، لم تعمل في الجزء ، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد ، وهو الشرط ، تقديرًا ، كما يجرّم سائر الجوازم فعلاً واحداً ، كتمّ ولمّا ، ولام الأمر ، ولاء النهي ^٢ ، وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزء في المعنى ، يقول : هو جزء غير معمول فيه ، وذلك لضعف عمل ^٣ « إن » عن العمل في المتقدم عليها ، فثبت أنها قد تنزل عن جزم الجزء بشيين : بكون الشرط ماضياً والجزء مضارعاً ، وبكون الجواب مقدّمًا ، وهذا عند المبرد ؛

(١) يعني لم تؤثر فيه الأداة لأنه ماضٍ ؛

(٢) تقدم توجيه هذا التعبير ؛

(٣) كلمة « عمل » لا وجه لها ويكتفي أن يقال : لضعف إن عن العمل الخ .

الفاء

في جواب الشرط

[قال ابن الحاجب :]

« وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أو تقديرأ ، لم يجز الفاء »
« وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو متنياً بلا فالوجهان ، وإلا ، »
« فالفاء » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن أداة الشرط ، سواء كانت « إن » أو ما تضمن معناها ، أو « لو » ، لا يكون شرطها إلا فعلاً غير مصدّر بشيء من الحروف ، لشدة طلبها للأفعال ، بكى ، يجيء مضارعاً مصدراً من جملتها^١ بلا ولم ، أمّا « لا » فلأنها لكثرة استعمالها ، يتخطاها العامل ، نحو : جئت بلا مال ، وأمّا « لم » فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي ، صارت كجزءه ، مع قلة حروفها ، أمّا « لما » أختها فكثيرة الحروف ؛ ولا يصدر الماضي شرطاً ، بلا ، فلا يجوز ؛ إن لا ضرب ولا شتم ، لقلة دخولها في الماضي ،

فعلى هذا ، لا نقول : إن سفعل ، وإن كن تفعل ، وإن ما تفعل^٢ ، وإن قد فعلت
وإن قد تفعل ، وإن ما فعلت ،

ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية ، لأن وضع أداة الشرط على أن يجعل الخير الذي يليها مفروض الصديق ، إمّا في الماضي ، نحو : لو جئتني أكرمتك ، أو في المستقبل ، نحو : إن زرتني أكرمتك ، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتب على أمر مفروض ،

(١) أي من جملة الحروف التي أشار إليها ؛

(٢) على أن « ما » نافية ، وكذلك في إن ما فعلت ؛

فجاز وقوعه طلبية وإنشائية ، نحو : إن لقيت زيدا فأكرمه ، وإن دخلت الدار فأنت حر ،
ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية ، مصدراً بأي حرف كان ، فنقول :

إن كان الجزء مما يصلح أن يقع شرطاً ، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط لأن
بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما ،
وأولى الأشياء به ^١ : الفاء ، لمناسبتها للجزء معنى ، لأن معناه : التعقيب بلا فصل ، والجزء
متعقب للشرط كذلك ، هذا إلى خضتها لفظاً ؛ وأما « إذا » ^٢ فاستعملها قبل الاسمية أقل
من الفاء لثقل لفظها ، وكون معناها من الجزء أبعد من معنى الفاء ، وذلك لتأويله بأن وجود
الشرط مفاجئ لوجود الجزء وتهيئ عليه ؛

ثبت بهذا ، أن الجزء ، إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والتخصيص والدعاء والنداء ، يجب مقارنتها لعلامة الجزء ؛ وكذا إن كانت
إنشائية ، كنعم وبش ، وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم ، وكذا : عسى ، وفعل
التعجب ، والقسم ، وكذا إن كانت جملة اسمية ، سواء تصدرت بالحرف ^٣ نحو قوله تعالى :
« من يُضِل الله فلا هادي له » ^٤ ، و : « إن تعذبهم فإنهم عبادك » ^٥ ، أو ، لا نحو :
إن جئتني فأنت مكرم ،

وأما قوله تعالى : « وإن أظعنموهم انكم لمشركون » ^٦ ، فلتقدير القسم ، كما يجيء
في بابه ، ويمحوز أن يكون قوله تعالى : « وإذا تُنزل عليهم آياتنا بينات ، ما كان حججهم ... » ^٧ ،
مثله ، أي بتقدير القسم ، ويمحوز أن تكون « إذا » لمجرد الوقت ، من دون ملاحظة الشرط ،

(١) أي بأن يكون رابطاً ؛

(٢) المراد « إذا » الفجائية التي تدخل في جواب الشرط في بعض الحالات بدلاً من الفاء ؛

(٣) أي بحرف مما تصدر به الجملة الاسمية غير الفاء ؛

(٤) الآية ١٨٦ سورة الأعراف ؛

(٥) الآية ١١٨ سورة اللأفة ؛

(٦) الآية ١٢١ سورة الأنعام ؛

(٧) الآية ٢٥ سورة الجاثية ؛

كما لم يُلاحظ في قوله تعالى : «والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون»^١ ، وقوله : «وإذا ما غضبوا هم يغفرون»^٢ ،

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها^٣ - ٦٧٨

وروي : من يفعل الخير ، فالرحمن يشكره ، فلا ضرورة ، إذن ؛

وأجاز الكوفية حذف العلامة اختياريًا ، استدلالاً بقوله تعالى : «أبنا نكونوا يذكركم الموت»^٤ ، على قراءة الرفع* ، وهي شاذة ؛

ونجيب الفاء ، أيضاً ، في كل فعلية مصبّرة بحرف ، سوى : لا ، ولم في المضارع ، سواء كان الفعل المصبّر بها ماضياً أو مضارعاً ، فتجب في الماضي مصبّراً بقَدْ ، ظاهرة أو مقدرة ، نحو قوله تعالى : «إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ»^٥ ، و : «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ»^٦ ، أو مصبّراً بما ، أو ، لا ، نحو : «إِنْ زَرْتَنِي فَا أَهْنَيْتَكَ ، وَإِنْ زَرْتَنِي فَلَا ضَرْبَتَكَ وَلَا شَتْمَتَكَ ، وَفِي الْمَضَارِعِ مَصْبُوراً بَلَنْ ، وَسَوْفَ وَالسَّيْنِ ، وَ «مَا ؛ .. هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً ، فلا تقع ، أيضاً ، جزاء إلا مع علامة الجزاء ؛

بقي الماضي غير المصبّر بحرف ، والمضارع غير المصبّر ، أو المصبّر بلا ، أو ، لم ، أمّا الماضي غير المصبّر ، والمضارع المصبّر بلم ، فلا تدخلهما الفاء أصلاً ، نحو : «إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرْبَتِكَ ، أَوْ : لَمْ أَضْرِبْكَ ، لِأَنَّ لَهَا مَعَ مَنَاسِبَتِهَا لَفْظاً لِلشَّرْطِ كَمَا بَيَّنَّا ،

(١) الآية ٣٩ سورة الشورى ؛

(٢) الآية ٣٧ سورة الشورى ؛

(٣) الشاهد المتقدم قريباً ؛

(٤) الآية ٧٨ سورة النساء ؛

(٥) هي قراءة طلحة بن سليمان ؛

(٦) الآية ١١٦ سورة المائدة ؛

(٧) الآية ٢٦ سورة يوسف ؛

تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط ، فلم يحتاجا ، إذن ، إلى العلامة ،

بقي المضارع المجرد ، والمصدر بلا ، فنقول : يجوز فيهما الفاء وتركه ، أمّا الفاء ، فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً ، كما أثرت في : فعلت ، ولم أفعل ؛ وأمّا تركه ، فلتقدير تأثيرها فيهما ، لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال ، على ما تقدم في المضارع^١ : أن « لا » صالحة لهما على الصحيح ، فالأداة خلصتهما للاستقبال ، وهو نوع تأثير ، قال الله تعالى : « إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم »^٢ ، وقال : « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا »^٣ ،

وقال ابن جعفر^٤ : يجوز دخول الفاء وتركه في « لم » ؛ ولم يثبت ؛ وقال الله تعالى في المثبت : « وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين »^٥ ، وقال « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ »^٦ ، ومذهب سيبويه : تقدير المبتدأ في الأخير^٧ . وقال المبرد : لا حاجة إليه ، قال ابن جعفر : مذهب سيبويه أقيس ، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه ، فلولا أنه خبر مبتدأ ، لم تدخل عليه الفاء ؛

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع^٨ ، يسقط هذا التوجيه للأقيسيّة ،

(١) في أول بحث القمل المضارع في هذا الجزء ؛

(٢) الآية ١٤ سورة فاطر ؛

(٣) الآية ١٣ سورة البجن ؛

(٤) ابن جعفر . الأرجح أن المراد به : محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري الرمي بالبلسي من علماء المغرب توفي سنة ٥٨٧ هـ . وتقدم له ذكر ؛

(٥) الآية ٦٦ من سورة الأنفال ؛

(٦) الآية ٩٥ سورة المائدة ؛

(٧) يقصد المثال الأخير القرون بالفاء ؛

(٨) أي المضارع المثبت ؛

وإن ثبت نحو قولك : إن غبت فيموت زيد ، لم يكن المذهب سببويه وجه ، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ ، إلا ضمير الشأن ، ولا يجوز إلا بعد « أن » المخففة قياساً ، وبعد « إن » وأخواتها للضرورة ،

وإذا كان جواب الشرط مصلاً بهمزة الاستفهام ، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل الفاء ، لأن الهزمة من بين جميع ما يغير معنى الكلام ، يجوز دخولها ، كما تقدم ، على أداة الشرط ، فيقدر تقديم الهزمة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمتك أنكرمني ، كأنك قلت : أئن أكرمتك تكرمني ، قال علي رضي الله عنه في نهج البلاغة^٢ : وإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون^٣ ، وقال الله تعالى : « أرايت إن كذب وتولى » ، ألم يعلم بأن الله يرى^٤ ، ويجوز حمل « هل » وغيرها من أدوات الاستفهام على الهزمة ، لأنها أصلها ، قال الله تعالى : « قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون »^٥ ، وقال تعالى : « قل أرايتم إن أخذ الله جميعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم ، من إله غير الله يأتيكم به »^٦ ، ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام ، قال الله تعالى : « قال يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني منه رحمة ، فمن ينصرني^٧ » ، وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ؟

(١) أي تقدير ضمير الشأن ؛

(٢) هو في نهج البلاغة ، ولكنه حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفار حيث يقول سيدنا علي رضي الله عنه ، بعد أن حكى ما حدث مع ملا من قريش ، طلبوا من النبي أن يدعو لهم هذه الشجرة حتى تنقلهم برفقها وتقف بين يديه ، فقال لهم صلى الله عليه وسلم : إن الله على كل شيء قدير ، فإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون وتشهدون بالحق ، إلى آخر ما جاء في كلام علي رضي الله عنه ، وانظر نهج البلاغة ص ٢٤٠ طبع مطابع الشعب بالقاهرة ؛

(٣) الآيتان ١٣ ، ١٤ سورة الملق ؛

(٤) الآية ٤٧ سورة الأنعام .

(٥) الآية ٤٦ سورة الأنعام .

(٦) الآية ٦٣ سورة هود ؛

والمصنف قال ^١ ، وقد أحسن ، مع أن على بعض ما ذكره كلاماً : إنما تدخل ^٢ الفاء ، إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنى^٣ ، ويعني بالتأثير تحليله للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه إن كان ماضياً ، فتدخل على المضارع المصنوع بالسين وسوف ولن ، لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط ، وكذا في الإنشائية لتجردها عن الزمان ، وفي العللية لتمحضها للاستقبال ، وتدخل على الماضي الباقي على معناه ، وذلك إذا كان مصدرأً بقى ، ظاهرة أو مقدرة ، لأنه ، إذن ، يتمحض للماضي ، وذلك لأن « قد » لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ، ماضياً كان أو مضارعاً ، وما تأكد ورسخ لم يتقلب ولم ينقلع ، على أنه قد جاء قوله تعالى : « وَمَنْ يَحُلْ عَلَيْهِ غُضْبِي فَقَدْ هَوَىٰ » ^٤ ، وهو بمعنى الاستقبال ؛ قال : وإنما دخلت على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيويه ؛

وأما المصنوع بلا النافية ، فقال ^٥ : إن « لا » وإن كانت للاستقبال ، قد تجردت للنفي نحو : جئت بلا مال ، فتكون الأداة قد أثرت في الفعل المصنوع بها تخصيصاً بالاستقبال ، وإن لم تجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء ؛

وكان على قياس ما قال ، جواز عدم دخولها في الاسمية نحو : إن جيتني أنت مكرم ، لأن الأداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ؛

ثم اعلم أن « إن » يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي ، جعلت الشرط لفظ « كان » ، كقوله تعالى : « إن كنت قلته .. » ^٦ و : « إن كان قميصه .. » ^٧ ، وإنما اختص ذلك بكائن ، لأن الفائلة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه : الزمن

(١) ربما كان قوله هذا في شرحه على الكافية أو شرحه على المفصل ؛

(٢) هذا ما قاله المصنف .

(٣) الآية ٨١ سورة طه ؛

(٤) أي المصنف ، وهذا الجزء من كلامه هو الذي قال عنه الرضي : مع أن على بعض ما ذكره كلاماً ؛

(٥) من الآية ١١٦ سورة المائدة ، وتقدمت ؛

(٦) إشارة إلى الآية ٢٦ من سورة يوسف .

الماضي فقط ، وذلك لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من الخبر ، نحو : كان زيد منطلقاً ، فطلق الحدوث يستفاد من الخبر ، لأنه يدل على تعيين الحادث ، ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث ، فعنى كان زيد قائماً : في الزمن الماضي زيد قائم ، فـ : « كان » مدلوله هو الزمن الماضي فقط ، ومع النص على الماضي ، لا يمكن استفادة الاستقبال ، وهذا من خصائص « كان » دون سائر الأفعال الناقصة ، لأن « صار » يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره ، وكذا باقيا ، ثم إن « كان » إذا كان شرطاً ، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي ، نحو : إن كنت قلته ، و : إن كان قميصه .. وقد يكون متحقق الوقوع فيه ، نحو : زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل ، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ « كان » ، لكنه قليل بالنسبة إلى « كان » ، كقوله :

٦٨٦ - أنفضب إن أذنا قتيبة حُرُتَا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم^١
ونحو قولك : أنت ، وإن أعطيت مالا ؛ بخيل ، وأنت ، وإن صرت أميراً ، لا أهابك ؛

وقال المصنف : التقدير : إن ثبت حُرُ أذني قتيبة ، ليكون الشرط مستقبلاً ، وليس بشيء ، لأن الغرض أن ذلك ثابت ، فلم يُفرض ثبوت الثابت ؟ وقد تستعمل « كان » في الاستقبال ، أيضاً ، نحو : إن كنت غداً جالساً فأتني ، نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق ، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة ؛ وكون « كان » للشرط في الماضي مذهب المبرد ، وهو الحق ، بدليل قوله تعالى : إن كنت قلته ...

قال ابن السراج : أنا لا أقول هذا ، ولكن أقول : إن المعنى : إن أكن قلته وهو ظاهر الفساد ، لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة ، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائل ، إنما هو في الدنيا ؛ وأيضاً ، يجوز التصريح بقولك : إن كنت أعطيتني أسس ، فسوف أكافئك اليوم ، وقوله تعالى : إن كان قميصه قد ... ، ظاهر في الماضي ؛

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ج ١ ص ٤٧٩ وهو من شعر الفرزدق ، في قصيدة ملح بها سليمان بن عبد الملك وهجا فيها جريراً ، والضمير الفاعل في تنضب راجع إلى قيس المذكور في بيت سابق وأنه لأن المراد بـ قيس القتيبة ؛ ويجوز أن يكون خطاباً ولاحله تقديره أنت والمقصود جرير ؛

ربط الجواب بإذا الفجائية

[قال ابن الحاجب :]

« ونجىء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء »

[قال الرضي :]

الشرط ألا تكون الاسمية طلبية ، وقد ذكرنا قبل ^١ ، لِمَ قامت مقام الفاء ، وأي مناسبة بين معنيهما ؟

[جزم المضارع]

[في جواب الطلب وشرط ذلك]

[قال ابن الحاجب :]

« وإنَّ مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، »
« إذا قُصِدَ السببية ، مثل : أسلم تدخل الجنة ، ولا تكفر »
« تدخل الجنة ، وامتنع : لا تكفر تدخل النار ، خلافاً »
« للكسائي ، لأن التقدير : إن لا تكفر » ،

[قال الرضي :]

اعلم أن كل ما يُجَاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء ، يصح أن يجاب بمضارع مجزوم ، إلا النفي ، لأن غير النفي منها ^٢ : طلب ، والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في

(١) في بحث ربط الجواب بالفاء ؛

(٢) أي من الأشياء التي يجاب بالفاء وينتصب للمضارع بعدها ؛

تضمن معنى الشرط ، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر ، وذلك لأن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري : إفادة المخاطب بمضمونه ، تقول : ضرب زيد ، أو : ما ضرب زيد ، إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب زيد أو عدم ضربه ، وأما الحامل على الكلام الطلبي ، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته ، أو لغيره ، ومعنى كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير^١ على حصوله ، وهذا هو معنى الشرط ، أعني توقف غيره عليه ، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب ، جَوَزَ المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ، ولغيره ، وإن ذكرت بعده ذلك ، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده ، لا لنفسه ، فيكون ، إذن ، معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً ؛

وأما الخبر ، فإنه إذا وُزِدَ ، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه ، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره ، إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر ، كقولك : يُضْرَبُ زيد ، مع كراهيتك لضربه ، فلو جئت ، أيضاً ، بعد الخبر ، بما يصلح أن يكون جزءاً لمضمونه ، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزؤه ، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إما لذاته أو لغيره ، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له ؛

فلماً تقرر أن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءاً له معنى الشرط ، جاز لك أن تحذف فاء السببية ويجزم به^٢ الجزء كما يجزم بيان ؛ وانجزام^٣ الجزء بهذه الأشياء ، لا بيان مقدرة ، ظاهر مذهب الخليل^٤ ، لأنه قال : ان هذه الأوائل كلها فيها معنى « ان » فلذلك انجزم الجواب ؛

(١) أشرنا كثيراً إلى أن دخول حرف التعريف على كلمة « غير » لا يقره كثير من النحاة ؛ وبعض الباحثين يلتزم له وجهاً ؛

(٢) أي بالطلب وهو أحد الأقوال في جزم الفعل الواقع في جواب الطلب ؛

(٣) قوله وانجزام الجزء بهذه الأشياء لا بيان مقدرة يفسر ما قاله في التعليق السابق ؛

(٤) نقله عنه سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ ؛

ومذهب غيره ، أن « إن » مع الشرط مقدرة بعدها ، وهي دالة على ذلك المقدّر ، ولعلّ ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل ، وليس ما استعملوه ببعيد ، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى « ان » فعِلين ، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً ؟

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر ، نحو : حسبك ، أو كفّيك ، أو شرعك : ينمّ الناس ، و : انتهى الله امرؤ وفعل خيراً ، يُثب عليه ، وكذا أسماء الأفعال نحو : صنة ، ونزال وترالك ، والأمر المقدّر ، نحو : الأسد الأسد تنجّ ؛

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء ، بل وجب ، للنصب ، صريح الأمر أو النهي ، عند غير الكسائي ، بخلاف الجواب المجزوم ، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً ؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتنرون »^١ ، و :

... لم تدبر ما جنح عليك فتجنّح^٢ - ٦٥٠

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية ، لأن الرفع محتمل ، والنصب نص فيها ، وقد تقدم أن الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية ، مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها ، فهي ، إذن ، مقوِّية لمعنى السببية في الفاء ، فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمرية ، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها ، كان صريح الأمر قبلها أشدّ تقوية لسببيتها مما هو محمول على الأمر ، من اسم الفعل وغيره ؛ وأمّا الجزم فهو نص في السببية ، ولا يضعف معناها معه فلم يحتج إلى صريح الأمر ، بل يكفي معناه ؛

وقيل في قوله تعالى : « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب ألم »^٣ إلى قوله « يغفر لكم » : إن قوله « يغفر لكم » جواب لقوله : « تؤمنون » لأنه بمعنى « آمنوا » ، وليس

(١) الآية ٣٦ سورة المرسلات .

(٢) تقدم ذكره في هذا الباب ؛

(٣) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ سورة الصف ؛

بجواب : « هل أدلكم » لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة ؛

ولا منَع من أن يكون هو جوابه ، كما مرَّ في لام الأمر في قوله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة »^١ ،

وقال المبرد في مثله : إن « يقيموا » جواب « أقيموا » مقدراً ، أي قل لهم : أقيموا ، يقيموا ، وليس بشيء ، لأنه مثل : « كن فيكون »^٢ على قراءة أبي عمرو^٣ ، وفيه من التكلف ما فيه ؛

قوله : « إذا قصِد السببية » ، أما إذا قصد الاستئناف نحو : قُم ، بدعوك الأمير ، وقال :

٦٨٧ - وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حشف امرئ يجرى بمقدار^٤
أو الوصف ، نحو : « وليأ يرنثي »^٥ على قراءة الرفع^٦ ، أو الحال ، نحو : « ذَرهم في خوضهم يلعبون »^٧ ، و : « ولا تخنن تستكثر »^٨ وجب الرفع^٩ ،

وفي نحو : مُرَّه يحضرها ، يجوز الجزم على الجزاء ، والرفع : إمَّا على الاستئناف أي إنه مِنَّ يحضرها ، أو بحذف « أن » أي بأن يحضرها ويجوز في : ذَره يقول ذلك : الرفع

(١) الآية ٣١ سورة ابراهيم .

(٢) من الآية ١١٧ في سورة البقرة ؛

(٣) أبو عمرو بن العلاء أحد النحاة المتقدمين وأحد القراء السبعة ، وتقدم ذكره ؛

(٤) هذا من شواهد سيبويه : ج ١ ص ٤٥٠ وهو من شعر الأخطل التغلبي ، وقد أكثر الشُّراح من الأقوال في شرحه وفي بيان مرجح التفسير في قوله نزاولها : انظر شواهد سيبويه بشرح الأعلام ، وخراتة الأدب للبغدادى ؛

(٥) من الأيتن ٥ ، ٦ سورة مريم ؛

(٦) والرفع قراءة من عدا الكسائي وأبا عمرو .

(٧) الآية ٩١ سورة الأنعام ؛

(٨) الآية ٥ في سورة المدثر ؛

(٩) جواب أمَّا إذا قصد . وحقه القاء .

على الاستئناف أو الحال ، أو الجزم ، وقوله تعالى : « فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف .. » ، إمّا حال ، أو قطع ، وكلما قوله : أرسوا زواولها ؛

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الخطيئة :

٦٨٨ - متى تأتته تمشو إلى ضوء ناره تجد خيراً نار عندها خيرٌ موقد^٢
ويجوز في مثله البديل ، لأن الثاني من جنس الأول ، بخلاف قولك : إن تأتني تقرأ ، أعطيك ، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ؛

ويجيء بعد الجزاء ، ظاهراً كان الشرط ، أو مقدراً : الفعل المصدر بالفاء ، أو الواو ، أو ثم ، نحو : إن تأتني آتاك فأحدثك ، وانتهى آتاك فأحدثك ، فتجزم ما بعد الفاء على العطف ، وترفعه على القطع ، وتنصبه على أن الفاء للسببية ، مع ضعف هذا الأخير^٣ كما تقدم في المنصوبات ؛

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء ، نحو قوله تعالى : « مَنْ يُضِلل الله فلا هادي له ويفرهم^٤ .. » ، قرئ رفعاً وجزماً^٥ ، ولا منع في العربية من النصب ، فإذا جئت بـ « ثم » ، جاز الجزم والرفع ، دون النصب ، قال الله تعالى : « وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم^٦ » ، وقال : « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون^٧ » ،

(١) الآية ٧٧ سورة طه ؛

(٢) جاء الشرط الثاني لهذا البيت في النسخة المطبوعة ، مجد خطباً جزلاً وناراً تأججاً ، فلفق البيت من بيتين ، وصواب البيت الذي صدره في الشارح أن يكون جوابه ما ذكرنا ، وهو بهذا الوجه من شعر الخطيئة ، وأورده سيوريه بهذا الوجه جـ ١ ص ٤٤٥ ، والبيت الثاني الذي أورد الشارح شرطه الأخير ، في سيوريه أيضاً جـ ١ ص ٤٤٦ ولفظه :

متى تأتتنا تلمن بنا في ديارنا مجد خطباً جزلاً وناراً تأججاً

(٣) لأنه مبني على اعتبار الشرط والجزاء في حكم النفي ؛

(٤) الآية ١٨٦ سورة الأعراف وتقدمت ؛

(٥) الجزم قراءة حمزة والكسائي والرفع قراءة الباقين .

(٦) الآية ٣٨ سورة القتال ؛

(٧) الآية ١١١ سورة آل عمران .

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقماً موقع المجزوم ، جاز جزم المعطوف عليه ، قال تعالى : « ... فَأَصْدُقُّ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ »^١ ، وقال :

٦٨٩ - دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْمًا وَأَخْبِكَ جَانِباً^٢
وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم ، كما في قوله :

٦٩٠ - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا^٣
جُرُّوا الثَّانِي ، لأن الأول قد تدخله الباء ، وجزموا الثاني ، لأن الأول قد يكون مجزوماً ،

قوله : « وامتنع : لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي » ، يعني أَنَّ الكسائي يجوز عند قيام القرينة أن يضمم المثبت بعد المنفي ، وعلى العكس ، فيجوز : لا تكفر تدخل النار ، أي إن تكفر تدخل النار ، كما يجوز : لا تكفر تدخل الجنة ، ويجوز ، أيضاً ، أسلم تدخل النار ، بمعنى : إن لا تُسَلِّم تدخل النار ؛

وقال غيره : بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا ، وأما قولهم في العَرَض :
أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا ، أي إن تنزل فلأن كلمة العرض : همزة الإنكار دخلت على حرف النفي ، فتفيد الإثبات ؛

وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد ، لو ساعده نقل ؛

(١) الآية ١٠ سورة المائدة

(٢) وجه الشاهد فيه : عطف أَكْنَ بِالْجَزْمِ عَلَى جَوَابِ دَعْنِي ، المنصوب بعد الفاء على توهم أن الفاء ستطعت فجزم ما بعدها ، وهذا البيت قال البغدادي أن صاحب المفضل نسبته إلى عمرو بن معد يكرب ، قال وقد تصفحت ديوانه فلم أجده فيه ، ثم قال وغيري تصفحه فلم يجده أيضاً ؛

(٣) هذا من قصيدة زهير بن أبي سلمى التي تقدم منها بعض الشواهد والتي أولها :
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَدُلُّهُمْ مَا بَدَأَ لِي بِهَا
وهو في مبيوه ج ١ ص ٨٣ ، وتكرر في عدة مواضع أخرى منه .

[فعل الأمر] [وكيفية صوغه وحكم آخره]

[قال ابن الحاجب :]

« مثال الأمر : صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب »
« يحذف حرف المضارعة ، وحكم آخره حكم المجزوم ؛ »
« فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل »
« مضمومة ، إن كان بعده ضمة ، مكسورة فيما سواه ، »
« مثل : اُقتُل ، اُضرب ، اعلم ، وإن كان رباعياً ففتوحة »
« مقطوعة » ؛

[قال الرضي :]

لو قال : صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل ، لكان أصرح في عمومها لكل ما يسميه النحاة أمراً ؛ وذلك أنهم يُسمون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمراً عند الأصوليين ، نحو قولك : اُضرب ، على وجه الاستعلاء ، أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع ، من ^١ الله تعالى ، وهو الدعاء ، نحو : اللهم ارحم ، أو من غيره ، وهو الشفاعة ^٢ ،

(١) متعلق بقوله أو طُلب به الخ ؛

(٢) والنحويون يسمونه التماساً ؛

أو لم يُطلب به الفعل ، بل كان إمّا على وجه الإباحة ، نحو : « كلوا واشربوا »^١ ، أو للتهديد نحو : « اعملوا ما شئتم »^٢ ، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة^٣ .

وإنما سُمّي النحاة جميع ذلك أمراً ، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، وهو الأمر حقيقة : أغلب وأكثر ، وذلك كما سمّوا نحو : المائت والضائق : اسم فاعل ، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة ، كالضارب والقاتل : أكثر ، وكذا الكلام في النهي ، فإن قولك : لا تؤاخذني في نحو : اللهم لا تؤاخذني بما فعلت : نهى في اصطلاح النحاة ، وإن كان دعاء في الحقيقة ؛

قوله : « من الفاعل المخاطب » ، ليخرج نحو : ليفعل زيد ، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر ، بل يقال له أمر الغائب ، وكذا يخرج نحو : لأفعل أنا ، و : « ولنحمل خطاياكم »^٤ ، فإن قيل : قولنا « الأمر » أعم من قولنا : أمر الغائب ، وكل ما يصدق عليه الأنحص يصدق عليه الأعم ؛

قلت : لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعم من أمر الغائب ، إذ مرادهم بالأمر : الأمر المطلق ، وقولنا : المطلق قيد خصّصه من الأمر المضاف إلى شيء آخر ، وذلك كما يقول الفقهاء : إن الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف ، إذ يصح أن يقال في ماء الباقلاء : انه ليس بماء ، أي : ليس بماء مطلق ؛

قوله : « بحذف حرف المضارعة » ، يخرج نحو قوله :

لنقسم أنت يا ابن خير قريش^٥ . . . - ٦٦٧

وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه القراءة الشاذة : « فبذلك فلتفرحوا »^٦ بالباء ،

(١) من الآية ٣١ سورة الأعراف ؛

(٢) من الآية ٤٠ سورة فصلت .

(٣) مثل التذنب والتخير والتهديد . وغيرها مما ذكره الأصوليون ؛

(٤) من الآية ١٢ سورة النكبات ؛

(٥) تقدم هذا الشاهد في هذا الجزء ؛

(٦) تنسب إلى أنس . وزيد وأبي بن كعب ؛

(٧) من الآية ٥٨ سورة يونس ، وقطعت ؛

قوله : « وحكم آخره حكم المجزوم » ، قال الكوفيون : هو مجزوم بلام مقترنة ، كما في قول حسان في أمر الغائب :
 محمدٌ ، تَقْدُ نفسك كلُّ نفس إذا ما خضت من أمرٍ تبالاً^١ - ٢٦٦
 قالوا : حُذِف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرداً^٢ ، لكثرة استعماله ، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه ، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقترنة ،

وقال البصريون : هو مبني على السكون ، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون ؛ لأن قياسه ، كما مرَّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة ، لكثرة الاستعمال ، فزال علة الاعراب ، أي الموازنة^٣ ، فرجع إلى أصله من البناء وبني آخره محذوفاً للوقف^٤ ، كما كان في الأصل محذوفاً للمجزوم^٥ .

قوله : « فإن كان بعده ساكن » ، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين ، فلا يخلو : إمّا أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك ، أو ساكن ؛ فإن كان هناك متحرك ، فإن كانت حركته أصلية ، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل ، بل يُبدَأ في الأمر بذلك المتحرك ، نحو : تكلمْ من : تتكلمْ ، وتقاتلْ ، من تقاتلْ ، ودَحْرِجْ من تُدَحْرِجْ ، وقَاتِلْ من : تقاتلْ ؛

وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده ، نُظِر ، فإن كان حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك ، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتُعيد : أقيم وأعيد ، فإن همزة « أفعل » حذفت بعد حروف المضارعة ، أمّا في :

(١) تقدم في أول الجوامع ، في هذا الجزء .

(٢) أي حذفاً مطرداً ؛

(٣) أي موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية .

(٤) أي البناء المقابل للإعراب .

(٥) هذا مبني على ما قاله الشارح من قبل أنه ليس للأمر صيغة مستقلة .

أقيم ، فلاجتاع المميزين ، وأما في نقيم ونقيم ونقيم ، فطرّداً للباب ، وحملأ لسائر حروف المضارعة على الميزة ؛

وإن لم يكن حذيف بعد حرف المضارعة متحرك ، ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو : قل ، وعد ، ونحف ، وهب ؛

فإن قيل : كما حذفت الميزة المتحركة في : تقيم لأجل حرف المضارعة ؛ حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب ، له أيضاً وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء ، كما ينبغي في التصريف ، فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر ، كما ردّدت المتحرك ؟

قلت : لأنه لو ردّ ، لاجتلبت له همزة الوصل فكنت تقول : اوعِد ، و : اوهب ، ثم كنت تُعِلُّ اعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو ، إذ هو أقرب إليه من المصدر نحو : عِدَّة ، ومِقة ، فكان يكون السقي في ردّ الساكن ضالعا ؛

[وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة ، وردته لزوال العلة ، كأكرم من : تكرم]^١ ،

وإن لم يحذف هناك شيء ، اجتلبت همزة الوصل ، نحو : اضرب ، اقتل أنطلق ، استخرج ؛

وإنما قلنا إن أصل يُفعل ، مضارع أفعَل : يُؤفعل ، لأن قياس بناء المضارع ، في جميع الأفعال : أن يُزاد حرف المضارعة على الماضي نحو : كُرم يكرم ، وضرب يضرب ، واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق .

وإنما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي ، من المضارع ، استغناء بحركة حرف المضارعة عنها ، فكان قياس يكرم : يؤكرم ، لأن الميزة ، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة

(١) هذا يشبه أن يكون تكرار مع ما تقدم قريباً ، وذلك ناشئ من اختلاف النسخ .

قطع ، فحذفت همزة الماضي في : أَوْكِرِمَ لاجتماع الهمزتين ، كما يأتي في التصريف ،
وحُمِلَ سائر حروف المضارعة عليها ،

قوله : « وليس برباعي » ، يعني به باب أَفْعَلَ وحده ، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد
حرف مضارعته ساكن فقط ، وَيَعْنِي بالرباعي : ما ماضيه على أربعة أحرف ؛

قوله : « مضمومة إن كان بعده ضمة ، مكسورة فيما سواه » ، اعلم أن أصل حركة
همزة الوصل : الكسرة ، في الأسماء كانت أو في الأفعال ، أو في الحروف ، ولا يُعَدَّلُ
إلى حركة أخرى إِلَّا لِأَمَلَةٍ ، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ^١ ،

وإنما ضُمَّتْ فيما انضمَّ ثلثه ، في الأمر كان ، كاقْتُلْ ، أو في غيره كَانْطَلِقْ واقتَدِرْ ^٢ ،
إتباعاً ، واستقلالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة ، لأن الحاجز غير حصين لسكونه ،

وإذا بقي الأمر على حرف واحد ، كَقَهْ ^٣ ، فإن وصلته بكلام بعده ، فلا كلام ^٤ ،
وإن وقفت عليه ، فلا بدَّ من هاء السكت ، كما يجيء في آخر الكتاب ؛

(١) أشير بهامش النسخة المطبوعة إلى أن بعض النسخ جاء فيها نص ما أشار إليه الشارح مما سيجيء في التصريف
واكتفيت بما هنا لأنه كافٍ في المطلوب وهو تلخيص لا سيأتي ؛

(٢) كلاهما بصيغة المبني للمفعول ؛

(٣) أمر من وَقَى ؛

(٤) أي فلا حاجة إلى شيء آخر ، كما يفهم من مقابلة ؛

[الفعل المبني للمجهول ^١]

[والتغير الذي يلحقه]

[قال ابن الحاجب :]

« فعل ما لم يُسمَّ فاعله : هو ما حُذِفَ فاعله ، فإن كان
« ماضياً ضُمَّ أوله وكُثِرَ ما قبل آخره ، ويضمُّ الثالث مع
« همزة الوصل ، والثاني مع التاء خوف اللبس ، ومعتل العين ،
« الألفصح : قيل ويبيع ، وجاء الإشمام ، والواو ومثله :
« باب اختيار وانقيد ، دون استخير وأقيم وإن كان مضارعاً
« ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره ، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً ؛

[قال الرضي :]

قولهم : فعل ما لم يُسمَّ فاعله ، أي فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وإنما أضيف^٢
إلى المفعول ، لأنه بُيَّ له ؛

ويموز أن يُريد بما^٣ ، لفظ ذلك الفعل ، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام
إلى الخاص ، كقولهم : فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر ؛

قوله : « هو ما حذف فاعله » ، هنا حذف مطرد عند سيبويه^٤ ، وأما على مذهب
الكسائي في نحو : ضربني وضربت زيدا ، وهو أن الفاعل يحذف في الأول ، على ما

(١) وضمت العنوان على أساس ما هو مشهور من تعيير النحويين ؛

(٢) أي نسب إليه .

(٣) أي لفظ « ما » في قولنا فعل ما لم يُسمَّ فاعله . وقوله يريد : المراد به المصنف أو المتكلم بهذه العبارة .

(٤) انظر سيبويه ج ١ ص ١٤ .

مرّ في باب التنازع^١ ، وعلى مذهب الأنخض^٢ ، وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر^٣ ، قال : جوّز أبو الحسن^٤ حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر^٥ ... » فليس ما ذكره المصنف بحدّ تامّ ، إلّا أن يقال^٦ : هو ما غير عن صيفته لأجل حذف فاعله ؛

قوله : « فإن كان ماضياً ضمّ أوله وكثير ما قبل آخره » ، هذا عامّ في كل ماضٍ ، سواء كان ثلاثياً مجرداً كضرب ، أو مزيداً فيه ، كأكرم واستخرج ، أو رباعياً مجرداً ، كحرج ، أو مزيداً فيه ، كتلحرج ؛

وإنما غيّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل ، إذ لو لم تتغير ، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل ، بالفاعل ؛ وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل ، دون المبني للفاعل ، لكونه أقل استعمالاً منه ؛

وإنما غيّر الثلاثي إلى وزن فُعِل ، دون سائر الأوزان ، لكون معناه غريباً في الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه : ما يقوم به ،^٦ فلما حذف منه ذلك ، خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء ، فجعل على وزن لا يكون في الأسماء ، ولو كُثير الأول وضمّ الثاني ، لحصل هذا الغرض ، إلّا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس ، لأن الأول طلب ثقل بعد خفة بخلاف الثاني ، ثم حُمِلَ غير الثلاثي عليه في ضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر ؛

(١) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٢) كتاب أبي علي الفارسي ، الذي تكررت الإشارة إليه ؛

(٣) أي الأنخض الأوسط سميد بن مسعدة .

(٤) من الآية ٣٨ في سورة مريم ؛

(٥) أي في تعريف الفعل المبني للمجهول ؛

(٦) وهو الفاعل ؛

قوله : « ويضمُّ الثالث مع الهزمة والثاني مع التاء خوف اللبس » ، يعني كل ما فيه هزمة وصل ، لو اقتصر فيه على ضمِّها وكسر ما قبل الآخر ، لالتبس الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب ، إذا وقعت عليه ، واتصل بما قبله ^١ ، نحو : الا استخرج ، ولو لم يُضمَّ ما بعد التاء ، أيضاً فيما أوله تاء زائدة ، وهو نحو : تكلم ، وبجاهل وتُدحرج ، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له ، نحو : تكلم وتُجاهل وتُدحرج ،

قوله : « ومعتل العين » يعني ما اعتلَّ عينه من الماضي الثلاثي نحو : قال وباع ، فيما بُني للمفعول منه ثلاث لغات ؛ قيل ويبيع باشباع كسرة الفاء ، وهي أفحصها ، وأصلهما : قَوْل ، ويُبع ، استقلت الكسرة على حرف العلة ، فحذفت ، عند المصنف ، ولم تنقل إلى ما قبلها ، قال : لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ، فبقي : قول ، ويُبع بياء ساكنة بعد الضمة ، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول : قولٌ ويوع ، وهي أقلُّ اللغات ، والأولى قلب الضمة كسرة في اليامي ، فيبقى : بيع لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ، وأيضاً لأنه أخفُّ من : بُوع ، ثم حمل قول عليه ، لأنه معتل العين مثله ، فكسرت فاؤه ، فانقلبت الواو الساكنة ياءً ،

وعند الجزولي ^٢ : استقلت الكسرة على الواو ، والياء ، فنقلت إلى ما قبلهما ، لأن الكسرة أخفُّ من حركة ما قبلهما ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز ، على هذا ، نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته ، إذا كانت حركة المنقول منه أخف من حركة المنقول إليه ، فبقي : قَوْل ويُبع ، فلعلبت الواو الساكنة ياءً كما في : ميزان ؛

قال : ^٣ وبعضهم يسكن العين ، ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها ، فتبقى الواو على حالها ، وتقلب الياء واواً لضمة ما قبلها ، وهذه أقلها ، لثقل الضمة والواو ، والأول أولى ، لخفة الكسرة والياء ؛

(١) لأن هزمة الوصل ، إذن ، لا تظهر ؛

(٢) تقدم ذكره في هذا الجزء وفي الأجزاء السابقة ؛

(٣) أي الجزولي ؛

وقول الجزولي أقرب ، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة^١ على غيرها ، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بُد فيه ، على ما بينا ؛

وأما الاشمام فهو فصيح ، وإن كان قليلاً ، وحقيقة هذا الاشمام : أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد القُرَّاء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع ، وقال بعضهم : الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط ، مع كسر الفاء كسراً خالصاً ، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين^٢ ؛ وقال بعضهم : هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة^٣ ، وهذا أيضاً ، غير مشهور عندهم ، لأن الاشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر ، بعدها حرف بين الواو والياء ؛

قال المصنف : والقرصُ من الاشمام : الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف ، وإنما نبهوا على الضم الأصلي ههنا ، بخلاف نحو : بيض ، في جمع أبيض ، لأنهم قصدوا بهذا الاشمام : التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل القرص المذكور قبل^٤ ؛

فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع ، فإن قامت قرينة ، جاز لك إخلاص الضم في الواوي ، وإخلاص الكسر في اليائي ، نحو : عُدْتُ يا مريض ، وبعْتُ يا عبدٌ ، وإن لم تقم ، نحو : بعْتُ ، وعدتُ ، فالأولى أنه لا بد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الاشمام ، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام ، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ؛

(١) أي في الاعلال ؛

(٢) أي القُرَّاء ، والنحاة ؛

(٣) بصرف النظر عن كون عين الفعل ياء أو واو ؛

(٤) وهو الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ولا سيما إذا أسند الفعل إلى الضمير المرفوع كما سيبين الشارح ؛

(٥) يعني حين ينطق بذلك من وقع عليه البيع أو العيادة ؛

وظاهر كلام السيرافي ، أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يُغتفر الانبساط لقلة وقوع مثله ؛

قوله : « ومثله باب اختير وانقيد » يعني أن بآي افتعل وانفعل معتلّ العين ، كباب الثلاثي المعتلّ العين ، في يجيء الوجه الثلاثة فيهما ، لمشاركتها له في عليهما ، وهي استئقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله ، إلا أن ما قبل حرف العلة في افتعل : تاء ، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة ؛ وأما في انفعل ، فما قبل حرف العلة فاء ، كما كان في الثلاثي المجرد ؛

قوله : « دون استخير وأقيم » ، يعني أن بآي استفعل وأفعلّ ، معتلّ العين ، لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر ، دون الضم والاشمام ، لأن سببهما في الثلاثي المجرد ، والباين المذكورين ^١ : ضم ما قبل حرف العلة ، كما ذكرنا ، وما قبله في بآي استفعل وأفعل ساكن ، فلا بد من نقل حركة العين إليه ، كما في غير هذا الموضع ^٢ ، نحو يقول ، ويبيع ، ويخاف ، على ما يجيء في التصريف ، إن شاء الله تعالى ؛

واعلم أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة ^٣ ، ألا يكون اللام حرف علة ، فلا تُنقل في : طوي ، ولا : أقوي ، ولا : استقوي ، ولا : انطوي ^٤ على هذا ، ولا : اجتوي ؛

وإنما لم يُفعل ذلك ، إذ لو أُعلّت العين في الماضي من هذه الأبواب ، لوجب الاعلال بقلب العين ألفاً في المضارع ، لأنه يتبع الماضي في الاعلال كما في : قيل يُقال ، وقال يقول ، فكنت تقول : يُطاي ، ويُقاي ، ويستقاي ، ويُنطاي ، ويُجَنَي ؛ ولا يحتمل في الفعل ، لثقله ، ياءً مضمومة ^٥ ، وإن كان قبلها سكون ، كما يُحتمل في الاسم ، نحو :

(١) وهما باب افتعل . وباب انفعل .

(٢) يعني كما هو مقرر في المواضع التي يجري فيها الاعلال بالنقل غير هذا ؛

(٣) في الأبواب السابقة التي تكون معتلة العين ؛

(٤) « على هذا » هو نائب القاعل لأنه فعل لازم ؛

(٥) ياء نائب فاعل لقوله ولا يحتمل .

راي^١ وزاي^٢ ، لخفته ؛

وكسّر فاء فُعِل للإدغام نحو : ردّ : لغة ، والضم أكثر ، لأن نقل الكسرة في المعتل العين : اليائي والواوي ، إنما كان لأنك إن حذفها ، اجتمع الثقيلان : الضمة والواو ، كبُوعٌ وقول ، ونقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخفّ ، ولا يجمع من حذف الكسرة في : ردّ : الثقيلان ، لكن مع ذلك ، جاز النقل على قلّة ، لكون الكسرة أخفّ من الضمة ؛

وربّما أُشِمَّ فاء نحو : ردّ ، ضمة ، أيضاً ، وربما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح^٣ ، للتخفيف ، تقول في : عُهد : عهد ، كما تقول في المبني للفاعل في شهد : شهّد وفي الاسم نحو فجدّ : فخذ ، وجميع ذلك في الحلق العين ، لما يجيء في التصرف ؛ وقد حكى قُطْرُب^٤ ، ضربَ زيد في : ضربَ زيد ، على نقل كسرة الراء إلى الضاد ، وهو شاذ ؛

قوله : « وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفتح ما قبل آخره » ؛ إنما ضُمَّ أول المضارع حملاً على أول الماضي ، وأمّا فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر ، فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ،

قوله : « ومعتل العين يُقلب فيه ألفاً » ، أي عين المضارع في المعتل العين يتقلب في المبني للمفعول ألفاً ، نحو : يُقال ويُبَاع ، وذلك للحمل على الماضي ، في إسكان العين ، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ؛ لأنه ماضٍ زيد عليه حرف المضارعة ، فهو يتبعه في مطلق الإعلال ، لا في الإعلال المعين ، ألا ترى أن « قال » أُعِلَّ بقلب عينه ، ويقول ، بنقل حركة عينه ، وكذا : « أُعِلَّ » قيل بقلب عينه ياء ، ويقال : بقلبها ألفاً ،

(١) الراي : اسم جنس جمع رأية ؛ والراي اسم الحرف المعروف .

(٢) الذي يتفق مع الاصطلاح : أن يقول في السالم ، لأن الصحيح قد يكون مضمّماً كما تقدم في ردّ ؛

(٣) هو محمد بن المستنير تلميذ سيويه وهو الذي لقّبه بقطرب . وقد تقدم ذكره في الأجزاء السابقة من هذا

الشرح ؛

فهو يتبع الماضي في مجرّد الإِعْلَال ، ويُعَلُّ في كل واحد منهما بما يليق به ،
فكل ما له أصل مُعَلٌّ ، إذا انفتح عنه وسكن ما قبله ، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب
العين ألفاً ، نحو : يهاب وأقام واستقام ، وليس النقل لأجل الثقل ، لأن الفتح لا يستقل ،
بل لأجل قصد قلب ذلك المفتوح ألفاً للتخفيف ، فلو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى
ساكتان ،

وقد يبيح الكلام عليه في التصريف ؛

[الأفعال اللازمة]^١

[للبناء للمفعول]

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال ، على ما لم يسمّ فاعله ، ولم يستعمل منه المبني
للفاعل ؛

والأغلب في ذلك : الأدواء ، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه
هو الله تعالى ، فحذف للعلم به ، كما في قوله تعالى^٢ : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ،
ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر »^٣ ،

وتلك الأفعال نحو : جُنَّ ، وُسِّلَ ، وَزُكِّمَ ، وَوُرِدَ ، وَحُمَّ ، وَفُئِدَ ، قال سيبويه :
لو أردت نسبتها إليه تعالى ، لكان على أفضل ، نحو : أجنّه الله ، وأسله ، وأزكمه ، وأورده ؛

(١) استطراد من الشارح لاستكمال ما يتصل بالفعل المبني للمجهول ؛

(٢) لأنه في الآية محلوف للعلم به وأنه هو الله تعالى ، وإن كانت الأفعال التي في الآية تبنى للفاعل ويدكر

الفاعل معها ؛

(٣) الآية ٤٤ سورة هود ؛

ولعل ذلك لأنه لما لم يأت من فعل المذكور ، كجُنَّ وسُلَّ : فعلته ^١ ، صار كَأَلِمَ وَوَجَّعَ وعَمِيَ ، ونحو ذلك من الألام التي بابها فعل المكسور العين ، فصار يُعدَّى إلى المنصوب كما يعدَّى باب فعل ، وذلك بالنقل إلى أفعال المتعدي ؛

[المتعدي وغير المتعدي]

[وأنواع المتعدي]

[قال ابن الحاجب :]

« المتعدي وغير المتعدي ، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق »
 « كضرب ، وغير المتعدي بخلافه ، كقعد ؛ والمتعدي يكون »
 « إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى ، وعَلِمَ ، وإلى »
 « ثلاثة كأعلم وأرى وأخير ، وغير ، وأنبأ وثبأ ، وحدث ، »
 « فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، والثاني والثالث ، »
 « كمفعولي علمت » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « متعلق بفتح اللام ، وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به ^٢ »
 وعلى ما حدَّ ، ينبغي أن يكون نحو : قُرْبَ وبُعْدَ ، وخرج ، ودخل : متعدياً ، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلق ، بَلَى ، يقال لمثل هذه الأفعال : إنها متعدية بالحرف القلاني ،

(١) أي لم يجر منها فعل ثلاثي متعدٍ ،

(٢) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق ، بل يقال : هي لازمة ، وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب^١ ؛

ولا خلاف عندهم أن باب فعل ، كله لازم ، مع أن قرب وبعد ، منه^٢ ، وهو يتعدي إلى المفعول بحرف الجر ؛ ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه : الذي يصح أن يشتق منه^٣ اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حدّ المفعول به ، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يُشتق منه ذلك ؛

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدّ بنفسه مرة ، ومرة : انه لازم ، متعدّ بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان ، وكان كل واحد منهما غالباً^٤ ، نحو : نصبحت ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك ؛

والذي أرى : الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً ، إذ معناه مع اللام ، هو معناه من دون اللام ، والتعدي وال لزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لام : متعدّ إجماعاً ، فكذا مع اللام ، فهي ، إذن ، زائدة ، كما في : « رَدِفْ لَكُمْ »^٥ ، إلا أنها مطردة الزيادة في نحو : نصحت وشكرت ، دون « رَدِفْ » ؛

فإن كان تعدّيه بنفسه قليلاً ، نحو : أنصمت الله ، أو مختصاً بنوع من المقاعيل ، كاختصاص « دخلت » بالتعدي إلى الأمكنة ، وأمثا إلى غيرها فَيَفِي ، نحو : دخلت في الأمر ، فهو لازم حلف منه حرف الجر^٦ ؛

(١) من حيث أنه إذا أطلق لفظ الأمر ، انصرف إلى نوع معين ، وإذا أريد أمر الغائب فلا بد من تشييده ؛

(٢) أي من باب فعل بضم الميم ؛

(٣) يشتق منه أو من مصدره ، ويصح أن يكون للمنى يشتق من مادته ؛

(٤) أي كثيراً في ذاته ، وليس المراد أنه غالب للآخر ومتفوق عليه ؛ لأن المقروض تساوي الاستعمالين ؛

(٥) من الآية ٧٢ في سورة النمل وتكررت كثيراً ؛

(٦) يعني في التوعين المذكورين ؛

وإن كان تعديّه بحرف الجر قليلاً ، فهو متعد ، والحرف زائد ، كما في : يقرآن بالسور^١ ، و : « ولا تلقوا بأيديكم »^٢ ، و : « روف لكم » ،

وإذا تعدى بحرف الجر ، فالجار والمجرور في محل نصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب ، قال تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم »^٣ بالنصب ، وقال ليبيد :

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودونَ معدٍ فلتزَعك العواذل^٤ - ١١٩
والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل ، لامع الجار ، لأن الجار هو الموصّل للفعل إليه ، كالهزمة والتضعيف في : أذهبت زيدا ، وكرمت عمراً ، لكن لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار منفصلاً عنه ، وكالجزء من المفعول ، توسّعوا في اللفظ ، وقالوا : هما في محل نصب ؛

ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع « أن » و « أن » وذلك فيهما ، أيضاً ، بشرط تعيين الجار ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند مسيويه ، وبالجر عند الخليل والكسائي ، والأول أولى ، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرأ ، ولهذا حكم بشلوذ : الله لأفعلن ، ونحو قول رؤبة : خير ، لمن قال له كيف أصبحت^٥ ، وقوله :
٦٩١ - إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع^٦
وإنما جاز حذف الجار مع أن وأن ، كثيراً قياساً ، لاستطالتهما بصلتهما ،

(١) إشارة إلى قول الشاعر : لا يقرآن بالسور في الشاهد الذي تكرر ذكره فيما تقدم ؛

(٢) من الآية ١٩٥ سورة البقرة ؛

(٣) من الآية ٦ سورة المائدة ؛

(٤) تقدم ذكره في الجزء الأول وهو من قصيدة ليبيد بن ربيعة التي تكرر منها عدد من الشواهد في هذا الشرح ؛

(٥) تقديره : أصبحت على خير ، وقد روى في الرذائ قال : كخير - بالكاف ؛

(٦) البيت من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير وقومه ، وسطلمها الشاهد الآتي بعد قليل ؛ وهو قوله : منا الذي اختير الرجال سمحة .

والأخفش الأصغر^١ ، يميز حلف الجار مع غيرها ، أيضاً ، قياساً ، إذا تعين الجار ، كما في : خرجت الدار ، ولم يثبت ، بلى ، قد جاء في غيرها ، إما شلوذاً^٢ كقوله : ٦٩٢ - تمرّون الديار ولم تموجوا كلامكم عليّ إذن ، حرام^٣ وقوله تعالى : «لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم»^٤ ، و : «ولا تمزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله»^٥ ، و : «.. أن تسترضعوا أولادكم»^٦ ،

والأولى في مثله أن يقال : ضمنّ اللارم معنى المتعديّ ، أي : يجوزون ، الديار ، و : لأزمنّ صراطك ، و : ولا تنووا عقدة النكاح ، و : ترضعوا أولادكم ، حتى لا يحمل على الشلوذ ، كما يضمّن الفعل معنى غيره فيتعديّ متعدية ما ضمّن معناه ، قال تعالى : «يخالفون عن أمره»^٧ ، أي يعدلون عن أمره ، ويتجاوزون عنه ،

-
- (١) هو أبو الحسن علي بن سليمان ، وهو أحد من عرفوا بلقب الأخفش ولكنه لا بد من تمييزه بالأصغر ، كما أن أبا الخطاب شيخ سيبويه لا يعرف إلا بالأخفش الأكبر ، أما سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه الذي تكرر ذكره فيكتفي فيه بلقب الأخفش بدون قيد ، وقد يقال : الأخفش الأوسط ، زيادة في الإيضاح !
(٢) جعل هذا من الشلوذ ينطبق على البيت الشاهد ، ولكنه عطف عليه عدداً من الآيات القرآنية وذلك غير مسلم ، غير أنه سيقول بعد ذلك أن الأولى في مثل ذلك أن يكون من باب التضمن حتى لا يحمل على الشلوذ ؟

(٣) من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل وقيله :

أقول لصحبتي وقد ارتطنتنا ودمع العين منهل سجام

ويروى، مروت بالديار ، وبذلك لا يكون فيه شاهد ، ومن أبيات هذه القصيدة الشاهد المتقدم في باب الفاعل ، وهو قوله :

لقد ولد الأخطل أم سوء على باب استبا صلب وشام

(٤) الآية ١١ سورة الأعراف

(٥) الآية ٢٣٥ سورة البقرة

(٦) الآية ٢٣٣ سورة البقرة

(٧) الآية ٦٣ سورة النور

وإمّا^١ لكثرة الاستعمال ، كما ذكرنا فيما بعد « دخلت » من الظروف المختصة ،
 وكقوله تعالى : « ييغونكم الفتنة »^٢ ، أي : ييغون لكم ، وكسبتك الخير ، أي كسبت
 لك ، ووزنتك المال ، أي وزنت لك ، وكلتُك الطعام ، أي كِلْتُ لك ، و : « لا يألونكم
 خبالاً »^٣ أي لا يألون لكم ، وزدتك ديناراً ، أي زدت لك ، ونقصتُك درهماً أي نقصت
 لك ،

ويجوز أن يضمّن « زدت » معنى « أعطيت » ، و « نقصت » معنى : « حرّمت » ،
 وكذا يحذف^٤ من المفعول الثاني ، نحو : أمرتك الخير^٥ ، واستغفرت الله ذنباً^٦ ،
 و :

٦٩٣ - منا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازع^٧
 كل ذلك مع تعين الجار ؛

ولا يُغيّر شيء من حروف الجر معنى الفعل ، إلا الباء ، وذلك ، أيضاً ، في مواضع ،
 نحو : ذهب بزيد ، بخلاف نحو : مررت به ، والذي تُغيّر الباء معناه^٨ ، يجب فيه ،

(١) مقابل قوله : إما شلّو ذوا .. الخ .

(٢) من الآية ٤٧ سورة التوبة ؛

(٣) من الآية ١١٨ سورة آل عمران ؛

(٤) أي حرف الجر ؛

(٥) إشارة إلى قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

وهو الشاهد رقم ٥٢ المتقدم في الجزء الأول ، وهو في سيبويه ج ١ ص ١٧ ؛

(٦) وهذا أيضاً إشارة إلى بيت أورده سيبويه ج ١ ص ١٧ مجهول القائل ، وهو :

أستنظر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

(٧) هذا البيت مطلع القصيدة التي منها الشاهد السابق والتي أشرنا إليها وهي من شعر الفرزدق ، ويرويه بعضهم

بالواو في أوله وسيبويه ذكره هكذا بدون واو ، لأنه أول القصيدة ، انظر سيبويه ج ١ ص ١٨ ؛

(٨) أي الفعل الذي يتغير معناه بدخول حرف الجر ؛

عند المبرد : مصاحبة الفاعل للمفعول به ، لأن الباء المعدية ، عنده ، بمعنى « مع » ؛

وقال سيبويه : الباء في مثله ، كالمهزة والتضعيف ، فعنى ذهب به : أذهبته ، يجوز فيه المصاحبة وضدّها ، فقوله تعالى « لذهب بسمعهم »^١ الباء فيه ، عند المبرد للتأكيد ، كأن الله ، سبحانه ، ذهب معه ؛

وأما الهمة والتضعيف المعدّين ، فلا بدّ فيهما من معنى التغير ، وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى : « آتوني زبر الحديد »^٢ ، أي بزبر ، على قراءة :^٣ « آتوني » بهمة الوصل ؛

وإذا دخل الهمة أو التضعيف على الفعل ، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد ، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين ، نحو : أحفرته التهر ، ولا يُنقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين ، إلى ثلاثة^٤ ، إلاّ علّم ورأى ، نحو : أعلم وأرى ،

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمة أو التضعيف ، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما ، وذلك لأنّ معناهما تصيير الفاعل مباشراً للفعل ، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لأصل الفعل ، فلذا تقول : أحفرت نهراً زيداً^٥ ؛

وتضعيف العين ، يعدّي إلى واحد ، كفّرحت ، وإلى اثنين ، كعلمته النحو ، ولا يعدّي إلى ثلاثة كالمهزة ، وقلّ تعديته^٦ للحلق العين إلا في الهمة نحو : نأيته^٧ ،

(١) من الآية ٢٠ سورة البقرة ؛

(٢) من الآية ٩٦ سورة الكهف ؛

(٣) قراءة شاذة قرأ بها المفضل وأبو بكر ؛

(٤) متعلق بقوله : ولا ينقل ؛

(٥) لأن الضمير فيه عائد من المفعول الثاني إلى الأول ؛

(٦) أي التضعيف ؛

(٧) بمعنى : جعلته بنأى ؛ أي يبعد ؛

ويجوز أن يجتمع على فعل واحد ، عدّة من حروف الجر ، إذا كانت مختلفة ، نحو :
خرجت من الكوفة إلى البصرة لأكرامك ^١ ، وأما إذا انفقت ، فقد ذكرنا حكمها في آخر
أفعل التفضيل ^٢ ،

قوله : « وإلى اثنين كأعطى ، وعلم » ، يعني أن المتعدي إلى اثنين ، على ضربين :
إمّا أن لا يكون مفعولاً في الأصل مبتدأ وخبراً : كأعطيت زيداً درهماً ، ولا حصر لهذا
النوع من الأفعال ^٣ ،

وإمّا أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً ، كعلمت زيداً قائماً ، وعند الكوفيين : ثاني
مفعولي باب علمت : حال ، وكذا قالوا في خبر كان ،

وليس بشيء ، إذ الحال يجوز حذفه ، وأيضاً ، لا يكون الحال علماً ، ولا ضميراً ،
ولا اسم إشارة ولا غير ذلك من سائر المعارف ، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين ؛

قوله : « وإلى ثلاثة كأعلم وأرى » ، تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية
إلى اثنين ، فيزيد ، بسبب الهمزة ، مفعول آخر ، موضعه الطبيعي قبل المفعولين ، لأن
معنى همزة التعدية : حمل الشيء على أصل الفعل ، فعني أعلمتك زيداً منطلقاً : حملتك
على أن تعلم زيداً منطلقاً ، فلا بد أن تذكر أولاً المحمول ، ثم تذكر متعلق أصل الفعل
وهو المحمول عليه ، لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول ، والمادة جارية بأن
تذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها ، كما في المبتدأ والخبر ، والحال

(١) جاء بهامش المطبوعة التركيبية في هذا الموضع إشارة إلى زيادة في بعض النسخ تضمنت الاستشهاد على هذا
المعنى ، وهو اجتناع أكثر من حرف جر متعلقة بفعل واحد ، بقول المتنبي :

خرجت إلى أقطاعه في ثيابه على طرفه من يتيه بصامه
وتكرر من الرضي إيراد شعر المتنبي أما استشهاداً أو تمثيلاً ؛

(٢) في آخر الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) يطلق النحاة على هذا النوع أنه من باب أعطى ؛

وذي الحال ، والموصوف والوصف ، وكذلك في نحو : أحفرت زيدا النهر ، أي حملته على سحر النهر^١ ،

ولم يفتق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف ، فلم يُنقل : علمتك زيدا قائماً ، بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت ، إلا ما هو مضمون الأول والثاني ، أو مضمون الثالث لمعلمت ، تقول في ، علمت زيدا منطلقاً : علمت عمراً انطلاق زيد ، أو : علمت عمراً الانطلاق ، قال تعالى : وإذ علمتك الكتاب^٢ ،

وعند الأخفش ، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة : باقي أفعال القلوب ، أيضاً ، قياساً لا سماعاً ، فيقول : أحسبتك زيدا قائماً ، وكذا أظننتك وأحلتك وأزعمتك ، وأوجدتك ،

ولو جاز القياس في هذا ، لجاز ، أيضاً ، في غير أفعال القلوب ، نحو : أكرمتك زيدا جبةً ، وأجملتك زيدا قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً ، في أفعال القلوب وغيرها ، ولم يجز ، اتفاقاً ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية ، متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة ، نحو : أنصرت زيدا عمراً ، وذهبت خالداً ، فثبت أن هذا موكول إلى السماع ، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب التشعبة^٣ ،

وأما أنخير ، وخبر ، وأنبأ ، وتبأ ، وحدث ، ولم يستعمل أحدث بمعناه ، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة ، بعد التعدّي إلى اثنين ، بل ، لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى ، إلا : خبر بكسر الباء ، أي : علم ،

وأما حدث ، وتبأ ، ثلاثيين ، فلم يُستعملا مشتقين من النبأ ، والحديث ؛ لكن هذه الأفعال الخمسة^٤ ، ألحقت في بعض استعمالاتها ، بأعلم المتعدّي إلى ثلاثة ، لأن الإنباء^٥ ،

(١) هو ما ظهر عنه منذ قليل بأنه : جُعل الفاعل مباشراً للفعل ؛

(٢) الآية ١١٠ سورة المائدة ؛

(٣) أي بعض أبواب المزيد المتشعبة منه ؛ أي من الثلاثي ؛

(٤) هما أنخير وما عطف عليه ؛

(٥) الإنباء على وزن إفعال ، مصدر أنبأ - والتبئة مصدر نبأ بتشديد الباء وهو القياس الكثير في المهور من -

والتنبيه ، والاخبار والتخيير والتحديث ، بمعنى الإعلام ؛

ولم يلحق سبويه من هذه الخمسة إلا « نَبَأٌ » والحق البواقي غيره ؛

والحق بعضهم : أرى الحسيّة بأعلم ، سماعاً ، نحو : أراني الله في النوم عمراً سالماً ؛

وتستعمل الخمسة متعددة إلى واحد بأنفسها ، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء ، نحو : حدثتك بخروج زيد ، وبالخروج ، وهذا كما ينصب « علمت » المفعولين ، وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة ، أو مضمون الثاني ، نحو : علمت زيداً قائماً ، وعلمت قيام زيد ، وعلمت القيام ، لكن « علمت » يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه ، كما رأيت ، وأنبأت وحدثت ، لا يتعديان إليه إلا بحرف الجر ، فلا تقول : أخبرتك بخروج عمرو ، بل : بخروج عمرو ، وأما : أنبأته نبأً ، وخبرته خبراً ، وحدثته حديثاً ، فهذه المنصوبات : أسماء صريحة مقامة مقام المصبر ، أي : إنباء ، وأخباراً ، وتحديثاً ، ولو كانت مفعولاتها ، لجاز استعمال المفعول به مخصصاً مقامها ، نحو : حدثته بخروج زيد ، ونبأته دخول خالد ، ولا يجوز في السعة اتفاقاً ؛

فاذا تقرر هذا ، علمت أن قولك : حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيداً قائماً : ليس بمعنى : حدثتك التحديث المخصوص ، ونبأتك هذه التنبيه المعينة وخبرتك التخيير الخاص ، فانتصاب « زيداً قائماً » ، لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا ، لا لكونه مصدرًا مبيّنًا نوعه ، كما في : ضربت ضرب الأمير ، لأن : زيداً قائماً ، بيان المخبر به وتعيينه ، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك ، أي اللفظ والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات اللفظ ، فقولك : أخبرتك زيداً قائماً ، أي أخبرتك بهذا المخبر به ، والمخبر به مفعول بلا شك ، واسم المفعول به ،

= فمثل مثل جزأ مجزئة ، ويجوز فيه التعليل مثل الفعل السالم نحو : قلّس تقيدياً ؛

(١) بمعنى استعماله استعمالها ، أو بمعنى قيامه مقامها ؛

(٢) لا يجوز أي قيام ما ذكر مقامها ؛

لا يقع على المصدر ، فلا يقال في ضربت ضرباً ، إن الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به ^١ ؛

فظهر بهذا أن ما قال المصنف ، وهو أنَّ « زيداً قائماً » في : أخبرتك زيداً قائماً ، خبر خاص ، وأن « خبراً » في قولك : أخبرتك خبراً : خبرٌ مطلق ، وكلاهما منصوبان ، على أنه ^٢ مفعول مطلق : ليس بشيء ^٣ ، بل الأول خبر خاص بلا ريب ، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخَبَّر به والثاني خبر مطلق ، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار ، لا المخبر به ، فجعل أحدهما كالآخر ^٤ ، إما غلط أو مغالطة ؛

والدليل على كونه مفعولاً به ، وكمفعولي « علمت » ، أنك تقول : أخبرتك أنَّ زيداً قائم ، كما تقول : علمت أو أعلمتك أنَّ زيداً قائم ، فتصدر الجملة بأنَّ ، وأيضاً تقول : أخبرتك أنَّ زيداً قائماً فأنا مخبرٌ أنَّ زيداً قائم ، فتضيف اسم الفاعل إلى ما كان في « أخبرتك » بعد الكاف ، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق ، فلا يقال : أنت ضاربٌ ضرب الأُمير ؛

وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله : قلت زيد منطلق ، ليس بشيء ، إذ ليس « زيد منطلق » بمعنى المصدر الخاص ، كما ذكره ، بل هو بمعنى المفعول به ، أي المقول الخاص ، بخلاف : قلت قولاً سريعاً ، على أنه مفعول مطلق ؛

ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنيين : بمعنى الإخبار ، وبمعنى المخبر به ، كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول ، فاعرفه ؛

(١) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٢) أي على أن كلاهما . كأنه قال وكلاهما منصوب على أنه ... الخ ؛

(٣) خبر عن قوله أن ما قال المصنف ؛

(٤) في أن كلاهما مفعول مطلق ،

(٥) بعدم التويز لأنه مضاف إلى ما بعده كما سيوضحه الشارح ؛

قوله : « فهذه ، مفعولها الأول كمفعول أعطيت » ، اعلم أن مفعولها الأول كأول مفعولي أعطيت ، والثاني والثالث معاً ، كثنائي مفعولي أعطيت ، لأننا بينا في باب المفعول به ، أن هذه الأفعال ، في الحقيقة ، متعلية إلى مفعولين ، أولهما غير الثاني ، فمفعولها الثاني في الحقيقة : مضمون الثاني والثالث معاً ، فمعنى ، أعلمتك زيداً قائماً : أعلمتك قيام زيد ، فهو كأعطيت زيداً درهماً ، سواء^١ ، فيجوز لك ألا تذكر لها مفعولاً أصلاً ، كإب أعطيت ، وأن تذكر جميعها ، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث ، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول ، وأما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر ، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب^٢ ،

وظاهر مذهب سيويه : أنه لا يجوز ذكر أولها ، وترك الثاني والثالث ، لأنه قال^٣ : لا يجوز أن يُقتصر على واحد من الثلاثة ؛ فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ، ولم يجوز الاقتصار على الأول ؛

وأجاز ابن السراج مطلقاً ، وقال السيرافي : أراد سيويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقاً ؛

ومذهب ابن السراج أولى ، إذ لا مانع ، وتبهم المتأخرون ، فإذا قطعت النظر عن الأول ، فحال المفعول الثاني مع الثالث ، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني ، لأنهما هما ، والأول هو الذي زاد بسبب الهمة ، كما مضى ؛

(١) تقديره : الأمران سواء ؛

(٢) يأتي تفصيل ذلك بعد قليل ، في البحث التالي لهذا .

(٣) سيويه ج ١ ص ١٩ ؛

[أفعال القلوب]

[ذكرها ، وبيان عملها]

[قال ابن الحاجب :]

« أفعال القلوب : ظننت ، وحسبت ، ونحلت ، وزعمت »
« ورأيت ، ووجدت » تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي
« عنه » ، فتنصب الجزأين »

[قال الرضي :]

اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال ، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها ، أو ، لا ، فالأولى هي الواقعة بعد القول ، نحو : قلت ضرب زيد ، أو : زيد ضارب ، ولا يعمل فيها القول ^١ ، إذ القصد حكاية اللفظ ، فيجب مراعاة المحكي ؛

والثانية ، أي التي المقصود منها معناها ^٢ ، دون لفظها ، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأها ، لتعلق معناه بمضمونها ، فلا يدخل ، إذن ، إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعدر عمله في الفعلية ، لأن الضروري من عمل الفعل : رفع المسند إليه ، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك

(١) أي لا يؤثر فيها لفظاً : وإن كانت منصوبة المحل ؛

(٢) جملة : المقصود منها معناها ، صلة التي ؛

الفعل ، أيضاً ، إذ لا يرتفع اسم بفعلين ، إذ لا أثر واحد ، عن مؤثرين مستقلين ؛ وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب ، فيجب أن ينصب كلاً جزأي الفعلية ، لتعلق معناه بمضمونها ، ولا ينتصب الفعل إلا بالحرف ، والمسند إليه يستحيل انتصابه ، فلا يتبين فيهما أثر الفعل الداخِل ، بَلَى ، إذا كان فعل معلق عن النصب ، جاز دخوله على الفعلية ، لأنه لا يعمل ، إذن ، في الظاهر ، كقولك : علمت بِمَنْ تمرُّ ، وعلمت أَيَّ يوم سَرت ، وأَيُّهم رأيت ، بنصب «أَيَّ» ، على أنه معمول الفعل المؤخر ؛

ثم نقول : الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها ، إما فاعل ، أو مفعول ، فإن اقتضى فاعلاً ، وذلك في باب كان ، رفعتا المبتدأ ، تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول ، ولم يميز رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين ، فلا يرفع شبيهين بالفاعل ، ولا نصبهما ، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع ، ولا يجوز^١ ، ولا نصب الأول ورفع الثاني ، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب ، والفاعل ، في الحقيقة ، في مثل هذا : مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، فقي ، كان زيد قائماً : فاعل «كان» : قيام زيد ، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة ، وكذا في : صَارَ زيد قائماً ، الصائر هو قيام زيد ، وكذا في جميع أخوات «كان» ، لأن كلها بمعنى «كان» ، مع قيد آخر ، فعنى «صار» : كان بعد أن كم يكن ، ومعنى : ما زال ، وأخواتها : كان دائماً ، ومعنى أصبح وأخواتها : كان في الصبح ، والمساء ، والضحى ، ونحو ذلك ، ومعنى «ليس» : ما كان ؛

وأما أفعال المقاربة ، فليست من هذه ، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة ، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة ، وأخبارها مفعولة ، كما يجيء في بابها^٢ ؛

وإن اقتضى مفعولاً ، نصبنا جزأي الجملة ، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي ، إذ معنى ، علمت زيداً قائماً : علمت قيام

(١) أي لا يجوز بقاء الفعل بلا مرفوع ؛

(٢) في هذا الجزء بعد الانتهاء من الأفعال الناقصة ؛

زيد ، فأعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد ، أي ذلك المفعول الحقيقي ، فلذلك يدخل على هذين الجزأين «أن» الجماعلة للجزأين في تقدير جزء واحد ، ولم يدخل على الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها ، وإن كانا ، أيضاً ، بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصوبين ؛ ثم هذا المقتضى للمفعول ، إما أفعال القلوب أو غيرها ،

فأفعال القلوب على ضرب : إما للظن فقط ، وهي حَجَا يحجو ، بمعنى ظن ، وخال يخال ، وحسب يحسب ، وكذا ، هَبَّ ، غير متصرف ؛

فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور ، وولَّيها الاسم مجردة من «أن» ، نصبت جزأيا ؛ فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب ، أو قصد ، أو غير ذلك ، وخال بمعنى : اختال ، وهَبَّ ، أمراً من الهبة ، أو كانت الاسم مصلرة بأن ، لم تنصب المفعولين ، وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن : تنصب المفعولين إذا ولَّيها الاسم غير مصلرة بأن ؛

ويستعمل «أَرَى» الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى ، عاملاً عَمَلٌ «ظن» الذي هو بمعناه ، ولم يستعمل بمعنى «عَلِمَ» وإن كانت أَرَيْت بمعنى : أعلمت ؛

وإما لليقين فقط ^١ ، وهو «علم» بمعنى «عَرَفَ» ، ولا يُتوهم أن بين «علمت» و «عرفت» فرقاً معنوياً ، كما قال بعضهم ، فإن معنى ، علمت أن زيداً قائم ، و : عرفت أن زيداً قائم : واحد ، إلا أن : «عَرَفَ» لا ينصب جزأي الجملة الاسمياً كما ينصبها «علم» ، لا لفرق معنوي بينهما ، بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر ؛

وأجاز هشام ^٢ ، إلحاق «عَرَفَ» ، و «أَبْصَرَ» ، بِعِلِمٍ في نصب المفعولين ؛

(١) مقابل قوله : إما للظن ، وكذلك ما سيأتي ؛

(٢) هشام بن معاوية ويطلق عليه : هشام الضرير ، وهو من زعماء النحر في الكوفة . وتقدم ذكره في الأجزاء السابقة ؛

وَيُسْتَعْمَل «دَرَى» بمعنى عَلِمَ ، وتَعَلَّمَ ، أَمَرَ بمعنى «اعلم» ، لكن لا ينصبان المفعولين ، بل تَرِدُ الاسمية بعدهما مصلّة بأنّ ، نحو : دَرَيْتَ أَنْكَ قَائِمٌ ، و : ٦٩٤ - تَعَلَّمَ أَنْ بَعْدَ الْفَيْ رُشْدًا وَأَنَّ لَتَالِكَ الْفُسْرُ انْقِشَاعًا^١ ولا يُتَصَرَّفُ في «تعلم» بمعنى : اعلم ، فإذا قيل لك : تعلم أن الأمر كذا ، فلا تقول : تعلمت ، بل : عَلِمْتُ ؛

وإن كان «دَرَى» بمعنى «سَخَّلَ» ، وتَعَلَّمَ ، من : تعلمت الشيء ، أي تكلفت علمه ، فليسا من هذا الباب ، فعَلِمَ^٢ ، ينصب الجزأين إذا لم يصدرا بأنّ ،

وإنما للظن في الظاهر ، مع احتمال في بعض المواضع لليقين ، وهو «ظنٌّ» لا بمعنى : اتَّهَمَ ، قال تعالى في الظن بمعنى اليقين : «إِذَا ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً»^٣ ، وقد يجيء «ظنٌّ» بمعنى : اتَّهَمَ ، فينصب مفعولاً واحداً ، ومعنى الاتهام : أن يجعل شخصاً موضع الظن السيئ ، تقول : ظننت زيدا ، أي : ظننت به أنه فعل سيئاً ، وكذا : اتهمته ؛

وإنما للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة ، سواء كان مطابقاً ، أو ، لا ، وهو «رَأَى» ، فإذا كان بالمعنى المذكور ، وولّيته الاسمية المجردة عن «أنّ» ، نَصَبَ جزأها ، نحو : رأيت زيدا غنياً ، سواء كان في نفس الأمر غنياً ، أو ، لا ، قال تعالى : «إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً»^٤ ، وهو غير مطابق ، «ونراه قريباً»^٥ ، وهو مطابق ؛

(١) هذا البيت من قصيدة للقطامي ، وتقدم منها بعض الشواهد ، وقوله في الشطر الثاني لتلك لعة في تلك التي هي اسم إشارة ، وتقدم ذكر هذه اللغة في أسماء الإشارة في آخر الجزء الثالث ، ويرى : وأن هذه التبر ؛ والتبر جميع خيرة مثل غرفة وغرف .

(٢) تلمخص لما تقدم ، وإن كان مستغنى عن ذكره ؛

(٣) الآية ٣٠ سورة الحاقة ؛

(٤) الآية ٦ سورة المعارج ؛

(٥) الآية ٧ سورة المعارج أيضاً ؛

وقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا ... »^١ ، متضمن معنى الانتهاء ، أي : ألم ينته علمك إلى حالهم ؟

وقد تلحق « رأى » العلمية ، برأى العلمية ، في نصب المفعولين ، قال تعالى : « رأيتهم في ساجدين »^٢ ؛

وإنما لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق ، نحو : عَدُوٌّ وَجَلٌّ ، فإذا كانا بالمعنى المذكور ، ووليتهما الاسمية المجردة ، نصباً جزأياً ، نحو : كنت أَعْدُوهُ قَظِيراً فبان غنياً ، وقال تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمنِ إنثاً »^٣ ، أي : اعتدوا فيهم الأنوثة ،

وإنما للقول بأن الشيء على صفة ، قولاً غير مستند إلى وثوق ، نحو : زعمتك كريماً ، وقد يستعمل « زعم » في التحقيق ، قال أميَّة :
٦٩٥ - نُودِي قَمِ وَاَرْكَبْ بِأَهْلِكَ إِنَّ اللَّهَ مَوْفِرٌ لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا^٤

وإنما لإصابة الشيء على صفة ، وهو : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَعُدَّ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، لأنك إذا وَجَدْتَ الشيء على صفة ، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً ، وقوله تعالى : « وَوَجَدَكَ عَائِلًا »^٥ لا يخرج عن هذا ، لأنه تعالى ، قد يستعمل^٦ من الأفعال ما يستحيل

(١) الآية ٢٤٣ سورة البقرة ؛

(٢) الآية ٤ سورة يوسف ؛

(٣) الآية ١٩ سورة الزخرف ؛

(٤) البيت بهذه الرواية : ما زعموا : من قصيدة لأمية بن أبي الصلت ، رَوَى فيها بعض قصص الماضين من الأمم وهذا الجزء منها في قصة سيدنا نوح ، وقيل بيت الشاهد في وصف الطوفان :

يجري سفينة نوح في جراته بكل موج من الأمواج تقتحم

وقد ورد مثله في شعر اللاتبة الجعدي غير أن آخره : موف للناس ما زعما والضمير فيه عائد على « الله » سبحانه وتعالى ، واستدلوا به على أن « زعم » يأتي بمعنى أخبر : مطلقاً ؛

(٥) الآية ٨ سورة الضحى ؛

(٦) عبارة غير مناسبة وقد كررها من قبل والمراد أنه يريد في كلامه تعالى مثل هذا ؛

مضمونه بالنسبة إليه ، على سبيل التشبيه ، كقوله : نبتله ، ويُضِلُّ^١ ، ونحو ذلك ، فكأنه تعالى ، قد صادفه عائلاً ، وعَلِمَه بعد أن لم يعلم فأصلح حاله ؛

ولا يستعمل : أصاب ، وصادف ، استعمالَ وَجَدَ ، في نصب المفعولين خلافاً لابن دُرستويه^٢ ؛

فهذه هي الأفعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي : مصدر الثاني مضافاً إلى الأول ، وكذا إذا كان الثاني جامداً ، تحصل منه مصدر فعلى علمت أخاك زيداً : علمت زيداً أخيك^٣ ؛

وإن وقعت بعدها الفعلية ، في الندرة ، فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية ، لتصير به اسمية : نحو : حسبت يقول زيد ، أي : حسبته^٤ يقول زيد ؛

وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد ، مع كونه بالمعنى المذكور^٥ ، نحو : علمت زيدا ، وعلمت خروج زيد ، أي عرفته ؛ وبعضها يقل فيه ذلك نحو : ظننت ، وحسبت ، قال :

ولقد نزلت فلا تظني غيره مِثِّي بمنزلة المحب المكرم^٦ - ١٩١
أي لا تظني شيئاً غير نزولك كذا^٧ ؛

قال الفراء : وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليها ، تقول لمن قال : أظن

(١) يريد مثل انا خلقنا الإنسان من نقطة امشاج نبتله . الآية ٢ سورة الدهر . كما أنه يقصد مثل قوله تعالى :

ويضل من يشاء الآية ٨ سورة فاطر ؛

(٢) أبو محمد عبد الله بن جعفر . أخذ عن المبرد وعن ثعلب وغيرهما وتقدم له ذكر في الأجزاء السابقة ؛

(٣) أي كون زيد أخاك ؛

(٤) فالضمير للشأن هو المفعول الأول وجملة يقول الخ هي المفعول الثاني ؛

(٥) أي المعنى الذي يقتضي مفعولين ؛

(٦) تقدم ذكره في الجزء الثاني من هذا الشرح في باب المحال ؛

(٧) أي غير نزولك مِثِّي منزلة المحب المكرم ، والبيت من معلقة عنترة ؛

زيداً قائماً : أنا أيضاً أظنه ، أو أظن هذا ، وكذلك باقي أفعال القلوب ؛

قال الأندلسي ^١ : لو جاز قيام لفظ « ذاك » أو « هذا » مقام الجملة ، لجاز وقوعه صلة ؛ وليس ما قال بشيء ، لأن مفعولي باب « علمت » بتقدير المفرد ، على ما قدمناه ، والصلة لا تقدر بالمفرد على حال ؛

قال الأندلسي وغيره : إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر ، أي : ظننت الظن ، قلت : لا منع مما قاله الفراء ، على ما ذكرنا ؛

وتقول : ظننت به ، إذا جعلته موضع ظنك ، قال تعالى : « يظنون بالله غير الحق » ^٢ ، أي ظناً غير الحق ، فهو مفعول مطلق ، فلا منع من كونه مفعولاً به ، أي شيئاً غير الحق ، كما في قوله : فلا تظني غيره ؛

قوله : « تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه » أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه ، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد ، وقوله : هي عنه على حذف المضاف ، أي : حكمها عنه ، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر ، صادر عنه ، ففي قولك علمت زيداً قائماً ، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر ، على المبتدأ ، الذي هو زيد ، صادر عن علم ، وفي ظننت زيداً قائماً : عن ظن ؛

(١) تكرر ذكره ؛

(٢) الآية ١٥٤ سورة آل عمران ؛

[خصائص]

[أفعال القلوب]

[حكم حذف المقاميل ، التعليق ، الإلغاء]

[جواز اتحاد الفاعل والمفعول]

[قال ابن الحاجب :]

« ومن خصائصها : أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر ، بخلاف »
« باب أعطيت ، ومنها : أنه يجوز فيها الإلغاء ، إذا توسطت »
« أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً ، بخلاف باب »
« أعطيت ، مثل : زيد علمت ، قائم ، ومنها : أنها تُعلق »
« بحرف الاستفهام ، والنفي ، واللام ، مثل : علمت أزيد »
« عندك أم عمرو ؟ ومنها : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها »
« ضميرين لشيء واحد ، مثل علمتني منطلقاً ، ولبعضها »
« معنى آخر يتعلّق به إلى واحد ، فظننت بمعنى اتهمت ، »
« وعلمت بمعنى عرفت ، ورأيت بمعنى أبصرت ، ووجدت »
« بمعنى أصبّت » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت » ، اعلم أن حذف
المفعولين معاً في باب أعطيت ، يجوز بلا قرينة دالة على تميّنها فتحذفهما نسيّاً منسياً ،
تقول : فلان يُعطى ويكسو ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين ، بخلاف
مفعولي باب علمت وظننت ، فإنك لا تحذفهما معاً نسيّاً منسياً ، فلا تقول : علمت ،
ولا : ظننت لعدم الفائدة ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يحلو في الأغلب من علم أو ظن ،

فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع القرينة ، فلا بأس بحذفهما ، نحو :
 من يَسْمَعُ يَخْلُ ، أي : يَخْلُ مسموعه صادقاً ، وقال :
 ٦٩٦ - بأي كتاب أم بأية سنة ترى جبههم عاراً عليّ وتحسب^١
 وهذا ، أيضاً من خواص هذه الأفعال ؛

وأما حذف أحدهما دون الآخر ، فلا شك في قلته ، مع كونهما في الأصل مبتدأً
 وخبراً ، وحذف المبتدأ والخبر ، مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة ههنا ، أن المفعولين
 معاً كاسم واحد ، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، كما تكرر ذكره ، فلو
 حذفت أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كله ، فقد وردَ
 ذلك مع القرينة ؛

أما حذف المفعول الأول ، فكما في قوله تعالى : « ولا يَحْسِنُ الَّذِينَ » ، بالياء ، إلى
 قوله : « هو خيراً لهم »^٢ ، أي : يُخْلَهُم هو خيراً لهم ؛

وأما حذف المفعول الثاني ، فكما في قوله :
 لا تَخْلُنَا عَلَى غِرَائِكَ ، إِنَّا طَلَمَّا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ^٣ - ٤٨
 أي : لا تَخْلُنَا أَذِلَّةً ، عَلَىٰ إِغْرَائِكَ الْمَلِكِ بِنَا ؛

قوله : « ومنها أنه يجوز الإلغاء » ، الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال
 العمل : أن التعليق : إبطال العمل لفظاً لا معنىً ، والالغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنىً ،
 فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر ، مفعولاً به للفعل المعلق ، كما كان كذلك قبل

(١) من قصيدة طويلة للكحيت بن زيد ، في مدح آل البيت وهي إحدى الماشميات وأولها :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لمباً مني وذو الشيب يلعب

ومنها بعض الشواهد في هذا الشرح ؛

(٢) الآية ٨٠ سورة آل عمران ؛

(٣) من معلقة الحارث بن جَزْءَ البشكري ، وتقدم في الجزء الأول ؛

التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل ،
نحو : علمت كزید قائم ، وبكرأ فاضلاً ، على ما قال ابن الخشاب ^١ ؛

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فعنى زيد علمت قائم : زيد في ظني ^٢
قائم ، فالجملة الملقى عنها ، لا محل لها ، لأنه لا يقع المفرد موقعها ، والجملة المعلق عنها
منصوبة المحل ^٣ ؛

والفرق الآخر : أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري ، والتعليق ضروري ^٤ ؛

وقيل : الجملة الملقى عنها في نحو : زيد قائم ظننت ، مبنية على اليقين ، والشك
عارض ، بخلاف المعلق عنها ؛ وليس بشيء ، لأن الفعل الملقى لبيان ما صدر عنه مضمون
الجملة من الشك أو اليقين ، ولا شك أن معنى الفعل الملقى : معنى الظرف فنحو زيد قائم
ظننت بمعنى : زيد قائم في ظني ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين ؛
ويجب الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ، لأن عامل الرفع معنوي ، عند النحاة ،
وعامل النصب لفظي ، فع تقدمهما ، يغلب اللفظي المعنوي ،

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر ، كما شرحنا في حد الإعراب ^٥ : ترافعهما
ضعيف ، فع تقدم عامل غيرهما ، يغلبهما ، ومع ذلك قد جاء قوله :
٦٩٧ - كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت : ملاك الشيمة الأدب*
وقوله :

(١) هو أبو محمد ، عبد الله بن أحمد البغدادي من علماء القرن السادس ؛

(٢) المناسب في تفسير المثال أن يقول في علمي ، أو يكون المثال : زيد ظننت قائم ؛

(٣) لأنه إذا وجد المعلق امتنع العمل ولا يصح ؛

(٤) في الجزء الأول ؛

(٥) أحد بيتين أوردهما أبو تمام في الحماسة ونسبها إلى بعض الفزاريين ولم يذكر اسمه ، والبيت الثاني من شواهد
النحر أيضاً ، وهو قوله :

أكتبه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه بالسوء اللقـــــب

وقد روى البيتان بنصب آخرهما ، فلا يتم استشهاد الشارح بالبيت ؛

٦٩٨ - أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تسويل^١

وإنما جاء ذلك ، مع ضعفه ، لأن أفعال القلوب ضعيفة ، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج ، وأيضاً ، معمولها في الحقيقة : مضمون الجملة ، لا الجملة ، وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء ، بل على التعليق ، ويقول : اللام مقدرة ، حذفت للضرورة ؛

وقال بعضهم : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل ، وهذا أقرب ، لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء ، نحو قوله :

أَنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^٢ - ٧٧
فعلی هذا ، الفعل عامل ، لا مُلْتَمَى ، ولا مَعْلُق ؛

ويقل القبح في نحو : متى تظن ، زيداً ذاهب ، أعني إذا تقدم معمول الخبر ، إذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر ، وهو ، مع ذلك ، ضعيف ؛

وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر ، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف ، وكذا جاز الإعمال ، وهما متساويان ، وذلك لأن الرفع^٣ القوي ، أي فعل القلب ، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر ؛

وقد يقع الملتقى بين الفعل ومرفوعه ، نحو : ضَرَبَ ، أحسب ، زيد ، وبين اسم الفاعل ومعموله ، قال :

٦٩٩ - ولستم فاعلين ، إخال ، حتى ينال أقاصي الحطب الوقود^٤
وبين معمولي «إن» ، نحو : أن زيداً ، أحسب ، قائم ، وبين «سوف» ومصحوبها ،

(١) من قصيدة بانت سعاد ، لكعب بن زهير ، ويستشهدون به أيضاً على إسكان الفعل المضارع للمتل بالواو في حالة النصب في قوله أن تدنو مودتها ؛

(٢) تقدم ذكره في الجزء الأول ، وهو من شعر الأخطل التغلبي ؛

(٣) أظهر أنها معرفة عن : العامل ، وهي هكذا في الأصل المطبوع ، وفي الهامش إشارة إلى عبارة بعض النسخ في هذا الموضع تؤيد أنها : العامل ؛

(٤) الشاهد فيه أن الجار والمجرور في قوله : حتى ينال .. متعلق باسم الفاعل وهو قوله : فاعلين ، وقد وقع =

كسوف ، أحسب ، يقوم زيد ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : جاء لي زيد ،
وأحسب ، عمرو ؛

وتوكيد الملقى بمصدر ، قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء
ظاهر في ترك الاعتناء به ، فيبينهما شبه التنافي ؛

وأما توكيده بالضمير ، واسم الإشارة المراد بهما المصدر ، فأسهل ، إذ ليسا بصريحين
في المصدرية ، نحو : زيد ، أحسبه ، أو : أحسب ذاك ، قائم ؛

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق
أعجبني ظنك زيداً قائماً ، وعلمك : لزيد قائم ،

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر ، نحو : زيد قائم ، ظني غالب ، أي :
ظني زيداً قائماً : غالب ، إذ المصدر لا ينصب ما قبله ، كما قيل ، وقد تقدم ذلك في
باب المصدر^١ ؛

وإن كان مفعولاً مطلقاً ، فإن كان الفعل مذكوراً معه ، فالعمل للفعل ، كما مرَّ
في باب المصدر ، وكذا إن حذف الفعل جوازاً ، نحو : ظناً زيداً قائماً ، ففي الصورتين
يجوز إلغاء الفعل وإعماله ، متوسطاً ومتأخراً ، لكن الإلغاء قبيح ، لما مرَّ من قبح تأكيد
الفعل الملقى ؛

وأما إن حذف الفعل وجوباً ، كما إذا أضيف إلى الفاعل ، نحو : ظننك زيداً قائماً ،
أي : ظن ظناً ، فعند من قال : العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر ،

١٠٠ بينه وبين عامله : الفعل القلبى إنثال ، وهو أحد أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة منسوبة إلى عقيل بن
عُلَقة الجهني ، والمعنى أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشر مداه وكفى عن ذلك ببلوغ
النار أقاصي الحطب ؛

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ، وكذلك فيما يأتي بعده ؛

(٢) تقدم قبل قليل ؛

هو كما لو حذف جزاءً : يجوز الإلغاء متوسطاً ، ومتأخراً ، نحو : متى زيد ، ظنك ، قائم ، ومتى زيد قائم ظنك ، ويجوز الاعمال ، أيضاً ، لأنك تُعمل الفعل لا المصدر ، وكذا عند مَنْ قال : العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل ، لا لكونه مقلداً بأن والفعل ، يجوز الإلغاء والإعمال ، توسط ، أو تأخر ، لأن العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة ، لا المصدر ،

ولا يجوز أن يكون « ظنك » منصوباً لكونه مصدرأً مؤكداً لغيره ، كزيد قائم حقاً ، على ما قيل ، لما ذكرنا في المفعول المطلق^١ ؛

قوله : « ومنها^٢ : أنها تعلق بحرف الاستفهام والنفي » ؛ التعليق ، مأخوذ من قولهم : امرأة مُعلقة ، أي مفقودة الزوج ، تكون كالشيء المعلق ، لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج ، لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج ، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً ، عامل معنى وتقديرأً ، لأن معنى : علمت كزيد قائم ، علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين ، فإن لمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبين ، على الجملة المعلق عنها ، نحو : علمت كزيد قائم ، وبكراً قاعداً ؛

قوله : « بحرف الاستفهام » ، المعلق قد يكون حرفَ الاستفهام ، وهو الهمزة انشاقاً ، وكذا « هل » ، على خلاف فيها ، كما يأتي ، وقد يكون اسماً منضماً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى : « لنعلم أيّ الحزبين »^٣ ، و : علمت أين جلست ومتى تخرج ، وفي معناه : الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو : علمت غلاماً من عندك ، وقد يكون لامَ الابتداء نحو : علمت لزيد عندك ، وقد يكون حرفَ النفي ، وهو : ما ، وإن ، ولا ، نحو : علمت ما زيد قائماً ، وإن زيد قائم ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار ؛

(١) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٢) أي من خصائص أفعال القلوب ؛

(٣) الآية ١٢ سورة الكهف ؛

أما الاستفهام ، ولام الابتداء ، وما ، وإن ، النافيتان ، فلزوم وقوعها في صدر الجمل
وضعاً ، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمليّة ، رعاية لأصل هذه الحروف ،
وإن كانت في تقدير المفرد ؛

وأما دخول لام الابتداء في المفرد ، نحو : إن زبداً لقائم ، فلضرورة ملجئة إليه ،
وهي اجتماع إن واللام ، كما يجيء ،

وأما « لا » الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة ، لأنها لا^١ التبرئة المشابهة
لإن المكسورة اللازم دخولها على الجمل ،

ومن المعلقات : إن المكسورة ، إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في حيزها لام
الابتداء ، نحو : علمت إن زبداً لقائم ، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة ، كما
يجيء ، وأما إذا مجرّدت « أن » عن اللام فإنها لا تعلق ، لإمكان فتحها ، وجعلها معمولة
لفعل القلب ، وذلك لأن المنصويين بعد فعل القلب في تأويل المصدر ، فإذا أمكنك جعل
« أن » حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها ، فهو أولى من عزل العامل بكسر
« إن » عن عمله ، وأما قوله :

٧٠٠ - ولقد علمت لتأنيّن منيتي إن النايبا لا تطيش سهامها^٢
فإنما أجرى « لقد علمت » ، مجرى القسم ، لتأكيده للكلام ، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد ،
مع « قد » المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله :
إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأتميل^٣ - ٨٩

(١) تقدم توجيهه وهو أنه قصد لفظ لا ، وإعرابها . فضُفّ ثانياً وأبدل همزة ؛

(٢) في سيوريه ج ١ ص ٥٦٦ نسبة هذا البيت إلى ليبد بن ريمة . ووافقه الأعلام في شرح الشواهد ، والوجود
في معلقة ليبد ، في وصف بقرة غافقيا اللطاب فأخلت ولدها : هو قوله :

صادقن منها غيرة فأصْبَتْهُ إن النايبا لا تطيش سهامها

وقال البندادي : ليس في شعر ليبد ما هو على هذا الروي إلا المعلقة ؛

(٣) من قصيدة جيدة للأصرص الأنصاري وتقدم ذكره في باب المفعول المطلق من الجزء الأول ؛

وقد يجري نحو : عَلمَ الله ، مجرى القسم ، فيجاب بجوابه ، فتجيء بعده « إن »
المكسورة ، نحو : علم الله إنك قائم ، أي : والله .. ؛

والفعل المعلق ، قد يدخل على الجملة الفعلية ، نحو : علمت بمن تمر ، وعلمت
أيهم ضربت ، بنصب « أيهم » على أنه مفعول ضربت ، وعلمت أي يوم سرت ، وعلمت
أقمت أم قعدت ؛

وإعراب الجملة المعلق عنها كإعرابها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب ، فيجوز في :
علمت أي يوم : الجمعة ، رفع « أي » على أنه خبر مقدم على المبتدأ ، أي : أي يوم يوم
الجمعة ، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع ، فيكون كعلمت أي يوم الخروج ، قال :
٧٠١ - لقد علمت أي يوم عقيتي^١
والمنصوب ، أيضاً ، خبر ، لكنه ظرف ؛

وإذا صُدِّرَ المفعول الثاني بكلمة الاستفهام ، فالأولى أن لا يتعلّق فعل القلب عن المفعول
الأول ، نحو : علمت زيدا من هو ، وعلمت بكرة أبو من هو ، وجوّز بعضهم تعليقه
عن المفعولين ، لأن معنى الاستفهام يعمُّ الجملة التي بعد « علمت » ، كأنه قيل : علمت
أبو من زيد ،

وليس بقوي ، لا تفاههم على النصب في نحو : علمت زيدا ما هو قائماً مع أن المعنى :
علمت ما زيد قائماً ،

وأما قولهم : أرأيت زيدا ما صنع ، بمعنى أخبرني ، فليس من هذا الباب ، حتى
يجوز الرفع في « زيد » ، بل النصب فيه واجب ؛ ومعنى أرأيت : أخير ، وهو منقول من

(١) أوردته سيبويه في ج ١ ص ١٢٢ بصورة لا تدل على أنه شعر ، ولهذا لم يكتب عليه شرح شواهدهم
الأعلم ، وقال البغدادي في خزائن الأدب إن أبا جعفر النحاس أوردته مع أبيات من الرجز منها :
أأنت يا بسيطة التي التي هيئتيك في القليل صمحتي
وقال ابن السبكي أرض بالعراق ، وهيئتيك ، أي غوثي منك أصحابي ؛

رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت ، كأنه قيل : أبصرته وشاهدت حاله العجيبة ، أو : أعرفتها : أخبرني عنها ، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء ؛

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو : رأيت زيداً ما صنع ، وقد يحذف ، نحو : « رأيتكم إن أتاكم عذاب الله »^١ ، الآية ، و « كم »^٢ ليس بمفعول كما يجيء ، بل هو حرف خطاب ؛

ولا بد ، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به ، من استفهام ظاهر أو مقدر ، يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو : رأيت زيداً ما صنع ، و : « رأيتكم إن أتاكم عذاب الله بفتة أو جهرة ، هل يهلك »^٣ و : « رأيتم ما تدعون من دون الله ، أروني ماذا خلقوا »^٤ ، وللمقدر نحو قوله تعالى : « رأيتك هذا الذي كرمت عليّ ، لئن أخبرتني .. » أي رأيتك هذا المكرم ، لم كرمته ؛ وقوله تعالى : « لئن أخبرتني » كلام مستأنف ؛

وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط ؛ كقوله تعالى : « رأيتكم إن أتاكم ... » الآية ، وقوله : « رأيت الذي ينهي ، عبداً إذا صلى »^٥ ، إلى قوله : « ألم يعلم » ، وقوله : « رأيت إن كان » ، كرر « رأيت » للتوكيد ، ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام ، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها ، كأنه قال المخاطب لما قلت رأيت زيداً : عن أي شيء من حاله تسأل ؟ فقلت : ما صنع ، فهو بمنزلة قولك : أخبرني عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لرأيت ، كما ظن بعضهم ؛

(١) الآية ٤٠ في سورة الأنعام ، وهي أيضاً أول الآية ٤٧ من السورة نفسها وستأتي ؛

(٢) المراد الصبر المتصل بالفعل لرأيت ، والذي قال عنه أنه حرف خطاب وسياقي مثل هذا الصنيع منه في بعض أمثلة أخرى ؛

(٣) الآية ٤٧ من سورة الأنعام التي تقدمت الإشارة إليها وهي تتفق مع الآية ٤٠ في صدر كل منهما ؛

(٤) الآية ٤ سورة الأحقاف ؛

(٥) الآية ٦٢ سورة الإسراء ؛

(٦) الآيات من ٩ إلى ١٤ سورة الملق ؛

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر ، لأنه لما صار بمعنى أخبر ، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية^١ عن شيء آخر ، نحو : النجاءك فاستغنى بتصرف الكاف تثنية وجمعاً وتأنياً عن تصريف تاء الخطاب ، فبقيت التاء في الأحوال مفردة مفتوحة ، سواء كان المخاطب مذكراً ، أو مؤنثاً ، مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ؛ وفاعل : أرأيتك : التاء ، لا « أنت » المقدر في نحو : رويناك ، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني ، نحو : أرأيتك زيداً ما صنع ، فلا منع من بقاء فاعله أيضاً ؛

وقال الفراء : بل أزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف ، وهو مثل رويناك ، والنجاءك ، كما مضى في أسماء الأفعال^٢ ، أعني أن الكاف مرفوع المحل ؛

فاذا أردت برأيت ، فعل القلب ، فالكاف الملحق به : اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني ، وكذا التاء : يتصرف بتصرفهما ، نحو : أرأيتك زيداً ، و : أرأيتما كما الزيدتين ، و : أرأيتموكم الزيدتين ، وأرأيتك هنداً ، و : أرأيتكما الهندتين ، و : أرأيتن كن الهندات ، واعلم أنك إذا قلت : قد علمت من قام ، وجعلت « من » إما موصولة أو موصوفة ، فالمعنى : عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها ؛

وإن جعلتها استفهامية ، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى ؛ بل المعنى : علمت أي شخص حصل منه القيام ، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد ، مثلاً ، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً ، لا تقدم^٣ لفظه عليها ، لاقتضائها صدر الكلام ، فيكون مفعول علمت ، إذن ، مضمون الجملة ، وهو قيام الشخص المستفهم عنه ، أعني زيداً ؛ وأما إن كانت موصولة أو موصوفة ، فالعلم واقع عليها ، فكانت قلت : علمت زيداً الذي قام ؛

(١) أي إلى كونه اسم فعل ، وتعبيره فيه تساهل ؛

(٢) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) أي للعامل الذي تقدم عليها لفظاً ؛

ويتبين الاستفهام من غيره في «أي» لكونه معرباً ، تقول في الاستفهام : علمت أيهم قام ، برفع «أي» ، وإذا كان موصولاً قلت : علمت أيهم قام ، بنصبه ؛

وليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو : علم زيد أيهم قام ، مفيدة لاستفهام المتكلم بها ، للزوم التناقض في نحو : علمت أيهم قام ، وذلك لأن «علمت» ؛ المقدم على «أيهم» : مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين ، لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة ، فلو كان «أي» لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن : أيهم قام ، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معين ، ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره ، فيكون المشكوك فيه ، إذن ، : النسبة ، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة ، وهو تناقض ؛ فنقول : أداة الاستفهام ، إذن ، لمجرد الاستفهام ، لا لاستفهام المتكلم ، والمعنى : عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أي شخص هي ، وذلك الشخص في فرضنا : زيد ، فالمعنى : عرفت قيام زيد ؛ وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل : علمت زيداً قائماً ، أو : علمت قيام زيد ، لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إيهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع إلى التصريح به ؛ كقوله تعالى : «وإننا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين»^١ ؛ ومثله كثير ؛

فعل هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه : لا ، أو ، نعم ، بعد فعل القلب ، نحو : علمت أزيد قائم ، أو : هل زيد قائم ، والمشكوك فيه ، الذي يستفهم عنه ههنا : انتساب القيام إلى زيد ، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم ، ومع أسماء الاستفهام : أن انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام ؛

وكذا يجوز : علمت : أزيد قام أو عمرو ، وعلمت : هل زيد قام ، أو عمرو ،

(١) الآية ٢٤ سورة سبأ ؛ وبمجيئها بالطلق الإيهام بصرف النظر عن موضوع البحث ؛

وجوابها : لا ، أو نعم ، والمشكوك فيه ، المستفهم عنه ههنا : نسبة القيام إلى واحد من المذكورين ، أو عدم النسبة إليه ، فالمعنى في جميع ذلك : علمت هذا الذي يُشكك فيه فَيُسْتَفْهَم عنه ؛

ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه : لا ، أو ، نعم ، بعد فعل القلب ، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية ، لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل ، وهو أن يقال : متعلقه : ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم ، وبأسماء الاستفهام : شيء معين منسوب إليه الحكم المذكور في الاستفهام ، فعنى علمت أزيد قائم أم عمرو : علمت أحدهما بعينه على صفة القيام ، لأنه هو الذي يقال في جوابه : بأمًا : زيد ، أي زيد قائم ، وإمًا عمرو ؛ وأمًا إذا قلت : علمت هل زيد قائم ، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها ، حتى يقال : ان العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها ، وإنما جوابه : نعم ، أو ، لا ، وليس فيه النسبة ، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة ؛

والجواب عما قالوا : أنا لا نسلّم ، أولاً ، أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقاً للعلم ، بلى ، مضمون استفهام المتكلم لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم ، للتناقض المذكور في نحو : علمت أيهم قائم ، ولو سلّمنا ذلك قلنا : ان « نعم » أو « لا » ، في الجواب ، متضمن ، أيضاً ، لمعنى النسبة ونفيها ، لأن المعنى : بلى زيد قائم ، وما زيد بقائم ، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب ، وهو المصحح لتعلق العلم ؛

ثم اعلم أن جميع أدوات الاستفهام ، ترد على الوجه المذكور ، أي لمجرد الاستفهام ، لا لاستفهام المتكلم ، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، لتبيين المشكوك فيه ، نحو : شككت : أزيد في الدار أم عمرو ، و : نسييت ، أو ترددت : أنقوم أم أقعد ؛ كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم ، كعلمت ، وتبينت ، ودرت ،

(١) متعلق بقوله : ترد على الوجه المذكور ؛

وبعد كل فعل يُطلب به العلم ، كنفكرت ، وامتنحت ، وبلوت ، وسألت ، واستضهمت ،
وجميع أفعال الحواس الخمس ، كلمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ،
وذقت ؛ تقول : فكرت : أزيد يأتيني أم عمرو ؛

وقد يُضمر الدال على التفكير ، كقوله تعالى : « يتواری من القوم من سوء ما بُشر
به ، أيمسكه على هُون ، أم يدُمه في التراب »^١ ، أي متفكراً ، أيمسكه أم يدُمه ، وفي
نهیج البلاغة :^٢ « يتخالسان أنفسهما : أيهما يسقي صاحبه كأس المنون » ، أي : متفكرين :
أيهما يسقي ، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوزين على الآخر ؛

وجوز يونس^٣ ، تعليقاً جميع الأفعال ، نحو : ضربت أيهم في الدار ، وقتلت
أيهم في البيت ، وقد مضى ذلك في باب الموصولات^٤ ؛

ويجوز في نحو : سألتك هل زيد قائم ، واستضهمت : أقام زيد ، أن يُنوي بعده
القول ، والجملة مفعول لذلك المنوي ، على ما هو مذهب البصريين ، أو يضمّن السؤال
معنى القول ، فيلحق به في الحكاية بعده ، على ما هو مذهب الكوفيين ، كما يجيء بعد ،
من مذهب القرينين ؛

فقول : الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب ، وهي : إمّا في موضع مفعول
بنصب بنزع الخافض ، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك ، نحو : شككت أزيد في
الدار أم عمرو ، أي : شككت في هذا الأمر ؛ أو في موضع مفعول تعدّي إليه الفعل
بنفسه ، إمّا لاقتضاء الفعل إياه وضعاً ، وإمّا لتضمن الفعل ما يقتضيه ؛ والأول : صريح
العلم والمعرفة ، وهذا الفعل إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً ، نحو : عرفت هل زيد في الدار ،

(١) الآية ٥٩ سورة النحل ؛

(٢) ورد هذا في إحدى خطب سيدنا علي في نهج البلاغة طبع مطابع الشعب بالقاهرة ص ٧٢ - وهي في وصف
المؤمنين وقتالهم مع أعدائهم ؛

(٣) يونس بن حبيب ، شيخ سيويه ، وقدم ذكره في الأجزاء السابقة ؛

(٤) أول الجزء الثالث ؛

فالجمله المعلق عنها في موضع مفعوله ، أي : عرفت هذا الأمر ، وإمّا أن يُطلب أكثر ، فتكون تلك الجمله ، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني ، نحو : علمت هل زيد في الدار ، أو في مقام الثاني والثالث نحو : أعلمتك هل زيد في الدار ، أو في مقام الثاني وحده نحو : علمت زيداً أبو من هو ، وكذا قوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين »^١ ، فان « أدرك » يتعدى إلى مفعولين ، كأدريتك الحق ، وإن كان بمعنى أعلم ، أو في مقام الثالث وحده ، نحو : أعلمتك زيداً ، أبو من هو ،

وأمّا الثاني ، أي المتضمن لمعنى العلم ، فهو كل فعل ذكرنا أنه إمّا يُطلب به العلم ، نحو : فكرت هل زيد في الدار ، فإن « فكر » لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى « تعرف » ، أي : تعرفت هذا الأمر ، بالتذكير فيه ، وكذا قولك : انظر إليه : أقام هو أم قاعد ؟ أي : تعرف هذا الحكم بالنظر إليه ،

ورفع « زيد » في مثل : انظر ، وسل ، وزيد أبو من هو ، لكونه بمعنى : انظر وسل أبو من زيد : آمنون من رفعه في نحو : أعلم زيد أبو من هو ، لأن انظر الذي بمعنى تفكر ، وسل ، الذي بمعنى : سل الناس ، لا ينصبان زيداً ، لو سلطتهما عليه ، كما ينصبه « اعلم » ، إذا سلطته عليه ؛

وكذا الحكم إن كان الفعل المطلوب به العلم متعدياً بالوضع ، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ، ثم يجيء بالجمله المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف ، نحو : امتحنت زيداً : هل هو كريم ، أي تعرفت كرمه بامتحانه ، وأبصرت زيداً : هل هو في الدار ، أي : تعرفت كونه في الدار بإبصاره ، وكذا قوله تعالى : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها »^٢ ، أي يترقبون وقت إرسائها بسؤالك عنها ، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في : عمرك الله^٣ ، ان الكاف مفعول أصل الفعل و :

(١) الآية ١٧ سورة الانعام ؛

(٢) الآية ٤٢ سورة التازعات ؛

(٣) شرح الرضي هذا التعبير وأمثاله ويبيّن الأوجه الإعرابية فيه ، ومراده بأصل الفعل : التعمير أي إطالة العمر =

الله ، مفعول الفعل المضمّن ؛

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً مما قبلها ، نحو : شككت في زيد هل هو قائم ، أو ، لا ، أي : شككت في قيامه ، فهي في محل الجرّ ، وتقول : عرفتُ الحال : أزيد في الدار أم عمرو ، فهي في محل النصب بدل من «الحال» ، وكذا : عرفتُ زيداً أبو من هو : الجملة فيه بدل من «زيداً» ؛

هذا ، وقد أوجب الأخفش : إن زيداً لظننت أخوه قائم ، قال ، وإنما لم يجر : لظننت أخاه قائماً ، لأن اللام للابتداء ، فلا تدخل على الماضي كما يجيء في باب «إن» ، فهي في التقدير داخله على «أخوه» ، كأنك قلت : ظننت لأخوه قائم ؛

وأما الإلغاء والتعليق في : أعلم وأرى ، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر ، كما ذهب إليه ابن مالك^١ ، أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عِلْم ورأى ، تقول : أعلمتك كزيد منطلق ، وأزيد قائم أم عمرو ، وما زيد قائماً ، وزيدُ أعلمتك قائم ، وزيد قائم أعلمتك ؛

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلم لما لم يسم فاعله ، نحو : أعلمت ما زيد قائماً ، وزيد أعلمت قائم ؛

وقال الأندلسي^٢ : الذي أعول عليه : امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما ؛

وفي بعض نسخ الجزئية^٣ ، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه

= وأراد بالفعل المضمّن : سألت ، لأن تقديره سألت الله تعميرك أي إطالة عمرك ، وهذا أحد الأوجه التي قالها في باب المفعول المطلق . في الجزء الأول من هذا الفرع ؛

(١) جاء بهامش الأصل المطبوع ، أن بعض النسخ جاء فيها في هذا المكان التعبير بالمالكي بدلاً من ابن مالك ؛ والرأي المقول عنه قاله في التسهيل في باب أفعال القلوب ، وهذا مما جعلني أرجح أن مراده بالمالكي هو : ابن مالك . والله أعلم ؛

(٢) تقدم ذكر الأندلسي كثيراً ؛

(٣) الجزئية رسالة صميرة للجزولي الذي تقدم ذكره ؛

وتعليقه ، وإذا بنيت للمفعول جاز ؛

والذي أرى ، أنه لا منع من الإلغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول ؛

وقال ابن جعفر^١ : لو ألغيت فقلت : زيد أعلمتك قائم ، أو علقت فقلت : أعلمتك كزيد قائم ، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة ، لأنه لا بد من إعماله في المفعول الأول ، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة ؛

وليس ما قال بشيء ، لأن أعماله بالنسبة إلى شيء ، وإلغاءه ، أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر ، فهو مثل : زيد علمت قائم ، أعلمته في الفاعل وألغيت عن المفعول ، وكذا في : علمت كزيد قائم : أعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعول ، وأيضاً ، الممعل معنى الهزمة ، أي التصيير والملقى أو الملق : أصل علم ، فالملقى غير الممعل ؛

واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولي أعطيت ؛

قوله : « ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد » ؛ هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية ، ولفظة « هَبْ » بمعنى : احسب ، ورأى ، الحلمية ، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متجدي المعنى نحو : علمتني قائماً ، وقال تعالى : « إني أراي أعصير خمراً »^٢ ، وكذا إن كان أحدهما بمض الآخر ، نحو : رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . و : رأيتناك^٣ نقول كذا ؛ وقد يجري مجراها « رأى » البصريّة ، حملاً على « رأى » القلبية ، وكذا : عديم ، وفقد ، حملاً على وجد ، لأنهما ضدّاه في أصل الوضع ؛

وإنما لم يجوز ذلك في غير الأفعال المذكورة ، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثر منه ، وأصل المؤثر أن يباير المتأثر ، فإن اتحدا معنى كره انفاقهما لفظاً ، فلذا

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء ؛

(٢) من الآية ٣٦ في سورة يوسف ؛

(٣) أي إذا كان الخطاب لاثنتين والمراد أحدهما .

لا تقول : ضرب زيدٌ زيداً ، وأنت تريد : ضرب زيدٌ نفسه ، فلم يقولوا : ضربتني ، ولا ضربتُنا ، وإن تخالفاً لفظاً ، لاتحادهما معنىً ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً ؛

فَقَصِدْ ، مع اتحادهما معنى : تتغيرهما لفظاً بقدر الإمكان ، فإنَّ ثمَّ قالوا ضرب زيد نفسه ، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره ، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ، مُطَّهَرَيْنِ^١ ، متغايرين في الظاهر ؛

وأما أفعال القلوب ، فإنَّ المفعول به فيها ، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى ؛ فجاز اتفاقهما لفظاً ، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به ، والقياس جواز : ظنُّ زيدٌ زيداً قائماً ، أي نفسه ؛

وأما إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً ، فيجوز في غير أفعال القلوب ، أيضاً ، سواء وقع المنفصل بعد «إلا» أو معناها ، أو لم يقع ، نحو : ما ضربت إلا إياك و : إنما تقتل إيانا^٢ ، وإياك فاضرب ، وما ضربك إلا أنت ؛

وأما إن كان الفاعل والمفعول متحدين معنىً ، وأحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر ، نحو : زيداً ظنُّ قائماً ، وظنه زيداً قائماً ، لم يجوز المثال الأول مطلقاً ، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة ،

وإن كان الضمير منفصلاً ، جاز مطلقاً ، وقد تقدم جميع ذلك بملته في المنصوب على شريطة التفسير^٣ ؛

(١) أي حالة كونهما مظهرين ، ومتغايرين ؛ غير صار ؛

(٢) إشارة إلى بيت تقدم ذكره في باب الضمائر ، في آخر الجزء الثاني ، وهو قول الشاعر :
كأننا يوم قرئ
إنما تقتل إيانا

والبيت في مسبو به ج ١ ص ٢٧١ ؛

(٣) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

هذا ما ذكره المصنف من خواص أفعال القلوب

ومن خواصها ، أيضاً ، جواز دخول «أنَّ» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين ، نحو : علمت أن زيداً قائم ، ولا يجوز : أعطيت أنَّ زيداً درهم ، وذلك لأن مفعولها في الحقيقة ، على ما تقدم غير مرة ، هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، و «أنَّ» المفتوحة موضوعة لهذا المعنى ، فنقول :

إذا دخلت أفعال القلوب على «أنَّ» المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ، ويكثر ذلك إن كان ذلك الفعل مما يقلُّ نصبه لمفعول واحد ، نصباً صريحاً ، كحسبت ، ونجّلت ، وظننت ، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مستنداً ومستنداً إليه ، سواء نصبتما ، كما في : حسبت زيداً قائماً ، أو لم تنصبتما نحو : حسبت أن زيداً قائم ، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو المصريح به في الجزأين المصدرين بأنَّ ؛

هذا مذهب سيبويه ، أعني أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها ، مفعول ظنٍّ ، ولا مفعول له آخر مقدر ، والأخفش يجعل «أنَّ» مع جزأيهما في مقام المفعول الأول ويقدر الثاني ، أي : علمت أن زيداً قائم حاصلاً ، أي : قيام زيد حاصلاً ؛ ولا حاجة إلى ذلك ، كما بينا ، ولو كان مقترناً لجاز إظهاره ، إذ لم يسدَّ مسدّه شيء حتى يكون واجب الإظهار ؛

ولا نقول إن «أنَّ» مع جزأيهما في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع ، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل ، فكيف تكون في تقدير اسمين ، بل الأولى أن يقال : إن الاسمين المنصوبين نحو : علمت زيداً قائماً ، سادان مسدَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما ، إذ هما ١ بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع «أنَّ» بتقدير المصدر ؛

هذا آخر الكلام في أفعال القلوب ؛

(١) علة الأولوية التي أشار إليها ؛

[أفعال أخرى]

[تنصب مفعولين]

وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر ، فهو^١ : صبر وما رادفها من : جمل ، وهب غير متصرف ، ورد ، وترك ، وتخذ واتخذ و : أكان^٢ ، وأصل الباب : صبر ، ومفعولاه في الحقيقة ، هما اسم وخبر لصار في الأصل ، إذ منزلة صبرت زيدا قائماً من : صار زيد قائماً ، كمنزلة : أحضرت زيدا النهر من : حضر زيد النهر ، فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معاً بلا قرينة ، وجوازه معها ، كحال مفعولي علمت ، يقال : جعلت زيدا كريماً ، فتقول : بل أنا جعلت ، وأما بلا قرينة فلا يجوز ذلك ، إذ كل إنسان لا يخلو من تصيير شيء شيئاً في الأغلب ، فلا فائدة في ذكر الفعل وحده ، كما قلنا في : علمت وطننت ؛

وكذا لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا قليلاً ، لأن مضمونهما هو المفعول لصبر ، كما كان مضمونهما فاعل صار ؛

وكان القياس ، بناء على أن المفعولين في تقدير المصدر : جواز تصديرهما بأن ، كما في مفعولي علمت ، إلا أنه روعي أصلهما حين كانا اسماً وخبراً لصار ، فإنهما لا يُصَلَّران ، إذن ، بها ، كما ذكرنا في أول هذا الباب ؛

وأما إلغاء صبر ومرادفاتهما وتعليقها ، فلم يأتي ، كما أتينا في أفعال القلوب ، لأن ذلك فيها ، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي ، إذ هي أفعال باطنة ، بخلاف التصيير ، فإنه يظهر أثره في الأغلب ، كجملته غنياً فهو أمر ظاهر للعيون ، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن ؛

(١) فهو : أي غير أفعال القلوب المتحدث عنه .

(٢) المراد : الفعل « كان » مع همزة التعلية ، وسيأتي أنه قليل الاستعمال ؛

ومرادفات «صَبِرَ» قد تخرج من هذا الباب ، وذلك إذا لم تكن بمعناه ، كقوله تعالى :
« وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ »^١ ، أي : خلق ؛ وَوَهَبَ ، أي أعطى ، وردّه أي جعله راجعاً ،
وترك ، أي خلى ، وَتَجَدَّ وَاتَّخَذَ ، أي أخذ ؛

وأما «أَكَانَ» ، فهو قليل الاستعمال ، لكنه لا يبيح إلا بمعنى «صَبِرَ» ، وذلك
لما ذكرنا أن معنى صار : كان بعد أن لم يكن ، ومعنى «أَكَانَ» : جعله كائناً ، فحصل
من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير ، ولم يستعمل «كُونُ»^٢
متعدياً إلى مفعولين ؛

وقد جعل بعضهم «ضَرَبَ» مع «المَثَلُ» بمعنى «صَبِرَ» ، كقوله تعالى : «ضَرَبَ
الله مثلاً عبداً مملوكاً»^٣ ، ونحو ذلك ، وإليه ذهب الأندلسي ، فيكون «مثلاً» مفعولاً
ثانياً ، و «عبداً» هو الأول ، أي جعله مثلاً ، أو صاغه مثلاً ، من ضرب الخاتم والطين ؛
ويجوز أن يقال : معنى ضرب مثلاً ، أي : بين ، فهو متعدٍ إلى واحد ، والمنصوب
بعده : عطف بيان ؛

وقال ابن درستويه^٤ : يلحق «غَادَرَ» بصَبِرَ ، كما ألحق به «تَرَكَ» الذي بمعناه ،
نحو : غادرته صريعاً ، وإذا كان الثاني نكرة ، جاز جعله حالاً ، ويكون «غادر» بمعنى
خلف وخلى ، وأما إذا كان معرفة كما في قولك : غادرته جَزَرَ السباع^٥ ، فالحاق «غادر»
بصَبِرَ هو الظاهر ؛

(١) الآية الأولى في سورة الأنعام ؛

(٢) يعني لفظ كان متدياً بالتضعيف ؛

(٣) الآية ٧٥ في سورة النحل ؛

(٤) تقدم ذكره ؛

(٥) إشارة إلى جزء من بيت عشرة العبي في المعلقة وهو قوله :

غادرته جزر السباع ينشته مسا بين قلعة رأسه والمعصم

وقد ورد في غير شعر عشرة ، وتعبير الشارح لا يجعله شاهداً شعرياً حيث يقول : كقولك ، واعتبره البغدادى
شاهداً شعرياً وكتب عليه ؛

ومما ينصب المبتدأ والخبر ، غير أفعال القلوب ، ومن غير مرادفات « صير » : سَمِعَ ، الملقَّبُ بِبَيْنٍ ، نحو سمعتك تقول كذا ، ومفعوله : مضمون الجملة ، أي سمعت قولك ، ويجوز تصدير الجملة بأن ، نحو : سمعت أنك تقول ؛

قالوا : وإذا عمل في المبتدأ والخبر ، لم يكن الخبر إلا فعلاً دالاً على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا ، أو تتكلم ؛

وأننا لا أرى منعاً من نحو : سمعتك تمشي ، لجواز سمعت أنك تمشي ، اتفاقاً ؛ قال : ٧٠٢ - سمعت الناس ينتجعون غيثاً قفلت لصبيدح انتجعي بلالاً^٢ ينصب الناس ، وقد روي برهه ، على حكاية الجملة ؛

ومما يدخل على المبتدأ والخبر ، القول ، وما يتصرف منه ، والأصل في استعماله : أن يقع بعده اللفظ المحكي : إما الذي مضى ذكره قبل ، نحو : قلت زيد قائم ؛ أو الذي هو واقع في الحال ، نحو : أقول الآن : زيد قائم ؛ فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظاً بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام ، وإلا ، لم يكن حكاية ؛ أو الذي يقع بعده نحو : أقول غداً : زيد قائم ، أو : قل : زيد قائم ؛

واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو جملة ، والجملة أكثر وقوعاً ، والمقصود من الجملة الواقعة بعده : إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام ، لا مجرداً ، بل : مع المعنى ، نحو : قيل زيد قائم ، أي : قيل هذا اللفظ ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل ، جاز أن يُغيَّر اللفظ ، بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل ، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين ، فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ، أيضاً ، كالباري تعالى ، وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك ، لكن ، مع تغيير اللفظ ، يجب ألا يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة ، إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أي المحكية ، بأعيان ألفاظها ، فعلى هذا ، لك أن تقول حكاية عن قال : زيد قائم ، قال فلان قام زيد ؛

(١) أي العامل في اسم ذات كالكاف في قوله سمعتك .

(٢) من قصيدة لذي الرمة ، في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وصبيدح اسم ناقة ذي الرمة ؛

ولهذا نرى الكتاب العزيز ، يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة ، باللسان العربي ؛
وتقول : قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرى : أنت بخيل ، رعاية للفظ المحكي ،
ويجوز : قال زيد هو قائم ، وقلت لعمرى : هو بخيل ، بالمعنى الأول ، اعتباراً بحكاية
الحال ، فإن زيداً ، وعمرأ في حال الحكاية غائبان ؛
ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه »^١ ،
والأول أكثر استعمالاً ؛

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول ، قال تعالى : « تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَهُ »^٢ ،
و : « لَيُبَيِّتَهُ »^٣ بالياء ، والنون^٤ ؛

وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها ، لا مفعولاً مطلقاً ، على
ما وهم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأرى ، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم : قلت
هذا اللفظ فهو مقول ، وقد تقدم أن آية المفعول به : أن يُطْلَقَ عليه اسم المفعول ، كما
تقول : ضربت زيداً فهو مضروب ، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب ؛
وكذا تقول : أنا قاتلٌ زيدٌ قائمٌ ، بالإضافة ، والفاعل لا يضاف إلى مصدره ، فلا يقال :
زيد ضاربٌ الضرب القوي ؛

والذي أوهم المصنف ، قولهم إن معنى قلت زيدٌ قائم : قلت هذا القول ، وذهل عن
أن القول يطلق على القول ؛

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به ، قلنا يجوز عطف المفرد
عليها ، منصوباً ، نحو : قلت : إمّا زيد قائم أو لفظاً آخر مثله* ؛

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف ؛

(٢) الآية ٤٩ سورة النمل ؛

(٣) قرأ السبعة ما عدا حمزة والكسائي بالنون ، وقرأ حمزة والكسائي بالياء ، أما قراءة الياء فهي قراءة مجاهد ؛

(٤) بإضافة قاتل ، ولذلك لا يَتَوْن ؛

(٥) أو لفظاً ، مطوف على محل جملة زيد قائم فهو داخل في المثال الذي أوردته ؛

وقد يقع المفرد بعد القول ، على خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون مؤدباً معنى الجملة فقط ، ويعتبر ذلك بأن يجعل مكان ذلك المفرد جملة ، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة ، كما تقول ، مثلاً : قلت كلاماً حقاً ، أو باطلاً أو صدقاً ، أو كلاماً حسناً ، إذا قلت : زيد قائم ثم تقول : زيد قائم كلامٌ حقٌ ، أو باطلٌ أو كلامٌ حسنٌ ،

وثانيها : أن يعبر به عن المفرد لا غير ، نحو قلت كلمة ، أو لفظة عبارة عن زيد ، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد ، نحو : زيد كلمة أو لفظ ،

وثالثها : أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد ، وعن الجملة ، نحو : قلت لفظاً ، فإنك تقول : زيد لفظ ، وزيد قائم لفظ ، فتنصب هذه الثلاثة ، لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي حتى تراعى ، وليست ، أيضاً ، جُملاً مغيراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها ؛

ورابعها : مفرد غير معبر به ، لا عن جملة ولا عن مفرد ، بل المراد به : نفس ذلك اللفظ بعينه ، فيجب حكايته ، ورعاية إعرابه ، نحو : قال فلان : زيدٌ ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً ؛ وأما بناؤه فهل يراعى أو ، لا ؛ ذكرناه في باب العلم^١ ؛

وخامسها : مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ ، فيجب أن يقدَّر معه ما يكون به جملة ، كقوله تعالى : « قال سلامٌ ، قومٌ منكرون »^٢ ، أي : عليكم سلامٌ ، قال :

٧٠٣ - إذا أقبلت قلت دُبَاءَةً من الخُضِر مغموسة في الغُدر^٣

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٢) الآية ٢٥ سورة الذاريات ؛

(٣) من قصيدة لأمير القيس بن حجر ، وهو في وصف الفرس وبهذه :

وإن أدبست قلت أهجة مملعة ليس فيها أثر

والدُّبَاءَة : واحدة للدُّبَاء وهو القرع ، توصف بها الخيل للذة مقلمتها وعظم مؤخرها ؛

أي : هي دِباءة ؛ وقوله تعالى : « قالوا سلاماً قال سلام »^١ ، يجوز أن يكون « سلاماً » المنصوب معبراً به عن الجملة ، كما يقال فلان يُقرئك السلام ، أي : سلام عليك ، فيكون المنصوب في : قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله ، قال سلامٌ ؛ ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه^٢ ، فيكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أي : سلمنا سلاماً ، فيكون الجواب المرفوع ، أعني قوله : قال سلام ، أحسن منه على ما قال تعالى : « فحيوا بأحسن منها »^٣ ، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع ، على ما مضى في باب المبتدأ ؛

ويلحق ، عند الكوفيين بالقول ، في الحكاية ، ما في معناه ، كقولك : ناديته : عجلٌ ؛ وأخبرته : زيد قائم ، قال :

٧٠٤ - تَنَادَوْا بِالرَّحِيلُ غَدًا وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي^٤

وعند البصريين ، القول مقدر بعد مثل هذا الفعل ، وليس ملحقاً به ، وإضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز ، فالتقدير : أخبرته وقلت : زيد قائم ، وتنادوا بقولهم : الرحيلُ غداً ، وكلا القولين قريب ؛

وتقول : ناديته سلامٌ ، كما تقول : قلت سلام ، والتأويل ذلك التأويل ،

وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة ، كما يسأل : مَنْ قال زيد قائم ، فنقول : أنا قلت ، كما يحذف القول ويبقى المحكي ، كما في قوله :

(١) من الآية ٦٩ سورة هود ؛

(٢) أشرت كثيراً إلى استعمال الرضي للعدد المضاف المرفوع ، على هذا النحو وهو تعريف الجزئين وذلك من مذهب الكوفيين ، وبعض الأوقات يستعمل التركيب على مذهب البصريين فيقول مثلاً : من خمسة الأوجه ؛

(٣) من الآية ٨٦ سورة النساء ؛

(٤) الرحيلُ بـ رواية الرفع مبتدأ خبره « غداً » وإليه جارة للجملة ، وقد بين الشارح تأويل البصريين له ، فنكون الباء داخلة على القول المقدر ، وقد شرح البغدادي هذا البيت وبين ما فيه ثم قال : لم أقف على هذا البيت بأكثر من هذا ؛

جامعوا بمذق هل رأيت الذئب قط ١ - ٩٤

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ، ولا لفظ هناك ، سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً ، كما تقول : كيف تقول في هذه المسألة ، أي كيف تعتقد ، فيلحق بالظن في نصب المفعولين ، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيويه^٢ ، وبعض المتأخرين ؛ قال المصنف ، والأندلسي : لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم ، وقد يقال : كيف تقول زيداً قائماً ، فتجيب : أعلمه قائماً بالسيف ، فهو ، إذن ، بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً ؛

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً : لغة سلم ، وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً ؛ وقال الأندلسي : منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة ، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب ، فيجوز نحو : أقول زيداً : عمراً قائماً ، على ما قال ابن جعفر^٣ ، ولا بد عند الأكثر ، في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل ، نحو : أنقول زيداً قائماً ، أو منفصل بظرف ، نحو : أفدأ أمك تقول زيداً جالساً ، و : أبالسوط تقول زيداً ضارباً ، أو بأحد المفعولين كقوله :
٧٠٥ - أجهالاً تقول بني لؤي لمر أيبك أم متجاهلينا^٤
فإن نقص بعض الشرائط ، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر ، كما ذكرنا ، ويجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط ؛

(١) تكرر ذكر هذا الشطر ؛

(٢) انظر سيويه ج ١ ص ٦٢ ؛

(٣) تقدم ذكره قريباً ؛

(٤) من شواهد سيويه ج ١ ص ٦٣ ونسبه إلى الكيت بن زيد من قصيدته التي يهجو فيها الأعرار الكلبي وأهل اليمن والتي تقدم منها بعض الشواهد ، منها قوله :

فلا أعني بذلك أسفلكم ولكني أريد به اللونبا

وهي خزانة الأدب أن الذي في ديوان الكيت : أنوأماً تقول ... أم متناومنا ؛

قوله : « ولبعضها معنى آخر » ، بل لكلها ، فإن « حيث » بمعنى حُرِّتْ أَحْسَبُ ، وهو الذي في شعره شقرة ، ونَحِلْتُ أي حُرِّتْ ذا خال ، أي خيلاء وزعمت به أي كُفِلْتُ ؛ وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة ؛

قوله : « وعلمت بمعنى عرفت ، ووجدت بمعنى أصبت » ، قد ذكرنا أنه إذا تعدى علمت ، ووجدت ، إلى مفعولين ، فإنهما بمعنى عرفت وأصبت ، أيضاً ، إلا أن المعروف ، والمصاب^١ ، مضمون الجملة ، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال ؛ فعرفت ، وأصبت ، مع كونهما بمعنى علمت ، ووجدت ، لا ينصبان المفعولين ؛

(١) المراد بالمعروف والمصاب : ما وقع عليه معنى ، فعل المرفة والإصابة .

[الأفعال الناقصة]

[معناها ، ألفاظها ، ما يتضمن معناها]

[قال ابن الحاجب :]

« الأفعال الناقصة : ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة ، »
« وهي : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات »
« وآخى وعاد وغدا وراح ، وما زال وما فتى وما انفك وما »
« برح ، وما دام ، وليس ، وقد جاء : ما جاءت حاجتك »
« وقعت كأنها حربة ، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء »
« الخبر حكم معناها ، قرفع الأول ، وتنصب الثاني ، مثل : »
« كان زيد قائماً » ؛

[قال الرضي :]

إنما سميت ناقصة ، لأنها لا تتم بالرفوع كلاماً^١ ، بل بالرفوع مع المنصوب بخلاف
الأفعال التامة ، فإنها تتم كلاماً بالرفوع دون المنصوب ،

وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛
لأن « كان » في نحو : كان زيد قائماً ، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره

(١) أي لا تصير مع الرفوع كلاماً تاماً ، ومثله ما بعده ؛

يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام ، أي حصوله ، فجئني أولاً بلفظ دال على حصوله ما ، ثم عيّن بالخبر : ذلك^١ الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ثم قلت : حصل القيام ، فالعائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه ، كالعائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن^٢ ، على ما مر في بابه ، مع فائدة أخرى ههنا ، وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المتّيد ، ولو قلنا : قام زيد لم يحصل هاتان العائدتان معاً ، فـ « كان » يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في « كان » ، لكن دلالة « كان » على الحدث المطلق أي الكون وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق : عقلية ، وأمّا سائر الأفعال الناقصة ، نحو : صار ، الدال على الانتقال ، وأصبح ، الدال على الكون في الصباح ، أو الانتقال ، ومثله أخواته^٣ ، وما دام الدال على معنى الكون الدائم ، وما زال ، الدال على الاستمرار وكذا أخواته^٤ ، وليس ، الدال على الانتفاء : فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر : في غاية الظهور ، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه ،

قوله : « ما وضع لتقرير الفاعل على صفة » ، كان ينبغي أن يقيّد الصفة فيقول : على صفة غير مصدره ، فإن « زيد » في ضرب زيد ، أيضاً ، متصف بصفة الضرب ، وكذا جميع الأفعال الناقصة ، وأمّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة ، متصفة بمصادر الناقصة ، فعنى كان زيد قائماً : أن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ، ومعنى صار زيد غنياً : أن زيداً متصف بصفة الثنى المتصف بصفة الصبرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل ،

قوله « لتقرير الفاعل على صفة » ، أي جعله وثبितه عليها ،

(١) نائب فاعل : حين ،

(٢) أي قبل تفسيره بذكر خبره ، وهو الإبهام ثم التخصيص ،

(٣) المراد بأخواته : الأفعال الدالة على وقت ، مثل أسمى وأضحى ،

(٤) وكذلك هذا ، المراد بأخواته ما دل على الاستمرار ، مثله ،

(٥) خبر عن قوله : فدلالته على حدث معين ،

قوله : « كان ، وصار ، إلى آخرها » ، لم يذكر ميبويه منها سوى « كان » ، و « صار » و « ما دام » و « ليس » ؛ ثم قال ^١ : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، والظاهر أنها غير محصورة ؛ وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة ، كما نقول : تَمَّ التسعة بهذا عشرة ، أي تصير عشرة تامة ، وكمل زيد علماً ، أي صار علماً كاملاً ، قال تعالى : « فتمثل لها بشراً سوياً » ^٢ ، أي صار مثل بشر ، ونحو ذلك ؛

وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف ، ونقص منه ، قال الذي زيد من مرادفات « صار » : آل ، ورجع ، وحال ، وارتد ؛ كانت كلها في الأصل بمعنى « رَجَعَ » تامة ، وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا في الأصل بمعنى : انتقل ؛ وكذا كان أصل « صار » ، فكان حتى جميعها أن تستعمل تامة فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها يأتي ، إن عدت ، نحو : صار إلى الغنى ، ثم ضُمَّت كلها معنى : كان بعد أن لم يكن ، لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه ، فذلك الفعل بصير كائناً بعد أن لم يكن ، ففاعلها في الحقيقة ، بعد صيرورتها ناقصة : مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، إذ معنى جميعها ناقصة : كان بعد أن لم يكن ، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن ، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمتنقل ؛

ويجوز استعمال « صار » ومرادفاتها تامة على الأصل ، قال :

٧٠٦ - فصرنا إلى الحسنَى وَرَقَّ كلامها وَرَضْتُ فذَلَّتْ صعبة أَيْ إِذْلال^٣
وقال :

٧٠٧ - أَيْقَنْتْ أَنِي لَا مَحَا كَةَ ، حَيْثُ صَارَ الْقُومُ صَائِرًا

(١) ميبويه ج ١ ص ٢١ ؛

(٢) من الآية ١٧ سورة مريم ؛

(٣) من قصيدة طويلة لأمرئ القيس ، تكرر في هذا الشرح ذكر شواهد بينها ، وأول شاهد ورد في الجزء الأول في إعراب جمع المؤنث السالم ، وهو قوله :

تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا يَتَرَبَّ : أدنى دارها نظر عالي

(٤) هذا من أبيات لقيس بن ساعدة الأيادي ، ختم بها إحدى خطبه ، أولها :

أي : مكان القوم منتقل ، وقال تعالى : « انه ظنَّ أن لن يحور »^١ ، ولا بدَّ في التامة أن يلها لفظة على ، وإلى ، ظاهرين أو مقدَّرين ، لأن الرجوع والانتقال من الأمور النسبية ، لا يُفهم من دون المتَّقل عنه ، والمتَّقل إليه ،

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال ، بِصَارَ ، قياساً ، بل سماعاً ، ألا ترى أن نحو : انتقل ، لا يلحق به ، مع أنه بمعنى « تحوَّل » ،

وكذا ، زيد على^٢ « ما زال » ، من مرادفاتهما : ما فتى ، وما أفتأ ، وما انفك ، وما وني ، وما رام ، من رام يريم^٣ ، أي : برح ،

وأصل ما زال ، وما برح ، وما فتى ، وما أفتأ ، وما انفك : أن تكون تامة بمعنى : ما انفصل ، فتتعدى إلى ما هو الآن مصدر خبرها ، فيقال في موضع ما زال زيد عالماً : ما زال زيد من العلم ، أي : ما انفصل منه ، لكنها جعلت بمعنى : كان دائماً ، فنصبت الخبر نصب « كان » ، وإنما جعلت بمعناه ، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل ، كان فاعلاً له دائماً ،

وكذا أصل « برح » و « دام » ، أن يكونا تامين ، بمعنى : زال عن مكانه ، فيتعديان بأنفسهما ، وبين ، نحو : برحت بابك ومن بابك ، ورمتُ بابك ومن بابك ، وأصل « وني » : قصر ، فكان الأصل أن يتعدى بفي نحو : ما وني زيد في القيام ، فجعل الثلاثة بمعنى : كان دائماً ، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل ، ولا يقصر فيه ، يكون فاعلاً له دائماً ،

في الداهيين الأولين من القرون لنا بصائر

والبيت المستشهد به آخرها ؛

(١) الآية ١٤ سورة الانشقاق ؛

(٢) تقدم أنه يريد الزيادة على ما ذكره ابن الحاجب في المتن ، وكثير مما ذكره مزيداً على ما زال : مكرر

مع ما جاء في المتن . اللهم إلا إذا كان هـا من اختلاف النسخ ؛

(٣) وأما ان كان من رام يروم فهو متمد بنفسه بمعنى قصد ؛

(٤) لم يكر ما فتأ الثلاثي بين ما ذكره فيما زيد على ما زال ، وذكره هنا في بيان أصلها .

وإنما أفاد دخول النني على النني^١ دوام الثبوت ، لأن نني النني إثبات ، وإذا قُيدت نني الشيء بزمان ، وجب أن يعمَّ ذلك النني جميع ذلك الزمان ، بخلاف الإثبات ، فإنك إذا قُيدت إثبات الشيء بزمان ، لم يلزم استغراق الإثبات لذلك الزمان ؛ إذا قلت ، مثلاً ، ضرب زيد ، كفى في صدق هذا القول : وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي ؛ وأما قولك : ما ضَرَبَ ، فإنه يفيد استغراق نني الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي ، وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النني والإثبات المقيدان بزمن واحد في طَرَفَي تقيض ، فلو جُعل النني كالإثبات مقيداً بوقوعه ، أي وقوع النني في جزء غير معين من أجزاء الزمان المخصوص ، لم يكن يُناقض ذلك الإثبات ، إذ يمكن كون الجزء الذي يُقيد الإثبات به غير الجزء الذي يقيد النني به ، فلا يتناقضان ، فاكْتَفِيَ في الإثبات بوقوعه مطلقاً ، ولو مرة ، وقصدوا في النني الاستغراق ، إذ استمرار الفعل ، أصعب وأقل من استمرار الترك ، فصار نحو : ضَرَبَ ، وما ضَرَبَ ، كالموجة الجزئية والسالبة الكلية ، اللتين تناقض إحداهما الأخرى ؛

فتبين بهذا ، أن النهي يفيد التكرار ، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين ، فحصل من هذا كله ، أن نني النني يكون ، أيضاً ، دائماً ، ونني النني يلزم منه الإثبات ، فيلزم من نني النني إثبات دائم ، وهو المقصود ؛

ولا يُجعل كل فعل مفيد للنني ، داخل عليه النني ، بمعنى : كان دائماً ، بل ذلك موقوف على السماع ، فلا يقال : ما انفصل أو ما فارق ضارباً ، ولا يقال : ما زلت أميراً ، بضم الزاي ، ولا : ما أزلت أميراً^٢ ؛

وما زال ، الناقص ؛ واوي ، مضارعه : ما يزال ، كخاف يخاف ، فأما زال ، يزول ، وقولك : زاله يزيله أي فرقه ، من الياء ، فتأمان^٣ ؛

(١) أي على النني الاستفادة من معاني هذه الأفعال ؛

(٢) مع أن في الفعل معنى للنهي ؛

(٣) من الياء راجع إلى : زاله يزيله ؛

وقد حكى سيبويه^١ وأبو الخطاب عن بعض العرب : ما زِلَ يفعل كذا ، وكيد يفعل كذا ، وأصلهما : زَوِلَ وَكَوِدَ ، فثقلوا كسرة الواو فيهما إلى ما قبلها وقلبت ياء ، كما يفعل في المبني للمجهول في نحو : قيل ، وهو^٢ خلاف القياس ، والأكثر : ما زال ، وما كاد^٣ ؛ وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدرة بما ، للنفي : تأمّا ، نحو : ما يبرح من موضعه ، قال تعالى : « فلن أبرح الأرض »^٤ ، و : ما وى في أمره ، و : ما انفك من هذا الأمر ؛ وأمّا : ما زال ، أو : لا يزال ، وما فتى ، أو : فتّاً ، أو أفتاً ؛ فلا يستعملان^٥ إلا ناقصين ، قال سيبويه : إن « به » في قولك : ما زلت به حتى فعل : مفعول به ، والأولى أن نقول هو الخبر ، أي : ما زلت معه ،

ونقص ابن مالك من أخوات أصبح : غَدَا ، وراح^٦ ، فقال : هما لا يكونان إلا تأمّن ، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله :
٧٠٨ - غدا طاوياً يمارض الريح هافياً يَخُوت بأذنان الشعاب وَيَعِيل^٧

-
- (١) هذا في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ وحقه أن يقول : وحكى سيبويه عن أبي الخطاب ، لأن عبارة سيبويه : وحديثاً أبو الخطاب .. الخ وأبو الخطاب هو الأختش الأكبر شيخ سيبويه كما تقدم بيانه ، وتكرر ذكره ؛
(٢) أي هذا الثقل والإبدال بالنسبة للمبني للمعلوم ؛
(٣) ذكر « ما » مع كاد في التمثيل للأكثر ، غير ضروري ولكن المراد : الأكثر من حيث كون الفعل ولوي العين ؛
(٤) الآية ٨٠ سورة يوسف ؛
(٥) التثنية باعتبار أن المذكور نوعان من الأفعال هي : زال ، وتصرفاتها ، وفتى وتصرفاتها ؛
(٦) ما نقله عن ابن مالك موجود في التسهيل ، باب الأفعال الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر ؛
(٧) هذا البيت من قصيدة الشنفرى للمروفة بلابية العرب ، وهو من الجزء الذي يصف فيه اللّذّب الجائع حين يبحث عن قوته ، وقبل ذلك شبه نفسه بهذا اللّذّب حيث يقول :
وأغدو على القوت الزهيد كما غدا أزل تهـاداه التشائف أطحل
وقوله يمارض الريح هافياً : أي سريعاً ، وقيل معناه : جافاً ، يموت ، يصرخ ، ويعيل من العسلان وهو مشى فيه اضطراب ، واشتهرت الذئاب بهذه المشية ، ومن هذه اللامية شواهد أخرى في هذا الشرح ، منها الشاهد الذي يأتي بعد قليل ؟

أقول^١ : إذا كان « غدا » بمعنى مَشَى في الغَدَاة ، كقوله تعالى : « أن اغدوا على حرثكم »^٢ ، وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل ، نحو : راح إلى بيته ، فلا ريب في تمامهما ، وأمّا نحو قوله :

٧٠٩ - ولا خالف دارية متفزل يروح ويفلو ذاهناً يتكحل^٣
فإن كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة ، فهما أيضاً تأمّان ، والمنصوب بعدهما حال ؛ وإن كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان ، فلا منع ، إذن ، من كونهما ناقصين ؛

ومن الملحقات : جاء ، في : ما جاءت حاجتك ، أي : ما كانت حاجتك ، و « ما » استفهامية ، وأنت الضمير الراجع إليه ، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً ، كما في : مَنْ كانت أمّك ؛ ويروى برفع حاجتك على أنها اسم « جاءت » و « ما » خبرها ؛ وأوّل مَنْ قال ذلك^٤ : الخوارج ، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من علي رضي الله عنه ؛

ومنها « قعد » في قول الأعرابي : أُرْهَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، أي صارت ؛ قال الأندلسي : لَا يُتَجَاوَزُ بِهِذِينَ : أعني جاء ، وقعد ، الموضع الذي استعملتهما فيه العرب ، وطَرَدَهُ * بعضهم ؛

(١) مناقشة لابن مالك في رأيه أن غدا وراح لا يكونان إلا تأمّين ؛

(٢) الآية ٢٢ سورة القلم ؛

(٣) من لامية الشنفرى التي منها الشاهد السابق ؛ وهو من أبيات يصف فيها نفسه ، يقول : لست خالفاً ، والخالف الذي لا خير فيه من الرجال والدارية : الملازم لداره لا يفارقه أو الملازم لامرأته ، والداهن والمتكحل يريد بهما أنه ليس كالكلي لا هم له إلا التزين بالكحل والتطييب ؛

(٤) أي : ما جاءت حاجتك وفي سيبويه ج ١ ص ٢٥ : وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك فرفع ؛

(٥) أي جعله مطرداً يقاس عليه ؛

وقال المصنف ، وإجاد : الأولى طرد جاء ، في مثل : جاء البرّ قفيزين ، وقيل : هو حال ، وليس بشيء ، لأنه لا يُراد أن البرّ جاء في حال كونه قفيزين ، ولا معنى له ، قال ^١ : وأما « قَعَدَ » فلا يطرد ، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً ، يعني قول الأعرابي ؛ فلا يقال : قَعَدَ كاتباً ، بمعنى صار ، بل يقال : قَعَدَ كأنه سلطان ، لكونه مثل : قعدت كأنها حرّية ؛

قوله : « تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها » ، وذلك لما قَدّمنا : أن مضمون الأفعال الناقصة صفةً لمضمون خبرها ؛

قوله : « قرفع الأول وتنصب الثاني » ، تسمية مرفوعها اسماً لها ، أولى من تسميته فاعلاً لها ، إذ الفاعل ، كما ذكرنا ، في الحقيقة : مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ، فكما لا يُسمّى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً ؛ فالقياس ألا يُسمّى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً ، لكنهم سمّوه فاعلاً على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولاً ، لما مهّلوا ^٢ من أن كل فعل لا بدّ له من فاعل وقد يستغني عن المفعول ؛

[تفصيل أحكام]

[الأفعال الناقصة]

[قال ابن العاجب :]

« فكان ، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً ، دائماً أو منقطعاً »
 « وبمعنى صار ، ويكون فيها ضمير الشأن ، وتكون تامة »
 « بمعنى ثبت ، وزائدة ؛ وصار ، للانتقال ، وأصبح وأمسى »

(١) أي المصنف ؛

(٢) أي وضعوا من القواعد والأصول التي تنفرع عنها الجزئيات ؛

« وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها ، وبمعنى صار ،
« وتكون نائمة ، وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما ،
« وبمعنى صار وما زال وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
« لفاعلها مذ قبله ، ويلزمها النبي ، وما دام لتوقيت أمر بمدة
« ثبوت خبرها لفاعله ، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف ،
« وليس ، لنني مضمون الجملة حالاً ، وقيل مطلقاً » ،

[قال الرضي :]

شرح يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة ، ويذكر ، أيضاً ، مجيء بعضها تامةً أو زائدةً ،
قال : فكان ، تكون ناقصة بمعنىين : أحدهما ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل
عليه صيغة الفعل الناقص ، إما ماضياً ، أو حالاً ، أو استقبالياً ، فكان ، للماضي ، ويكون
للحال أو للاستقبال ، وذهب بعضهم إلى أن « كان » يدل على استمرار مضمون الخبر في
جميع الزمن الماضي ، وشبهته قوله تعالى : « وكان الله سميعاً بصيراً »^١ ، وذهل عن أن
الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً ، لا من لفظ « كان » ، ألا ترى
أنه يجوز : كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ ، وإذا قلت : كان زيد ضارباً لم يُبد
الاستمرار ، وقول المصنف : دائماً أو منقطعاً : ردُّ على هذا القائل ، يعني أنه يجيء دائماً ،
كما في الآية ، ومنقطعاً كما في قولك : كان زيد قائماً ، ولم يدلّ لفظ « كان » على أحد
الأمرين ، بل ذاك إلى القرينة ،

والمعنى الثاني : أن يكون بمعنى « صار » ، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول ، قال :
٧١٠ - بنباء قصر والمطسي كأنها قطعا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها^٢

(١) في الآية ١٣٤ سورة النساء ، والأمثلة على هذا كثيرة في القرآن الكريم ،

(٢) قال البغدادي : أنه من أبيات لابن أحمر ، شاعر إسلامي مخضرم ، وقوله :

ألا ليت شمري هل أيتن ليلته صحيح السرى والعيس يجري غروضها =

قوله : « ويكون فيها ضمير الشأن » أي يكون في « كان » الناقصة على أي معنى كانت من معنيها : ضمير الشأن مقدراً ، فيرفع المبتدأ والخبر بعدها ، منصوبة^١ المحل ، خبراً لكان ؟

وقال بعضهم : كان ، المضمّر فيها الشأن تامة ، فاعلها ذلك المضمير ، أي : وقعت القصة ، ثم فسّرت القصة بالجملة ، والأوّل أولى ، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ في الحال ، نحو : « قل هو الله أحد »^٢ ، أو في الأصل كاسم « إن » ، وأوّل مفعولي ظننت ، نحو : انه زيد قائم ، وظننته : زيد قائم ؛

وتكون تامة بمعنى « ثبت » وقد تقدّم^٣ ما يرشدك إلى أن الناقصة ، أيضاً ، تامة في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ، فوزانها وزان^٤ « عليم » الناصبة للمفعول واحد ، و« عليم » الناصبة للمفعولين ، فهما بمعنى واحد ، ونقول أن « كان » عجيبة بمعنى : كَفَّلَ ، وَغَزَلَ^٥ ؛

قوله : « وزائدة » ، اعلم أن « كان » تزداد غير مفيدة لشيء ، إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب ؛ كقوله^٦ :
٧١١ - سَراة بني أبي بكر تَسامى على ، كان ، المسومة العراب^٧

= صحيح السرى ، أي غير جائز عن القصد ، وتشبيه الأبل بالقطا التي تركت فراخها وهي خارجة من البيض ، يراد به السرعة الزائدة ؛

(١) هكذا جاءت هذه الكلمة والمراد بها أن المبتدأ والخبر معاً بعد كان : يصيران جملة منصوبة المحل ؛

(٢) أول آية في سورة الاخلاص ؛

(٣) في أول الباب ؛

(٤) أي تقديرها كتقدير عليم ؛

(٥) في القاموس : يقال كان اليتيم كيانة أي كفله ، وكان المَنزُول ، أي خوله ؛

(٦) تمثيل لزيادة كان ، لا لطلق الزيادة ؛

(٧) سَراة : جمع سرى وهو الكريم ، وتسامى أي تتبارى ، وقال البغدادي بعد أن شرح البيت : وهذا البيت مع شهرته وتداوله ، لم أقف له على خبر ؛

وكذا قيل في قوله تعالى : « مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا »^١ : انها زائدة ، غير مفيدة للماضي ، وإلّا ، فأين المعجزة^٢ ، و « صَبِيًّا » على هذا ، حال ، وكذا قولهم : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ^٣ : الكَمْلة من عَبَس ، لم يُوجَد ، كان ، مثلهم ، وكذا قول القرزدي :
 ٧١٢ - في لجة غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا في الجاهلية كان والإسلام^٤
 وأما إذا دَلَّتْ « كان » على الزمان الماضي ولم تعمل ، نحو : ما كان أحسن زيدا ، وكذا قولهم : انَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ ، زيدا ، فهي زائدة عند سيبويه^٥ ؛

وقال المبرد : ان « زيدا » اسم إن ، وكان خبرها ، ومن أفضلهم ، خبر كان ، وَرَدَّ بأن خبر « إن » لا يتقدم على اسمها ، إلا إذا كان ظرفاً ؛ ففي تسميتها زائدة ، نظر^٦ ، لما ذكرنا : أن الزائد من الكلام عندهم ، لا يفيد إلا محض التأكيد فالأولى أن يقال : سميت زائدة مجازاً ، لعلم عملها ، وإنما جاز ألا تُعملها مع أنها غير زائدة ، لأنها كانت تعمل ، لدالاتها على الحدث المطلق ، الذي كان الحدث المقيد في الخبر يُغني عنه ، لا لدالاتها على زمن ماضٍ ، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث ، لا للزمان ، فجاز لك أن تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق ، لإغناء الخبر عنه فإذا جردتها لم يبق إلّا الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً ، فبقي^٧ كالظرف

(١) الآية ٢٩ سورة مريم ؛

(٢) يعني أن اعتبار كان مفيدة لمعنى الماضي أي غير زائدة تضع مع المعجزة ، لأنه لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة ؛

(٣) الكلمة : جمع كامل ، وهو صفة أولاد فاطمة المذكورة ، وقد اشتهروا بذلك ؛

(٤) من قصيدة للقرزدي في هجاء جرير وقيله :

وحسب بحر بني كليب مصدراً فسرقت حين وقعت في التقسيم

ويروى : وحسب حبل .. أي ظننت أن ارتباطك بهم ينجليك من هجائي ؛

(٥) نقل ذلك سيبويه عن الخليل في الجزء الأول ص ٢٨٩ ؛

(٦) مبتدأ خبره قوله في تسميتها زائدة ، وهذا راجع إلى ما تقدم من القول بزيادتها في مثل ما ذكر ؛

(٧) الحديث عن كان ، وهو قد تحدث عنها من قبل بأسلوب التأنيث ثم قال فبقي ، أي لفظ كان وقد أشرنا من قبل كثيراً إلى أن تذكر الألفاظ وتأنيثها جائر في ذاته باعتبارها ألفاظاً أو كلمات ، ولكن الرضي كثيراً =

دألاً على الزمان فقط ، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره ، حتى الظرف ، تبيناً لإلحاقه بالظروف التي يتسَّحُّ فيها ، فيقع بين « ما » التعجب^١ ، وفعله ، وبين الجار والمجرور ، نحو : على كان المسؤومة^٢ ؟

ثبت أن « كان » المفيدة للماضي ، التي لا تعمل ، مجردة عن الحدث المطلق ؛ وقد ذكر السيرافي^٣ : أن فاعلها : مصدرها ، أي : كان الكون ، وهو هَوَس^٤ ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت ؛ وقوله^٥ :

٧١٣ - لعلك والموسود حقٌ لقساؤه بدا لك من تلك القلوص بدءاً^٦
معناه : رأى بادٍ ، المصدر بمعنى اسم الفاعل ؛ ومذهب أبي علي^٧ ، أنه لا فاعل لها ، على ما اخترنا ، فعلى هذا ، قول الفرزدق :
٧١٤ - فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كراماً^٨

= ما يجمع بين الحالتين في عبارة واحدة ، مثل ما هنا ؛

(١) كلمة « ما » مضاف ، والتعجب مضاف إليه أي بعدما الدالة على التعجب ، ومثل هذا كثير في كلامه ؛
(٢) في الشاهد السابق ؛

(٣) شارح كتاب سيويه ، وتكرر ذكره ؛

(٤) الموس نوع من الجنون ، وهذا قد لا ذع من الرضي ، وحمه الله ؛

(٥) هذا مبتدأ ، خبره قول الشارح : معناه بار .. الخ ؛

(٦) بين الشارح وجه الاستشهاد بالبيت وهو من أبيات لمحمد بن بشير الخارجي ، كان رجل قد وعده بقلوص ثم مظه ، فقال هذه الأبيات ، يقول فيها :

فسيان الذي ألقى إذا قال قال من الناس : هل أحسبتها ، كُنْساء
وقوله هل أحسبتها أي وجدت حصنها أي هل وصلت إليك ، يقول انه يلقي عناء إذا سأله أحد عن وصول القلوص إليه ؛

(٧) أي الفارسي وتكرر ذكره ؛

(٨) من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير ، ووجه الشاهد فيه بيته الشارح ؛

« كانوا » فيه ، ليست بزائدة ، كما ذهب إليه المبرد ؛ وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها ،
و « لنا » خبرها ، أي : جيرانك كرام كانوا لنا ؛

وقال سيبويه ^١ : هي زائدة مع الفاعل ، لأنه كالجزء منها ؛ والأول أولى ، لإفادتها ،
معنى ، وعملها لفظاً ،

ثم اعلم أن الزائدة ، والمجردة للزمان ، أعني غير العاملة ، لا تقمان أولاً ؛ لأن البداية
تكون باللوازم والأصول ، والمجردة للزمان كالزائدة ، فلا يليق بهما الصدر ، وتقمان في
الحشو كثيراً ، وفي الأخير ، على رأي ، نحو قولك : حضر الخطيب ، كان ، ولا تزداد ،
ولا تجرد إلا ماضية ، لخفتها ، وقد أجاز أبو البقاء ^٢ : زيادة مضارع « كان » في قول
حسان :

٧١٥ - كأن سبيشة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء ^٣
على رواية رفع مزاجها ، وعسل وماء ^٤ ؛

قوله : « وصار للانتقال » ؛ هذا معناها إذا كانت تامة ، كما تقدم ، ومعناها إذا
كانت ناقصة : كان بعد أن لم يكن ، فتفيد ثبوت مضمون خبرها ، بعد أن لم يثبت ،
ومعنى يصير : يكون بعد أن لم يكن ؛

قوله : « وأصبح وأمسى وأضحى » ، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها ، هذه الثلاثة
تكون ناقصة ، وتامة ، والناقصة بمعنيين : إما بمعنى « صار » مطلقاً ، من غير اعتبار الأزمنة

(١) سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ ؛

(٢) أبو البقاء : عبد الله بن الحسين الضرير ، المكبري ، صاحب الكلبيات وشارح ديوان المتنبي ، من أبرز

العلماء توفي سنة ٦١٦ هـ ؛

(٣) من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت ، مما قاله في الإسلام دفاعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم والبيت من
مقدمتها النثرية وفيها وصف الخمر ، على عاداتهم ، وبملاء ، وفيه خبر كأن :

على أنيابها أو طعم غص من التفاح هصره اجتساء

(٤) وروى برفع عسل وماء ونصب « مزاجها » على أنه خبر يكون فلا ضمير شأن في الكلام .

التي يدل عليها تركيب الفعل ، أعني الصباح ، والمساء ، والضحى ، بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل ، أعني الماضي والحال والاستقبال ؛

وإنما ^١ بمعنى : كان في الصباح ، وكان في المساء ، وكان في الضحى ، فيقترن ، في هذا المعنى الأخير ، مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ، بزمان الفعل ، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته ، .

فعني أصبح زيد أميراً : أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي ، ومعنى يصبح قائماً : أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال ؛

وتكون تامة ، كقولك : أصبحنا والحمد لله ، وأمسينا والملك لله : أي : وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما ، وكذلك : أصبحنا ، فبدل ، أيضاً ، كلُّ منها على الزمانين ؛

وحكى الأخفش زيادة « أصبح » و : « أمسى » ، بعد « ما » التعجب ، ككان ، في لفظين ، وهما : ما أصبح أبردھا ، وما أمسى أدفأھا ؛ وردّه أبو عمرو ، وقال السيرافي : أنه ليس في كتاب سيوييه ، وإنما كان حاشيةً في كتابه ؛

أقول : لو ثبت ما حكى الأخفش ، لكان كل منهما مجرداً عن الحدث للزمانين ، أي الصبح والمساء ، والزمن الماضي ، كما كان لفظ « كان » مجرداً للماضي ؛

قوله : « وظلَّ وبات .. إلى آخره » ، يعني أن معنى ظلَّ زيد متفكراً : كان في جميع النهار كذلك ، فاقترن مضمون الجملة ، وهو تفكَّر زيد ، بجميع النهار مستغرقاً له ، ويقترن ، أيضاً ، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي : الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال ؛ وتصريفه : ظلَّ يَظُلُّ ظلُّوا ،

قالوا : ولم تستعمل « ظلَّ » إلا تامة ؛ وقال ابن مالك : تكون تامة بمعنى طال ، أو دام ، والعهد عليه ^٢ ؛

(١) مقابل قوله : أما بمعنى صار بعد قوله والناقصه بمعنيين ؛

(٢) أوردته ابن مالك في التسهيل في هذا الباب ؛

وقولك : بات زيد مهموماً ، أي كان في جميع الليل كذلك ، فاقترن همَّ زيد ، بزمائي « بات » ، وهما : جميع الليل والزمن الماضي ؛ ومصدره : البتوتة ، ومضارعه : يَبِيتُ ، ويَبَات كباع يبيع ، وهاب يهاب ؛

ويجيء تامة بمعنى : أقام ليلاً ، ونزل ، سواء نام أو لم ينم ، وفي كلامهم : ليلة السبت ، سِرٌّ ، وِبَتْ ، وقد جاءت « ظلٌّ » ناقصة بمعنى « صار » مجردة من الزمان المدلول عليه بتركيبها ، قال تعالى : « ظلٌّ وجهه مسوداً »^١ .

وأما ججيء « بات » بمعنى صار ، ففيه نظر ؛ قال الأندلسي^٢ : جاء في الحديث بات بمعنى صار ، وهو : أين باتت يَدُهُ^٣ ، قال^٤ : لأن النوم قد يكون بالنهار ، قال : ويحتمل أن يقال : انها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب ، لأنَّ غالب النوم بالليل ؛ قوله : « وما زال .. إلى آخره » ، قد ذكرنا أن معنى ما زال وأخواته : كان دائماً ، فقولك ما زال زيد أميراً ، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مدَّةً قَبْلَها واستأهل لها ، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه ، لا قبل ذلك ،

قوله : « ويلزمها النني » ، إن كانت ماضية^٥ قِيَمًا ، وكَمَ ، وبَلًا في الدعاء ، وإن كانت مضارعة قِيَمًا ولا ولن ؛

والأولى ألا يفصل بين لا ، وما ، وبينها بظرف أو شبهه ، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال ، نحو : لا اليوم جتني ولا أمس ، وذلك لتركب حرف النني معها لإفادة الثبوت ؛ وقوله :

(١) الآية ٥٨ سورة النحل ؛

(٢) تكرر ذكره ؛

(٣) ورد هذا في الأمر بنسل اليد قبل الوضوء عند القيام من النوم ، وهو : فانه لا يدري أحدكم أين باتت يده ؛

(٤) أي الأندلسي ؛

(٥) أي وقت قبوله لها واستحقاقه لها ؛

(٦) أي ماضية ولو معنى كالمضارع المنفي يلم أو لمَّا ، ولا يكون المضارع ماضياً في المعنى إلا بهندما ؛

٧١٦ - فلا ، وأبى دهماء ، زالت عزيزة على قومها ما قُتل الزند قاذح^١
شاذ ؛ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف »^٢
بتأويل : لا وأبى دهماء ، لا زالت ؛ لأن^٣ حلفهما^٤ لم يسمع إلا من مضارعاتها ، وإنما
جاز حذفها لعدم اللبس ، إذ تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، قال :
٧١٧ - تنفك تسمع ما حيت بها لك حتى تكونه^٥
وتحذف منها كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر ، وقوله :
٧١٨ - تزال جبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوماً على خفه جمل^٦
لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضاً ، نحو : والله
أقوم ، أي : لا أقوم ، فكيف بها^٧ ؟

(١) روي : لعمر أبي دهماء - وليس فيه فصل ، وإنما فيه حذف حرف النفي قبل زال وسبأني أن ذلك خاص
بالمضارع ، وقال البغدادى : لم أفق على قائل هذا البيت ولا تكلمته ، يريد ما يتصل به من شعر قبله أو بعده .

(٢) الآية ٨٥ سورة يوسف ؛

(٣) تحليل قوله : وليس مما حذف فيه حرف النفي ؛

(٤) أي حرف النفي ، وأراد : لا « بتأويل أنها كلمة ؛

(٥) هذا ثاني بيتين ، نسبهما أبو عبيد : القاسم بن سلام لشاعر اسمه خليفة بن براز وهو شاعر جاهلي ، وكان
سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يمثل بهما ، والبيت الثاني : هو :

والمرء قد يرجو الحياة مؤملاً والمسوت دونه

(٦) كان شاعر اسمه سالم بن قهقان . كريماً ، جاءه أحد أتباعه فأعطاه بعمراً وقال لارأته هاتي جبلاً يقرن به
ما أعطيتك ففعلت ، وتكرر هذا الأمر حتى قالت له : ما بقي عندي جبل ، فقال لها : علي الجمال عليك
الجبال ثم قال أبياتاً ، منها :

فلا تمدنني في الطماء ويسري لكل يعبر جاء طالبه جبلاً

فألقت إليه بشمارها ، وقالت : اجعله جبلاً ثم قالت :

حلفت يميناً يا ابن قهقان بالنبي تكفل بالأرزاق في السهل والجبل

ترال جبال . أي لا تزال ؛ وبهذا يتحقق شرط تقديم القسم ، وهو قولها حلفت يميناً ..

(٧) الباء في مثل هذا زائدة . أي فكيف هي أي هذه الأفعال ، لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة
عند حذفه ؛

ولكون ما زال ، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا تتصل أداة الاستثناء بنهرها ، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات ، كما مر في بابه ، وخبر المبتدأ ليس بفضلة ، فلا يجوز : ما زال زيد إلا عالماً ، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم ؛

وأما خبر كيس ، وأخبار كان ، وصار ، وأخواتها ، إذا كانت منفية فيجوز اقترانها بـ **يألاً** ، إذا قصدت الإثبات ١٤

وقد يمتنع ذلك فيها ، أيضاً ، وذلك إذا تقدمت أخبارها عليها ، فلا يجوز : **إلا قائماً** لم يكن زيد ، **وإلا غنياً** لم يصير خالد ، لامتناع تصدر « **الأ** » ، كما مر في بابه ٢ ، وقد خطئ ذو الرمة في قوله :

٧١٩ - حراجيج ما تنفك إلا مناخه على الخسف أو ترمي بها بلداً فقرا ٣
واعتبر بأن « **تنفك** » تامة ، أي : ما تفارق وطنها ، ومناخه : حال ، وعلى الخسف ، متعلق بمناخه ، **جبل الخسف كالأرض التي تُناخ** عليها كقوله :

٧٢٠ - وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع ٤
وترمي ، عطف على مناخه ، نحو قوله تعالى : « **صافات** ويقبضن » * ؛ وقيل : هي ناقصة ، خبرها على الخسف ، أي معه ، ومناخه حال ، وفيه ضعف من وجهين ، إن كان

(١) الذي هو خبر هذه الأفعال ؛

(٢) أي باب الاستثناء ، في الجزء التالي ؛

(٣) من قصيدة لذي الرمة مطلعها :

لقد حشأت نفسي عشية مشرف وسم إوى حوى قلت لها صبرا
وحراجيج : جمع خرّيج وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض ، وقيل هي الضامر ؛
(٤) من قصيدة لعمرو بن معد يكرب للزبيدي أولها :

أمن ربحانة الداعي السبع يزورني وأصحابي هجوع
وتقدم هذا المطلع شاهداً في صيغ المبالغة ، في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛
(٥) الآية ١٩ سورة الملك ، والتشبيه في عطف الفعل على الاسم الذي يمتنه ؛

العامل في الحال ما تنفك ، أحدهما : أن المفرغ قلماً يأتي في المثلث وإن كان المستثنى فضلة ، كالحال في مثالنا ، والثاني أن العامل قبل « إلا » لا يعمل ، عند البصريين ، فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه ، كما مر في بابه ^١ ،

وإن كان العامل في الحال « على الخسف » ، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه : أحدها أن المفرغ قلماً يأتي في المثلث ، والثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، ولم يُجزه سيويه ، خلافاً للأخفش ، والثالث أن المستثنى ، إذن ، يكون مقدماً في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين ، كما تقدم في باب الاستثناء .

قوله : « وما دام لتوقيت أمر .. إلى آخره » ، أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، فأنت في قولك : اجلس ما دام زيد قائماً أبوه ، مؤقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد ، وكذا إن كان فاعل الخبر ضمير اسم دام ، نحو : اجلس ما دام عمرو قائماً ؛

قوله : « ومن ثمَّ احتاج .. » ، أي : ومن أجل كونه توقيتاً لشيء ، يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة ، اسمية ، كانت أو فعلية ، لفظاً أو تقديرًا ، كغيره من الفضلات ، و « ما » التي في أول « ما دام » مصدرية ، والمضاف الذي هو الزمان محذوف ، أي مدة دوام قيام زيد ؛

قوله : « وليس لنفي مضمون الجملة » قال سيويه ، وتبعه ابن السراج : ليس ، للنفي مطلقاً ، تقول : ليس خلق الله مثله ^٢ في الماضي ، وقال تعالى : « ألا يوم يأتيهم مصروفاً عنهم » ^٣ ، في المستقبل ؛

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال ؛ قال الأندلسي ، وأحسن ^٤ ؛ ليس بين القولين

(١) شرح الرضي بإسهاب هذا في باب الفاعل في الجزء الأول ، وذكره في باب الاستثناء في الجزء الثاني .

(٢) بمعنى : ما خلق الله مثله . للفظ خلق بصيغة الماضي ؛ والثالث في سيويه ج ١ ص ٣٥ .

(٣) الآية ٩ سورة هود ؛

(٤) جملة معترضة ، قصد بها التسجيل بتركيب رأي الأندلسي ،

تناقض ، لأن خبر ليس ، إن لم يقيد بزمان ، يحمل على الحال ، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو : زيد قائم ، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به ؛ هذا قوله ^١ ، وحكم « ما » كحكم « ليس » ، في كونها عند الإطلاق لني الحال ، وعند التقييد على ما قيدت به ، وقد ذكرنا حكم « لا » في باب المضارع ^٢ ؛

وأصل ليس : ليس ، كهيب ، كما يقال في عِلْم : علم ^٣ ، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان ، وتركهم قلب يائها ألفاً ، كما هو القياس في : هاب ، الماضي ، لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف ، ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً ؛

وسبويه والأكثر على أنه فعل غير متصرف ، وقال أبو علي في أحد قوليه : انه حرف ، إذ لو كان مخفف « قيل » كصيد في صيد ، لعادت حركة العين على الياء ، عند اتصال الضمير ، كصيدت ، ولو كان كهاب لكسرت الفاء ، كهيت ؛

والجواب : أن ذلك لمفارقة أخواته في عدم التصرف ؛

قال أبو علي : وأما إلحاق الضمير به في : كست وكسنا وكسم ، فلتشبيهه بالفعل ، لكونه على ثلاثة ، ومعنى « ما » وكونه رافعاً فناصباً ، كما ألحق الضمير في : هاء ؛ هايتا ، هاؤوا ، هايتي ، هايتي ، هاتين ، مع كونه اسم فعل ، تشبيهاً بالفعل ،

والأولى الحكم بفعليته ، لدلالة اتصال الضمائر به عليها ، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً ، كما ذكرنا في هاء ^٤ ،

(١) أي قول الأندلسي ؛

(٢) في أول هذا الجزء ؛

(٣) أي فأكثري في ليس بهذا التخفيف ، وبه يزول سبب قلب الياء ألفاً ، لأنها أصبحت ساكنة وإن كان ما قبلها مفتوحاً ؛

(٤) في باب أسماء الأفعال ، في الجزء الثالث ؛

[تقديم الخبر على الاسم]

[وعلى الفعل الناقص]

[قال ابن الحاجب :]

« ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها ، وهي في تقديمها »
« عليها على ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ، وهو من : كان ، إلى »
« راح ، وقسم لا يجوز ، وهو ما في أوله « ما » ، خلافاً لابن »
« كيسان في غير ما دام ، وقسم مختلف فيه وهو ليس. »^١

[قال الرضي :]

ذكر ابن مِعْطٍ^١ : أن خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم ، وهو غَلَطَ لم يذكره غيره ، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات ؛

قوله : « من كان إلى راح » ، كل ما ليس في أوله « ما » مما ذكره المصنف ، ومما لم يذكره ، من الأفعال الناقصة ، يجوز تقديم أخبارها عليها ، وفي « ليس » خلاف ، على ما يبيح ، وأما « ما دام » فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات ، وكذا لا يجوز فصل « ما » عن الفعل بالخبر ، كما مرَّ هناك ؛ وأما غير « ما دام » مما في أوله « ما » من هذه الأفعال ، فأجاز الكوفيون غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان : تقديم خبرها عليها ، قالوا : لأن « ما » لزمّت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات ، فهي كجزئها ، بخلاف نحو : ما فارق ، وما انفصل ، فإنها لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى ، والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الأفعال ؛

(١) أبو الحسن : يحيى بن عبد المظي ، من المغرب ، رحل إلى الشام وقدم إلى مصر وانتفع الناس بعلمه ومؤلفاته ، ومنها الألفية التي أشار إليها ابن مالك في ألفيته ؛

ولم يجوز ذلك غيرهم ، نظراً إلى لفظ « ما » ، ولو لم يكن فيها معنى النفي ، لم يصح الكلام مثبتاً بمعنى اللوام ؛

وأما توسط الخبر بين « ما » النافية والفعل ، في هذه الأفعال ، فلم يجوز أحد منهم ، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها ، فلا يجوز : ما قائماً زال زيد ، كما جاز : ما قائماً كان زيد ، اتفاقاً ؛ وكل حكم ذكرناه في « ما » النفي ، فهو ثابت في « إن » النافية ؛ وأما غيرهما من حروف النفي نحو لم ، ولكن ، ولا ، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة ، لم يجوز توسط الخبر بينها وبين الأفعال ، اتفاقاً ، لما ذكرنا في « ما » ، ويجوز تقديمها عليها ، اتفاقاً ، لأنها ليست كما في طلب التصدير ، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ؛

وأما ليس ، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ، ومنع الكوفيّة من ذلك ، لأن مذهبهم أنها حرف ، كما ، فألحقوها بها ، كأن ، ووافقهم المبرد ، وإن كان مذهبه أنها فعل ، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابهاها لما ؛ ولنقصان فعليتها ، جاز ترك نون الوقاية معها ، كما في قوله :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى^١ - ٣٨٠

ولذلك ، أيضاً ، أجاز بعضهم إبطال عملها بإلا ، كما في قولهم : ليس الطبيب إلا المسك بالرفع ؛

واستدلّ المجوّز بقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم »^٢ ، قالوا : لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل ؛

ولا يطرد لهم ذلك ، فإنك تقول : زيداَ كن أضرب ، ولم أضرب ؛ ولا منع أن يقال : ان « يوم يأتيهم » ظرف لليس ، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدالاتها على مطلق الحدث ؛

(١) تقدم ذكره في نون الوقاية ، والضمائر ، الجزء الثاني ؛

(٢) الآية ٩ سورة هود وتقدمت قريباً ؛

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف ، كما ذكرنا في باب المبتدأ ، كما يكون للنت المقتطوع بالرفع ، وللمندوح أو المذموم ، ولا على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط ؛ ولا على مبتدأ عادم التصرف ، كما ، التعجيبة ؛ ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل ، كقولهم : الطعن يُظْهِرُ^١ ، أو يلزمها لكونه في جملة كالمثل ، كاجمل الاعتراضية ، كقوله :

فأنت طلاق ، والطلاق عزيزة ثلاثاً وَمَنْ يَخْرُقْ أَعْقُ وَأُظْلِمَ^٢ - ٢٣٦
أو يلزم الابتدائية لكونه بعد « أمّا » وإذا المفاجأة ، أو لتضمنه معنى الدعاء ، كسلام عليك ، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت ، كما ذكرنا في باب المبتدأ ،

ولا تقع أخبار هذه الأفعال جُملاً طلبية ، وذلك لأن هذه الأفعال ، كما تقدم ، صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ، ألا ترى أن معنى كان زيد قائماً : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ، ومعنى صار زيد قائماً : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن ، ومعنى أصبح زيد قائماً : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح ، وكذا سائرهما ، إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر ، كما ذكرنا غير مرة ؛

فلو كانت أخبارها طلبية لم يخلُ هي من أن تكون خبرية أو طلبية ، فإن كانت خبرية ، تناقض الكلام ، لأن هذه الأفعال ، لكونها صفة لمصدر خبرها ، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر ، يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض ، وبعبارة أخرى : مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص ، كما مرّ تقديره ، فلو قلت : كان زيد هل ضَرَبَ غلامه ، كان ضربه

(١) أصل الظئر : المرأة التي ترضع ولد غيرها ويلزم منه العطف ، وقالوا : الطعن ظئار أي سبب للتعطف والتصالح وكذلك يظئر ؛

(٢) تقدم ذكره في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛ وهو أحد أبيات ثلاثة أرسل بها الكسائي إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يسأله عن حكم ما تضمنته من هذه الصورة لايقاع الطلاق ، وفي الإجابة عن ذلك تفصيل واسع .

لغلامه مخبراً عنه بكان ، ثابتاً عند المتكلم ، مستولاً عنه بهلّ ، غير ثابت عنده ، وهو تناقض ؛

وأما قولهم : علمت أزيد عندك أم لا ، فقد ذكرنا أن : أزيد ، ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض ؛

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها ، وهي ، كما ذكرنا ، صفة للأخبار ، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطالبان متساويين إذ الطلب فيها طلبٌ في أخبارها ، تقول : كُن قائماً ، أي : قم ، وهل يكون قائماً ، أي : هل يقوم ؛ وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر ، قال :

٧٢١ - وكوني بالمكّارم ذكريني ودلّي دَلّ ماجة صناع^١

وإن اختلف الطالبان ، بأن يكون أحدهما أمراً ، مثلاً ، والآخر استفهاماً ، نحو :

كوني هل ضربت ، اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال ؛

وأما إن كان خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الاستفهام ، جاز^٢ ، لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها ، نحو : أين كان زيد ، وإيهم كان زيد ، وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة ، أحدثت فيها معنى الاستفهام ، فلا يبقى ، إذن ، في الفعل إخبار حتى يتناقض الكلام ؛

(١) أحد بيتين ، أوردهما أبو زيد الأنصاري في نوحده لشاعر جاهلي من بني نهشل يقول لامرأته في البيت الذي قبل هذا :

ألا يأم فارغ لا تلومي على شيء رفعت به سَماعي

أي رفعت به ذكرتي بين الناس وهو الكرم . وأم فارغ كأنه ترخيم فارغة وهو من أسماء النساء ، وقوله في بيت الشاهد : دلّي : أمر من دلت المرأة بمعنى تدللت . ودلّ مفعول مطلق له ؛

(٢) هذا جواب قوله : وأما إن كان خبرها . فحقه أن يكون جملة مقرونة بالقاء ، وكثيراً ما يأتي مثل هذا في كلامه . وكان يكفي أن يقول : وإن كان خبرها .. الخ ؛

فإن قيل : فيجب أن يُجوز تقديم الجملة الطلية عليها ، على ما ذكرت ، نحو :
أيهم ضرب كان زيد ؛

قلت : إن كلمة الاستفهام تُحدث في الجملة التي تليها بلا فصل ، معنى الاستفهام ،
لا في جملة أخرى بعدها ؛

فعلى هذا يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مصدرة بما ؛
الذي ^١ ، فلا تقول : أين ، ما كان زيد ، ولا : متى ما زال عمرو ، لوجب تصدر « ما »
التي ، ويجوز : متى لم يزل زيد ، وأي وقت لم يزل سمالك ؛

ومنع الجزوي والشلوبيني ^٢ : ذلك ، في « ليس » نحو : أين ليس زيد ، فإن منعاً
ذلك بناءً على منع تقدم خبر ليس عليه ، فقد مر الكلام عليه ، وإن منعاً لأدائه إلى المحال ،
من حيث المعنى ، لأن زيدا ، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة ، فالجواب أن ذلك
على سبيل المبالغة ، ويُفرض ذلك في غير المستحيل ، نحو : متى ليس وجود الله ، أو
علمه ، أو قدرته ؛

ثم نقول : إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ما له صدر الكلام ، وجب تقديمه على
كان وأخواته ، إن لم تصدر بما ، وذلك ^٣ : أما كلمة الشرط نحو : أين تكن أكن ،
أو كلمة الاستفهام ، نحو : أين كنت وأيهم كنت ؛

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة ، وجب تأخير الاسم عن الخبر ، نحو : كان
في الدار رجل ، وفي الدار كان رجل ، وكذا إن دخل « إلا » على الاسم نحو : لم يكن
قائماً إلا زيد ، أو : قائماً لم يكن إلا زيد ، لما ذكرنا في باب الفاعل ^٤ ، ويجب ، أيضاً

(١) هذا كقوله ما التصحب بالإضافة ؛

(٢) الجزوي تقدم ذكره . وأما الشلوبيني ببناء النسب فهو أبو علي عمر بن محمد المولود بانيشيلة له
تطبيق على كتاب سيبويه توفي سنة ٦٤٥ هـ . فهو قريب العهد من الرضي .

(٣) أي ما له صدر الكلام ؛

(٤) في الجزء الأول ؛

تأخيرته عن الخبر ، إذا كان الجزء الخبر ضمير في الاسم ، نحو : كان في الدار صاحبها ؛ وكذا إذا كان الاسم « إن » مع صلتها ، نحو : كان عندي أنك قائم ، وعندني كان أنك قائم ، إذ لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ، على تقدير إضمار الشأن في الفعل ؛ ويجب تأخير الخبر عن كان ، واسمه معاً إن دخله « الا » نحو : ما كان زيد إلا قائماً ، ويجب توسيطه أو تأخيرته ، إذا كان الفعل مصلراً بما يقتضي التصدير ، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل ، كهلّ وأسماء الاستفهام والشرط ، نحو : هل كان زيد قائماً ، ومتى كان قائماً زيد ، إذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل ، كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير^١ ؛

وأما هزة الاستفهام ، وما ؛ النفي ، إذا لم يكن مع زال وأخواتها ، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص ، نحو : ما قائماً كان زيد ، و : أ قائماً كان زيد ، ولا يجوز تقديمه عليهما ؛

ويجب تأخير الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخر مرفوعه عنه نحو : كان زيد حسناً وجهه ، فلو قلت : كان حسناً زيد وجهه ، أو : حسناً كان زيد وجهه ، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه ، بالأجنبي ؛

وأما إذا تأخر منصوبه ، فيجوز على قبح ، إذا لم يكن المنصوب ظرفاً ، نحو : ضارباً كان زيد عمراً ، إذ المنصوب ليس كجزئه ؛ أما إذا كان منصوبه ظرفاً فإنه يجوز بلا قبح ، نحو : ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار ، إذ الظروف متنع فيها ؛

وألزم بمضهم تأخير الخبر إذا كان جملة ، ولا وجه لمنع توسطها أو تقديمها ، والأصل الجواز ؛

ولا يفصل ، عند البصرية ، بين كان وأخواته ، وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف ، أو الجار والمجرور ، نحو : كان أمانك زيداً جالساً ، وذلك لكون الفعل

(١) في الجزء الأول أيضاً ؛

الناقص عاملاً ضعيفاً ، فلا يفصل بينه وبين معموله ، من الأجنبيات إلا بالظرف ، وإن كان العامل قوياً ، جاز الفصل بينه وبين معموله ، بشرط أن يكون فضلة ، بغير الظرف أيضاً ، نحو : عمرأ كان زيد ضارباً ؛

وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً ، نحو : كان زيداً عمرأ ضارباً ؛

وفرق بعض البصريين ، بين الخبر العامل المتصل بذلك الممول الفاصل ، وبينه إذا لم يتصل ، فجوز في المتصل ، نحو : كان زيداً ضارباً عمرأ ، ولم يجوز في المنفصل ، نحو : كان زيداً عمرأ ضارباً ، وما أوهم خلاف ذلك ، قلدر فيه البصريون ضمير الشأن ، اسماً لكان وأخواته نحو : كان زيد الحمى تأخذ ، أو : كان زيداً تأخذ الحمى ، قال : ٧٢٢ - قنافل هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً^١ ويجوز ، في البيت ، زيادة كان ؛

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة ، ولا يُطلب التخصيص مع حصول الفائدة ، على ما ذكرنا في باب المبتدأ ، قال :

٧٢٣ - ما دام فيهن فصيل حياً^٢

وتقول : ما زال رجل واقفاً بالباب ، وكذا في باب « إن » ، قال :

٧٢٤ - وإن شفاء عبيرة مهراقة فهل عند رسم دارس من مؤل^٣
كذا أنشده سيويه ؛

وقد يُخبر ، في هذا الباب ، وفي باب « إن » بمعرفة عن نكرة ولم يجر ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس ، لاتفاف إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا ؛

(١) من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير ، وعطية هو أبو جرير ؛

(٢) من رجز منسوب إلى ابن ميادة وقيله : لتقرين قُرْباً جلديا ، وبعده : وقد دجا الليل فيها هيا ؛

(٣) من معلقة امرئ القيس ، وهذه رواية سيويه للبيت أي بتكثير شفاء ج ١ ص ٢٨٤ ويروى : وإن شفاي بالإضافة إلى ياء المتكلم ؛

وقد ذكرنا^١ أن سيبويه قال في نحو مَنْ زيد : إن « زيد » هو الخبر ؛

وقال الزمخشري^٢ : لا يَنْبِرُ ههنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة ، نحو قوله :

يكون مزاجها عسل وماء^٣ - ٧١٤

فيمن نصب « مزاجها » ، وقال :

قَني قبل التصرق يا ضباعا ولا يَكُ موقف منك الوداعا^٤ - ١٣٩

وقال ابن مالك : بل يجوز ذلك اختياراً^٥ ، لأن الشاعر أمكنه أن يقول :

ولا يك موقني منك الوداعا

وأن يرفع « مزاجها » ، على إضمار الشأن في « كان » ، كما في الرواية الأخرى ،

ولا خلاف ، عند مجوزه اختياراً ، أيضاً : أن الأولى : جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً ،
ألا ترى أنهم قالوا : ان « أن »^٦ أولى بالاسمية مما تقدّم^٧ في نحو قوله تعالى : « ما كان
حجتهم إلا أن قالوا »^٨ ، مع كونها معرفتين ، لمشابقتها للمضمر من حيث لا توصف
كالمضمر ؛

وإنما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر : عدم اللبس في باني كان وإن ،
لاختلاف إعراب الجزأين ؛

وأورد سيبويه^٩ للتمثيل بالاختبار عن النكرة بالمعرفة قوله :

(١) في باب المبتدأ والخبر - في الجزء الأول ؛

(٢) تكرر ذكره في هذا الجزء وفيما قبله ؛

(٣) تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً ؛

(٤) تقدم في باب الترخيم في الجزء الأول وهو من شعر القطامي ؛

(٥) مبني على مذهبه في الضرورة وهي ما لبس للشاعر عنه متلوحة والجبهود يقرلون هي ما وقع في الشعر ولو

كان للشاعر عنه متلوحة ؛

(٦) يعني هي وما دخلت عليه من الفعل فيؤولان بالمصدر ؛

(٧) أي مما قبلها في الآية وهو « حجتهم » ؛

(٨) الآية ٢٥ سورة الجاثية ؛

(٩) أورد سيبويه الشواهد الثلاثة الآتية في ج ١ ص ٢٣ ؛

٧٢٥ - أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تيمماً بجوف الشام أم متساكر^١

وقوله :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي^٢ كان أمك أم حمار^٣ - ٥١٢

وقوله :

٧٢٦ - ألا من مبلغ حسن عني أظب^٤ كان سحر^٥ أم جنون^٦

ورد عليه المبرد بأن اسم كان ، هو الضمير وهو معرفة ؛

وأجاب بعضهم المبرد عن سبويه بأن همزة الاستفهام في : أظبي^٢ ، و : أظب^٤ ، و : أسكران : دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره ، فارتفع ذلك المرفوع بمضمرة يفسره الفعل أولى ، فاسم كان ، إذن ، نكرة ؛ ورد الجواب بأن « أم » المتصلة يليها أحد المستويين والآخر^٤ الهمزة ، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً ، لم يلها المستويان ؛

وأجيب عن رد الجواب ، بأن الفعل لمّا كان محنوقاً وجوباً لأجل المفسر فكأنه معدوم ، وأيضاً فإن استواء ما وليّاهما قد لا يكون* ، في ضرورة الشعر ، كما يجيء في باب العطف^٦ ؛

هذا ، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير : أن المرفوع إنما يفسر رافعه بظاهر ، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو : « ان امرؤ هلك »^٧ وفي قوله خاصة : أظبي كان أمك أم حمار : الأولى أن يرتفع ظبي بكان المقدرة لما يجيء في باب العطف

(١) من شعر القززدق في هجاء جرير ؛

(٢) تقدم في باب المعرفة في الجزء الثالث ؛

(٣) قاله أبو قيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي في حسان بن ثابت وهو من الأوس . ويروى : اسحر كان دأوك وكان شأنك وهذا ما يريد من طبعك ؛

(٤) أي ويلى الآخر الهمزة ؛

(٥) نبينا غير مرة على هذا . وأنه مخالف لقواعد النحو ، ويتردد كثيراً في كلام الرضي ؛

(٦) أي باب حروف العطف في قسم الحروف . من هذا الجزء ؛

(٧) من الآية ١٧٦ سورة النساء ؛

أنه بعد سواء ، ولا أبالي ، لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل ،

وأجاب بعضهم ، المبرد عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكراً ، وردّ جوابهم بأن الضمير الراجع إلى نكرة : معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو : ضربت رجلاً وهو راكب ، ولو كان نكرة لصح وصفه ؛

والجواب عن الردّ : أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو : جاءني رجل فضربته ، وألاً فهو نكرة نحو : أرجل ضربته أم امرأة ، كما مرّ في حدّ المعرفة ؛ والنكرات المفسّرة للضمير في الآيات الثلاثة : غير مختصة ، فالضائر ، إذن ، نكرات ؛

واعلم أن « ليس » من بين أخواتها تخصّص بكثرة مجيء اسمها نكرة ، لما فيها من النفي ، ويجواز حذف خبرها كثيراً كقوله :

٧٢٧ - وإذا أقْرِضت قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل^١
أي ليس الجمل جازياً ، وقيل : بل حُملت على « لا » فصارت حرف عطف مثلها ؛

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا : ليس ، ودام ، ولتصاريفها ما ألها ، ولا يستعمل للمآزال وأخواتها مصدر ، واسم فاعل ، إلّا تامّين ، لأنها يلزمها حرف النفي ، وهو لا يدخل على المفرد ؛

وقد تحذف لام « تكن » للجزم ، تشبيهاً لنونها بالواو ، فحذفت مع أنه قد حذفت قبل ، حركتها للجزم ، وذلك لكثرة استعمالها ، قال تعالى : « لم يكُ مفيراً نعمة »^٢ ، كما حذفت كسرة لم أبال ، فقليل لم أبُلْ ، بعد ما حذفت منه الياء ، لكثرة الاستعمال ، أيضاً ؛

(١) من قسيمة جيدة قلما لبيد بن ربيعة العامري يقول فيها :

واكذب النفس إذا حدثها إن صدق النفس يزري بالأمل
غير أن لا تكذبنيها في الفتى وانزعها بالبر لله الأجل

(٢) الآية ٥٣ سورة الأنفال ؛

قال سيبويه : إذا لاقى نونٌ « يَكُنْ » المجزوم ، ساكناً بعدها لم يَجز حذفها ، قال تعالى : « لم يكن الذين كفروا »^١ ، لتَقْوِيها بالحركة ، وخروجها بها عن شبه حرف المد ؛ وأجازه يونس ، أنشد أبو زيد في نوادره :
 ٧٢٨ - لم يَكُ الحق على أن هاجه رسم دار قد تغى بالسُرر^٢
 قال السيرافي : هذا شاذ ؛

قال سيبويه^٣ : تقديم الخبر إذا كان ظرفاً : مُستحسن ، ويُسمى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف ، وكذا كل ظرف عامله مقدّر ، لأن ناصبه ، وهو : « استقرَّ » مقدّر قبله ، فقولك : كان في الدار زيد ، أي : كان مستقراً في الدار زيد ، فالظرف مستقرّ فيه ، ثم حذف الجار ، كما يقال : المحصول ، للمحصول عليه ، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو ، وهو ما ناصبه ظاهر ، لأنه ، إذن ، فضلة فلا يهتم به ، نحو : كان زيدٌ جالساً عندك ، وأما قوله تعالى : « ولم يكن له كفواً أحد »^٤ ، فإنما قدّم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة ، إذ ليس القَرَضُ نفي الكفء مطلقاً ، بل نفي الكفء له تعالى ، فقدّم اهتماماً بما هو المقصور ، معنىً ، ورعاية للفواصل لفظاً ؛

(١) الآية الأولى من سورة البينة ؛

(٢) أحد بيتين نسبهما أبو زيد ، لشاعر جاهلي اسمه حُزَيْل بن عُرْفَةَ وبعد البيت الذي في الشارح :

غَيْرُ الْجِسْدَةِ مِنْ عِرْقَانِهِ شِزْقُ السَّرِيحِ وَطُولُ انْطِطَرِ

(٣) هذا بمناء في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٧ ؛

(٤) آخر آية في سورة الاخلاص ؛

[أفعال المقاربة]

[تحديد معناها]

[قال ابن الحاجب :]

« أفعال المقاربة : ما وُضِعَ لدنو الخبر ، وجاء أو حصولاً ،
أو أخذاً فيه » ؛

[قال الرضي :]

الذي أرى ، أن « عسى » ، ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طَمَعَ في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ؛ ولا يجوز أن يقال : إن معناه رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم من كلام الجزولي^١ ، والمصنف ، أي أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره ، كقولك : عسى الله أن يشني مريضى ، أي : إني أرجو قرب شفائه ؛ وذلك لأن « عسى » ، ليس متيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً ، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة ؛ تقول : عسى الله أن يخلني الجنة ، وعسى النهي عليه السلام أن يشفع لي ، فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج ، فهو بمعنى لعله يخرج ، ولا دنو في « لعل » اتفاقاً ؛

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء والأجزاء السابقة ؛

وكذا في عدلهم « طفيق » ومرادفاته من أفعال المقاربة ، بمعنى كونها لدنو الخبر :
نظر ، لأن معنى : طفيق زيد يخرج : أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه ، ولا يقال :
ان الخروج قرب ودنا من زيد ، إلا قبل شروعه فيه ، لأن معنى القرب : قلة المسافة ،
بلى ، يصح أن يقال فيمن شرع في الشيء : قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه ؛
فعلى هذا ، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر ، إلا : كاد ومرادفاته ؛
وقول المصنف : « لدنو الخبر رجاء » ، أو حصولاً ، أو أخذاً فيه ، ، فيه خبط ،
لأن نصب هذه المصادر^١ ، على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز نسبة ، فيكون فاعلاً^٢
للدنو ، في المعنى ، كما في قولك : يعجبني طيب زيد علماً ، أي طيب علم زيد ، فيكون
المعنى : لدنو رجاء الخبر ، أو لدنو حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه ، وليس « عسى » لدنو
رجاء خبره ، بل لرجاء دنو خبره ، على ما ذهب إليه ، وكذا « طفيق » وأخواته ، ليست
لدنو الأخذ فيه ، بل هي للأخذ فيه ، ولفظ الجزولي^٣ ، أي : أن عسى للمقاربة الفعل في
الرجاء ، أوضح وأصح فيما قصده من المعنى ، ولو جعلنا المنصوب حالاً^٤ من الخبر أي :
لدنو الخبر مرجواً أو حاصللاً أو مأخوذاً فيه ، على تكلف فيه ، إذ الحد لا يستعمل فيه
مثل هذه الاحتمالات البعيدة ، لم يصح^٥ قوله : حصولاً ، لأن الخبر في « كاد » ليس
حاصللاً ، بل هو قريب الحصول ، وتبين ، أيضاً ، أن بين قرب الخبر ، وحصوله تناقياً ،
لأن القريب : ما لم يحصل بعد ؛

-
- (١) أي : رجاء وحصولاً وأخذاً ؛
(٢) أي قبل تحويله إلى التمييز ، فهو من قبيل المحول عن الفاعل ؛
(٣) للجزولي كتاب في النحو ؛ اسمه الجزولي ، ولعل هذا النقل منه ؛
(٤) أي حالاً بالتأويل كما سيبيته الشارح ؛
(٥) جواب لو في قوله ولو جعلنا المنصوب حالاً ؛

[أوجه استعمال]

[أفعال المقاربة]

[وتفصيل أحكامها]

[قال ابن الحاجب :]

« فالأول : عسى ، وهو غير متصرف ، تقول : عسى زيد »
« أن يخرج وعسى أن يخرج زيد ، وقد تحذف أن ، والثاني : »
« كاد ، تقول : كاد زيد ينجي » ، وقد تدخل أن ، وإذا دخل »
« النفي على كاد ، فهو كالأفعال على الأصح ، وقيل يكون »
« للثبات ، وقيل يكون في الماضي للثبات ، وفي المستقبل »
« كالأفعال ، تمسكاً بقوله تعالى : « وما كادوا يفعلون » ، »
« ويقول ذي الرمة : »
« إذا غير التأني المحبين لم يكدر رسيس الهوى من حب مية يبرح »
« والثالث : جعل ، وطفق ، وكرب ، وأخذ ، وهي مثل »
« كاد ، وأوشك ، وهي مثل عسى ، وكاد في الاستعمال » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « فالأول عسى » ؛ أي الذي لرجاء مضمون الخبر ، قال سيبويه^١ : عسى ،
طمع وإشفاق ، فالطمع في المحبوب ، والاشفاق في المكروه ، نحو : عسى أن تموت ،
ومعنى الإشفاق : الخوف ؛
وإنما لم يتصرف في « عسى » بل لم يأت منه إلا الماضي ، لتضمنه معنى الحرف ، أي

(١) سيبويه : ج ٢ ص ٣١١ ؛

إنشاء الطمع والرجاء ، كـلعل^١ ، والإنشاءات ، في الأغلب ، من معاني الحروف ، والحروف لا يُتصرّف فيها ؛ وأمّا الفعل ، نحو : بعث^٢ ، والجملة الاسمية نحو : أنت حر^٣ ، فعنى الإنشاء عارض فيهما ؛

قال الجوهري^١ : عَسَى من الله واجبة ، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى ، إذ لا يكونان إلا في المجهول ، وقوله تعالى : « عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلِقَكُنَّ^٢ »^٢ للتخويف ، لا للخوف والإشفاق ، كما أن « أو » في كلامه تعالى ، للإيهام ، والتشكيك ، لا للشك ؛

قال أبو عبيدة^٣ : عَسَى من الله إيجاب ، فجاء على إحدى لُغتي العرب لأن « عسى » للرجاء ، ولليقين أيضاً ، وأنشد لابن مقبل :
 ٧٢٩ - ظَنِّي بهم كَعَسَى وهم بتوفه يتنازعون جوائز الأمثال ؛
 أي : ظني بهم يقين ، هذا كلامه^٤ ؛ وأنا لا أعرف « عَسَى » في غير كلامه تعالى لليقين ، فقوله « عسى » لليقين ، فيه نظر ؛ ويجوز أن يكون معنى ، ظني بهم كعسى ، أي مع طمع ؛

وقد يكسرون سين « عسى » ، إذا اتصل به ضمير المتكلم ، نحو : عسيّت^٥ ، عسينا ، أو ضمير المخاطب نحو : عسيّت عسينّا عسيتم^٦ ، عسيّت عسيّن^٧ ، أو نون جمع المؤنث نحو : عسيّن^٨ ؛

وزعم الزجاج أن عَسَى حرف ؛ لما رأى من عدم تصرفه ، وكونه بمعنى لعل^٩ ؛ وانصالح^{١٠} المرفوع به يدفع ذلك ، إلا أن يعتذر بما يعتذر به أبو علي^{١١} في ليس ، كما تقدم ؛

(١) صاحب الصحاح وتقدم ذكره في الأجزاء السابقة ؛

(٢) الآية ٥ سورة التّحريم ؛

(٣) ممر بن اللّثني من قدامى النّوويين وشيخ أبي عبيد ، القاسم بن سلام ؛

(٤) من شعر نجم بن أبي بن بقل ، ويختصر اسمه إلى نجم بن بقل ؛ والبيت في شرح ابن يعيش ١٢٠/٧ ؛

(٥) أي كلام أبي عبيدة ، ذكره ليعقب عليه ، وينقله ؛

(٦) أي القارسي وتكرر ذكره ؛

قوله : « عسى زيد أن يخرج » ، المتأخرون على أن « عسى » يرفع الاسم وينصب الخبر ، ككان ، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره ، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزباء ، عسى الغوير أبوساً^١ ، وقوله :
٧٣٠ - أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً^٢

ونقل عن سيبويه^٣ منع كون « أن يفعل » خبره ، قيل : إنما قال ذلك ، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجملة ، وقوله : أبوساً ، وصائماً ، لتضمن « عسى » معنى « كان » فأجرى في الاستعمال مجراه ، علر من جملة خبراً أن يقدر مضافاً ، إما في الاسم ، نحو : عسى حال زيد أن يخرج ، أو في الخبر ، نحو : عسى زيد صاحب أن يخرج ؛

قال أبو علي في القصریات^٤ : عسى زيد أن يقوم أي عسى زيد ذا قيام ، وفي هذا العذر تكلف ، إذ لم يظهر هذا المضاب إلى اللفظ أبداً ، لا في الاسم ولا في الخبر ، وقال بعضهم : « أن » زائدة ، وفيه ، أيضاً ، نظر ، لأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكليم ، كزيادة « ما » في قوهم : « افعل هذا آثراً ما »^٥ ، ولزومه مطرداً في موضع معين مع أي كلمة كانت : بعيد ؛

وقيل : المقترن بأن ، مشبه بالمفعول به ، وليس بخبر ، كخبر كان ، حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجملة ، وذلك لأن المعنى الأصلي : قارب زيد أن يخرج أي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل ، بإفادة « عسى » لإنشاء الطمع ، كما كان أصل معنى : ما أحسن زيداً ، شيء جملة حسناً ، ثم تغير عنه بإفادة إنشاء التعجب ، وكذا

(١) مما قاله الزباء في قصتها مع قصير الذي احتال عليها حتى قضى عليها ، وينسب هذا الكلام إلى غير الزباء ، أيضاً ؛

(٢) نسبه بعضهم إلى رؤية بن المجاج وقال البغدادي أنه لم يجده في ديوان رجزه ؛

(٣) هذا مستفاد من كلام سيبويه في كتابه ج ١ ص ٤٧٧ ؛ ولفظه : وعسى محمولة عليها أن كما تقول : دنا أن يفعلوا ؛

(٤) من مؤلفات أبي علي الفارسي ، واسمه المسائل القصرية ، ومثله المسائل البندادية وغيرها

(٥) بزيادة « ما » والمراد : افعل هذا مؤثراً له على غيره ، أي أبداً به ؛

قالوا : أصل معنى : عسى أن يخرج زيد ، قرب أن يخرج زيد ، أي خروج زيد ، فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي ، وفي الثاني كاللازم ؛

وفيه ، أيضاً ، نظر ؛ إذ لم يثبت في عسى ، معنى المقاربة ، وضماً ، ولا استعمالاً ، كما مرّ قبل ؛

وقال الكوفيون : إن « أن يفعل » في محل الرفع ، بدلاً مما قبله ، بدل الاشتغال ، كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم .. »^١ ، إلى قوله : « أن تبرؤهم » ، أي لا ينهاكم عن أن تبرؤهم ؛

واللذي أرى ، أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يا زيدون عسى أن تقوموا ، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل ، والمعنى ، أيضاً ، يساعد ما ذهبوا إليه ، لأن « عسى » بمعنى : يتوقع ، فعنى عسى زيد أن يقوم : أي يتوقع ويرجى قيامه ، وإنما غلب فيه بدل الاشتغال لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً ، كما مرّ في باب البدل^٢ ، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظم لذلك الشيء في النفس ، كما مرّ في ضمير الشأن^٣ ؛

وأما : عسيت صائماً ، وعسى الغوير أبوساً فشاذان ؛ وقال بعضهم التقدير ، عسى الغوير أن يكون أبوساً ، وعسيت أن أكون صائماً ، وجاز حلف « أن » مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً ، لقوة الدلالة ، وذلك لكثرة وقوع « أن » بعد مرفوع « عسى » ، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله ، كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ؛ ومثله ما قدر الكسائي في البيت : إلا أن يكون الفرقدان^٤ ؛ ألا أن القرينة ههنا أدلّ كما ذكرنا ؛

(١) الآية ٨ سورة المشحة ؛

(٢) في الجزء الثاني ؛

(٣) آخر الجزء الثاني ؛

(٤) إشارة إلى قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وقد تقدم الاستنباط به في باب الاستثناء في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

فعلی مذهب الکوفیین ، إذا حذف « أن » فی الخبر ، مع قلة ذلك ، قلنا انها مقدرة لقوة الدلالة علیه فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي لا أن تراه ،

قوله : « وعسى أن يخرج زيد » ، اعلم أن من ذهب إلى أن « أن » مع الفعل في : عسى زيد أن يخرج ، خير عسى ، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد : انه خير ، أيضاً ، وهو من باب التنازع ، فيقول في التثنية على اختيار البصريين : عسي أن يخرج الزيدان ، وعلى اختيار الكوفيين : عسى أن يخرج الزيدان ، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث ، وجاز أن يقول : إن « أن يخرج » فاعل « عسى » وزيد فاعل يخرج ، فيقول في التثنية : عسى أن يخرج الزيدان لا غير ؛

وقوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً »^١ ، لو جعلنا الفعلين متنازعين في « ربك » لم يجز اعمال الأول أعني « عسى » ، لكون « ربك » وهو أجنبي ، إذن ، فاصلاً بين بعض الصلة وبعض ؛

وقوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً »^٢ ، يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في « شيئاً » وقد أعمل الثاني ، وأن يكون « أن تكرهوا » فاعل « عسى » ، كما في قوله تعالى : « عسى أن يكونوا خيراً منهم » ، و : « عسى أن يكن خيراً منهم »^٣ ،

وأما نحو : الزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون عسى أن يقوموا ، فإن ، فاعل « عسى » قولاً واحداً ؛

ولا يضمّر في « عسى » ضمير الشأن ، لأنه ليس من نواسخ الابتداء ، كما كان « كاد » منها ، وقوله تعالى : « من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم »^٤ ، في « كاد » ضمير الشأن ، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمل الأول ، ولو أعمل الثاني لقال

(١) الآية ٧٩ سورة الإسراء ؛

(٢) من الآية ٢١٦ سورة البقرة ؛

(٣) الآية ١١ سورة الحجرات ؛

(٤) الآية ١١٧ سورة التوبة ؛ على قراءة من قرأ تزيغ بالطاء

كادت ، إلا عند الكسائي فإنه يحذف الفاعل في مثله ، كما مر^١ ؛

وأما على قراءة من قرأ « كاد يزيغ » بالياء^٢ ، فليس من باب التنازع وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث ، بل هو على إضمار الشأن في « كاد » ؛

وقولك : كاد يقوم زيد ، يحتمل التنازع ، فتعمل أيهما شئت ، ويحتمل إضمار الشأن في « كاد » ، ومثله : « ليس خلق الله مثله » ،

وليس بمشهور إضمار الشأن ، من أفعال المقاربة ، إلا في « كاد » ومن الأفعال الناقصة إلا في « كان » و « ليس » ؛

ولا يتقدم « أن » مع الفعل على « عسى » ، أما عند من قال انه خبر ، فلضعف « عسى » لكونه غير متصرف ؛ وأما عند من قال هو بدل ، فلامتناع تقدمه على المبدل منه ؛

وقد يحذف الخبر من هذا الباب ان عليم ، نحو :

٧٣١ - همت ولم أفعل ، وكيدت ، وليتي تركت على عثمان تبكي حلالله^٣ أي كدت أفعل ؛ وكذا تقول : كم « عسى زيد » ، إذا قيل لك : عسى زيد أن يقوم ، أي : كم « عسى زيد أن يقوم » ؛

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب ، غالباً ، من اختصاص ، فلا يقال : كاد رجل أن يقوم ، ولا : عسى شخص أن يقوم ، إلا قليلاً ، قوله : « وقد يحذف أن » ، كقوله :

(١) باب التنازع في الجزء الأول ؛

(٢) هي قراءة حمزة ، وحذف عن حاصم ، والباقرن بالياء ؛

(٣) من قصيدة لضائق البرجسي ، وكان قد سجنه سيدنا عثمان بن عفان ولما طال سجنه استشفع إلى عثمان فأمر بإخراجه ، ولكنه اعزم قتل عثمان وعرف عثمان هذا التدبير فأعاده إلى السجن فقال هذه القصيدة التي تدل على إصراره على الانتقام ؛

٧٣٢ - عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب^١ وهو قليل ، وذلك لتشبيه « عسى » بكاد ، عند مَنْ قال هو خبر ، وقد مرَّ أن ذلك عند الكوفيين بتقدير « أن » ؛

ويتعين في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها ، فلا نقول : كاد زيد يخرج غلامه ، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى القفل المسند إلى ضمير الاسم ، نحو : كاد زيد يخرج نفسه ، هو بمعنى : كاد زيد يموت ؛

وقد يستعمل حَرَي زيد أن يفعل كذا ، واخْلُوق عمرو أن يقوم ، استعمال « عسى » بلفظ الماضي فقط ، ومعناها : صار حَرِيّاً وحَرَى أي جديراً ، وصار خَلِيقاً ؛ وأصلهما : حَرَي بأن يفعل ، واخْلُوق بأن يقوم ، فحذف حرف الجر ، كما هو القياس مع أنْ وأنْ ؛ ويقال أيضاً : هو حَرَى أن يفعل ، يفتح الراء والتنوين ، على أنه مصدر بمعنى الوصف ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، نحو : هُنَّ حَرَى أن يفعلن ، وإن قلت : هو حَرَي ، على قَبِيل ، أو حَرٍ بكسر الراء كعم^٢ ، أن يكون ،^٣ ثنيت وجمعت وأنثت ، ويقال أيضاً : بالحرَى أن يكون ؛

وقد يقع بعد « اخلُوق » : أن مع الفعل ، نحو : اخلُوق أن يفعل زيد ، كما قلنا في : عسى أن يفعل زيد ؛

وقول الشاعر :

٧٣٣ - عسى طيبي من طيبي بعد هذه مستطفي غلات الكلى والجوانح^٤ السين فيه عند المتأخرين ، قائمة مقام « أن » لكونها للاستقبال ؛

-
- (١) من قصيدة غلبه بن الخشرم قلما وهو في السجن منها البيت المشهور :
فسان يك صدر هذا اليوم ولقى - إن غداً لناظره قريب
- (٢) صفة مشبهة على وزن فعل ، مثل فرح فهو فرح ؛
- (٣) راجع إلى الأمثلة التي قبل : عمر ؛
- (٤) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراتي من الحماسة ، وهذا البيت آخرها ، والغلات بضم الفين جمع غلة والكل جمع كلبية .

والوجه عند الكوفيين أن يكون فاعل « عسى » مضمون الجملة الاسمية التي بعده ، كما في قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه »^١ أي : يتوقع إطفاء غلات الكلى ؛

قوله : « والثاني كاد » ، أي ما وضع لدنو حصول الخبر : كاد ، وهو من كدتْ تكاد كيداً ومكادة ، مثل : هبت تهاب ؛

وحكى الأصمعي^٢ : كوداً بالواو ، فيكون ، كخفت تخاف خوفاً ومخافة والأول أشهر ؛ وأوشك بمعناه ، ومعنى « كاد » في الأصل : قَرُبَ ، ولا يستعمل على أصل الوضع ، فلا يقال : كاد زيد من الفعل ، ومعنى أوشك في الأصل : أسرع ، ويستعمل على الأصل ، فيقال : أوشك فلان في السير ؛

ومن مرادفات كاد وأوشك : أَوَّك ، وَكَبَّ وهلهل ؛ وكرب في الأصل بمعنى قرب ، يقال كربت الشمس أي دنت للغروب ، وأما أولى فعناه الأصلي قَارَبَ ، قال :
٧٣٤ - فصادى بين هاديا يتين منها وأولى أن يزيد على ثلاث^٣
أي قارب وكاد ، ولا يستعمل إلا مع « أن » ، والأظهر كونها مفعولاً لأولى ،

ويجب تجريد خبر « هلهل » من « أن » ، وأما كاد وكرب وأوشك ، فنستعمل أخبارها مع أن ، وبجريدة ، والتجريد مع كاد وكرب أكثر وأعرف ، وإذا كانت مع أن فهو بتقدير حرف الجر ، أي : كاد أو كرب من أن يقوم ، وأوشك في أن يقوم ، ثم حذف حرف الجر على القياس ، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال ، و « أن » إما منصوبة أو مجرورة كما مر ؛

وقد يقع بعد أوشك : أن ، مع الفعل نحو أوشك أن يخرج زيد ، أي أسرع خروجه ،

(١) الآية ٣٥ من سورة يوسف ؛

(٢) عبد الملك بن قريب الأصمعي : أحد أئمة اللغة ورواة الشعر ، وتكرر ذكره في هذا الشرع ؛

(٣) البيت في وصف فرس ، ونقله البغدادي عن الأصمعي من غير نسبة إلى أحد ؛

ويموز أن يكون على التنازع ، فأوشك لمقاربة الفعل نحو كاد ؛ لكن يستعمل استعمال كاد ، أي مجرد الخبر من أن ، ويستعمل استعمال عسى ، على الوجهين المعلومين ؛

وإذا حذف أن من أخبار هذه الأفعال الثلاثة ، فإمّا أن تقدر مع الحذف ، كما في : تسمع بالمعيدي^١ ، وإمّا أن تحذف رأساً بلا تقدير ، لاستعمال كاد وكرب وأوشك ، لشدة دلالتها على مقاربة الفعل : استعمال كان ؛

ولاستعمال كاد مثل كان ، جاء في الضرورة ؛

فأبت إلى فهم ، وما كدت آيبا وكُم مثلها فارقها وهي تصفر^٢ - ٦٢٢
ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو : « كاد يزيغ قلوب فريق منهم »^٣ ؛

واستعمل ، أيضاً ، الأفعال التي للشروع في الفعل ، استعمال « كان » ، وهي طفيق ، وأخذ ، وأنشأ ، وأقبل ، وقرب ، وهب ، وعلق ، وجعل ؛ وكانت بذلك ، أولى من كاد ، وأخواتها ، لأن أخبارها حاصلة المضمون ، كأخبار كان ، بخلاف خبر كاد ؛

وكان أصل استعمالها ، أن يقال : طفيق زيد في الفعل ، وأخذ في الفعل ، وجعل الفعل ، من قوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور »^٤ ، أي أوجد ، وكذا أنشأ الفعل ، وأقبل على الفعل ، وقرب الفعل ، وهب في الفعل ، من قولهم : هب البعير في سيره ، أي نشط فيه ؛ فاستعملت استعمال كان لتضمينها معناها ،

وأما هلهل ، فإنما لزم تجريد خبره من أن ، مع أنه بمعنى كاد ، لا بمعنى طفيق ، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة مثل زلزل ، وصرصر* ،

(١) القائلة من تقديرها تأويل الفعل بالمصدر ، وتكرر ذكر هذا المثل وبيان ما فيه من روايات ؛

(٢) تقدم في الكلام على إعراب المضارع في أول هذا الجزء ؛

(٣) تقدمت قريباً ، وهي الآية ١١٧ سورة التوبة .

(٤) الآية الأولى من سورة الأنعام ؛

(٥) يرى بعض العلماء أن أصل مضفع الرباعي كززلز أنه مضفع الثلاثي فلما أريد تضعيفه : قيل زلزل ، وكراهة تولي ثلاثة أمثال أبدلوا أحدها من جنس الفاء ، ومن هنا تأتي المبالغة التي أشار إليها الشارح ؛

فكأنه ، للمبالغة في القرب ، لاحق بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير أن ،
نحو : هلهلت أقوم ؛

ولكون أفعال المقاربة ، أي كاد ، ومرادفاته ، وأفعال الشروع أي طَلِقَ ومرادفاته
فروعاً لكان ومحمولة عليها ؛ لم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه ؛

وإنما أُلِزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن ، دون الاسم والماضي
والمضارع المقترب بأن ؛ لأن المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال ، كما
مضى في بابه ؛ فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم ، بدليل أنك إذا قلت :
كان زيد وقت الزوال قائماً ، لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ، ومن حيث ظهوره
في الحال ، يدل على كونه مشتغلاً به ، دون الماضي ، بدليل أنك إذا قلت : كان زيد
وقت الزوال قائم ، دلّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت ، وإذا قلت : كان زيد
وقت الزوال يقوم ، دلّ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام ، فلما حُمِلت
هذه الأفعال على كان ، وقُصِدَ المعنيان ، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلاً
به ، وجب ألا يكون اسماً ، ولا ماضياً ، ولا مضارعاً بأن ؛

وإنما غلب في أفعال المقاربة ، أعني كاد ومرادفاته ، كون أخبارها كذلك ، وجوّز
اقتربانها بأن ، لكونها من شدة القرب الذي فيها ، كأنها للانتقال والشروع أيضاً ، فهي
ليست متضمنة لمعنى كان ، مثل أفعال الشروع ، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال
فقط ، لجاز في بعضها : اقتران الخبر بأن ؛ كقوله :

٧٣٥ - قد كادَ من طول الليل أن يمصحا^١

ولم يجر ذلك في خبر فعل الاشتغال ؛

وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأن ، ومنعهم من أن يكون مصدراً ، نحو :

(١) من رجز نسب بعضهم لرؤية وأورد قبله : رجع عفا من بعد ما قد انمحي وقال البندادي : لم أجده في ديوان
رؤية ؛

عَسَى زيد القيام ، وكذا منعوا من : عسى قيام زيد ، فلأن المضارع المقترن بأن للاستقبال خاصة ، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل ، فهو أليق بِعَسَى من المصدر ، ومن ثمّ قد تُحمل لعلّ وإن كانت من أخوات « إن » عليه ، نحو : لعلّك أن تقوم ^١ ،

[دعول النبي] ^٢

[على كاد]

قوله : « وإذا دخل النبي على كاد .. إلى آخره » ، قال بعضهم في كاد : ان نفيه إثبات وإثباته نفي ، بخلاف سائر الأفعال ،

أمّا كون إثباته نفيّاً ، فإن أرادوا به أنك إذا قلت : كاد زيد يقوم وأثبتّ الكود ^٣ ، أي القرب فهذا الإثبات نفي ، فهذا غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ؟ بل في : كاد زيد يقوم ، إثبات القرب من القيام بلا ريب ،

وإن أرادوا أن إثبات كاد ، دالّ على نفي مضمون خبره ، فهو صحيح وحقّ ، لأنّ قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذاً في الفعل ، لا قريباً منه ،

وأمّا كون نفيه إثباتاً فنقول ، أيضاً : إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في : ما كُدت أقوم : إثبات لذلك المضمون ، فهو من أفحش الغلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ،

(١) يعني دعول أن في خبرها ؛

(٢) أفردت هذا البحث بعنوان خاص ، وإن كان داخلياً فيما ذكره ابن الحاجب في المتن لأنّه موضع جدل بين

النحاة ، وقد أفاض الرضي رحمه الله في شرحه ؛

(٣) تقدم أنّه نقل هذا المصدر عن الأصمعي ؛

لأن نتي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نتي الفعل نفسه ، فإن : ما قربت من الضرب ، أكد في نتي الضرب من : ما ضربت ، بكى ، قد يجيء مع قولك : ما كاد زيد يخرج ، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت ، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه ؛ لا لفظ كاد^١ ؛

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت ، وثبوته في وقت آخر ، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانقفاؤه في وقت واحد ، فلا يكون ، إذن ، نتي كان مفيداً لثبوت مضمون خبره ، بل المفيد لثبوته تلك القرينة ، فإن حصلت قرينة هكذا ، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد ، بعد انتفائه ، كما في قوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون »^٢ ، أي : ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه ؛ إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم : « أتخذنا هزواً .. ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ، ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ، .. ادع لنا ربك يبين لنا ما هي .. » ، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً ؛ وإن لم يثبت قرينة هكذا ، كقولك : مات زيد وما كاد يسافر ، قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه ، كما في قوله تعالى : « لم يكذب يراها »^٣ ، وقوله :

٧٣٦ - إذا غير النأي المحبين لم يكذب رسيس الهوى من حبٍّ مئة يرح^٤
إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نتي كاد إثبات ، فقال بعضهم إنه للإثبات ، في الماضي كان ، كقوله تعالى « وما

(١) يعني أن هذا المعنى مستفاد من القرينة ، لا من لفظ كاد ؛

(٢) هذا الجزء ، وما سيذكره الشارح من الآيات ٦٧ إلى ٧١ في سورة البقرة ؛

(٣) من الآية ٤٠ سورة النور ؛

(٤) قد أوردته المصنف في المتن وهو من قصيدة لنبي الرمة أولها :

أمتزلتي مسي سلام عليكما على النأي ، والنائي يسود وينصح

كادوا يفعلون^١ ، أو في المستقبل ، واستدل على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات ، بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله : إذا غيرَ الثَّاني ... البيت ، وقولهم^٢ : نراه قد برح ؛ حتى أدَّى ذلك إلى أن غيرَ ذو الرمة ، لم يكِد ، إلى : لم أجد ، ولم يكِد ، مستقبل ، لأنه جواب إذا ، فلولا أنهم فهموا الإثبات ، لم يخطئوه ؛

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى : « وما كادوا يفعلون » أن إثبات الفعل مفهوم من القرينة ، أي قوله تعالى « فذبحوها » لا من « كادوا » كما تقدم ؛ ولهذا لم يُقدِّم الإثبات في قولنا : مات زيد وما كاد يسافر ، لما لم تكن قرينة ؛

وأما الجواب عن تخطئة الشعراء .. فبأنَّ تخطئهم وتصويب ذا الرمة في بديته ؛ بناء على الدليل المذكور ، أي أنَّ نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له ، وقد خطأ المخطئين ، وذا الرمة ، في رويته ؛ من قال حين سمع تلك الحكاية : أصابت بديته وأخطأت رويته^٣ ؛

وقال بعضهم : ان نفي الماضي إثبات ، لشبهة قوله تعالى : « فذبحوها » وما كادوا يفعلون ، ونفي المضارع نفي ، لقوله : « لم يكِد يراها » ، وقول ذي الرمة : لم يكِد يبرح ؛ وعند الأخفش يجوز زيادة كاد ؛

قوله : « والثالث » أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر ، وقد ذكرنا مرادفات طَفِقَ ، وأحوالها ، يقال : طَفِقَ يَطْفُقُ طَفْقاً ، كَفَرِقَ يَفْرِقُ غَرْقاً ، وحكى الأخفش عن بعضهم : طَفِقَ ، وقد جاء : طَفِقَ يَطْفُقُ ، كجلس يجلس ، ويستعمل مضارع : كاد ، وأوشك ، خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب ؛

(١) الآية ٧١ سورة البقرة ؛

(٢) أي قول الشعراء الذين خطأوا ذي الرمة وقولهم نراه قد برح معناه أنهم فهموا من لم يكِد يبرح أنه قد برح وزال وهذا وجه الخطأ ؛

(٣) معناه أن قوله الأول لم يكِد يبرح كان على البديهة من غير تفكير ، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكير بعد اتهام الشعراء له بالخطأ ؛ وفي الخزانة أفاض البغدادي في شرح هذا البيت ؛

قوله : « وهي مثل كاد في الاستعمال » ، وقد يبيح خبر جعل جملة اسمية ، قال :
 ٧٣٧ - وقد جعلت قلوص بني سُهَيْل من الأكوار مرتعها قريب^١
 وقد يبيح شرطية مصدرة بإذا ، نحو قولك : جعل زيد إذا كلمته يغضب ، على
 أن الجزاء : المضارع ، قال :
 ٧٣٨ - وقد جعلت إذا ما قمت يضلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاب الثَّيْل^٢

(١) من أبيات الحماسة ولم ينسبه أحد ، وهو يرتبط بالشاهد المتقدم في باب العطف في الجزء الثاني من هذا الشرح وهو قوله :

فلست بنسازل إلا أَلْسَمْتُ برحلي أو عيالتيها الكلوب

(٢) جاء هذا البيت في أكثر كتب النحو : الشارب التمل ، كما هو هنا ، وقال البغدادي إن العوَاب فيه : الشارب السكر ، قال : لأنه من أبيات رائية نسبها إلى عمرو بن أحمر الباهلي وبعده :
 وكنت أمشي غسل رجلين متدلًا فصررت أمشي على أغصان من الشجر
 يقصد العصا ، ونسبه الجاحظ في الحيوان : لأبي حنيفة النمرية وهو من المعمرين ؛

[فعل التعجب]
[معنى التعجب وصيغه]
[شروط صوغه]

[قال ابن الحاجب :]

« فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب ، وهو صيغتان :
« ما أفعله وأفعل به ، وهي غير متصرفة ، مثل : ما أحسن »
« زيداً وأحسين به ، ولا يبينان إلا مما يُبنى منه أفعال التفضيل ،
« ويُتوصل في الممتنع بمثل : ما أشد استخراجه ، وأشدّ
« باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل ،
« وأجاز المازني الفصل بالظرف ، و : ما ، ابتداء ، نكرة
« عند سيبويه ، ما بعدها الخبر ، موصولة عند الأخفش
« والخبر محذوف ، وبه ، فاعل عند سيبويه ، فلا ضمير
« في أفعال ، مفعول عند الأخفش والباء للتعدي ، أو زائدة ،
« ففيه ضمير » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « ما وضع لإنشاء التعجب » ، أي فعل وضع لإنشاء التعجب ، لأنه في قسم
الأفعال ، فلا ينتقض الحد بنحو : ناهيك به ، والله دره ، وواهاً له ، ويا لك رجلاً ،

وكاليوم رجلاً ، وويلمه رجلاً^١ ؛

بلى ، يتنقص بنحو : قاله الله من شاعر ، ولا شلَّ عَشْرُهُ^٢ ، فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب ، وليس بمحض الدعاء ؛ وكذا قولهم : أبرحت رباً^٣ ؛ إلا أن يقول : إن هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب ، بل استعملت لذلك بعد الوضع ، وأما نحو : تعجبت ، وصعبت ، فهو ، وإن كان فعلاً : ليس للإنشاء ؛

واعلم أن التعجب : انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛

ولا يجوز التعجب ، منه^٤ تعالى ، حقيقة ، إذ لا يخفى عليه شيء ؛

ف فعل التعجب في اصطلاح النحاة ، هو ما يكون على صيغة : ما أفعله ، أو : أفعل به دالاً على هذا المعنى ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى ، يسمى عندهم فعل التعجب ؛ قوله : « وهي غير متصرفة » لمشابتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة ، وأيضاً ، كل لفظ منها صار عكماً لمعنى من المعاني ، وإن كان جملة ، فالقياس ألا يتصرف فيه ، احتياطاً لتحصيل الفهم ، كأسماء الأعلام ، فلهذا ، لم يتصرف في : نعم ، وبس ، وفي الأمثال ؛

قوله : « ولا يبينان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل » ، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل* ، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط ، وهو أنه لا يُبنى إلا مما وقع في الماضي واستمر ، بخلاف التفضيل فإنك تقول : أنا أضربُ منك غداً ، ولا يتمعّبُ إلا مما حصل في الماضي

(١) تقدم كثير من هذه الأمثلة في باب التمييز - في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٢) عشرة أي عشر أصابعه ، وهو كقوله لا شلت يداه ؛

(٣) إشارة إلى قول الأعشى : أبرحت رباً وأبرحت جاراً ، وقد تقدم في باب التمييز أيضاً ؛

(٤) أي لا يصدر منه تعالى على الحقيقة ، قوله « منه » متعلق بيجوز ؛

(٥) في أواخر الجزء الثالث من هذا الشرح ، وقد أحال الرضي هنا كثيراً على أفعل التفضيل ؛

واستمر ، حتى يستحق أن يُتعجب منه ، أمّا الحال الذي لم يتكامل بعد ، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود ، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها ، فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب ، على الماضي أعني : ما أفعل ^١ ،

قيل : لا يُبنى فعل التعجب إلّا من فعل ، مضموم العين في أصل الوضع ، أو من المفعول إلى فعل ، إذا كان من غيره ، نحو : ما أضرب وما أقتل ، لئدّل بذلك على أن المتعجب منه صار كالغريزة ، لأن باب فعل موضوع لهذا المعنى ، وكذا قيل في أفعل التفضيل ، فكان أصل : ما أضربك لزيد ، وما أقتلك له ، وأنت أضرب لزيد وأقتل له : ضُرب لزيد وقُتل له ، ولم يستعمل هذا الأصل ، لأن نقل الفعل إلى فعل ، لبناء التعجب منه ، لا لذاته ، فلهذا لا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى إليه بنفسه ، إلّا باللام ، كما رأيت ؛

ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول ، لما مرّ في أفعل التفضيل ، ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذتين من فعل المضموم العين كما ذكرنا ، وهو لازم . ودبّما يُبنى من المفعول إذا أمِن التباسه بالفاعل نحو : ما أجته ، وما أشهره ، وما أمقته إليّ ، وما أعجبه إليّ وما أشاهه إليّ ، فيتعلى ، كما ذكرنا في أفعل التفضيل ، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى ، أو بعند ، نحو : أحظى عندي ، وذلك إذا تضمن معنى الحب ، أو البغض ؛

قال سيبويه : جميع ذلك مبني على فعل ، وإن لم يستعمل ، فكان : أبغضه وأعجبه ، وأمقته ، من بغض ، وعجب ، ومقت ، وإن لم يستعمل ، وأشاهه ، من شهِو ، كما يقال : رموت اليد يده ؛

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لـ « ما » المصدرية ،

(١) اقتصر على التمثيل بالصيغة الأولى لأن في الثانية خلافاً وإن كان المشهور أنها صيغة فعل ماضٍ حوّل إلى صورة الأمر وسيأتي تفصيل الكلام عليها واختيار الرضي فيها ؛

القائمة مقام المتعجب منه بعد : ما أشد ، وأشد ونحوهما نحو : ما أشد ما ضرب ، وأشد
بما سُجِن ؛

ويُبنى ، أيضاً من باب أفعل إفعالاً ، قياساً عند سيبويه ، سماعاً عند غيره ، نحو :
ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له ؛

والأخفش والمبرد ، جَوْزاً بناءً من جميع الثلاثي المزيد فيه ، كما مرَّ في أفعل التفضيل ؛
وربما بُني من غير فعل نحو : ما أحثك هذه الشاة ، كما قيل : هو أحثك الشاتين ، أي
آكلهما ، وكذا يقال : ما أبله ، وما أفرسه ، وإن لم يستعمل منهما الفعل كما مرَّ ، ويستعمل
منهما الفاعل ، نحو : آبل وفارس ، وقد بُني من غير متصرف ، نحو : ما أنعم وما أبأس ،
ويجوز أن يُبنى من الميوب الباطنة كأفعل التفضيل ، نحو : ما أحمقه وما أنوكه ، وما ألدّه ؛
ونذر : ما خيره وما شرّه بحذف الهزمة ، بخلاف خير ، وشر في التفضيل ؛

ويتعدى إلى غير المتعجب منه ، كما يتعدى إليه أفعل التفضيل ، سواء

ولمشابهة أفعل التعجب ، لأفعل التفضيل في الوزن ، والأصل المبني منه ، وشرائط
بنائه ، وتصحيح العين في نحو : ما أقوله وما أبيه ، وتعديه بما يتعدى به أفعل التفضيل ،
توهم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب : اسم كأفعل التفضيل ، وقوى وهمهم
تصغيرهم إياه في قوله :

ياما أميلح غزلاناً شذنّ لنا من هوئليّاكنّ الضال والسمر^٦ -
وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ، ولولا افتتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب
منه بعده ، انتصاب المفعول به ، لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصرَ ؛ وقد اعتلوا لفتح آخره
بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقةً بأن يوضع له حرف ، كما مرَّ في بناء اسم
الإشارة ، فبني لتضمنه معنى الحرف ، وبُني على الفتح لكونه أخفّ ، فإ مبتدأ ، وأحسن
خير : أي : شيء من الأشياء متعجب من حسنه ، و « ما » نكرة غير موصوفة ؛ واعتلوا

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول في علامات الاسم ؛

لنصب المتعجب منه بعد أفعل : يكونه مشابهاً للمفعول لمجيئه بعد أفعل المشابه لفعل مضمَر فاعله ، فوقعه موقع المفعول به ، فانتصب انتصابه ، فهو نحو قوله :
 ٧٣٩ - ونأخذ بعده بذي ناب عيش أجب الظهر ليس له سنام^١
 بنصب الظهر ، وهو ضعيف ؛ لأن النصب في مثل أجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب ، كما مر في الصفة المشبهة^٢ ، ولا يضاف أفعل إلى المتعجب منه ؛

والجواب عن تصحيح العين في نحو : ما أقوله وما أبيعه ، وأقول به وأبيعه به : أن الأعلال نوع تصرف ، وفعل التعجب غير متصرف ، ومن ثم ، لم يجر الإدغام في نحو : أشد به^٣ في التعجب ، كما جاز في غيره ،

وأما التصغير فع كونه شاذاً مقصوداً على السماع ، إلا عند الكسائي ، فإنه^٤ يدعي إطراده ، ويقيس عليه أفعل به في جواز التصغير ؛ فإنما جاز ذلك ، لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعل ، الاسمي كأبيض ، وأقول منك ؛

قوله : « وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمَتْنِ » ، يعني بالمتنع : ما لا يكون ثلاثياً ، نحو : ما أحسن استخراجه ودحرجته ؛ أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة ، نحو ما أشد بياضه ، أو عوره ، أو لم يكن تاماً نحو : ما أشد كونه قائماً ؛

أما ما لزم النفي ، كما تبس^٥ ، أو كان مصوغاً للمفعول ، أو عادياً لمصدر مشهور ،

(١) من أبيات اللبابة الديالي ، وكان قد جاء مبتكراً فلم أنه مريض ينتقل على سرير من الخشب ، وقيل هذا البيت :

لإن يهلك أبو قابوس ، يهلك ربيع الناس والبلد الحرام

(٢) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) مع وجود موجه وهو اجتماع المثلين ولو أدرغم قليل : أشد ؛

(٤) أي الكسائي ؛

(٥) جواب قوله : وأما التصغير ؛

(٦) أي ما نعلق ، يقال : ما نيس بينت شفة ؛

فلا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها ، ولا إلى بيان التفضيل فيها ، إذ لا مصدر منفياً لنحو : نَبَسَ ، أو مصوغاً^١ للمفعول لنحو جُنَّ ، وكذا لا مصدر لِنِعْمَ وبش ، ويلز ويدع ، حتى يوقع^٢ شيئاً منها بعد ما أشدُّ ، وأشدُّ منك ؛

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه ، بمثل التوصل المذكور كما لم يُقَل :
ما أقبله ، استغناء بما أكثر قائلته^٣ ؛

قوله : « ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير » ، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر ، لأنك إذا قدِّمت شيئاً على شيء ، فقد أخرت المقدم عليه عن المقدم ، يريد أنك لا تقول : زيداً ما أحسن ، ولا : ما زيداً أحسن ، ولا يزيد أحسن ، لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في أنفسهما ؛ وأما الفصل بين الفعلين ، والمتعجب منه ، فإن لم يتعلق الفصل بهما ، فلا يجوز اتفاقاً ، للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالأجنبي ، فلا يجوز : لقيته فما أحسن أمس زيداً ، على أن يتعلق « أمس » بـ « لقيت » ؛ وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف ، نحو : ما أحسن قائماً زيداً ، وذلك لأنه نوع تصرف في عَلم التعجب^٤ ؛ وإن كان بين الفعل والفضلة ؛ وأما بالظرف فنه الأخفض* والمبرد ، وأجازه الفراء والجرمي ، وأبو علي ، والملازني ، نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق وأحسين اليوم يزيد ؛ وأجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية ، نحو : ما أحسن ، لولا كلفه^٥ ، زيداً ؛ ويُفصل بكان ، وحدها ، بين « ما » وأفعل ، وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب

(١) أي ولا مصدر مصوغاً للمفعول من نحو جُنَّ ؛

(٢) أي يؤتى بمصدر هذه الأفعال بعد ما أشدُّ أو أشدد ؛ وقوله حتى يوقع بالبناء للمعلوم أي يوقع المخكّم شيئاً منها ؛

(٣) القائلة بمعنى القابولة وهي النزم ظهراً ؛

(٤) أي في اللفظ المختص بالتعجب كاختصاص العَلم بمسماه ؛

(٥) سعيد بن مسعدة الأخفض الأوسط ؛

(٦) الكلف بفتحين : يقع تظهر في الوجه مقابلة للونه الأصل فتنبه بعض العيب ؛

كان^١ ؛ وقال السيرافي : « كان » خبر « ما » وفيها ضميره ، وأحسنَ زيداً ، خبر « كان » ، وفيه بُعد ؛ لأن « كان » ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد أن يكون على « أفعل » ، وقائدة الفصل بكان في نحو : ما كان أحسن زيداً : أنه كان في الماضي حسناً واقع دائم ، ألا أنه لم يتصل بزمان التكلم ، بل كان دائماً قبله .

وشدَّ الفصل بأصبح ، وأمسى ، في قولهم : ما أصبح أبردها والضمير للغداة ، وما أمسى أدقأها ، والضمير للعشية ، ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس « يكون » على « كان » في الفصل به ، خلافاً لابن كيسان ؛

قوله : « وما ، ابتداء » أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه ، والأخفش في أحد قوليهِ ، وذلك لأن التعجب ، كما ذكرنا ، إنما يكون فيما يُجهل سببه ، فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكأنَّ معنى ما أحسن زيداً ، في الأصل : شيء من الأشياء ، لا أعرفه جعلَ زيداً حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب ، وانمحي عنه معنى الجعل ، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بحال جاعل ، نحو : ما أقدر الله ، وما أعلمه ، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء ، سواء كان مجعولاً وله سبب ، أو ، لا ؛

فهزئة أفعل ، لتعديهِ ما كان لازماً بالأصالة ، نحو : ما أحسنه ، أو لتعديهِ ما صار لازماً بالنقل إلى فَعْل ، إلى مفعول غير مفعوله الأول ، وهو فاعل أصل الفعل ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، في : ما أضربَ زيداً لعمره ، فمأ مبتدأ ، وأفعل ، خبره ، وفيه ضمير راجع إلى « ما » وهو فاعله ، والمنصوب بعده مفعوله ؛

وقال الأخفش في القول الآخر : ما موصولة ، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف ،

(١) باب الأفعال الناقصة في هذا الجزء ؛

(٢) متعلق بقوله : لتعديهِ ما كان .. الخ .

أي : الذي أحسن زيدا : موجود ، وفيه بُعد ، لأنه حلف الخبر وجوباً مع عدم ما يسدُّ مسدّه ، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإيهام الثلاثي بالتعجب ، كما كان في تقدير سيبويه ، ومذهب سيبويه ضعيف من وجه ، وهو أن استعمال « ما » نكرة غير موصوفة : نادر ، نحو : « فَيُعْجَبُ »^١ ، على قول ، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة ،

وقال القراء ، وابن درستويه : ما استظهارية ، ما بعدها خبرها ، وهو قوي من حيث المعنى ، لأنه ، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ، نحو قوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين »^٢ ، و : أتدري من هو ، و : لله دره أي رجل كان ، قال :

٧٤٠ - فأومأت إيماء خفياً لحبتر ولله عينا حبتر أيما فتى^٣
 قيل : مذهبه^٤ ضعيف ، من حيث أنه نُقِلَ من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب ،
 فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت ،

وأما أحسن يزيد ، فعند سيبويه : أفعل صورته أمر ومعناه الماضي ، من أَفْعَلَ ، أي صار ذا فعل ، كالحَمَّ أي صار ذا لحم ، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة ، وقد تحذف إن كان المتعجب منه « أَنْ » وصلتها نحو : أحسن أن تقول ، أي بأن تقول ، على ما هو القياس ،

وضُعِفَ قوله ، بأن الأمر بمعنى الماضي ممَّا لم يُعْهَد ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر ، نحو : اتَّقِ امرؤ ربّه^٥ ؛ وبأن أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا ، قليل ، ولو كان منه ، لجاز

(١) من الآية ٢٧١ سورة البقرة ؛

(٢) الآية ١٧ سورة الانشقاق ؛

(٣) للراعي النميري ، وحبر : اسم غلامه وهو يذكر في الآيات التي منها هذا : ما وقع له من نزول ضيف في سنة جدباء وكانت ابل الراعي غائبة فلوماً بعينه إلى حبر فتحرق ناقة الضيف .. ثم لما عادت ابله أعطاه ناقة بدلاً منها وزاده أخرى ؛

(٤) أي القراء ومن أخذ برأيه ؛

(٥) معناه : ليتق كل امرئ ربه ؛

ألحم بزيد ، وأشجم بزيد ، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة ، والمطرود زيادتها في المفعول ؛ فقال القراء ، وتبعه الزمخشري وابن خروف : إنَّ أحسين أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن ، فكأنه قيل : صفة بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص ، كما قال :

٧٤١ - وقد وَجَدْتُ مكانَ القولِ ذا سعةٍ فإنَّ وَجَدْتُ لساناً قاتلاً فَقُلْ^١
وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه ، وأيضاً ، همزة الجعل أكثر من همزة : صار ذا كذا ، وإن لم يكن شيء منهما قياساً مطرداً ؛

وإنما لم يُصرّف على هذا القول ، أفعل ، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث ، فلم يُقَل : أحسنا ، أحسينوا ، أحسيني ، أحسين ، لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف ، وسبب ذلك انمحاه معنى الأمر فيه كما انمحي في : ما أفعل ، معنى الجعل ، وصار معنى أفعل به كمعنى ما أفعل ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه ؛ فهزمة أفعل ، على هذا للجعل ، كهزمة ما أحسن ، والباء مزيدة في المفعول وهو كثير ، كما يجيء في حروف الجر ؛

وأجاز الزجاج أن تكون همزة للصيرورة ، فتكون الباء للتعدية ، أي : اجعله ذا حُسن ، والأول أولى ، لقلة همزة الصيرورة ،

ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء « أحسين » في الأحوال ، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل ، أي : يا حُسن أحسين بزيد ، وفيه تكلف ومماجة من حيث المعنى ، وأيضاً ، نحن نقول : أحسين بزيد يا عمرو ، ولا يُخاطَب شيان في حالة واحدة ، إلا أن نقول : معنى خطاب الحُسن قد انمحي ،

ويجب كون المتعجب منه مختصاً ، فلا يقال : ما أحسن رجلاً ، لعدم الفائدة ، فإن

(١) هذا من شعر المتنبي في مدح سيف الدولة ، وليس هنا للاستشهاد وإنما ذكره تأييداً للمعنى الذي ذكره في شرح صيغة التعجب ؛

خصّصته بوصف نحو : رجلاً حاله كذا ، جاز ؛

وإذا علّم المتعجب منه جاز حذفه ، نحو : لقيت زيداً وما أحسن ، قال تعالى :
« أسمع بهم وأبصر »^١ ، فلفظ « بهم » إنما جاز حذفه عند القراء لكونه مفعولاً ، وأما عند
سيبويه فإنه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوز حذفه إلا أنه بملازمته للجرّ ، ويكون الفعل
قبله ، في صورة ما فاعله مضمّر والجار والمجرور بعده مفعوله^٢ ، أشبه الفصلة فجاز حذفه ،
اكتفاءً بما تقدم ، فإن لم يلزمه^٣ الجرّ ، كما في : ما جاءني من رجل ، وكفى بزيد ،
لم يجوز حذفه ،

ولا يؤتى لفعلّي التعجب ، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق ، خلافاً لمن أجاز لك ،
لأنها ، لجمودها صارت كنتم وبش ، مما لا مصدر له ؛

ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في : ما أحسن زيداً ، ولا في : أحسن بزيد ،
ولا سائر التوابع ، ولا الاختيار عنه بالذي أو باللام ، لأنه انمحق عنه معنى الفاعلية كما
قدمنا ، بل معناه الآن ، أي حسن حسن زيد ، فلو جيء بتوابعه ، أو أخبر عنه ، لا اعتبر
بعد انمحائه ، وأجاز ذلك قوم بعد المنصوب ، وأما قبله فلا ، لما تقدم أنه لا يفصل إلا
بالظرف ؛

(١) الآية ٣٧ سورة مريم ؛

(٢) أي في صورة المفعول بواسطة حرف جر ؛

(٣) أي الفاعل في ذاته ، وإن لم يكن في صيغته تعجب ؛

[أفعال المدح والذم]

[معناها - شرط فاعلها - المخصوص وإعرابه]

[قال ابن الحاجب :]

« أفعال المدح والذم : ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم ، فمنها : نعم ،
« وبئس ، وشرطها أن يكون الفاعل معرفاً باللام ، أو مضافاً ،
« إلى المَعْرِفِ بها ، أو مضمراً مميّزاً بِنكرة منصوبة ، أو : بما ،
« مثل : فَنِعِمَّا هِيَ ، وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ما
« قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف مثل : نعم الرجل
« زيد ، وشرطه مطابقة الفاعل ؛ و : بئس مثل القوم الذين ،
« وشبهه متأوّل ، وقد يحذف المخصوص إذا عَلِمَ مثل :
« نعم العبد و : فنعم الماهدون ؛ وساء ، مثل بئس ؛ ومنها
« حبّذا ، وفاعله : ذا ، ولا يتغيّر ، وبعده المخصوص
« وإعرابه كإعراب مخصص نعم ، ويجوز أن يأتي ، قبل
« المخصوص أو بعده ، تمييز ، أو حال ، على وفق
« مخصصه » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم » ، هذا ، كما تقدم في باب الكنايات ^١ ،

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

في بيان أن « كم » الخبرية متضمنة للإنشاء ، وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشئ المدح وتُحدِثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه ، حتى يكون خبراً ؛ بَلَى ، تقصّد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجاً ؛ ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب ، فقول الأعرابي لَمَنْ بَشَّرَهُ بمولودة وقال ، نِعَم المولودة : والله ما هي بنعم الولد^١ .. ، ليس تكديماً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه ، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذا الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في « كم » الخبرية ، وفي : رُبُّ

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية^٢ ما قالوا ، من كون هذه الأشياء للإنشاء ؛ ومع هذا كله فلي فيه نظر ، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، ولا ريب في كونه خبراً ؛ لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك : إنك لم تفضّل ، بل التكذيب إنما يعلّق بأفضليّة زيد ؛ وكذا إذا قلت : زيد قائم وهو خبر بلا شك ، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار ، إذ لا يقال أنك أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ : الإخبار ، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال : إن القيام حاصل أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة^٣ ، بيان أن النعميّة^٤ ، أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ، ليست بثابتة ، وكذا في التعجب ، وفي كم ، ورُبُّ ؛ قوله : « فنها نعم وبش » اعلم أن نعم وبش ، في الأصل ، فعلان على وزن فَعِلَ بكسر العين ، وقد اطرّد في لغة نهم ، كما يجيء في التصريف^٥ ، في « فَعِلَ » إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقياً : أربع لغات ، سواء كان اسماً ، كرجل لبث ، أو فعلاً ، كشهد ؛

(١) بقيته : نصرها بكاء ، وبرها سرقة ، وسيأتي ؛

(٢) أي جعله مستقيماً غير قابل للتقدُّم ؛

(٣) هذا حكاية للعبارة السابقة بمقتضاها ؛

(٤) نسبة إلى كلمة نعم وهي مصدر صناعي ؛

(٥) في شرحه على الشافية لابن الحاجب أيضاً ؛

فَعِيل وهي الأصل ، والثانية : فعل ، بإسكان العين مع فتح الفاء ، والثالثة : فَعِل
 العين مع كسر الفاء ، والرابعة : فَعِيل ، بكسر الفاء إتياعاً للعين ؛
 لذا ، اطرَد إتياع الفاء للعين في فَعِيل إذا كان عينه حلقياً لمشكلة العين ، قالوا :
 « وشَيْيد ، وشَيْعير ؛
 كثر في هذين الفعلين خاصة : كسر الفاء وإسكان العين ، إذا قصد بهما المدح
 عند بني تميم وغيرهم ؛
 سيبويه : كأنَّ عامَّة العرب اتفقوا على لغة تميم ، وقد استعمل طرفه « نعم » على
 في قوله :

٧٤٢ - نَعِم الساعون في الأمر المُبْرِّ

سنة قوله تعالى : « فَنَعْمَاهِي »^٢ ، بفتح الفاء وكسرها على القراءتين^٣ ، ولم يميز إسكان
 العين مع « ما » لقصد الإدغام ، وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذ : « فَنَعْمَ عَهِي
 »^٤ ، بفتح الفاء ومسكون العين ، ولم يأت « بش » في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن
 إنما لم يُتصَرَّفَ فيهما لكونهما عَلَمَيْنِ في المدح والذم ، كما ذكرنا في باب التعجب^٥ ؛
 له : « وشرطه أن يكون الفاعل معرِّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرِّف بها » ، نحو :

١. شطر بيت من قصيدة لطرفة بن العبد ، وقد اختلف في ألفاظه وفي صدره اختلافاً كثيراً ، ومن ذلك
 قيل أن صدره : ما أفلت قدم ناعلها ، كما رواه صاحب الإنصاف ، وقد استوفى الكلام عليه : البغدادي
 خزائن الأدب وذكر كل ما يتعلق به ؛
 ٢. الآية ٢٧١ سورة البقر ؛
 ٣. سمر الترن والعين ، قراءة أبي عمرو ، وورث عن نافع ، وخص عن عاصم . وفتح الترن وكسر العين ؛
 ٤. حزمة والكسائي ؛
 ٥. تية ٢٤ سورة الرعد ؛
 الباب الذي قبل هذا ؛

نعم صاحب القوم^١ ، أو مضافاً إلى المضاف إلى ذي اللام ، وهلمَّ جرّاً^٢ ، نحو : نعم
وَجْهٌ فرسٍ غلام الرجل ؛

واعلم أن اللام في نحو : نعم الرجل زيد ، ليست للاستغراق الجنسي ، كما ذهب
إليه أبو علي وأتباعه ، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرفة باللام الجنسية : صحة
إضافة « كل » إليه ، كما في قوله تعالى : « ان الإنسان لفي خسر »^٣ ، ولا يصح أن يقال :
نعم كل الرجل زيد ، وكيف يكون زيد كل الرجال ،

فإن قلت : بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة ، كما تقول : أنت الرجل كل الرجل ؛

قلت : امتناع التصريح في مثل هذا بنحو : نعم كل الرجل ، يدل على أنه لم يُقصد
به ذلك المعنى ، وكل قائل^٤ بنحو : نعم الرجل ، يجد من نفسه أنه لا يقصد ذلك المعنى ،
وأيضاً ، فإنه لا يُقصد معنى المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ « كل » ، فلا يقال :
أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل ، بل معنى أنت الرجل ، إذا قصدت المدح : أن من
سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل ؛

وليست اللام في نعم الرجل للإشارة إلى ما في الدهن ، كما قال المصنف ، لِمَا بَيَّنَّا
في باب المعرفة * ؛

ودليل فعليتهما : لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل ،
وأربعة أحرف^٥ ، أحداها : لات ، مع أن بعض الكوفيين يقول هي التاء التي تزداد في

(١) ورد مثله في بيت سيذكره الشارح في هذا الباب ؛

(٢) أسلوب يقصد به الاستمرار في صور القاعدة المذكورة ويرى بعض النحاة أنه موكد ، وتقدم ذكره في
الأجزاء السابقة وأشرنا إلى ما قيل فيه ؛

(٣) الآية ٢ سورة العصر ؛

(٤) أي وكل متكلم أو ناطق ، حتى يصح تعديته بالياء ؛

(٥) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٦) أي كلمات - حتى يشمل « رب » على رأي الرضي القائل باسميتها كما سيأتي في قسم الحروف ؛

أول «حين» و «الآن» ، قال :

٧٤٣ - نَوَّلِي قَبْلَ نَائِي دَارِي جُمَانَا وَصِيلِنَا كَمَا زَعَمَتِ تَلَانَا^١
وقال :

العاطفون تَجِين مَّا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمَطْعَمُونَ زَمَان مَّا مِنْ مَطْعَمٍ^٢ - ٢٧٢
كما مرَّ في قسم الأسماء ؛ والثانية والثالثة : اللتان تلحقان ثُمَّ ، وَرَبٍّ ، والأكثر أنهما لا
تلحقهما إلا إذا وليهما المؤنث ، أيذاناً به من أول الأمر ، وذلك إذا عطفت بتمَّ قصة على
قصة ، قال :

... فَضَيْتِ ثَمْتَ قَلْتَ : لا يعني^٣ - ٥٦

ولا تقول : جاءني زيد ثمت عمرو ، وقد جرَّه ابن الأنباري^٤ ، ولا أدري ما صحته ؛
وقال :

٧٤٤ - مَآوِيَّ ، يَا رَبَّتْما غَارَ شَعْوَاهُ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسِ^٥
وقد جاء :

يا صاحباً ، رَبَّتْ انسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن^٦ - ٥٣٦
ويجوز أن يكون أراد بالإنسان مؤنثاً ؛ والرابعة : التي تلحق «لعلَّ» ، نحو : لعلَّتْ هند
قائمة ؛

(١) نَوَّلِي معناه : أعطي وامنحي ، وجمان اسم امرأة مرخم جمانة ، وواضح أن موطن الاستشهاد فيه زيادة
الناء على كلمة الآن والاكتفاء بها في النطق بالسكان عن همزة الوصل . ولم يذكر أحد اسم قائل هذا البيت ؛

(٢) تقدم ذكره في الجزء الثاني باب خبر ما ولا المشيئة بليس ؛

(٣) تقدم في الجزء الأول وتكرر ذكره ؛

(٤) إن كان يقصد صاحب الانصاف فالأشهر في ذكره أن يقال : الأنباري ، أما ابن الأنباري فالأشهر أنه
أبو بكر محمد بن القاسم من علماء القرن الثالث وتقدم ذكر كل منهما ؛

(٥) من كلام ضمرة بن ضمرة النهشي ، والميسم آلة توضع في النار ثم تكوى بها الإبل كيّاً خفياً لتكون علامة لها ؛

(٦) تقدم في باب المذكر والمؤنث في الجزء الثالث ؛

ودليل فعليتهما^١ أيضاً ، ما حكاه الكسائي من نحو : نعمتا رجلين ، ونعموا رجالاً والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال ، وأيضاً ، جواز استعمال جميع باب فَعَل مع فعليته ، استعمال نَعِم وبئس ، يقوّي فعليتهما أيضاً^٢ ،

ثم نقول : إنهما بعد ذلك ، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاً ما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد ، كصفة متقدمة على موصوفها ، كما في قوله :

والمؤمنن العاصيات الطير يسبحها ركباًن مكة بين القليل فالسند^٣ - ٣٣٧
وجرد قطيعة ، فصار معنى نعم الرجل : رجل في غاية الجودة ، فكأنه كان أصل نعم الرجل : رجل نعم ، أي جيد ، فصاراً معاً^٤ جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة ، ولهذا نظائر ، نحو قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنلهم »^٥ ، وظننت زيدا قائماً ، على ما مر في باب ظننت ، ونحو : « يوم يجمع الله الرسل »^٦ ، فإن الجمل في هذه الصور ، منسلخة عن معنى الجمليّة بدليل كون مضمون الأولى مبتدأ ، على ما قيل^٧ ، وكون مضمون الثانية مفعولاً ، ومضمون الثالثة فاعلاً^٨ ، ومضمون الرابعة مضافاً إليه ؛

ومبنى كلامهم أن الجمل إذا كانت بمعنى المفرد ، فإن كانت علماً فهي محكية مطلقاً ، وإن لم تكن ، فإن كانت فعلية تركت على حالها ، كما مر في باب علمت ، قال تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنّنه »^٩ ، أي : بدا لهم سجنهم إياه ؛

(١) رجع إلى الحديث عن نعم وبئس بعد هذا الاستطراد ؛

(٢) لا حاجة للذكر كلمة أيضاً فقد بدأ بها الحديث ؛

(٣) من معلقة النابغة الذبياني وتقدم ذكره في باب النعت في الجزء الثاني ؛

(٤) يعني نعم والمرفوع بعدها ؛ على الوجه الذي رآه الرضي ؛

(٥) الآية ٦ في سورة البقرة ، ومثلها في سورة يس ، الآية ١٠ وسواء عليهم ...

(٦) الآية ١٠٩ سورة المائدة ؛

(٧) ناقش الرضي إعراب النحاة لئلا هذا التركيب في باب حروف المطف ؛

(٨) ليس في النسخة المطبوعة ما يرجع إليه هذا ، وفي بعض النسخ التمثيل بنحو : كان زيد منطلقاً ؛ فيكون

هو المقصود بأن مضمون الجزأين فاعل ؛

(٩) من الآية ٣٥ في سورة يوسف ؛

وإن كانت اسمية ، أعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما فنصب الجزآن ^١ ، إن كان مفعولاً ، نحو : علمت زيدا قائماً ، وأعرب الجزء الأول بإعراب الفاعل ، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان ، إذ لم يميز رضمهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت ، إذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا إتياع ، ولم يميز ، أيضاً حكايتهما ، إذ الفعل لا بد له من مرفوع به ؟

وحكي الجزآن ^٢ ، إن كان المضمون مضافاً إليه ، إذ لم يمكن جر اسم واحد إلا اسماً واحداً من دون إتياع ، ولو اقتصر على جر أولهما لم يكن لثانيهما إعراب مناسب ، كما كان نصب الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول ؟

وأما الجمل التي هي خبر المبتدأ أو ما أصله المبتدأ ، كخبر كان ، وثاني مفعولي ظننت ، والحال ، والصفة ، فليست بتقدير المفرد ، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ^٣ ؟

ولنرجع إلى المقصود ، فنقول :

لما صار : نعم الرجل بمعنى المفرد ، وجب حكايتهما لكونها فعلية ، كما في : « سواء عليهم أنذرتهم » ^٤ ، لكن ليس كونها بمعنى المفرد ، كما في سائر الجمل المذكورة ، أعني بتقدير مضمونها ، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفاً بالفعل المتقدم ، كما ذكرنا ،

وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ، لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص ، كما يجيء ، فكان القياس أن يقال : نعم رجل زيد ، ونعم رجلان الزيدان ، ونعم رجال الزيدون ، إذ معنى نعم الرجل زيد : زيد رجل جيد ؛ لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معروفاً باللام تعريفاً لفظياً ، كما في : اشتر اللحم ، أو ضميراً مفسراً بما بعده ،

(١) تفصيل لقوله أعرب الجزآن ؟

(٢) معطوف على قوله نصب الجزآن ؟

(٣) تقدم في أكثر من موضع ، والرضي يقول في كل مرة : لا دليل على ذلك ؛

(٤) تقدمت قريباً ؛

وهو ، أيضاً ، منكر في المعنى ، كما مر في باب المعرفة^١ ؛ لداع^٢ لهم إلى ذلك ، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، إذ له في النفوس وقع ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ، ليكون الكلام المقيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر ، لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمه ، لا فائدة فيه ، فبتوا أمر المدح والذم من أول الأمر ، على وجه يصح في الظاهر ، والجملة الفعلية ، كما ذكرنا في تقدير مفرد ، وهو الفاعل الموصوف بالفعل ، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث ، فصار معنى نعم : جيد ، فكأنه صفة مشبهة ، ومُجَوِّز ذلك كون جميع الأفعال في المعنى ، صفات لفاعلها ، فصار نعم الرجل ، كجرد قطيعة^٣ ؛

ولا يقال : إن ما ذكرت ، قريب من دعوى علم الغيب^٤ ، فإن الأصول تدعو إليه ، وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء ، ما بعده خبره ، لا خبر مبتدأ مقدر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر ، لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم ، ومؤخراً عنه ، نحو : كنت نعم الرجل ؛ و :
٧٤٥ - يميناً لنعم السيدان وُجِدتما على كل حال من سحيل ومبرم^٥
فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره ، فلو كان الخبر باقياً على جُمْلِيَّتِهِ لوجب أن يكون فيها عائد إليه ؛

-
- (١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛
(٢) علة لقوله لكنهم التزموا ؛
(٣) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ؛
(٤) كثيراً ما يرد الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله وهذا قريب من دعوى علم الغيب ، وقد فرض هنا أنه يقال له ذلك فيما ذكره من تفسير نعم الرجل ؛
(٥) بيان لأنه لا يقال ذلك ؛
(٦) من ملحقة زهير بن أبي سلمى في الجزء الذي يذكر فيه ما فعله هرم بن سنان المري والحارث بن عوف في الصلح بين عبس وذبيان ، وأراد بالسحيل والمبرم : الأمور السهلة والصعبة المعقدة ، وقد أطنب زهير في الحديث عن هذه القصة في معلقته ؛

والاعتذار بكون ذي اللام جنساً مستغرقاً^١ ، وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد ، قد ذكرنا ما عليه^٢ ؛ ولو كان كذلك ، لم يبق مع الضمير المبهم^٣ المفسر بالانكارة استغراق ، لأن استغراق المضمير للجنس غير معهود ، والانكارة المفسرة ، أيضاً بعيدة من الاستغراق ، لكونها في حيز الإيجاب ؛

والاعتذار بكون ذي اللام قائماً مقام الضمير ، على ما قاله المصنف ، لا يتم ، إذ لو كان في مقام الضمير ، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ ، غير محتاج إلى التمييز في نحو : زيد نعم رجلاً ، وكذلك في نحو : نعم رجلاً زيد ، أيضاً ، لأن الضمير فيه^٤ ، إذن ، كما في قولك : أبوه قائم زيد ؛

وليس ، إذن ، اعتذار الأندلسي^٥ ، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون ، إذن ، كالضمير الراجح : بشيء^٦ ، إذ لا يجوز : زيد ضرب رجلاً ، مع أن « رجل » يطابق كل فرد ، وإن لم يكن فيه لام يشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم ، وقد مر في باب المعرفة^٧ ، أن التعريف الذهني لا معنى له ؛ فلم يبق ، إذن ، بعد بطلان الوجوه^٨ ، إلا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير ؛

ويؤيد كونها بتقدير المفرد : دخول حرف الجر ، على نعم وبئس ، مطرداً ، كقول الأعرابي لما بُشِّرَ بمولودة وقيل له نعم المولودة : والله ما هي بنعم المولودة ، نصرها بكاء ،

(١) أي شاملاً لكل فرد ؛

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ . في الجزء الأول ؛

(٣) في الصورة الثانية نعم ، وهي صورة الضمير المستتر المفسر بانكارة منصوبة ؛

(٤) أي في قولك نعم رجلاً زيد ؛

(٥) تقدم ذكره ؛

(٦) خبر ليس في قوله ؛ وليس اعتذار الأندلسي ؛

(٧) في الجزء الثالث ؛

(٨) أي الوجوه المذكورة ؛

وبرها سرقة ، وقولهم : نعم السر على بشس الغير ، وليس زيد بنعم صاحب وغير ذلك ؛
وليس ذلك ^١ على الحكاية وحذف القول ، كما قال بعضهم ، كقوله :

٧٤٦ - والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانب^٢
أي بمقول فيه ذلك ؛ لأن ذلك في نعم وبشس ، مطرد كثير ، بخلاف : « بنام صاحبه » ،

وحكى قطرب ^٣ : نعيم الرجل زيد ، على وزن شديد وكريم ، فهذه الحكاية إن صحّت ،
تؤكد كون « نعيم » كالصفة المشبهة ، فيحمل ما جاء مطرداً من نحو : يا نعم المولى ،
ويا نعم النصير ؛ وبإش الرجل على أنه منادى ، وأيضاً يجوز دخول لام الابتداء ، ولام
القسم عليهما نحو : ان زيدا لنعم الرجل ، و : والله لنعم الرجل أنت ، مع أنهما لا تدخلان
الماضي بدون « قد » ؛

وهذه الاشياء ، هي التي غرّت القراء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان ، ولو كانا
كذلك ، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه ، إلا بتكلف ،

ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد ، لم يتوسط بين جزأها ، لا ظرف ولا غيره ، فلا
يقال : نعم اليوم الرجل ؛

فاذا تقرر ذلك ، قلنا في نعم الرجل زيد : ان « زيد » مبتدأ ، و : « نعم الرجل »
خبره ، أي : زيد رجل جيد ، ولم يُحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ، لأن الخبر في
تقدير المفرد ؛

والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ، ليحصل التفسير بعد الإبهام ،
كما مر ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو : نعم الرجل كنت ، وقوله :

(١) أي الأمانة التي دخل فيها حرف الجر ، على نعم وبشس ؛

(٢) الليان بتخفيف الباء مصدر لان ، أي آن جانبه - أي جنبه لا يجد مكاناً سهلاً ليناً والبيت مجهول القائل ؛

(٣) محمد بن المستنير تلميذ سيويه . وكان شديد الملازمة له ، وسيويه هو الذي لقبه بقطرب ، والتطرب

دوية لا نهذاً عن السمي نهاراً وسيويه قال له إنما أنت قطرب ليل ، وتقدم ذكره ؛

يُمنىاً لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل وميرم^١ - ٧٤٥
وقد يتقدم المخصوص على نعم وبش ، نحو : زيد نعم الرجل ، وهو قليل ، ومع ذلك
يستعمل الفاعل بالزم زائدة كما رأيت ، أو مضمرأ مفسراً بما بعده ، كقول الأخطل ؛
٧٤٧ - أبو موسى ، فجدكُ نعم جداً وشيخُ الحي خالك ، نعم خالا^٢
وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ ، لأن تقدمه كالنادر ، بالنسبة إلى تأخره ؛
ويدخله ، مقدماً ، نواسخ المبتدأ ، نحو : كنت نعم الرجل ، وطننتك نعم الرجل ؛
والضمير في : جدكُ نعم جداً ، لا يرجع إلى المبتدأ ، وإلا لم يحتج إلى التفسير ، بل هو
ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده ؛ فالذي روي ، وإن كان كالشاذ لقلته في نحو : مررت
بقومٍ نعم بهم قوماً ، ونعموا قوماً ، ليس الضميران ، أي : هم ، والواو ، براجعين إلى
الموصوف وإلا ، لم يفسراً ؛

قوله : « مضمرأ بمنزلة منصوبة » ، اعلم أن الضمير المبهم في نعم وبش ، على
الأظهر الأغلب ، لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث ، اتفاقاً بين أهل المصرين ، لعلتين :
أحدهما : عدم تصرف نعم وبش ، فلم يقولوا : نعماً رجلين ، ونعموا رجالاً ، ونعمت
امراًء ، لأن ذلك نوع تصرف ، ولهذا أجازوا : نعم المرأة هند ، وبش المرأة دعد ، كما
أجازوا نعمت المرأة ، لكن الحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع ،
لأنها تلحق بعض الحروف ، أيضاً ، كلات ، وثمت ، ورُبَّتْ ، ولعلت ، فلذلك اطرَد :
نعمت المرأة ، ولم يطرَد : نعماً رجلين ونعموا رجالاً ؛ والعلة الثانية : أن الضمير المفرد
المذكر ، أشدُّ إيهاماً من غيره ، لأنك لا تستفيد منه ، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه ، إلا

(١) تقدم ذكره قريباً ؛

(٢) من قصيدة لذي الرمة في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري وهو المقصود بقوله نعم جداً ،

ويجده مما يتصل بذلك الملح :

مكسارم ليس يحصينُ جدَّ ولا كليباً أقول ولا انفسالاً

وليس البيت للأخطل كما قال الشاويح ؛

معنى «شيء» ، وشيء ، يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، ولو ثنيته وجمعته وأثنته ، لتخصص ، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير : الإبهام ، فما كان أوغل فيه كان أولى ،

وأما تمييز هذا الضمير ، فيُتصَرَّف فيه إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنيثاً ، نحو : نعم رجلاً أو رجلين ، أو رجلاً ، أو امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة ، اتفاقاً منهم ، أيضاً ؛

وأما الضمير في : رُبَّ رجلاً ، فالبريون يلتزمون إفراده لليلة الثانية المذكورة ، والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يُقصد ، فيثنونه ، ويجمعونه ، ويؤنثونه ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لأنه مثل قوله :

ولمهما رُوحه^١ ، ويا لها قصة ، ويا لك من ليل^٢ ، وقد تُصَرَّف في الضمير ، كما رأيت ؛

وأما تمييز هذا الضمير ، فذهب الجزولي^٣ ، وتبعه من شرح كلامه إلى لزوم إفراده ، والظاهر أنه وهم منهم ، بل يجب مطابقته لما قصد ، عند أهل المصرين ، أمّا عند أهل الكوفة فظاهر ، لأنهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ وأما عند أهل البصرة فلأنهم لو التزموا إفراده كما التزموا إفراد الضمير ، لجاء اللبس ، إذا قُصِد المثنى والمجموع ، وقد صرح ابن مالك ، والمصنف بمطابقته لما قُصِد ، وهو الحق ؛ ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه ، لشدة احتياجه إليه ، إلا بالظرف ، قال الله تعالى : « بنس للظالمين بذلك »^٤ ، وإذا لم يُفصل في نحو : عشرون رجلاً ، بين

(١) إشارة إلى بيت الذي الرمة تقدم في باب التمييز ، في الجزء الثاني ، وهو قوله :

ولمهما رُوحه والريح مصففة والغيث مريحج والليل مرتقب

(٢) وهذا إشارة إلى بيت من معلقة امرئ القيس تقدم أيضاً في باب التمييز وهو قوله :

فيالك من ليل كأن نجوم بكل مغار القتل شدت يلبيل

(٣) تقدم ذكره في الأجزاء السابقة ؛

(٤) الآية ٥٠ في سورة الكهف ؛

المبهم وتمييزه ، إلا في الضرورة ، فما ظنك بمثل هذا الضمير ؟

وقد جاء شاذاً بغير الظرف نحو : نعم زيد رجلاً ، وأما الفصل بين ذا ، في : حبذا ، وتمييزه ، فلجواز استغنائه عنه ، فلذا قيل : حبذا رجلاً زيد ، وحبذا زيد رجلاً ؛

ولا يجوز أن يُجاء ، لهذا الضمير بالتوابع ، كالبدل والتأكيد والعطف ، لأنه من شدة الإبهام كالمعوم ، والاعتبار بتمييزه ، وهو المفيد للمقصود ، ويلزم هذا الضمير ، غالباً ، أن يُميز ؛

وقيل في قوله تعالى : « بش مثل القوم الذين »^١ : ان التمييز محذوف ، أي : بش مثلاً مثل القوم ؛ والأولى حذف المضاف من الذين ، على أنه المخصوص أي : بش مثل القوم : مثل الذين ؛ أو حذف المخصوص ، أي : بش مثل القوم المكذبين مثلهم ، كما يجيء ؛

وقد يجيء ، عند المبرد ، وأبي علي ، بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد ، قال :
٧٤٨ - تزود مثل زاد أبيض فينا فتعم الزادُ زادُ أبيض زاداً^٢
وقال تعالى : « ذرعه سبعون ذراعاً »^٣ أي ذراعها ، إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً ، وهذا كمجيء الحال في : قم قائماً ، وتعالَ جاثياً للتأكيد ،

ومنع سبويه ذلك ، لأن وضع التمييز لرفع الإبهام ، وتأوّل البيت بتزود مثل زاد أبيض زاداً ، على أن « مثل » حال من مفعول تزود ، وهو « زاداً » وقوله تعالى : ذرعه ، مصدر بمعنى المفعول ، أي ملروعه أي : طولها سبعون ذراعاً ؛

قوله : « أو بما ، مثل فينعماهي » ، اختلف في « ما » هذه ، فقيل : كافة هيئات نعم وبئس ، للدخول على الجمل ، كما قيل في : قلماً ، وطالماً ؛

(١) الآية ٥ سورة الجمعة ؛

(٢) من قصيدة لجريز في مدح عمر بن عبد العزيز ، وهو من الأبيات التي استشهد بها كثير من النحاة ؛

(٣) الآية ٣٢ سورة الحاقة ؛

ويمكن أن يقال : إنما جاز أن يُكفَّ نعم وبش عن فعلتيهما ، لعدم تصرفهما ، ومشابهتهما للحرف ، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إظهار المبتدأ في نحو : « فنعماً هي »^١ ، وقال الفراء ، وأبو علي : هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل نعم وبش ، والجملة بعدها صلته ، ففي قوله تعالى : « بشيا اشتروا به أنفسهم أن يكفروا »^٢ : ما ، فاعل وأن يكفروا ، مخصوص ؛ وفي قوله تعالى : « ان الله نعماً يعظكم به »^٣ ، المخصوص محذوف ؛ ويُضغفه : قلة وقوع « الذي » مصرحاً به ، فاعلاً لنعم وبش ولزوم حذف الصلة بأجمعها في : « فنعماهي » ، لأن « هي » مخصوص ، أي نعم الذي فعله : الصدقات ، وكذلك قولهم : دققته دقاً نِعْماً ؛

وقال سيبويه^٤ : والكسائي : ما ، معرفة تامة ، بمعنى « الشيء » فعنى : فنعماهي : نعم الشيء هي ، فما ، هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و « هي » مخصوص ؛ ويضغفه : عدم مجيء « ما » بمعنى المعرفة التامة ، أي : بمعنى « الشيء » في غير هذا الموضع ، إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : إني مما أفعل ذلك^٥ ، أي : من الأمر والشأن أن أفعل ذلك ، قال : وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى : ربّما أفعل ، كما مجيء في الحروف ؛

بلى ، يجيء « ما » بمعنى « شيء » ، إما موصوفة نحو : « هذا ما لدي عتيدي »^٦ ، أو غير موصوفة كما مر في الموصولات^٧ ؛ وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامه ، في نحو نعماً يعظكم به ، و : « لبش ما شروا به أنفسهم »^٨ ،

(١) من الآية ٢٧١ في سورة البقرة ؛

(٢) الآية ٩٠ في سورة البقرة ؛

(٣) من الآية ٥٨ في سورة النساء ؛

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : في تفسير بشيا اشتروا ... كأنه قيل له ما هو ، فقال أن يكفروا ؛

(٥) قال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٤٧٦ : ويقول إني مما أفعل ذلك الخ عبارة الشارح ؛

(٦) الآية ٢٣ سورة ق ؛

(٧) أول الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٨) الآية ١٠٢ سورة البقرة ؛

وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله :

أنا ابن جَلَّا ، وطلّاع الثنايا متى أضغ العمامة تعرفوني^١ - ٣٨
فيكون التقدير : نعم الشيء شيء يعظكم به ، وبش الشيء شيء شَرُوا به أنفسهم ، مع
أنه قد جاء صريحاً في قوله :

٧٤٩ - نعم الفتى فَجَعَتْ به إخوانه يومَ البقيع حوادثُ الأيام^٢
أي فتى فَجَعَتْ ، ويموز أن يكون « تخرج » ، في قوله تعالى : « كَبُرَتْ كلمة تخرج »^٣ ،
صفة مخصوص محذوف ، وأن يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف ، أي :
قولهم ؛ وفي قوله تعالى : « بشيا اشتروا به أنفسهم أن يكفروا »^٤ يجوز أن يكون على هذا
القول ، أي كون « ما » بمعنى « الشيء » وقوله : اشتروا به أنفسهم ، جملة متوسطة بين
الفاعل والمذموم ، بياناً لاستحقاقه الذم ، وأن يكون صفة مذموم محذوف ، فقوله : أن
يكفروا ، بدل من ذلك المذموم ، أو خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم ؛

قال الزمخشري « والقاسي في أحد قوله « ما » نكرة مميّزة منصوبة المحل ، إما
موصوفة بالجملة ، والمخصوص إما محذوف كما في قوله « نعماً يعظكم به » ، أو
مذكور كما في قوله تعالى : « بشيا اشتروا به أنفسهم أن يكفروا » أو نكرة غير موصوفة ،
كما في نحو : فَنِعْمًا هي ، وقولهم : دققته دَقًّا نِعْمًا ؛

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر ، تأكيداً معنوياً ، لأنه لا يكون إلا للمعارف كما هو

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول في ما لا يتصرف وهو من شعر سحن بن وثيل الرياحي ؛

(٢) من شعر لمحمد بن بشير الخارجي أورده أبو تمام في باب المراثي من ديوان الحماسة ، ونسبه بعضهم لابرهيم

ابن هرمة ؛

(٣) من الآية « سورة الكهف » ؛

(٤) تقدمت قريباً ؛

(٥) انظر شرح ابن عبيش على الفصل جـ ٧ ص ١٣٤ ؛

(٦) أي التوكيد المعنوي ؛

مذهب البصريين ، وهذا المعروف باللام في معنى النكرة ، كما بينا ، ويجوز تأكيده لفظاً ،
 نحو : نعم الرجل الرجل زيد ، وقد يوصف كقوله تعالى : بس الرُّفْدُ المرفود ^١ وقال :
 ٧٥٠ - نسّم القتيّ المرّيّ أنت إذا هم شَبُّوا كدَى الحجرات نار الموقد ^٢
 خلافاً لابن السراج ^٣ ، قال : لأن الصفة مخصّصة ، والمقصود العموم والإيهام ، وقال :
 ان المرفود : ملموم ، والمرّي : بديل من القتي ؛

وليس بشيء ، لأن الإيهام مع مثل هذا التخصيص باقر ، إذ المخصوص لا يمين ،
 فهو كقوله تعالى : « ولعبدٌ مؤمن .. » ؛

ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد ، وهو الحق ، خلافاً لغيرهما : إسناد ^٤ نعم ويُس إلى
 « الذي » الجنسية ، وكذا « مَنْ » و « ما » ، وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة ، وفي
 نهج البلاغة : ^٥ « ولنعم دارٌ مَنْ لم يرض بها داراً » .

قال :

٧٥١ - فنعم مزرعاً مَنْ ضاقت مذاهبه ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلان ^٦

ونقول : نعم الذي هو عبد ، زيد ، وأمّا إن كانت صلتها مخصصة ، نحو : نعم
 الذي كان اليوم في الدار ، والإشارة إلى شخص معيّن ، فلا يجوز ، إذ يلزم فاعلها الإيهام ؛

(١) الآية ٩٩ سورة هود ؛

(٢) من شعر زهير بن أبي سلمى في مدح سنان بن حارثة المرّي ؛

(٣) تقدم ذكره ؛

(٤) من الآية ٢٢١ سورة البقرة ؛

(٥) فاعل قوله : ولا يمتنع ؛

(٦) من إحدى خطبه رضي الله عنه : والمقصود بالكلام وصف الدنيا ؛ انظر نهج البلاغة ص ٢٧٣ طبع دار
 الشعب بالقاهرة ؛

(٧) من شعر قيل في مدح بشر بن مروان بن الحكم لا يعرف قاله ، وقيله :

وكيف أوهب أسراً أو أراح لسهه وقد زكّأت إلى بشر بن مروان
 زكّأت أي لجأت واعتصمت ، والمزكأ : اللجأ ؛

وقد يرد فاعلها منكراً مفرداً نحو : نعم رجل زيد ، أو مضافاً إليه ^١ ، كقوله :
 ٧٥٢ - فَنِعَمَ صَاحِبَ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبَ الرِّكْبِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ٢
 وهو قليل .

وقد روي : مَرَّ بِقَوْمٍ نِعَمَ بِهِمْ قَوْمًا ، والباء في الفاعل ، لتشبيه نعم بفعل التعجب ،
 وهو : أَفْعَلَ بِهِ ، وتضمينه معناه ، فكأنه قيل : أنعم بهم قوماً ، وقد تدخل هذه الباء في
 المخصوص كقوله عليه السلام : « نِعَمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ » ، أي نعم شيئاً :
 المال الصالح ، لأن المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا ، وقد روي : مررت بقوم
 نعموا قوماً بإلحاق الضمير البارز ، وهو قليل كما ذكرنا ؛

وقال أبو علي أنه سمع : نعم عبد الله زيد ، وبش عبد الله أنا إن كان كذا ^٣ ، وهو
 شاذ ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المَعْرُوفِ الجنسي ، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز
 ابن كيسان ^٤ من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال ، كما
 مرَّ في باب الإضافة ^٥ ؛

وقد روي : شهدت صِفَيْنِ ، فبشت الصَّفُونِ ، والأولى أن يكون هذا ، وإن كان
 أيضاً خلاف الأصل ، مما ترك تمييز ضميره ، أي : بشت بقعةً ، فالصَّفُونِ مخصص ،
 لا فاعل ، ومثله قولهم : فيها ونعمت ^٦ ، أي : فرحياً بهذه القضية ، ونعمت هي ؛ فالتمييز
 والمخصوص حُدُفاً معاً ؛

(١) أي إلى المنكر ؛

(٢) نسب إلى حسان بن ثابت ، وإلى كثير بن عبد الله ، وهو غير كثير عزة ، والمقصود : عثمان بن عفان
 رضي الله عنه ، وقوله :

ضَحُوا بِأَشْمَطِ عُرْوَانَ السَّجْدِ بِهِ يقطع الليل تسيحاً وقرآناً

(٣) نسب الأحموي هذا القول إلى بعض المبادلة ؛ وهم عبد الله بن سمود ، وابن عمر ، وابن الزبير وابن
 عباس رضي الله عنهم ؛

(٤) تكرر ذكره في الأجزاء السابقة ؛

(٥) في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٦) ورد هذا في حديث : من توفياً يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالنسل أفضل ؛

وقد يؤنث نعم وبش ، وإن كان فاعلهما مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً نحو :
نعمت الإنسان هند ، قال ذو الرمة :

٢٥٣ - أو حرة عيطل تبجاء بجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد^١
وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً ، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى :
«ساعت مستقراً»^٢ ، و «حسنت مستقراً»^٣ ،

قوله : «وهو مبتدأ ما قبله خبره ، أو خير مبتدأ محذوف» ،

قال ابن خروف^٤ : لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر ، لجواز دخول نواسخ
المبتدأ عليه ، وحكى الأندلسي^٥ مثله عن سيبويه ، وهذا الذي نصرناه من قبل ؛

قوله : «وشرط» أي شرط المخصوص مطابقة الفاعل ، يعني ينبغي أن يصح إطلاقه
عليه ؛ و : «بش مثل القوم»^٦ ، متأول بأحد وجهين : أما على حذف المضاف أي بش
مثل القوم مثل الذين ، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة القوم ، أي : بش
مثل القوم المكلفين مثلهم ؛ أي مثل المذكورين ؛

وشرط المخصوص ، أيضاً ، أن يختص ، لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز :
نعم الإنسان رجل ، إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة ؛

(١) البيطل الطويلة العنق ، والتجباء الضخمة الصدر والمجفرة الواسعة الجوف ، وهو في وصف ناقة شهباء
بالسفينة في قوله نعمت زورق البلد ، والبيت الذي الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة ؛ يقول فيها
بعد وصف الناقة :

حنت إلى نعم الدحنا فقلت لها أي بلالاً على التوفيق والرشد

(٢) من الآية ٦٦ سورة الفرقان ،

(٣) من الآية ٧٦ سورة الفرقان ؛

(٤) ابن خروف : هو أبو الحسن علي بن محمد الأشيبلي وتقدم ذكره في هذا الشرح ؛

(٥) تكرر ذكره ؛

(٦) الآية المتقدمة قريباً ؛

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بـ«ليدوله»^١ ، بين العامل ومعموله ، لأنها كالجملية الاعتراضية ،
نحو قولك : أبصرت ، ونعم الرجل هو ، زيداً ، ويجوز بالقاء ، نحو : فِيم الرجل
هو ؟

قوله : « وساء مثل بشس » ، نحو : « ساء مثلاً القوم » ، اعلم أنه يلحق بنعم وبشس :
كل ما هو على فعل بضم العين ، بالأصالة نحو : ظُرف الرجل زيد ، أو بالتحويل إلى
الضم من فعل أو فعل ، نحو : رموت اليد يده ، وقصو الرجل زيد ، بشرط تضمينه معنى
التعجب ، ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء ، وذلك لكونه بمعنى : أقبل به ،
نحو : ظرف زيد ، أي : أظرف به ، ويكثر ، أيضاً ، استغناؤه عن الألف واللام ،
كقوله تعالى : « وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقاً »^٢ ، ورفيقاً ، تمييز لآيهام أولئك وقيل حال ،
ونحو قوله :

٧٥٤ - فَعَلْتُ لَهُ وَصَحْبِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي^٣
« ما » فيه زائدة ، وكذا في قولهم : شد ما أنك ذاهب ، و « أن » فاعل « شد » ، ويجوز
أن تكون « ما » فيهما ، كما في : نعماً ، ومتأمل و « أن »^٤ مخصصان ؛

ويُصَمَّر فاعل « فعل » المذكور ، كثيراً ، على وفق ما قبله ، نحو : جاءني الزيدان
وكرمًا ، أي : ما أكرمهما ، ولم يميز ذلك في نعم وبشس ، وذلك لعدم عراقة في المدح
والدم وكونه كفضل التعجب معنى ؛

قوله : « ومنها حبذا ، وفاعله ذا » ، أصل « حب » : حَبَّ ، كظرف ، أي : صار
حبباً ، فأدغم كغيره* ، وألزم منع التصرف ، لما ذكرنا في نعم وبشس ، قوله : « ولا
يتغير » ، يعني : لا يثنى « ذا » ولا يجمع ولا يؤنث ، بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبذا

(١) أي مع ما يتيمه من فاعل ومخصوص الخ ؛

(٢) من الآية ٦٩ سورة النساء ؛

(٣) من معقبة امرئ القيس ، وضارج والمليب مكانان ؛

(٤) أي المصدر للزول منها ومن اسمها وتغيرها ؛

(٥) أي مثل كل كلمة اجتمع فيها مثلان مستويان لشروط الادغام ؛

الزيدون ، وحبذا هند ، ولا يقال : حبّ ذان ، ولا : حبّ أولاء ، ولا حبّ تا ، لأنه مبهم ، كالضمير في نعم وبئس ، فألزم الأفراد مثله ، ونخلع منه الإشارة ، لغرض الإيهام ، فحبذا ، بمعنى : حبّ الشيء ؛

وعند المبرد وابن السراج : أنّ تركيب حبّ مع ذا ، أزال فعلية « حبّ » ، لأن الاسم أقوى ، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره ، أي : المحبوب زيد ؛

وقال بعضهم : بل التركيب أزال اسمية « ذا » ، لأن الفعل هو المقدم ، فالغلبة له ، وصار الفاعل ك بعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله ؛

وإذا دخل « لا » على حبذا ، وافق « بش » معنى ؛

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : أنه كإعراب مخصوص نعم ، إمّا مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، كما قاله قوم هناك ؛ لكن لا تعمل التواضع في هذا المخصوص ، ولا يقدّم على حبذا ؛

وقال بعضهم : المخصوص بعد حبذا ، عطف بيان لذا ، وكان ينبغي أن يجوز ادّعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس ، إلا أنّ دخول التواضع يمنع من ذلك ؛

وقال الرّبيعي ٣ : « ذا » زائدة ، كما في : ماذا صنعت ، والمخصوص فاعل « حبّ » ؛

وقد اشتق ٤ منه فعل ، نحو : لا تحبّه ، كحوق ، وبسمل ونحوهما ؛

قوله : « وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييز » ، نحو : حبذا زيد رجلاً ، وحبذا رجلاً زيد ، وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع حالاً ، أيضاً ، والعامل « حبّ » ، نحو : حبذا محمد رسولاً ، وحبذا رسولاً محمد ؛

(١) على هذا الإعراب لا يسمى مخصوصاً ، وإنما سماه المخصوص باعتبار بعض الأوجه الاعرابية ؛

(٢) لأنها لا تدخل على التواضع ؛

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى ، ممن تكرر ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٤) أي من حب مع ذا ، وهو نوع من التثنت ؛

ولم يميز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً ، وجاز ههنا ؛ لأن التمييز ههنا عن الظاهر ، أي « ذا » ، وهناك عن الضمير المستكن ،

وأيضاً : التمييز لازم عن الضمير ، جائز عن « ذا » ؛ وإنما جاز ترك التمييز ههنا ، تفضيلاً للظاهر على الضمير ، وقيل : إنما لم يميز ترك التمييز في نعم ، إذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع ، نحو : نعم السلطان ، بخلاف حبدا ، فإن « ذا » فيه ، ظاهرٌ فاعليته ؛

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نعم ، وقد يُردُّ « حب » عن « ذا » ، فيجوز ، إذن ، نقل ضمة عنها إلى فائها ، كما يجوز حذفها^١ ، قال :

٧٥٥ - فقلت اقلوها عنكم بخراجها وحبٌ بها مقتولة حين تُقتل^٢

يفتح الحاء وضمتها ، وكذا كل ما هو على فَعْل ، إذا كان المراد به المدح ، أو التعجب ، كقوله : بعد ما مَتَّامِلِي^٣ ؛ وأنشد الجوهري^٤ :

٧٥٦ - لا يَمْنَعُ الناسَ مني ما أردت ولا أعطيهم ما أرادوا حُسْنَ ذا أدباً^٥
ويُروى ، أيضاً : عَظُمَ البَطْنُ بطنك ؛

والتنكير في اللفظ ، دلالة على التنكير في المعنى ، إلى المدح أو التعجب ،

وقد يُجرُّ فاعل « حب » بالباء ، مفرداً عن « ذا » ، تشبيهاً بفاعل أَفْعِل ، تعجباً ، كما قال : وحُبٌ بها مقتولة ؛

تم قسم الأفعال والحمد لله رب العالمين ؛

(١) أي حذف الضمة ؛

(٢) من قصيدة للأخطل ، وهو في وصف الخمر ؛

(٣) في بيت امرئ القيس السابق ؛

(٤) اسماعيل بن حماد الجوهري صاحب معجم الصحاح وتقدم ذكره ؛

(٥) من قصيدة لسهب بن حنظلة الغنوي ، شاعر مخضرم أدرك الإسلام ، ومن هذه القصيدة :

قد يطعم الناسَ أي من خيارهم في الدين ديناً وفي أحبابهم حباً

[قسم الحروف]

[الحرف وتعريفه]

[قال ابن الحاجب :]

« الحرف ما دل على معنى في غيره »

[قال الرضي :]

قد مضى شرحه في حدِّ الاسم^١ ؛

[احتياج الحرف]

[إلى كل من الاسم والفعل]

[قال ابن الحاجب :]

« ومن لمَّ احتاج في جزئته إلى اسم وفعل » ؛

[قال الرضي :]

أي : ومن أجل أن معناه في غيره ، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم ، كالتنوين

(١) في أول الجزء الأول من هذا الشرح ؛

في : زيدٌ قائمٌ ، أو فعل ، نحو « قد » في : قد قام زيد ، فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات ^١ ؛

وقد ذكرنا في أول الكتاب : أن الكلام أخص من الجملة ، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر ، وكذا الفعل في نحو : قام زيد ؛ وأما الحرف ، فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط ؛ وقد يحذف المحتاج إليه في نحو : نعم ، ولا ، وكأنَّ قَدٍ ، وخرجت ولمَّا ؛

[تفصيل الكلام]

[على أنواع الحروف]

[حروف الجر ، الغرض منها ، معنى من]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف الجر : ما وضع للافضاء بفعل أو شبهه أو معناه »
« إلى ما يليه ، وهي : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء »
« واللام ، ورُبَّ وواوها ، وواو القسم وتأوّه ، وعن وعلى ، »
« والكاف ، ومذ ومنذ ، وحاشا وعدا وخلا ؛ فـن ، لا ابتداء »
« الغاية ، والتبيين ، والتبويض ، وزائدة في غير الموجب ، »
« خلافاً للكوفيين والأخفش ، وقد كان من مَطَر : متأول » ؛

(١) في الجملة الأولى اسمان وتثنيان ، وفي الجملة الثانية ؛ حرف وفعل واسم وتثنيان ؛

[قال الرضي :]

الإفضاء : الوصول ، والباء بعده للتعدية ، أي لا يوصل فعل ... والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم : تعديته إليه ، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى : « وأرجلكم »^١ ،

وُسَمِّيَ بعضهم حروف الإضافة ، لهذا المعنى ، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها ، ومن هذا سُمِّيَتْ حروف الجر ، لأنها تَجَرُّ معناها إليها ، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر ، لأنها تعمل إعراب الجر ، كما سُمِّيَتْ بعض الحروف حروف الجزم ، وبعضها حروف النصب ،

وأراد بقوله : شبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، كما ذكرنا في الحال^٢ ؛ نحو : مررت بزيد ، وأنا ما بزيد ، وزيدٌ ممرور به ، ومروزي بزيد حسن ، وزيد بعيدٌ عن الأذى ؛

وبعني بمعنى : الظرف ، والجار والمجرور نحو قولك : زيد عندك أو في الدار لإكرامك ، فاللام في : لإكرامك ؛ يُعَدِّي الظرف إلى إكرامك ، وهو في الحقيقة مُعَدِّ للفعل المقدر ، أو لشبهه ، وذلك لأن التقدير : زيدٌ استقرَّ أو مستقرٌّ ، لكن لما سُدَّ الظرف مقام الفعل أو شبهه ، جاز أن يقال : إن الجارَّ مُعَدِّ للظرف ، وكذا في : يا زيد ، فإن « يا » قائم مقام أنادي ،

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل : هذا في الدار أبوه^٣ ، ولا أراه من ذلك

(١) جزء من الآية ٦ في سورة المائدة ؛

(٢) تقدم ذكر هذه الأشياء في باب الحال في أول الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٣) مرتبط بقوله سُدَّ الظرف ، أما على اعتبار أنه مؤؤل بقام ، أو بأن مقام مؤؤل بمسَد ، والرضي يسلك هذا الأسلوب كثيراً ؛

(٤) القصد أن تكون الإشارة إلى الأب فيكون اسم الإشارة مبتدأ وأبوه خبر ؛

لأن : في الدار ، حال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كما في : « وهذا بعلي شيخاً »^١ ، ولو صرّحت بما هو معناه لقلت : أشيرُ إليه في الدار ، أي كائناً في الدار ، فلفظ أشير ، يعمل النصب في لفظ « في الدار » لكونه حالاً ، لقيامه مقام الحال المحذوف ، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به ، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف ، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجر ؛

ومن أمثلة تعديده الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ، لأن معنى أين : أنت بُعدت ؛

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه ، هل هو حرف جرّ ، أو ، لا ، من : لولا ، وكفي ، ولات^٢ ، وقد اختلف في « لعل » وسيجيء الكلام عليه ،

قال المصنف : فالعشرة الأولى ، لا تكون إلا حروفاً ، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماء ، والثلاثة الباقية تكون حروفاً وأفعالاً ؛

قال : ولم أجد « على » اسماً وفعلًا وحرفاً ، لأني أراعي في العدّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع ، المتماثلتين في اللفظ توافقاً وتناسباً من حيث المعنى ، كتشارك « على » الحرفية والاسمية في معنى العلوّ ، فلهذا لم أجد « من » فعلًا أيضاً ، مع أنه يكون أمراً من : مانّ يمين ، وكذا « في » مع كونه أمراً للمؤنث من وفي يني ، و « لئ » أمراً من : ولي يلي ، وكذا ، لم أجد « إلى » اسماً ، مع كونه ييجي بمعنى النعمة^٣ ، كل ذلك لاختلاف المعنيين ؛ قال : وأراعي ، أيضاً ، في العدّ ، مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل الوضع ، و « على » ، إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو ، بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً ؛ وكذا « من » و « في » ، و « لئ » أفعالاً ، أصلها : أمين ، واوئي ، واوئي ؛

(١) من الآية ٧٢ في سورة هود ؛

(٢) تقدم كل منها في موضعه ؛

(٣) وجمعها آلاء كقوله تعالى فيأتي آلاءه ويكما تكلبان ؛

وفيما قال نظر ، لأن « عل » الاسمية تكتب ألفاً ، وأصله واو افتاقاً لكنها إذا أضيفت إلى الضمير ، يقلب الألف ياءً ، تشبيهاً بعل الحرفية ،

وقوله :

٧٥٧ - باتت تنوش الحوض نوشاً من علا نوشاً به تقطع أجواز الفلا
« علا » فيه ، مبني على الضم ، كقولهم : من عل ، بحذف المضاف إليه ،

ثم اعترض على نفسه ٢ ، وقال : فحاشا وخللا وعدا ، الحرفية ، لا أصل لألفاتها ، بخلافها فعلية ، وأجاب ، بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف ، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها ،

وهذا علر بارد ٣ ،

قوله : « فن للابتداء » كثيراً ما يجري في كلامهم أن « من » لابتداء الغاية ، و « إلى » لانتهاى الغاية ، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى ، كما أن الأمد ، والأجل ، أيضاً ، يستعملان بالمعنيين ، والغاية تستعمل في الزمان والمكان ، بخلاف الأمد والأجل ، فإنهما يستعملان في الزمان فقط ، والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية ، و انتهاء الغاية : جميع المسافة ، إذ لا معنى لابتداء النهاية و انتهاء النهاية ،

فن ، للابتداء في غير الزمان عند البصرية ، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة ، أو غيره ، نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو ؛

(١) تنوش أي تتناول أي أنها لا تمنع في الشرب ، وهو في وصف ناقة أو في وصف ابل ، والبيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل وهو في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ ، ونسبه بعضهم إلى غيلان بن حريث ، أحد الرجاز ؛

(٢) أي اعترض على نفسه في القاعدة التي وضعها في عد الكلمات المشتركة بين الحرفية وغيرها ؛

(٣) كثيراً ما يعبر الرضي في تقديمه بهذا التعبير القاسمي ؛

وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، أيضاً ، استدلالاً بقوله تعالى : « من أول يوم »^١ ،
 وقوله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة »^٢ ،
 وقوله :

٧٥٨ - لَمَنْ الدِّيارُ بقِنةِ الحجرِ أَقْوِينَ مِنْ حجَجٍ وَمِنْ ذَهَرٍ^٣

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء ، إذ المقصود من معنى الابتداء في « من » ، أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً ، كالسير ، والمشي ونحوه ، ويكون المجرور بمن : الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد ، نحو : تيرأت من فلان إلى فلان ، وكذا خرجت من الدار ، لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً ، إذ يقال : خرجت من الدار ، إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة ، وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْنِ ممتدَّين ، ولا أصلين للمعنى الممتد ، بل هما حَدَثَانِ واقعان فيما بعد « من » وهذا معنى « في » ، فإن في الآيتين بمعنى « في » ، وذلك لأن « من » ، في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى « في » نحو : جثت من قبل زيد ، ومن بعده ، و : « ومن بيننا وبينك حجاب »^٤ ، وكنت من قدامك ، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبينة^٥ ، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة ، وكذا الإقواء^٦ ، لم يبتدئ من الحجج ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر ، والظاهر مذهب الكوفيين ، إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ،

(١) من الآية ١٠٨ في سورة التوبة ؛

(٢) الآية ٩ في سورة الجمعة ؛

(٣) المشهور أن هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان . ومن العلماء من ينكر ذلك ويقول إن حماداً الراوية صنعه مع بضعة أبيات ليكون مطلع قصيدة زهير التي بدأها بقوله :

دع ذا وعد القول في هرم عسير البداة وسيد الحضر

(٤) الآية ٥ سورة فصلت ؛

(٥) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٦) المستفاد من قوله في البيت السابق : أقوين ؛

وهو كثير الاستعمال ؛ وتعرف « من » الابتدائية ، بأن يحسن في مقابلتها « إلى » أو ما يفيد فائدتها ، نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، لأن معنى أعوذ به : ألتجئ إليه وأُثِرُ إليه ، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء ؛ وإذا قصصت بين مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه ، لا كونه مبتدأً لشيءٍ عمتد ، جاز أن يقع موقعه « عن » لأنها لمجرد التجاوز ، كما يجيء ، تقول : خرجت من المكان وأخرج عنه ، وانفصلت منه وعنه ، ونهيت من كذا وعنه ، وسقاه من العيمة^١ وعنها ، أي بعده عنها ؛

وأما « من » التفضيلية فهي ، وإن كانت لمجرد المجاوزة ، كما مر ، لكنه لا يستعمل « عن » مكانها ، لأنها صارت علماً في التفضيل ، وكبعض حروف أفعال التفضيل ، فلا تُغَيَّر ولا تُبَدَّل ؛

وأجاز ابن السراج ، كون « من » لايتداء غايي الفاعل والمفعول ، لكون الفعل مشتركاً بينهما ، نحو : رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب ، فبدأ رؤيتك : مكانك ، ومبدأ كون الهلال مرئياً : خلل السحاب ، وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ؛

ومثال التبعيض : أخذت من الدراهم ، والمفعول الصريح لأخذت : محلوف ، أي أخذت من الدراهم شيئاً ، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفاً ، نحو : أخذت من الدراهم : هذا^٢ ، فإن متعلقة بأخذت ، لا غير ، لأنه يقام مقام الفاعل نحو : أأخذ من الدراهم ، والدراهم مأخوذ منها ، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر ، نحو : أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجار متعلقاً بالمفعول المذكور ، وأن يكون صفة لشيء ، فيتعلق بمقدر ، أي : شيئاً كائناً من الدراهم ، فيجوز ، إذا تقدم على النكرة أن يكون ، أيضاً ، حالاً عن النكرة المؤخرة ، قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة »^٣ ،

وتعرف « من » التبعيضية ، بأن يكون هناك شيء ظاهر ، وهو بعض المجرور بين ،

(١) العيمة : شربة الإنسان إلى اللبن ، فالمعنى ، كما يقول الشارح : بعده منها أي عنها بسبب السقي ؛

(٢) أي بالإشارة إلى درهم معين ؛

(٣) من الآية ١٠٣ سورة التوبة ؛

نحو : « خذ من أموالهم صدقة » ، أو مقلد ، نحو : أخذت من الدراهم ، أي : من الدراهم شيئاً ؛

قال المبرد ، وعبد القاهر ، والزمخشري ^١ ، أن أصل « مِنْ » المَبْعُضَةُ : ابتداء الغاية ، لأن الدراهم في قولك أخذت من الدراهم : مبدأ الأخذ ؛

قوله : « وللتبيين » ، كما في قوله تعالى : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان » ^٢ ، وتعرفها بأن يكون قبل « مِنْ » ، أو بعدها ، مبهم ، يصلح أن يكون المجرور بمن ، تفسيراً له ، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم ، كما يقال ، مثلاً ، للرجس : إنه الأوثان ، ولعشرين ، إنها الدراهم في قولك : عشرون من الدراهم ، وللضمير في قولك : عز من قائل : إنه القائل ؛ بخلاف التبعيضية ، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده ، لأن ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض ؛ فإذا قلت عشرون من الدراهم ، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فإن مَبْعُضَةً ، لأن العشرين : بعضها ، وإن قصدت بالدراهم : جنس الدراهم فهي مَبِينَةٌ ، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين ؛

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو : أخذت من الدراهم ، أقل من النصف ، كما قال بعضهم ، لأنه لا يمتنع أن تصبح وتقول : أخذت من الثلاثين : عشرين ، ومن العشرة : تسعة ؛

وقال الزمخشري ^٣ : كونها للتبيين : راجع إلى معنى الابتداء ؛

وهو بعيد ، لأن الدراهم هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان : نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له ؛ وإنما

(١) أبو العباس المبرد ، وعبد القاهر الجرجاني ، وجار الله : الزمخشري ، كلهم تقدم ذكرهم ؛

(٢) من الآية ٣٠ سورة الحج ؛

(٣) انظر شرح ابن عيوش على المفضل ج ٨ ص ١٠ ؛

جاز تقديم « من » المبيّنة على المبهم في نحو قولك : أنا من خطّة في روضة ، ومن رعايته في حرّم ، وعندني من المال ما يكفي ، ومن الخيل عشرون ؛ لأن المبهم الذي فُسّر بمن التبيينية مقدم تقديراً ، كأنك قلت : أنا في شيء من خطه في روضة ، وعندني شيء من المال ما يكفي ، وكذا قولك : يعجبني من زيد كرمه ، أي من خصال زيد ، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد : كرمه ، ومثله : كُبريت من زيد بده ، أي : شيء من أعضاء زيد : يده ؛

ففي جميع هذا : المعطوف عليه محذوف والذي بعد « من » عطف بيان له ، كما ذكرنا في باب عطف البيان ^١ ؛ كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام ، لأن معنى يعجبني من زيد ، أي شيء من أشيائه بلا ريب فإذا قلت : وجهه ، أو كرمه ، فقد بينت ذلك الشيء المبهم ؛

وأما ما يسمّى « من » التجريدية ، نحو : لقيت من زيد أسداً ، فليس من هذا ، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً ، أي حصل لي من لقائه لقاء أسد ، والمراد تشبيهه بالأسد ؛

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى : فاسأل به خيراً ^٢ وقولك لقيت بزيد أسداً ، أي : سأل بسؤاله خيراً ، ولقيت بلقاء زيد أسداً ؛

وقد تكون « من » للبلل ، في نحو قوله تعالى : « أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة » ^٣ ، وقوله :

٧٥٩ - فليأت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان ^٤
وتعرف بصحة قيام لفظ « بدل » مقامها ؛

(١) في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٢) من الآية ٥٩ سورة الفرقان ؛

(٣) من الآية ٣٠ سورة التوبة ؛

(٤) قاله يَمَلُّ الأحوال الأزدي وكان أحد الفُتَّاك واللصوص . والبيت أحد أبيات يذكر فيها عدداً من الأمانى =

قوله : « وزائدة في غير الموجب » ، هو إمّا نفي ، نحو : ما رأيت من أحد ، أو نهي ، نحو : لا تضرب من أحد ، أو استفهام نحو : هل ضربت من أحد ؟

وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين : كونها في غير الموجب ، ودخولها في النكرات ، والكوفيون والأخفش لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم »^١ ، فين : في حيز الإيجاب ، وهي داخلة على المعرفة ؛

وهي ، عند سيبويه : مبعضة ، أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً ، قالوا : قوله تعالى : « إن الله يغفر الذنوب جميعاً »^٢ ، يناقضه ، وأجيب بأن قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » : خطاب لقوم نوح ، عليه السلام ، وقوله تعالى : « إن الله يغفر الذنوب جميعاً » ، خطاب لأمة محمد ، صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولو كانا أيضاً ، خطاباً لأمة واحدة ، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها ؛

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب : قد كان من مطر ، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية ، كأنه سُئل : هل كان من مطر ، فأجيب قد كان من مطر ، فزيدت في الموجب ، لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب ، كما قال : دعني من تمرتان ، كما مر في المصولات^٣ ؛

وقول المصنف : شيء من مطر ، ومن ، للتبويض أو التبيين ، فيه نظر ؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف^٤ : قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً ، لأن الجار والمجرور ، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل ،

== التي يشيها ، وهو يرتبط ببيت تقدم في باب الضائر ، جاء شاهداً على حذف الحركة من الضمير وهو قوله :
فبت لدى البيت المتيق أريسه ومطراي مشتاقان لـ أريكان

(١) من الآية ٤ سورة نوح ؛

(٢) من الآية ٥٣ سورة الزمر ؛

(٣) في أول الجزء الثالث ، والجملة المقولة في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ ؛

(٤) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم مقدم مجرور بمن أو في ، انظر باب التمت في الجزء الثاني ؛

إلا إذا كان الجار زائداً ، نحو : كفى يزيد ، لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى ما كان يقصّر عنه أولاه ، والفعل لا يقصر عن فاعله ؛

ولو صح تأويله ، لجاز أن يكون الكاف في قوله :

٧٦٠ - أنتهون ، ولكن ينهى ذوي شطط كالظمن يذهب فيه الزيت والقتل^١

حرف جر وقد حُذِفَ الفاعل وأقيم الجار مقامه ، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم ؛

وقوله تعالى : « ولقد جاءك من نبيّ المرسلين »^٢ ، يجوز أن يُستدلّ به على ما ذهب إليه المصنف ؛ ويجوز أن يقال : إن ضمير : « جاء » للقرآن ، وقوله : « من نبيّ » ، حال ؛

والدليل على زيادة « من » الاستغراقية : دخولها على ما لا تُوصَلُ الفعل إليه ، أعني الفاعل ، في نحو : ما جاءني من أحد ؛ فعند سيبويه : لا تزداد « من » إلا استغراقية ، وعند الكوفيين والأخفش ، تزداد غير استغراقية كما في الموجب ؛ وفائدة « من » الاستغراقية : ما ذكرنا في باب « لا » التبرئة^٣ ، أعني التنصيص على كون النكرة مستغرفة للجنس ، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني رجل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر ، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق ، لكنها كانت تحتمل غير ذلك ؛ وليس كذا : زيادة الباء في نحو : ألقى بيده ، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملين ؛

(١) من قصيدة الأعشى ، ميمون بن قيس ، التي تعد إحدى المعلقات والتي أولها :
ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أبها الرجل
ومنها شواهد كثيرة في هذا الشرح ؛

(٢) من الآية ٣٤ سورة الأنعام ؛

(٣) في الجزء الثاني ، وقد فسرنا أكثر من مرة وجه تسميتها « لا » التبرئة ؛

وقيل : إن أصل « من » الاستغراقية في الأصل : ابتدائية ، أي : ما جاء في من أحد ، إلى ما لا يتناهى ؛

وقد نجى للتعليل ، نحو : لم آتكَ من سوء أذبك ، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية ، لأنَّ تركَّ الإتيان ، حصل من سوء الأدب ؛

وتكون « من » مضمومة الميم ، ومكسورتها ، بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل إذن ، إلا على لفظ « الربِّ » كاختصاص التاء بالله ، وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الأخرى ، نحو : تَرَبِّي ، و : بُنِ الله ، وهي حرف جرّ عند سيبويه ، جاز ضم ميمه في القسم خاصة ، وقيل : المكسورة الميم ، مقصورة من يمين ، والمضمومة مقصورة من أيمن ؛ وتكون « من » في الظروف بمعنى « في » كما تقدم ؛ ومختص « من » بجرّ : قبل ، وبعد ، وعند ، ولدى ، ومع ؛ يقال جئت من معه أي من عنده ، وكذا « بله » نحو : فين بله أن يأتي بالصخرة ، وقد ذكرنا ذلك في أسماء الأفعال ؛

واختصّت أيضاً بجرّ : عن ، وعلى ، اسمين ؛

[إلى - حتى]

[في - الباء - اللام]

[قال ابن الحاجب :]

« وإلى ، للإتواء ، وبمعنى « مع » قليلاً ؛ وحتى ، كذلك »
« وبمعنى مع ، كثيراً ، ومختص بالظاهر ، خلافاً للمبرد ، »
« وفي ، للظرفية وبمعنى على ، قليلاً ، والباء للإلصاق ، »

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

« والإستعانة والمصاحبة والمقابلة ، والتمدية ، والظرفية ، وزائدة »
 « في الخبر في النبي والاستفهام قياساً ، وفي غيره مماعاً ، نحو : »
 « يحسبك زيد ، وألقى بيده ؛ واللام للاختصاص ، والتعليل »
 « وزائدة وبمعنى عَن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم »
 « للتعجب » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن « إلى » تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف ، نحو : « ثم أتموا الصيام إلى الليل »^١ ، والأكثر عدم دخول حذئي الابتداء ، والانتفاء في المحدود ، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع ، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء ، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة ؛ وقال بعضهم ، ما بعد « إلى » ظاهره الدخول فيما قبلها ؛

فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً ، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، فالظاهر الدخول ، وإلا ، فالظاهر عدم الدخول ، نحو : ثم أتموا الصيام إلى الليل ، والمذهب هو الأول ؛

قوله : « وبمعنى مع ، قليلاً » ، كما في قوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم »^٢ والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء ، أي تضمونها إلى أموالكم ، وكذا قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق »^٣ ، أي مضافة إلى المرافق ، و : اللُّود إلى اللُّود ابل ، أي : مضافة إلى اللُّود ؛ وقوله :

(١) من الآية ١٨٧ سورة البقرة ؛

(٢) من الآية الثانية في سورة النساء ؛

(٣) من الآية ٦ سورة المائدة ؛

- ٧٦١ - وأنت التي حبّبتِ شغباً إلى بدا ، وإلى ، وأوطائي بلاداً سواهما^١
أي : مضافاً إلى بدا ، كما في قوله :
- ٧٦٢ - فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب^٢
والظاهر أنها بمعناها ، وذلك لأن معنى مطليّ به القار أجرب : مكروه مبغض ، والتكرية
يتعدى بإلى ، قال تعالى : « وكرّه إليكم الكفر .. »^٣ ، حملاً على التحبّب المضمّن معنى
الامالة ، قال تعالى : « وحبّب إليكم الإيمان »^٤ ، كما قيل : بعث منه ، حملاً على :
اشترت منه ، ورضيت عليه ، حملاً على سخطت ، قال :
- ٧٦٣ - إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبي رضاها^٥
وقيل : إن « إلى » في نحو : أنت إلىّ حبيب أو بغيض ، وجلس إله بمعنى « عند » ،
والأولى بقاؤها على أصلها ، كما ذكرنا ، وكذا هي في قوله :
- ٧٦٤ - وإن يلتق الحبيّ الجميع تلاقيني إلى ذروة البيت الكريم المصمّد^٦
بمعنى منتسب إلى ذروة . لا بمعنى « في » كما قيل ؛

قوله : « وحتى كذلك » ، أي لانتهاه الغاية مثل « إلى » ، إلّا أن بينهما فرقاً ، كما
يجيء . وعقبيّ ، بالعين لغة هذلية ؛ وهي على ثلاثة أضرب : حرف جر ، وحرف عطف ،

-
- (١) شنب - وبدا ، اسمان لمكانين . والبيت مشوب إلى كثير عزة وإلى جميل بيته وبعدة :
- خَلَّتْ بِهَذَا حَلَسَةً ثُمَّ حَلَّةً بهذا ، فطاب الواديان كلاهما
- (٢) من قصيدة للنايفة الذبياني مما اعتذر به إلى التماس بن المنذر وقوله مطليّ به القار . من باب القلب المعنوي ،
والمقصود : كأنني مطليّ بالقار ؛
- (٣) و (٤) الجزآن . من الآية ٧ سورة الحجرات ؛
- (٥) البيت لشاعر اسمه : القحيب المعجليّ . بمدح حكم بن المسيّب القشيريّ . ويتصل به بيت يستشهد به
التحوييون على زيادة الباء في الحال . وهو قوله :
- فما رجعت بخائبة ركاب حكمم بمن المسيّب متهاها
- (٦) من معلقة طرفة بن العبد . ومن أبياتها بعض الشواهد في هذا الشرح . وأراد بقوله : وإن يلتق الحي ..
لقاءهم للتفاخر . وذروة البيت أعلاه ومراده بيت الشرف الرفيع والمصمّد الذي يعتمد إليه أي يقصد ؛

وحرف استئناف ؛ فإذا كانت حرف جرّ ، فلها معنيان : « إلى » ، و « كي » ، ولا تجر ، بمعنى « كي » ، إلا مصدرأ مؤوَّلاً به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمره ، نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، ولا تقول : حتى دخول الجنة ؛ والتي بمعنى « إلى » تجر ذلك ، نحو : سرت حتى تغيب الشمس ، وتجر الاسم الصريح أيضاً ، نحو : « حتى مطلع الفجر »^١ ، وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقّتاً ، لأنه حدّ ، والتحديد بالمجهول لا يفيد ، ونحو قوله تعالى : « ذرهم في غمرتهم حتى حين »^٢ ، بمعنى المؤقت ، أي : حين أخذهم ؛

ومذهب الكسائي : أن جرّ ما بعدها يلى ، لا بحتى ، لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القيلين و « حتى » تدخل على الأسماء والأفعال فهي ، كـ « ما » ، في لغة تميم عنده ، وقد ذكرنا ذلك في النواصب^٣ ؛

وأما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ، ولا تكون بمعنى « كي » ويجب توقيت ما بعدها ، كما في حتى ، الجارّة ، فلا تقول : جاءني القوم حتى رجل ، لأنه حدّ فلا فائدة في إبهامه ؛

وتشترك الجارّة والعاطفة في أنه لا بدّ قبلهما من ذي أجزاء ، إلا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه ، نحو : قديم الحجاج حتى المشاة ، وأما في الجارّة فيجوز إظهاره نحو : ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضاً ، نحو : نمت حتى الصباح ، أي : نمت الليلة حتى الصباح ؛ ويتفارقان ، أيضاً ، بأنّ ما بعد « حتى » العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلها نحو : ضربت القوم حتى زيداً ، أو كجزئه بالاختلاط ، نحو : ضربني السادة حتى عبيدهم ، أو جزءاً لما دلّ عليه ما قبلها ، كما في قوله : ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلّه ألقاها^٤ - ١٥٢

(١) آخر آية في سورة القدر ؛

(٢) الآية ٥٤ من سورة المؤمنون ؛

(٣) في قسم الأفعال في هذا الجزء ؛

(٤) تقدم ذكره في الجزء الأول ، باب المنصوب على شريطة التفسير ؛

عند مَنْ قال : إن نعلك عطف على الصحيفة ، أي ألقى جميع ما معه ، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا بعشي إلا لها^١ ، فقد ألقى كل شيء ؛

ويجب أيضاً دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، فالضرب في : ضربت القوم حتى زيداً ، لا محالة واقع على زيد أيضاً ، وأمّا الجارة فالأكثر كون على مجوز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها ، كنمت الباحة حتى الصباح ، وصمت رمضان حتى الفطر ، كما يكون جزءاً منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، بالجرّ ؛ .. والسيرافي^٢ ، مع جماعة ، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها ، كما في العاطفة ، فلم يميزوا : نمت الباحة حتى الصباح ، جرّاً ، كما لم يميزوا نصبه ؛ وهو مردود بقوله تعالى : « سلام هي حتى مطلع الفجر »^٣ ،

وأما دخول الفجر^٤ ، للمجرور يحثي في حكم ما قبلها ، ففيه أقوال ؛ جرّم جار الله* ، بالدخول مطلقاً ، سواء كان جزءاً مما قبلها ، أو ملاقي آخر جزء منه ، حملاً على العاطفة ، وتبعه المصنف ؛ وجوّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول ؛ جزءاً كان ، أو ملاقي آخر جزء منه ؛

وفصل عبد القاهر ، والرماني ، والأندلسي^٥ ، وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل ، كما في العاطفة ، والملاقي غير داخل ؛ وقال الأندلسي : إنما ذكرت « زيداً » مع دخوله في القوم ، في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجرّ ، لقرّص التعظيم أو التحقير ،

-
- (١) إشارة إلى قصة المتلمس وما فعل من إلقاء الصحيفة التي كان يرجو من روائها خيراً كثيراً كما ذكر عند شرح البيت في المكان المشار إليه ؛
(٢) أبو سعيد السيرافي ، شارح كتاب سيويه . وتكرر ذكره ؛
(٣) آخر سورة القدر وتقدمت قريباً ؛
(٤) أي في الآية المذكورة لأن دخول مطلعهم دخول له ؛
(٥) أي الزمخشري ؛ وقوله هذا في متن المفصل في شرح ابن عيش عليه ج ٨ ص ١٥ ؛
(٦) تقدم ذكر هؤلاء جميعاً في هذا الجزء وفي الأجزاء السابقة ؛

واستدلَّ بأنَّ حتى ، كالتفصيل لما قبلها ، فإذا دخل في الإجمال ، دخل في التفصيل ، وإذا لم يدخل ، لم يدخل ؛

ومذهب ابن مالك قريب ، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب ؛

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد « حتى » العاطفة ، آخر أجزاء ما قبلها حساً ، ولا آخرها دخولاً في العمل ، بل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون^١ ، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء ، إذا رُتبت الأجزاء : الأقوى فالأقوى ، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصِيباً ، كان آخر الأجزاء أقواها ، نحو : مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم ، بالعطف ، وليس هو ، عليه الصلاة والسلام ، آخرهم حساً ، ولا دخولاً ، بل هو آخرهم قوة وشرفاً ؛ وإذا ابتدأت بمنابتك^٢ من الجانب الأقوى منجهداً ، كان آخر الأجزاء أضعفها ، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، عطفاً ، ويموز أن يكونوا قادمين قبل الركاب ، أو معهم ؛

وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك ، وألا يكون ، فإذا لم يكن ، وجب أن يكون آخر الأجزاء حساً أو ملاقياً له ، نحو قولك : قرأت القرآن حتى سورة الناس ، جراً ؛ ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقٍ ، أيضاً ؛

والترزم صاحب المغني^٣ : التحفيز والتعظيم فيما بعد « حتى » الجارة أيضاً ، وليس بمشهور ؛ وكأنَّ الجارة محمولة على « إلى » ، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً ، خلافاً للسيرافي ، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها ، كما قال ابن مالك ، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حساً ، لا قوة ، ولا ضعفاً ، لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفاً ،

(١) تكررت الإشارة إلى ضعف هذا التركيب ، ويعني عنه : ربما لا يكون ، والرضي يكرره ؛

(٢) أي بقصدك ؛

(٣) منصور بن فلاح يعني ولا يذكره الرضي إلا بقوله صاحب المغني وهو معاصر للرضي ، وتقدم ذكره أكثر من مرة ؛

أو قوة ، وجب في حتى كونه آخرها حساً ، كما ذكرنا ، فلا يجوز : أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها ،

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، وليست بمعنى الواو ، خلافاً لمن توهم ذلك ، لأن « حتى » لا بد فيها من معنى الانتهاء ، بخلاف الواو ، وهذا كما توهم المصنف ، لدخول ما بعد « حتى » الجارة كثيراً فيما قبلها كما بعد « مع » : أن حتى تكون بمعنى « مع » فقال : وبمعنى مع كثيراً ؛

وإذا عطف حتى العاطفة على مجرور ، فالاختيار إعادة الجار ، دفعا لتوهم كونها جارة ، نحو : مررت بالقوم حتى يزيد ؛

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل « حتى » ، جارة كانت أو عاطفة ، من تمام جملة ما بعد حتى ؛ نحو : القوم حتى زيدا رأيت ، عطفاً وجراً ؛

وكل ما ذكرنا من الأحكام : هو لحنى العاطفة للاسم ، وأما العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته ، ويجوز أن يقال : ان حتى في مثله ابتدائية ، وإنها لا تعطف الجملة أبداً ،

قوله : « ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد » ، إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضممر نحو : جاءني القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ، ومررت بالقوم حتى بك ، وأما الجارة فلا تدخل على المضممر ، اجتزاءً بإلى ، لكون « إلى » أشد تمكناً وأوسع تصرفاً ، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال : قيم حتى عمرو ،

وشبهه المبرد قوله :

٧٦٥ - وأكفبه ما يخشى وأعطيه سؤله وألحقه حثاه بالقوم لاحقاً

(١) شرحه البغدادي وبين وجه الشاهد فيه كما قال الشارح ، ولم يذكر مرجع الضائر فيه ، ثم قال : هذا البيت لم أقف له على خير ، والله أعلم ؛

وليس ما في البيت بمعنى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع « لاحق » وجه ، بل هي ابتدائية ، أي حتى هو كما في قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل .. البيت ١ - ٣٦٩

وتمسك بقوله أيضاً :

٧٦٦ - فلا والله ، لا يُلْسَى أناسٌ فتى حنَّك يا ابن أبي زياد^٢
وهو شاذ ؛

ومن الفرق بين حتى ، وإلى ، أن حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء إما لفظاً أو تقديرًا ، كما ذكرنا ، بخلاف إلى ، وأن الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا ، بخلاف إلى ، فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلا مع القرينة ، وإن كان أيضاً ، جزءاً ؛
وقال الأندلسي : لا فرق بينهما من هذا الوجه ، فإذا كان ما بعدها جزءاً بما قبلها ، فالظاهر الدخول فيها ، وإن لم يكن جزءاً ، فالظاهر فيها عدم الدخول وما اخترناه :
أظهر عند النحاة ؛

ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدي بحتى ، يجب أن يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل حتى ، شيئاً فشيئاً ، حتى ينتهي إلى ما بعد حتى ، من الجزء ، أو الملاقي ، وأما « إلى » ، فإن كان قبلها ذو الأجزاء وبعدها الجزء أو الملاقي ، فتحكمها أيضاً كذلك ، وإلا فلا ، نحو : قلبي إليك ؛

ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد « إلى » وأما بعد « حتى » ففيه الخلاف كما مر ؛
واعلم أن « حتى » لا يكون مستقراً^٣ ، إلا في نحو : كان سيري حتى أدخلها بنصب

(١) تقدم ذكره في المضمرات ، آخر الجزء الثاني ؛

(٢) روي يا ابن أبي زياد كما روي يا ابن أبي يزيد ، وقال البغدادي ، لست أدري معنى الانتهاء فيه ؛ لأن لا يُعرف مراد الشاعر من المذكور حتى يبين معنى الانتهاء ، ثم قال : لعله مصنوع ؛

(٣) المستقر من الظروف بفتح القاف هو ما كان تعلقه بمحذوف وجوباً ، ومعنى مستقر : أنه استقر فيه الضمير بعد حذف الملتصق ، وتفصيل ذلك في باب للبثاء والخبر في الجزء الأول ؛

أدخل ، وأعني بالمستقر : ما يتعلق بمقتل ؛

وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ، ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك ، وفائدة الابتدائية ، أيضاً ، إما التحقير ، كما في قوله :

٧٦٧ - فواعجباً حتى كليب نسبي كأن أباهما نهشل أو مجاشع^١
أو التعظيم كقوله :

٧٦٨ - فا زالت القتل تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^٢

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو : ركب القوم ، حتى الأمير راكب ، ولو قلت : حتى الأمير ضاحك لم يُجد ؛

ويحوز حذف الخبر مع القرينة ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أي رأسها مأكول ؛

قوله : « وفي للظرفية » ، إما تحقيقاً ، نحو : زيد في الدار ، أو تقديرأ ، نحو نَظَرَ في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ؛ لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والتكلم ، مشتملة عليها اشتغال الطرف على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها ، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل » ، أي : في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمنٌ للديّة تضمنَ الطرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية ؛

(١) من قصيدة للرزدي في هجاء جرير ، ومنها بعض الشواهد في هذا الشرح ؛

(٢) دجلة بفتح الدال وكسرها ، نهر بالمرق ، والأشكال الذي تخالفه حمرة ، والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل ، منها بيت يستشهد به النحاة على استعمال الإلام بمعنى من وهو قوله :

لنسا الفضل في الدنيا وأنتك راغم ونحن لكم يسوم للقيامه أفضل

أي ونحن منكم أفضل ؛

وقوله تعالى : « وَلَا صَلِّينَكُمْ فِي جُلُوعِ النَّخْلِ »^١ ، قيل ان « في » فيه ، وفي قوله : ٧٦٩ - بطل كأن ثيابَهُ في سرحة يُحَلِّي نَعَالِ السَّبْتِ ليس بتوأم^٢ بمعنى « على » ، والأولى أنها بمعناها ، لتمكن المصلوب من الجذع تمكين المظروف في الظرف .

وقيل انها بمعنى الباء في قوله :

٧٧٠ - ويركب يومَ السَّوْعِ منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكل^٣ والأولى أن تكون بمعناها ، أي لم بصارة^٤ وحقق في هذا الشأن ؛

وقيل : هي بمعنى « إلى » في قوله تعالى : « فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ »^٥ ، والأولى أن نقول هي بمعناها والمراد التمكن ؛

وقيل : هي بمعنى « مع » في قوله تعالى : « فادخلي في عبادي »^٦ ، وبمعنى الباء في قوله :

٧٧١ - نحاني بها أكفأنا ونهنيأ ونشرب في أثمانها ونقامر^٧

(١) من الآية ٧١ سورة طه ؛

(٢) من معلقة حنتره البسي ، ومنها شواهد متعددة في هذا الشرح ، وبطل بالبر صفة لمدمج في بيت قبله ، وكفى عن طوله بقوله كأن ثيابه في سرحة أي شجرة عظيمة ويحلى نعال السبت كتابة عن تنعمه ، ونعال السبت بكسر السين نعال تتخذ من جلود البقر ، وليس بتوأم كتابة عن قوته لأنه لم يشاركه في بطن أمه أخ يزاحمه في غذائه فتضعف بينته ؛

(٣) من أبيات لزيد الخيل الطائي يرد فيها على كعب بن زهير وكان قال شعراً ذكر فيه زيد الخيل فردّ عليه زيد بهذه الأبيات ؛

(٤) مصدر يَصْرُ بضم الصاد ؛

(٥) من الآية ٩ في سورة ابراهيم ؛

(٦) الآية ٢٩ سورة الفجر ؛

(٧) نحاني من المحابة قال البندادي هو من باب المغالبة من حبا يحبو بمعنى أعطى أي تغالب أكفأنا في منحها ، =

والأولى في الراضين كونها بمعناها ، أي : حاصلة في زمرة عبادي ، أو بمعنى : ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي ، والشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً ؛

وقولهم : في الله من كل فائت خَلَفَ ، أي : في الطافه ، وقولهم : أنت أخي في الله ، أي في رضا الله ، أي : رضا تعالى مشتمل على مؤاخاتنا ، لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية ، وكذا قولهم : الحب في الله ، والبغض في الله ؛

قوله : « والباء للإلصاق » ، نحو : به داء ، أي التصق به ، وقولك : مررت به ، أي : ألصقت المرور بمكانٍ يقرب منه ؛

ومنه : أقسمت بك ، وبحياتك أخبرني ، وتكون مستقراً نحو : الذي به : ضعفٌ ، وبه داء ، وتكون للاستماتة نحو : كتبت بالقلم ، وخطت بالابرة ، ويتوفيق الله حججبت ، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق ؛

وتكون بمعنى « مع » ، وهي التي يقال لها : باء المصاحبة ، نحو « وقد دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجوا به »^١ ، واشتر الدار بالآلها ؛ قيل : ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً ، أي : كائناً بالكفر ، وكائناً بالآلها ، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً ، وتكون للمقابلة نحو : اشتريته به ، وبدلته به ، وتكون مستقراً أيضاً ، نحو : هذا بذلك ؛

قوله : « وقد تكون للتعدية » ؛ جميع حروف الجر : لتعدية الفعل القاصر عن المفعول ، إليه^٢ ، لكن معنى التعدية المطلقة : أن يُقْلَ^٣ معنى الفعل ، كالمهزة والتضعيف ، ويُغَيَّرُ ؛

= واليت لسيرة بن عمرو القنعسي من عدة أبيات ، ونقل البغدادي أن بعضهم يفسر نحائي بأنه بمعنى نجو ، ونطلي ؛

(١) الآية ٦١ سورة المائدة ؛

(٢) متعلق بقوله لتعدية الفعل القاصر ؛

(٣) أي الحرف الذي جيء به للتعدية ؛

وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجرّ ، نحو : ذهبت به ، وقمت به ، أي : أذهبته ، وأقمته ، ولا يكون مستقراً ، وما سمعته مقدراً إلا في قراءة^١ من قرأ : « اثتوي زبر الحديد »^٢ ، أي اثتوي بزبر الحديد ؛

قوله : « والظرفية » ، أي بمعنى « في » نحو :

٧٧٢ - ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما تسرد سؤالي^٣
أي : فيها ، وتكون للسببية ، كقوله تعالى : « فيظلم من الذين هادوا .. »^٤
وقوله :

٧٧٣ - غلب تشدّر بالبحول كأنها جنّ^٥ البدّي رواسياً أقدامها^٦
وهي فريخ الاستعانة ؛

وقيل : جاءت للتبعيض ، نحو قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم »^٧ ، قال ابن جني^٨ ، ان أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى ، بل يورده الفقهاء ، ومذهبه أنها زائدة ، لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه ؛

ونجى^٩ بمعنى « من » ، نحو : « عيتاً يشرب بها عباد الله »^{١٠} ، وبمعنى « عن » نحو :

(١) قراءة شاذة قرأ بها المفضل وتقدمت في باب التمديد ؛

(٢) الآية ٩٦ سورة الكهف ؛

(٣) مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، وبعضهم يملأها هي المعلقة ، ومنها بعض الشواهد في هذا الشرح ؛

(٤) الآية ١٦٠ سورة النساء ؛

(٥) من معلقة لبديد بن ربيعة العامري ، والفُلب جمع أغلب أي قوي شديد ، والبدّي وإن قالوا ان الجن تسكنه لا تبرحه ، وهو معنى قوله رواسياً أقدامها أي ثابتة لا تبرح ؛ وقوله تشدّر بالبحول ، النحول جمع ذحل وهو الثأر أي أنهم مشتملون على الأضيغان يتصاولون بسببها ؛

(٦) من الآية ٦ في سورة المائدة ؛

(٧) أبو الفتح بن جني عن تكرار ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٨) الآية ٦ سورة الدهر ؛

سأل سائل بعذاب واقع^١ ، ونجى^٢ للتجريد ، نحو : رأيت يزيد أسداً ، أي : برؤيته أسداً ، كما مر في « من » ،

قوله : وزائدة في الخبر والاستفهام ، « بهل ، لا في مطلق الاستفهام ، فلا يقال : أزيد بقائم ، كما يقال : هل زيد بقائم »

قوله : « والنني » ، بليس ، نحو : ليس زيد براكب ، وبما ، نحو : ما زيد براكب ، وقيل : بلا التبرئة أيضاً ، نحو : « لا خيرَ بخير بعده النار »^٣ والأولى أنها بمعنى « في » ، ولم يُسمع في النني بيان ، فإكان للمصنف أن يطلق النني والاستفهام ؛

وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت ، وجهلت ، وسمعت ، وتيقنت وأحسست ، وقولهم : سمعت يزيد وعلمت به ، أي بحال زيد ، على حذف المضاف ؛

وتزاد قياساً ، أيضاً ، في المرفوع في كل ما هو فاعل لكَنَى وتصرفاته ، وفي فاعل أَفْعَلَ في التعجب على مذهب سيبويه^٤ ، وفي المبتدأ الذي هو : حسبك ؛ وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب نحو : « جزاء سيئة بمثلها »^٥ ، عند الأخفش ؛ وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو : ألقى يده ، ونحو :

٧٧٤ - نحن بنو ضبة أصحاب القلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج^٦

(١) الآيتان الأولى والثانية سورة المارج ؛

(٢) من كلام لسيدنا علي بن أبي طالب في نهج البلاغة ، وقيل انه حديث وتقدم ذكره في الجزء الثاني باب لا النافية للجنس ؛

(٣) وهو أن أفعل ماض جاء على صورة الأمر ؛

(٤) من الآية ٢٧ سورة يونس ؛

(٥) رواية الصدر هكذا برفع بنو ، على أنه إختيار وليس من باب الاختصاص كما في بنا نعيماً ، ورواه بعضهم بنصب بني على أنه اختصاص كما أن الرواية الصحيحة لهذا الرجز نحن بني جعدة ، وهي قبيلة ومن هنا قال بعض شراح الشواهد انه للجملي ، ولم يقل النابتة الجملي ، والقلج ، المراد به الظفر والنصر وقال البغدادي ان الرجز الذي فيه بني ضبة ، هو : نحن بني ضبة أصحاب الجمل ، قال وهو مما قيل في وقعة يوم الجمل ؛

وقليلاً في خبر « لكن » ، قال :

٧٧٥ - ولكن أجراً لو فصلت بهين وهل يُنكر المعروف في الناس والأجر^١
ومع « أن » مرفوعة^٢ ، قال :

٧٧٦ - ألا هل أناها والحوادث جملة بأن امرأ القيس بن تملك يقرأ^٣
وقد ذكرت مواضع زيادتها في « ما » الحجازية^٤ ،

ومن غريب زيادتها : أن تزداد في المجزوء ، نحو قوله :

٧٧٧ - فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصد في علو الهوى أم تصوبا^٥
وتضمر كثيراً مع « الله » في القسم ، نحو : ألق لأفعلن^٦ ، وشاذاً قليلاً في غيره ، كقول
رؤبة : خير ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟

* * *

قوله : « واللام للاختصاص » ، لام الجر مكسورة مع غير الضمير ، مفتوحة معه ،
وكسرها معه أيضاً : لغة خزاعية ، وربما فتحت قبل « أن » المضمرة ، نحو : كيعلم^٧
بفتح الميم ، وتُقل فتحتها مع جميع المظهرات ؛
اعلم أن كل كلمة على حرف واحد ، كالواو ، والفاء ، ولام الابتداء ... فتحها
الفتح ، لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف ،
وإنما كبرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما ، ولم تكسر كاف التشبيه ، لأنها تكون

(١) وجه الشاهد فيه زيادة الباء في خير لكن ، ويعد أن شرحه البغدادي قال إن قائله غير معروف ؛

(٢) أي واقعة مع جعلتها في محل رفع ؛

(٣) من قصيدة لامرئ القيس ، قالها في رحلته إلى ملك الروم للاستنجاد به في الأخذ بثأر أبيه وتقدم بعض أبياتها ،
وتملك على صيغة الفعل المضارع : اسم امرأة من جدات امرئ القيس ، ويقرأ ، فعل ماضٍ مناه : هجر
وطنه إلى وطن آخر ، وله معان أخرى ، أنسبها بالبيت ما ذكرنا .

(٤) في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٥) بيت مجهول القائل ، مع استشهاده كثير من التحوين به ؛

(٦) بفتح لام الجر في أول الفعل ، وقوله بفتح الميم ليبين أن اللام للتليل وأن مقدرة بعدها ليكون الفعل من
المواضع التي أشار إلى فتح اللام فيها ؛

اسماً ، أيضاً ، فجرُّها ، إذن ، ليس بالأصالة ، بل للقيام مقام الحرف ، عند مَنْ قال إن المضاف هو الجار ؛

وإنما بقيت لام الجر ، الداخلة على المضمر على فتحها ، إلحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء ، ولام جواب «لو» وغير ذلك ؛

وإنما خُصَّت لام المضمر بذلك ، لأنها لا تلتبس ، إذن ، بغيرها من اللامات إذ المضمر المحرور ، غير المرفوع ، ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء ، والفرق بالأعراب لا يتم ، إذ ربّما يكون الظاهر مبنياً ، أو موقوفاً عليه ،

وفائدة اللام : الاختصاص ، إمّا بالملكيّة ، نحو : المال لزيد ، أو بغيرها ، نحو : الجبل للفرس ، والجنة للمؤمن ، والابن لزيد ؛

والتي تسمّى لام العاقبة نحو :

٧٧٨ - لسدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب^١
وقوله تعالى : « ولقد ذرأنا لجهنم^٢ » ، فرع لام الاختصاص ، كأنّ ولادتهم للموت ، وخلقهم لجهنم ، وكذا التي للتعليل نحو : جئتكَ للسُّمن وللضرب ، إذ المجيء مختص بذلك ؛

واللام المقوية للعامل الضميف بتأخيرها عن معموله ، نحو : لزيد ضربت ، ويكونه اسم فاعل نحو : أنا ضاربٌ لزيد ، أو مصدرأ ، نحو : ضربني لزيد حسن ، ويكونه مقدراً نحو : يا لزيد ، ويا للماء : لام الاختصاص ، صارت الأخيرة مع ذلك ، علماً للاستغاثة أو التعجب ؛

(١) الشطر الأول رواه بعضهم في أبيات منسوبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قال البغدادي وهي في الديوان المنسوب إليه ، وأما مع العجز المذكور معه هنا فقد نقل البغدادي أن بعضهم نسب إلى الملائكة ، وصرّحه في ديوان علي بن أبي طالب :

له ملك ينادي كل يوم .. لسدوا للموت الخ وقد ورد هذا المعنى في شعر كثير ؛

(٢) الآية ١٧٩ سورة الأعراف ؛

وقد نحيي بمعنى «إلى» نحو : سمع الله لمن حمده ، أي : استمع الله إلى من حمده ،
و : «وجهت وجهي للذي» ، أي إلى الذي ، وبمعنى «على» نحو : «وتلّه للجين»^١ أي
عليه ، و : «يخرون للأذقان سجداً»^٢ ، أي عليها ؛

قوله : «وزائدة» ، في «ردف لكم»^٣ ، لأن ردف يتعدى بنفسه ، وكذا في : شكرت
له ، على ما مرّ في باب المتعدي^٤ ، وأما في : وزنته المال ، ووزنت له ، فاللام ليست
بزائدة ، بل هي معدية قد تحذف مخفياً ؛

وهي في : لا أبا لك ، زائدة عند سيويه ؛ وكذا اللام المقدرة بعدها «أن» ، بعد
فعل الأمر والإرادة ، كقوله تعالى : «وما أمروا ألا ليعبدوا»^٥ وقولك : ما أريد لأنسى
حاجتي ، وقيل : ها بمعنى «أن» والظاهر هو الأول ، لقوله تعالى : «وأمرت لأن أكون»^٦ ؛
وهي زائدة أيضاً ، في قوله تعالى : «وإذ بوأنسا لأبرهيم مكان البيت»^٧ ، لقوله : «ولقد
بوأنسا بني إسرائيل ..»^٨ ؛

وكذا اللام في قوله :

فلا والله لا يُلقى لما بي ولا يلما بهم أبداً دواء^٩ - ١٣٠
ويجوز أن يقال : ان الثانية للتأكيد ، تأكيداً لفظياً ؛

قوله : «وبمعنى عن» ، مع القول ، يعني في نحو قوله تعالى : «وقال الذين كفروا

(١) الآية ١٠٣ سورة الصافات ؛

(٢) الآية ١٠٧ سورة الإسراء ؛

(٣) من الآية ٧٢ سورة النمل ؛

(٤) من هذا الجزء .

(٥) من الآية ٥ سورة التينة ؛

(٦) من الآية ١٢ سورة الزمر ؛

(٧) الآية ٢٦ سورة الحج ؛

(٨) الآية ٩٣ سورة يونس ؛

(٩) تقدم ذكره في الجزء الأول في تابع المتادي ، وتكرر في باب التوكيد - قسم التوابع ؛

للدّين آمنوا : لو كان خيراً ما سبّقتونا إليه ^١، ولو كانت كاللّام في قولك : قلت لزيد لا تفعل ، لقال : ما سبّقتونا إليه ، وقد ذكرنا في أفعال القلوب ، الكلام على هذا ^٢ ؛

قوله : « وبمعنى الواو في القسم للمعجب » نحو : لئله لا يؤخّر الأجل ؛

وقوله في المعجب ، يعنون : في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه ، فلا يقال : لئله لقد قام زيد ، بل يستعمل في الأمور العظام ، نحو : لئله لتبعثنّ وقيل : ان اللام في : « لا يلاف قريش » ^٣ ، و : « للفقراء الذين أحصروا » ^٤ ، للمعجب ، والأولى أن تكون للاختصاص ، إذ لم يثبت لام المعجب إلّا في القسم ، وقيل : مجيء بمعنى « في » وبمعنى « بعد » وبمعنى « قبل » ، في قوله تعالى : « جامع الناس ليوم » ^٥ ، أي في يوم ، وكتبته ثلاث خلون ، أي بعد ثلاث ، ولثلاث بقين ، أي : قبل ثلاث ، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص ، كما مرّ في باب العدد ^٦ ؛

[رُبّ]

[معناها واستعمالها]

[قال ابن الحاجب :

« وربّ للتقليل ، ولها صدر الكلام ، مختصة بنكرة موصوفة »
« على الأصح ، وفعلها ماضٍ محذوف غالباً ، وقد تدخل »

(١) الآية ١١ سورة الأحقاف ؛

(٢) في هذا الجزء .

(٣) أول سورة قريش ؛

(٤) الآية ٢٧٣ سورة البقرة ؛

(٥) الآية ٩ سورة آل عمران ؛

(٦) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

« على ضمير مبهم مميّز بنكرة ، والضمير مفرد مذكر ، خلافاً »
 « للكوفيين في مطابقة التمييز ، وبلحقتها ، ما ، فتدخل على »
 « الجُمْل ، وواوها تدخل على نكرة موصوفة » ؛

[قال الرضي :]

في « رُبَّ » ثماني لغات : أشهرها ضم الراء وفتح الباء مشددة ، والثانية : ضم الراء وفتح الباء مخففة ، والثالثة : ضم الراء وضم الباء المخففة ، والرابعة : ضم الراء وإسكان الباء المخففة ، والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة ، والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة ، والسابعة والثامنة : ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ، ووضع « رُبَّ » للتقليل ، تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلاً ، رُبَّ رجل لقيت ، أي لا تنكر لقائي بالمرءة ، فأني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً ؛

قال ابن السراج^١ : النحاة كالمجمعين على أن « رُبَّ » جواب لكلام إما ظاهر أو مقدر ، فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماض مني ، فلهاذا لا يجوزون : رب رجل كريم أضرب ؛ بل : ضَرَبْتُ ، وإنما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه ؛

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير ، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة ، وذلك نحو قوله :
 ٧٧٩ - أزهيرَ إن يَشِبَّ القذال فإنه رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَتَ بَيْضَلٍ^٢
 وقوله :

(١) تقدم ذكره كثيراً ؛

(٢) من شعر أبي كبير الحلبي ، وزهير يفتح الراء ترخم زهيرة وقد بدأ بذكرها كثيراً من قصائده ، والهمزة فيه للنداء ؛

ساوِيٍّ ، يا رَبُّنما غارة شعواء كاللذعة بالميسم^١ - ٧٤٤

وقوله :

٧٨٠ - فإن تُمس مهجورَ القناء فربُّنا أقام به بعد الوفود وفود^٢

وجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قبل بالنسبة إلى الممدوح بها ، وذلك أبلغ الوجهين في الممدح ؛

ومن هذا القبيل قوله تعالى : « قد يعلم الله .. »^٣ ، لأن « قد » لتقليل المضارع في الأصل ، وذلك كما يقول المتمدِّح بكثرة العلم : لا تنكر أنني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً ؛

وهي حرف جر عند البصريين ، خلافاً للكوفيين والأخفش ؛

وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنها في التقليل ، مثل « كم » في التكثير ، ولا خلاف في اسميتها ، بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كما ذكرنا كإفادة « كم » : أنهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا بإضافة ، كما تنجر « كم » فلا يقال ربُّ رجل ، ولا : غلام ربُّ رجل ؛

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو : ربُّ رجل كريم أكرمت ، فإن حروف الجر : هي ما يُفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاه لم يفض إليه ، وأكرمت ، يتعلّى بنفسه ؛ قال

(١) تقدم ذكره أكثر من مرة في هذا الجزء ؛

(٢) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لأبي العطاء السندي ، في رثاء يزيد بن هيرة النزارى يقول فيها :

ألا إن حيناً لم يجد يوم ونسمة عليك يحاري دمهها لجسود
وقوله فإن تمس بالخطاب للميت ، أي إن أسى فناء بيتك مهجوراً فربما أقام به الخ ؛

(٣) أول الآية ١٨ سورة الأحزاب ؛

صاحب المعنى^١ : إنما ذلك لأنه يضعف الفعل المتأخر من المفعول ، عن العمل ، فيعمد بحرف الجر ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون »^٢ ، ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل ، كما في « رب » ؛

والجواب ، أن العادة ، أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر ، لإفادتها التخصيص ، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول ، بذلك^٣ المفعول ، فلا يستنكر عمله فيه ، نحو : لزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد ، وضربي لزيد حسن ؛ ويشكل أيضاً بمثل قولك : رب رجل كريم أكرمته ، لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر ، وإلى ضميره معاً ، فلا يقال : لزيد ضربته ؛

واعترضوا بأن أكرمته ، صفة وأن العامل محذوف ؛ وهو عذر بارد ، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت ، وأكرمته : شيء واحد ، والأول جواب بلا خلاف ، ولا شك أنك إذا قلت في جواب من قال ، ما أكرمت رجلاً : رب رجل كريم أكرمته ، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر ، مثل : تحققت أو : ثبت ، على ما ادَّعوا ؛

وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته ، للمصدر ، أي : أكرمت الإكرام ، كما قيل في قوله :

هذا سراقعة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب^٤ - ٨١
كان أبرد^٥ ، لأن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال ، بخلاف نحو : رب

(١) منصور بن فلاح البجلي صاحب المعنى في النحو ، أحد معاصري الرضي ، وتكرر ذكره ؛

(٢) من الآية ٤٣ سورة يوسف ؛

(٣) متعلق بقوله حتى تخص أي اللام ؛

(٤) تقدم ذكره أكثر من مرة في هذا الشرح ؛

(٥) راجع إلى قوله قبل ذلك بقليل : وهذا عذر بارد ؛ في رده على قولهم ان « أكرمته » صفة ، وأن العامل محذوف النح ، ويكثر من الرضي مثل هذا الرد القاسي في نقده لأراء غيره ؛

رجل كريم لقيته ؛ وإن قالوا : إن « لقيته » مفسرٌ لِلْقَيْتِ ، المقدَّر كما في : زيداً ضربته : جاء الإشكال الأول ، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للمجار والمجورور بفعل آخر ، نحو : يزيد جاوزته ، أي : مررت بزيد جاوزته ، ويشكل ، أيضاً ، بنحو : رب رجل كريم جاءني ، في جواب مَنْ قال : ما جاءك رجل ، ولا شك أن : جاءني ، هو جواب رُبِّ ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر ، بل تمَّ بقولك : جاءني ، فيكون كقولك : يزيد مُرّاً ، والضمير في مُرٍّ ، لزيد ، وكقولك : زيداً اضرب ، والضمير للمنصوب ، وقد مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير^١ ؛ امتناع ذلك ، فإن ارتكب مرتكب متحلاً أن جاءني صفة ، والمامل تحققت ونحوه ، فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه ؛ مع أن المصنف صرَّح في شرح قوله : « محلوفاً غالباً » بأنه قد يظهر نحو : ربَّ رجل كريم قد حصل ؛

ويؤيِّ عندي مذهب الكوفيين والأخفش ، أعني كونها اسماً ؛ فربُّ : مضاف إلى النكرة ، فعنى ربَّ رجل ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه : رفع أبدأ ، على أنه مبتدأ لا خبر له ، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد^٢ ، فإنهما يتناسبان ، بما في « ربِّ » من معنى القلَّة ،

وكما أن نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو :

غير مأسوف على زمن يتقضي بالهم والحرزن^٤ - ٥٣

(١) بصيغة المني للمجهول ؛

(٢) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٣) انظر باب الاستثناء في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٤) تقدم ذكره في باب المبتدأ والخبر ، من الجزء الأول وهو من شعر أبي نواس : الحسن بن هاني ؛

وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه ^١ ، لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام ، فكذا لا تدخل على « رب » ، لأن القلة ، عندهم ، مجري مجرى النفي فن تم ، كان لرب صدر الكلام ؟

قال أبو عمرو : ^٢ « رب » لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل ، ولتضمنها معنى النفي ، كان القياس ألا يجيء وصف مجرورها إلا فعلية ، كما في : أقل رجلاً ، المتضمن معنى النفي ، وذلك لأن النفي يطلب الفعل ؛ إلا أن « رب » لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها : اسمية كما في قوله :

٧٨١ - يا رب هيجاً هي غير من دعه ^٣

ويكثر وقوعه ، أيضاً ، صفة معطية لمعنى الفعل ههنا ، بخلاف باب : أقل رجلاً ، كما مر في باب الاستثناء ، قال صلى الله عليه وسلم : « ألا رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا : جائزة عارية يوم القيامة » ، ويتم الكلام بقوله : جائزة عارية ، بلا تقدير شيء آخر ، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل ، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية ، إما ظاهرة ، أو مقدره ، فالظاهرة كقوله :

٧٨٢ - رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال ^٤

وليس الجواب محلوفاً ، كما قال أبو علي * ، لأنه قد تم الكلام بقوله : رب رفد

-
- (١) معناه يخطئ يوم لا أصيد فيه والمراد لا يمر يوم إلا ويحدث فيه صيد وانظره في باب المبتدأ ؛
 (٢) أي أبو عمرو بن الملاء أحد متقدمي النحاة وكان إماماً في القراءات وهو أحد القراء السبعة وتكرر ذكره في هذا الشرح ؛
 (٣) من رجز قاله لبند بن ربيعة المازري وهو صغير وجهه إلى النعمان بن المنذر وكان سبياً في هجر النعمان للربيع بن زياد العبسي ؛ لأن لبنداً ضمنه أوصافاً في الربيع جعلت النعمان يتغرز من الأكل معه ؛
 (٤) من القصيدة التي تقدم مطلعها للأعشى ميمون بن قيس والتي يرى بعض العلماء أنها المعلقة ، وهذه في مدح الأسود بن المنذر أخي النعمان بن المنذر ؛
 (٥) أي الفارسي وتكرر ذكره ؛

هرقته ، ولا يتوقف على شيء آخر ، والرُّفد : القُدح الضخم ، يقال : هُرِقَ رِفْدُهُ ، إذا مات ، وهو كتابة كقولهم : صَفِرَ وطابه ؛ والمقدرة كما في قوله : وأسرى من معشر أقيال ، أي : أسرى من معشر ، حصلت لي ،

وأما نعت مجرور « أَقْلٌ » ، ففعلية أو ظرفية ، كما اخترنا في باب الاستثناء ، واستشهد الأنخفش على اسمية « رَبٌّ » بقوله :

٧٨٣ - إن يقتلوك فإين قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبُّ قتل عَارٌ

وقال : رَبٌّ مبتدأ ، وعَارٌ خبره ، والأولى أن يكون « عارٌ » خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رُبٌّ ، كقوله : يارُبُّ هيجاً هي خير مِن دَعَه .

قوله : « لما صلب الكلام » ، لما ذكرنا ؛ قوله : « مختصة بنكرة » ، كما أن « كم » مختصة بالنكرات ، وإنما وجب دخولها على النكرة ، لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة ، نحو : جاءني رجل ، وما جاءني رجل ، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما ، والمعرفة إما دالة على القلة فقط ، كالمفرد والمثنى المعروفين ، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعروف ، ورُبٌّ ، وكَمْ ، علامتان للقلة والكثرة ، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل ، حتى يصير بها نصاً ؛

قوله : « موصوفة على الأصح » ، هذا مذهب أبي علي وابن السراج ، ومن تبعهما ، وقيل : لا يجب ذلك ، والأولى : الوجوب ، لأن « رَبٌّ » مبتدأ على ما اخترنا ، لا خبر له ، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة ، كما في : أَقْلٌ رجل يقول ذلك على ما اخترنا ، وقولهم : خطيئة يوم لأصيد فيه ، ولا يوصف « رَبٌّ » فلا يقال : رَبٌّ رجل كريم بالرفع ، كما لا يوصف « أَقْلٌ » ، لكون « رَبٌّ » كحروف النفي فإن التقليل عندهم كالنفي ، فلهذا

(١) من أبيات في رثاء يزيد بن المهلب بن أبي صفرة قالها ثابت بن كعب الذي اشتهر بثابت قطنة لأنه أصيب بسهم في إحدى عينيه وذهب إلى الحرب ، وكان فارساً ، فحشي في عينه قطنة ، فاشتر بذلك وقيل فيه شعر ؛

لا يتقدم عليه ناسخ ، ولزم الصدر ؛

قوله : « محذوف غالباً » ، إذا كان الكلام الذي ، ربّ جواب عنه ، مصرحاً به نحو : ما لقيت رجلاً ، لم يمتنع حذف نعت مجرور ربّ ، للدلالة القرينة عليه ، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك ، كما في قوله : وأسرى من معشر أقيال^١ ، أي : أسرتهم ، وإن لم تكن هناك قرينة ، وجب وصف مجرور « ربّ » بما يفيد معنى الكلام التام ، كما ذكرنا في : أقلّ رجل يقول ذلك ؛

ووصفه ، إمّا فعلية ، نحو : ربّ رجل كريم لقيته ، أو : جار ومجرور أو ظرف ، نحو : ربّ رجل في الدار ، أو ، أمانك ، أو اسمية نحو :

يا ربّ هيجاً هي خير من دعه^٢ - ٧٨١

أو صفة مشتقة ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « رب نفس طاعمة ناعمة » الخبر بتمامه^٣ ، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في « ربّ » بل هو وصف لمجرورها ، كما ذكرنا ، ونسميته بجواب « ربّ » : بعيد ؛

ويجوز أن يُعطَفَ قياساً على المجرور برّبّ ، وبكَمْ ، وعلى النكرة المجرورة بكلّ ، وأيّ : اسمٌ مضاف إلى ضميرها ، لكون ذلك الضمير نكرة ، كما مرّ في باب المعارف^٤ ، نحو : ربّ شاةٍ وسخلتها ، وكم ناقةٍ وفصليلها ، وكل رجل وأخيه ، وأيّ رجل وغلّامه ؛

وقال الجزّولي^٥ : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ؛ ولو كان كما قال ، لجاز ربّ غلام والسيد ؛

(١) الشاهد المتقدم من قصيدة الأعشى ؛

(٢) الرجز الذي تقدم أنه من شعر لبّيد بن ربيعة ؛

(٣) إشارة إلى الحديث المتقدم قريباً ؛

(٤) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٥) تقدم ذكره كثيراً ؛

قوله : « وتدخل على مضمر » ، هذا الضمير نكرة كما مرَّ في باب المعارف ؛
قوله : « مميّز بنكرة » ، إلى قوله : في مطابقة التمييز » ، مضى شرحه في باب نعم
وبش^١ ،

قوله : « ويلحقها « ما » ، إذا دخلها « ما » فالأكثر كونها كافّة ، وربّ المكفوفة ،
لا محل لها من الإعراب ، وإن كانت اسماً على ما اخترنا ، لكونها بمعنى « قلماً » ، وكونها
كحرف النني الداخلة على الجملة ؛

وقد جاءت « ما » بعد « ربّ » زائدة ، قال :

٧٨٤ - ربّما ضربت بسيف صقيل بين بصرى ، وطعنة نجلاء^٢
وقال :

مساوي^٣ ، يا ربّما غارة شعواء كالللدعة بالميسم^٤ - ٧٤٤
ومثلها « ما » التي تلي كاف التشبيه ، الأولى أن تكون كافة ، نحو : كن كما أنت ،
أي : كما أنت كائن ، وزيد صديقي كما عمرو أخي ؛

وشذ إعمال الكاف مع « ما » ؛ و « ما » لا تكف « عن » نحو : « عما قليل »^٥
وأماً إذا وليت الباء ومن ، فالأولى زيادتها ، وإعمال الجازين ، نحو : « فيما رحمة »^٦ ،
و : « مما خطيئاتهم »^٧ ، وقد تكفهما ، كما يجيء ؛

(١) في هذا الجزء .

(٢) من أبيات لشاعر اسمه عدي بن الرعلاء ، منها البيتان المشهوران :

ليس من مات فاستراح بيت .. الخ البيتين ؛

(٣) تقدم ذكره قريباً ؛

(٤) من الآية ٤٠ سورة المؤمنون ؛

(٥) من الآية ١٥٩ سورة آل عمران ؛

(٦) من الآية ٢٥ سورة نوح ؛

و «رب» المكفوفة ، لا تدخل إلا على الفعل ، كما قال سيويه^١ ، وقوله :
 ٧٨٥ - ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج يبننّ النهار^٢
 شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولي ، فيجيز : ربما زيد قائم ، والتزم ابن السراج
 وأبو علي في الإيضاح : كون الفعل ماضياً ، لأن وضع «رب» ، للتقليل في الماضي ،
 كما ذكرنا ، والعذر عندهما في نحو قوله : «ربّما يؤدّ الذين»^٣ ، أن مثل هذا المستقبل ،
 أي الأمور الأخروية : غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي ، نحو : «وسيق الذين»^٤
 و : «ونادى أصحاب الجنة»^٥ ،

وقال الزبيدي^٦ : أصله : ربما كان يؤدّ ، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما» ،
 والأوّل أحسن ، وقال :

٧٨٦ - قتلنا ونال القتل منا وربّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر^٧
 أي : ربما كان ، مثل قوله :

٧٨٧ - وانفضح جوانب قبره بدمائها فلقد يكون أخا دم وذباح^٨

(١) انظر سيويه ج ١ ص ٤٥٩ د

(٢) العناجيج جمع عنجوج ، وهي الخيل الطويلة الأعناق ، والمهار جمع مهر ، أما الجامل فهو اسم جمع جمل ،
 والمؤبّل الذي يتخذ للاعتناء ، والبيت لأبي ذؤاد الإبادي من أبيات يتحدث فيها عن قومه وما كانوا عليه ،
 ختمها بقوله :

ذلك دهر مضى فهل لدهور كنّ في سالف الزمان انكسار

انكسار أي رجوع ؛

(٣) الآية الثانية في سورة الحجر ؛

(٤) صدر كل من الآيتين ٧١ ، ٧٣ في سورة الزمر ؛

(٥) آية ٤٤ سورة الأعراف ؛

(٦) ممن تكرر ذكرهم في هذا المبحث ؛

(٧) أورده البخداي ولم يتعرض للذكر قاله ؛

(٨) من قصيدة لزياد الأصم ، في رثاء المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة منها قوله :

والمشهور جواز دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح ؛

وقوله :

ربما تكره النفوس من الأمر ... البيت^١ - ٤٢٥

« ما » فيه نكرة موصوفة عند النحاة ، لا كافة ، كما مر في الموصولات^٢ ؛

وقد يحذف الفعل بعد ربما ، عند القرينة ، قال :

٧٨٨ - فذلك إن يلقى المنية يلقيها حميداً وإن يستغن يوماً فربما^٣
أي : ربما يتوقع ذلك ؛

قوله : « وواوها » ، أي واو رب ، مثل قوله :

٧٨٩ - وبلدق ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس^٤
اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً ، إلا في : « الله » قسماً ، عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به ، على « الله » نحو : المصحف لأفعلن^٥ ، وذلك غير جائز عند البصرية ، لاختصاص لفظة « الله » بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص

= إن الساحة والمرودة ضمنا قبرا يمر على الطريق الواضح
وقبل بيت الشاهد قوله :

فإذا مرت بقبره فاعقر به كوم الجلاء وكل طرف سابع

(١) تقدم ذكره في باب الموصول ، أول الجزء الثالث ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ ؛

(٢) أول الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) من أبيات نسبها بعضهم لعروة بن الورد : عروة الصماليك ، ولكن الذي في شعر عروة : آخره : وإن يستغن يوماً فأجدر ، ونسبها بعضهم لحاتم الطائي ، ولحاتم قصيدة على هذا النمط ولكن البيت الذي يشبهه بهذا هو قوله :

فذلك إن يهلك فحسنى ثنائه وإن يحيى لا يقدم ضيفاً ملوئاً

وقد عرض البغدادي ذلك كله وختم بقوله : والله أعلم بمقاتل هذه الأبيات التي منها الشاهد المذكور هنا ؛

(٤) من شعر جبران العود النعمري ، واليعافير جمع يعفور ، وهو نوع من الظباء ، والعيس : الأبل البيضاء ؛

مسمّاهما بمخصائص ، فمنها : اجتماع « يا » واللام في : يا الله ، ومنها قطع الهمزة في : يا الله ،
و : أقالله وما الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ، ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو :
ها الله ، وهمزة الاستفهام نحو : الله ، ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو : اللهم ،
ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح ، وترقيتها بعد الكسر ؛

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله ، إذا كان الجار « رب » بشرطين : أحدهما
أن يكون ذلك في الشعر خاصة ، والثاني أن تكون بعد الواو ، أو الفاء ، أو بَلْ ، وأما
حذفها من دون هذه الحروف نحو :

٧٩٠ - رسم دارٍ وقفت في ظلِّه كسدت أقضي الحياة من جلِّه^١
فشاذ في الشعر ، أيضاً ؛

فألواو ، كقوله :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق^٢ - هـ

والفاء ، كقوله :

٧٩١ - فإن أهلك فذي حنّ لظاه عليّ تكاد تلهب الثباب^٣
وبَلْ ، كقوله :

٧٩٢ - بل بليّ ذي صُعد وأضباب^٤

(١) من شعر جميل بن ميمر ، جميل بئنة ، وبعده قوله :

موجشاً لا ترى به أحداً تنسج الريح ترب معتله

ومن هذا الشعر قوله :

بيننا نحن بالأراك ممأ إذ بدا راكب على جملة

(٢) مطلع أرجوزة لرؤبة بن المعجاج وتقدم في الجزء الأول ؛

(٣) من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبيّ ، يقول فيها :

أنسوك أنسوك من يندنو وترجو مودته ؛ وإن دعي استجاباً

وهي في ديوان الحماسة لأبي تمام ؛

(٤) من رجز لرؤبة يتحدث فيه عن نفسه وما كان يقوم به من الأعمال الشاقة وكثرة الأسفار ، قاله بعد أن -

أما القاء وبِل ، فلا خلاف عندهم أن الجرَّ ليس بهما ، بل بربٍّ مقدرة بعدها ؛ لأنَّ « بِل » حرف عَطْفٍ بها على ما قبلها ، والقاء جواب الشرط ، .

وأما الواو ، فللعطف ، أيضاً ، عند سيبويه ، وليست بجارَّة ؛ فإن لم تكن في أول القصيدة أو أوَّل الرجز كقوله :

٧٩٣ - وليلةٍ نحس يصطلي القوسَ رُبُّها وأقطعه اللاني بها يتنبَّلُ^١
فكونها للعطف ظاهر ، وإن كانت في أولها ، كقوله : وقاتم الأعماق^٢ ... فإنه يقدر معطوفاً عليه ، كأنه قال : ربُّ هولاء أقدمت عليه ، وقاتم الأعماق ؛

وعند الكوفيين والمبرد ، أنها كانت حرفَ عطف ، ثم صارت قائمة مقام « رُبِّ » ، جارة بنفسها ، لصيرورتها بمعنى « رُبِّ » ، فلا يقدرُون في نحو : وقاتم الأعماق ؛ معطوفاً عليه ، لأن ذلك تعسفٌ ، وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو : ليلةٍ نحس ، لا يقدرُون عاطفاً على الكلام ، بل هو عندهم بمعنى « رُبِّ » ، وجارٍ مثله ؛

ولو كان للعطف لجاز إظهار « رُبِّ » بعده ، كما جاز بعد القاء وبِل ، فهذه الواو عندهم ، كانت حرف عطف قياساً على القاء ، وبِل ، ولكنها صارت بمعنى « رُبِّ » فجرت كما تجرُّ ؛ ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو : و ليلةٍ نحس ، ولا : فوليلةٍ نحس ، اعتباراً بأصلها ، بخلاف واو القسم ، فإنها لما لم تكن في الأصل واو العطف ، فلذا^٣ ، جاز دخول واو العطف والفاء وثم ، عليها نحو : ووالله ، و : فوالله ، و : ثم والله ؛

١ - لامته امرأة وعيرته بكبره وعجزه عن الأسفار ؛

(١) من قصيدة الشفري المروفة بلامية الرب ومنها عدد من الشواهد في هذا الشرح ؛ ومعنى يصطلي القوس أي يستلئق بها من شدة البرد ويضم إليها أقطعه أي سهامه التي يتخذها نبالاً يرمي بها وهذه مبالغة في وصف الليلة بشدة البرد ؛

(٢) الشاهد المتقدم من رجز رؤية ؛

(٣) قوله : جاز .. هو جواب قوله : لما لم تكن في الأصل : فقوله « فلذا » لا حاجة إليه ؛

وإضمار الباء باقياً عملها في قول رؤبة : خيرٌ ، لمّا قيل له : كيف أصبحت ، شاذٌ ؛
وقيل في : كم رجلٍ : انه مجرور بمن ، وقد مرّ في بابهِ^١ ؛
وأما قوله :

إذا قيل أيّ الناس شر قبيلة أشارت كليبي بالأكف الأصابع^٢ - ٦٩١
فشاذٌ ؛

وقال الخليل في : لآء أبوك : انه مجرور بلام مقدرة ، كما قال في أمس في نحو :
فعلته أمس انه مجرور بالباء ؛ والأولى بناؤهما ، كما ذكرنا في الظروف المبنيّة^٣ ؛
هذا الذي ذكرنا في « ربّ » المقدرة : على مذهب البصريين في « ربّ » ، وأمّا على
ما اخترنا ، فربّ مضاف مقدر ، مدلول عليه بالحروف الثلاثة ؛

[أحرف القسم]

[الأساليب المستعملة في القسم]

[وتوجيه كل منها]

[قال ابن الحاجب :]

« واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال ، مختصة
« بالظاهر ، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى ، والباء أعم
« منهما في الجميع ؛ ويُنقَلَى القسم باللام ، وإنْ وحرف النني ،
« ويحذف جوابه إذا اعترض ، أو تقدمه ما يدل عليه » ؛

(١) في باب العدد في الجزء الثالث ؛

(٢) تقدم في هذا الجزء في باب التصدي واللام ؛

(٣) تحدث الرضي عن هذا بإسهاب في الباب المذكور ، في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط : أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال : أقسم والله ، وذلك لكثرة استعمالها في القسم ، فهي أكثر استعمالاً من أصلها ، أي الباء ، والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال : والله أخبرني ، كما يقال : بالله أخبرني ، والثالث : أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال : وَلَكَ ، كما يقال : بَكَ ، واختصاصها بالحكمين الأخيرين ، لكونها فرع الباء وبدلاً منها ، وإنما حكم بأصلها لأن أصلها الإلصاق ، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ، وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيّتين ، ومعنوياً ، ألا ترى أن في واو العطف وواو الصِّرف^١ معنى الجمعية القرية من معنى الإلصاق ؛ والتاء مبديل من الواو ، كما في وِزَارَت وتُرَاث ، ووَكَلَة ونُكَلَة ، واتَّعَد ، فهذه قصُرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة « الله » وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في الواو ؛ وحكى الأخفش : تَرَبَّى ، و : تَرَبَّ الكعبة وهو شاذ ؛

ولام الجرّ نجية بمعنى الواو كما ذكرنا ، مختصة ، أيضاً ، بلفظ « الله » في الأمور العظام ، وكذا « ين » مكسورة الميم ، وقد تَضَمَّ^٢ ، والكسر أكثر ، مختصة بلفظ « رَبِّي » ؛ ومذهب سيوريه ، كما ذكرنا ، أنها حرف جر ، قامت مقام الباء ، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها ؛ كما تقول في العلم : شُئِمَّ بن مالك^٣ ، بضم الشين ؛ ومذهب بعض الكوفيين : أن المضمومة الميم مقصورة^٤ من أَيْمَن ، والمكسورة مقصورة من يَمِين ؛

(١) هي التي يسمونها واو الملية ، والرضي يقول في بعض الأوقات : واو الجمعية ، ومعنى تسميتها واو الصِّرف وهي تسمية الكوفيين أنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها نظراً إلى أصل معنى الواو الذي هو الجمع ؛

(٢) أي الميم ، وقد ذكر الرضي هذا الكلام أثناء الحديث عن معاني من الجلالة ؛

(٣) تقدم في المنوع من الصرف في الجزء الأول ، أنه جزء من بيت شعر قاله ثابت بن جابر ، تأبط شراً ، في صديق له . وهو قوله :

وإني لمهمل من ثنائي فقاصد به لابن عمّ الصديق شمسُ بن مالك

(٤) مقصورة أي مختصرة بالحذف ، من أَيْمَن ؛

وفيه نظر ، لأن «أيمن» كما يجيء ، مختص بالله أو بالكعبة ، و «من» مختصة بلفظ «رَبِّي» ؛

ولا منع أن يقال : تنبَّه حكمه عند اختصاره ؛ ويمكن أن يستدلَّ ببناؤه على أنه ليس محذوفاً من «أيمن» العرب ، لأن اختصار العرب ورده إلى حرفين ، لا يوجب البناء ، كما في : يد ، ودَم ؛

والأولى أن يقال إن ما روي من قولهم : مَنَ اللهُ ، مضموم الميم والنون ، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها : هي «من» الجارة ، المستعملة مع «رَبِّي» ، اتبعت النون الميم ضمّاً وكسراً ، للساكنتين ؛

وأما : مَنَ اللهُ بفتحيتين ، فنقول : أصلها : مَنَ اللهُ بكسر الميم وفتح النون ، اتبع الميم النون وإن كانت فتحها عارضة للساكنتين ، طلباً للتخفيف ، فعلى هذا ، «من» الجارة تختص في القسم برَبِّي ، أو بالله ،

وقيل : بل الثلاثة ، أي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن ؛

أما اختصار : مَنَ اللهُ بضميتين ، فظاهر ؛ وأما المكسورتين والمفتوحتهما فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهاً ، لأن «أيمن» ، عندهم واجب الرفع سماعاً ، كما يجيء والقصر لا يوجب البناء ، فمن أين جاء كسر النون وفتحها ؛ بلّى ، لوجاء أيمن الله على ثلاثة أوجه ، أي بالرفع والنصب والجر ، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع ، وجراً ، أيضاً عند الكوفيين ، جاز أن يقال : اتبع الميم النون فتحاً وكسراً ؛

ويجوز أن يكون : مَنَ اللهُ بفتحيتين ، مقصوراً من : يمينَ اللهُ بإتباع الميم للنون بعد القصر ، ولا يجوز أن يكون : مَنَ اللهُ بكسرتين مقصوراً من يمين الله بإتباع النون للميم ، لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الاتباع ؛

وأما : أيم الله بفتح الهزمة وكسرها مع ضم الميم ، فقصوران من : أيمن الله ، بفتح الهزمة وكسرها ؛

وقد يقال : هم الله بقلب الهمزة هاء مفتوحة ؛ وقد تحذف الياء مع النون ، فيقال : أم الله بفتح الهمزة وكسرها ؛ وكل ما قصّر من أئمن لا يستعمل إلا مع لفظه « الله » ، ولا يُستعمل مع الكعبة ، كما استعمل أئمن ، معها ، وقد يقال : ثم الله ، وم الله ، بضم الميم وكسرها مقصورتين من « من » و « من » على ما قال سيبويه ؛ وقيل : هما مقصورتان من أئمن ، ففي كسر الميم ، إذن ، إشكال ؛ وقيل : المكسورة مقصورة من يمين ، وقيل : هما بدلان من الواو ، كالتاء ، لكون الميم والواو شفهيّتين فاختصا بلفظ الله كالتاء ؛ وفيه نظر ، لأن الكلمة التي على حرف ، لم تحي في كلامهم مضمومة ؛

وإذا حذف حرف القسم الأصلي ، أعني الباء ، فإن لم يبدل منها ، فالملخار النصيب بفعل القسم ، ويختص لفظ « الله » بجواز الجر مع حذف الجارّ بلا عوض ؛ والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجارّ من المقسم به وإن كان بلا عوض ، نحو : الكعبة لأفعلن ، و : المصحف لآئين ؛

ويختص لفظ « الله » بتعويض « ها » ، أو همزة الاستفهام من الجارّ ، وكذا يعوّض من الجارّ فيها : قطع همزة « الله » في الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدّت عوضاً من الحرف ؛

وجار الله ^١ ، جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو ، ولعلّ ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً ، فلا بدّ أن يجيء بلفظ « ذا » بعد المقسم به نحو : لا ، ها الله ذا ، وإي ها الله ذا ، وقوله :
تعلّمن ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تسلك ^٢ - ٤٠٠
والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة ، كما يأتي في حروف التنبيه ، قدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ، ليكون عوضاً منه ؛

(١) أي الزمخشري وقوله هذا في الفصل الذي شرحه ابن عيمش ، في ج ٨ ص ٣٢ ؛

(٢) من شعر زهير بن أبي سلمى وتقدم في باب اسم الإشارة آخر الجزء الثاني ؛

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعة أوجه ؛ أكثرها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله» فيلتي ساكتان : ألف «ها» واللام الأولى من «الله» ، وكان القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما ينظر في كلمة واحدة ، كالمضالين ، أمّا في كلمتين ، فالواجب الحذف نحو : ذا الله ، وما الله ، إلا أنه لم يحذف ، في الأغلب ، وهنا ، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام «ذا» ، فإن : ها الله ذا ، يحذف ألف «ها» ، ربما يؤهم أن الماء عوض عن همزة «الله» ، كهرقت ، في أرقت ، وهياك في يالك ؛
والثانية ، وهي المتوسطة في القلة والكثرة ، ها الله ذا ، يحذف ألف «ها» ، للساكنتين ، كما في : ذا الله ، وما الله ، ولكونها حرفاً ، كلاً وما وذا ،

والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة : إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج ، تنبيهاً على أن حق «ها» ، أن يكون مع «ذا» بعد «الله» ، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج ؛

والرابعة حكاهما أبو علي ، وهي أقل الجميع : هالله ، يحذف همزة الوصل وفتح ألف «ها» للساكنتين بعد قلبها همزة ، كما في : المضالين ودأبته ،

قال الخليل ^١ : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذا ، أو فاعل ، أي : ليكون ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتاً ، نحو : ها الله ذا لأفعلن ، أو : لا أفعل : بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك ، أي لأننا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش : ذا ، من تمام القسم ، إمّا صفة لله ، أي : الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : ذا قسي ، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب ، أو يحذف مع القرينة ؛

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ، ج ٢ ص ١٤٥ ؛

وأما همزة الاستفهام ، فإما أن تكون للإنكار ، كقول الحجاج في الحسن البصري ،
رحمه الله : الله ليؤمن عبد من العبيد فيقولن كنا وكنا ،

أو للاستفهام ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما
قال هذا رأس أبي جهل : آله الذي لا إله غيره ،

فإذا دخلت همزة الاستفهام على « الله » ، فإما أن تبدل الثانية ألفاً صريحة ، وهو
الأكثر ، أو تسهل كما هو القياس في : آرجل ، ونحوه^١ ، ولا تحذف للبس ، ولا
تبقى للاستتقال ،

وأما قطع همزة « الله » ، فهو في مكان مخصوص ، وذلك إذا كان قبله فاء ، قبلها
همزة الاستفهام ، تقول لشخص ، هل بعت دارك فيقول نعم ، فتقول : أفأله لقد كان
كذا ؛ ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو : فأله لقد كان كذا ، وهمزة الاستفهام
ليست عوضاً من حرف القسم ههنا ، للفصل بينها وبين « الله » بفاء العطف ؛

وعند الأخفش : الفاء : في : أفأله ، زائدة ؛

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً ، معاقبتها لحرف القسم ، ولزوم الجر معها دون النصب ،
مع أن النصب بلا عوض أكثر ، كما تقدم ؛

واعلم أن الجملتين ، أعني القسم والجواب ، كالشرط والجزاء ، صارتا بقرينة القسم
كجملة واحدة ؛

فإن كانت القسمية اسمية ، فإما أن يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم ، كأئمن^٢
الله ، ولعمرك ، أو ، لا ، فإن تعين وجب حذف الخبر ، كما مر في باب المبتدأ ، للدلالة

(١) ورد الوجهان المذكوران في قراءتين قرئ بهما قوله تعالى : قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ، يونس -
الآية ٥٦ ،

ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو : « ما أقسم به »^١ ؛ وسدّ الجواب مسدّد الخبر ؛ وإن لم يتعين ، كأمانة الله وعهد الله ، ويمين الله ، جاز لك حذف الخبر وإثباته ، نحو : أمانة الله ، ويمين الله وعهد الله لأفعلن ، والمراد بأمانة الله : ما فرض الله على الخلق من طاعته ، كأنها أمانة له تعالى عندهم ، يجب عليهم أن يؤدّوها إليه تعالى سالمة ، قال تعالى : « إنا عرضنا الأمانة .. »^٢ الآية ، ومعنى يمين الله تعالى : ما حلف به تعالى من قوله : « والشمس وضحاها »^٣ ، و : « والليل »^٤ و : « والضحى »^٥ ، ونحوها ، أو اليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو : والله ورب الكعبة ، والخالق ، ونحو ذلك ، والمعنى : يمين الله يميني ، ويجوز إثبات الخبر ، نحو : عليّ أمانة الله ، وعليّ عهد الله ، وعليّ يمين الله ، وكذا تقول : الكعبة أو المصحف لأفعلن ، أو : الكعبة يميني لأفعلن ؛

وقال القراء : إن كان المبتدأ اسم معنى نحو : لعمرك وأيمن الله فجواب القسم : خبره ، ولا يحتاج إلى تقدير خبر آخر ، لأن : لعمرك : يمين ، ولأفعلن : يمين أيضاً ، فهو هو ؛

وليس بشيء ، لأنّ العمر ، معناه البقاء فهو مقسم به ، و : لأفعلن ، مقسم عليه ، فكيف يكون هذا ذلك ، وكذا الكلام في : أمانة الله ، وأيمن الله ، ونحوه ؛

والمبتدأ المحذوف خبره ، إن اقترن بلام الابتداء ، نحو : لعمرك ولا يمين الله : وجب رفعه ؛

قال الجزولي : لم يُسمع في لفظ « الله » إلا النصب أو الجر ، دون الرفع ، وجوّز الأندلسي الرفع قياساً ؛

(١) يعني أن التقدير مثلاً : أيمن الله هو ما أقسم به ؛

(٢) الآية ٧٢ سورة الأحزاب ؛

(٣) أول سورة الشمس ؛

(٤) أول سورة الليل ؛

(٥) أول سورة الضحى ؛

وأعين الله عند الكوفيين ، جمع يمين ، فهو مثل : يمين الله ، جُعِلَتْ همزة القطع فيه وصلاً ، تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرفة ؛^١

وعند سيبويه : هو مفرد مشتق من اليُمن ، وهو البركة ، أي : بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه مجوز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ، ويُستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً ، لعدم «إفعل» بكسر الهمزة^٢ في الأسماء والأفعال ، ولذا قالوا في الأمر من : نصر : انصر بضم الهمزة ، ويُستبعد أصالة «أفعل» في المفردات أيضاً ، فيصدق ههنا قوله :

فأصبحت أننى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر^٣ - ٥٠٢

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى : «والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجل»^٤ ، فلذهب سيبويه والخليل^٥ ، أن المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم ، والأول أقوى ، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تغد العطف وربط القسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير : أقسم بالليل ، أقسم بالنهار : أقسم بما خلق ، فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقل ، وكل قسم لا بد له من جواب ، فتطلب ثلاثة أجوبة ؛ فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف ، فالحذف خلاف الأصل ، وإن جعلنا هذا الواحد جواباً للمجموع ، مع أن كل واحد منها ، لاستقلاله ، يطلب جواباً مستقلاً ، فهو ، أيضاً ، خلاف الأصل ، فلم يبق إلا أن نقول : القسم شيء واحد ، والمقسم به ثلاثة ، والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به ، فيكفيه جواب واحد ،

(١) انظر باب المعرفة والتكررة في الجزء الثالث ؛

(٢) أي بكسر الهمزة وضم اللين ؛

(٣) تقدم هذا الشاهد في باب الظروف البنية ، في الجزء الثالث ، وهو من شعر ليبد بن ربيعة ، ومن شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ والقصد منه هنا أن اعتبار أيمن مفرداً يوقع في إشكال سواء فتحت الهمزة أو كسرت ؛

(٤) الأيتان الأولى والثانية من سورة الليل ؛

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ ؛

فكانه قال : أقسم بالليل والنهار وما خلقت : ان سعيكم لشتى^١ ، أي أقسم بهذه الثلاثة : ان الأمر كذا ، وأيضاً ، فانك تقول مصرحاً بالمعطف : بالله فאלله لأفعلن ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن ، ولا تقول : أقسم بالله ، أقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم لأفعلن ، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى ،

واعترض على كون واو المعطف ، بلزوم المعطف على عاملين ، لأن النهار اذن ، يكون معطوفاً على الليل ، وإذا تجمل ، معطوف على : إذا يغشى ، والمعطف واحد^٢ ،

أجاب جار الله^٣ بأن قال : الواو كأنها عوض عن حرف القسم وفعله معاً ، وذلك لأنه ، لكثرة ما استعمل في القسم ، لم يستعمل الفعل معه ، فصار ، لَمْ أَمْ يجمع الفعل ، كأنه عوض من الفعل ، أيضاً ، كما أنه عوض من الحرف ، فقوله : والنهار ، كأنه معطوف على عامل واحد ، هو الواو ؛

قال المصنف : فيلزم على هذا : ألا يميز : بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجمل ، وقد جاء قوله تعالى : « فلا أقسم بالخنس ، الجوار الكنس ، والليل إذا عسعس^٤ » ، فقوله تعالى : والليل ، وإن لم يكن قبله معمولان ، إلا أنه يكون الواو فيه قائمة مقام أقسم والباء ؛ حتى كأنه يجر وينصب ، وهو المحطور ؛

وقال المصنف : إنما جاز هذا ، لأنه مثل : ان في الدار زيداً والحجرة عمراً ، كما مر في باب المعطف ؛

وعلى ما قلنا في باب الظروف المبنية : ان التقدير : وعظمة الليل إذا يغشى ، فالعامل في الليل ، في الحقيقة ، هو العظمة المقدرة ، وكذا في : إذا يغشى ، فيكون الواو قائماً

(١) الآية ٤ في سورة الليل ؛

(٢) انظر بحث المعطف على معمولي عاملين في الجزء الثاني ؛

(٣) انظر شرح ابن عيسى على المفصل ج ٨ ص ٣٢ وما بعدها ؛

(٤) الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ في سورة التكوير ؛

مقام العظمة ، وهي عامل واحد ، فيكون التقدير : بعظمة الليل وقت عَسَّسته^١ ، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد ؛

واعلم أن القسم على ضربين : إما قَسَمَ السؤال ، وهو : نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وعمرتك الله ، وقعدك الله ، وبالله ، لنفعلن^٢ ؛ وقد يستعمل « لعمرك » في قسم السؤال ، فجواب قَسَمَ السؤال : أمر أو نهى ، أو استغفاهم كقوله :

٧٩٤ - بدينك هل ضمنت إليك ليلي قَبِيلَ الصبح أو قَبِلْتُ فاهها^٣
ويُجاب بإيلاً ، ولماً ، أيضاً ، نحو : نشدتك بالله ألا فعلت ، أو : لماً فعلت ، وقد مضى في باب الاستثناء^٤ ؛

وقوله :

فبيدك ألا تسمعي ملامة ولا تنكبي قرح القواد فيسجما^٥ - ٨٥
أن فيه زائدة ؛

وإما قيل في قسم الطلب ، أيضاً : لنفعلن^٦ ، ولنفعلن^٧ ، فيكون خبراً بمعنى الأمر ؛ قوله : « وَيَتَلَقَّى الْقِسْمَ بِاللَّامِ ، وَإِنْ ، وحروف النفي » ، معنى يَتَلَقَّى : أي يُسْتَقْبَل ، والمعنى : يجاب القسم ؛ يقال : تلقاه بكذا واستقبله به ، أي أجابه به ؛

اعلم أن جواب القسم : إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة ، أو منفية ؛ فالمثبتة تصدّر بإِنْ مشددة ، أو مخففة ؛ أو باللام ، وهذه اللام : لام الابتداء المفيدة للتأكيد ، لا فرق بينها وبين « إِنْ » ، إلا من حيث العمل ؛

(١) المناسب للشرح أن يقول بعظمة الخنس والكنس والليل وقت عصمته ؛

(٢) بما نسب إلى مجنون بني عامر : قيس بن اللؤج ؛

(٣) في الجزء الثاني ؛

(٤) تقدم ذكره في باب المفعول المطلق في الجزء الأول ؛

وإنما أُجِيبَ القسم بهما لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم ، واللام الداخلة بعد « إن » المكسورة ، في الأصل لام الابتداء ، أيضاً ، كما يبيـه في باب « إن » ، فلا تدخل هذه اللام ، أعني لام جواب القسم ، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد « إن » ، ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل ، لزيد قائم ، جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ، ليس في الوجود ، عندهم ، لام الابتداء ، قالوا : لأنك تقول : لعلما لك زيد آكلٌ ، فقد دخلت على غير المبتدأ ؛

وأجيب بأنها في التقدير داخلة على المبتدأ ؛ وزدٌ عليهم بنحو : ظننت لزيد قائمٌ ، ولام القسم لا مدخل له بعد « ظننت » المفيد للشك ،

ويجوز أن يحتسروا بأن الظن الغالب قائم مقام العلم ، فهو مثل قولهم : يعلم الله إن زيدا قائم ، بكسر « إن » ، ولهذا قال بعضهم : ان قوله تعالى : « وظنوا ما لهم من محيص ^١ » : « ظنوا » كالقسم ، و : ما لهم جوابه ، وليس بنص ، إذ يحتمل التعليق ؛ بلى ، لو جاء مثل : ظننت لقد فعل ، لكان نصاً في إجراء ظننت مجرى القسم ^٢ ؛

ثم نقول : ان الأولى كون اللام في : لزيد قائم : لام الابتداء ، مفيدة للتأكيد ، ولا نقدر القسم كما فعله الكوفية ، لأن الأصل : عدم التقدير ، والتأكيد المطلوب من القسم : حاصل من اللام ؛

ثم انها لا تجامع حرف النفي ، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو : لزيد ما هو قائم ، ولا يقال : لما زيد قائم ، وذلك لأن اللام للتقرير والإثبات ، وحرف النفي للرفع والإزالة ، فيبينهما في ظاهر الأمر تنافٍ ؛ وأما قولك : لزيد ما هو قائم ، وإن زيدا لم يقم ، فإن ، واللام : أثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ؛

(١) الآية ٤٨ سورة فصلت ؛

(٢) لأنه لا يكون من التعليق يسبب وجود قد بعد اللام ؛

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهة للمبتدأ في كونه أول جزأي الجملة مثله مع مضارعه لطلق الاسم ؛ قال المتلمس :

٧٩٥ - لأورثُ بعدي سنةً يقتلني بها وأجلو عَمَى ذِي شُبُهَةٍ إِنْ تَوَهَّمَا^١
وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو : «ولسوف يعطيك ^٢» ، خلافاً للكوفيين ،
كما مر ؛ ولا تدخل على الماضي وإن كان أول جزأي الجملة ، لبعده عن مشابهة الاسم ،
فإذا دخله «قد» ، كثر دخول لام الابتداء عليه ، نحو : «لقد سمع ^٣» ، و : «ولقد آتينا ^٤» ، وذلك لأنها تقرب الماضي من الحال ، فتصير الماضي كالمضارع ، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد» ، لأن في «قد» ، أيضاً ، معنى التحقيق والتأكيد ؛

وتدخل ، أيضاً ، لام الابتداء ، على خبر المبتدأ ، إذا وقع موقع المبتدأ ، أي تقدم عليه نحو : لقائم زيد ، ولقي الدار زيد ، وعلى معمول خبر المبتدأ ، أيضاً ، إذا وقع موقع المبتدأ ، نحو : لطعامك زيد آكل ، ولقي الدار زيد قائم ، بشرط كون العامل اسماً ، كما ذكرنا ، أو فعلاً مضارعاً نحو : لطعامك زيد يأكل ، أو ماضياً مع «قد»
نحو : لطعامك زيد قد أكل ، ولا يقال : لطعامك زيد أكل ،

ولا تدخل على غير ما ذكرنا ، من حرف الشرط وغيره ؛ وإنما تدخل على نعم وبش ، وإن كانا في الأصل ماضيين ، بلا «قد» ، لما ذكرنا في بابهما من صيرورتها بمعنى الاسم ، فقولك : نعم الرجل زيد ، كقولك : كحسن زيد ؛

(١) هذا أحد أبيات من قصيدة جيدة من شعر المتلمس كما قال الشاعر ، واسمه جرير بن عبد المسيح وكان عمرو بن هند ملك الحيرة سأل خال المتلمس عن نسب المتلمس فأجابه الحارث بما يشكك في نسبه ، وكان لذلك أثره في نفس المتلمس فقال هذه القصيدة التي ضمنها عتاباً لخاله وفخرأ بأمه حيث يقول :
وهل لي أم غيرها إن ذكرتها أبى الله إلا أن أكون لها ابناً

(٢) الآية ٥ سورة الضحى ؛

(٣) الآية ١٨١ سورة آل عمران ؛

(٤) من الآية ١٠ سورة سبأ ؛

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إِنَّ» ، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضاً ، نحو :
خبر المبتدأ المؤخر ، نحو ان زيداً لقائم ، كما يجيء في باب «إِنَّ» ؛

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواباً لقسم مقدر ، خلافاً للكوفية ، بل هي لام
الابتداء ؛

والاسمية المنفية مصدرة بما ، مفعلة عند أهل الحجاز ، مفعلة عند غيرهم أو بلا
التبرئة ، على اختلاف أحوالها ، نحو : والله لا زيد فيها ولا عمرو ، و : والله لا رجل
في الدار ، و : والله لا فيها رجل ولا امرأة ؛ وإمّا مصدرة بأن نحو : والله إن زيد قائم ؛

وإن كانت الجملة فعلية ، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً ، فالأكثر تصديره باللام
وكسّمه بالنون ، نحو : لأضربن^١ ، ألا أن تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدّم عليه ،
كقوله تعالى : « ولئن مم أو قُتِلتم لآلى الله تحشرون^٢ » ؛ فإن فيه اللام فقط ؛ وكذا إن
دخل على حرف التنفيس ، نحو : والله لسوف أخرج ، فلا يؤتى بالنون ، اكتفاءً بإحدى
علامتي الاستقبال عن الأخرى ، وقلّ خلّو المضارع من اللام ، اكتفاءً بالنون ، وقد جاء :
٧٩٦ - وقَتِيل مرّةً أنْأَزَنَ فإنْه فرع وإن أنْأَهم لم يقصد^٣
ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة ، والكوفيون أجازوه

(١) الكس : الضرب بالرجل على مؤخرة الانسان ، ويستعمل الرضي هذا الفعل مردياً به إضافة شيء إلى ما قبله ،
ويريد هنا ضم نون التوكيد إلى آخر الفعل المبدوء باللام ؛

(٢) الآية ١٥٨ سورة آل عمران ؛

(٣) من قصيدة لعامر بن الطفيل قال في ذكر ما حدث يوم الرّم ، يوم من أيام العرب ، منها الشاهد رقم ١٦٢
المتقدم في الجزء الأول باب المفعول فيه وهو قوله :

فلأبئنيكم قنأً وعوارضاً ولأقيلن^١ الخيل لابسـة شرعـد

والمراد بقتيل مرة : أخرجه الحكم بن الطفيل ، قالوا انه شق نفسه على شجرة في هذا اليوم خوفاً من الأسر ،
وفرغ بالعين المعجمة أي ذهب دمه هدراً لم يقتل به أحد ، لأنه قتل نفسه ، أو بالعين المهملة ومعناه الشريف
العالي المنزلة في قومه ؛ ولهذا اليوم قصة طويلة ، ذكرها البغدادي وأورد كثيراً من أبيات القصيدة ؛

بلا ضرورة ؛ ويحكى عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون ، قال :
٧٩٧ - تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد^١
بفتح اللام وضم الدال ، ويروى : ليردني بكسر اللام ونصب الدال ،

وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو : والله ليضعلن^٢ ،
هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً ، فالجمهور جَوَّزُوا وقَوَّعَهُ جواباً للقسم ،
خلافاً للمبرد ؛ وذلك لأنه متحقق الوجود ، فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم كما مر في
المضارع ، والأولى الجواز ، إذ رُبَّ موجودٍ غير مشاهد ، يصح إنكاره ؛ وأنشد القراء :
٧٩٨ - لبثت لك قد ضاقت عليكم بيوتكم كيَعلمُ ربِّي أن بيتي واسع^٣
وتقول : والله كيصلِّي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال ،
كما مر في المضارع ؛

وإن كان المضارع منفياً فنفية بما ، وإن ، ولا ، على ما مضى ، لكن « ما » و « إن »
إذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرها تفي الحال على ما تقدم في الأفعال الناقصة ؛ فالمبرد
لا يجوز : والله ما أقوم ، وإن أقوم ، لكونه ، إذن ، ظاهراً في الحال ، ومذهبه أن القسم
عليه لا يكون حالاً ؛

ولا يجوز تفي المضارع بلم ، ولكن ، في جواب القسم ، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه
للاختصار ، كما يجيء ، والعامل الحر في لا يحذف مع بقاء عمله ، وإن أبطلوا العمل
لم يتعين الثاني المحذوف ؛

(١) قاله زيد الفوارس الضبي ، من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة . وابن أوس خصم لزيد ، تألى أي حلف
حلقة : ليردني أي يأسرني ويدفعني إلى نسوة كأنهن أسياخ الحديد التي يشوى عليها اللحم ، وهو معنى
مفاد جمع مفاد وهو السفود ؛

(٢) من شعر الكهيت بن معروف شاعر أدرك الإسلام ، وهو غير الكهيت بن زيد الشاعر صاحب الهاشميات
التي مدح بها آل البيت ، ونسبة البيت إلى الكهيت بن معروف نقلها القراء عن الكسائي ؛

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً ، فالأولى الجمع بين اللام و « قد » نحو : والله لقد خرج ،
وأماً في نعم وبئس ، فباللام وحدها ، إذ لا يدخلهما « قد » لعدم تصرفهما ، قال :
يميناً ، لنعم السيدان وُجدتما على كل حال من سحيل ومبرم^١ - ٧٤٥
وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر ، جاز الاختصار على أحدهما ، قال تعالى
في الاستطالة : « والشمس وضحاها » ، إلى قوله : « قد أفلح »^٢ ، فلم يأت باللام ،
للطول ، وقال الشاعر :
٧٩٩ - حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ كتماموا فما إن من حديثٍ ولا صالٍ^٣
ويجب تقدير « قد » بعد اللام ، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما
مر ، والاختصار على اللام أكثر من العكس ؛

وأماً نحو قوله :

٨٠٠ - وأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يومٌ من الشر مظلمٌ
فذهب سيوبه^٤ : أن « أن » موطئة كاللام في : لئن جتني لأكرمك ، فاللام في :
لكان ، إذن ، جواب القسم ، لا جواب « لو » ، فيكون جواب القسم في قوله :
٨٠١ - وأقسم لو شيء أنا رسولهُ سواك ، ولكن لم يجد لك مدفعاً^٥

(١) تقدم هذا الشاهد في أفعال المدح والذم ، في هذا الجزء ؛

(٢) من أول سورة الشمس إلى أول الآية ٩ منها ؛

(٣) من قصيدة امرئ القيس التي أولها : الاعم صباحاً أيها الطلل البالي ، ومن أبياتها عدد من الشواهد في هذا
الشرح ؛

(٤) للمسيب بن علس مخاطب بني عامر بن ذهل من أبيات يذكر فيها ما بينهم من العداوة ؛

(٥) سيوبه ج ١ ص ٥٥ وفيه الشاهد المتقدم ؛

(٦) من قصيدة لامرئ القيس ويروى : وجدك لو شيء .. وجواب القسم في بيت بعده وهو :
إذن لرددناه ، ولو طال مكثه لدينا ولكننا بهبك ولأسنا
وجملة ولكن لم يجد لك مدفعاً ، مترضة بين القسم وجوابه لو بين لو الشرطية وجوابها ؛

محلوقاً ، وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط .

وإن كان الماضي منفياً ، فيما ، نحو : والله ما قام ، وأما إن نفي بلا ، وإن ^١ انقلب إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال :
حَسْبُ المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سَقَرٌ ^٢ - ٦١٤
أي لا تعذبهم ، فلا يلزم تكرير « لا » ، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو : لا رحمه الله ، وذلك لأن الماضي في الموضعين ، بمعنى المستقبل ؛ وفي غيرهما يجب تكريرها ، نحو : « فلا صلتق ولا صلي » ^٣

وربما جاءت في الشعر غير مكررة ، كقوله :
٨٠٢ - وأي أمر سيئ لا فَعَلُهُ ^٤

وأما قوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة » ^٥ ، فإنما لم يكرر فيه ، لتكرير تفسير العقبة ؛ وهو قوله : « فَلَكَ رَقَبَةٌ » ^٦ ، إلى آخره ، فكأنه قال : لا فَلَكَ رَقَبَةٌ ولا أطلعهم مسكيناً ؛
وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل ، وقبل ذلك الشرط قسم ، قرنت أداة الشرط ، كثيراً ، بلام مفتوحة تسمى موطئة ، أي : ممهدة ، وممينة لكون الجواب للمقسم ،

(١) جملة معترضة ، لأن نفي الماضي المقصود به الدعاء يحوله إلى مستقبل ؛

(٢) تقدم في الفعل الماضي أول هذا الجزء ؛

(٣) جواب قوله وإن كان الماضي منفياً .. الخ ؛

(٤) الآية ٣١ سورة القيامة ؛

(٥) قاله شهاب بن العيف العبدي ، شاعر جاهلي أمره المنذر الأكبر أن يهجو الحارث بن جبلة فقال :

لَأَهْمُّ إن الحارث بن جبلة زُلْنَا على أبيه لم قتله .. الخ

زنا بتشديد التثنية معناه ضيق عليه حتى قتله ، أو مضغف من الزنا ، يهيم بأنه زنى بامرأة أبيه ثم قتله ، وفيه توجيهات أخرى ذكرها البغدادي ؛ وقد أسره الحارث وانتقم منه ؛

(٦) الآية ١١ سورة البلد ؛

(٧) الآية ١٣ سورة البلد ؛

لا للشرط ، نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك ، ويجوز : والله إن تأتيتني لآتينك ، بلا لام ؛

فإن حذف القسم وقدر ، فالأكثر : المجيء باللام الموطئة ، تنبيهاً على القسم المقدّر من أول الأمر ؛

وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى : « وإن أطعتموهم انكم لمشركون »^١ ، وإن تقدم القسم على الشرط الماضي ، وهو ما يكون بلوّ ، فسيجيء حكمه في حروف الشرط ؛

ويجوز حذف الثاني من المضارع الذي هو جواب القسم ، ولا يجوز من الماضي ، والاسمية ، سواء كان المضارع : لا يزال وأخواته ، أو غيرها ، قال :

٨٠٣ - فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي^٢ وقال :

٨٠٤ - تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشخرٌ به الظيآن والآس^٣ وإنما يحذف من الاسمية ، لأنها أقل استعمالاً في جواب القسم من الفعلية ، والحذف لأجل التخفيف ، وحذف من المضارع دون الماضي ، لكونه في القسم أكثر استعمالاً منه ، مع أن لفظ المضارع أثقل ، ومن ثمّ جاز حذف حرف النفي في غير القسم من : لا يزال وأخواته ، قال :

(١) من الآية ١٢١ سورة الأنعام ؛

(٢) من قصيدة امرئ القيس التي تقدمت الإشارة إليها قريباً وذكرنا أن من أبياتها عدداً من الشواهد في هذا الفرع ؛

(٣) من قصيدة من جيد شعر أبي ذؤيب الهذلي ونسبها بعضهم إلى ساعدة بن جؤبة الهذلي وهي في ديوان أشعار الهذليين ، وأولها :

يأسي أن تفقدني قوماً ولديهم أو تخلسيم فسإن الدهر خلّاس

وهو في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ برواية إله على أن اللام حرف قسم ، والمراد بذي الحيد : الوعل المتحصن

بشواهد الجبال ، والظيآن والآس من أنواع الزهور الجبلية ؛

تفك تسمع ما حيتَ بها لك حتى تكونه^١ - ٧١٧
وإنما جاز فيها خاصة ، للزوم النفي أيّاما فلا يلتبس بالإيجاب ؛

وأما قوله :

فلا وأبي دهاء ، زالت عزيزة على قومها ، ما قُتل الزند قادح^٢ - ٧١٦
فلم يحذف الثاني ، بل فُصل بينه وبين الفعل ، كما مرّ في الأفعال الناقصة ،

وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات ، لأنها تكون في الأغلب
علامتين : اللام والنون ، كما ذكرنا ، فحذف إحداهما يستلزم حذف الأخرى ، فيكثر
الحذف ؛

وإنما حُكِمَ بأن المحذوفة من المضارع « لا » ، دون « ما » لأنها أكثر استعمالاً في
نفي المضارع من « ما » ؛

قوله : « ويحذف جوابه ، إذا اعترض ، أو تقدم ما يدل عليه » ، أي إذا اعترض
القسم ، أي توسط الكلام ، نحو : زيد والله قائم ، و : قام والله زيد ، وفي نهج البلاغة :
« قد والله ، لقُوا الله »^٣ ؛

قوله : « أو تقدمه ما يدل عليه » ، نحو : زيد قائم ، والله ، و : قام زيد والله ،
وهذا الكلام الذي توسطه القسم ، أو تأخر عنه ، هو من حيث المعنى جواب القسم ، وهو
كالعوض من ذلك الجواب ، مثل جواب الشرط في : أكرمك أن تأتي ، كما مرّ في
بابه^٤ ؛

(١) تقدم في الأفعال الناقصة بهذا الجزء ؛

(٢) كالذي قبله تقدم في الأفعال الناقصة ؛

(٣) من خطبة لعل رضي الله عنه تحدث فيها عن شهداء صفيين ، ص ٢١٢ من نهج البلاغة طبع دار الشعب
بالقاهرة ؛

(٤) في هذا الجزء عند الكلام على الجوازم ؛

وقد يعني بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب ، فيحذف ، وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين ، وذلك كقوله تعالى : « والفجر ، وليال عشر »^١ ، أي : ليؤخذن ، وليعاقبن ، لدلالة قوله : « ألم تر كيف فعل ربك بماذ »^٢ ، الآية ، عليه^٣ ؛

وقد تحذف الجملة القسمية ، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً ، دالاً عليها ، نحو : لا أفعل عَوْضُ ، وعَوْضُ العائضين ، وإنما كان كذلك لكثرة استعمال « عَوْضُ » مع القسم ، مع أن معناه : أبدأ ، والبتة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ، ولأجل إفادته فائدته قد يقدم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه ، كنون التأكيد و « ما » ، فيقال : عوضُ لآتينك ، وعوضُ ما أتيتك لفرَض سُدَّ القسم ، كما يعني في حروف الشرط نحو : أمّا يوم الجمعة فإن زيداً قادم ، وقد يستعمل في غير القسم كقوله :

٨٠٥ - هذا نثائي بما أوليت من حسن لا زلت عوضُ قرير العين محسوداً^٤
ويقوم مقام الجملة القسمية ، أيضاً ، بعض حروف التصديق ، وهو : « جَيرَ » بمعنى « نعم » ، والجامع^٥ : أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول : جَيرَ ، لأفعلن ، كأنك قلت : والله لأفعلن ، وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح ككيف ، وليست اسماً بمعنى « حقاً » خلافاً لقوم ، وبناءهما عندهم ، لموافقة « جَيرَ » الحرفية لفظاً ومعنى ، ولا يكفي في البناء : الموافقة اللفظية ، ألا ترى إعراب « إلى » بمعنى النعمة ؛

(١) الآيات : الأولى والثانية من سورة الفجر ؛

(٢) الآية ٦ من سورة الفجر ؛

(٣) متعلق بقوله : لدلالة ، يعني أن الآية : ألم تر كيف دليل على جواب القسم الذي قدره ؛

(٤) من أبيات قالها ربيعة بن مقروم الضبي في مدح مسعود بن سالم بن أبي سلمى ، وكان ربيعة قد وقع في

الأسر وأخذ ماله فخلصه مسعود ورد إليه ماله فقال هذه الأبيات التي يقول فيها : متحدثاً عن راحلته :

لما تشكت إليّ الأبن قلت لها لا تسترعين مما لم ألق مسعودا

وغتمها بالبيت المستشهد به ؛

(٥) أي الوجه المشترك بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه ؛

وقد يؤتى بها دون قسم ، قال :

٨٠٦ - وُلِّانَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ^١
وربما نُوِّتَ ضرورة ، قال :

٨٠٧ - وَقَالَتِ أَسِيَّتٌ قَلَّتْ جَيْرُ أُمِّي ، إِنْني مِنْ ذَاكَ ، أَنَّهُ^٢
وبه استدُلُّ من ذهب إلى اسميته ؛

قال عبد القاهر : هو اسم فعل ، بمعنى أَعْتَرَفَ ؛ ولا يتعلَّز ما ارتكبه في جميع حروف
التصديق ؛

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله :

وَأَقْسَمُ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ ... ٢ - ٨٠١

أي : أَقِيمُ بما يُقَسَمُ به ؛

وُستغنى ، كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إِنْ أَكَّدَ بِالنَّوْنِ ، نحو : لِأَضْرِبَنَّكَ ، لِأَنَّ
النَّوْنَ لَهَا مَوَاضِعٌ ، كما يجيء ، ولا يجيء في الخبر الصَّوْفِ ، نحو : تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَأَمَّا

(١) من أبيات المُرْسَرِّينَ رِيعِي الْأَسْدِي أُولَهَا :

تَحْمِلُ عَنْ ذَاتِ التَّنَائِيرِ أَهْلَهَا وَتَلْصِقُ عَنْ نَهْيِ الدِّينِيَةِ حَاضِرَهُ

ذات التناير موضع ، ونهى الدينية اسم ماء بموضع اسمه الدينية . والضمير في قلن على الفردوس : للنسوة ،
أي أنهن قلن ان ارتحنا عن هذا الماء فإن أول ماء ترده هو الفردوس ، وهو ماء لبني نعيم ، والدعائر :
الحياض الملهمة . مقردها دعثور ، وقياسه في الجمع دعائير ؛ وفي رواية للبيت الشاهد : وقلن ألا الفردوس ..
على أن ألا استفتاح والفردوس مبتدأ خبره : أول مشرب ؛

(٢) أَسَدُ أبيات أنشدتها يعقوب بن السكيت وشرحها ولم ينسبها هو ولا غيره وهي في التحسر على قوم ماتوا قبل
الشاعر ، ومعنى البيت : رب مائلة تقول لي حزنت قلت نعم : أُمِّي أَي أَنَا أُمِّي ، وقوله انني من ذاك ،
إِما تقديره أَنِّي أُمِّي من أجل ذلك ، أو معناه : أَنِّي من ذلك الأُسَى أَي مخلوق منه ، وقوله انه في الآخر
بمعنى نعم فهو تأكيد للجواب ، أو تقديره : انه كذلك فتكون الماء : اسم إن ؛

(٣) بيت امرئ القيس المتقدم ؛

نحو : « لقد سمع الله »^١ ولزيد قائم ، فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم ، خلافاً للكوفيين ، كما تقدم ؛

وقد يقوم مقام القسم : حقاً ، وقيناً ، وقطعاً ، وما أشبهها ، نحو : حقاً لأفعلن ؛ وكذا « كلاً » ، إذا لم يكن ردعاً نحو : « كلاً لينبذن »^٢ وكذا الالتزام ؛ إما نذر ، نحو : إله عليّ كذا لأفعلن ، أو : عهد ، نحو : عاهدت الله لأفعلن ، وعليّ عهد الله لأقومن ؛

[بقية حروف الجر]

[عن ، على ، الكاف ، مذ ومنذ ،]

[حاشا وعدا وخلا]

[قال ابن الحاجب :]

« وعن للمجازة ، وحل للاستعلاء ، وقد يكونان اسمين »
« بدخول ين ، والكاف للتشبيه ، وزائدة ، وقد تكون اسماً »
« ومذ ومنذ للزمان : للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر ، »
« نحو : ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا ، وحاشا وعدا وخلا »
« للاستثناء » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « وعن للمجازة » ، أي يُمد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المسمى بها ، نحو : رميت عن القوس ، أي : بُعد السهم عن القوس بسبب الرمي ؛ وكذا ، أطيعه

(١) الآية ١٨١ سورة آل عمران ؛

(٢) الآية ٤ سورة الممتزة ؛

عن الجوع ، أي : بُعدَه عن الجوع بسبب الاطعام ، وكذا : أدبَت الدَّيْن عن زيد ؛ وقولهم : رَوَيْت عنه علماً ، وأخذته عنه : مجاز ، كأنك نقلته عنه ؛ وقولك : جلست عن يمينه ، أي : تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس ؛ وقوله تعالى : « يخالفون عن أمره »^١ ، مضمَّن معنى : يتجاوزون ، و : « طَبَقًا عَنْ طبق »^٢ ، أي طبقاً متجاوزاً في الشدَّة عن طبق آخر دونه في الشدَّة ، فيكون كل طبق أعظم في الشدَّة ممَّا قبله ، وقوله : عن طبق ، صفة لطبقاً ، وليس المراد : طبقين فقط ، بل المقصود جنس أطباق ، كل واحد منها أعظم من الآخر ، فهو مثل الثنية في لبيك ، وقوله تعالى : « كَرَّتَيْن »^٣ ، والمراد في الكل : التكرير والتكرير ، فاقْتَصِر على أقلِّ مراتب التكرير وهو الاثنان ؛ تخفيفاً ، وكذا قولهم :

٨٠٨ - ورث السيادة كابرًا عن كابر^٤

أي : كابرًا متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر ، وقال بعضهم : أي كابرًا بعد كابر ، والأولى : إبقاء الحروف على معناها ما أمكن ؛

وقوله :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي* - ٥١١
ضمَّن فيه « أفضلت » معنى : مجاوزت في الفضل ؛

(١) الآية ٦٣ سورة التور ؛

(٢) الآية ١٩ سورة الانشقاق ؛

(٣) الآية ٣ سورة الملك ؛

(٤) صدر بيت ورد بلفظ : ورث ، في شعر البرزدق وتماهه : ضخم النسيعة كل يوم فخار ، وورد بلفظ : ورثوا ، في قصيدة لكعب بن زهير في مدح الأنصار ، حيث عتبروا عليه بعد أن أشاد بالهاجرين في قصيدته بانث سعاد ، فأنتأ قصيدة خاصة في ملحمهم ، يقول فيها :

من سره كسرم الحياة فلا يزل في مقب من صالحني الأنصار

ورثوا السيادة كابرًا عن كابر إن الخير لهم بنو الأنصار

(٥) من قصيدة لذي الأصبح المدواني ، وتقدم الاستشهاد به في باب الظروف المبينة ، الجزء الثالث ؛

قال أبو عبيدة^١ في : « وما ينطق عن الهوى »^٢ ، أي بالهوى ، والأولى أنها بمعناها ،
والجار والمجرور صفة للمصدر ، أي : نطقاً صادراً عن الهوى ، فمن في مثله تفيد السببية ،
كما في قولك : قلت هذا عن علم ، أو عن جهل ، أي قولاً صادراً عن علم .. ؛
وقوله :

٨٠٩ - تصدُّ وتُبدي عَن أسيل وتُتقي بناظرة من وحش وجرة مطلق^٣
ضمَّن تبدي معنى تكشف ، أي تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل ؛

قوله : « وعلى للاستعلاء » ، إمّا حقيقة نحو : زيد على السطح ، أو مجازاً نحو : عليه
ذئب ، كما يقال : ركبهُ دَين ، كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره ، ومنه :
عليّ قضاء الصلاة ، وعليه القصاص ، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه ، وكذا قوله
تعالى : « كان على ربك حتماً مقضياً »^٤ ، تعالى الله عن استعلاء شيء عليه ، ولكنه إذا
صار الشيء مشهوراً في شيء من الاستعمال : لم يُراعَ أصل معناه ، نحو : ما أعظم الله ؛
ومنه : توكلت على فلان ، واعتمدت عليه ؛
وأما قوله :

إذا رَضِيتَ عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبتني رضاها* - ٧٦٣
فلحمل « رَضِيتَ » في التمدُّي على ضده ، أي سَخِطْتُ ، كما حِيلَ بِعَتْ منه ، على :

-
- (١) أبو عبيدة ، بالتاء ، هو نَعْمَر بن المنثي ، شيخ أبي عُبيد : بدون فاء ، القاسم بن سلام صاحب القريب
المصنف ، وكلاهما تكرر ذكره في هذا الشرح ؛
(٢) الآية ٣ سورة النجم ؛
(٣) من ملقبة امرئ القيس التي تكرر الاستشهاد بأبياتها في هذا الشرح ، والأسيل : الناعم ، ووجرة اسم مكان ،
والمطلق : الظبية ، أو اللقطة معها طفلها ؛
(٤) الآية ٧١ سورة مريم ؛
(٥) تقدم في معاني « إلى » في هذا الجزء ؛

اشتريت ، وقربت منه على : انفصلت منه ؛

وقوله :

٨١٠ - رَعْنَه أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيَّ فِيهَا وَاسْتَعَارَا^١
أي : على مذاقيها ، كأنه ملك مذاقيها وتسلط عليه فهي تميل إليه وتتبعه ،

وقولهم : فلان على جلالته يقول كذا ، أي : معها ، وكأنَّ المعنى أنه يلزمها لزوم
الراكب لمركوبه من قولهم : ركبتك الديون أي لزمته ؛

ومنها : يرَّ على اسم الله ، أي ملتزماً به ، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك ؛ ومنه
قولهم : مررت على زيد ، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق ، بخلاف معنى :
مررت به ؛

وقوله :

٨١١ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْكَ يَتَمَتَّلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ^٢
« على » ليست فيه زائدة ، بل الكلام على التقديم والتأخير ، وأصله : إن لم يجد يوماً من
يتكل عليه ، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول ، كما مرَّ في باب
الموصلات^٣ ، فقُدِّم على « عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ » فصار : على من يتكل ، فجاز حذف الضمير
لانتصابه ، يتكل صريحاً ؛

(١) من قصيدة للراعي النيمري ، يصف ناقه رعت نباتاً معيناً وانفردت به أشهراً ، فسمنت ، وهو معنى قوله :
فطار النَّيَّ ، أي ارتفع والتي الشحم يقال : تويت الناقة أي سمنت ، وأما قوله استعار فليل أنه بالعين المعجمة
والمعنى ذهب في جسمها وغار فيه ، أو بالعين المهملة أي ذهب فيه يميناً وشمالاً من قولهم عار القرس أي أفلت
فهو يلذهب في كل ناحية ؛

(٢) من الأبيات المجهولة القائل وهو في سبويه ، ج ١ ص ٢٣٣ ؛ قال البغدادى ان السيوطي أورد قبله :

إِنِّي لَسَاقِيْمَا وَإِنِّي لَكَيْلٌ وَشَارِبٌ مِنْ مَائِهَآ وَمَمْتَلِ

(٣) في أول الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

قوله : « وقد يكونان » ، أي عَنْ ، وَعَلَى ، اسمين ، فلا يستعملان إلا مجرورين . بين ، وإنما تتعين ، إذن ، اسميتهما ، لأن الجرَّ من خواص الأسماء ، قال يصف قطاة ؛
 ٨١٢ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٌ^١
 وقال :

٨١٣ - ولقد أراني للرماح كَرِيشَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^٢
 فَيَبْنِيان ، إذن ، لكونهما على لفظ الحرفين ، ومناسبتين لهما معنى ، فيلزم « عَنْ » الإضافة ،
 ومعناه : جانب ، بخلاف « عَلَى » ؛ قال :
 بَانَتْ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَاحِ^٣ - ٧٥٧
 أي : من فوق ؛

قوله : « والكاف للتشبيه » ، ودليل حرفيته ، وقوعه صلة في نحو : جاءني الذي
 كزيد ، فهو مثل : الذي في الدار ؛
 فإن قيل : لِمَ لَا يَحْمِزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَثَل ، والمبتدأ محذوف ، أي : الذي هو كزيد ،
 أي مثل زيد ؛

قلت : قد تقدم في باب الموصولات : أن حذف المبتدأ في صلة غير « أي » إذا لم
 تطل ، في غاية القلة ، واستعمال نحو : الذي كزيد : شائع كثير ؛
 وتعين اسميتها إذا انجمرت ، كما في قوله :

-
- (١) من قصيدة لزاحم العقيلي ، والبيت في وصف قطاة انصرفت عن فرخها وما حوله من قشر البيض بعد أن طال عطشها ، وجوفها يصل أي يحدث صوتاً من العطش ، والقيض هو قشر البيض الذي خرج منه القرخ .
 والزيزاء روى ببداء مجهول أي صحراء يفضل فيها السالك ؛
 (٢) لقطري بن الفجاءة من أبيات أولها البيت الذي يستشهدون به على عبيء الحال من النكرة وهو :
 لَا يَرَكُنُنْ أَحَدٌ إِلَى الْأَحْجَامِ يَوْمَ السَّوْغَى مَتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
 (٣) تقدم في قول حروف الجر ؛

٨١٤ - يضحكن عن كالبرد المنهم^١

وإذا ارتفعت ، كما في قوله :

أنتتهون ، وهل ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل^٢ - ٧٦٠
أو على الابتداء ، نحو : كذا عندي درهماً ، على ما قال بعضهم ، واستدل بقولهم : إنَّ
كذا درهماً مالِكُ برفع : مالِكُ ، والأولى أن يُدعى تركيب كذا كما مرَّ في باب الكتابات^٣ ،
وما ذكره من رفع مالِك ، غير دالٍّ على مدعاه ، وسيبويه^٤ لا يحكم باسميتها إلا عند
الضرورة ، وأما الأخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة ، وتبعه الجزولي^٥ ؛

وتكون أيضاً ، زائدة ، إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما في قوله :

٨١٥ - لواحق الأقرباب فيها كالمقق^٦

أي فيها المقق وهو الطول ،

ويحكم بزيادتها عند دخولها على « مثل » ، في نحو : « ليس كمثله شيء »^٧ ، أو
دخول مثل ، عليها ، كقوله :

٨١٦ - فصبروا مثل كمصف مأكول^٨

(١) من رجز للمعاج ، وقيله :

عند أبي الصهباء أقصى همي ييش ثلاث كتماج جم .. الخ

(٢) من قصيدة الأعمى ميمون بن قيس ، وتقدم في أول الكلام على حروف الجر ؛

(٣) في الجزء الثالث ؛

(٤) يستفاد هذا من كلامه في الكتاب ج ١ ص ١٣ ؛

(٥) تكرر ذكره ؛

(٦) من أرجوزة رؤبة التي أولها : وقائم الأعماق خاوي المخرق ، وهو يصف جماعة من حمير الوحش ضامرة
البطن ، اللواحق : جمع لاحقة أي ضامرة البطن والأقرباب هي الخواصر ، والمقق يفتح الميم والقاف : الطول ؛

(٧) الآية ١١ سورة الشورى ؛

(٨) نقل البغدادى عن الميمني نسبة إلى رؤبة ، وقال ان قبله ، يصف جماعة بالهلاك ويشبههم بأصحاب القيل
حيث يقول :

إذ الغرض أنه لا يُشَبَّه بالمشبه ، فلا بدَّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف : أولى ، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب ، والحكم بزيادة الحرف أولى ، وأما إذا اجتمع الكافان ، نحو قوله :

وصالياتٍ ككَمَا يُؤْتَقِنُ^١ ١٣١ -

فأما أن يكون من باب التوكيد اللفظي ، فهما إما اسمان أو حرفان كقوله :

.... ولا إلما بهم أبداً دواء^٢ - ١٣٠

وإما أن تكون إحداها زائدة ، فتكون تلك الزائدة حرفاً ، إذ زيادة الحرف أولى ، فتكون ، إما الأولى ، مثل قوله : ليس كمثلته شيء ، وإما الثانية ، فهو كقوله : مثل كعصف ، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين ، وإحداهما زائدة ؛

فلن قلت : لفظ مثل ، لا بدُّ له من اسم مجرور ، فكيف حكمت بزيادة الكاف في :
مثل كعصف ؛

قلت : لا يمتنع منع الاسم عن الجرِّ ، عند الضرورة ، وإن كان لازماً للإضافة ، لأن عمله الجرُّ ، ليس بالأصالة ، ويجوز أن يكون « مثل » مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعصف ، الظاهر ؛ كما قلنا في : ياتيم تيم عدي^٣ ؛ فعلى هذا ، لا تكون الكاف زائدة ، فكأنه قال :
مثل عصف ، كعصف ، وكذا الكلام في : « ككما »^٤ ؛

ويجوز في قوله تعالى : « ليس كمثلته شيء » : ألا يُحكم بزيادة الكاف ، بل يكون على طريقة قوله :

١٠ ومُسْتَهْم ما من أصحاب القليل ولبت طير بهم أبيابيل

والبيت في سيبويه : ج ١ ص ٢٠٣ ؛

(١) تقدم في باب المنادى ؛

(٢) وهو كالذي قبله تقدم في باب المنادى ؛

(٣) إشارة إلى بيت جرير : ياتيم تيم عدي لا أبالكم .. الخ الذي تقدم في باب المنادى أيضاً ؛

(٤) في قوله : وصاليات ككما يُؤْتَقِنُ ؛

٨١٧ - ولا تَرَى الغُيبَ بها ينجح^١

وقولك : ليس لأخي زيد أخ ، أعني نبي الشيء بنفي لازمه ، لأن نبي اللازم يستلزم نبي الملزوم ، فأخو زيد ملزوم ، والأخ لازمه ، لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد ، فنفيت هذا اللازم والمراد نبي الملزوم ، أي : ليس لزيد أخ ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ ، هو زيد ،

فكلنا هنا : نفيت أن يكون لثل الله مثل ، والمراد نبي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله ،

والكاف لا يدخل على المضمر خلافاً للمبرد ، إذ لو دخله لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا شُبهت بالمخاطب ، فطرد المنع في الكل ،

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل ، قال :

٨١٨ - فأجمل وأحسين في أسيرك انه ضعيف ولم بأسر كأيّاك أسر^٢
وهو من باب إقامة بعض الضائفة مقام بعض ؛ وعلى المجرور أيضاً ، قال :

٨١٩ - فلا تَسرى بعلًا ولا حلالًا كَهْ ولا كهَنٌ إلا حاضلاً^٣
وقال :

٨٢٠ - وأمّ أوعال كها أو أقربا^٤

(١) منسوب إلى عمرو بن أحرر الباهلي في وصف فلاة ، وقبلة : لا تزعج الأرنب أهوالها ... وفيه ما في الشطر الثاني من الاستشهاد ؛

(٢) قاله مجهول ؛ ومعناه واضح ؛

(٣) من رجز لرؤبة يصف حمار وحش ينع إنائه من أن يقر بها غيره ، والبيت في سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ ؛

(٤) من أرجوزة للمعاج ، وهو في هذا البيت يصف حمار الوحش وقد هرب بإبنائه ، وكان يريد الماء فأبصر الصياد ، وقبلة : على الذنابات شيئاً كثيراً ، والذنابات وأمم أوعال موضعان ، يعني أنه جعل هذين المكانين عن شماله قريباً منه بل أحدهما أقرب من الآخر ؛ وهو في سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ ؛

وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو : أنا كَأَنْتَ ؛

ونحْيء « ما » الكافة بعد الكاف ؛ فيكون لِـ : كَمَا ، ثلاثة معانٍ :

أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال تعالى : « اجعل لنا آلهة كما لهم آلهة ^١ » ، وقال :
٨٢١ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْجَبَّاطُ شَرُّ بَنِي تَمَمٍ ^٢
فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به ، لأن الجار إنما كان يطلب ذلك ، لكون المجرور مفعولاً ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة ، كما ذكرنا ، لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به ؛ إليه ، والمفعول لا بد له من فعل أو معناه ، فإذا لم يجز ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً ؛

ومعنى : كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر ، فأنت تشبه الكون المطلوب منه ، بالكون الحاصل له الآن ؛ ومنه قوله عليه السلام : « كما تكونون يُولَى عليكم » ، شبه التولية عليهم المكروهة ، بكونهم المكروه ، أي بحالهم المكروهة ؛

وثانيها : أن يكون « كَمَا » بمعنى « لعل » حكى سيبويه عن العرب ^٣ : انتظرنى كما آتيك ، أي لعلما آتيك ؛ قال رؤبة :

٨٢٢ - لا تشتم الناس كما لا تشتم ^٤

(١) الآية ١٣٨ سورة الأعراف ؛

(٢) من أبيات لزياد الأعجم ، وقع فيها الأتواء ، لأن قبله :

واعلم أنني وأبى حميد كما الثوران والسرجهل الحلم
وروى أن الأبيات التي منها الشاهد وردت موقوفاً عليها ؛

(٣) هذا في الكتاب ج ١ ص ٤٥٩ ؛

(٤) هو في سيبويه ج ١ ص ٤٥٩ منسوب لرؤبة ؛

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك ، كما يجيء «مِمَّا» بمعنى «رُبَّمَا» ، قال :

٨٢٣ - وإني لِمِمَّا أضرب الكُبُشَّ ضربةً على رأسه تُلقي اللسان من القم^١ أي : رُبَّمَا ، وتقول : إني لِمِمَّا أفعل ، أي : رُبَّمَا أفعل ، وقال بعضهم : إن «مِمَّا» يجيء ، أيضاً بمعنى «رُبَّمَا» ، نحو : إني بِمِمَّا أفعل ، أي رُبَّمَا ،

وثالثها : أن تكون بمعنى قرآن الفعلين في الوجود ، نحو : ادخل كما يسلم الامام ، و : كما قام زيد فقد عمرو ؛

وجوز الكوفية نصب المضارع بعد «كما» يعني «كيما» ، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفاً ؛ ولم يَدْفعوا الرفع ؛ ولم يُثبت البصرية ، لا إفادة «كما» للتقليل ، ولا نصب الفعل بعده ، واستحسن المبرد القولين ، وأنشد الكوفية :

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^٢ - ٦٤٢

والبصرية يشدونه على الأفراد ، لا تظلم الناس كما لا تظلم ؛ أي : لعلما ،

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصليةً ، أيضاً ، نحو : كما تدين تُدان ، و : افعَل كما أفعَل ؛

ويجوز أن يكون القسم الأول ، أعني نحو : كن كما أنت ، وقوله : «كما تكونون يولى عليكم» ، من هذا النوع ، كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم الأول ؛ أي : تكون «ما» كافة ؛

وأما «ما» التي بعد «رُبَّ» ، فن قال إن «رُبَّ» حرف ، فهي تكفيها عن العمل ،

(١) لأبي حية النميري ، ويروى : وإنما نضرب ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٧٧ وقد جاء صدره في شعر الفرزدق ، وتماهه : على رأسه والحرث قد لاح نورها ، قال البغدادى : كان أبا حية النميري ألم بيت الفرزدق لأنه متأخر عنه ؛

(٢) هذا غير قوله : لا تشتم الناس .. المتقدم ، وقد تقدم بلفظه الذي هنا في نواصب المضارع ، أول هذا الجزء ؛

فلا تطلب متعلماً ، كما ذكرنا في « كما » ، وتبقى « رب » للتقليل ، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ، ومن قال إنها اسم ، فهي كافة له ، أيضاً ، عن طلب المضاف إليه ،

و « ما » التي بعد كثر ، وقل ، وطال ، نحو : قلماً ، وكثراً ، وطالماً : إنما كافة للفعل عن طلب الفاعل ، وإناً مصدرية ، والمصدر فاعل الفعل ، وقال بعضهم : هي في قوله :

٨٢٤ - صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودُ وَقَلَّمَا وصال على طول الصدود يدوم^١ زائدة ، ووصال فاعل « قل » ، وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ ،

قوله : « ومنذ ومنذ إلى آخره » ، قد مضى شرحه في الظروف المبنية^٢ ؛

قوله : « حاشا وخلا وعدا للاستثناء » ، مضى شرحها في باب الاستثناء^٣ ؛

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى ، أو زيادته : أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له ، ويُضَمَّن فعله المبدئ به معنى من المعاني يستقيم به الكلام ، فهو الأولى ، بل الواجب ، فلا نقول ان « على » بمعنى « من » في قوله تعالى تعالى : « إذا كالوا على الناس »^٤ ، بل يُضَمَّن « كالوا » معنى تحكوا في الاكتيال وتسلطوا ؛ ولا يحكم بزيادة « في » ، في قوله :

وان تعتذر بالمثل من ذي ضروعها إلى الضيف يحرج في عراقبها نصلي^٥ - ١٠٠
بل يُضَمَّن « يحرج » معنى يؤثر بالجرح ؛
وقد مضى كثير من ذلك في أماكنه ؛

(١) من قصيدة للمرار الفقمسي ، وهو في سيبويه : ج ١ ص ١٢ ، ٥٩ مشوب لعمر بن أبي ربيعة ، وقال الأعلام في شرحه أنه للمرار الفقمسي ؛

(٢) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) في الجزء الثاني من هذا الشرح ؛

(٤) الآية الثانية من سورة المطففين ؛

(٥) تقدم في الجزء الأول : آخر باب المقول به ؛

[الحروف المشبهة بالفعل]

[إن وأخواتها]

[قال ابن الحاجب :]

« الحروف المشبهة بالفعل : إن ، وأن ، وكأن ، ولكن » ،
« وليت ، ولعل ، لما صدر الكلام سوى أن ، فهي بعكسها » ،
« وتلحقها ما ، فتلحق على الأفضح ، وتدخل حيثل على »
« الأفعال » ؛

[قال الرضي :]

إنما سميت الحروف المذكورة : الحروف المشبهة بالفعل ، بخلاف « ما » ، لأنها تشبه
« ليس » الذي هو فعل ناقص ، وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي ، وأيضاً ، « ما »
الحجازية ، تشبه « ليس » معنىً ، لا لفظاً ، وهذه تشبه الأفعال المتعدية ، معنىً كما
يجيء ، ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، وأما فتحة أواخرها ، فإن لم
نقل إنها مشابهة للأفعال ، بل قلنا : إنها لاستقلالها بسبب تشديد الأواخر ، والياء في
« ليت » ، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي ، فتعمل عمل الأفعال ؛ وإن قلنا إنها مشابهة
الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال ، لأنها تكون ، إذن ، بسبب المشابهة المتقدمة ، فما أعطيت
بعد المشابهة ، لا يكون بعض جهات المشابهة ؛

(١) أي فتحة أواخر هذه الكلمات ؛

وكذلك نون الوقاية ؛ إن قلنا : إنها لحفظ فتحها ، فقط ، كما تحفظ سكنون « من » ،
و « عن » ، فهي من جهات المشابهة ، وإن قلنا : هي لأجل المشابهة ، فلا ؛

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى ، لطلبها الجزأين مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال
لفظاً بما ذكرنا^١ ، كانت مشابقتها للأفعال أقوى من مشابهة « ما » الحجازية ، فجُعل
عملها أقوى ، بأن قَدِّم منصوبها على مرفوعها ؛ وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع
ثم ينصب ، فمكسه عملٌ غير طبيعي ، فهو تصرف في العمل ؛

وقيل : قَدِّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها
من أوّل الأمر ، أو تنبيهاً يجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل ، وهاتان العلتان ثابتان
في « ما » الحجازية ، ولم يقدِّم منصوبها على مرفوعها ؛ فالعلة هي الأوّلى ؛

ومشابقتها معنى لمطلق الفعل ، من حيث إن : في : « إن ، وأن » معنى حَقَّقَتْ وأكَّدَتْ ،
وفي « كأن » معنى : شبهت ؛

قال الزجاج : هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً ، نحو : كأنَّ زيداً أسدً ؛ وللشك ،
إذا كان صفة مشتقة ، نحو : كأنك قائم ، لأن الخبر هو الاسم ، والشئ لا يشبه بنفسه ؛

والأوّل أن يقال : هي للتشبيه أيضاً ، والمعنى : كأنك شخص قائم ، حتى يتناير
الاسم والخبر حقيقة ، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر ؛ إلّا أنه لما حَلِفَ الموصوف ، وأقيم
الوصف مقامه ، وجُعِلَ الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه ، صار الضمير في الخبر
يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر ، فلهذا تقول : كأني أمشي ، وكأنك تمشي ،
والأصل : كأني رجل يمشي ، وكأنك رجل يمشي ؛

وقيل : هي للتحقيق في نحو : كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تزل ،
و كأنك بالليل قد أقبل ؛

(١) وهو قوله من حيث كونها على ثلاثة أحرف .. الخ ؛

وأبو علي^١ يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر ، حتى تبقى « كَأَنَّ » ، للتشبيه ، أي : كَأَنَّ الدنيا لم تكن ؛

والأولى أن نقول ببقاء « كَأَنَّ » على معنى التشبيه ، وألا نحكم بزيادة شيء ، ونقول : التقدير : كأنتك تبصر بالدنيا ، أي تشاهدها ، من قوله تعالى : « فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ »^٢ ، والجملة بعد المجرور بالباء : حال ، أي : كأنتك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة ؛ ألا ترى إلى قولهم : كأني بالليل وقد أقبل ، وكأني بزيد وهو ملك ، والباء لا تدخل الجملة إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف ؛

وفي « لكن » معنى استدركت ، ومعنى الاستدراك : رفع توهم بتوكد من الكلام السابق ، رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، ومن ثم قلر الاستثناء المقطع بلكن ، فإذا قلت : جاءني زيد ، فكأنه توهم أن عمراً جاءك لما بينهما من الألفة ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكن عمراً لم يمي ؛

وفي « ليت » معنى تمنيت ، وفي « لعل » معنى ترجيت ، وماهية التمني غير ماهية الترجي ، لا أن الفرق بينهما من جهة واحدة ، وهي استعمال التمني في الممكن والمحال ، واختصاص الترجي بالممكن ؛ وذلك لأن ماهية التمني : محبة حصول الشيء ، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو ، لا ، والترجي : ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ؛ فمن ثم ، لا يقال : لعل الشمس تغرب ، فيدخل في الارتقاب : الطمع والإشفاق فالطمع : ارتقاب شيء محبوب ، نحو : لعلك تعطينا ، والإشفاق : ارتقاب المكروه ، نحو : لعلك تموت الساعة ؛

وقد اضطرب كلامهم في « لعل » الواقعة في كلامه تعالى ، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله ، عليه ، تعالى ؛

(١) أي القاسمي وتكرر ذكره ؛

(٢) من الآية ١١ في سورة القصص ؛

فقال قطرب^١ وأبو علي ؛ معناها التعليل ، فعنى : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون »^٢ ،
أي : لتفلحوا^٣ ؛

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى : « وما يدريك لعل الساعة قريب »^٤ ، إذ لا معنى
فيه للتعليل ؛

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ؛ ولا يطرد ذلك في قوله
تعالى : « .. لعله يتذكر أو يخشى »^٥ ، إذ لم يحصل من فرعون تذكر ؛

وأما قوله تعالى : « آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنوا إسرائيل »^٦ ، فتوبة يأس
لا معنى تحتها ، ولو كان تذكر حقيقة لقبيل منه ؛

والحق ما قاله سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الإشفاق ، يتعلق بالمخاطبين ، وإنما ذلك
لأن الأصل ألا تخرج الكلمة عن معناها بالكلية ؛ فـ « لعل » ، منه تعالى : حمل لنا على أن
نرجو أو نشفق ، كما أن « أو » المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت
للتشكيك أو الإيهام ، لا للشك ؛ تعالى الله عنه ؛

وقيل : إن « لعل » ، مجيء للاستفهام ، تقول : لعل زيداً قائم ، أي هل هو كذلك ؛
وأختار هذه الحروف ، عند الكوفيين ، مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء ،

(١) محمد بن المستير تلميذ سيبويه ، وتقدم ذكره ؛

(٢) من الآية ٧٧ في سورة الحج ؛

(٣) في النسخة المطبوعة : لترحموا ، وهو مترب على أنه ذكر آخر الآية لعلكم ترحمون ، وفي القرآن كثير من
نحو لعلكم ترحمون ، ولعلكم تتقون ، ولكن لم يرد بعد : وافعلوا الخير ، الا : لعلكم تفلحون ، فتصحیح
ما بعد أي : تابع لتصحيح الآية ؛

(٤) من الآية ١٧ في سورة الشورى ؛

(٥) الآية ٤٤ سورة طه ؛

(٦) الآية ٩٠ سورة يونس ؛

وكذا خبر « لا » التبرئة^١ ؛

ومذهب البصريين : عمل الحروف في المبتدأ والخبر معاً ، لطلبها هما معاً ؛

ويجوز ، عند الفراء ، نصب الجزأين بليت ، نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : تمنيت ، ومفعوله ؛ مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيامَ زيد ، فنصب الجزأين ، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما ؛ ومن ثمَّ جاز : ليت أن زيداً قائم ، كما جاز : علمت أن زيداً قائم ؛ فهي ، عنده ، كأفعال القلوب في العمل ، سواء^٢ ؛

واستشهد الفراء بقوله :

٨٢٥ - يا ليت أيام الصبا رواجعاً^٣

والبصريون يحملون « رواجعاً » على الحالية ، وعامله : خبر « ليت » المحذوف ، أي : يا ليت أيام الصبا لنا ، رواجع ؛

والكسائي ، بقدر « كان » ، أي : يا ليت أيام الصبا كانت رواجع ؛ وهو ضعيف ، لأن « كان » و « يكون » ، لا يضمران إلا فيما اشتر استعملهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليهما ، كما في قولهم : إن خيراً فخير^٤ ؛

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء : نصب الجزأين بالخمسة الباقية ، أيضاً ، كما رَوَوْا عنه عليه الصلاة والسلام : « إن قمر جهنم لسبعين خريفاً » ، وأنشدوا :

(١) أي : النافية للجنس وبيننا وجه هذه التسمية في بابها ؛

(٢) أي هما سواء على ما اختاره الرضي ؛

(٣) من الشواهد المجهولة القائل ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ ؛

(٤) تقدم شرحه وبيان ما فيه من أوجه الإعراب في باب خبر كان ، في الجزء الثاني ؛

٨٢٦ - كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرُفًا^١
وذلك ان اسم « كَانَ » مشبّه ، وخبره مشبّه به ، فهما مفعولان إشبّهت : الأول مفعول
بلا جاز ، والثاني مفعول بحرف جر ؛

وليس ما قالوا بمشهور ، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال
الممدوح^٢ : الصواب : تحسب أذنيه إذا تشوَّفَا قادمة .. ؛

ف نقول : ان « لَيْت » متضمنة معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنها أفعال صريحة ،
فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزأين ، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل
تضمنته « لَيْت » ؛

وأما نحو قوله :

٨٢٧ - يَا لَيْتَ أَنِّي وَسْبِعًا فِي غَنَمٍ وَالْخُرْجُ مِنْهَا فَوْقَ كِرَازٍ أَجْمٍ^٣
فأن ، مع اسمها وخبرها مغنية عن الممولين ، لا أنها مفعول تمنيت ؛

وينبغي ، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو : علمت أن زيدا قائم ، من تقدير
المفعول الثاني : أن يقلد ، أيضاً ، ههنا ، خبر « لَيْت » ، والاعتراض كالاعتراض ؛

وأجاز الأخفش قياس « لعل » ، في مجيء « أَنَّ » المفتوحة بعدها على : « لَيْت » ،
نحو : لعل أن زيدا قائم ؛ ولم يثبت ؛

(١) من رجز منسوب إلى السلمي ، محمد بن ذؤيب ، ونسبه بعضهم إلى أبي نجيعة السعدي والصواب أنه لمحمد بن
ذؤيب العماني نسبة إلى عثمان بن عفان بن هشام بن المغيرة المخزومي ؛

(٢) الممدوح هو الرشيد البعاسي ، قالوا : ان الحاضرين أدركوا أنه أخطأ ولم يصلحه إلا الرشيد ؛

(٣) رواه ابن السكيت في إصلاح المنطق ، وسبغ بصيغة التصغير اسم رجل ، والأجم الكيش الذي لا قرون له ،
ويختارونه لحمل خرج الراعي حتى لا يشتغل بالنطاح ، والراعي يضع خرجه فوق ظهره فيسمونه الكراز
أي حامل الكرز ؛

وأما نصب باقي أخوات « ليت » للجزأين ، فمنوع ، والمروى : إن قرع جهنم لسبعون خريفاً ، وأما قوله : كأن أذنيه .. البيت ، فقد ذكرنا أنه مخطئ فيه ؛

قوله : « لها صدر الكلام » ؛ كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً ، فربتبه الصدر ، كحروف النفي ، وأما « لا » و « لم » و « لن » فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير^١ : علة جواز توسطها ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتحضيض والعرض وغير ذلك ؛

وأما الأفعال ، كأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ، فإنها ، وإن أثرت في مضمون الجملة ، فلم تلزم الصدر ، إجراء لها مجرى سائر الأفعال ؛

وإنما لزم تصدير المغير ، الدال على قسم من أقسام الكلام^٢ ؛ لينبئ السامع ذلك الكلام من أول الأمر ، على ما قصد المتكلم ، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر ، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيرات ، لتردد ذهنه في أن هذا التغير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيرات ، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغير ، فيبقى في حيرة ؛

وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام ، بخلاف^٣ « أن » المكسورة ، فإنها تؤكد معنى الجملة فقط ، والتوكيد : تقوية الثابت ، لا تغيير للمعنى ، إلا أنها ، مع ذلك حرف ابتداء ، كاللام ، فلذلك وجب تصديرها كاللام ؛ وأما « أن » المفتوحة ، فلكونها مع جزأها في تأويل المفرد لكونها مصدرية ، وجب وقوعها مواقع المفردات ، كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ ، والمضاف إليه ، ولا تنصّر ، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر ، لما ذكرنا في باب المبتدأ ؛

(١) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٢) يعني أن الحرف الذي يغير معنى الكلام ، هو قسم من أقسام الكلام ، لأنه كلمة ؛

(٣) قوله بخلاف يرجع إلى تغيير معنى الكلام ، وليس راجعاً إلى كون « أن » من أقسام الكلام ؛

فليت ، ولعل ، وكان ، وأن المفتوحة ، لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب ،
سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة ؛

أمّا « ليت ولعل » ، فلائهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجّه إلى ذلك المضمون
طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد ؛

وأمّا « كأن » ، فلائن خبرها ، أبداً ، مفرد ، لأنه مشبّه به ، كما ذكرنا ، وهو إمّا
ذات مذكورة شبه بها الاسم ، نحو : كأن زيداً أسد ، أو مقدرة ، قامت الصفة مقامها
نحو : كأنك قائم ، وكأنك قمت أو تقوم ، أو عندك ، أو في الدار ، كما ذكرنا ؛

والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم : اسم الاستفهام فقط ، فلو كان خبرها
اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها ، فتسقط ، إذن ، عن مرتبة المصدر الواجب لها ،
والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية ، لأن النعت ، كما مرّ في بابها ،
لا يكون طلبياً ، وبين ثمّ أول نحو قوله :

جاءوا بملق هل رأيت الذهب قط^١ - ٩٤

وأمّا « أن » المفتوحة ، فلائن وضعها لتكون مع جزأها في تأويل المصدر ، والمصدر
لا طلب فيه ؛

فتبين بهذا أنّ « أن » في نحو قولك : أمرته أن قم ، لا يجوز أن تكون مصدرية ،
على ما أجاز سيويّه ، وأبو علي ، كما تقدم في نواصب المضارع^٢ ،

وأمّا « إن » ، ولكنّ ، فلا يمكن كون خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لما مرّ في
« كأن » ؛

وأمّا الجملة الطلبية ، كالأمر والنهي والدعاء ، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام

(١) تكرر ذكره ، وقد صار ذكره عنواناً على إخبار القول في مثله ؛

(٢) في أوائل هذا الجزء ؛

والعرض والتمني ونحو ذلك ، فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما ، كما في خبر المبتدأ ، وإن كان قليلاً ، نحو : أن زيداً لا تضربه ، وإنك لا مرحباً بك ، وإن زيداً هل ضربه ، واضرب زيداً ولكنّ عمراً لا تضربه ، وقال :

٨٧٨ - ولو أرادت لقالت وهي صادقة ان الرياضة لا تنصّبك للشيب^١

قوله : « وتلحقها » ما « فتلغى على الأفصح » ، إذا دخلت « ما » على « ليت » جاز أن تعمل ، وأن تلغى ، وروى قوله :

٨٧٩ - قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^٢ رفعا ، ونصبا ، والإلقاء أكثر ، لأنها تخرج بما ، عن الاختصاص بالجملة الاسمية ، فالأولى ألا تعمل ، كما تقدم في « ما » الحجازية ، وإذا أهملت فا ، كافة ، ومذهب الجمهور أن « ما » الكافة حرف ، وقال ابن درستويه^٣ : أنها نكرة مبهمّة بمنزلة ضمير الشأن ، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها ،

وإذا أعملت ، فا ، زائدة حرفية ، كما في قوله تعالى : « فيما رحمة من الله لنت لهم »^٤ ،

وروى أبو الحسن * وحده في : إنما وأنما : الإعمال والإلقاء ، والإعمال قليل فيهما

(١) من قصيدة للحميد الأسدي يذكر قبله أن رجلاً حرص امرأته على الاضرار به فقال ولو أرادت وروى ولو أصابت ، لتصحت هذا الذي يحرضها بأن يترك الشيب ولا يفكر في رياضتهم وتهذيبهم لأن لهم من التجارب ما يفنيهم عن نصيح غيرهم لهم ؛

(٢) هو من معلقة النابغة البلياني وهو يشير إلى ما يرويه عن زرقاء اليمامة حيث رأت سرباً من الحمام كان عدده ستاً وستين حمامة فقالت هذا ، ولذلك قال النابغة بعد ذلك ؛

فحسبه فسأقسه كما ذكرت ستاً وستين لسم تقصّ ولم ترد

(٣) تقدم ذكره في هذا الجزء وفي الأجزاء السابقة ؛

(٤) الآية ١٥٩ سورة آل عمران ،

(٥) المراد الأخفش الأوسط ، سويد بن مسلمة ؛ وكتبته أبو الحسن ؛

لضعف معنى الفعل فيهما ، لأن التأكيد الذي هو معناهما : تقوية للثابت ، لا معنى آخر متجدد ؛

وعدم سماع الإعمال في : كأنما ، ولعلما ، ولكنما ، وقياسها في الاعمال على : ليتما ، سائق عند الكسائي وأكثر النحاة ، إذ لا فرق بينها وبين ليتما ؛ وإذا سُمِعَ في : إنما مع ضعف معنى الفعل فيها ، فما ظنك بهذه الحروف ، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق ، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب « ما » ؛

[تفصيل أحكام]

[هذه الحروف]

[إنَّ وإنَّ]

[قال ابن الحاجب :]

« فَإِنَّ ، لا تغيّر معنى الجملة ، وإنَّ مع صلتها في حكم »
« المفرد ، ومن ثمَّ وجب الكسر في موضع الجمل ، والفتح »
« في موضع المفرد ، فكسرت ابتداءً ، وبعد القول ، وبعد »
« الموصول ؛ وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ومضافاً إليها ، »
« وقالوا : لولا أنك ، لأنه مبتدأ ، ولو أنك ، لأنه فاعل ، فإن »
« جاز التقديران ، جاز الأمران ، مثل مَنْ يكرمني فإني أكرمه ، »
« و : إذا أنَّه عبد القفا والهازم وشبهه ، ولذلك جاز العطف »
« على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً ، بالرفع ، دون المفتوحة ، »
« مثل : ان زيداً قائم وعمره ، ويشترط معنى الخبر لفظاً »
« أو تقديرأ ، خلافاً للكوفيين ، ولا أثر لكونه مبنياً ، خلافاً »
« للمبرد والكسائي في مثل : انك وزيد ذاهبان ولكن ، »
« كذلك ؛ ولذلك دخلت اللام مع المكسورة ، دونها ، على »
« الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها ، أو على ما بينهما ، »
« وفي لكنَّ ، ضعيف ؛ وتخفف المكسورة ، فتألف اللام ، »
« ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ ، »
« خلافاً للكوفيين في التعميم ؛ وتخفف المفتوحة فتعمل في »

« ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً ، وشذ إعمالها »
 « في غيره ، ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف ، أو قد ،
 أو حرف النفي » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « فإن ، لا تغير معنى الجملة » ، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ؛ فإن ،
 موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير مغيرة لها ، وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل
 مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فعني ، بلغني أن زيداً قائم : بلغني قيام زيد ، وكذا إن
 كان الخبر جامداً ، نحو بلغني أنك زيد ، أي : زيديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت
 آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر ، نحو : القرسية ، والضاربة والمضروبة ؛
 وكذا بلغني أن زيداً في الدار ، أي : حصول زيد في الدار ، لأن الخبر في الحقيقة : حاصل
 المقدّر ؛

قوله : « ومن ثم وجب الكسر » ، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ،
 وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد ؛

قوله : « فكبرت ابتداءً » أي مبتدأ بها ، سواء كان في أول كلام المتكلم نحو :
 إن زيداً قائم ، أو كان في وسط كلام ، لكنه ابتداء كلام آخر ، نحو : أكرم زيداً ،
 إنه فاضل ، فقولك : إنه فاضل ، كلام مستأنف ، وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى :
 « ولا يحزنك قولهم ؛ إن العزة لله جميعاً »^١ ، وكذا تكسر بعد القول ، إذا قصدت به
 الحكاية ، لا الاعتقاد ، الشامل للعلم ، والظن ، فإنها تفتح ، إذن ، كما تفتح بعد الظن
 والعلم ؛ وإنما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية ، لأنه ابتداء الكلام المحكي ؛ وكسرت

(١) ويسمونه المصدر الصناعي ، وهو قليل في الكلام العربي القديم ؛ مثل : الجاهلية ،

(٢) الآية ٦٥ سورة يونس ؛

بعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، نحو : أكرمت الذي انه فاضل ، قال تعالى :
 « .. ما إن مفاتحه لتتوه بالعصبة »^١ ، وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا
 محالة ، نحو : بالله إنك قائم ، وقد تفتح « أن » في جواب القسم عند المبرد والكوفيين ،
 إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد ، أي أقسمت بالله على قيامك ،
 وفيه بُعد ، إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم ؛

وتكسر أيضاً ، إذا كانت حالاً ، نحو : لقيتك وإنك لراكب ، قال تعالى : « وما
 أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام »^٢ ، لأن الجملة تقع حالاً ، ولا دليل
 على كونها في تأويل المفرد ، كما مر ؛

فإن قلت : أفتحها لتكون بتأويل المصدر ، فإن المصدر أيضاً ، يقع حالاً ؛
 قلت : ذلك إذا كان صريح المصدر ، لا المؤول به ؛

وتكسر ، أيضاً ، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين ، نحو : زيد إنه قائم ،
 وكان عمرو إنه قائم ، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبر للمبتدأ ، في تأويل المفرد ؛
 وأما إذا كان المبتدأ حدثاً ، جازاً فتع « ان » في الخبر ، نحو : مأمولي انك قائم ،
 وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ ، في خبره لام الابتداء ، فإنها لا تجتمع إلا المكسورة ،
 لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة ، كإن المكسورة ، فهما سواء في المعنى ؛
 قوله : « وفتحت فاعلة » ، نحو : بلغني أنك قائم ، لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً ،
 وكذا المفعول به نحو : علمت أنك قائم ، أي : علمت قيامك ، وكذا المبتدأ ، نحو :
 عندي أنك قائم ، وكذا المضاف إليه ، نحو : فعلت هذا كراهية أنك قائم ، وكذا المجرور

(١) من الآية ٧٦ سورة القصص ؛

(٢) من الآية ٢٠ سورة الفرقان ؛

(٣) هذا الاستعمال في كلام الرضي ؛ حيث يجوز جواب أما من القاء وكان أسهل عليه أن يقول : وإن كان
 المبتدأ حدثاً : جازاً .. الخ

بحرف الجر ، نحو : عجبت من أنك قائم ،

قوله : « وقالوا لولا أنك » ، هو جواب سؤال مقدر ، وهو : أن لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر « إن » ، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأها ، كما تقدم في باب المبتدأ ، بل يجب حذف الخبر ، فلو كسرنا « أن » ، لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر ، ولا يجوز ، ففتحناها لتكون « أن » مع جزأها في موضع المبتدأ ، والخبر محذوف ؛

وأما على مذهب القراء ، ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد « لولا » كما ذكرنا في باب المبتدأ ، ففتح « أن » ظاهراً ؛

قوله : « ولو أنك » ، لأنه فاعل ، يعني أن « لو » حرف شرط ، فلا بد من دخولها على الفعل ، فلو كسرنا « ان » ، لكانت داخلة على الاسمية ، ولا يجوز^٢ ، ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر ، وهو ثبت ، كما مر في باب الفاعل^٣ ، وسيجيء في حروف الشرط ؛

وكذا يلزم فتحها بعد « ما » التوقيتية ، نحو : اجلس ما أن زيداً قائم ، لأنها لا تدخل إلا على الفعل ، وذلك أنها مصدرية ، ويندر دخولها على الاسمية ، كما يجيء ، فالتقدير : ما ثبت أن زيداً قائم ، كما في : لو أنك قمت ، سواء^٤ ؛

قوله : « فإن جاز التقديران » ، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد ، جاز الأمران ، أي فتح « أن » وكسرها ، وذلك في مواضع :

بعد إفاء الجزاء ، نحو : من بكرمتي فإني أكرمه ، الكسر بتأويل فأنا أكرمه ، والفتح

(١) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول ، من آخر باب المبتدأ أو الخبر ؛

(٢) يعني : وذلك لا يجوز ؛

(٣) في الجزء الأول ؛

(٤) أي هما سواء على ما اختاره الرضي في مثل ذلك ؛

على أن « أن » مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فإكرامي له ثابت ؛

وكذا بعد « إذا » المفاجأة ، كقوله :

٨٣٠ - وكنت أرى زبداً كما قيل سيّداً إذا انه عبد القفا واللهازم^١
أي : انه عبد قفاه ، أي لثم القفا ، يعني « صفعان »^٢ ، واللهزمان : عظمان ناتان في
اللحين تحت الأذنين ، جمعهما الشاعر بما حولهما ، كقولك : جئت مذاكيره ؛ فالكسر
على تأويل : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتة ؛

وكذا إذا وليت « إن » : الواو ، بعد قولك « هذا » أو « ذاك » تقريراً للكلام السابق ،
قال تعالى : « ذلكم وأن الله موهن »^٣ ، فذلكم خبر مبتدأ محذوف ، و « أن » عطف على
هذا الخبر ، أي : الأمر ذلك ، والأمر أيضاً أن الله موهن ، وإن كسرت ، فعل عطف
« إن » مع جزأها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأها ، قال :

٨٣١ - إني إذا خفيت ناراً لمريملة ألقى بأرفع تل رافعاً نارياً
ذاك ، وإني على جاري للوحذب أحنو عليه بما يُحنى على الجار
فهو مثل قوله تعالى : « ذلك ، ومن عاقب .. »^٤ الآية ، فالجملة الاسمية في الآية عطف
على الجملة المتقدمة ؛

(١) من الآيات التي لم يعرف لها قائل ، وهو من سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ ، ولذلك لا يعرف من المراد بزبد ، وقد
شرح الرضي بقية ألفاظ البيت ، وفي المعنى : أن قوله عبد اللهازم كتابة عن أنه عبد بطنه ؛

(٢) في اللسان : رجل مصفعاني ، أي يصفعه الناس ، وفي تاج العروس : وكذلك رجل صفعان ، ثم نقل
عن الجوهري أن الصفع كلمة مولدة ؛

(٣) الآية ١٨ سورة الأنفال ؛

(٤) المراد بالمرملة بضم الميم الأولى وكسر الثانية : الجماعة التي نفذ زادها كأنه مأخوذ من الرمل ، كما يقال
ترب الرجل أي افتر بمعنى لصقت يده بالتراب والبيتان منسوبان إلى الأحوص الأنصاري ، وهما في
سبويه ج ١ ص ٤٦٣ وقبلهما قوله :

عودت نسوي إذا ما الضيف نهني عقر العشار صلي عسري وإيساري

(٥) الآية ٦٠ سورة الحج ؛

وكذا إذا وليت نحو : أوَّلُ قولي ، وأوَّلُ كلامي .. فالفتح على أن « قولي » مصدر مضاف إلى فاعله ، وليس بمعنى المقول ، والتقدير : أوَّل قولي أي أقوالي : حمدُ الله ، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف ؛ فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر ، والكسر على أن « قولي » بمعنى « مقولي » أي أوَّل مقولاتي ، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول ، مراعاة لأصل المصدر ، والمعنى : أوَّل مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو : إني أحمد الله ، فيكون قد قال كلاماً أوله إني أحمد الله ، ثم أخبر عن ذلك ، كما تقول في أوَّل السورة : « بسم الله الرحمن الرحيم »^١ ، وقال عليه الصلاة والسلام « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله » ؛

ولا يكون قوله : إني أحمد الله ، معمولاً للفظه قولي ؛ كيف ، وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول ، فهو كقولك : مضروبي زيد ، فزيد مضروب من حيث المعنى ، وليس معمولاً للمضروبي ؛

وقال أبو علي^٢ : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل ، و : إني أحمد الله ، بالكسر مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : أوَّل قولي ونظقي بهذا الكلام : ثابت ؛

وردَّ المصنف أحسن ردٍّ ، وذلك أن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيكون لتقطعه بهذا الكلام أجزاء : أوَّل ووسط وآخر ، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تلفظه بلفظ « إني » ، وباعتبار الحروف : تلفظه بهمزة « إني » ، فيكون المعنى : إذا صرَّحنا به : تلفظي باني ، أو بهمزة إني : ثابت ، وهو خلف من الكلام ، وغير مقصود به للمتكلم ؛

ويجوز الوجهان بعد « أمّا » ، فإن فتحت ، فأما بمعنى : حقاً ، تقول : أحقاً أنك قائم ، فإن ، فاعل ، أي : أحقَّ ذلك حقاً ، أو تقول : حقاً ، في معنى الظرف ، أي :

(١) البسملة جزء من الآية ٣٠ في سورة النمل بالاتفاق وفي أوائل السور مختلف فيها ؛

(٢) أي القاسمي وتكرر ذكره ؛

أني حق ، فيكون ، « أن » أما فاعلاً أو مبتدأ ؛ على المذهبيين ، كما مر في باب المبتدأ ، قال :

٨٣٢ - ألا أبلغ بني خطف رسولاً أحقاً أن أخطلكم هجاني^١
ودليل كونه في معنى الظرف قوله :

٨٣٣ - أني حق موساتي أخاكم بما لي ثم يظلمني السريس^٢
فهو كقوله :

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذؤكم إيساي وسط المجالس^٣ - ٦٤

وإن كسرت ، فأماً ، حرف استفتاح ، كآلاً ، تقول : أما إنك قائم ، قال تعالى :
« ألا إن عاداً كفروا ربهم »^٤ ، وتقول أيضاً ، أما والله أنه ذاهب ، أي : أفي حق والله
أنه ذاهب ، أي ذهابه ، و : أما والله انه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب ؛

و « حتى » إن كانت ابتدائية ، وجب كسر « إن » بعدها ، وإن كانت جازئة ، أو
عاطفة للمفرد فالفتح ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك صالح ، وعجبت من أحوالك
حتى أنك تفاخر ؛

ولا يجوز كسر « ان » بعد مذ ، ومنذ ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو :
ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد ، رفعاً وجراً ، لأن الجملة بعدهما مضاف إليها ، كما

(١) بنو خثف هم رعاة الأخطل التغلي ، وكانت بينه وبين التابعة الجعدي مهاجرة ، فقال التابعة فيه ذلك ،
كأنه يقول : انه لا يصدق إقدام الأخطل حل هجائه ؛

(٢) لأبي زيد الطائي ، والسريس معناه الضعيف ، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته ، وفسره بعضهم بالعين ،
وهو يعاتب أخواله بني تغلب الذين ظلموه ولم يردوا إليه ما أخلوه منه ويعدّه :

فأنا بالضعيف فخطلموني ولا حظي اللقضاء ولا الخسيس :

اللقاء التليل ؛

(٣) تقدم الاستشهاد به في باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول ؛

(٤) الآية ٦٠ سورة هود ؛

مر ، في باب الظروف المبينة ^١ ؛

والغالب بعد « لا جرم » : الفتح ، قال تعالى : « لا جرم أن لهم النار » ^٢ ، فلا ، إمّا ردّ للكلام السابق ، على ما هو مذهب الخليل ، أو زائدة ، كما في : لا أقسم ، لأن في جرم معنى القسم ؛

وجرم ، فعل ماض عند سيبويه والخليل ^٣ ، وقال سيبويه ، معنى جرم : حق ، فأنّ فاعله ، واستشهد بقوله :

٨٣٤ - ولقد طمنت أبا عيينة طعنةً جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا ؛ برلع فزاره ، وأن يغضبوا : بدل اشتمال منها ؛ أي : حق غضب فزاره بعدها ؛ وقال الفراء : بل الرواية : جرمت فزاره ، بنصب فزاره ، أي : كسبت الطعنة فزاره الغضب ، أي : جرمت لهم الغضب ، كقوله تعالى : « ولا يجرمكم شتان قوم .. » ^٤ ، أي : لا يجرمن لكم ، وبمثله فسر بعضهم الآية ، أي : جرم كفرهم : أن لهم النار ، فأن مفعول جرم ؛

وقال الفراء : هي ، أي لا جرم ، كلمة كانت في الأصل بمعنى : لا بدّ ، ولا محالة ، لأنه يروى عن العرب : لا جرم ، والفعل والفعل ^٥ ، يشتركان في المصادر ، كالرشد والرشد ، والبخل والبخل ، والجرم : القطع ، أي : لا قطع من هذا ، كما أن : لا بدّ ، بمعنى : لا قطع ؛ فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها ، فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال : لا جرم لآتيك ، ولا جرم لقد أحسنت ، ولا

(١) في الجزء الثالث ؛

(٢) من الآية ٦٢ في سورة النحل ؛

(٣) تفصيل الكلام على : لا جرم في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ وفيه الشاهد الآتي ؛

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ نسبة للغزاري ، ولم يزد الأعلام على أن قال : انه لرجل من فزاره ؛ ولم يعرف المراد من قوله : أبا عيينة ؛

(٥) في الآيتين : ٧ ، ٨ من سورة المائدة ؛

(٦) يعني المصدرين اللذين على هذين الورتين ؛

جرّم أنك قائم ، فمن فتح ، فلننظر إلى أصل : لا جرّم ، كما تقول : لا بدّ أن تفعل كذا ، ولا محالة أنك تفعل كذا ، أي من أن تفعل ، ومن أنك تفعل ، ومن كسر ، فللمعنى العارض في لا جرّم ^١ ؛

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغير : لا جرّ ، بإسقاط الميم ، و : لا ذا جرم ، بزيادة « ذا » ، و : لا ذا جرّ ، بغير ميم ، و : لا أن ذا جرم ، و : لا عن ذا جرم ، وأن : زائدة ، وعن « عن » بدل من الهمزة كما في قوله :
 ٨٣٥ - أعن ترسّمت من خرّقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم^٢

وتقول : شدّ ما أنك ذاهب ، وعزّ ما أنك قائم ، بالفتح ، فشدّ ، وعزّ ، فعلان مكشوفان بما ، ككلمنا ، وطللا ، وهما بمعنى « حقاً » ، فعنى شدّ ما أنك قائم : حقاً أنك قائم ، أي : في حق ، ألا أن « في » لا تدخل على : شدّ ، وعزّ ، لكونهما في الأصل فعلين ، ويجوز أن يكون « ما » اسماً معرفة تامة ، كما هو مذهب سيويه^٣ في : نيمّا صنيئك ، وبشما عمك ، أي : نعم الصنيع صنيئك ، وبش العمل عمك ، وقد ذكرنا أن جميع باب فَعْل مضموم العين ، يجوز استعماله استعمالاً نعم وبش ؛

وتقول : زيد فاسق ، كما أنّ عمرأ صالح ، ليس « ما » ههنا كافة ، كما كانت في قولك : زيد صديقي ، كما عمرو أنخي ، ولو كانت كافة ، لوجب كسر « انّ » ، ولا يجوز إلا الفتح ؛

فقال الخليل : « ما » زائدة ، و « أنّ » مجرور بالكاف ، ودليل زيادتها قولهم : هذا حق مثل ما أنك ههنا ؛ لكنهم ألزموا الكاف مع أنّ ، هذه الزيادة ، كراهة أن يجيء لفظها مثل « كأنّ » ؛

(١) المراد : ما عرض لها من استعمالها استعمال القسم ؛

(٢) مطلع قصيدة للذي الرمة ، وخرقاء ، لقب كان يطلقه على ميّ التي يذكرها في قصائده ، ومسجوم أي منسكب ، والمراد بماء الصبابة : الدمع ؛

(٣) وهو أن « ما » معرفة تامة ، وتقدم ذلك في باب أفعال المنح والدم ؛

ومعنى زيد فاسق كما أن عمراً صالح : أي هذا صحيح كصحة ذلك ؛

وتقول : حقاً أنك ذاهب ، وجهد رأيي أنك قائم ، بالفتح لا غير ، لأن المعنى : في حق ، وفي جهد رأيي ، وإذا جئت بأماً فقلت : أماً حقاً فإنك ذاهب ، وأماً جهداً رأيي فإنك قائم ، فالكسر هو الوجه ، لأنك لم تضطر مع « أماً » إلى جعل الظرفين خبرين لأن ، كما كنت مضطراً إليه من دون أماً ، وذلك لأن معمول ما في حيز « إن » يتقدم عليها مع « أماً » ، لما يجيء في حروف الشرط ، نحو : أما يوم الجمعة فإنك سائر ، وأماً زيداً فإنك ضارب ولا يتقدم عليها من دون « أماً » ، فاضطرت إلى فتح « أن » وجعل الظرف المتقدم خبراً ،

قال سيبويه^١ : أماً في رأيي فإنك ذاهب بالفتح ؛ والوجه الكسر ، لأنك غير مضطر إلى فتحها ؛

وتقول : أماً في الدار فإنك قائم بالكسر ، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار ، وأماً إن أردت أن : في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح ؛

والتعريف^٢ المذكور ، أعني : الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مظان الجمل ، أولى من تعريف أبي علي : « كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع يتعين لأحدهما فالفتح » ، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم ، كقوله تعالى : « ومن عاد فينتقم الله منه »^٣ ، ولا يتعين الكسر فيه ، وأيضاً ، ما بعد إذا المفاجأة ، يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح ؛

(١) في الكتاب ، ج ١ ص ٤٦٩ ؛ وفي هذا الموضع من الكتاب كثير مما ذكره الشارح هنا ؛

(٢) يقصد الضابط الذي تعرف به مواضع كل من الفتح والكسر ؛

(٣) الآية ٩٥ سورة المائدة ؛

[العطف على اسم إن]

[وأخواتها]

قوله : « ولذلك جاز العطف .. إلى آخره » ، يعني : ولأجل أن « إن » المكسورة لا تغير معنى الجمل ، كان اسمها المنصوب في محل الرفع ، لأنها كالعلم ، إذ فائدتها التأكيد فقط ، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ؛

ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك ؛ يقول بعضهم ، كما قال المصنف : يعطف على اسم « إن » المكسورة بالرفع ؛ وبعضهم يقول : على موضع « ان » مع اسمها ، كما قال الجزولي ^١ ؛

وكان الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول « إن » ، ودخولها عليه كلا دخول ، فبقي على كونه مرفوعاً ، لكن محلاً ، لاشتغال لفظه بالنصب ، فإن ، كاللام في : تزيد ، ولا شك أن المرفوع فيه هو زيد وحده ، لا الاسم مع الحرف الداخِل عليه ، فكلما ينبغي أن يكون الأمر مع « إن » ؛

ومن قال : على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوعاً المحل ، لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرد ؛

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ، لأن « إن » كالعلم ، باعتباره ، وإنما يُعتدُّ بها إذا اعتبرت النصب ، ويشكل عليه ، بأن « إن » مع اسمها ، لو كانت مرفوعة المحل ، لكانت مع اسمها مبتدأ ، والمبتدأ : هو الاسم المجرد على ما ذكرنا ، وهي مع اسمها ، ليست اسماً مجرداً ؛

فالأولى أن يقال : العطف بالرفع ، على اسمها وحده ؛ وقد ذكرنا في باب الابتداء ^٢ طرفاً من هذا ؛

(١) تكرر ذكره في هذا الشرح ؛

(٢) باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

قوله : « لفظاً أو حكماً » راجع إلى المكسورة ، فالمكسورة لفظاً نحو : إن زيداً قائم وعمره ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة ، نحو : علمت أن زيداً قائم وعمره ، فإن ، ههنا مع اسمها وخبرها ، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى : علمت قيام زيد ، لكنها في تقدير اسمين ، إذ « أن » مع اسمها وخبرها سادة مسدّ مفعولي علمت ، كما أن « إن » المكسورة مع جزأها بتقدير اسمين ، أي المبتدأ والخبر ، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب : حكم المكسورة في قيامها ، مع ما في حيزها مقام الاسمين ؛

وفيما قال المصنف ، مع هذا التحقيق البالغ ، والتدقيق الكامل : نظر ، وذلك لأننا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها ، بتقدير اسمين ، نقول : ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد ، فعلمت أن زيداً قائم ، بتقدير : علمت زيداً قائماً ، وعلمت زيداً قائماً بتقدير : علمت قيام زيد ، كما مرّ في أفعال القلوب ؛ فكونها بتقدير اسمين ، لا يخرجها عن كونها مع جزأها بتقدير المفرد ، إذ ، ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد ، أعني المصدر الذي : ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به ؛

وإنما دَعَا المصنف إلى هذا التكلف : أنه رأى سيبويه مستشهداً^١ على العطف على محل اسم « ان » المكسورة بقوله تعالى : « وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ، أن الله بريء من المشركين ورسوله »^٢ ، و : أذانٌ ، بمعنى : إعلام ، وكذا استشهد سيبويه^٣ بقوله :

٨٣٦ - وإِلا فاعلموا أَنَا وأنتم بُغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ^٤

على العطف على محل اسم المكسورة ، بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : أنا

(١) جاء ذلك في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ ؛

(٢) الآية ٣ سورة التوبة ؛

(٣) في الجزء الأول ص ٢٩٠ ؛

(٤) نسيه في سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ إلى بشر بن أبي خازم ، والبثاق : جمع باغر والمراد به : الساعي في الفساد ، أو التسبب في حصوله ؛

بُغَاة ، وأنتم بغاة ؛ فلو لا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صحَّ منه الاستدلال المذكور ؛

وبعض النحاة ، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ، قال : إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة ، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع ، لأنهما حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع في نحو : بلغني أن زيداً قائم وعمرو ؛ والسيرافي^١ ، ومن تابعه ، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقاً ، إذ لم يبق معها الابتداء ، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد ، مرفوع أو منصوب أو مجرور ، كما ذكرنا ، فاسمها كعوض حروف الكلمة ؛

ونظرُ أبي سعيد^٢ : صحيح ، فنقول : إن قوله تعالى : « ورسوله » عطف على الضمير في « بريء » ، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل ، لقيام الفصل بقوله : من المشركين ، مقام التأكيد ، أو نقول : رسوله مبتدأ خبره محذوف أي : ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية ، لا عاطفة ؛ ونقول في قوله :

والا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق^٣ - ٨٣٦
ان : ما بقينا في شقاق ، خبر « أنا » وقوله : وأنتم بغاة ، جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله :

٨٣٧ - ولا أنا ثم يزدنيه وعيدكم ولا أني بالمشي في القيد أخرق^٤
بعد قوله :

٨٣٨ - فلا تحسن أي تخشعت بعدكم لشيء ولا أي من الموت أفرق^٥

(١) شارح كتاب سيبويه وتكرر ذكره ؛

(٢) كنية السرافي المتقدم ذكره ؛

(٣) البيت المتقدم قريباً ؛

(٤) و (٥) هذان البيتان من قصيدة واحدة ، وثانيهما مقدم على أولها في القصيدة ، وهي من شعر جعفر بن =

لأن قوله : ولا أني بالمشي في القيد أخرق ، عطف على : أني تخشعت ، فلو جعلنا قوله :
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم ، جملة اعتراضية ، لكانت « لا » داخلة على معرفة بلا تكرير ،
ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد ؛

ولو رُوي : ولا أني بالمشي في القيد ، بالكسر ، لارتفع الاشكال وكان قوله :
ولا أنا ممن يزدهيه ، مستأنفاً ، و « لا » مكررة ؛

وحكم « لكن » في جواز العطف على محل اسمها : حكم « ان » المكسورة ، خلافاً
لبعضهم ، قال سيبويه^١ بعد ذكره جواز العطف على محل اسم « إن » بالرفع : لكن ،
الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة « ان » ، يعني في جواز العطف المذكور ، وتفرقها في أن
اللام لا تدخل على ما في حيزها ، دون « إن » ، كما يجي ؛

وإنما كانت « لكن » مثل « إن » ، لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل ، لأن الاستدراك
في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله ، لا إلى ما بعده ، إذ هو حفظ الكلام السابق ، نفياً
كان ، أو إثباتاً ، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن ، فقولك ، ما قام زيد لكن
عمرأ قائم ، حُفِظَتْ فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه ، وكذا في : قام زيد ،
لكن عمرأ لم يقم ؛

وأجاز القراء رفع المعطوف على اسم « كأن » ، و « ليت » ، و « لعل » أيضاً ، لكونه
في الأصل مبتدأ ، ومنعه غيره ، لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الحروف
من المعاني ؛ وهو الحق ؛

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمسنوق عند الجرّمي^٢ ، والرزجاج^٣ ، والقراء ،

= علة الحارثي ، قالها بعد أن حكم عليه بالقتل قصاصاً ، وقد أوردتها أبو تمام في الحماسة ، ومنها بيت البلاغة
المشهور :

هوأي مع الركب اليمانيين مصدح جنيب ، وجيالي بمكة موثق

(١) هذا بنصه في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ ؛

(٢) تقدم ذكر هؤلاء كثيراً ؛

في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك ، لا منعاً ولا إجازة ، والأصل الجواز ،
إذ لا فارق ؛

قال الزجاج : قوله تعالى : « علام الغيوب » في قوله : « قل ربي يقذف بالحق ،
علام الغيوب »^١ ، صفة ربي ، ويحتمل رفعه وجوهاً آخر^٢ ؛

ولم يذكروا البديل ، والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع ، تقول : إن الزيدَين
استحسنتهما ، شمالكهما ، بالرفع ، كما جاز ذلك في اسم « لا » الثبوتية المشبهة بإن ،
نحو : لا غلام رجل في الدار إلا زيد ؛

فلا يُحمل على المحل ، عند البصريين إلا عند مُضيي الخبر ، فلا يجوز ، عندهم ،
أن زيداً وعمرو قائمان ، وأجازه الكسائي ؛

وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم : الابتداء ، والعامل في
خبر « إن » : إن ، فيكون قائمان خيراً عن زيد وعمرو معاً ، فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل ، رفعاً واحداً فيه ، وذلك لا يجوز ، لأن عامل النحو ، عندهم ،
كالمؤثر الحقيقي ، كما ذكرنا في صدر الكتاب^٣ ، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ : لا
يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير ، كما ذكر في علم الأصول ، لأنه يُستغنى بكل
واحد منهما عن الآخر ، فيلزم من احتياجه إليهما معاً : استغناؤه عنهما معاً ؛

ولو فرّق الخبران بالعطف نحو : إن زيداً وهندٌ : قائم وخارجة لم يأت الفساد المذكور ،
فيجب جوازه ، ويكون الكلام من باب اللفّ كقوله تعالى : « وين رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله »^٤ ،

(١) الآية ٨٨ سورة سبأ ؛

(٢) مثل أن يكون علام خبر مبتدأ محذوف أي : هو علام ؛

(٣) في الكلام على العامل في الجزء الأول ؛

(٤) الآية ٧٣ سورة القصص ؛

فإذا قدّمت الخبر على العطف ، فاما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو : ان زيداً قائم ، وعمرو كذلك ، أو تحذفه وتقلّده ، والأكثر الحذف ، نحو : إن زيداً قائم وعمرو ، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد ، لأن « قائم » لا يكون خبراً عن الاسمين ؛

وإنما أجاز الكسائي نحو : إن زيداً وعمرو قائمان ، لأن العامل عنده في خبر « إن » : ما كان عاملاً في خبر المبتدأ ، لأن « إن » وأخواتها ، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر ، فالعامل في خبر « ان » اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين ؛

والفراء ، توسّط مذهبي سيبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ، ولم يجوزهُ مطلقاً ، بل فضّل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنياً ، أو معرباً مقدّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو : انك وزيد قائمان ، وان الفتى وعمرو قاعدان ، وإلاً ، فلا ، لأنه لا يُنكر في الظاهر ، كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف ، وذلك لأنّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع ، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع ، ولا يلزمه ، أيضاً ، توارد المستقلين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر « إن » : مذهب الكسائي ؛

وأما قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن ... »^١ ، فعلى أن الواو في « والصابثون » ، اعتراضية لا للعطف ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : والصابثون كذلك ، لئلاّ خبر « إن » مسدّد ودلالته عليه ، كما في : يا تمّ تمّ عدي^٢ ، على مذهب المبرد ، ومنه قوله :

٨٣٩ - فن يكُ أمسى بالمدينة رحله فباني وقيار بها لغريب^٣

(١) الآية ٦٩ سورة المائدة ؛

(٢) إشارة إلى الشاهد المتقدم في باب التداء من الجزء الأول ؛

(٣) البيت لضابن البرجمي ، وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه قد حبسه ، وقيار اسم فرسه ، والبيت في سيبويه

ج ١ ص ٣٨ ؛

أي : فإني ، وقبار كذلك ، بها لغريب ؛

وسمع سيبويه^١ قبل الخبر : توكيد اسم « ان » المبني ، وكذا المعطوف غير منوي الخبر ،
نحو : انهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، و « ذاهبان » خبر عنهما بلا شك ،
وسهل ذلك وجوزه بعض التجويز : بناء الاسم ؛

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي : ظن وأخواته ، أن تخفي إعراب الثاني ،
نحو : ظننت غلامك زائري وعمرو ؛ وليس بشيء ، لأن « ظن » عامل قوي ، أثر في
الاسمين اللذين بعده ، بأن صار به مضمونهما مفعولاً به ؛ وإذا منعوا ذلك في ليت ولعل ،
لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح ؛

وإنما اشترط خفاء إعراب الثاني ، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم « ان » ونحوها ،
فتقبل الشناعة ؛

قوله : « خلافاً للمبرد والكسائي » ، الظاهر أن هذا مذهب القراء والإطلاق مذهب
الكسائي ، كما هو مذكور في كتب النحو ؛

قوله : « ولكن كذلك » أي في أحكام الجمل على المحل ،

قوله : « ولذلك دخلت اللام » ، أي : ولأجل كون المكسورة ، مع جزأها في تقدير
الجملة ؛

قوله : « دونها » ، أي دون المفتوحة ؛

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ ؛

[استطراد]

[في تفصيل أحكام لام الابتداء]

اعلم أن هذه اللام : لام الابتداء ، المذكورة في جواب القسم ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى « ان » ، سواء ^١ ، أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما ، فأخروا اللام وصدروا « إن » ، لكونها عاملة ، والعامل حَرَيّ بالتقديم على معموله ، وخاصة إذا كان حرفاً ، إذ هو ضعيف العمل ؛ ورأوا مع تأخير اللام شيئين : أحدهما : أن يقع بينهما فصل ، لأن المكروه هو الاجتماع ؛ والآخر : أنها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام ، أعني المبتدأ ، أو الخبر المقدم ، أو معمول الخبر المقدم ، كما مضى في جواب القسم ، نحو : لزيد قائم ، ولقائم زيد ، وأطعماكَ زيد آكلٌ ، لا تدخل ^٢ بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة ، نحو : إن من الشعر لحكمة ، وإن زيداً لقائم ، وإن زيداً لني الدار قائم ، ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر ، فلا يقال : إن زيداً قائم لفي الدار ، لئلا يُبخس حقها كلُّ البخس ، بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان ؛

وإنما تدخل على الاسم إذا فُصل بينه وبينها بظرف هو الخبر ، نحو : « إن علينا للهدي » ^٣ ، أو بظرف متعلق بالخبر نحو : إن في الدار لزيداً قائم ، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقه في التصدير ؛

وقوله تعالى : « وإن منكم من يُبِطِنُ » ^٤ ، الأولى فيه لام الابتداء ، والثانية جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صيغة مَن ، أو صفته * ،

(١) أي هما سواء كما تكرر التنبيه عليه ، وهو اختيار الرضي في مثل هذا التركيب ؛

(٢) مرتبط بقوله : لما سقطت عن مرتبتها ؛

(٣) الآية ١٢ سورة الدليل ؛

(٤) من الآية ٧٢ سورة النساء ؛

(٥) أي على اعتبارها إما موصولة أو موصوفة ؛

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد » ، فلا يجوز : ان زيداً لقام ، كما يجوز : ان زيداً ليقوم ، بل تقول : ان زيداً لقد قام ، كما مضى في شرح جواب القسم ، ويجوز في نعم وبش ، نحو : ان زيداً لينعم الرجل ، كما مرَّ هناك ، وإذا كان الخبر مضارعاً مصدرًا بحرف التنفيس ، جاز دخول هذه اللام عليه ، نحو : ان زيداً لسوف يقوم ، خلافاً للكوفيين كما مرَّ في باب المضارع ؛

ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي ، كما مرَّ في جواب القسم ، ولا في حرف الشرط ، فلا تقول : ان زيداً لئن ضربته يضربك ، ولا على اسم فيه معنى الشرط ، لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر ، فتنافرا ، ولا تدخل على جواب الشرط ، فلا تقول : ان زيداً من يضربه لأضربه ؛ لأن جواب الشرط وحده ، ليس هو الخبر ، بل هو مع الشرط ، وأجازه ابن الأنباري^١ ؛

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، فلا تقول : ان كلَّ رجلٍ لو ضيعته ، لأن أصلها لام الابتداء ، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه ، وقد ذكرنا مواضعها ، وأجازه الكسائي ، نظراً إلى سدّها مسدّ الخبر ،

وإذا وقعت الاسمية خبر « ان » ، فالوجه دخولها على الجزء الأول ، نحو : ان زيداً لأبوه قائم ، وقد حكى : ان زيداً وجهه لحسن ، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر ، على ما أجازه ابن الأنباري وكلاهما ضعيف ، لأن حقها ، لما سقطت عن التصدير : ألا تتأخر عن الاسم ، وعن أول أجزاء الخبر ،

وإذا أردت إدخالها في خبر « إن » الذي في أوله لام القسم ، وجب الفصل بينهما ،

(١) إذا قيل ابن الأنباري ، فالمراد في الأغلب : أبو بكر : محمد بن القاسم بن الأنباري من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين حيث توفي سنة ٣٢٧ هـ ، وقد يراد به صاحب الانصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، والأكثر أن يقال لهذا : الأنباري فقط ، وكلاهما ممن نقل عنهم الرضي في هذا الشرح ؛

لكراهة اجتماع اللامين ، قال تعالى : « وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لَبِوْفَيْنَهُمْ »^١ ، فصل بينهما بما ، الزائدة ، كما قلنا في : زيد صديقي ، كما أن عمراً أخي ؛

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر ، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن « قد » نحو : إن زيداً أطعمك آكل^٢ ، وإني بك واتق ، ولا تقول : إن زيداً لني الدار قام ، كما ذكرنا في جواب القسم ، وأجازه الأخفش ، وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة ، وهو^٣ الفصل المسمى عماداً كقوله تعالى : « إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ »^٤ ، وذلك لوقوعه موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر ، مع أن كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده ؛

وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه ، نحو : إن زيداً فكيف كراغب ، وهو قليل ، منع منه المبرد ، وأجازه الزجاج قياساً ؛

وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من « إن » نحو قوله :

٨٤٠ - أم الحليس لعجوز شهر به^٥

وقدر بعضهم : لمي عجوز ، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ ، كما شذ في خبر « أن » المفتوحة ، على قراءة سعيد بن جبير : « أَلَا أَنَّهُمْ كَيَّا كَلُونِ الطَّعَامَ »^٦ ، وكذا قرئ في الشواذ : « وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ »^٧ بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لأضحى ،

(١) الآية ١١١ سورة هود ؛

(٢) وهو : أي المراد بثير الثلاثة ؛

(٣) من الآية ٨٧ سورة هود ؛

(٤) ينسب إلى شاعر اسمه عترة بن عروس ، على وزن جعفر ، وينسب إلى رؤبة أيضاً ، والذي في ديوان عترة لفظه : رب عجوز من سلم شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقيقة

(٥) الآية ٢٠ سورة الفرقان وتقلت ؛

(٦) الآية ٤٧ سورة الأنفال ؛

نحو : أضحي زيداً لمنطلقاً ، ولأسمى ،

قال :

٨٤١ - مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم فقال من سئلوأ أسمى لمجهوداً^١

ولزال ، قال :

٨٤٢ - وما زلت من ليلى لدن أن عرقها لكاهائم المقصى بكل مكان^٢
ولما ، لي : ما زيد لقائماً ، وقوله :

٨٤٣ - وأعلم أن تسليماً وتركاً للامتشابهان ولا سواء^٣
شاذ ، لدخولها على حرف النني ، وشذ ، أيضاً ، دخولها على « كأن » ، ولولا : قال :

٨٤٤ - فباد حتى لكان لم يكن فاليوم أبكي ومتى لم يبكي^٤
وقال :

٨٤٥ - لئولا قاسم وندا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم^٥

واعلم أن أصل « شهدت » أن يتعدى بالباء نحو : شهدت بكذا ، وشهدت
بأن زيداً قائم ، ويجوز ، مع أن ، حذف الجار ، كما هو القياس ، نحو : شهدت أنك
قائم ؛

(١) أوردته ثعلب من غير نسبة ، وكل اللين استشهدوا به نقلوه عن ثعلب ولم ينسبه أحد منهم وعجلاً جمع عجل ،
وروي عجلان جمع عجلان ؛

(٢) هكذا أوردته الرضي ، ونقله البغدادي : بكل مزاد ، ولعله كذلك في نسخه التي شرح عليها الشواهد ،
قال البغدادي : وصوابه : بكل سبيل لأنه من قصيدة لأمية من شعر كثير عزة ، أولها :

أأحيي ليل أجد رحيلي وأذن أصحابي غداً بقول

(٣) نقل البغدادي عن ابن جني نسبته إلى أبي حزام المكي وهو غالب بن الحارث من قبيلة عكل بضم العين
وسكون الكاف ، وفسر التسليم بأنه التسليم على الناس ، أو أن المراد : التسليم في الأمر وعدم المنازعة فيه ؛

(٤) قال البغدادي : الضمير في باد يرجع إلى المتحدث عنه بالهلاك في بيت قبله ، ولم يذكر شيئاً قبله ولا بعده ،
وإنما قال : لم أر هذا البيت إلا في : سر الصناعة ، لابن جني . ولم أقف على ما قبله ولا على شيء من خبره ؛

(٥) وكذلك قال البغدادي في هذا البيت إنه رآه في سر الصناعة ، وأنه لم يقف له على خبر ، ولذلك لا يعرف
المراد من قاسم وسبيل أكثر من أنهما رجلان ؛

وأما قوله تعالى : « نشهد إنك لرسول الله »^١ ، فنشهد ، محمول على نعلم لأن أصل الشهادة أن تكون عن علم ، ونشهد ، معلق ، كعلمت^٢ ، في نحو : علمت لزيد قائم ، إلا أن شهدت ، لا ينصب المفعولين نصباً علمت ، فلا نقول : شهدت زيداً قائماً ؛

وعلمت ، يجري مجرى القسم على ضعف ، فتقول ، إذن ، علمت إن زيداً قائم بكسر إن ، وكذا شهدت ، تقول ، في الشعر ، أشهد إنك ذاهب ، والمشهور الفتح فيما ؛ وكذا ، قد يجيء : أشهد لقد رأيته كذا ، كأنه قيل : والله لقد رأيته ، وكذا : أشهد لأخرجن^٣ ، قال :

ولقد علمت لأتَيْن^٤ منيتي ان المنايا لا تطيش مهامها^٥ - ٧٠٠
وقد يقال : ظننت لكموتن^٦ ، لكونه بمعنى علمت ، وإجراؤها مجرى القسم ضعيف ، كما أن حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف ، كعلمت : زيد قائم ، وشهدت : زيد فاضل ، كقوله :

إني وجدت ملائكة الشيمة الأدب^٧ - ٦٩٧

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى : « فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين »^٨ ، ففي قولك : شهدت أن زيداً لقائم ، وأشهد : لزيد قائم ، يجوز أن يكون « شهدت » فيه معلقاً كظننت لزيد قائم ، ويجوز أن يكون مجزئاً مجرى القسم ، واللام ، وإن ، جوابه ، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مجزئاً علمت ، نحو : أشهد بان زيداً لقائم ، لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز : أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم ، لمعلقك الجملة على المفرد^٩ ؛

(١) أول سورة : الماثقون ؛

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ١٦٠ وهو من شعر ليبيد بن ربيعة ؛

(٣) تقدم أيضاً في هذا الجزء ، ص ١٥٦

(٤) الآية ٦ سورة التور ؛

(٥) في النسخة المطبوعة : لمعلقك الجملة على الجملة ، وجاء في بعض النسخ : على المفرد ، وهو ما أثبتناه ؛

واعلم أن من العرب من يقول : لهنك كرجل صديق ، قال :
٨٤٦ - أبائنة حُبِّي ، نعم وتُماضِرْ هِنَّا لمقضيِّ علينا التهاجر^١
وقال :

٨٤٧ - لَيْتِي لأشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكرأ ضبعتَه الأراقم^٢
وقد تحذف اللام وهو قليل ، كقوله :

٨٤٨ - ألا ياسنا برق على قُلل الحمى لهُنك من برق عليّ كريم^٣

وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه^٤ ، وهو أن الهاء بدل من همزة « ان » ، كأيّك
وهيّاك ، فلما غيّرت صورة « إن » بقلب همزتها هاء ، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع ؛
والثاني قول القراء ، وهو أن أصله : والله إنك ، كما روي عن أبي أدهم الكلابي :
كِرْ رِيّ لا أقول ذلك ، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن^٥ ،
وحذف لام التعريف ، أيضاً ، كما يقال : لآء أبوك ، ثم حذف ألف « فعال »^٦ ، كما
يحذف من الممدود إذا قصير ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال :

(١) حُبِّي بضم الحاء والألف المقصورة من أسماء النساء ، وكذلك : تماضِرْ ، والتهاجر : أن يهجر كل واحد
صاحبه ، وقد أورد البغدادي هذا الشاهد مروياً عن أبي علي الفارسي ، وقد أورد له نظائر وشرحها ، ثم
قال : لم أر هذا البيت مروياً عن غير الفارسي ولا أعرف قائله ؛

(٢) البيت بهذه الصورة وهذا المعجز ، مروى أيضاً عن الفارسي ، ولم يذكر البغدادي شيئاً عنه أكثر من ذلك
ثم شرح وجه الشاهد فيه وبيّن المراد بالأراقم وأنها ستة أحياء من العرب . ثم ذكر صدر هذا البيت مخفوماً
بشعرين آخرين : أحدهما في شعر خدّاش بن زهير ، والثاني في شعر : تليد الضبيّ ، وأورد شيئاً من شعر
كل منهما ؛

(٣) لم ينسب البغدادي ولا أحد من ذكره غير أنه مروى عن ثعلب والمبرد ، ورواه ابن جني وجاء في سند روايته
اسم محمد بن يزيد بن سلمة ، فنسبه بعضهم إلى محمد بن سلمة وأخذ بذلك البني في الشواهد الكبرى
وهو من أبيات جميلة المعنى منسوبة لأحد أسرى بني تميم ؛

(٤) أي في الجمع بين إن واللام ؛

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ وبها مشها تلخيص للأقوال الثلاثة منقول عن السيراني ؛

(٦) أي الألف في : إلّه ، لأنه على وزن فِعال ؛

٨٤٩ - ألا لا بـارك الله في سبيل إذا ما الله بـارك في الرجال^١
ثم حذفت همزة « إنك » ، وفيما قال : تكلفات كثيرة ؛

والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم أن أصله إله إنك ، واللام للقسم ،
فُعْمِلَ به ما عُْمِلَ في مذهب الفراء ؛ وقول الفراء أقرب من هذا ، لأنه يقال : لَهْنُكَ لقائم ،
بلا تعجب^٢ ؛

وأما قولهم : ان زيدا ليضربن ، بنون التأکید ، و : ان زيدا لقام بدون « قد » ،
فاللام فيهما جواب قسم مقلد ، أي : والله ليضربن ، و : والله لقام ، وإنما جاز حذف
« قد » في الماضي مع لام جواب القسم ، دون لام « ان » ، وإن كان كلاهما في الأصل
لام الابتداء ؛ لأن القسم يحتمل الحذف أكثر ، لأن هناك جملتين في حكم جملة واحدة ،
ألا ترى إلى تخفيفات : أَيْمَنَ ، ووجوب حذف الخبر في : لعمرك ، و : أَيْمَنَ الله ، ووجاز
حذف الجار في : أَلله لأفعلن^٣ ؛

ولا ينبغي لام الابتداء ، من جملة الحروف الستة ، إلا بعد « ان » المكسورة ؛ والحق
الكوفيون بها « لكن » مستدلين بقوله :
٨٥٠ - ولكنني من حُبها لعמיד^٤

قالوا : إن ذلك لأنها لا تغيّر معنى الابتداء ، كَإِنَّ ، ولذا جاز العطف على محل
اسمها بالرفع ؛

-
- (١) نقله البغدادي مع بيت آخر يشبهه ، عن ابن عصفور ، ونقل عنه أن قطرب هو الذي أنشدهما ، وقطرب
هو محمد بن المستنير ، ونقل البغدادي عن المبرد عن أبي عبيدة أن أبا حاتم السجستاني نسب البيت الآخر
إلى قطرب وقال انه هو الذي صنعه ؛
- (٢) لأنه تقدم أن لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام ، فإنما يكون ذلك في الأمور العظام التي يُعْجَبُ منها .
ونحو : لَهْنُكَ قائم ، لا تمجب فيه لأنه أمر عادي ؛
- (٣) لم يذكر أحد من استشهد بهذا الشرط ، تكلمة له وأجمعوا على أنه غير معروف القائل وقد ورد في شرح
ابن الناطم وله صدر هو قوله : يلوموتي في حب ليلى عواذلي ؛

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام ألا يجامع « إن » المكسورة ، أيضاً ، لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر ، لكن ، جازت مجامعتها لها ، لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد ، فاعتُبر لذلك سقوطها عن مرتبتها ، بخلاف « لكن » ، فإنها لا تناسبها معنى ، فلم يُغتفر معها ، سقوطها عن مرتبتها ؛ وما أنشدوه ، فإمّا أن يكون شاذاً كما في قوله :
 أمّ الحليس لعجوز شهر به ^١ - ٨٤٠

وإمّا أن يكون في الأصل : لكن أني ، فحذف بحذف الهمزة ونون « لكن » ، كما خففت في : « لكننا هو الله ربّي » ^٢ ، اتفاقاً منهم ، بحذف الهمزة ، وأصله : لكن أنا ، واعلم أن « إن » المكسورة ترادف « نَعَمْ » ، كما يجيء في حروف التصديق ، فلا تعمل ؛

وترادف المفتوحة « لعل » ، فتعمل ؛ والمفتوحة لكونها مع جزأها : اسماً مفرداً ، تقع اسماً لهذه الأحرف الستة ، لكن يجب فصلها عنها بالخبر ، كراهة اجتماعهما ، نحو :
 إن عندي أنك قائم ، وليت في قلبك أنك تعطيني ، وكذا في البواقي ؛

و « أن » مع ما في حيزها : ببل اشْتَال من « إحدى » في قوله تعالى : « وإذ يبعثكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم » ^٣ ، ومن « كم » ، في قوله : « ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون » ^٤ ،

وأما قوله تعالى : « أبعثكم أنكم إذا منكم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون » ^٥ فقوله مخرجون ، خبر لأنكم الأولى ، وأنكم الثانية مُعَادَة لتأكيد الأولى ، لمّا تراخى ما بينها

(١) الشاهد المتقدم في ص ٣٥٩ ؛

(٢) الآية ٣٨ سورة الكهف ؛

(٣) الآية ٧ سورة الأنفال ؛

(٤) الآية ٣١ سورة يس ؛

(٥) الآية ٣٥ سورة المؤمنون ؛

وبين الخبر ؛ كما كرر « فلا تحسبنهم » لما تراخى ما بين مفعولي « لا تحسبن » في قوله تعالى : « ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ، ويُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب »^١ ، ومثله قوله تعالى : « وهم بالآخرة هم كافرون »^٢ ، وهذا قول الجرمي^٣ ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : أنكم مخرجون : مبتدأ ، خبره : إذا ممت ، والجملة الاسمية : خبر أنكم الأولى ، أي أنكم وقت موتكم إخراجكم ؛

ويجوز وقوع « أن » المكسورة خيراً للأحرف الستة ، كقوله :

٨٥١ - إن الخليفة ، إن الله سربله لباساً مُلك به تُرجى الخواتم ؛
وقوله :

٨٥٢ - لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد : إني خطيبها .
بكسر « إن » ، وروي : أي بالفتح ، على أن يكون « أي » تكريراً لأني الأولى ، كما قلنا في الآية الكريمة ؛

[تخفيف إن]

[مفتوحة ومكسورة وأثره]

قوله : « ونخفف المكسورة .. إلى آخره » ، إذا خُفِّت المكسورة ، بطل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء ، قال تعالى في الاعمال : « وإن كلاً لَمَّا يُؤفّقنهم » . بتخفيف

(١) الآية ١٨٨ سورة آل عمران ؛

(٢) من الآية ٣٧ في سورة يوسف ، والآية ٧ في سورة فصلت ؛

(٣) أبو اسحاق الجرمي ممن تكرر ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٤) من قصيدة لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز ، قال البندادي : والذي رأيته في ديوانه في نسخة صحيحة قديمة : يكني الخليفة أن الله .. الخ وعليه فلا شاهد فيه على ما قال الشارح ؛ ثم أورد بعض أبيات من تلك القصيدة ؛

(٥) منسوب إلى سبحانه بن وائل خطيب العرب في الجاهلية ، وروى صهره :

« إن »^١ ، ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة ، والآية ردُّ عليهم ؛

قال المصنف : ويلزمها اللام مع التخفيف ، سواء أعملت أو أهملت . أمَّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية ، وأمَّا مع الاعمال فللطرْد . وهو خلاف مذهب سيبويه ، وسائر النحاة ، فإنهم قالوا : المَعْمَلَة لا يلزمها اللام ، لحصول الفرق بالعمل ؛

وقال ابن مالك ، وهو حسن : يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية . فعلى قوله ، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً ؛

وأما إن دخلت على الأفعال : لزمَت^٢ اللام ؛ وقولهم : أما إن جزاك الله خيراً ، لم تدخل فيه اللام ، لأن الدعاء لا تدخله « إن » النافية^٣ ؛

فإذا دخلت المخففة على الفعل ، لزم عند البصرية . كونه من نواسخ الابتداء ، حتى لا يخرج « ان » بالتخفيف عن أصلها بالكلية ،

والكوفيون يعمِّمون جواز دخولها على الأفعال كلها . قياساً . كقوله :

٨٥٣ - تالله ربك إن قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد^٤

وقولهم : إن يزنيك لنفسك ، وإن يشينك لهبة ، وهو عند البصريين شاذ ؛

واختلفت في هذه اللام الفارقة . فذهب أبي علي وأتباعه أنها غير لام الابتداء التي

١ - وقد علمت قيس بن عيلان أنني ... وتأنيت الفعل في علمت باعتبار أن « قيس » قبيلة ووصفها بابن باعتبار أن أصل قيس اسم لأبي هذه القبيلة ؛

(١) مع تخفيف الميم من « لا » ؛

(٢) كثر هذا الاستعمال في كلام الرضي . وهو عدم قرن جواب أمَّا بالفاء . وكان يكي أن يقول : وإن دخلت ... لزمَت اللام ؛

(٣) فلا يحتاج إذن ، إلى اللام الفارقة لأنه لا يلتبس ؛

(٤) روي : شئت يمينك ، وهي الرواية المشهورة عند كل من استشهدوا به . وهو من شعر عاتكة بنت زيد العدوية ، ترضي زوجها الزبير بن العوام الذي قتل ابن جرموز وتدعو عليه بالشلل في يده . ومناه : ما قتلت إلا رجلاً مسلماً ، وفي ألقاظ البيت روايات كثيرة . وقد وضع الشارح المقصود من ذكره ؛

تجماع المشددة ، بل هي لام أخرى للفرق ، إذ لو كانت للابتداء لَوَجِبَ التعليق في :
 إن علمت لزيداً قائماً ، ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو : إن قتلت مسلماً ،
 وإن يزنيك لنفسك ؛

وذهب جماعة إلى أنها لام الابتداء ؛ والجواب عن قولهم : إن علمت لزيداً قائماً :
 أن التعليق واجب ، لو دخلت على أوّل مفعولي أفعال القلوب ، إلا أنها لا تدخل بعد الأفعال
 الناسخة للابتداء إلا على الجزء الأخير وهو الخبر ؛ وتدخل مع المثقلة ، إمّا على المبتدأ
 المؤخر ، أو الخبر ، أو القائم مقامه ، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل : لم تدخل إلا على
 ما كان خبراً في الأصل ، نحو : « وإن كانت لكيرة »^١ ، و : « وإن كنت من قبله
 يكن الغافلين »^٢ ، و : « وإن وجدنا أكثرهم لفاسيقين »^٣ ، و : « وإن ظنك يكن الكاذبين »^٤ ؛
 ولما نصب الأوّل لخلوه عن مانع ومعلق ، فلا بد من نصب الثاني ، وإن دخله لام الابتداء ،
 قال تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك »^٥ ، و : « وإن كادوا ليفتنونك »^٦ ؛

وأما قوله : إن قتلت مسلماً ، و : إن يزنيك لنفسك ، فشاذا ؛

وفرق الكسائي بين « إن » مع اللام في الأسماء ، وبينها معها في الأفعال ، فجعلها في
 الأسماء : المخففة ، وأما في الأفعال فقال : إن ، نافية ، واللام بمعنى « إلا » ، لأن المخففة
 بالاسم أولى ، نظراً إلى أصلها ، والنافية بالفعل أولى ، لأن معنى النبي راجع إلى الفعل ؛

وغيره من الكوفيين قالوا : إنها نافية مطلقاً ، دخلت في الفعل ، أو في الاسم ، واللام
 بمعنى « إلا » ؛

(١) الآية ١٤٣ سورة البقرة ؛

(٢) الآية ٢ سورة يوسف ؛

(٣) الآية ١٠٢ سورة الأعراف ؛

(٤) الآية ١٨٦ سورة الشعراء ؛

(٥) من الآية ٥١ سورة القلم ؛

(٦) الآية ٧٣ سورة الإسراء ؛

وقال البصريون : لو كانت اللام بمعنى «إلا» ، لجاز : جاءني القوم لزيداً أي :
إلا زيداً ؛ ولا يلزم ما قالوا^١ ، إذ ربّما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع ، كاختصاص
«لما» بالاستثناء بعد النفي ؛

ومَنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة ، من تقدير ضمير الشأن بعدها وجوز ذلك
بعضهم قياساً على المفتوحة ، وقد مرَّ ذلك في باب الضمائر^٢ ؛

قوله : «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر» ، قد مرَّ ذلك في ضمير
الشأن ، مع الخلاف في ذلك^٣ ؛ وحكى بعض أهل اللغة اعمالها في المضمَر في السعة نحو
قولهم : أظنَّ أنك قائم ، وأحسب أنَّه ذاهب ، وهذه رواية شاذة غير معروفة ، وأمّا في
الضرورة فجاء في المضمَر فقط ، قال :

فلو أنَّك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أُنجل وأنتَ صديق^٤ - ٣٩٦
وقال :

٨٥٤ - بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون السَّيَّالاً^٥

قوله : «ويلزمها مع الفعل .. إلى آخره» ، قد مضى شرحه في نواصب المضارع^٦ ؛

(١) دفاع من الرضي عن مذهب الكوفيين ؛

(٢) في آخر الجزء الثاني ؛

(٣) في بحث ضمير الشأن في الجزء الثاني ؛

(٤) تقدم ذكره في باب الضمائر ، في بحث ضمير الشأن ؛ في آخر الجزء الثاني . وهو بيت مجهول القائل مع
كثرة ذكره في كتب النحو ، وقوله وأنتَ صديق وإن كان صديقاً فعلياً بمعنى فاعل ، قد ترك تأنيثه حملاً
على فعليل بمعنى مفعول ، ومبرره أن يكون مثل ضده وهو علو ، فعول بمعنى فاعل ؛

(٥) من شعر جنوب بنت المجلان الهلالية في رثاء أخيها عمرو بن المجلان الملقب بذي الكلب ؛

وقبله : لقيتُ علمَ الضيف والمملسو ن إذا اغيَّرَ أفقٌ وهبَّتْ شمسالاً
وخلَّتْ عن أولادها الرضعا ت ولسم تر عين لزن بلالاً .

(٦) في أول هذا الجزء ؛

وإذا دخلت على الجملة الاسمية ، فقد تكون الجملة مجردة ، كقوله :
 في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحصى ويتعل ١ - ٦٢٤
 وقد تكون مصدرة بـلا ، نحو : علمت أن لا شيء لك ، أو بأداة الشرط ، نحو : علمت
 أن من يضربك أضربه ، أو : برُب ، نحو : علمت أن ربَّ خصم لي ، على مذهب
 الكوفيين ، أو : بكم ، نحو : علمت أن كم غلام لي ؛

[بقية الأحرف]

[معانيها واستعمالاتها]

[قال ابن الحاجب :]

« كأنك ، للتشبيه ، وتخفف ، فتلنى على الأصح ، ولكن » ،
 « للاستدراك يتوسط بين كلمتين متغايرين معنى » ، وتخفف
 « فتلنى ، ويموز معها الواو ، وليت للتمني ، وأجاز القراء :
 « ليت زيدا قائماً ولعل » ، للترجي ، وشذ الجرب بها » ؛

[قال الرضي :]

في « كأن » قولان ، قال بعضهم : انها غير مركبة ، لعدم الدليل عليه ، ومذهب
 الخليل ٢ : أن أصل كأن زيدا أسد : إن زيدا كالأسد ، قُدمت أداة التشبيه لتؤذن من
 أول الأمر بقصد التشبيه ، فوجب فتح « أن » المكسورة ، رعاية للفظ الكاف ، لأنها لا
 تدخل إلا على لفظ المفردات ، ففتحت لفظاً ، وهي في المعنى باقية على حالها ، لم تصر

(١) تقدم ذكره في هذا الجزء ص ٣٢ ؛

(٢) قال سيويه ج ١ ص ٤٧٤ : وسألت الخليل عن كأن ، فزعم أنها أن لحقتها الكاف .. الخ ؛

بافتح حرفاً مصدرياً ، فصار الكاف مع « ان » كلمة واحدة ، فلا عَمَل للكاف ، كما كان لها حين كانت في محل خبر « إن » ، لصيرورتها كجزء الحرف ، كما ذكرنا في كاف « كذا » و « كَأَيِّن »^١ ، ولا تقتضي ما تتعلق به ، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر ، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جائرة ؛
 فإذا خفت « كَأَنَّ » فالأصح إلغاؤها ، وقد جاء :

٨٥٥ - كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءَ خَلْبٍ^٢

وقال :

٨٥٦ - وَصَدَرَ مَشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَن ثَدِيَاهُ حُفَّانٌ^٣

وإذا لم تعملها لفظاً ، ففيها ضمير شأن مقدّر عندهم ، كما في « أَنْ » المخففة ، ويجوز أن يقال : ان ذلك غير مقدّر بعدها لعدم الداعي إليه ، كما كان في « أَنْ » المخففة ، لكن لما لزم الفعلية التي تليها ، ما لزم « أَنْ » المخففة من حروف العوض^٤ ، قوي إضمار الشأن بعدها ، إجراء لها مجرى « أَنْ » ؛ ولزوم حرف العوض بعدها في الفعلية ، يُقوي كونها مركبة من الكاف وأَنْ ؛

ويجيء بعد المهملّة : اسمية ، كقوله :

-
- (١) انظر باب الكتابات في الجزء الثالث ، من هذا الشرح ؛
 (٢) روي قبله : ومُنْتَفِظ غَلِظَ الْقَلْبُ ؛ وبعد الشاهد : تركته مجذلاً كالكلب . وهو في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ ؛ ونسبه بعضهم لرؤبة بن المعجاج ، والرشاء الحبل الذي يُسْتَقَى به ، والغلب أراد به البئر ؛
 (٣) روي : ووجه ، كما روي : ونحر ، وأنسب الروايات : وصدر كما هو هنا ، وهو أحد أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلوها . وكثر تشبيه الشعراء للشدي بالحق ، لأنه كان ينحت أحياناً من العاج ؛
 (٤) الحروف التي تقدم ذكرها في الكلام على أن المفتوحة إذا خفت وعملت في ضمير الشأن ؛

٨٥٧ - عَبَاتُ لَهُ رُمَحاً طَوِيلًا وَآلَةً كَانَ قَبْسٌ يُعَلَىٰ بِهَا حِينَ تُشْرَعُ^١
وفعلية ، كقوله تعالى : « كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ »^٢ ، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة :
« كَانَ قَدْ وَرَدَتْ الْأَطْلَعَانِ »^٣ ، وقوله :
أَفْدَ التَّرْحَلَ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لِمَا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَسِدِ^٤ ٥١٣
أي : وكان قد زالت بها ؛ وإن جاء بعدها مفرد كقوله :
٨٥٨ - تَمْثِي بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قَصَبَهَا كَانَ بَطْنُ حَيْلٍ ذَاتَ حَوْلَيْنِ مُثَمَّمٌ^٥
فالمحذوف غير ضمير الشأن ، أي : كَانَ بَطْنُهَا بَطْنُ حَيْلٍ ؛ وقوله :
٨٥٩ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مَقْسَمٌ كَانَ ظَلِيَّةٌ تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ^٦
برفع ظلية ، يجوز أن يكون « ظلية تعطو » جملة اسمية ، وأن يكون « تعطو » صفة ظلية ،
واسم كَانَ محذوف ، أي : كَأَنَّهَا ظَلِيَّةٌ ،
وَيُرَوَّى : كَانَ ظَلِيَّةٌ بِالنَّصَبِ عَلَىٰ إِعْمَالِ « كَانَ » ، وَيُرَوَّى بِجَرِّهَا ، عَلَىٰ أَنْ « أَنْ »
زائدة ، أي : كَظَلِيَّةٍ ؛

-
- (١) من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ؛ ونسبت لشاعر اسمه مُجَمِّع بن هلال كما في شرح المرزوقي على الحماسة ، وقوله : آلَةٌ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مِنَ الْأَلِيلِ وَهُوَ الْبَرِيقُ وَاللِّمَعَانُ ، يريد بها السنان وقال في اللسان هي الحرية العظيمة النصل ؛
(٢) الآية ٢٤ سورة يونس ؛
(٣) أسلوب يراد به قرب وقوع الشيء ؛ وهو كثير في الكلام العربي الفصيح ، ومثله هذا قوله رضي الله عنه :
كَأَنَّ قَدْ حُلَّ بِكُمْ الْمَوْتُ ؛
(٤) تقدم الاستشهاد به في باب المعرفة والتكرة من الجزء الثالث ؛
(٥) في الخزائن نسبة إلى رجل من بني سعد بن زيد مناة ، مع بيت قبله وهو :
وَحَيْفَاءُ أَلْقَى اللَّيْلَ فِيهَا خِرَافَةً فَسَرَتْ وَصَادَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمَعْرَمٍ
وأورد صاحب الإنصاف اللبثين معاً ، وفي اللسان نسبتهما إلى ذي الرمة ؛
(٦) قيل : إن قائله باعث بن صريم البشكري ، وليس زيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٨١
وقد نسب ل باعث ووافقه الأعلام ، وفي اللسان منسوب لشاعر آخر اسمه كعب بن أرقم البشكري قاله في امرأته . قال ابن منظور وهو الصحيح ؛

قوله : « ولكن » ، هي عند البصريين مفردة ، وقال الكوفيون : هي مركبة من « لا » و « إن » المكسورة ، المصدرة بالكاف الزائدة ، وأصله : لا كإن ، فنقلت كسرة الهزمة إلى الكاف ، وحذفت الهزمة ، فـ « لا » تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا ، و « إن » تحقق مضمون ما بعدها ؛

ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا ، وهو نوع من علم الغيب ، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك ، وهو كما قالوا ان « كَمْ » مركبة من الكاف و « ما » ، والأصل عدم التركيب ؛

قوله : « بين كلامين متغايرين معنى » ، أي : في النفي والإثبات ، والمقصود : التغاير المعنوي لا اللفظي ، فإن اللفظي قد يكون نحو : جاءني زيد ، لكن عمرًا لم يبحى ؛ وقد لا يكون ^١ ، كقوله تعالى : « ولو أراكمهم كثيرًا » ^٢ إلى قوله : « ولكن الله سَلَمٌ » ، أي : ولكن الله لم يُرَكِّهْم كثيرًا ، ونقول : زيد حاضر ، لكن عمرًا مسافر ، ولا يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقياً بل يكفي تنافيهما بوجه ما ، قال تعالى : « إن الله لدو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون » ^٣ ، فإن عَدَمَ الشكر غير مناسب للإفضال ، بل اللائق به أن يُشَكَرَ المُفْضِل ، ومثله كثير ؛

فإذا خففت ألغيت ، والأخفش ويونس ، أجازا إعمالها مخففة ، ولا أعرف به شاهداً ؛

ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ، ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة ؛ وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى ؛

وجاء في الشعر حلف نون المخففة للساكنين ، قال :

(١) نهنا كثيراً إلى ضعف هذا الأسلوب ؛

(٢) من الآية ٤٣ في سورة الأنفال ؛

(٣) الآية ٢٤٣ سورة البقرة ؛

٨٦٠ - فلست بآتيه ولا مستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فُضِّل^١

قوله : « وليت للتمني .. إلى آخره » ، قد مضى شرحه في أول هذا الباب^٢ ،

قوله : « ولعل للترجي ، وشذ الجربها » ، فيها إحدى عشرة لغة ؛ أشهرها : لعل^٣ ، وعَلَّ^٤ ؛ وجاء : لَعْنُ بعين غير معجمة ، و : لَعْنُ ، بعين معجمة ، وآخرها نون ؛ وجاء : رَعْنُ ، وِرْعُنُ ، يجعل الراء مقام اللام ، ولَّانُ ، وأنْ ؛ وكما بالمد ، قال :

٨٦١ - لعاء الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم^٥

وقد يقال : لعلت ، كرُبت ؛

وعقيل : يجرُون بعلل^٦ ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها ، وكذا ، بعلل^٧ ، مكسورة اللام ومفتوحها ؛ قال :

٨٦٢ - فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب^٨
وهي مشكلة ، لأن جرّها ، عمل مختص بالحروف ، ورفعها ، لمشابهة الأفعال ، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت ، وأيضاً ، الجار لا بد له من متعلق ، ولا متعلق لها هنا ، لا ظاهراً ولا مقدراً ، فهي مثل « لولا » ، الداخلة على المضمير المجرور ، عند سيبويه : جارة لا متعلق لها ؛

(١) من أبيات في وصف الذئب ، قالها قيس بن عمرو بن مالك وشهرته النجاشي يصف لقاءه للذئب وأنه دعاه مشاركته في طعامه ومصادفته ، فقال له الذئب إني لا أستطيع أن أخرج من طبعي .. الخ والبيت في سيبويه

جـ ١ ص ٩ ؛

(٢) ص ٣٣٢ في هذا الجزء ؛

(٣) المشهور الذي أورده كل من استشهد به من شراح الألفية وغيرهم : لعل^٩ ؛ باللام المشددة كما هو المشهور في استعمالها وقوله شريم يقال امرأة شريم أي مقاضة اختلط قبلها بديرها ؛ وهو من العيوب ؛ والبيت مجعول القائل ؛

(٤) من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي ؛ وأبو المغوار اسم رجل يرثيه كعب بهذه القصيدة ، ويروى لعل أبا المغوار على اللغة القصصية ، وقبل هذا البيت قوله :

وداع دعايًا من يجيب نداءه فلم يستجبه عند ذاك يجيب ..

وفي البيت الذي أنشدناه ، إن رُوي بفتح اللام الأخيرة ، يحتمل أن يقال : اسم لعل^١ ، وهو ضمير الشأن ، مقدر^٢ ، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة ، حذفت لتوالي اللامات ، أي : لعله لأبي المغوار منك : جواب قريب ، ويجوز أن يقال : ثاني لامي لعل^٣ محذوف ، واللام المفتوحة جارة للمظهر ، كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح لام الجر ، الداخلة على المظهر ، ونقل أيضاً ، ذلك عن يونس وأبي عبيدة^٤ والأحمر^٥ ؛ وإن رُوي بكسر اللام ، فضمير الشأن ، أيضاً مقدر ، مع حذف ثاني لامي^٦ لعل^٧ ، لاجتماع الأمثال ، ثم أُدغمت الأولى ، في لام الجر ؛ ويجوز في هذه الرواية أن يقال : الأصل : لعل^٨ ، أي انتعش ، دعاء له ، فأدغم تنوينه في لام الجر ؛

وهذه الوجوه^٩ متعلدة فيما أنشده أبو عبيدة :

٨٦٣ - لعل^{١٠} الله يمكنني عليها جهاراً من زهير أو أسيد^{١١}
بجر^{١٢} الله ؛

واللام الأولى في « لعل^{١٣} » زائدة عند البصرية ، أصلية عند الكوفية ، لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة ، إذ مبنها على الخفة ، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلقّب بها ، وجواز زيادة التاء فيها ؛

فإن سُمي بها لم تنصرف عند البصريين ، للتركيب والعلمية ، وكذا عند الكوفيين ، لشبه العجمة والعلمية ، لأنها ليست من أوزان كلامهم ؛

(١) يونس بن حبيب ، وأبو عبيدة : مَعمر بن المثنى ، وخطف الأحمر ، تقدم ذكرهم جميعاً ؛

(٢) أي المذكورة في لعل^{١٤} ؛ إذا جرّت ؛

(٣) من أبيات قلما خالد بن جعفر من بني عامر ، وهو شاعر جاهلي فارس ، وزهير وأخوه أسيد بفتح المعزة وكسر السين ، ابني جذيمة بن روضة البسبي كانت بينهما وبين بني عامر خصومة وقتل خالد زهيراً في قصة ذكرها البغدادي ؛

[أحوال الاسم والخبر]

[بعد هذه الأحرف]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها ، لكنه يجب تأخير الخبر ههنا ، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، فيجوز توسطه بين هذه الحروف وأسمائها ، نحو : ان في الدار زيداً ، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة ، وجب تأخيره ، نحو : « إن لدينا أنكالا »^١ كما في المبتدأ والخبر ، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات ، في خبر « ان »^٢ ؛ ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر ، على قلة وضعف ، كقوله :

٨٦٤ - فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر^٣

فيمَن رَوَى برفع « زنجي » أي : ولكنك زنجي ، وَمَن رَوَى بنصبه ، فالخبر محذوف ، أي : ولكن زنجياً هكذا ، لا يعرف قرابتي ؛

وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً ، كقوله :

إنَّ من لام في بني بنت حساً نَ ، أَلَمه وأعصيه في الخطوب^٤ - ٣٩٥
وقوله :

(١) الآية ١٢ سورة الزمّل ؛

(٢) في الجزء الأول ؛

(٣) هو من شعر الفرزدق ، وصوابه : غِلَظاً مشافره ، لأنه من تصليدة بموصولة بالهاء كما قال محقق الانصاف ، والاستشهاد لا يتغير ؛ والمشافر جمع مشفر بفتح الميم وكسرها وهو من البعير بمنزلة الشفة في الإنسان ، وقصد الشاعر الشفاء وسأها مشافر تشبيهاً له بالإيل ؛

(٤) من شعر الأعشى ميمون بن قيس وتقدم ذكره في الجزء الثاني ، في بحث ضمير الشأن ؛

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء^١ - ٧٧
وذلك لأن أداة الشرط ، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة ؛

وأما في غير الشعر فقيه خلاف ، والأصح جوازه قليلاً ، لكن بشرط ألا يلي الأحرف
فعل صريح ، لكرهه دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح ، فلا تقول :
إن قام زيد بمعنى إنه قام زيد ؛

وحكى الخليل^٢ عن بعض العرب : إن بك زيد مأخوذ ، أي : إنه ، وتقول : إن في
الدار يجلس أخواك ، قال :

٨٦٥ - كأن على عرنيته وجيئته أقسام شعاع الشمس أو طلع البدر^٣
وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ، لبقاء تفسيره ، وهو الجملة فهو كالزائد ؛
وجاء في الخبر : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة : المصورون » ؛ وعند الكسائي :
« من » فيه زائدة ، وعند ابن كيسان^٤ الحروف في مثله ، غير عاملة لفظاً ، كالمكفوفة ؛

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة ، والكوفيون
يشترطون تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك ، نحو قوله :

٨٦٦ - إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً^٥
أي : إن لنا محلاً في الدنيا ، ومرتحلاً في الآخرة ، وإن في رحيل السفر إذ مضوا إلى الآخرة
مهلاً ، أي سباً ، أي : لا يرجع الراحلون إلى الآخرة ؛

(١) تقدم ذكره في باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول وفي ضمير الشأن في آخر الجزء الثاني ؛

(٢) نقله عنه سيبويه في الجزء الأول ص ١٨١ ؛

(٣) قال البغدادى لم أقف على قائل هذا البيت ولم أره إلا في كتاب الضرائر ، ثم ذكر ما يشبهه في معناه وأورد
بيئاً يتفق معه في صدره منسوباً إلى خارجة بن فليح الملكي ثم قال : لم أدر السابق منهما ؛

(٤) تكرر ذكره في هذا الجزء وفي الأجزاء السابقة ؛

(٥) من شعر الأعشى ميمون بن قيس واستشهد به كثير من النحاة ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ ، وقد شرحه
الرضي ، وبين وجه الاستشهاد به ؛

وتقول : إن مالا وإن ولدًا . وإن غيرها إبلاً أو شاة . أي : إن لنا ذلك ، والقراء يشترط في جواز حذف أخبارها : تكرير « ان » ، كما قيل ، ان أعرابياً قيل له : إن الزبابة الفأرة^١ ، فقال : ان الزبابة ، ان الفأرة ، أي : هما مختلفان ؛

والردّ على المذهبين : ما روي أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، ان الأنصار نصرونا ووصلونا ، قد فضّلونا ، وآوونا ، وعللوا بنا ، فقال عليه الصلاة والسلام : ألسنتم تعرفون ذلك ، قالوا : بلى يا رسول الله ، فقال عليه السلام : ان ذلك ، أي : ان ذلك كذلك ، وما روي من قول عمر بن عبد العزيز ، لِمَنْ مَتَّ إِلَيْهِ^٢ بقرابة : ان ذلك ، أي مصدق ، ثم ذكر المات حاجته ، فقال عمر : لعل ذلك ، أي : لعل مطلوبك حاصل ،

وقال تعالى : « ان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله »^٣ ، أي : هلكوا ، وقيل : الخبر : يصدون ، والواو زائدة ، وقال الشاعر :

٨٦٧ - خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفْضِلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكْرَامَ نَهْشَلًا^٤

قال ابن عييش^٥ : لم يأت خبر « ان » المحذوف ، إلّا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، قال : والجيد أن يقدر في : ان ذلك ، ولعل ذلك : الظرف ، أيضاً ، أي ان لك ذلك ، ولعل لك ذلك^٦ ،

وأقول : لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظرفاً ، فلم نرتكبه ؟ بل نقدر

(١) الزبابة بالزاي : فأرة صماء يقال فيها أسرق من زبابة ، فهي نوع من الفئران ؛

(٢) يقال مَتَّ إِلَيْهِ بقرابة ، أي اتصل به على وجه من أوجه القرابة ؛

(٣) الآية ٢٤ سورة الحج ؛

(٤) ينسب إلى الأخطل التنلي ، ومن نسب إلى الأخطل : ابن الشجري في أماليه ، وقال ان البيت آخر القصيدة ، قال البندادي : وللأخطل قصيدة على هذا الوزن والروي ، ولم أجده فيها ؛ والأكرام جمع أكرم ، ونهشل بن دارم أبو قبيلة من العرب ؛

(٥) في شرحه على المفضل ، ج ١ ص ١٠٣ ؛

(٦) أي في الجمل التي تقدمت في قصة عمر بن عبد العزيز مع مَنْ مَتَّ إِلَيْهِ بقرابة ؛

ما يستقيم به معنى الكلام ، ظرفاً كان ، أو ، لا ؛

وقد يسدّ مسدّ الخبر : واو المصاحبة ، نحو : انّ كلّ رجل وضيعته ، والحال نحو :
ان ضربي زيداً قائماً ؛

وأما قولك : ليت شعري ؛ فالشعر بمعنى الفطنة ، مصدر من شعرت اشعر كنعصرت
أنصر ، أي فطنت له ؛ قال سيبويه^١ : أصله : ليت شعري حذفوا الهاء في الإضافة كما
في قولهم : أبو عندها^٢ ؛ فلعله لم يثبت عنده مصدر إلا بالهاء ، كالنشدة ، والأفلا موجب
لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة ؛

والترم حذف الخبر في : ليت شعري ؛ مردفاً باستفهام ، نحو : ليت شعري : أتأثيني
أم لا ، وهذا الاستفهام مفعول «شعري» ، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو : علمت
أزيد عندك أم عمرو ، أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل ، وقال المصنف :
هذا الاستفهام قائم مقام الخبر ، كالجار والمجرور ، في : ليتك في الدار ؛ وفيه نظر ،
لأن «شعري» مصدر ، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى
مفعول «شعري» ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه ، لأن علمك
بالشيء : غير ذلك الشيء ؛

وقال ابن يعيش^٣ : الاستفهام سادّ مسدّ الخبر ، كسدّ جواب «لولا» مسدّ خبر
المتبدأ ؛ وفيه ، أيضاً ، لأن محل خبر «شعري» الذي هو مصدر ، بعد جميع ذيوله ،
من فاعله ومفعوله ، فحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ، ومقامه
بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّ ، لكثرة الاستعمال ؛

(١) ذكره سيبويه في باب المصادر التي تجيء على وزن فُعلة .. ج ٢ ص ٢٢٩ ؛

(٢) العنزة : البكارة في المرأة ، وبها سميت عنزة وأبو عنزتها وعنزة كأنه أخذ بكارتها ، ويقال لمن فعل أمراً
انفرد به ، ولم يفعله غيره ؛

(٣) انظر شرحه على القصد ج ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ؛

وقد يُحذف الاستغهام مع العلم ، نحو قوله :

٨٦٨ - ليت شعري مسافر بن أبي عـــــــــــــــــــــسرو ، وليتْ يَقولها المحزون^١
أي : ليت شعري أُنْجَمع أم لا ، ومسافر ، منادى ؛

وقد يُخبر ههنا ، بشرط الإفادة ، عن نكرة بنكرة ، لأننا ذكرنا في باب المبتدأ ، أن
التخصيص غير مشروط في المبتدأ ، مع حصول الفائدة ، وإنما لم يُخبر عن المبتدأ للنكر
بِخبر مؤخر ، لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ، وذلك لتوافق اعرائيهما ، وأما ههنا فالإعرابان
مختلفان ، قال :

فإن شفاء عبدة مهراقة^٢ ... - ٧٢٤

على ما أنشد سيبويه ؛

ويجوز ، أيضاً ، الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، نحو : أن كريماً أبوك ، قال تعالى :
« فإن حسبك الله »^٣ ، كما قلنا في باب كان ، في :

.. أظني كان أمك أم حمار^٤ - ٥١٢

ويجوز أن يكون « كفافاً » في قوله :

٨٦٩ - فليت كفافاً كان خبرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مروي^٥

(١) أورده سيبويه في ج ٢ ص ٣٢ ، وليت ، الثانية متونة مرفوعة لأنه قصد لفظها وفي شرح الشواهد للأعلم
أن مسافر بن أبي عمرو ، رجل من قريش كان صديقاً لأبي طالب فراه ، وبعد البيت :

بسورك الملت القريب كما هو ذلك تضج الرمان والزيتون

وهي في خزائن الأدب ؛

(٢) تقدم في ص ٢٠٦ من هذا الجزء ؛

(٣) من الآية ٦٢ سورة الأنفال ؛

(٤) تقدم في الجزء الثالث وفي هذا الجزء .

(٥) من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصم الثقفي ، في عتاب عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصم ، وهو
ابن عمه ، وهي قصيدة جيدة ، أولها قوله :

اسم ليت ، والجملة خبره ، على أن يُروى «خيرك» بالنصب ، فيكون اسم كان ، أيضاً نكرة ، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً» ، وإن روي برفعه ، فاسم «ليت» ، ضمير شأن محذوف ، وقوله «خيرك وشرك» اسم كان ، وكفافاً ، خبره ، ولم يثن لكونه مصدرأ في الأصل ، و «عني» متعلق بكفافاً ، أي ، مكفوفين عني ، والماء ، على هذا الوجه ، منصوب ، أي : ما ارتوى من الماء مرتوي ،

وقيل : شرك مرتوي ، بتقدير : مرتوياً : اسم وخبر ، معطوف على اسم كان وخبره ، أعني خيرك كفافاً ، أي : كان خيرك كفافاً وشرك مرتوياً عني ، أي كافاً ، فحذف النصب ضرورة كما في قوله :

٨٧٠ - فلو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت ، اهتدي ليا^١
ويكون الماء ، على هذا الوجه ، مرفوعاً ، فاعل «ارتوى» ، أي : ما دام الماء رياناً ؛

- تكادني كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لسي دوى

وشرح الرضي بيت الشاهد بما فيه الكفاية ؛ والقصيدة بيتاً لها في الأملالي جـ ١ ص ٦٨ ؛

(١) أي حركته والحرف المتحرك بها في حالة التثنية . فمولى معاملة المرفوع والمجرور ؛

(٧) واشم : اسم أن ، وسق أن يكون : واشياً ، والبيت من قصيدة لمجنون بني عامر : قيس بن الملوح ، قال

البندادي : هي من أشهر قصائده ، ومنها قبل هذا البيت :

خيلني لا والله ، لا أملك السلي قضى الله في ليلى ، ولا ما قضى ليا

قضاها لنيري وابتلاني بحبيها فهلاً بشي غير ليلى ابتلايها

[حروف العطف]

[الواو ، الفاء ، ثم ، حتى]

[معانيها وأحكامها]

[قال ابن الحاجب :]

« الحروف العاطفة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ،
« وإمّا ، وأم ، ولا ، وبلى ، ولكن ، فالأربعة الأولى للجمع
« فالواو للجمع مطلقاً ، لا ترتيب فيها ، والفاء للترتيب ، وثم
« مثلها بجملة ، وحتى مثلها ، ومعطوفها جزء من متبوعه
« لتنفيذ قوة أو ضعفاً » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن بعضهم عدّ « أي » المفسّرة منها ، وعند الأكثرين : أن ما بعدها عطف بيان
لما قبلها ، كما قال بعضهم : ان « بلى » التي بعدها مفرد ، نحو : جاءني زيد بل عمرو ،
أو : ما جاءني زيد بل عمرو ، ليست منها ، لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها ؛ وبدل الغلط
بدونها غير فصيح ، وأمّا معها ففصيح مطرد في كلامهم ، لأنها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط ؛

قوله : « للجمع » ، مراد النحاة بالجمع ههنا : ألا تكون لأحد الشئين أو الأشياء ،
كما كانت « أو » و « إمّا » ، وليس المراد : اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل ،

في زمان أو في مكان ، فقولك جاءني زيد وعمرو ، أو : فعمر ، أو : ثم عمرو ، أي حصل الفعل من كليهما ، بخلاف : جاءني زيد أو عمرو ، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر ؛

قوله : « فالواو للجمع مطلقاً » ، معنى المطلق ، أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أولاً ، وأن يكون حصل من عمرو أولاً ، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية ، لا دليل في الواو على شيء منها ؛

هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب ، والأربعي ، وابن درستويه^١ ، وبه قال بعض الفقهاء : أنها للترتيب ، دليل الجمهور : استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب ، وفيما : الثاني فيه قبل الأول ، كقوله :
٨٧١ - أغشى السبساء بكل أذكن عاتق أوجونة قلدحت وفض خنماها^٢
وقوله تعالى : « واسجدني واركمي »^٣ ، وقوله تعالى : « نموت ونحيا »^٤ ، والأصل في الاستعمال : الحقيقة ، ولو كانت للترتيب ، لتناقض قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجداً » وقولوا حطة^٥ ، وقوله تعالى في موضع آخر : « وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً »^٦ ، إذ القصة واحدة ؛

ثم اعلم أن الواو ، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً ، في فعل واحد ، نحو : قام زيد وعمرو ، أي حصل منهما القيام ، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم واحد نحو :

(١) تقدم ذكر هؤلاء جميعاً في أجزاء هذا الشرح ؛

(٢) من معلقة لبيد بن ربيعة السامري ، وقوله أغشى السبساء ، أي اشترى الخمر بالثمن العالي ، والمراد بالأذكن الفرق الذي يوضع فيه الخمر ، والوجنة : الخاية المظلية بالثأر والباء في بأذن بمعنى في ، أي اشترى الخمر الموضع في الفرق الأذكن أو الوجنة .. الخ ؛

(٣) من الآية ٤٣ في سورة آل عمران ؛

(٤) من الآية ٢٤ سورة البجائية ؛

(٥) الآية ٥٨ سورة البقرة ؛

(٦) الآية ١٦١ سورة الأعراف ؛

زيد قام وقعد ، أي حصل كلا الفعلين من زيد ، ومرةً يجمع مضموني الجملتين فصاعداً
في الحصول ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو ، ونحو : زيد قائم وعمرو قاعد ؛
فإن قلت : لو لم يحىء بالواو في عطف الجملة ، لَعَلِمَ ، أيضاً ، حصول مضموني
الجملتين ، فما فائدتها ؟

قلنا : بلى ، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً : أن يكون الكلام الأول غلطاً ،
ويحتمل حصول أحد الأمرين ؛ فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً ، ففائدة الواو
في مثله ، كفاثلة « لا » في مثل قولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، كما يحىء ، فكانه
زائد يفيد النص ، وإن لم يعده النحاة في الزوائد ؛

واعلم أنك إذا نفيت نحو : جاءني زيد وعمرو ، مثلاً ، وقلت : ما جاءني زيد
وعمر ، بلا قيد ، فهو في الظاهر نفي للاحتالات الثلاثة ، أي : لم يحىء ، لا في وقت
واحد ، ولا مع الترتيب ؛

والأكثر على ألا يعطف على المنفي بالواو ، ألا وبعد الواو « لا » ، نحو : ما جاءني
زيد ولا عمرو ؛ وذلك لأن الواو ، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في
وقت ، وعلى الترتيب ، إلا أنه ، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت ، كما في المفعول
معه ، وواو الصِّرف^١ ، ومع العطف أيضاً ، نحو : كل رجل وضعته ، وكيف أنت
وقصعة من ثريد ؛ يخيف أن يكون مراد المتكلم : ما جاءني زيد مع عمرو ، فيكون قد
نفي الاجتماع في وقت ، لا ترتب محيي أحدهما على محيي الآخر ، فجاء بلا ، في الأغلب
دفعاً لهذا التوهم ، وبيان أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة ؛

وقد تزايد فيما لا يحتمل الترتيب طرداً ، كقوله تعالى : « ولا تستوي الحسنة ولا

(١) المراد بها الواو التي ينصب بعدها المضارع في جواب الأمور المعروفة ، لأنها تصرف ما بعدها عن ظاهر
العطف الذي هو أصلها ، وانتظر تفصيل ذلك في نواصب المضارع أول هذا الجزء .

السَّيِّئَةُ^١ ، وقوله : « وما يستوي الأحياء ولا الأموات »^٢ ؛

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض ، فلا بد من القيد ؛ نحو : ما جاءني زيد وعمرو معاً ، أو ما جاءني زيد أولاً وعمرو ثانياً ، أو : ما جاءني زيد ثانياً وعمرو أولاً ؛ فينتفي بعد أن تقيّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران ؛

وأما لو كررت العامل فقلت : ما جاءني زيد ، وما جاءني عمرو ، فهو ، عند سيبويه : نفي للمجيبين ، المنقطع أحدهما عن الآخر ، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما ، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر ، فرفض بهذا الكلام وهمه ؛

وعند المازني^٣ : هو أيضاً ، نفي للاحتتمالات الثلاثة ، كما كان من دون تكرير العامل ، وهذا القول أقرب ، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي ، كفاصلة زيادة « لا » بعد الواو ، وأكثر ؛

قوله : « والفناء للترتيب » ، اعلم أن الفناء تفيد الترتيب ، سواء كانت حرف عطف أو ، لا ، فإن عطفت مفرداً على مفرد ، ففائدتها : أن ملابسمة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه : بعد ملابسمة المعطوف عليه بلا مهلة ، فعني قام زيد فعمرو : أي حصل قيام عمرو عقب قيام زيد بلا فصل ، ومعنى ضربت زيداً فعمراً ، أي وقع الضرب على عمرو عقب وقوعه على زيد ،

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد ، فالترتيب ليس في ملابسمتها لمدلول عاملها ، كما كان في نحو : جاءني زيد فعمرو ، بل في مصادر تلك الصفات ، كقولك : جاءني زيد ، الآكل فالنائم ، أي : الذي يأكل فينام ، كقوله :

(١) الآية ٣٤ سورة فصلت ؛

(٢) الآية ٢٢ سورة فاطر ؛

(٣) أبو عثان المازني ممن تكرر ذكرهم في هذا الشرح ؛

بالهف زِيَابَة للحارث الصا فإلقائهم فالآيب^١ - ٣٤٠
أي : الذي يصبح فيختم فيؤوب ؛

وإن لم يكن الموصوف واحداً ، فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في
الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة : يقدّم الأقرأ ، فالأفقه ، فالأقدم هجرة ، فالأسن^٢ ،
فالأصح ؛

وإن عطف الفاء جملة على جملة ، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب
مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل ، نحو : قام زيد ففقد عمرو ؛

وقد نفيد الفاء العاطفة للجمل : كون المذكور بعدها ، كلاماً مرتباً على ما قبلها في
الذكر ، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان ، كقوله تعالى : « ادخلوا أبواب
جهنم خالدين فيها فنبش مشوى المتكبرين »^٣ ، وقوله : « وأورثنا الأرض ، ننبؤاً من الجنة
حيث نشاء فنعم أجر العاملين »^٤ ؛ فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره ؛

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجل ، على المجل ، كقوله تعالى : « ونادى نوح
ربه ، فقال رب إن ابني من أهلي »^٥ ، الآية ؛ وتقول : أجبته فقلت لبيك ؛ وذلك أن
موضع ذكر التفصيل ، بعد الاجمال ، ومنه قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها
بأسنا يباتاً »^٦ ، لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك ، المجل ؛

وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد ، بمعنى « إلى » ، على ما حكى الزجاجي^٧ ، تقول

(١) تقدم ذكره وانظر لهرس الشواهد ؛

(٢) أي الأكبر ميئاً ؛

(٣) الآية ٧٢ من سورة الزمر ؛

(٤) الآية ٧٤ سورة الزمر ؛

(٥) الآية ٤٥ سورة هود ؛

(٦) الآية ٤ سورة الأعراف ؛

(٧) الزجاجي : عبد الرحمن بن اسماعيل ، منسوب إلى الزجاج لأنه تلميذه ؛

العرب : مُطِرْنَا ما زبالةً فالتعلبية^١ ، بحذف « بين » مع كونه مراداً ، ويقم^٢ المضاف إليه مقام المضاف ويعربه بإعرابه ؛ وهذا كما تقول : هي أحسن الناس ما بين قرن^٣ إلى قدم ؛ وما بين قرن فقدم ، وما قرناً فقدماً ، ولا يجوز حذف « ما » لكونه موصولاً فلا تقول : مُطِرْنَا زبالةً فالتعلبية ، ولا : هي أحسن الناس قرناً فقدماً ، وحكي إجازته عن هشام^٤ ؛ ومثله قوله :

٨٧٢ - قفا نبيك من ذكرى جيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل^٥
فتوضح فالحقارة لم يعف^٦ رسمها لما نسجت من جنوب وشمال
الفاء فيه بمعنى « إلى » ، أي : منازل بين الدخول إلى حومل ، إلى توضيح إلى الحقارة ؛

فإن قلت : كيف هذا وأنت لا تقول : خرجت إلى زيد إلى عمرو ، إذ الفعل لا يتعلق به حرفاً جرٍّ بمعنى واحد ، كما مر ، بلا عطف ،

قلت : يستعمل في تحديد الأماكن ، نحو قولك : اشتريت ما بين الموضع الفلاني ، إلى دار زيد ، إلى دار عمرو ، إلى دار خالد ؛ بحذف الواو تخفيفاً ، لدلالة الكلام عليه ؛ قال النابغة الجعدي :

٨٧٣ - أيا دار سلمى بالحرورية اسلمي إلى جانب الصَّمان فالملتئم^٧
أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرلم
ومسكنها بين العروب إلى اللوى إلى شعب ترعى بهن^٨ فقَئهم

(١) مكانان بالعراق ؛

(٢) أي للتكلم بهذا الأسلوب الذي حكاه الزجاجي ؛

(٣) هشام بن معاوية القريري ، تقدم ذكره ؛

(٤) مطلع معلقة امرئ القيس ، وتكرر الاستشهاد بأبياتها في هذا الشرح ؛ والدخول وحومل ، وتوضح ، والقرارة ، كلها أسماء أماكن ؛

(٥) الأبيات الثلاثة مطلع قصيدة للنابغة الجعدي ؛ وفي ألفاظها اختلاف في الرواية كما أن في ترتيبها هكذا بخلاف أيضاً ، وكل ما فيها أسماء لأمكنة ، والبردين تنبيه بَرْد ، والمراد : البرد في أول النهار والبرْد في آخره ؛

فإذا كثّر ذلك مع حرف الجر ، أعني « إلى » فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه :
أولى ، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ؛

ويجوز أن يكون المعنى : قفا نبك بين منازل الدّخول فنازل حومل ، فنازل توضح
فنازل المقرأة ؛ وكذا في غير هذا الموضع ؛

وأما قوله :

٨٧٤ - يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد^١
فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذكر ، لأنه يذكر في تعريف الأمكنة : الأخص بعد الأعم ،
فكانّ العلياء موضع وسيع ، تشتمل على مواضع منها السند ؛ فهو كقولك : داري ببغداد
فالكرخ ؛

فإذا نفيت ، مثلاً ، قولك : جاءني زيد فعمرو ، فقلت : ما جاءني زيد فعمرو ،
فأتنا نافي لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد ، فيمكن أن يحصل المجيثان في حالة ، وأن
يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد ؛

هذا الذي ذكرنا كله ، حكم فاء العطف ؛

والتي لغير العطف ، أيضاً ، لا تخلو من معنى الترتيب ، وهي التي تسمى فاء السببية ،
ونختص بالجمال ، وتدخل على ما هو جزاء ، مع تقدم كلمة الشرط نحو : إن لقيت فأكرمه ،
ومن جاءك فأعطه ، وبدونها ، نحو : زيد فاضل فأكرمه ، وتعريفه^٢ بأن يصلح تقدير
« إذا » الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها ، فللمعنى في مثالنا :
إذا كان كذا ، فأكرمه ، وهو كثير في القرآن المجيد ، وغيره ، قال تعالى : « أم لهم
ملك السموات والأرض وما بينهما ، فليرتقوا في الأسهاب »^٣ ، وقال تعالى : « قال أنا

(١) مطلع قصيدة التابغة الليثاني التي تُمد إحدى المملقات في رأي بعض العلماء ؛

(٢) أي الضابط الذي يمكن معرفته به ؛

(٣) الآية ١٠ سورة ص ؛

خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ، قال فأخرج منها ^١ ، أي : إذا كان عندك هذا الجبر فأخرج ، وقال : « رَبِّ فَأَنْظِرْنِي » ، أي إذا كنت لعتني فأَنْظِرْنِي ، وقال : « فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ » ، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ، « قال فبِعِزَّتِكَ » ، أي إذا أعطيتني هذا المراء فبِعِزَّتِكَ « لِأَغِيْنَهُمْ » وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية ، وذلك إذا كان ما بعدها مسبباً لما قبله ، كقوله تعالى : « أخرج منها فَأَنَّكَ رَجِيمٌ » ^٢ ؛ وتقول : أكرم زيداً فإنه فاضل ، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى ، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ؛ وذلك أنك تقول : زيد فاضل فأكرمه ، وتمكس فتقول : أكرمه فإنه فاضل ؛

ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة ، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة ، نحو : يقوم زيد فيغضب عمرو ، لكن لا يلزمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه ؛ ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع السببية ، وليست بها ، بل هي زائدة ، وفائدة زيادتها : التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، كما تقدم في الظروف المبنيّة ^٣ ؛

وقد نجى زائدة في غير هذا الموضع المذكور ، نحو : زيدٌ فوجد ، عند الأخفش ؛ وقوله :

لا تجزعسي ان مغيساً أهلكه فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ^٤ - ٤٦
ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب ، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل ، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

(١) هذا وكل ما سيذكره الشارح من الآيات : ٧٦ إلى ٨٢ في سورة ص ؛

(٢) الآية ٣٤ سورة الحجر ؛

(٣) في الجزء الثالث ؛

(٤) تقدم الاستشهاد به في الجزء الأول باب المبتدأ والخبر ، وتكرر في مواضع أخرى ، وهو في سيبويه ج ١

ص ٦٧ ، وهو للتمر بن تولب ؛

فتصبح الأرض مُخضرة^١ ، فإن اخضرار الأرض ، يتبدئ بعد نزول المطر ، لكن يتم في مدة ومهلة ، فجيء بالفاء ، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ، ولو قال : ثم تصبح ، نظراً إلى تمام الاخضرار ، جاز ؛ وكذا قوله تعالى : « ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه^٢ » ، نظراً إلى تمام صيرورتها علقه ، ثم قال : « فخلقنا العلقه مضغة ، فخلقنا المضغة عظاماً ، فكسونا العظام لحماً^٣ » ؛ نظراً إلى ابتداء كل طور ، ثم قال : « ثم أنشأناه خلقاً آخر^٤ » ، إمّا نظراً إلى تمام الطور الأخير ، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية ، من الأطوار المتقدمة ؛

قوله : « وثم مثلها بجهلة^٥ » ، أي مثل الفاء في الترتيب ، إلا أنها تختص بالجهلة والتراخي ، ومن كم قال سيويه في : مررت بزيد ثم عمرو : ان المرور : مُروران^٦ ؛

ولا تكون إلا عاطفة ، ولا تكون للسببية ، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ، ولا تعطف المفصل على المجرى كالفاء ؛ وقد تجيء في الجمل خاصة ، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها ، وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى : « ثم أنشأناه خلقاً آخر^٧ » ، وكقوله تعالى : « خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون^٨ » ، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد ، غير مناسب وهذا المعنى : فرع التراخي ومجازة ، وكذا في قوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة^٩ » ثم قال : « ثم كان من الذين آمنوا^{١٠} » ، فإن الإيمان بعيد المنزلة من فك الرقبة ، والإطعام ، بل لا نسبة بينه وبينهما ، وكذا قوله « وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه^{١١} » ، فإن بين توبة العبد ، وهي انقطاع العبد إليه بالكلية وبين طلب المغفرة يوماً بعيداً ؛

(١) الآية ٦٣ سورة الحج ؛

(٢) الآيتان ١٣ ، ١٤ سورة المؤمنون ؛

(٣) يعني أن المرور حصل مرتين ؛

(٤) أول آية في سورة الأنعام ؛

(٥) من الآية ١١ إلى ١٧ سورة البلد ؛

(٦) الآية ٣ سورة هود ؛

وقد نجيء « ثم » لمجرد الترتيب في الذكر ، والتلّجّح في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والتأخر بين تلك الدرج ولا أنّ الثاني بعد الأول في الزمان ، بل ربّما يكون قبله ، كما في قوله :

٨٧٥ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْسُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^١
فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح ، فابتدأ بسيادته ، ثم بسيادة أبيه ، ثم بسيادة جدّه ، لأن سيادة نفسه أخصّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد ،

وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه ، فثمّ ، ههنا ، كالفاء في قوله تعالى « فبئس مثوى المتكبرين »^٢ كما ذكرنا ؛

وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضاً ، لمجرّد التدرج في الارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول ، وذلك أن تكرر الأول بلفظه ، نحو : بالله ، فبالله أو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين »^٣ ، وقوله : « كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون »^٤ ؛

وأما قوله تعالى : « فإلينا مرجعهم ثم الله شيّد على ما يفعلون »^٥ ، فأقام العلة مقام المعلول^٦ ، وقوله تعالى : « وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى »^٧ ، أي بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، كما قيل في : « اهتدنا الصراط

(١) من أبيات لأبي نواس : الحسن بن هاني في مدح العباس بن عبيد الله بن جعفر والرواية : قل لمن سار .. الخ وبعده : وأبو جهّ فساد إلى أن يتلاقى زواره ومعلّمه ، وليس المقصد به الاستشهاد وإنما هو تمثيل لأمر معنوي ؛

(٢) الآية ٧٢ المتقدمة من سورة الزمر ؛

(٣) الآية ١٧ ، ١٨ سورة الانقطاع ؛

(٤) الآية ٣ ، ٤ سورة التكاثر ؛

(٥) الآية ٤٦ سورة يونس ؛

(٦) لأن التقدير : ثم نعلّمهم لأن الله شيّد ...

(٧) الآية ٨٢ سورة طه ؛

المستقيم^١ ، أي أبقينا عليه ، فاستعمل « ثم » ، نظراً إلى تمام البقاء ، واستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ، لأن البقاء عليها أفضل ، فيكون كما قلنا في قوله : « ثم أنشأناه خلقاً آخر^٢ » ، من الوجهين ؛

[همزة الاستفهام]

[مع هذه الأحرف]

وقد تدخل همزة الاستفهام المقيدة للإنكار على واو المطف ، كقوله تعالى : « ولقد أنزلنا إليك آيات بينات ، وما يكفر بها إلا الفاسقون ، أو كلّموا عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم^٣ » ، الآية ، فقوله : أو كلّموا ، عطف على « لقد أنزلنا » ، والهمزة لإنكار الفعل^٤ ، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ ، أو التقرير ، إذا دخلت همزته على جملة منفية ، كقوله تعالى : « قالوا لولا أوتي مثل ما أوتي موسى ، أو لم يكفروا .. »^٥ ، عطف « لم يكفروا » على : « قالوا لولا أوتي » ؛

وكذا تدخل على فاء المطف ، للإنكار ، كقوله تعالى : « ومنهم من يستمعون إليك ، أفأنت تسمع الصم^٦ » ، فقوله « أنت تسمع الصم » ، عطف على : « ومنهم من يستمعون » ، أي بعضهم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة ، أفأنت تسمع هؤلاء الصم ؛

(١) الآية ٦ سورة فاتحة الكتاب ؛

(٢) في آية المؤمنين السابقة ؛

(٣) الآية ٩٩ ، ١٠٠ سورة البقرة ؛

(٤) الذي هو التنبه في قوله نبذه فريق منهم ؛

(٥) الآية ٤٨ سورة القصص ؛

(٦) الآية ٤٢ سورة يونس ؛

وكذا قوله : « ومنهم مَنْ ينظر إليك ، أفأنت تهدي العمى »^١ ، أي ينظر إليك ،
غير مبصر في الحقيقة ؛

وتكون الهمة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي ، وقد تدخل على فاء السببية
كقوله تعالى : « مَنْ إله غير الله يأتيكم بضياء » أفلا تسمعون^٢ ، أي إذا كان كذا
فَلِمَ لا تسمعون ، وكذا قوله تعالى : « مَنْ إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون »^٣
فالفاء للسببية والهمة للتوبيخ ، أو التقرير ؛

وكذا تدخل همة الإنكار على « ثم » ، المفيدة للاستبعاد ، كقوله تعالى : « ماذا
يستعمل منه المجرمون ، أثم إذا ما وقع آمنتم به »^٤ ، فثم ، وهنا ، مثلها في قوله تعالى :
« ثم الذين كفروا بربهم يعدلون »^٥ ، لأن الإيمان بالشيء مستبعد من استعجاله ، استهزاء ؛
وهذه الحروف ، ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر ، كما يدَّعيه جار الله في
الكشاف ، ولو كانت كما قال ، لجاز وقوعها في أول الكلام ، قبل تقدم ما يكون معطوفاً
عليه ؛ ولم يجي إلا مبنية على كلام متقدم ؛

[زيادة هذه الأحرف]

وهذه الحروف الثلاثة ، نجيء عند الأخفش زائدة ؛ والبصريون يؤولون فيما يقبل
التأويل ، صيانةً للحروف من الزيادة ؛

(١) الآية ٤٣ سورة يونس ؛

(٢) الآية ٧١ سورة القصص ؛

(٣) الآية ٧٧ سورة القصص ؛

(٤) الأيتان ٥٠ ، ٥١ سورة يونس ؛

(٥) أول سورة الأنعام وتقدمت قريباً ؛

أما الواو ، فمثل قوله تعالى : ﴿ فلما أسلما وتلّاه للجبین ونادیناه ﴾^١ ، قال البصريون : جواب ﴿ لمّا ﴾ محذوف ، أي .. وتله للجبین ونادیناه ، كان هناك ما لا يوصف من أطافه تعالى ، وكذا قوله :

٨٧٦ - فلما أجزنا مساحة الحيّ وانتحي بنا بطن خبت ذي حِقَاف عَقَقَل^٢
وأما قوله :

٨٧٧ - ولمّا رأى الرحمن أن ليس فيهم رشيد ، ولا ناهٍ أخاه عن الغدر^٣
وصبّ عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالملنى : غَضِبَ عليهم ، وصبّ بحذف المعطوف عليه ، وكذا قوله :

٨٧٨ - فإذا وذلك يا كَيْبِشَةَ لم يكن إلا كَلَمَةً حالم بخيال^٤
أي : فإذا إمامك وذلك الإلام ؛

وأما الفاء في قوله :

أراني إذا ما بَيتُ ، بَيتٌ على هوى فَمَ إذا أصبحت ، أصبحت غادياً^٥ - ٦٤١
قيل : الفاء زائدة ، وقيل : بل الزائدة « ثم » لحرمة التصدير ؛

وأجاز الأخفش : زيد فوجد ، وزيد فقائم ، قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر :

(١) الآيتان ١٠٣ ، ١٠٤ سورة الصافات ؛

(٢) من معلقة امرئ القيس ، التي تكرر الاستشهاد بأبيات منها . والخبت باطن الأرض المساء ، والجفاف جمع حشف وهو الرمل المنطوف ، العَقَقَل : للمجتمع الكثير ؛

(٣) البيتان من قصيدة للأخطل التغلبي ، ويروى : آمال عليهم تغلب فيخرج بذلك عن موضوع الاستشهاد ، وتغلب قبيلة الأخطل وقال : ابنة بهذا الاعتبار لم قال فكانوا باعتبار الحيّ ؛

(٤) من أبيات لثمام بن منبيل ، وأورد البندادي نظائر لهذا الشاهد ، من كلام أبي كبير الهذلي ، وربيعة بن مقروم الضبي ، واللغة بفتح اللام المشددة بمعنى الإلام وهو ملابس الشيء على وجه سريع ؛

(٥) تقدم في هذا الجزء ص ٤٩ وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى ؛

وقالته نحو لسانك فأنكح فئاتهم واكرومة الحيين خيلوكما هيا^١ - ٧٦
والفاء في قوله :

أبا خراشة أما أنت ذا نَفَر فان قومي لم تأكلهم الضبيع^٢ - ٧٤٠
زائدة عند البصريين دون الكوفيين ، كما مر في بابه ؛

وأما « ثَم » قال الأخفش : هي زائدة في قوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض
بما رحبت ، وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ثم تاب عليهم »^٣ ،
ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه ، أي : ألهمهم الإنابة ، ثم تاب عليهم ؛
وكل ما جاء من مثله ، فإن أمكن الاعتذار عنه ، فهو أولى ، وإلا ، فليحكم بزيادة
الحرف ؛

وأنشد أبو زيد^٤ لزيادة « أم » قول الراجز :
٨٧٩ - يادهر ، أم ساكان مشبي رقصا بل قد تكون مشبي توفصا^٥

قوله : « وحتى مثلها » ، يعني : مثل « ثم » في الترتيب والمهلة ؛
وقال الجزولي^٦ : المهلة في « حتى » ، أقل منها في « ثم » فهي متوسطة بين الفاء ،
التي لا مهلة فيها ، وبين « ثم » ، المفيدة للمهلة ؛
والذي أرى : أن « حتى » لا مهلة فيها ، بل « حتى » العاطفة ، تفيد أن المعطوف هو

(١) تقدم في الجزء الأول ، باب للبند والخبر ؛

(٢) من شعر العباس بن مرداس ، وتقدم في الجزء الثاني ، في باب خبر كان وأنحواتها ؛

(٣) من الآية ١٨ سورة التوبة ؛

(٤) المراد أبو زيد الأنصاري صاحب التواذر ؛

(٥) الرقص بفتح الراء والقاف المشي الخفيف قال ابن دريد هو شبيه بالقران ، أي القفز ، والرقص الخطو
المقارب ، ولم ينسب هذا الرجز بأكثر من روايته عن أبي زيد ؛

(٦) تقدم ذكره كثيراً ؛

الجزء الثاني ، إمّا في القوّة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه ؛ وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف ، بما^١ بعد « حتى » أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر ، كقولك : توفّى الله كلّ أبٍ لي ، حتى آدم ؛ وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر ، نحو : مات الناس حتى الأنبياء ؛

فالمقصود : أن الترتيب الخارجي ، لا يعتبر فيها ، أيضاً ، كما لا يُعتبر فيها المهلة ، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ، ذهنياً ، من الأضعف إلى الأقوى ، كما في مات الناس حتى الأنبياء ، أو من الأقوى إلى الأضعف ، كما في : قدم الحجاج حتى المشاة ؛

[أو ، إمّا ، أم]

[أم المتصلة ، والمنقطعة]

[قال ابن الحاجب :]

« وأو ، وإمّا ، وأمّ ، لأحد الأمرين مبهماً ، وأم المتصلة »
 « لازمة لمزة الاستفهام ، يليها أحد المستويين والآخر الهمة ، »
 « بعد ثبوت أحدهما ، لطلب التعين ، ومن تسمّ ، لم يميز : »
 « أرايت زيدا ، أم عمراً ، ومن ثمّ كان جوابها بالتعين »
 « دون : نعم ، أو : لا ؛ والمنقطعة ، كبلّ والهمة ، مثل : »
 « إنها لأبل أم شاء ؛ و : إمّا ، قبل المعطوف عليه لازمة مع »
 « إمّا ، جائزة مع أو ؛ »

[قال الرضي :]

اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين ، أو أحد الأمور ، و « أو » ، و « إمّا »

(١) متعلق بقوله وقد يكون تعلق الفعل ؛

العاطفتان في المعنى سواء ، ألا في شيء واحد ، وهو أن «أو» ، مجيء بمعنى «إلى» أو «إلا»^١ ، ومجيء ، أيضاً ، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون ، إذن ، بعدها إلا الجملة ، فلا تكون حرف عطف ، بل حرف استئناف وإذا كانت حرف عطف ، فقد تعطف المفرد على المفرد ، نحو : جاءني زيد أو عمرو ، وقد تعطف الجملة على الجملة ، نحو : ما أبالي : أقمت أو قعلت ؛

وتقول في الاستئناف : أنا أخرج اليوم ، ثم يبدو لك الإقامة فتقول : أو أقم ، أي : بل أقم على كل حال ، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة ؛

وأما قوله :

٨٨١ - بَدَتْ مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنتت في العين ألمح^٢
فلا يحتمل العطف إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله : قرن الشمس ، كما هو حق المعلوم ؛ وكذا في قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون »^٣ ، أي : بل يزيدون ؛ وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى ، لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف ، بناء على ما يحزر^٤ الناس من غير تعمق ، مع كونه تعالى علماً بعدادهم وأنهم يزيدون ، ثم أخذ ، تعالى ، في التحقيق ، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر ، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك ؛

وكذا قوله تعالى : « كلمح البصر »^٥ ، بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب

(١) أي يصبح أن يقع في موقعها أحدهما ، وانظر ص ٧٥ من هذا الجزء في نواصب المضارع ؛

(٢) قوله : وصورتها بالجر ، عطفاً على قوله قرن الشمس أي هي مثل قرن الشمس أو مثل صورتها ثم أضرب ملتفتاً إلى قوله أو أنتت .. ونسب ابن جني البيت إلى ذي الرمة وقال البغدادي : لم أجده في ديوانه ؛

(٣) الآية ١٤٧ سورة الصافات ؛

(٤) أي يقدرون تقديرًا مبنياً على التخمين والحس ؛

(٥) من الآية ٧٧ في سورة النحل ؛

عماً يخلطون فيه ، في هذه القضية ان قالوا ذلك ، وحقق وقال : « أو هو أقرب » ، أي بل هو أقرب ؛

وقالوا : إنَّ لـ : أو ، إذا كان في الخبر ثلاثة معانٍ : الشك ، الإبهام ، والتفصيل ، وإذا كان في الأمر ، فله معنيان : التخيير والإباحة ؛

فالشك : إذا أخبرت عن أحد الشئين ولا تعرفه بعينه ، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطب ؛ فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، ولم تعرف الجاني منهما ، فأو ، للشك ، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع ، فهو للإبهام ، كقول ليبيد :

٨٨٢ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَمِشَّ أَبُوهُمَا وهل أنا إلا من ربيعة أو مُضَرٍّ
والظاهر^٢ : أنه كان يعرف أنه من أيهما ، وقال الله تعالى : « أتأثما أمرنا ليلاً أو نهاراً »^٣ ؛

والتفصيل : إذا لم تشك ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، كقولك : هذا إما أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا ، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض أو على أنه عرض لا جوهر ، أو على أنه لا هذا ولا ذاك ؛

وأما في الأمر ، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف ، في الغالب ، فهي للإباحة ، نحو : تَعَلَّمْ الفقه أو النحو ، وجالس الحسن أو ابن ميرين ، وإلا فهي للتخيير ، نحو : اضربْ زيداً أو عمراً ؛

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتم أحدهما ، ولا يجوز الجمع ؛

(١) قوله : تَمَنَّى : أصله تَتَمَنَّى ببناءين ، وليس فعلًا ماضيًا ، ومن أبيات ليبيد هذه قوله :

إِلَى الْحُسُودِ نَسَمِ اسْمِ السَّلَامِ عَلَيْكَ وَمِنْ نَيْكِ حَوْلًا كَامِلًا قَدْ احْضَلْ

(٢) يريد أن يقول أنه من الواضح أن ليبيدًا يعرف أنه من أي القبيلتين ؛

(٣) الآية ٢٤ سورة يونس ؛

هذا ما قيل ، وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو : تعلم الفقه أو النحو ، لم يفهم من «أما» و «أو» ، بل ليستا إلا لأحد الشيتين في كل موضع ، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معاً ، لأن تعلم العلم خير ، وزيادة الخير خير ، فدلالة «أو» و «أما» في الإباحة والتخير ، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيتين أو الأشياء على السواء ، وهذه المعاني تعرض في الكلام ، لا من قبل «أو» ، و «أما» بل من قبل أشياء أخر ، فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام ، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك ، والإباحة ، من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة ، والتخير من حيث لا يحصل به ذلك ؛

وأما في سائر أقسام الطلب ، فالاستفهام نحو : أزيد عندك أو عمرو ، لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة ، وأما التمني نحو : ليت لي فرساً أو حميراً ، فالظاهر فيه جواز الجمع ، إذ في الغالب من العادات أن من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً ، وأما التحضيض ، نحو : هلاً تتعلم الفقه أو النحو ، وهلاً تضرب زيداً أو عمراً ، والقرض نحو : ألا تتعلم الفقه أو النحو وألا تضرب زيداً أو عمراً ، فكلاً من في الإباحة والتخير بحسب القرينة ، ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع ، جاز استعمالها بمعنى الواو ، قال :

وكان سيان أن لا يسرحوا غنماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح^١ - ٣٤٥
فإن «سيان» بمعنى : مستويان ، وهو بين الشيتين ، وقال :

٨٨٣ - سيان كسر رغيغه أو كسر عظم من عظامه^٢

وقد يحكي «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا» كما تقدم في نواصب المضارع ، وإذا نفيت الخبر ، نحو : رأيت زيداً أو عمراً ، فإن أردت نفي رؤيتهما معاً ، قلت : ما رأيت واحداً

(١) تقدم ذكره في الجزء الثاني آخر باب العطف ؛

(٢) هو من شعر محمد بن يحيى اليزيدي وهو من المحدثين يهجو شخصاً بالخل ، اسمه أبو القتاتل . وقبلة :

استيق ود أي القسا تل حين تنو من طعامه ؛

منهما أو : ما رأيت أحدهما ، أو : ما رأيت زيداً ولا عمراً ، وإن أردت نفي رؤية أحدهما لا رؤيتهما ، فإن تعيّن عندك ذلك الواحد ، وقصدت تعيينه للمخاطب ، سمّيته ، نحو : ما رأيت زيداً ، أو : ما رأيت عمراً ، وإن لم يتعيّن عندك ، أو تعيّن وقصدت الإبهام قلت : ما رأيت زيداً أو عمراً ، فيكون المعنى : ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر ؛

وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي ، كما إذا قلت مثلاً في : اضرب زيداً أو عمراً : لا تضرب زيداً أو عمراً ، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى : لا تضرب أحدهما واضرب الآخر ، كما كان في الأمر معناه : اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر ؛

فإن قلت : فلا يبقى ، إذن ، فرق بين الأمر والنهي ، ولا بين الخبر المثبت والمُنفي في : رأيت زيداً أو عمراً ، وما رأيت زيداً أو عمراً ؛

قلت : لا يبقى فرق في أصل الوضع ، إلا إذا كان المحدود^١ أكثر من اثنين فإنك إذا قلت : اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً ، فالعنى اضرب أحدهم ولا تضرب الآخرين ، وإذا قلت : لا تضرب زيداً أو عمراً أو خالداً ، فالعنى : لا تضرب أحدهم واضرب الآخرين ، وكذا في الخبر ، نحو : رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً ، وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً ، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع ، ثم بعد ذلك ، جرّت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد» ، أو ما يؤدي معناه ، في الإثبات ، فعناه : الواحد فقط ، وإذا استعمل في غير الموجب فعناه ، العموم في الأغلب ، ويجوز أن يُراد الواحد فقط ، أيضاً ؛

تفسير ذلك : أنك إذا قلت في الموجب مصرّحاً بالواحد : رأيت واحداً من زيد وعمرو ، مثلاً ، وكذلك فيما يؤدي معنى الواحد ، نحو : رأيت رجلاً منهما ، أو : رأيت زيداً أو عمراً ، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط ، وإذا قلت في غير الموجب : ما رأيت واحداً منهما ، أو : ما رأيت رجلاً منهما ، أو : ما رأيت زيداً أو عمراً ، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة ، وإن احتمل أن تريد به الواحد

(١) أي المذكور في الكلام والمقصود منه ؛

فقط فيكون المعنى : ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخر ، لكن الأغلب في الاستعمال ، أن يكون المراد : ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد ، أي أن المراد نفي رؤيتهما كليهما ، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية ، فإذا قلت : لقيت واحداً منهما أو ما يؤدي معناه نحو : لقيت زيدا أو عمراً فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله ، أي عدم الرؤية ، فيبقى الآخر على أصله ، أي غير مرئي ؟

وأما إذا قلت : ما لقيت واحداً منهما ، أو ما يؤدي معناه ، وهو : ما لقيت زيدا أو عمراً ، والأصل عدم الرؤية ، ولم يصرح فيه إلا بعدم رؤية واحد منهما ، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية أولى ، فيكون نفيًا لمطلق الرؤية ؛

فإن قلت : فإذا كان الأصل عدم الرؤية ، كان عليك ألا تأتي بمفعول لرأيت ، لا واحداً ولا أكثر ، حين نخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله ، بل كان يكفيلك أن تقول : ما لقيت من جنس الرجال ، فما دعائك إلى تقييد نفي الرؤية بواحد ؟

قلت قصد المبالغة ، وبيان ذلك أن الأصل ، أي عدم الرؤية ، بقي على حاله ، ولم ينتف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد ، فما زاد ؛

وإذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم : ان النكرة في غير الواجب تفيد العموم في الأغلب ، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة ، والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب ، كما مضى ؛

فإن قصدت التنصيص على العموم قلت : ما لقيت من رجل ، ومن واحد ، وإذا قلت : ما لقيت رجلين ، أو رجالاً ، فالمعنى : ما لقيت مثني واحداً من هذا الجنس ، وما لقيت جماعة واحدة منه ؛ فمع عَدَم « من » يحتملان الاستغراق وغيره ، ومع « من » بصير الأول نصاً في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس ، والثاني نصاً في استغراقه لجميع جماعاته ؛

فظهر أن معنى : ما رأيت زيدا أو عمراً : ما رأيت زيدا ولا عمراً ، في الأظهر ، وكذا معنى ، لا تضرب زيدا أو عمراً ؛ ويحتمل احتمالاً مرجوحاً : لا تضرب أحدهما

واضرب الآخر ؛ ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى : « ولا تطع منهم
آثماً أو كفوراً »^١ ، إذ لا يجوز أن يريد : لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر ، لقرينة الإثم
والكفر ؛

فلفظة « أو » في جميع الأمثلة ، موجبة كانت ، أو ، لا ، مفيدة لأحد الشئين أو
الأشياء ، ثم معنى الوحلة في غير الموجب يفيد العموم ، فلم تخرج « أو » مع القطع بالجمع
في الانتهاء^٢ في نحو : « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » ، عن معنى الوحلة التي هي موضوعة
له ، والله أعلم ؛

وأما « إما » فهي بمعنى « أو » في جميع الأحكام المذكورة ، إلا أن المعطوف عليه
بإثماً ، لا بد أن يكون مصدراً بإثماً أخرى ، نحو : جاءني إما زيد وإثماً عمرو ، فبني الكلام
مع « إما » ، على أحد الشئين ، أو الأشياء ، وأما مع « أو » فإن تقدم « إما » على المعطوف
عليه ، نحو : جاءني إما زيد أو عمرو ، فالكلام مبني على ذلك ، وإن لم يتقدم ، جاز
أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشئين بعد ذكر المعطوف عليه ، تقول مثلاً : قام زيد ،
قاطعاً بقيامه ، ثم يعرض للشك ، أو قصد الإبهام فتقول : أو عمرو ؛ ويجوز أن يكون
شاكاً أو مبهماً من أول الأمر ؛ وإن لم يأت بحرف دال عليه ، كما تقول مثلاً : جاءني
القوم ، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك : إلا زيداً ؛

فإنما الثانية ، في كل كلام ، لا بد لها من تقدم « إما » أخرى داخلة على المعطوف
عليه ، بخلاف « أو » ، فإنه يجوز فيه تقدم « إما » عليه ، وعدم تقدمها ، نحو : جاءني
إثماً زيد أو عمرو ، و : جاءني زيد أو عمرو ؛

وقد جاءت « إما » غير مسبقة بإثماً أخرى ، لكنها تقدر ، حملاً على الكثير الشائع
من استعمالها ؛ أنشد القراء :

(١) الآية ٢٤ سورة الدھر ؛

(٢) الانتهاء ، أي ما يستفاد من صيغة التثني وهو الامتنال ؛

٨٨٤ - تِلْمٌ بدارٌ قد تقادم عهدهما وإمّا بأموات أَلَمْ خيالهما^١
 أي : إمّا بدار ، وإمّا بأموات ؛ وقد تحلّف الثانية « إلّا » ، قال :
 ٨٨٥ - فإمّا أن تكون أخشي بصلقي فأعرف منك غشي من سميتي^٢
 وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أهيبك وتثقيني
 وتلزم الثانية الواو ، وربما تردّ بلا واو ، نحوخذ إمّا هذا ، إمّا ذاك ، قال :
 ٨٨٦ - يا ليتنا أمّنا شالت نعامتها إمّا إلى جنة ، إمّا إلى نار^٣
 ويروى : إمّا إلى جنة .. وهي لغة في إمّا ؛

وقالوا : إن « إمّا » لا تستعمل في النهي ، وحكى قطرب^٤ فتح هزرة « إمّا » العاطفة ؛
 وهي عند سيبويه^٥ : مركبة من : إن وما ، بدليل حلف « ما » للضرورة قال :
 ٨٨٧ - سقته السرواصدُ من صبيغ وإن من خريف فلن يعدما^٦
 فارنكب الشاعر حلف « إمّا » الأولى ، وحلّف « ما » من الثانية ؛
 وقال :

-
- (١) البيت للفرزدق من قصيدة مدح بها سليمان بن عبد الملك ، وصواب الرواية تهاض بدار ؛
 وقوله : وكيف بنفس كلما قلتُ أشرفت على البرء من دهما ؛ هيف انعلما
 (٢) من قصيدة المهذب العبدي التي أوتها ؛
 أفساطم قيل ينك متصيني ومنمك ما سألت كأن تبيني
 (٣) شالت نعامتها ، كناية عن موتها ، يتمنى موت أمه ، لأنها كانت نهته عن التزوج بامرأة معينة فعصاها
 وتزوجها فقاتلت أمه فيه شعراً تلعه وتذم تلك المرأة فقال أبياتاً في ذم أمه ، قال البغدادي هو شاعر اسمه
 سعد بن قرط ويلقب بالنحيف ؛
 (٤) هو محمد بن المستنير ، تلميذ سيبويه ، وتكرر ذكره ؛
 (٥) سيبويه ج ١ ص ١٣٥ ؛
 (٦) الرواعد : السحب المملوءة بالماء ، والمراد بالصيف والخريف الوقتان المعروفان من العام . والبيت من قصيدة
 للنمر بن تولب فيها كثير من اللواظ ، ومنها قوله :
 فإني الخيفة من يشهها فسوف تصادفك أينما
 ومنها : فلو أنّ من حضه نالجا لأقبيته الصدع الأعصا
 وهو يريد بالصبيح الأعصم ، نوعاً من الوعول الجبلية ، وهو مرجع الضمير في البيت الشاهد ؛

٨٨٨ - لقد كذبتك نفسك فاكذبتهما فإن جَزَعاً وإن إجمالاً صبراً
قال : التقدير : إمّا تجزِع جزعاً .. ؛

ولا منع من تغيّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب ، كما مضى من كون : « مِمّاً »
بمعنى « رُبّماً » ؛

وقال غيره : هو مفرد غير مركب ، إذ الإفراد أصل في الحروف ، وتأوّل البيهقي بأن
الشرطية ، وشرطها : « كَانَ » ، المحذوفة ، أي : فإن كان جزعاً ؛

ومنع أبو علي ، وعبد القاهر^٢ من كونها عاطفة ، لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف
على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا تصلحان للعطف ؛

وشبهة من جعلها حرف عطف : كونها بمعنى « أو » العاطفة ، ولا يلزم ذلك ، فإن
معنى « أن » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية ، والأولى تنصب المضارع ، بخلاف الثانية ؛

وقال الأندلسي^٣ : إمّا الأولى مع الثانية حرف عطف ، قدّمت تنبيهاً على أن الأمر
مبني على الشك ، والواو جامعة بينهما ، عاطفة لإمّا الثانية على الأولى ، حتى تصيراً كحرف
واحد ، ثم تعطفان معاً : ما بعد الثانية على ما بعد الأولى ؛

وهذا عُذر بارد من وجوه : لأنّ تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف ، غير موجودة^٤ في كلامهم ؛

(١) هكذا أورده الشارح : فاكذبها ، بخطاب المفرد المذكور مؤكداً بالنون الخفيفة ، وهو كذلك في مسيو به ،
وفرشه الأعلام على ذلك ، قال البغدادي أن الصواب أن يكون بخطاب المفردة المؤنثة : لقد كذبتك نفسك
فاكذبها .. قال وهو من قصيدة للريد بن الصمة في رثاء معاوية بن عمرو ، أخي الخنساء ، والخطاب
في البيت لها ؛ فهو يقول لها لقد كذبتك نفسك فيما أملت من حياة أخيك فلا تصدقها بعد ذلك فيما تحدثك
به ، فأما أن تجزعي وإما أن تصبري صبراً جميلاً ؛

(٢) و (٣) تكرر ذكر هؤلاء جميعاً ؛

(٤) أي هذه الأمور التي ذكرها ؛

فالحق : أن الواو هي العاطفة ، و « إِمَّا » مفيدة لأحد الشيتين ، غير عاطفة ؛ والواو في نحو قوله : إِمَّا إلى جنة إِمَّا إلى نار : مقدرة ؛

قوله : « وأم المتصلة ، لازمة همزة الاستفهام .. إلى آخره » ؛

اعلم أن « أم » على ضربين : متصلة ومنفصلة ، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء : أحدها تقدم همزة ، إِمَّا للاستفهام نحو : أزيد عندك أم عمرو ، أو للتسوية ، نحو : « سواءٌ عليهم أستغفرتَ لهم أم لم تستغفر لهم »^١ وقد يجيء شرح همزة التسوية ، وهذه همزة قد تكون مقدرة قبل « أم » المتصلة في الشعر ، قال :

٨٨٩ - لعمري ما أدري ، وإن كنت دارياً بسبع رَمين الجمرَ أم بثمانٍ^٢
وقال :

٨٩٠ - لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر^٣
وقال :

٨٩١ - كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط غَلَس الظلام من الرِّباب خيالاً^٤
وليس بكثير ؛

وربما يجيء « هل » قبل المتصلة على الشلوذ ، نحو : هل زيد عندك أم عمرو ؛ وإنما لزمّت همزة في الأغلب ، دون « هل » ، لأن « أم » المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضماً ، وهي ، مع أداة الاستفهام التي قبلها ، بمعنى : أي الشيتين ، فشاركت همزة الاستفهام

(١) الآية ٦ سورة المائدة ،

(٢) من شعر عمر بن أبي ربيعة ، ويروى فواقه ما أدري .. وقيله :

بدلني منها مصم حين جمرت وكف خضيب رُئِست بينان
جمرت أي رمت الجمار ، في الحج ؛

(٣) شعيت بالثاء المثلثة في آخره ، لا بالياء الموحدة وسهم ، ومتر من أسماء القبائل ، والبيت من شعر الأسود ابن يطر ، كما قال سيوري وقد أورد البيت في جـ ١ ص ٤٨٥ ونسبه للمبرد إلى اللعين المقرئ ؛

(٤) مطلع قصيدة للأخطل التلبي في هجاء جرير ، وردّ عليه جرير يمثّلها وزناً وقافية ؛

التي هي أيضاً عريقة في باب الاستفهام ، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى «أي» ؛ وأما «هل» ، فإنها دخيلة في معنى الاستفهام ، لأن أصلها «قد» ، نحو قوله تعالى : «هل أتى على الإنسان حين من الدهر»^١ ،

وأما المنقطعة ، فقد لا^٢ يتقدمها الاستفهام ، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهل ، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام ، إذا كان الاستفهام بأَم عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم ، وفي الحكم المنسوب إليه ، لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها ، عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها ، فلا تقول : مَنْ عندك أم عندك عمرو ، لأن معنى قولك : أم عندك عمرو ، استفاد من قولك : مَنْ عندك ؟ ؛

وإذا لم يكن داخل في عموم الاستفهام المتقدم ، نحو : مَنْ عندك أم عندك جمار ، وأين زيد أم عندك عمرو ؛ أو في الحكم المنسوب إليه نحو : مَنْ عندك أم ضربت عمراً ، وَمَنْ ضرب أم مَنْ تشتم : جاز وقوعها بعدها ،

وثانيها^٣ : أنه يجب أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ، ثابت أحدهما ، أو أحدها عند المتكلم ، لطلب التعمين ، لأنها مع الهمزة بمعنى «أي» ويستفهم بأي ، عن التعمين ، فيكون المخطوف مع المخطوف عليه بتقدير استفهام واحد ، لأن المجموع بمعنى «أي» ، فجوابه بالتعمين ؛

وأما في المنقطعة ، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم ، بل ، ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين ، لأنه اضرب عن الكلام الأول ، وشروع في استفهام مستأنف ، فهي ، إذن ، بمعنى «بل» التي تدل على أن الأول وقع غلطاً في نحو قولهم : أنها لا بل ، أم شاء ؛ أو بمعنى «بل» التي تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر ، لا لتدارك الغلط ، كما

(١) أول سورة الدهر ؛

(٢) تكررت الإشارة إلى ضلعه ؛

(٣) أي ثاني الأمور التي اختصت بها أم ؛

في قوله تعالى : « أم يقولون افتراء »^١ ، وقوله : « أم اتخذ مما يخلق بنات »^٢ ، وفيها مع معنى « بل » معنى الهمزة الاستفهامية في نحو : انها لإبل ، أم شاء ، والهمزة الإنكارية في نحو : « أم يقولون افتراء » ؛

وقد نجىء بمعنى « بل » وحدها ، كقوله تعالى : « أم أنا خير من هذا الذي هو مهين »^٣ ، إذ لا معنى للاستفهام ههنا ، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى : « أم هل تستوي الظلمات والنور »^٤ وقوله تعالى : « أم من هذا الذي هو جند لكم »^٥ ، وقوله : ٨٩٢ - أم كيف ينفع ما تُعطى العلوق به رِثمان أنف ، إذا ما ضُنَّ بالبن^٦ فهي في مثله بمعنى « بل » وحدها ، والمقصود أن الكلام معها على كلامين ، دون المتصلة ، ولهذا سُميت منقطعة ، وسميت الأولى متصلة ، لكونهما مع الهمزة التي قبلها ، كأَي ، وجواب المنقطعة : لا ، أو : نعم ، لأنه استفهام مستأنف ؛

وثالثها^٧ : أنه يليها المفرد والجملة ، بخلاف المنقطعة ، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة

(١) الآية ٣ سورة السجدة ، ويوجد مظهرها في مواضع أخرى ؛

(٢) الآية ١٦ سورة الزخرف ؛

(٣) الآية ٥٢ سورة الزخرف ؛

(٤) الآية ١٦ سورة الرعد ؛

(٥) الآية ٢٠ سورة الملك ؛

(٦) هذا آخر تسعة أبيات في المفضليات ، من شعر أفتون التتلي واسمه أبو عمرو ، وهو شاعر جاهلي ، وقبل هذا البيت :

أنسى جُزْواً عاصماً سوى يقطعهم أم كيف يجرؤنني السواى من الحسن

يقول : أعجب من قومي ، كيف يعاملونني بالسوء في مقابلة ما أصنع معهم من الجميل ، ثم ضرب لهم مثلاً في البيت الشاهد بالناقة العلوق وهي التي ترأَم وتعطف بأنفهما من غير أن تليز اللبن ، وفي الخزانة كلام كثير عن معنى البتين وأوجه الإعراب التي يمكن التخريج عليها ، وفيها حكاية عن مناظرة جرت بين الكسائي والأصمعي في إعراب قوله رِثمان أنف ، حيث جرّوز الكسائي فيه الرفع والنصب والجر ؛

(٧) أي الأمور التي اختصت بها أم ؛

الجزأين ، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ، أو مقدراً أحدهما نحو : انها لايل أم شاء ،
أي : أم هي شاء ؟

قال جار الله ^١ : لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد المقطعة في الاستفهام لئلا
تلتبس بالمتصلة ، ويجوز في الخبر ، إذ لا يلتبس ؛

ثم اعلم أنه إذا ولى المتصلة مفرد ، فالأولى أن يلي الهزمة قبلها مثل ما وليها ، سواء ^٢ ،
لتكون « أم » مع الهزمة بتأويل « أي » ، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه « أي » ،
فنحو : أزيد عندك أم عمرو ، بمعنى : أيهما عندك ؛ و : أي السوق زيد أم في الدار ،
بمعنى : في أي الموضعين هو ؟

ويجوز المخالفة بين ما وليهما ، نحو : أعنلك زيد أم عمرو ، و : أزيد عندك أم
في الدار ، و : ألقيت زيد أم عمراً ، جوازاً حسناً كما قال سيبويه ^٣ ، لكن المعادلة أحسن ،

وإن ولي « أم » والهزمة ، جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين
متركتين في الفاعل ، نحو : أقمت أم قعدت ، و : أنام زيد أم انتبه ، فهي متصلة ،
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون متقطعة ، نحو : أقام زيد أم نكلّم ،

وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم ، متركتين في الفعل ، نحو : أقام زيد أم قام عمرو ،
أو اسميتين كذلك متركتين في جزء ، نحو : أزيد قائم أم هو قاعد ، و : أزيد أخني أم
عمرو هو ، فالأولى أن « أم » في الصورتين الثلاث متقطعة ، لأنك كنت قادراً على الاكتفاء
بمفرد منها لو قصدت الاتصال ، والمفرد أدل على كونها متصلة ، وعلى كون ما قبلها وما
بعدها في تقدير كلام واحد ، فلو أردت الاتصال قلت في الأولى ، أزيد قام أم عمرو ،
وفي الأخيرتين أقائم زيد أم قاعد ، و : أزيد أخني أم عمرو ، فعدولك إلى الجملتين مع

(١) انظر ابن يمين ج ٨ ص ٩٨ ؛

(٢) يعني هما سواء ؛

(٣) مباحث أم مع الهزمة ، في سيبويه ج ١ ص ٤٨٧ وما بعدها .

القدرة على المفردين ، دليل الانفصال ؛

وأما في الصليتين المشتركين في الفاعل ، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما ، لأن كل فعل لا بد له من فاعل ؛

وأما إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء ، نحو : أزيد قائم ، أم عمرو قاعد ، و : أقام زيد أم قاعد عمرو ، و : أقام زيد أم قعد عمرو ، وكذا : أضرب زيد عمراً أم قتله خالد ، لأن المشترك فيه فضلة لا جزء جملة ؛ فالتأخرون على أنها منفصلة ، لا غير ؛ والمصنف والأندلسي ، جؤزا الأمرين ، فإن كانت متصلة فالمعنى : أي هذين الأمرين كان ؛

وليس ما ذهب إليه بعيد ، بلى ، إن وقع الاختلاف بين الجملتين : إما بكون إحداها اسمية والأخرى فعلية ، نحو : أقام زيد أم عمرو قاعد ، أو بتقديم خبر إحدى الاسمتين وتأخير خبر الأخرى نحو : أقام زيد ، أم عمرو قاعد ، و : أبكر قائم ، أم قائم عمرو ، فالظاهر فيها الانفصال ؛

أما قوله تعالى : « سواء عليكم أَدْعَوْتَهُمْ أَمْ أُتِمَّ صَامَتُونَ »^١ ، فجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأنهم من الالتباس بالمنقطعة ، لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة ، فعلى هذا ، إن كان بعد « أم » مفرد لفظاً ، وتقديراً ، فهي متصلة قولاً واحداً ، وقبلها الهزمة في الأغلب لفظاً أو تقديراً ، وإن كان بعدهما جملة فإن لم يكن قبلها الهزمة لا ظاهرة ولا مقننة فهي منقطعة قولاً واحداً ، إلا في الشاذ القليل ، نحو : هل زيد قائم أم عمرو ؛ وإن كان قبلها الهزمة ميّزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن ؛

وقال سيبويه^٢ : « أم » في قولك : أزيد عندك أم لا : منقطعة ، كان عند السائل أن زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك ، الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا ؛ وإنما

(١) الآية ١٩٣ سورة الأعراف ؛

(٢) سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ ؛

عندها منقطعة ، لأنه لو سكّت على قوله : أزيد عندك لعلّم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك ، فلا بدّ أن يكون لقوله : أم لا فائدة مجدّدة ، وهي تغيير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع والإضراب ؛

[شرح معنى التسوية]

[في الهمزة وأم]

وأما همزة التسوية وأم التسوية ، فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا أبالي ، ومتصرفاته ، نحو ، قولك : سواء عليّ أقمّت أم قعدت ، ولا أبالي أقام زيد أم قعد ؛ فعند النحاة : قولهم أقمّت أم قعدت ، جملتان في تقدير مفردّين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف ، أي سواء عليّ قيامك وقعودك ، فقيامك مبتدأ ، وقعودك عطف عليه ، وسواء خبر مقدم ؛ وقد أجاز أبو علي^١ ، أيضاً ، أن يكون « سواء » مبتدأ ، و : أقمّت أم قعدت خبره ، لكونهما في الظاهر فعلين ، قال أبو علي : إنما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين ، بينهما واو العطف ، لأن ما بعد همزة الاستفهام ، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم ، لأنك إنما تقول : أقمّت أم قعدت ، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده ، فتطلب بهذا السؤال : التعيين ، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين ، أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين ، وهما : قيامك وقعودك ، وهذا كما أقمّ لفظ النداء مقام الاختصاص في : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، لجامع الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينمكس ، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية ، ولا ينمكس ؛ والذي يظهر لي أن « سواء » في مثله ، خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء

(١) أي الفارسي وتقدم ؛

عليّ ، ثم بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ؛ وهذا كما في قوله تعالى : « فاصبروا
أو لا تصبروا ، سواء عليكم » أي : الأمران سواء ؛
وسواء ، لا يثنى ولا يجمع ، وكأنه في الأصل مصدر ؛ وحكى أبو حاتم ثنيتيه وجمعه ،
ورده أبو علي ؛

وقولك : أقمت أم قعدت بمعنى : إن قمت وإن قعدت ، والجمله الاسمية المتقدمة ،
أي : الأمران سواء ، دالة على جواب الشرط ، أي : إن قمت ، وإن قعدت فالأمران
سواء عليّ ؛ ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالي ، معنى الشرط ، ولذلك استهجن
الأخفش ، على ما حكى أبو علي عنه في الحجة ^١ : أن يقع بعدها الابتدائية ، نحو :
سواء عليّ ، أو : ما أبالي : أدرهم مالك أم دينار ، ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى
المستقبل ، وما ذلك إلا لتضمنته معنى الشرط ؛

وأما قوله تعالى : « سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون » ^٢ فلتقدم الفعلية ، وإلا
لم يجز ؛

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى : « هل لكم فيما ملكت أيماكم من شركاه
فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء » ^٣ ، أي : فلتستووا ، لتقدم الاستضاهم الدال عليه ؛ ومن
ذلك قوله :

لو بغير الماء حلني شَرِقٌ كنت كالنَّصَّانِ بالماء اعتصاري ^٤ - ٦٤٤

وكذلك استتبع الأخفش وقوع المضارع بعدهما ، نحو : سواء عليّ أنقوم أم تقعد ،
وما أبالي أنقوم أم تقعد ، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط
فيه ؛

(١) كتاب لأبي علي الفارسي في توجيه القراءات ، وتقدم ذكره ؛

(٢) آية الأعراف للمتقدمة قبل قليل ؛

(٣) الآية ٢٨ سورة الروم ؛

(٤) تقدم ذكره ص ٥٥ في هذا الجزء ؛

قال أبو علي : وما يدل على ما قال الأخفش : أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو ، جاء على مثال الماضي ، قال الله تعالى : « سواء علينا أجزعنا أم صَبَرْنَا »^١ ، و : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم »^٢ ، و : « سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم »^٣ ؛ وقال :

٨٩٣ - سواء عليك اليوم ، أنصاعت النوى بحرقاء ، أم أنحى لك السيف ذابح^٤
وقال :

٨٩٤ - ما أبلّني أنبٌ بالَحْزَن تيس أم جفاني بظهر غيب لثم^٥
وأما قوله :

فإنك لا تبالي بعد حول أظني كان أمك أم حمار^٦ - ٥١٢
فقد مر في باب كان ، أن تقديره : أكان ظني كان أمك ، نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك »^٧ ؛

وإنما أفادت الهمزة فائدة « ان » الشرطية ، لأن « إن » تستعمل في الأمر المفروض وقوعه ، المجهول في الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام ، يستعمل فيما لم يَتَيَقَّنْ حصوله ، فجاز قيامها مقامها ، فجردت عن معنى الاستفهام ،

(١) الآية ٢١ سورة إبراهيم ؛

(٢) الآية ٢ سورة البقرة ؛

(٣) الآية ٦ سورة المنافقون ، وتقدمت ؛

(٤) من قصيدة لذي الرمة ، وخرقاء لقب كان يطلقه على مئة التي يذكرها في مفتتح قصائده ، ويروى بصياد وهو اسم امرأة أيضاً وانصاع بمعنى رجع مسرعاً ، وهو في البيت بهمزة استفهام حذفت لأجلها همزة الوصل ، وقوله : أنحى لك ، أي قصدك الذابح وانجه إليك بالسيف ؛

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يفخر فيها على عبد الله بن الزُبَيْري ومنها قوله :

رب حليم أضاعه عدم المال وجهل غطى عليه النعم

والنبيب مصدر نبأ التيس أي صوت عند هياجه ، والحزن ما غلظ من الأرض ، والمعنى : يتنوي عند

نبيب التيس في الأرض الخشنة وهجاء اللثم لي ؛

(٦) تكرر ذكره وانظر فهرس الشواهد ؛

(٧) الآية ٦ سورة التوبة ؛

وكذا «أم» ، جُرِّدَتْ عن معنى الاستفهام وجُعِلَتْ بمعنى «أو» ، لأنها مثلها في إفادة أحد الشئين أو الأشياء ، فعنى سواء عليّ أقمّت أم قعدت : إن قمت أو قعدت ؛ ويُرشدك إلى أن «سواء» سادَّ مسدّد جواب الشرط ، لا خبر مقدّم : أن معنى سواء أقمّت أم قعدت ، ولا أبالي أقمّت أم قعدت ، في الحقيقة ، واحد ، و : لا أبالي ، ليس خبراً لمبتدأ ، بل المعنى : إن قمت ، أو قعدت فلا أبالي بهما ، وقولُ ابن سينا^١ :

٨٩٥ - سيّان عندي إن برّوا وإن فجعروا فليس يجري على أمثالهم قَلَمٌ^٢ يقوِّي ذلك ؛ وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مَرَضِيّاً ؛

وأما بجيء الممزة وأم ، أو الممزة وأو ، بعد باب : دَرَبْتِ وعلمت ، نحو : ما أدري أزيد عندك أم عمرو ، ولا أعلم أزيد عندك أو عمرو ، فليس من هذا الباب ، إذ لا معنى للشرط فيه ، كما في الذي نحن فيه ؛

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظيَّ سواء وما أبالي ، فالغالب التصريح بأو في موضع أم ، بلا همزة استفهام قبلها ، نحو : لأضربنه قام أو قعد ، والمعنى ذلك المعنى ، والتقدير ذاك التقدير ، إذ المقصود : إن قام أو قعد فلاضربنه ، أي قيامه وقعوده مستويان عندي ، لا بمعنى أحدهما من ضربه ؛

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم» ، لأن المراد : التسوية في الشرط بين شيئين أو أكثر ، فلا يجوز : ما أبالي قام ، ولا : لأضربنه قام ؛

(١) و (٢) الرئيس ابن سينا ، أبو علي : الحسين بن عبد الله بن سينا أحد حكماء العرب ومن أشهر فلاسفتهم وقد صرح الرضي بأن الاستشهاد بشعره ليس مرضياً ، قال البغدادي : كأن الشارح المحقق لم يحضره قول الفرزدق في قصيدته المشهورة التي مدح بها زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، وهو قوله : لا ينقص الشعر بسلطاً من أكتفهم سيّان ذلك إن أئروا وإن عسلموا ولو استحضره لما عدل عنه إلى هذا البيت ؛ ثم ذكر ابن سينا ، وقال شيئاً من تاريخه وأورد عدداً من أبيات قصيدته التي منها هذا البيت وهي قصيدة يتحدث فيها ابن سينا عن نفسه ويذكر علم إنصاف الزمان له . وسأواته بمن لا يصل إلى درجته ، وفيها مبالغة في الافتخار بنفسه وعلمه وفضله ، وحمه الله ؛

وإنما غلب في سواء ، وما أبالي : همزة وأم المتصلة ، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا ، بل المراد الشرط ، لأنَّ بين لفظي : سواء ، ولا أبالي ، وبين معنى همزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبة ، وهو التسوية ، فهي التي جُوزت الإتيان بهما بعد اللفظين ، بتجريد همزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى : إن ، وأو ، كما تقدم ؛

ويجوز ، مع هذا ، بعد سواء ، ولا أبالي : أن تأتي بأو ، مجرداً عن همزة نحو : سواء عليّ قمت أو قعدت ، ولا أبالي قمت أو قعدت ، بتقدير حرف الشرط ، قال :
٨٩٦ - ولست أبالي بعد آل مطرفٍ حتوف المنايا أكثرت أو أقلت^١
وقال أبو علي : لا يجوز «أو» بعد سواء ، فلا تقول : سواء عليّ قمت أو قعدت قال :
لأنه يكون المعنى : سواء عليّ أحدهما ؛

ويُرد عليه أن معنى «أم» ، أيضاً ، أحد الشيئين أو الأشياء ، فيكون معنى سواء عليّ أقمت أم قعدت : سواء عليّ أيهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، لتجرد «أي» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد ؛

وإنما لزمه ذلك في أو ، وفي أم ، لأنه جمل «سواء» خبراً مقدماً ، ما بعده مبتدأ ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف سادساً لجواب الشرط ؛

وجوز الخليل^٢ في غير سواء ؛ ولا أبالي : أن يجري مجراها فيذكر بعده «أم» والهمزة ، نحو : لأضربنه : أقام أم قعد ، مستدلاً بصحة قولك : لأضربنه : أي ذلك كان ، وهو بمعنى أقام أم قعد ، وليس ما قال يبعد ، لأن معنى التسوية مع غيرهما ، أيضاً ظاهر ، أي قيامه وقعوده مستويان عندي ، لا يمنعني أحدهما من ضربه ، كما تقدم ذكره ، قال :

(١) قال البغدادى بعد أن شرحه ، انه من شواهد سيويه التي لم يعرف لها قائل ؛ والبيت في سيويه ج ١ ص ٤٩٠ من غير نسبة ، وكذلك في شرح الشواهد للأعلم ؛
(٢) نقله عنه سيويه في ج ١ ص ٤٩٠ ؛

٨٩٧ - إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملئ أم تناهي فأقصرا^١
 زوي : أو تناهي ، فالمهزة في « أطال » ليست استفهامية ، بل : أطال ، ماضٍ من الإطالة ،
 وزوي : أم تناهي ، فالمهزة استفهامية ، وطال : ماضٍ من الطول ؛

ولا يجيئُ بالمهزة قبل « أو » ، فلا تقل : لا أبالي أقمت أو قعدت ، ولا : لأضربنه
 أقام أو قعد ، لأنك إنما جئت بالمهزة مع « أم » وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام ، لما فيها
 من معنى التسوية المطلوبة ههنا ؛ وليس في المهزة مع « أو » معنى التسوية ؛

وقولك : لأقتلنه كائناً مَن كان ، ولأفعلنه كائناً ما كان ، « كائناً » فيهما ، حال
 من المفعول ، و « مَن » و « ما » في محل نصب على أنهما خبران لكائناً ، وهما موصوفان ،
 والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أي : كانه ، وفي « كائناً » و « كان » ضمير
 راجع إلى ذي الحال ، أي : كائناً أي شيء كانه ؛

قال المصنف : كل موضع قدرت فيه الجملتان ، أي المعطوفة إحداهما على الأخرى :
 بالحال ، فأو ، نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى : قائماً كان أو قاعداً ، وإن قدر
 الكلام بالتسوية من غير استفهام ، فأم ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت ؛ هذا كلامه ،
 ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو ؛ وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه
 « أو » يجوز فيه « أم » وبالعكس ؛

واعلم أن الفرق بين « أو » و « أم » المتصلة ، في الاستفهام : أن معنى قولك : أزيداً
 رأيت أو عمراً : أحدهما رأيت ، وجوابه : لا ، أو نعم ، ومعنى قولك : أزيداً رأيت
 أم عمراً : أيهما رأيت ، وجوابه بالتعيين ، كأن تقول : زيداً ، أو تقول : عمراً ، فالسؤال

(١) أحد أبيات أربعة لزياد بن زيد العنزي ، شاعر إسلامي ، قتله هذبة بن الخشم وقُتل به ، بسبب مهاجاة
 جرت بينهما ، ومن أبيات زياد هذه قوله :
 ويخبرني عن غرائب المرء هذبه كفى الهذى عمساً طيب المرء مخبراً
 والهدى : السيرة ؛ وقد بين الرضي معنى البيت المستشهد به ؛

بأو ، لا يمكن أن يكون بعد السؤال بأم ، لأنك في « أم » عالم بوجود أحدهما عنده ، فكيف تسأل عما تعلم ؟

وتقول : أزيد أفضل أم عمرو ، أي : أيهما أفضل من الآخر ، ففيه ذكر المفضل معنى ، ولو قلت : أزيد أفضل أو عمرو ، لم يميز ، ألا إذا كان المفضل معلوماً للمخاطب ، إذ المعنى : أحدهما أفضل ، وذلك إنما يكون إذا قال لك ، مثلاً ، شخص : عندي رجل أفضل من بكر ، ثم حضر زيد وعمرو ، فتقول : أزيد ، أو عمرو أفضل ، أي : أحدهما أفضل من بكر ؟

وحيث أشكل عليك الأمر في « أو » و « أم » المتصلة ، فقدّر « أو » ، بـ « أحدهما » و « أم » بـ « أيهما » ، تقول : آلحسن أو الحسين أفضل ، أم ابن الحنفية^١ ، والمراد : أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما ، والمعنى : أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية ، والجواب : أحدهما ؟

قوله : « ومن ثم لم يميز : أرايت زيدا أم عمراً » ، أي لأنه لم يلهما المستويان إذ أحدهما فعل والآخر اسم ، وقد تقدّم أن سيبويه قال : إن مثل هذا جائز حسن إلا أن نحو : أزيداً رأيت أم عمراً ، أحسن وأولى ،

قوله : « ومن ثم كان جوابها : للتميين » ، أي لكونها لطلب التمين ؛

(١) هو أخو الحسن والحسين ، وأمه من بني حنيفة ؛ تزوجها سيدنا علي رضي الله عنه بعد موت السيدة فاطمة الزهراء ، رضي الله عنهم جميعاً ؛

[معنى : لا وبلى ولكن]

[وشرط العطف بها]

[قال ابن الحاجب :]

« ولا ، وبلى ، ولكن ، لأحدهما معيّنًا ، ولكن لازمة للنفي » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفرد ، بعد إيجابه للمتبوع ، فلا يجيء « إلا » بعد خبر موجب ، أو أمر ، ولا يجيء « بعد الاستفهام والتمني والقرض والتخصيص ونحو ذلك ، ولا بعد النهي » ؛ تقول : ضربت زيداً لا عمراً ، واضرب زيداً لا عمراً ؛ ولا تعطف بها الاسمية ، ولا الماضي على الماضي فلا يقال : قام زيد لا قعد ، لأنه جملة ، ولفظة « لا » موضوعة لعطف المفردات ، وقد تعطف مضارعاً على مضارع ، وهو قليل ، نحو : أقوم ، لا أقعد ، والمجوز : مضارعة للاسم ، فكأنك قلت : أنا قائم لا قاعد ؛

ولا يجوز تكريرها ، كسائر حروف العطف ، لا تقول : قام زيد لا عمرو ، لا بكر ، كما تقول : قام زيد وعمرو وبكر ، ولو قصدت ذلك : أدخلت الواو في المكرر ، فقلت : ولا بكر ولا خالد ، فتخرج « لا » عن العطف ، وتتمحّض لتأكيد النفي ، لدخول العاطف عليها ؛ وهذه الزائدة لا تدخل على العلم ؛ تقول أنت غير قائم ولا قاعد ، وغير القائم ولا القاعد ؛ ولا تقول : أنت غير زيد ولا عمرو ، بل تقول : غير زيد وعمرو ، وقد مرّ هذا في قسم الأسماء^١ ،

ومنع الزجاج من يجيء « لا » العاطفة بعد الفعل الماضي ، وردّ عليه بقول امرئ القيس :

(١) عند الكلام على « غير » في باب الاستثناء ، في الجزء الثاني ؛

٨٩٨ - كَانَ دِئَارًا حَلَّقَتْ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَنُوفٌ ، لَا عِقَابَ الْقَوَاعِلُ^١
تنوف ، ثنية ، والقواعل : صغار الجبال ؛

وقال بعضهم « ليس » أيضاً تكون عاطفة ، كلاً ، قال :
وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يحزى الفتى ليس الجمل^٢ ٧٢٧
والظاهر : أنها على أصلها ، والخبر محذوف ، أي : ليس الجمل جازياً ؛
وأما « بَلْ » ، فإما أن يليها مفرد ، أو جملة ، وفي الأول هي لتدرك الغلط ، ولا يخلو
أن تكون بعد نفي أو نهي ، أو بعد إيجاب أو أمر ؛

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر ، نحو : قام زيد ، بل عمرو ، فهي لجعل المتبوع في حكم
المسكوت عنه ، منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد ، غلطاً ، يجوز أن
يكون قد قام وأن لم يقم ، أفدت ببَلْ أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه ، كان غلطاً ، عن
عمد ، أو عن سبق لسان ؛

ونقل صاحب المغني^٣ عن الكوفيين : أنهم لا يجوزون العطف ببَلْ ، بعد الإيجاب ؛
والظاهر أنه وهم من الناقل ، فإنهم يجوزون عطف المفرد ولكن بعد الموجب حملاً على
« بل » ؛ كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسي^٤ ، فكيف بمنعون هذا ؛

وإذا عطف ببَلْ مفرداً بعد النفي أو النهي ، فالظاهر أنها للإضراب أيضاً ، ومعنى
الإضراب : جعل الحكم الأول ، موجباً كان أو غير موجب : كالمسكوت عنه بالنسبة

(١) من قصيدة لامرئ القيس ، وديار : راع للإبل ، يقول كان هذا الراعي الذي سلبت منه ابله ، كأن أبه
حلقت بها العقاب التي تأوي إلى أعالي الجبال ، مثل تنوفي ولم تأخذها العقاب التي تأوي إلى القواعل وهي
الجبال المنخفضة ، التي يمكن الوصول إليها ؛

(٢) تقدم في باب الأفعال الناقصة ، ص ٢٠٩ في هذا الجزء ، وهو من شعر ليبيد بن ربيعة ؛

(٣) منصور بن فلاح البيني صاحب كتاب المغني في النحو ، وهو من معاصري الرضي ، وتكرر ذكره ؛

(٤) تقدم ذكر ابن الأنباري ، والأندلسي ؛

إلى المعطوف عليه ، ففي قولك : ما جاءني زيد ، بل عمرو ، أفادت « بل » أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه ، يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون زيدٌ غيرَ جاء ، ويحتمل ألا يصح فيكون قد جاءك ، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في : جاءني زيد بل عمرو ، احتمال أن يكون صحيحاً وألا يكون ؟

وهذا الذي ذكرنا : ظاهر كلام الأندلسي ؛ وقال ابن مالك : بل ، بعد النفي والنهي ، كلكن ، بعدهما ؛ وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك : ما جاءني زيد بل عمرو ، متحقق بعد مجيء « بل » ، أيضاً ، كما كان كذلك في : ما جاءني زيد لكن عمرو ، بالاتفاق ، وبه قال المصنف ، لأنه قال في : ما جاءني زيد بل عمرو ، يحتمل إثبات المجيء لعمرو ، مع تحقق نفيه عن زيد ، والظاهر ما ذكرناه أولاً ؛

وهذا كله حكم « بل » بالنظر إلى ما قبلها ، وأما حكم ما بعد « بل » ، الآتية بعد النفي أو النهي ، فعند الجمهور أنه مثبت ، فعمرو ؛ جاءك في قولك : ما جاءني زيد بل عمرو ، فكأنك قلت : بل جاءني عمرو ، فـ « بل » ، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء ؛ قالوا : والدليل على أن الثاني مثبت ، حكهم بامتناع النصب في : ما زيد قائماً بل قاعد ، ووجوب الرفع كما مرّ في بابه ؛

وعند المبرد : أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني ، فكأنك قلت : بل ما جاءني عمرو ، كما كان في الإثبات : الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني ؛

وإذا ضمنت « لا » إلى « بل » بعد الإيجاب أو الأمر ، نحو : قام زيد ، لا بل عمرو ، و : اضرب زيدا ، لا بل عمراً ، فعنى « لا » يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم ، لا إلى ما بعد « بل » ، ففي قولك : لا بل عمر ، نفيت بلا : القيام عن زيد ، وأثبت لعمرو ببل ، ولو لم يجزى بلا ، لكأن قيام زيد كما ذكرنا ، في حكم المسكوت عنه ، يحتمل أن يثبت وألا يثبت ، وكذا في الأمر ، نحو : اضرب زيدا ، لا بل عمراً ، أي : لا تضرب زيدا ، بل اضرب عمراً ، ولولا « لا » المذكورة ، لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد ، وألا يكون مع الأمر بضرب عمرو ، وكذا « لا » الداخلة على « بل » بعد النهي والنفي :

راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النفي ، مؤكدة لمعناها ، وما بعد « بل » باقر على الخلاف المذكور ، بين المبرد والجمهور ؛

ولا يجيء « بل » المفردة^١ ، العاطفة للمفرد ، بعد الاستفهام ، لأنها لتدرك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام ، لا بحصول شيء ، ولا بتحصيله ، حتى يقع الغلط فيتدارك ؛

وكذا قيل : إنها لا يجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض ؛ والأولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي ، كالتحضيض والعرض ؛

وأما « بل » التي تليها الجمل ، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى ، أهم من الأولى ، وقد يجيء للغلط^٢ ، والأولى يجيء بعد الاستفهام أيضاً كقوله تعالى : « أتأتون الذكران من العالمين »^٣ ، إلى قوله : « بل أنتم قوم عادون » والتي لتدرك الغلط نحو : ضربت زيدا ، بل أكرمته ، وخرج زيد ، بل دخل خالد ؛ وقد تشترك الجملتان في جزء ، وقد لا تشتركان ؛

وأما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها ، نفيًا وإثباتًا ، من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، كما مر في المثقلة ؛ فإذا عطف بها المفرد ، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي ، لأن حروف النفي إنما تدخل الجمل ، وجب أن يكون « لكن » بعد النفي ، لتغاير ما بعدها لما قبلها ، نحو : ما جاءني زيد لكن عمرو ؛ وقد مر معنى الاستدراك في المشددة ، فعدم يجيء زيد ، باقر على حاله ، لم يكن الحكم به منك غلطاً ، وإنما جشعاً ولكن ، دفعاً لتوهم المخاطب أن عمرأ ، أيضاً ، لم يجئ كريد ، فهي في عطف المفرد تقيضة « لا » لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول ، و « لا » للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول ؛

(١) أي التي ليس معها « لا » ؛

(٢) أي لتدرك الغلط في الكلام الذي قبلها ؛

(٣) الآيةان ١٦٥ ، ١٦٦ سورة الشعراء ؛

(٤) الفصل بين قد والفعل بلا ، أسلوب لا تهره القواعد ؛

وأجاز الكوفيون مجيء « لكن » العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً ، نحو : جاءني زيد لكن عمرو ، حملاً على « بل » ، وليس لهم به شاهد ، وكون وضع « لكن » للمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك ، إلا أن : لا يُسلّموا هذا الوضع ؛

وإذا وليها جملة ، وجب ، أيضاً : المغايرة المذكورة ، كما ذكرنا في المشددة ، وتقع بعد جميع أنواع الكلام ، إلا بعد الاستفهام والترجي والتعني والعرض والتحضيض ، على ما قيل ؛

وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف ، وليها مفرد أو جملة ، وذلك لجواز دخول الواو عليها ، ففي المفرد يقدر العامل بعدها ؛

وبشكل ذلك عليه ، إذا وليها مجرور بلا جازر ، نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو ؛ فالأولى ، كما قال الجزولي : إنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو ، وأما مع الواو فالعاطفة هي الواو ، و « لكن » لمجرد الاستدراك ، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة ، صحبتها الواو أو ، لا ، لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها ، وهي مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً ، وأما المجردة عنها فإن وليها المفرد فعاطفة ، خلافاً ليونس ، وإن وليها جملة فقبل عاطفة ، وهو ظاهر مذهب الزمخشري^١ ، فلا يحسن الوقف على ما قبلها ، وقبل مخففة ، كما هو مذهب الجزولي ، فيحسن الوقف على ما قبلها ، لكونها حرف ابتداء ؛

(١) انظر عبارته في الفصل وشرح ابن يعيش عليه ، ج ٨ ص ١٠٤

[حروف التنبيه]

[أَلَا - أَمَا - هَا]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف التنبيه : أَلَا وَأَمَا ، وَهَاهُ ،

[قال الرضي :]

اعلم أن « أَلَا » و « أَمَا » ، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام ، وفائدتهما المعنوية :
توكيد مضمون الجملة ، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ،
ونفي النفي إثبات ، رُكِبَ الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ، فصارا بمعنى « إِنَّ » ، أَلَا أنها
غير عاملين ، يدخلان على الجملة ، خبرية كانت أو طلبية ، سواء كانت الطلبية أمراً أو
نهيّاً ، أو استفهاماً ، أو تمنياً ، أو غير ذلك ،

وتختصان بالجملة بخلاف « هَاهُ » ، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به ،
وقد نُسِبَ التنبيه إليهما ، كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب ،

وتدخل « أَلَا » كثيراً على النداء ، و « أَمَا » كثيراً على القسم ، وقد تبدل همزة « أَمَا »
هَاء ، وعيناً ، نحو : هَمَا ، وَعَمَا ، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث ، نحو : أَمْ ،
وَهَمْ ، وَعَمَ ؟

وقد يجيء « أَلَا » عند الخليل حرف تحضيض^١ ، أيضاً كما ذكرنا عنه في قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا^٢ ... - ١٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٩ ، أنها بمنزلة هَلْ ، وليس على التحضيض ، الخ وفيها الشاهد الآتي :

(٢) تقدم الاستشهاد به أكثر من مرة ، وانظر فهرس الشواهد في آخر الكتاب ؛

وقد جاءت «أما» بمعنى «حقاً» ففتيح «أن» بعدها كما مرّ في باب «ان» ، وأما «أما» و «آلاً» للعرض ، فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما ، إذن ، مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي ، وليستا كحرفي الاستفتاح ، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين : الاسمية والفعلية بلا خلاف ، واللذان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح ، كما قال الأندلسي ؛

وأجاز المصنف دخولهما على الاسمية أيضاً ، كما مرّ في باب «لا» التبرئة ؛

وأما «ها» فتدخل ، من جميع المفردات ، على أسماء الإشارة كثيراً ، إما ذكرنا في بابها ، ويفصل كثيراً ، بين أسماء الإشارة وبينها ، إما بالقسم نحو : ها الله ذا ، وقوله : تعلمن ، ها ، لعمر الله ، ذاقسما فاقصد بلدرك وانظر أين تنسلك ^١ - ٤٠٠ وإما بالضمير المرفوع المنفصل ، نحو : «ها أنتم أولاء» ^٢ وبغيرها قليلاً ، نحو قوله : ها إن تا عذرة إن لم تكن نعمت فإن صاحبها قد تاه في البلد ^٣ - ٤٠١ وقوله :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لكها ، ها وذالها ^٤ - ٤٠٢ أي : وهذا لي ؛

ومذهب الخليل * أن «ها» المقدمة في جميع ذلك ، كانت متصلة باسم الإشارة ؛ أي كان القياس : الله هذا ، ولعمرك هذا قسماً ، وانتم هؤلاء ، وإن هاتا عذرة ؛ والدليل على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب ^٥ عن يوتق به : هذا

(١) تقدم ذكره في باب اسم الإشارة ، آخر الجزء الثاني ؛

(٢) الآية ١١٩ سورة آل عمران ؛

(٣) تقدم ذكره في الموضع المذكور قبله ؛

(٤) وهذا أيضاً ، والآيات الثلاثة متوالية هناك كما هي هنا ؛

(٥) انظر سيبويه : ج ١ ص ٣٧٩ ؛

(٦) الأخفش الأكبر ، شيخ سيبويه ، وتقدم له ذكر ؛

أنا أفعل ، وأنا هذا أفعل ، في موضع : ها أناذا أفعل ، وحدثت يونس ^١ : هذا أنت تقول
كذا ؛

واعلم أنه ليس المراد بقولك : ها أناذا أفعل : أن تُعرّف المخاطب نفسك وأن تُعلمه
أنك لست غيرك ، لأن هذا محال ، بل المعنى فيه وفي : ها أنت ذا تقول وها هوذا يفعل :
استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب ،
كأن معنى : ها أنت ذا تقول ، وها أنت ذا يضربك زيد : أنت هذا الذي أرى لا مَنْ
كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب ، ثم بينت بقولك : تقول ، وقولك :
يضربك زيد : الذي استغربته ولم تتوقعه ، قال الله تعالى : « ها أنتم أولاء تجبنهم » ^٢ ،
فالجمله بعد اسم الإشارة لازمة ، لبيان الحالة المستغربة ، ولا محل لها ، إذ هي مستأنفة ؛
وقال البصريون هي في محل النصب على الحال ، أي : ها أنت ذا قائلاً ، قالوا :
والحال ههنا لازمة ، لأن الفاعلة معقودة بها ، والعامل فيها حرف التنبيه ، أو اسم الإشارة ؛
ولا أرى للحال فيه معنى ، إذ ليس المراد : أنت المشار إليه في حال قولك ؛

وجوز بعضهم أن تكون « ها » المقدّمة في نحو : ها أنت ذا تفعل : غير منوي دخولها
على « ذا » ، استدلالاً بقوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء ... » ^٣ ولو كانت هي التي كانت
مع اسم الإشارة ، لم تعد بعد « أنتم » ؛

ويجوز أن يُعتلر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما ، كما أعيد : « فلا تحسبنهم »
لبعد قوله تعالى : « لا تحسبن الذين يفرحون » ^٤ ؛ وأيضاً قوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء » ،
دليل على أن المقصود في « ها أنتم أولاء » هو الذي كان مع اسم الإشارة ، ولو كان في

(١) نقله عنه سيبويه في الموضع السابق : ج ١ ص ٣٧٩ ؛

(٢) الآية المتضمنة من سورة آل عمران ؛

(٣) الآية ٦٦ سورة آل عمران ، وظلها الآية ١٠٩ في سورة النساء ؛

(٤) الآية ١٨٨ من سورة آل عمران ؛

صدر الجملة من الأصل ، لجاز من غير اسم الإشارة نحو : ها أنت زيد ؛
وما حكى الزمخشري من قولهم : ها إن زيدا منطلق ، وها ، افعل كذا^١ ، بما لم أعر
له على شاهد ؛

فالأولى أن نقول : ان هاء التنبيه مختص باسم الإشارة ، وقد يفصل عنه كما مر ،
ولم يشب دخولها في غيره ، من الجمل والمفردات ؛

وقد عدا ابن مالك « يا » من حروف التنبيه ، قال^٢ : وأكثر ما يليها : منادى أو أمر ،
نحو : ألا يا اسجدوا^٣ أو تمن نحو : « يا ليتني كنت معهم »^٤ أو تقليل نحو :
ما وي يا ربنا غارة^٥ ... - ٧٤٤

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ؛

ومن جعلها حرف نداء فقط ، قدر في جميع هذه المواضع منادى ، بخلاف من جعلها
حرف تنبيه ؛

ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام ، كما للاستفهام ، كما تقدم ، إلا « ها » الداخلة
على اسم الإشارة غير مفصولة ، فإنها تكون ، إما في الأول ، أو الوسط ، بحسب ما يقع
اسم الإشارة ؛

(١) انظر عبارته في شرح ابن عيش ج ٨ ص ١١٣ ؛

(٢) قاله ابن مالك في التيسيل ، حروف النداء ؛

(٣) الآية ٢٥ سورة النمل ؛

(٤) الآية ٧٣ سورة النساء ؛

(٥) تقدم في هذا الجزء ص ٢٤١ ؛

[حروف النداء]

[قال ابن الحاجب :

« حروف النداء ، يا : أعمها ، وأيا ، وهيا ، للبعيد ، وأي »
« والهمزة للقريب » ؛

[قال الرضي :

وقد تنوب « وا » مناب « يا » في النداء ، والمشهور استعمالها في الندبة ،
وقد جاء « آ » بهمزة بعدها ألف ، و : « أي » بهمزة بعدها ألف ، بعدها ياء ساكنة ؛
فيا : أعمها ، أي ينادى بها القريب والبعيد ، وقال الزمخشري^١ : هي للبعيد ، قال :
وأما يا الله ، ويا رب ، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده ؛ فلاستصغار
الداعي لنفسه واستعباده لها عن مرتبة المدعو تعالى ؛
وما ذكره المصنف : أولى ، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ، ودعوى المجاز
في أحدهما ، أو التأويل خلاف الأصل ؛
وأيا ، وهيا وآ ، وأي ، ووا ، في البعيد ، وأي ، والهمزة ، في القريب ؛

(١) شرح ابن عيسى على المفصل : ج ٨ ص ١١٨ ؛

[حروف الإيجاب]
[ألفاظها ، الفرق بينها في]
[الاستعمال]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف الإيجاب : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِي ، وَأَجَلٌ ، وَجَيِّرٌ »
« وَإِنَّ ، فَتَنَعَمْ مَقْرُورٌ لما سبقها ، وَبَلَى ، مختصة بإيجاب »
« النني ، وإي ، إثبات بعد الاستفهام ، ويلزمها القسم وأَجَلٌ ، »
« وَجَيِّرٌ ، وَإِنَّ ، تصديق للخبر » ؛

[قال الرضي :]

قوله : « مقرر لما سبقها » ، أي مثبت لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجباً نحو : نعم في جواب مَنْ قال قام زيد ، أي : نعم قام ، أو منفيّاً ، نحو نعم ، في جواب مَنْ قال : ما قام زيد ، أي : نعم ما قام ؛ وكذا تَقَرَّر ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كأن ، نحو نعم في جواب مَنْ قال أقام زيد ، أي نعم قام ، أو منفيّاً نحو نعم في جواب مَنْ قال ألم يقم زيد ، أي : نعم ، لم يَقم ؛

فنعم ، بعد الاستفهام ليست للتصديق ، لأن التصديق إنما يكون للخبر ، فالأولى أن يقال : هي بعد الاستفهام ، لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيّاً كان أو إثباتاً ، ومن ثمّ قال ابن عباس رضي الله عنهما : لو قالوا في جواب : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ »^١ : نعم ، لكان كُفْراً ؛ فيصحُّ بهذا الاعتبار ، أن يقال لها حرف إيجاب ، أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال : الإيجاب في الكلام المثلث ، لا المنني ، والمستفهم عنه ؛

(١) الآية ١٧٢ سورة الأعراف ؛

وجوّز بعضهم إيقاع نَعَم موقع بَلّ ، إذا جاءت بعد همزة داخلية على نني لفائدة التقرير ، أي الحمل على الإقرار والطلب له ، فيجوز أن يقال في جواب : «أنت برّكم»^١ و : «ألم نشرح لك صدرك»^٢ : نعم ؛^٣ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النني فأفادت الإيجاب ، ولهذا عطّفت على : ألم نشرح قوله : « ووضعتنا عنك وزرك»^٤ ، فكأنه قال : شرحنا لك صدرك ووضعتنا عنك وزرك ، فتكون « نعم » في الحقيقة ، تصديقاً للخبر المثبت المؤلّ به الاستفهام مع النني ؛ لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جواباً للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته ؛ بل هو كما لو قيل قام زيد بالإخبار ، فتقول : نعم ، مصداقاً للخبر المثبت ، فالذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما ، مبني على كون « نعم » تقريراً لما بعد الهمزة ، والذي جوّزه هذا القائل ، مبني على كونه تقريراً للدلول الهمزة مع حرف النني ، فلا يتناقض القولان ؛

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل ، قول الشاعر :

٨٩٩ - أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك لنا تداني
نعم ، وأرى الملال كما تراه ويعلوها الهار كما علاني
أي : أنّ الليل يجمع أم عمرو وإيانا ، نعم^٥ ، وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل ، فلو قيل لك : أليس لي عليك دينار ، فقلت : نعم ، لزمتم بالدينار بناءً على العرف الطارئ على الوضع ؛

(١) الآية السابقة أنت برّكم ؛

(٢) أول سورة الشرح ؛

(٣) مرتبط بقوله : فيجوز أن يُقال .. فلنظّم نعم نائب فاعل ؛

(٤) الآية الثانية من سورة الشرح ؛

(٥) من قصيدة لجحدّد بن مالك الحنفي ، قالها وهو في سجن الحجاج الثقفي ، وبعد البيتين المستشهد بهما :

فما بين التفرّق غير سح بين من المحرّم أو ثمّان

ومناقوله : فإن أملك فربّ فسّى سيكي عليّ مهلب رخص البنان

(٦) ذكر كلمة نعم بعد شرحه لمعنى البيتين : فأكثته التوكيد ؛

وفي « نعم » أربع لغات : المشهورة ، فتح النون والعين ، والثانية : كسر العين ، وهي كنانية ، والثالثة كسر النون والعين ، والرابعة : نَحَم ، بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء ، كما قلبت الحاء عيناً في « حتى » ،

وتقع « نعم » في جواب الأمر ، نحو : نعم لمن قال : زربي ، أي : أزورك ، وتقول نعم لمن قال : لا تضربني ، أي : لا أضربك ، ولو قلت نعم ، في جواب التحضيض نحو : هلاً تزورني ، كان المعنى : الإيجاب ، أي نعم ، أزورك ، وكذا في جواب العَرْض نحو : ألا تزورنا ؟

قوله : « وبلى مختصة بإيجاب النفي » ، يعني أن « بلى » تنقُضُ النفي المتقدم ، سواء كان ذلك النفي مجرداً ، نحو : بلى في جواب من قال : ما قام زيد ، أي : بلى ، قد قام ، أو كان مقروناً باستفهام ، فهي إذن ، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ۖ أَيُّ بَلَىٰ أَنْتَ رَبَّنَا ؟ »

وزعم بعضهم أن « بلى » تستعمل بعد الإيجاب مستندلاً بقوله :
 ٩٠٠ - وقد بُعدت بالوصل بيني وبينها بلى ، إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ كَيْبَعْدًا^٢
 أي : ليبعدن ، بالنون الخفيفة ، واستعمال « بلى » في البيت لتصديق الإيجاب : شاذ ؛
 وزعم الفراء أن أصلها « بَلْ » زيدت عليها الألف للوقف ، فلذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت « بل » للرجوع عن الجحد في : ما قام زيد ، بل عمرو ؛ والأولى كونها حرفاً برأىها ؛

(١) آية الأعراف المتقدمة ؛

(٢) قوله : ليبعداً بلام التأكيد ، وآخره نون خفيفة مبدلة ألفاً ، قال البغدادى انه لم يَرَ هذا البيت (يعني بصورته هذه) إلا في شرح الرضي هذا ثم قال : وجاء عجزه في شعر الطهوي وهو :
 فلا تيقنن يا غير عمرو بن جندب بلى ، إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لِيُبْعِدَا
 ولم يذكر من المراد بالطهوي ؛

ولا يُجاب بنعم وبلى ، ولا بغيرهما من حروف الإيجاب : استفهام إلا إذا كان بالحرف ، وهو المهمزة وهل ، وأما الأسماء الاستفهامية ، فإنَّ جواب « مَنْ » : ما هو أخصُّ منه ، فلو قلت في جواب ، مَنْ جاءك : شخص أو إنسان ، لم يميز ، لأنَّ الأول أعمُّ ، والثاني مساوٍ ، فلم تعرّف السائل ما لم يعرفه ، بل تقول إيمًا : رجل ، أو : زيد ، وكذا « مَنْ » الداخلة على الاسم ، كما يقال : مَنْ الرجل ، فتقول : زيد ، أو : واحد من بني تميم ، وأما جواب « ما » ، فإن كان سؤالاً عن الماهية ، فنحو : إنسان ، أو فرس ، أو بقرة ، أو غير ذلك من الأنواع ؛

وإن كان سؤالاً عن صفة الماهية ، نحو : ما زيد ، فنحو : عالم ، أو ظريف ، أو فارس ، كما تقدم في الموصولات ؛

وجواب « أيَّ » المضاف إلى المعارف : معرفة نحو : زيد أو عمرو ، أو : أنا ، أو : ذلك ، في جواب مَنْ قال : أيَّ الرجال فعل ذلك ، أو نكرة مختصة بالوصف ، نحو : رجل رأيته في موضع كذا ؛

وجواب « أيَّ » المضاف إلى النكرة : ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو : عالم ، أو كاتب ، في جواب : أيُّ رجل ، أو نكرة مخصصة بالثبوت ؛

وجواب « كيف » ، لا يكون إلا نكرة ، وجواب « كم » : تعيين العدد ، معرفة كان أو نكرة ؛ ومتن ابن السراج كونه معرفة ؛

وجواب « متى » و « أيَّان » : تعيين الزمان دون المبهم منه ، وجواب « أين » و « ألى » : المكان الخاص ، وجواب المهمزة مع « أم » الاسم وجواب المهمزة وحدها ، أو مع « أو » وجواب « هل » : نعم أو : بلى أو : لا ؛

قوله : « وإي » ، إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم ؛

لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام ، وذكر بعضهم أنها تحيى لتصديق الخبر ، أيضاً ؛ وذكر ابن مالك^١ أن « إي » بمعنى « نعم » فإن أراد أنه يقع مواقع نعم ، فينبغي أن يقع بعد الخبر ، مُوجباً كان أو منفيّاً فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم ، سواء^٢ ؛ يقال : لا تضربني فتقول : إي والله لا أضربك ، وكذا يقال : ما ضرب زيد فتقول : إي والله ما ضرب ، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف ، أعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات ؛

وإن أراد أنه للتصديق مثل « نعم » ، وإن لم يقع مواقعها ، فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد « إي » فعل القسم ، فلا يقال : إي أقسمت بريّ ، ولا يكون المقسم به بعدها ، إلا الربّ ، والله ، ولعمري ؛ تقول : إي والله ، وإي الله بحلف حرف القسم ونصب « الله » وإي ها الله ذا ، وإي وريّ وأي لعمري ؛

وإذا جاء بعدها لفظة « الله » ، فإن كان مع « ها » نحو : إي ، ها الله ذا ، فقد مرّت الوجوه الجائزة فيه في باب القسم^٣ ؛ ويجب جر « الله » إذن ، لنباية حرف التنبيه عن الجار ؛

وإن تجرّدت عن « ها » ، فالله ، منصوب بفعل القسم المقدّر ؛ وفي ياء « إي » ثلاثة أوجه ؛ حلفها للساكنين ، وفتحها ، تبييناً لحرف الإيجاب ؛ وإيقاؤها ساكنة ، والجمع بين ساكتين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريك والحذف وإن كان يلزم ساكتان على غير حدّه ، لأنهما في كلمتين ، إجماعاً لهما مجرى كلمة واحدة ، كالضائكين ، وتُموّد الثوب ؛ كما في : ها الله ، وهذا ، أيضاً من خصائص لفظة « الله » ؛

(١) في هذا المكان جاءت إشارة بالهامش إلى أن في بعض النسخ : وذكر المالكي ، بدلاً من ابن مالك ، وهذا القول في التسهيل لابن مالك ، وهو يؤيد ما ذهبنا إليه من أن المراد من المالكي وابن مالك شخص واحد ؛

(٢) تقديره هما سواء ؛

(٣) ص ٣٠٤ في هذا الجزء ؛

قوله : « وأجل وجير وإن تصديق للخبر » ، سواء كان الخبر موجباً أو منفيّاً ، ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب ، كالاستفهام والأمر وغيرهما ؛
وحكى الجوهري^١ عن الأختش ، أن « نعم » أحسن من « أجل » ، في الاستفهام ،
وأجل ، أحسن من نعم في الخبر ، فجوز على ما ترى ، مجيئها في الاستفهام ، أيضاً ؛
وأما « جبر » فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر^٢ ،
وأما « إن » فقال سيويه^٣ : هي في قول ابن قيس الرقيات :
٩٠١ - ويقلن شيب قد علا لك ، وقد كبرت فقلت إنه^٤
والهاء للسكت ؛

وقيل إن « أن » فيه للتحقيق ، والهاء اسمها والخبر محذوف ، أي : أنه كذلك ؛
وقول ابن الزبير^٥ ، لفصالة بن شريك حين قال له : لئن الله ناقة حملتني إليك : إن^٦
وراكبها ، نص في كونها للتصديق ،
لكنه يدل على أنها مجيء لتقرير مضمون الدعاء ، وهو خلاف ما قال المصنف من أن^٧
ثلاثها ، لتصديق الخبر ؛

(١) اسماعيل بن حماد الجوهري صاحب المعجم الصحاح ، وتقدم ذكره في هذا الشرح ؛

(٢) ص ٣١٨ في هذا الجزء ؛

(٣) ج ١ ص ٤٧٥ و ج ٢ ص ٢٧٩ ؛

(٤) من شعر لابن قيس الرقيات أوله :

بكر السواذل في الصبو ح ، يلمني وألومهم^٨

(٥) المراد به : عبد الله بن الزبير بن العوام ، وقد عليه فصالة بن شريك فقال له إن ناقتي أصابها كذا وكذا
فاحملني ، فأخذ عبد الله بن الزبير يصف له علاجاً لناقته ، فقال فصالة : إنما جئتكم مستحسلاً ، لا مستوصفاً ،
فلعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها : وقيل إن القائل ليس فصالة وإنما هو عبد الله بن
الزبير (بفتح الزاي) بن فصالة بن شريك ، وهو قريب عبد الله بن الزبير بن العوام ؛ والله أعلم ؛

[حروف الزيادة]
[ومواضع زيادة كل منها]

[قال ابن الحاجب :

« حروف الزيادة : إن ، وأن ، وما ، ولا ، وبين ، والباء »
« واللام ؛ فإن مع ما النافية ، وقلت مع المصدرية ، ولما ، »
« وأن ، مع لماً ، وبين لو ، والقسم وقلت مع الكاف ؛ »
« وما مع إذا ومتى ، وأي وأين وإن شرطاً وبعض حروف »
« الجر ، وقلت مع المضاف ؛ ولا ، مع الواو بعد النني وبعد »
« أن المصدرية ، وقلت قبل القسم ، وشئت مع المضاف ؛ »
« وبين ، والباء ، واللام ، تقدم ذكرها »

[قال الرضي :

قيل ، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إمّا معنوية ، وإمّا لفظية ؛ فالمعنوية :
تأكيد المعنى ، كما تقدم في « من » الاستغراقية ^١ ، والباء في خبر ما ، وليس ^٢ ؛

فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية ؛

قيل : إنما سميت زائدة ، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد
المعنى الثابت وتقويته ، فكانها لم تفد شيئاً ، لماً لم تغاير فائدتها العارضة : الفائدة الحاصلة
قبلها ؛

(١) الفائدة لها : النص على الاستغراق والشمول وهو يدونها محتمل احتمالاً واحداً ؛

(٢) الفائدة في زيادة الباء في الخبر المضي التأكيد ؛

ويلزمهم أن يَعْلَمُوا ، على هذا ، «إن» ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد ، أسماء كانت ، أو ، لا : زوائد ^١ ، ولم يقولوا به ؛

وبعض الزوائد يعمل ، كالباء ، ومن ، الزائدين ، وبعضها لا يعمل ، نحو ^٢ : «فما رحمة» ^٣ ؛

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تهيئة لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ؛

ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا ، لعدت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبياؤه ، وأئمته ، عليهم السلام ؛ وقد تجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تفرد إحدهما عن الأخرى ؛

ونما سميت هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ؛ وسميت ، أيضاً : حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك ؛

أما ^٤ «إن» فتزاد مع «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفي ، وتدخل على الاسم والفعل ، نحو :

وما إن طنبأ جُبن ولكن منايانا ودولة آخرينا ^٥ - ٢٦١ ونحو قوله :

(١) متصل بقوله : ويلزم أن يَعْلَمُوا ...

(٢) التمثيل راجع إلى ما ؛

(٣) من الآية ١٥٩ في سورة آل عمران ؛

(٤) بدأ في تفصيل الكلام على الحروف الزائدة ، بعد أن تحدث عنها إجمالاً ؛

(٥) تقدم ذكره في الجزء الثاني ؛ في باب خبر ما المشبهة بليس ؛

٩٠٢ - ما إن جرعت ولا هلكت ولا يَردُّ بكاي زندياً^١

وقلت زيادتها مع « ما » المصدرية نحو : انتظرني ما إن جلس القاضي ، ومع « ما » الاسمية نحو قوله تعالى : « ولقد مكناهم في ما إن مكناكم فيه »^٢ ، وكذا بعد « ألا » الاستفهامية ، نحو : ألا إن قام زيد ، وكذا مع « لماً » بل زيادة « أن » المفتوحة بعدها ، هي المشهورة ، تقول : لما أن جلست جلست ، فتحاً وكسراً ، والفتح أشهر ؛

وأما « أن » ، فتكثر زيادتها بعد لماً ، نحو : « فلماً أن جاء البشير »^٣ ، وبين « لو » والقسم ، وقد مر في القسم ؛ أن مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل « لو » كما أن اللام موطئة قبل « إن » وسائر كلمات الشرط ، كقوله تعالى : « وإذ أخذ الله ميثاق النبيين ، لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة .. » الآية ، ويحيي الكلام فيه ؛

وقد تزداد في الإنكار ، نحو : أنا أني^٤ ، وقلت بعد كاف التشبيه نحو :
ويوماً توافينسا بوجه مقسم^٥ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^٦ - ٨٥٨
بالجر ، وليست في قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون »^٨ ، و : « وأن لو استقاموا »^٩ ،
و : « وأن أقم وجهك »^{١٠} : زائدة ، كما توهم بعضهم بل : الأوليان مخففتان ، والثالثة
مفسرة ، كما تقدم في نواصب الفعل ؛

(١) من أبيات لعمرو بن معد يكرب ، أوردها أبو تمام في الحماسة ، وقيل :

كم من أخ لي صالح يوائه يئدي لحنا ...

(٢) الآية ٢٦ سورة الأحقاف ؛

(٣) الآية ٩٦ سورة يوسف ؛

(٤) ص ٣١٣ من هذا الجزء ؛

(٥) الآية ٨١ من سورة آل عمران ؛

(٦) يأتي بحثه في آخر هذا الجزء ؛

(٧) تقدم ذكره في هذا الجزء ص ٣٧١

(٨) الآية ١٨٥ سورة الأعراف ؛

(٩) الآية ١٦ سورة الجن ؛

(١٠) الآية ١٠٥ سورة يونس ؛

وأما « ما » فتراد مع الخمس الكلمات^١ المذكورة ، إذا أفادت معنى الشرط نحو :
 إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم^٢ ، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني ، ولا
 تفيدها « ما » معنى التكرير^٣ ، ولو أفادته لم تكن زائدة ؛ فمن قال : ان « متى » للتكرير ،
 فتي ما ، مثله ، ومن قال ليست للتكرير ، فكذا : متى ما ؛ وأياً ما تفعل أفعل ، وأينما
 تكن أكن ، و : « فإِذَا نَذَهَبْتَ بِكَ »^٤ ، وقد تدخل بعد « إِيَّانَ » أيضاً ، قليلاً ، ويحيى
 حكم « ما » مع أن ، في نوني التوكيد ؛

قوله : « شرطاً » ، تقيد لجميع ما ذكر من : إذا ، ومتى ، وأي ، وأين ، وإن ،
 لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط ؛ وزيادة « ما » فيها مختصة بحال الشرطية ؛

ولم يعدوا « ما » الكافة ، وإن لم يكن لها معنى ، من الزوائد ، لأن لها تأثيراً قوياً ، وهو
 منع العامل من العمل ، وتيسرته للدخول ما لم يكن له أن يدخله ؛ وعلى مذهب من أعمل
 « ليتما » ، وإنما ، وأخواتهما ، تكون « ما » زائدة ؛ وليست في : حيثما ، وإذما ، زائدة ،
 لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين ، فهي الكافة لهما ؛ أيضاً ، عن الإضافة ؛

وينبغي ألا تعدّ في نحو : بعين ما أرينك* ، و :

من عضة ما يبتقن سكيرها^٥ - ٢٤٢

زائدة ، لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يحيى في بابها ، وقد مضى
 الخلاف في مثل : « مثلاً ما »^٦ في الموصولات ؛

(١) تعريف الجزأين في الممدد مذهب الكوفيين والرضي يستعمله كثيراً ؛ وقد نقده في باب العدد ؛

(٢) لأن الجزم يأذا خاص بالشعر ؛

(٣) المضاد من معنى الشرطية في متى ، أي كلما ؛

(٤) الآية ٤١ سورة الزخرف ؛

(٥) هذا مثل يُضرب لمن يُخفي عن صاحبه أمراً هو عالم به ومعناه إني أراك وأعلم ما تفعل .

(٦) تقدم ذكره في الجزء الثاني آخر باب خبر كان وهو في سيبويه جـ ٢ ص ١٥٣ وقال إنه مثل ؛

(٧) من الآية ٢٦ في سورة البقرة ؛

وقد تزايد بعد بعض حروف الجر ، نحو : « فبا رحمة »^١ ، و : « عما قليل »^٢ و :
« مما خطيئاتهم »^٣ ، وزيد صديقي ، كما عمرو أخِي ،

وقيل إنها بعد حرف الجر : نكرة مجرورة ، والمجرور بعدها بدل منها ، وكذا قيل في :
لا سيّما زيد ، بالجر ، كما مرّ في باب الاستثناء^٤ ، و « ما » في هذه اللفظة : لازمة ،

وقلّت زيادتها بعد المضاف ، نحو : من غير ما جرّم ، و : « أيما الأجلين قضيت »^٥ ،
و : « مثل ما أنكم تنطقون »^٦ ، وقيل فيها أيضاً ، إنها نكرة ، والمجرور بدل منها ،

وأما « لا » ، فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي ، وقد مرّ ذكرها في باب حروف
العطف ، نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو ، وهي ، وإن عُدّت زائدة ، لكنها رافعة لاحتمال
أحد المجتبعين دون الآخر ، كما مرّ في حروف العطف ،

والعَجَب ، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنوياً ، كالتأكيد في الباء ، ورفع الاحتمال
في « لا » هذه ، وفي « من » الاستغراقية : مانعاً^٧ من كون الحروف زائدة ، ويرون
تأثيره لفظياً ، ككونها كافة : مانعاً من زيادتها ،

وتزاد بعد « أن » المصدرية ، نحو : « ما منعك أن لا تسجد »^٨ ، و : « لئلا يعلم
أهل الكتاب »^٩ ، وجاءت قبل المقسم به كثيراً ، للايذان بأن جواب القسم منفي ، نحو :
لا والله لا أفعل ، قال :

(١) من الآية ١٥٩ في سورة آل عمران وتقدمت قريباً ؛

(٢) الآية ٤٠ سورة المؤمنون ؛

(٣) الآية ٢٥ سورة نوح ؛

(٤) في الجزء الثاني ؛

(٥) الآية ٢٨ سورة القصص ؛

(٦) الآية ٢٣ سورة الداريات ؛

(٧) مفعول ثان لقوله : لا يرون ؛

(٨) الآية ١٢ سورة الأعراف ؛

(٩) الآية ٢٩ سورة الحديد ؛

٩٠٣- لا وأبيك ابنة المامري لا يدعي القوم أني أفرأ

وجاءت قبل « أقسم » قليلاً ، وعليه حوّل قوله تعالى : « لا أقسم بيوم القيامة »^٢ ،
وشذت بعد المضاف نحو :

في بشر لا حوّر سري وما شعر^٣ - ٢٥٠

والحوّر : الهلكة ؛

وأما « من » ، والباء ، واللام ، والكاف ، فقد تقدم ذكرها في حروف الجر ،

[حرفا التفسير]

[أي ، وأن ، واختصاص كل منهما]

[قال ابن الحاجب :]

« حرفا التفسير : أي ، وأن ، فإن مختصة بما في معنى القول » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن الفرق بين « أي » و « أن » : أن « أي » ، يُفسر بها كل مبهم ، من المفرد ،
نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله ، والجملة نحو : هريق دمه أي مات ،

قال :

(١) يروى هكذا بدون حرف قيل لا ، ويروى فلا وأبيك ، وهو مطلع قصيدة من شعر امرئ القيس ، ومنها
بعض الشواهد في هذا الشرح ؛

(٢) أول سورة القيامة ؛

(٣) تقدم في باب الإضافة من الجزء الثاني ؛

٩٠٤ - وترمينني بالطرف ، أي أنت مُدْبِئٌ وتَقْلِيْنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^١ و « أن » لا تفسر إلا مفعولاً مَقْدَرًا لِلْفِعْلِ دَالٌّ عَلَى معنى القول ، مُؤَدِّ معناه ، كقوله تعالى : « وناديناها أَنْ يا إِبْرَاهِيمَ »^٢ ، فقوله : يا إِبْرَاهِيمَ ، تفسير للمفعول نادينا ، المقدر ، أي : ناديناها بشيء ، وبلفظ هو قولنا يا إِبْرَاهِيمَ ، وكذلك قولك كتبت إليه أن قم ، أي : كتبت إليه شيئاً هو : قُمْ ؛ فَإِنْ ، حرف دالٌّ عَلَى أَنَّ « قم » تفسير للمفعول به المقدر لكتبت ؛

وقد يفسر المفعول به الظاهر ، كقوله تعالى : « إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ، أَنْ اقْلَبِيهِ »^٣ ، وقوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ، أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ »^٤ ، فقوله : اعبدوا الله ، تفسير للمضمر في « به » ، وفي أَمَرْتَنِي معنى القول ، وليس مفسراً لِمَا ، في قوله : ما أَمَرْتَنِي ، لأنه مفعول لصريح القول ، وقد جَوَزَ بعضهم ذلك ، مستدلاً بهذه الآية ، ولا استدلال بالمحتمل ، وأجيب بأنَّ « أن » مصدرية ، وذلك على مذهب من جَوَزَ دخول الحرف المصدرية على الجملة الطلبية ، وعند صاحب هذا المذهب ، يجوز أن يكون جميع « أن » المحكوم بكونها مفسرة : مصدرية ، إذا دخلت على أمر أو نهي متصرف ، لِأَنَّ له ، إِذَنْ ، مَصْدَرًا ؛

واستدلَّ سيبويه^٥ على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها في نحو : أَوْعَزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ؛ ويجوز أن يقال : هي زائدة ، لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل ، والمعنى : أَوْعِزْ إِلَيْهِ بهذا اللفظ ؛

(١) قوله : لكن اسمها محذوف تقديره : ولكنني ، وإيَّاكَ مفعول مقدم لقوله لا أقلي ، وهو أحسن ما قيل في إعراب البيت ، وجملة لا أقلي مع مفعوله المقدم خبر لكن ، وهذا البيت ، كما قال البندادي غير معروف القائل ؛ مع تردده في كثير من كتب النحو ؛

(٢) الآية ١٠٤ سورة الصافات ؛

(٣) الأيتان ٣٧ ، ٣٨ سورة طه ؛

(٤) الآية ١١٧ سورة المائدة ؛

(٥) سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ ولقطه : أَوْعِزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلْ ؛

وقيل إن « أن » في قوله « ان اعبدوا » : زائدة ، والأصل عدم الحكم بالزيادة ،
ما كان للحكم بالأصالة مُحْتَمَل ً ؛

وتمسك المجيز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى : « وانطلق الملائمة منهم أن
امشوا .. »^١ قال : التقدير : قائلًا بعضهم لبعض أن امشوا ؛

وأجيب : إما بأنه زائد ، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم
الظهور ، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول ، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى
فيه ؛ أو بأن : انطلق الملائمة بمعنى : انطلقوا في القول وشرعوا فيه ؛

وينبغي أن تعرف أن ما بعد « أن » المفسرة ، ليس من صلة ما قبلها ، بل يتم الكلام
دونه ، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه ، فقوله تعالى : « وآخر دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين »^٢ ، ليست « أن » فيه مفسرة ، لأن قوله تعالى : « أن الحمد
لله رب العالمين » خبر المبتدأ المتقدم ؛

ولا منع ، لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة : زائدة في مفعول ما هو بمعنى
القول ، فعنى أمره أن قم : أي قال له قم ، بتأويل أمر ، يقال ، أو بتقدير « قال » بعده
على النخلاف المذكور في أفعال القلوب^٣ ، و « أن » زائدة ، وهذا يطرد في جميع الأمثلة ؛

(١) الآية ٦ سورة ص ؛

(٢) الآية ١٠ سورة يونس ؛

(٣) ص ١٦٦ في هذا الجزء ؛

[الحروف المصدرية]
[وما يقع بعد كل منها من الجمل]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف المصدر : ما ، وَأَنْ وَأَنَّ ؛ فالأولان للفعلية وَأَنَّ
« للاسمية » ؛

[قال الرضي :]

أما « ما » فتوصل بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له ، حتى يؤول
الفعل مع الحرف به ؛ ولا توصل بالأمر ، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به « ما » ،
مع الفعل ، ما أفاده « ما » مع ذلك الفعل ، وإلا فليسا مؤولين به ، ألا ترى أن معنى :
« .. بما رحبت »^١ ، وبرحبها ، شيء واحد ، وكذا معنى علمت أنك قائم ، وعلمت
قيامك : شيء واحد ، والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر ، لا يفيد معنى الأمر ، فقولك
كتبته إليه أن قم : ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ،
بخلاف قولك : أن قم ؛

ويتبين بهذا أن صلة « أن » لا تكون أمراً ولا نهيًا ، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو
علي ، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً ، لجاز ذلك في صلة « أن » المشددة ، و « ما »
و « كي » و « كو » ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً ؛

وتختص « ما » المصدرية بنيايتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي
وصلتها ، به ، نحو : لا أفعله ما ذكر شارق ، أي مدة ما ذكر ، أي مدة ذرور ؛ وصلتها ،
إذن ، في الغالب ، فعل ماضي اللفظ مثبت ، كما ذكرنا ، أو مني بلم ، نحو : تهددني

(١) من الآية ١١٨ في سورة التوبة ؛

ما لم تلقني ومعناها الاستقبال ، كما مرَّ في باب الماضي ، ويقال كونها فعلاً مضارعاً ؛
وصلة « ما » المصدرية ، لا تكون ، عند سيبويه ، إلا فعلية ، وجوز غيره أن تكون
اسمية ، أيضاً ، وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلاً ، كما في نهج البلاغة : « بقوا في الدنيا ،
ما الدنيا باقية » ؛ وقال الشاعر :
٩٠٥ - أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بِمَدْمَا أَفْئَانِ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ^١
وأجاز ابن جني ، كون صلتها جاراً ومجروراً ، فيجوز على مذهبه : ما خلا زيد وما عدا
زيد ، بالجر ، و « ما » مصدرية ؛

وأما « أن » المصدرية ، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، وهو إما ماضٍ ، كقوله
تعالى : « لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا »^٢ ، أو مضارع ، ولها فيه خاصة ، تأثيران آخران : نصبه
وتخصيصه بالاستقبال ؛ أو ، أمر أو نهي ، على مذهب سيبويه ، كما مرَّ ؛

ومحم ، وأسد ، يقلبون همزتها عيناً ، وينشدون :
أَعْسَنَ تَرَسَّمَتْ مِنْ خِرْقَاءَ مَتْرَلَةٍ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ^٣ - ٨٣٥
وأما « أن » المشددة ، فتوصل بمعمولها إذا كانت عاملة ، وإذا كُفَّتْ ، فبالجملة
الاسمية أو الفعلية ؛

ومن الحروف المصدرية « كي » ، إذا دخلتها لام التعليل ؛ ، نحو : لكي تخرج ،
وهي بمعنى « أن » وتختص بالمضارع ، وقد ذكرنا الخلاف فيها ، في نواصب الفعل المضارع^٤ ،
فمن حتم كونها حرف جرٍّ ، لم يجعلها في مثالنا مصدرية ، بل قدر « أن » بعدها ؛

(١) أم الوليد تصغير وليد ، ورواه بعضهم بدون تصغير وهو بالتصغير أقوى في وزن البيت والثناء نبت تبرز
منه خيوط طوال دقاق ، والمخلص الذي اختلط بياضه بالسواد ، فإذا صار أبيض كله ، قيل محل فيكون
أشبه بالشيب والبيت للمرار الفقسي ؛

(٢) الآية ٨٢ سورة القصص ؛

(٣) تقدم في هذا الجزء ص ٣٤٨ ؛

(٤) انظر ص ٤٨ وما بعدها في هذا الجزء ؛

ومنها « لو » إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ، نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن »^١ ، وقال :

٩٠٦ - تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً عليّ حراساً ، لو يُسرون مقتلي^٢ وصلتها كصلة « ما » إلا أنها ، لا تنوب عن ظرف الزمان ؛

وقد يستغنى بـ « لو » عن فعل التمني ، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو : لو كان لي مال فأُحجَّ ، أي أتمنى وأودّ لو كان لي مال ؛ قال تعالى : « لو أن لي كرةً فأكون من المحسنين »^٣ ؛

[حروف التحضيض]

[اختصاصها بالفعل]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف التحضيض : هـلاً ، وآلاً ، ولولا ، ولوما ، لها صدر »
« الكلام وتلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي : التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع : الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر ؛

(١) الآية ٩ سورة القلم ؛

(٢) هو من معلقة امرئ القيس ، والأحراس جمع حرس ، وحراس . جمع حريص مثل كريم وكرام ؛ ومقتلي : مصدر ميمي بمعنى قتل ؛

(٣) الآية ٥٨ سورة الزمر ؛

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في كَوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً ، يمكنه تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى ، للتحضيض على فعل مثل ما فات ،

وقلما تستعمل في المضارع ، أيضاً ، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يُطلب منه ،

فإن خلا الكلام من التوبيخ ، فهو المرص ، فتكون هذه الأحرف للمرص ؛

وتستعمل في ذلك المعنى : « ألا » مخففة ، أيضاً ، و « لو » التي فيها معنى التمني ، نحو : لو نزلت فأكلت ، و « أما » نحو : أما تعطف عليّ ؛

قوله : « وتزلم الفعل لفظاً » ، نحو : « لولا أرسلت .. »^١ و : « لوما تأتينا »^٢ أو تقديرأ نحو قوله :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بيي صَوَطَرَى ، لولا الكمي المتقنا^٣ - ١٥٩
ويجوز : هلاً زيداً ضربته ؛

وجاءت الاسمية بعدها في ضرورة الشعر ، نحو قوله :

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلاً نفس ليلى شفيهما^٤ - ٦٤٥
وإذا ولّبها الظرف فهو متصّب بالفعل الذي بعده ، لا بمقدر قبله ، كما في قوله تعالى :
« ولولا إذ دخلت جنتك قلت .. »^٥ ، لأن الظرف يتسع فيه ، وأما إذا كان الفاصل منصوباً
غير الظرف ، نحو : هلاً زيداً ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ؛ ولزومها صدر
الكلام لما مرّ قبل ؛

(١) الآية ١٣٤ سورة طه ؛

(٢) الآية ٧ سورة الحجر ؛

(٣) من شعر جرير ، وتقدم في الجزء الأول في باب المنصوب على شريطة التفسير ؛

(٤) تقدم ذكره في هذا الجزء ، ص ٥٥

(٥) الآية ٣٩ سورة الكهف ؛

وقد يجيء الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضية ، قال :
 ٩٠٧ - ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت : بلى ، لولا ينازعني شغلي^١
 فنؤول بلو كم ، فهي ، إذن ، «لو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول ؛ وقيل :
 هي «لولا» المختصة بالاسمية ، والفعل صيلة لأن ، المقدرة ، كما في قولهم : نسمع بالمعيدي ،
 لا أن تراه ؛

[حرف التوقع] [معناه ، وشرطه ، وأوجه استعماله]

[قال ابن الحاجب :]

« حرف التوقع : قد ، وهي في الماضي للتقريب وفي المضارع »
 « للتقليل » ؛

[قال الرضي :]

هذا الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بد فيه من معنى التحقيق ، ثم
 إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى ، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ،
 أي يكون مصدره متوقفاً لمن مخاطبه واقعاً عن قريب ؛ كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير :
 قد ركب .. أي : حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛

(١) مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهللي ، وبعده :
 جزيتك ضعف السود لما اشكتيه وما إن جزاك الضعف من أحد قبلي
 ومن أبيات هذه القصيدة بعض الشواهد النحوية ؛

ففيه ، إذن ، ثلاثة معانٍ مجتمعة : التحقيق ، والتوقع والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق : التقريب فقط ، ويجوز أن نقول : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه ؛
ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كنعم وبش وعسى وليس ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال ؛

وتدخل ، أيضاً ، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فيضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : ان الكذوب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل ، نحو : « قد نرى قلباً وجهك في السماء »^١ ، وتستعمل ، أيضاً ، للتكثير في موضع التمدح ، كما ذكرنا في « ربما » قال تعالى : « قد يعلم الله المعوقين »^٢ ، وقال :
٩٠٨ - قد أترك القِرنَ مصفراً أنامله كأن أنوابه مُجَّتْ بفرصاد^٣
ولا تفصل من الفعل ، إلا بالقسم ، نحو : قد والله لَقُوا الله^٤ ، وقد ، لعمري ، قال كذا ، وقد يعني عن الفعل دليل فيحذف بعدها ، قال :
أزِفَ السرحلَ غيرَ أن ركبنا لما تَزُلُ برحالنا وكأنا قد^٥ - ٥١٣

(١) الآية ١٤٤ سورة البقرة ؛

(٢) الآية ١٨ سورة الأحزاب ؛

(٣) من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، واصفرار الأنامل كناية عن الموت أي أقتله فيتلف دمه ، فتصفر أنامله ، والفرصاد فمر التوت شبه به الدم الذي يتلف من القتل ؛

(٤) تقدم ذكره

(٥) تقدم ذكره في أكثر من موضع ، وانظر فهرس الشواهد ؛

[حروفا الاستفهام]
[الفرق بين الهمزة ، وهل]

[قال ابن الحاجب :

« حروفا الاستفهام : الهمزة ، وهل ، لهما صدر الكلام تقول : «
أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذا هل ، والهمزة أعم »
« تصرّفاً ، تقول : أزيداً ضربت ، و : أتضرب زيداً وهو »
« أخوك ، و : أزيد عندك ، و : أثم إذا ما وقع ، و : أفن »
« كان ، و : أومن كان ، دون هل » ؛

[قال الرضي :

قوله : « لهما صدر الكلام » ، لما مرّ في باب « إن »^١ ؛

قوله : « أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذلك هل » يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية ، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام ؛ إلا على شذوذ ، وذلك لأن أصلها : أن تكون بمعنى « قد » ، فقليل : أهل ، قال :
٩٠٩ - أَهْلٌ عَرَفَتْ الدَّارَ بِالْفَرِيِّينَ^٢

وكثر استعمالها كذلك ، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان »^٣ ، أي : قد أتى ؛

(١) يقصد أنها تغير معنى الكلام ؛

(٢) من قصيدة لخطام المجاشعي ؛ والمراد بالفريّين هنا مكان بالكوفة ، والفريّان منارتان بنهما المنـ
الأكبر على فريّين لنديميّه وكان يفرّيهما أي يطليهما بالدماء وفي تفسير المراد منهما كلام كثير ذكره البغدادي ؛

(٣) أول سورة الدهر ؛

فلما كان أصلها « قد » وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفلت على الهزمة ، فإن رأت
 فعلاً في حيزها ، تذكرت عهداً بالحجي ، وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته ، وإن لم
 تره في حيزها تسكّت عنه ذاهلة ؛

ومع وجود الفعل ، لا تقنع به مفسراً أيضاً ، للفعل المقدر بعدها ، فلا يجوز اختياراً :
 هل زيداً ضربته ، كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير^١ ؛

قوله : « والهزمة أعم » ، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه « هل » ؛ منها : أنه
 لا يقال : هل زيد خرج ، لا على كون زيد مبتدأ ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر ،
 ولا يقال : هل زيداً ضربت على أن زيداً منصوب بما بعده ، ولا بمقدر ، ولا يقال : هل
 زيداً ضربته على أن زيداً منصوب بمقدر ، كل ذلك لما تقدم ؛

ومنها : أن الهزمة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضاً ، قال تعالى :
 « أقولون على الله ما لا تعلمون »^٢ ، وقال الشاعر :

٩١٠ - أطرأ وأنت قُتْري^٣ ،

ومن ذلك : أزيدنيه ، في الإنكار^٤ ، ولا تستعمل « هل » للإنكار ؛ وإذا دخلت الهزمة
 على النافي ، فلمحض التقرير ، أي حمل المخاطب على أن يُقرّ بأمر يعرفه ، نحو : « ألم
 نشرح »^٥ و : « ألم يحدك »^٦ ، و : « أليس ذلك بقادر »^٧ وهي في الحقيقة للإنكار ،

(١) في الجزء الأول ؛

(٢) الآية ٢٨ سورة الأعراف ؛

(٣) من أرجوزة أبو قصيدة للمعاج أوطا ؛

بكيت والمحترن البكبي وإنمأ يأني الصبا الصبي

قال البندادي : القُتْري معناه : الشيخ المسنّ ، ولم يسمع إلا في هذا البيت ؛

(٤) يأني يحته في آخر الكتاب ؛

(٥) أول سورة الشرح ؛

(٦) الآية ٦ سورة الضحى ؛

(٧) الآية ٤٠ سورة القيامة ؛

وإنكار النفي إثبات ؛ وأما « هل » فلا تدخل على النافي أصلاً ؛ ومنها : أن الهمزة تستعمل مطرداً مع « أم » التسمية ، ولا تستعمل « هل » معها ، إلا شاذاً ، كما مر ؛

وتختص « هل » بحكيين دون الهمزة ، وهما كونها للتقرير في الإثبات ، كقوله تعالى : « هل يُؤْتِي الكفار »^١ ، أي ألم يُؤْتَبْ ، وقولهم : هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو وإفادتها إفادة النافي ، حتى جاز أن يجيء بعدها « ألا » قصداً للإيجاب ، كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان »^٢ وقال :

٩١١ - وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت ، وإن ترشد غزية أرشد^٣
ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء ، والواو ، وثم ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل « هل » عليها ، لأنها فرع الهمزة فلا تنصرف تصرفها ؛

وهذه الحروف تدخل على « هل » ولا تدخل على الهمزة ، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصديق ، قال تعالى : « فهل أنتم مسلمون »^٤ ، وقال الشاعر :
وهل أنا إلا من غزية ... البيت ؛

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ، ولا تقول : فأكرمني كما مر في الجوازم ، وتقول : أسلم عليه ثم هل يلتفت إليّ ؛ ولا يجيء الهمزة بعد « أم » ويجوز ذلك في « هل » وسائر كليم الاستفهام ، لعروض معنى الاستفهام فيها ، كما تبين من مذهب سيبويه ، أعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراق الهمزة في الاستفهام فلا يُجمع بين حرفي استفهام ، قال :

(١) الآية ٣٦ سورة المطففين ؛

(٢) الآية ٦٠ سورة الرحمن ؛

(٣) من قصيدة للريد بن الصمة في رثاء أخيه عبد الله يقول فيها :

تسادوا قبالوا أردت الخيل فارسا قفلت : أعبد الله ذلكم الردى

وذكر البغدادي قصة طويلة في سبب قتله ، وغزوة اسم قبيلة دريد بن الصمة ؛

(٤) الآية ١٤ سورة هود ؛

٩١٢ - أم هل كبير بكى لم يقض عثرته إثر الأحية يوم البين مشكوم^١
وقال الله تعالى : « أم من يجب المضطر إذا دعاه »^٢ ، وقال الشاعر :
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ما ضن بالبين^٣ - ٨٩٢
وغير ذلك ؛

وإذا جاءت « أم » بعد اسم الاستفهام ، فلا بد من إعادة ذلك الاسم بعد « أم » ،
نحو : من يطعمني ، أم من يسقيني ، و : أين آكل أم أين أشرب ، إذا قصدوا إشراك
ما بعد أم ، فيه^٤ ، فلا يجوز : من يطعمني أم يسقيني ؛ وإن لم يقصد إشراكه فيه ، نحو :
من يطعمني أم يسقيني زيد ، جاز ،

وإنما وجب إعادته مع الإشراك فيه ، لأن « أم » متقطعة ، إذ المتصلة لا بد لها من
تقدم الهزمة ، وأم المتقطعة حرف استئناف وهي بمعنى « بل » وساذج الاستفهام الذي هو
معنى الهزمة ، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة ، لأن معناها : أشياء بقرونة
بمعنى الاستفهام فإذا قصدت معناها ولم يستفد من « أم » لا بالعطف ، لأن المتقطعة حرف
استئناف ، كما ذكرنا ، ولا بالتضمنين ، كما تضمنت معنى الهزمة ، لم يكن لك بد من
التصريح بها بعد « أم » ؛

وأما « هل » ، فيجوز فيها ترك الإعادة ، لأنها لساذج الاستفهام كالهزمة ، ويجوز
الإعادة تشبيهاً بأخواتها الاسمية في عدم الرقابة وقد جمعهما الشاعر في قوله :

٩١٣ - هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حببها إذ نأثك اليوم مصروم^{*}
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحية يوم البين مشكوم
وربما أبدلت هاء « هل » همزة ؛

(١) ثاني بيت في قصيدة طويلة من المفضليات لعلقة بن عبدة المعروف بعلقة الفحل ، وسبأني المطلع قريباً ،
ومشكوم أي مجازي بما فعل ، يعني هل مجازي حين يبكي على فراق أحبائه يوم البين ؛

(٢) التمثيل ٦٢ .

(٣) تقدم الكلام عليه قريباً ، ص ٤٠٦ في هذا الجزء ؛

(٤) متعلق بإشراك في قوله إذا قصدوا الخ ؛

(٥) هذا هو مطلع قصيدة علقمة الفحل ، ومعه البيت الذي يليه والذي تقدم قبل قليل ؛

ومن خواص الهمزة : جواز ذكر المفرد ، بعدها ، اعتياداً على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر ، نحو قولك منكراً ، أو مستفهماً : أزيد ، أو : أزيداً ، أو : أزيد ، جواباً لمن قال : جاءني زيد ، أو : رأيت زيداً ، أو : مروت يزيد ، ولا تقول : هل زيد ، وهل زيداً ، وهل يزيد ؛

[حروف الشرط]
[إن ، ولو ، والفرق بينهما]
[أمّا ومعناها]

[قال ابن الحاجب :]

« حروف الشرط : ان ، ولو ، وأمّا ، لها صدر الكلام ، فإن »
« للاستقبال ، ولو للمضي ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا ، »
« ومن لم يقل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل ، وانطلقت ، »
« بالفعل ، موضع : منطلق ، ليكون كالموض ، وإن كان »
« جامداً ، جاز لتعنه » ؛

[قال الرضي :]

إنما كان لها صدر الكلام ، لما تقدم في باب « إن »^١ ؛
قوله : « فإن ، للاستقبال ، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا لو ، للمضي ، على أيهما دخلت ، قال تعالى : « لو يطيعكم في كثير من الأمر »^٢ ،

(١) من تغييرها لمعنى الكلام ؛

(٢) الآية ٧ في سورة الحجرات ؛

هذا وضعهما ، كما مرَّ في الظروف المبينة ، ومرَّ فيها طَرَفٌ من أحوالهما^١ ؛

ومذهب القراء : أن « لو » تستعمل في المستقبل ، كإن ، وذلك مع قلَّته ، ثابت لا ينكر ، نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين ؛

ثم إن النحاة قالوا : إن « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وقال المصنف : بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، قال : وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبَّب ، والمسبَّب قد يكون أعمُّ من السبب ، كالإشراق ، الحاصل من النار ، والشمس ، قال : فالأولى أن يقال : لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، لأن انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب ؛

وفيما قال نظر^٢ ؛ لأن الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم ، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً ، أو شرطاً ، كما في قولك : لو كان لي مال لحججت ، أو ، لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : لو كان زيد أبي لكنت ابنه ، ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة ؛

والصحيح أن يقال كما قال المصنف : هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دلٌّ على امتناع الأول ، لكن لا للعلة التي ذكرها ، بل لأن « لو » موضوعة ليكون جزاؤها مقدَّر الوجود في الماضي ، والمقدَّر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم ، لأجل امتناع لازمه ، أي الجزء ، لأن الملزوم ينتني بانتفاء لازمه ؛

وقد يجيء جواب « لو » قليلاً ، لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد التكلم ، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزء ، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب ، وأليق باستلزام ذلك الجزء ، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزء على كل تقدير ، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزء ، فيكون ذلك الجزء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه ، فيلزم وجوده أبداً ، إذ النقيضان لا يرتفعان ؛

(١) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٢) النظر الذي تقد به الرضي كلام ابن الحاجب ، يرجع إلى التعليل الذي قاله ابن الحاجب ، ولكنه يوافقه

على ما قال من معنى لو ؛

مثاله : لو أهتني لأكرمك ، فإذا استلزمت الاهانة الاكرام ، فكيف لا يستلزم الاكرام والاكرام ؛ ومنه قوله تعالى : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام » إلى قوله : « ما نفذت كلمات الله »^١ ، أي : لقيت ، وقول عمر رضي الله عنه : نعم العبد ضئيب^٢ لو لم يخف الله لم يعصه ، أي : لو أمِن لأطاع ، وقوله تعالى : « ولو أسمعهم لتولّوا »^٣ ؛

ولكون « لو » بمعنى الماضي وضعا ، لم يُجزم بها إلا اضطراراً ، لأن الجزم من خواص المعرب والماضي مبني ؛ قال :

٩١٤ - لو بشأ ، طار به ذو ميعة لاحتق الآطال نهذ ذو خصل^٤
وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات ؛

قوله : « وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديرأ » ، أمّا في نحو : لو ذات سوارٍ لطمتني^٥ ، ولو زيدا ضربته ، فلا كلام في تقدير الفعل ؛ وأمّا في نحو : لو زيدا ضربت ، فينبغي أن يكون على الخلاف الذي ذكرنا في : إن زيدا ضربت ؛

وجاء في الضرورة ، شرطها : اسمية ، قال :

لو بغير الماء حلقي شريق كنت كالغصان بالماء اعتصاري^٦ - ٦٤٤
وهذا من باب وضع الاسم موضع الفعلية ، كما في قوله :
... فهلاً نفس ليلى شفيها^٧ - ٦٤٥

قوله : « ومن ثم قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل » ؛ هذا مذهب المبرد ، أعني

(١) الآية ٢٧ سورة لقمان ؛

(٢) المراد : ضئيب الرومي أحد السابقين إلى الإسلام ؛

(٣) الآية ٢٣ سورة الأنفال ؛

(٤) من أبيات قال البندادي أنها لامرأة من بني الحارث بن كعب ، نصف قتيل بالشجاعة وأنه كان يستطيع الحرب ، وذمية أي ذو نشاط ، صفة للفرس ؛

(٥) كلام قاله حاتم الطائي وقد لطمته إحدى الجوارى وكان أسيراً ، وتقدم ذكر القصة ؛

(٦) تقدم في هذا الجزء ص ٥٥

(٧) وهذا البيت أيضاً تقدم في ص ٥٥

تقدير الفعل بعد «لو» التي تليها «أن» ؛ وقال السيرافي : ان الذي عندي : أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو» ، لأن خبر «أن» ؛ إذن ، فعل ، ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو» ، فإذا قلت : لو أن زيداً جاءني ، فكأنك قلت : لو جاءني زيد ؛

قوله : «انطلقت موضع منطلق» ، يعني أن «أن» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها ، فخيرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً ، لأن الفعل المقدر ، لا بد له من مفسر ، و «أن» لكونها دالة على معنى التحقيق والتبوت : تدل على معنى «ثبت» ، فلزم أن يكون خبر «أن» فعلاً ماضياً ، لا اسم فاعل ، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر ، وأما المعنى فقد ذكرنا أن «أن» دلت عليه ؛

وإن لم يكن مشتقاً ، جاز ، للتعذر ، كقوله تعالى : «ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ..»^١ ، وأما قوله تعالى : «يؤدُّوا لو أنهم بَادُونَ في الأعراب»^٢ ، فلأن «لو» بمعنى «أن» المصدرية ، وليست بشرطية ، لمجيئها بعد فعل دال على التمني ؛

ومنها من لا يشترط مجيء الفعل في خبر «أن» الواقعة بعد «لو» ، وإن كان مشتقاً ، أيضاً ، كما ذهب إليه ابن مالك ، قال الأسود بن يعفر :

٩١٥ - هما خيياني كل يوم غنيمة وأهلكتهم لو أن ذلك نافع^٣
وقال كعب :

(١) الآية السابقة من سورة لقمان ؛

(٢) الآية ٢٠ سورة الأحزاب ؛

(٣) في قصة طويلة ذكرها البغدادي في الخزائن ، أن الجراح بن الأسود بن يعفر اغتصب فرساً اسمها المصماء ، وعاد بها إلى أبيه وتكفل رجلان بإعادتها إليه ، وهما خُرَيْر بن شمر ، ورافع بن صهيب ، واحتللا على الأسود وأخذاهما منه القرس وهما المقصودان في قوله : هما خيياني والضمير يرجع إليهما في بيت قبله ، ومعنى خيياني أصاباني بالخيانة وضاع ما كنت أرجو من الاستيلاء على هذه القرس ، وقوله : أهلكتهم ، أي هجوتهم قال البغدادي : معناه أهلكهم بالهجرة ، ثم عقب على ذلك بقوله إن المعنى يعمل قوله لو أن ذلك نافع ، من قبيل لو الدالة على التمني فيخرج عما أورده الشارح له ؛

٩١٦ - أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها ، أو لو أن النصح مقبول^١ ومع هذا ، فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر « أن » الواقعة بعد « لو » أكثر وإن لم يكن لازماً ؛

وإذا حصل الفعل ، فالأكثر كونه ماضياً ، لكونه كالعروض من شرط « لو » ، الذي هو الماضي ، وقد جاء مضارعاً ، قال :

٩١٧ - تمدُّ بالأعناق أو تلوِّبها وتشتكي لو أننا تُشكِّبها^٢ وجواب « لو » إما فعل مجزوم بلم ، نحو : لو ضربني لم أضربك ، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة ، وتحذف هذه اللام قليلاً ؛

وإن وقعت « لو » مع ما في حيزها صلة ، فحذف اللام كثير ، نحو : جاءني الذي لو ضربته شكرني ، وذلك للطول ، وكذا إذا طال الشرط بذيله ، كقوله تعالى : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام » إلى قوله : « ما نفدت »^٣ ، ولا يكون جواب « لو » اسمية ، بخلاف جواب « إن » ، لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ، ومضمون جواب « لو » منفى مختص ، كما ذكرنا ؛

وأما قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير »^٤ ، فلتقدير القسم قبل « لو » وكون الاسمية جواب القسم لا جواب « لو » ، كما في قوله تعالى : « وإن أطمعهم

(١) هذا البيت من قصيدة بانة سعاد التي مدح بها كعب بن زهير ، التي صلب الله عليه وسلم ، وهو من الأبيات الأولى فيها ، أي من مقدمتها التزلية ، وأكرم بها يعني ما أكرمها ، والضمير يرجع إلى سعاد ، وخلة بمعنى خيلة وصديقة ؛

(٢) هو رجز في وصف ما تعانيه الابل من طول السفر ، فهي تمد أعناقها وهذه عادة الابل إذا أعيت ، وقوله تشكيباً بضم التون أي نزيل ما كان سبباً في شكواها ولم يذكر أحد اسم قاتل هذا الرجز ، وقد أنشده ابن جني في الخصائص بدون نسبة ، وأورده أبو زيد الأنصاري في التوارد ، وغيرهما ، ولم ينسبه أحد منهم ؛

(٣) إشارة إلى الآية السابقة من سورة لقمان ؛

(٤) الآية ١٠٣ سورة البقرة .

إنكم لمشركون»^١ ، وقوله تعالى : « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ، لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ »^٢ ،
 وجواب القسم سادساً مسدداً جواب « لو » ،
 وذهب جابر الله^٣ إلى أن الاسمية في الآية جواب « لو » ، قال : وإنما جُعِلَ جوابها
 اسمية ، للدلالة على استقرار مضمون الجزاء ؛

[اجتماع الشرط والقسم]

[تفصيل ذلك]

[قال ابن الحاجب :]

« وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط ، لزمه الماضي »
 « لفظاً أو معنى ، وكان الجواب للقسم لفظاً ، مثل : والله إن »
 « أتيتني أو إن لم تأتني : لأكرمَنَّكَ ، وإن توسط بتقدم الشرط »
 « أو غيره ، جاز أن يعتبر ، وأن يلغى ، كقولك : أنا والله »
 « إن تأتني آتاك وإن أتيتني لأتيتك ، وإن أتيتني فوافقه »
 « لأتيتك ، وتقدير القسم كاللفظ به ، مثل : لئن أخرجوا ! »
 « و : إن أطمئتموهم .. » ؛

[قال الرضي :]

اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط ، فإمّا أن يتقدم على القسم ، ما يطلب الخبر ،

(١) الآية ١٢١ سورة الأنعام ؛

(٢) الآية ٥ ، ٦ سورة التكاثر ؛

(٣) ذكر هذا في تفسيره : الكشف عند الآية : ولو أنهم آمنوا واتقوا ، للثوبة من عند الله ؛

نحو : زيد والله إن أتيتك بأيتك ، وإن زيدا والله إن أكرمتك يُجازك ، أو لا يتقدم ، والأول قد يحیی الكلام عليه في قوله : وإن توسط يتقدم الشرط ... وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر ، بدليل قوله : أوّل الكلام ؛

فتقول :

إذا تقدم القسم أوّل الكلام ، ظاهراً أو مقدراً ، وبعده كلمة الشرط ، سواء كانت « إن » أو « لو » أو « لولا » ، أو أسماء الشرط ؛ فالأكثر والأولى : اعتبار القسم دون الشرط ، فيجعل الجواب للقسم ويُستغنى عن جواب الشرط ، لقيام جواب القسم مقامه ، أمّا في « إن » فكقوله تعالى : « لئن أخرّ جوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم »^١ ، الآية ؛ وأمّا في « لو » فكقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير »^٢ ، وقوله تعالى : « لو تعلمون علم اليقين لترؤنّ الجحيم »^٣ ، وتقول : والله أن لو جئتني لجئتك ، واللام جواب القسم ، لا جواب « لو » ، ولو كانت جواب « لو » ، لجاز حذفها ، ولا يجوز في مثله ، وكذا تقول : والله لو جئتني ما جئتك ، ولا تقول : لما جئتك ولو كان الجواب للو ، لجاز ذلك ؛ و « أن » التي بين « لو » والقسم عند سيبويه : موطئة كاللام قبل « إن » وقبل أسماء الشرط ، وعند غيره زائدة ؛ وأمّا في « لولا » فتقول : والله لولا زيد لضربتك ، قال :

٩١٨ - والله لولا شيخنا عبّادُ لكَمَرْنَا اليوم أو لكادوا^٤
واللام جواب القسم ، لا جواب « لولا » ولذا لم يميز حذفها ؛

وأمّا في أسماء الشرط فكقوله تعالى : « وإذا أخذ الله ميثاق النبيّن لما آتيتكم من كتاب

(١) الآية ١٢ سورة الحشر ؛

(٢) تقدمت قريباً ..

(٣) الآية المتقدمة من سورة التكاثر ؛

(٤) هذا رجز مجهول القائل ، حاصل معناه أن قوماً تباروا في عظم الكُفر ، جمع كفرة وهي رأس الذكر ، فيقول هذا الراجح أن واحداً من كبارنا اسمه عبّاد هو الذي جعلنا نطليم ولولاه لنغلبونا ؛

وحكمة ، إلى قوله « لَنُؤْمِنَنَّ بِهِ »^١ وقوله : « لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ »^٢ ؛

ويجوز قليلاً ، في الشعر : اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصديره ، كقول الأعشى :
٩١٩ - لَيْسَ مُبِيتٌ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تُفْلِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفَلَّ^٣
وقال : -

٩٢٠ - لَيْسَ كَانَ مَا حَدَّثَنِي الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا^٤
وقال : -

٩٢١ - حَلَفْتُ لَهُ : إِنْ نَدَلِجَ اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بَيْوتِي سَائِرُ^٥
وأما لو عكس الأمر ، يعني تقدّم الشرط على القسم ، فالواجب : اعتبار الشرط ،
ولك بعد ذلك إلغاء القسم نحو : إِنْ جِئْتَنِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ ، واعتباره مع اعتبار الشرط
نحو : إِنْ جِئْتَنِي فَوَاللَّهِ لَأَكْرَمُكَ ؛

وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة ، وهي أَنَّ أدائي القسم والشرط : أصلهما
التصدير ، كالاستفهام ، لتأثيرهما في الكلام معنى ، ثم إِنْ كَلَّا مِنْهُمَا لِكثرة استعمالهم له ،
وبعدهما عمّا يُؤثّران فيه ، أي جوابهما ، قد يسقط عن درجة تصديره على جوابه ، فيلغى
باعتباره ، أي : لا يكون في الجوابين علامتاها ، أمّا الشرط فنحو : أَنْتَ إِنْ تَأْتَيْ ، وأما

(١) الآية ٨١ سورة آل عمران ؛

(٢) الآية ١٨ سورة الأعراف ؛

(٣) من معلقة الأعشى ، وتكررت أبياتها في هذا الشرح للاستشهاد بها ، وقوله عن غيب أي عقب معركة لا تلقنا
أي لا نجدنا ، من أفى بمعنى وجد ، ومفعولها الثاني : جملة نتقل ، أي نتصل وتبرأ والمعنى : لا ترك
القتال ولا نعيد عنه ؛

(٤) أحد بيتين أنشدتهما القراء وقال أنشدتهما بعض بني عَمِيل ، بصيغة التصغير ، والبيت الثاني بعد هذا ، وهو :
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سِرْحٍ وَفُرَّةٍ وَأَعْرِضُ مِنَ الْخَالِصِ صَفْرَى شَمَالِيَا

(٥) قال البغدادى نقلاً عن القراء إِنْ هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ ، ومعناه : إِنْ سَمِعْتُ
فِي اللَّيْلِ فَإِنَّكَ تَكُونُ فِي حِرَاسَتِي وَضِيَاقَتِي حَتَّى تَصِلَ مَأْمَنُكَ ، ومعنى البيت جميل ، ولكن غير معروف
القاتل ؛

القسم فنحو : زيد والله قائم ، وزيد قائم والله ، فيضعف أمرهما ، فلا يكون لهما جواب لفظاً ؛ وأما من حيث المعنى ، فالذي يتقدم على الشرط جوابه ، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم ، لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط ، لأنه أكثر دَوْرَاناً في الكلام ، حتى رفع الله المؤاخذه به بلا نيّة ، لثمرن ألسنتهم عليه ، وسماه لغواً فقال تعالى : « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم »^١ ؛

وأيضاً ، تأثيره في الأصل ، في معنى الجواب : أقل من تأثير الشرط في جوابه ، لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه ، فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه ، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه ، وهو التوقيف^٢ ، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه ، من أداة الشرط ، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغى ، بخلاف الشرط ، تقول : أنا والله أكرمك ، بالإلغاء ، وقد أمكنك أن تعتبره فتقول : لأكرمك ، ولا تقول : أنا إن لقيني أكرمك بالرفع على أن « أكرمك » خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة ، بل تقول : أكرمك باعتبار الشرط ، والجمله الشرطية خبر المبتدأ ، ولهذا حُجِّل قوله :

إنك إن يُصرع أخوك تصرع^٣ ٥٦٦

على التقديم والتأخير ، لضرورة الشعر ؛

فإذا قرّرت هذه المقدمة ، قلنا : إذا تقدم القسم على كلمات الشرط ، فاعتبار القسم أولى ، لتقوّي القسم بالتصديق الذي هو أصله ، وضعف الشرط بالتوسط ؛

ولا استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى ، لأن الأول ، وإن كان بعد من الثاني ، إلا أن هذا البعيد تقوّي بالتصديق الذي هو حقه وأصله ، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله ؛

(١) الآية ٨٩ سورة المائدة ؛

(٢) يقصد أن حصول الجواب متوقف على حصول الشرط ؛

(٣) تقدم في أكثر من موضع ، وانظر فهرس الشواهد ؛

وجاز ، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه ، كما ذكرنا : أن يُرجَّح الشرط
فيعتبر ، لأجل كونه أقرب إلى الجواب ، ويلغى القسم ، كما مرَّ في قوله :

لِئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ^١ ... البيت - ٩١٩

وإذا تقدم الشرط على القسم ، وجب اعتباره ، لتقويته بالتصديق مع كونه في الأصل
أقوى من القسم ؛ ويجوز لك بعد هذا : اعتبار القسم لإمكانه ، نحو : إن أتيتني فوالله
لأتيتك ، فالقسم وجوابه : جواب الشرط ؛

ويجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا : أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره ،
فتقول : إن أتيتني والله آتاك ، فأتاك جواب الشرط ، والشرط وجوابه دالٌّ على جواب
القسم وساد مسدده ؛

وأما إذا تقدم « لو » و « لولا » على القسم ، فالواجب إلغاء القسم ، لأن جوابهما لا
يكون إلا جملة فعلية خبرية ، ولا يصح أن يكون جملة قسمية تقول : لو جئتني والله ،
لأكرمك ، ولولا زيد والله لضربتك ؛

قوله : « وإن توسط » ، أي القسم ؛ قوله : « بتقدم الشرط » ، قد ذكرناه ، قوله :
« أو غيره » يعني طالب الخبر ، كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ ، جاز أن يعتبر القسم
وأن يلغى ، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه ، فإن تقدم مع الإلغاء فنحو : أنا والله
إن أتيتني آتاك ، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط ، وجواز اعتباره ، لتقدم المبتدأ عليه ،
فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ ، والقسم لغو ، كما في : زيد والله يقوم ؛

وتقول مع الاعتبار : أنا والله إن تأتني لآتيتك ، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط
وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك : زيد والله ليقوم ؛

وهذا كله بناءً على ما تقدم من أنه ، لضعفه ، قد يلغى مع إمكان الاعتبار ، إذا كان
هناك لجوابه طالب آخر ؛

(١) تقدم قبل قليل ؛

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء ، فنحو : أنا إن أتيتني والله آتاك ، ألغيت له لتقدم طالبين للجواب عليه ، أعني المبتدأ ، والشرط ؛

ونقول مع الاعتبار : أنا إن أتيتني فوالله لآتينك ، جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط ، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ ؛

وإن توسط القسم بتوسط غير الشرط ، أي طالب الخبر عليه ، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه ، فإن كان الخبر جملة ، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو : أنا والله لأقومن ، وأنا والله أقوم ؛

وإن كان الخبر مفرداً ، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : أنا والله قائم ؛

وعلى هذا ، لا يحسن إطلاق قول المصنف : وإن توسط بتقدم غير الشرط ، جاز اعتباره وإلغاؤه ؛

وطريق المحصر أن نقول :

القسم إما أن يتقدم أول الكلام ، أو يتوسطه ، أو يتأخر عنه ؛ فإن تقدم ، وجب اعتباره ، سواء وليه الشرط نحو : والله إن أتيتني لآتينك ، أو ، لا ، نحو : والله إني آتاك ؛

وإن توسط الكلام ، فإما أن يتقدم عليه الشرط ، أو ، لا ، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط ، وجاز إلغاء القسم واعتباره ، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر ، نحو : أنا إن أتيتني فوالله لآتينك ، وأنا إن أتيتني والله آتاك ؛ أو لم يتقدم عليه ذلك نحو : إن أتيتني فوالله لآتينك وإن أتيتني والله آتاك ؛

وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط ، فإما أن يتأخر عنه الشرط أو ، لا ؛ فإن تأخر ؛ فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط ، نحو : أنا والله إن أتيتني لآتينك ، وإن ألغيت اعتبرت الشرط نحو : أنا والله إن تأتني آتاك ؛ وإن لم يتأخر عنه الشرط ، فإن جاء

بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه ، نحو : أنا والله لآتيَنَّك ، وأنا والله آتيكَ ، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو : أنا والله قائم ؛

وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو : أنا قائم والله ، وإن أتيتني آتَكَ والله ؛

هذا ، وكل موضع قلنا إنَّ « إن » وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة ، أي لا جواب لها ظاهراً ، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً^١ في الشرط أيضاً ، كما ذكرناه في الجوازم ، فيقول : نحو : أجبْتُكَ أن تجفني ، والله إن تجفني لأكرمكَ ؛

وقد جاء ذلك في الشعر ، كقوله :

٩٢٢ - فإن يكُ من جنٍّ لأبرح طارقاً^٢ وإن يك إنساً ، ما كهَا الإنسانُ تفعل^٣
وقوله :

٩٢٣ - فإن تبتس بالشنفري أم قسطل^٤ كمَا اغتبطت بالشنفري قبل أطول^٥
وقوله :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيونكم^٦ كعلمُ ربي أن يسي واسع^٧ - ٧٩٨
وقوله :

-
- (١) يعني بأن يكون فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً ماضياً فلم فلا يكون لها أثر ظاهر فيه .
(٢) من قصيدة الشنفري الأزدي ، المروفة بلامية العرب ، وهو في هذا البيت يتحدث عن أثر غزوة غزاهما ليلاً وأصبح الناس يتحدثون عنها فقال بعضهم : إن كان ما حدث في هذه الليلة من فعل الجنِّ فما أبرحه وما أعظمه طارقاً ، وإن كان من الأنس ، فما تفعل الأنس مثل هذا الفعل الجريء العظيم بهذه السرعة ؛
(٣) وهذا البيت أيضاً من لامية العرب المذكورة قبل ذلك ، وهو من جزء آخر في القصيدة يتحدث فيه عن نفسه وأنه إذا مات فقدته الممارك والحروب ، وأم قسطل كنية الحرب ، والقسطل النبار لأن الحرب تثير النبار ، يقول : إذا حزنت الحرب وابتنأت لموتي ، فطالما اغتبطت وإن فترة اغتباطها بي أكثر من فترة حزنها عليّ ؛
(٤) تقدم ذكره في ص ٣١٢ من هذا الجزء ؛

٩٢٤ - إِنَّمَا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَال لَنَا إِنَّمَا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَنَعَلُ^١

فقول المصنف : لزمه الماضي لفظاً أو معنى ليس على الإطلاق ، والأولى أن يقول : الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى ، ويعني بالمعنى ، نحو : إن لم تزرني لأزورنك ؛

وقد تبين ، أيضاً ، أن قوله : وكان الجواب للقسم لفظاً ، ليس بحتم ، بل قد يحكي الجواب للشرط ، كقوله :

لِئِنْ مُنِيتْ بِنَاعِنَ غِبَّ مَعْرَكَةٍ... البيت ٢ - ٩١٩

ثم اعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على « أن » الشرطية ، وما تضمن معناها : فعلاً ماضياً ، نحو : لفعل ، وما فعل ، وإن فعل^٢ ، فالمراد الاستقبال ، لكونه ساداً مسدداً جواب الشرط ، قال الله تعالى : « وَلِئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ ، مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ »^٣ و : « لئن زالتنا أن مسكهما من أحد من بعده »^٤ و : « لئن أرسلنا ريحاً » إلى قوله : « لظلوا »^٥ ،

قوله : « وتقدير القسم كاللفظ به » ، أي القسم المقدر كالمفوظ به ، سواء كان هناك لام موطئة ، كما في قوله : « لئن أخرجا .. »^٦ ، أو لم تكن ، كما في قوله :

(١) من معلقة الأعشى ميمون بن قيس ، التي أولها :

ودع هريسة أن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

ومنها شواهد كثيرة في هذا الشرح ، وقوله إِنَّمَا تَرَيْنَا خطاب لامرأة يقول إذا كنت تشاهدين أننا مبتلين ، فهذا شأننا وتلك طريقة حياتنا نفتر حيناً وتنعم حيناً آخر ؛

(٢) الشاهد المتقدم قبل قليل من معلقة الأعشى ؛

(٣) على اعتبار « أن » نافية ؛

(٤) الآية ١٤٥ سورة البقرة ؛

(٥) الآية ٤١ سورة فاطر ؛

(٦) الآية ٥١ سورة الروم ؛

(٧) الآية المتقدمة قريباً في سورة الحشر ؛

« وإن أطمعتموهم انكم لمشركون »^١ ، وقال بعضهم ان قوله : « إنكم لمشركون » جواب الشرط ، والفاء مقدرة ، ولم يقدر قسماً ؛

وهو ضعيف ، لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر ، كقوله :
من يفعل الحسنات الله يشكرها ...^٢ ٦٧٨ -

[تقدم الهمزة على أدوات الشرط]

وأما إذا تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط ، سواء كانت تلك الكلمة اسماً جازماً ، كَمَنْ ، وما ، وأَيْنَ ، ونحوها ، أو حرفاً كان ، ولو ؛ فالجزاء لتلك الكلمة ، والاستفهام داخل على الجملتين : الشرط والجزاء ، لكونهما كجملة واحدة ، نحو : أَمَنْ يَضْرِبُكَ تَضْرِبُهُ ، يَجْزَمُ تَضْرِبُ ، وكذا : أَلَوْ ضَرَبَكَ لَضْرِبْتَهُ ، وكذا : أَفَإِنْ تَأْتِي آتِكَ ، بالجزم ؛

ويونس يرفع الجزاء ، لاعتاده على الهمزة ، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِم الاستفهام ، بل يقول : مَنْ إِنْ أَضْرِبَهُ يَضْرِبُنِي ، بالجزم لا غير ، اتفاقاً ؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ؛

ويقول في الهمزة : أَفَإِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ ، بتقدير : آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، وكذا : أَمَنْ تَزُرُهُ يَكْرُمُكَ ، بالرفع ؛

والحق هو الأول ، أعني مذهب سيبويه^٣ ، لأن كلمات الشرط ، إنما تُلغى إذا تقدم

(١) آية الأنعام المتقدمة قبل قليل ؛

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٩٧ ؛

(٣) انظر سيبويه ج ١ ص ٤٤٤ ؛

عليها ما يستحق الجواب ، على ما مضى ، وههنا ليس كذلك ، فالأولى أن يُجعل الجواب للشرط ، ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً ، كدخول الموصول عليهما معاً نحو : جاءني الذي إن تأته يشكرك ، يحزم يشكرك ؛

والدليل عليه قوله تعالى : « أفإن ميتٌ فهم الخالدون »^١ ، والفاء في « فهم » لجواب الشرط ، وفي « أفإن » للسببية ، ولو كان التقدير : أفهم الخالدون ، لم يقل : فإن ميتٌ ، بل كان يقول : أين ميتٌ فهم الخالدون ، أي : أفهم الخالدون إن مت ، والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء ؛

وأما الهزمة الداخلة على « إذا » فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء ، لأنه ليس بجزاء ، كما مضى في الظروف المبنيّة^٢ ، بل هو موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرته هناك ، فليست « إذا » ، إذن ، مع جملتها ، كأن مع جملتها ، بل مرتبة جزائها التقديم ، من حيث المعنى ، على « إذا » لأنه عاملها ، كما تبين في الموضع المذكور ، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ،

فين تمّ لم تأت الفاء في قوله تعالى : « .. أئذا كنا عظماً ورُفَاتاً أئنا لمبعوثون خلقاً جديداً »^٣ ، لأن التقدير : أئنا لني خلق جديد إذا متنا ،

ولهذا كثيراً ما يُكرّر الاستفهام في « إنا » نحو قوله : « أئذا كنا تراباً وعظماً أئنا لمدينون »^٤ ، لطول الكلام وبُعد العهد بالاستفهام حتى يُعلم أن حقّ الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب ، كما كرر قوله : « فلا تحسبنهم » بعد قوله : ولا تحسبن الذين ..^٥ لما طال الكلام ، والفاء في « فلا تحسبنهم » زائدة ،

(١) الآية ٣٤ سورة الأنبياء ؛

(٢) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

(٣) الآية ٤٩ سورة الإسراء ؛

(٤) الآية ٥٣ سورة الصافات ؛

(٥) الآية ١٨٨ سورة آل عمران ، وتكررت كثيراً ؛

والعامل في « إذا » قوله « لمدينون » مع أنَّ في أوله همزة الاستفهام ، و « إنَّ » ، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلهما ، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم ، فهو مثل قولك : أمَّا يومُ الجمعة فإنَّ زيداً قائمٌ ؛ انتصاب « يوم » بقائم ، على الصحيح ، على ما يبيح مع كونه خبراً لإِنَّ ؛ لغرض اذكره هناك^١ ؛

[دخول الشرط على الشرط]

ثم اعلم أنَّ الشرط إذا دخل على شرط ، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه ، جزءاً للأول ، فلا بدَّ من الفاء في الأداة الثانية ، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء ، تقول : إن دخلت الدار فإن سلَّمت فلك كذا ، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي^٢ كذا ، لأن الإعطاء بعد السؤال ؛

وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني ، لتخللها بين أجزاء الكلام ، الذي هو جزاؤها معني^٣ ، أعني الشرط الأول مع الجزاء الأخير ، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء ، كقوله : ٩٢٥ - فإن عَشرتُ بعدها ، إن وألّت رجلي من هاتنا فقولا : لا لعمراً^٤ فهو بمنزلة : والله إن أتيتني لأتيتنك ، فتأتي الشرطين لفظاً : أولهما معني ؛

ومثله : إن ثبتَ إن تدنّب : تُرحمَ ، أي : إن أذنبت فإن تبت ترحم ، وكذا إن كان أكثر من شرطين ، نحو : إن سألت إن لقيتني إن دخلت الدار : أعطيتك ، أي : إن دخلت الدار فإن لقيتني فإن سألتني أعطيتك ، فقولك فإن سألتني مع الجزاء : جواب :

(١) يأتي تفصيل ذلك في الكلام على « أمّا » في الفصل الآتي ؛

(٢) هذا من مقصورة ابن دريد المشهورة ، ولم يذكره الشارح للاستشهاد ، وإن كان ابن دريد من أئمة اللغة المتقدمين ، وقد يكون من رأيه صحة الاستشهاد بقوله ، كما يفعل ذلك مع المنتهي وأبي تمام وأمثالهم ،

فإن لقيتني ، وقولك : فإن لقيتني مع جزائه جواب : إن دخلت ؛ ... وعلى هذا فقيس ،
إن كان أكثر ؛

[أمّا]

[بيان معناها ، وتفصيل أحكامها]

[قال ابن الحاجب :

« وأما : للتفصيل ، والتزم حلف فعلها ، وعوض بينها وبين »
« فاتها : جزء مما في حيزها مطلقاً ، مثل : أمّا يوم الجمعة »
« فزيد منطلق ، وقيل : هو معمول المحذوف مطلقاً ، »
« وقيل : إن كان جائز التقديم ، فإن الأول ، وإلا فين »
« الثاني » ؛

[قال الرضي :

اعلم أن « أمّا » موضوعة لمعنيين : لتفصيل مجمل ، نحو قولك : هؤلاء فضلاء ،
أمّا زيد ففقيه ، وأمّا عمرو فتكلم ، وأمّا بشر فكلدا ؛ إلى آخر ما تقصد ؛ ولاستلزام^٢
شيء لشيء ، أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ، ومن ثم قيل إن فيها معنى
الشرط ، لأن معنى الشرط ، أيضاً ، هو استلزام شيء لشيء ، أي استلزام الشرط للجزاء ،
كما ذكرنا في الظروف المبنيّة^٣ ، والمعنى الثاني ، أي الاستلزام : لازم لها في جميع مواقع

(١) يبرز العلامة الرضي بين السجّ والحين مقدّره العظيمة على تطبيق القواعد ، وليس هذا بأكثر مما ذكره في آخر
باب المبتدأ والخبر ، من الجزء الأول ؛

(٢) معطوف على قوله : لتفصيل مجمل ؛

(٣) في الجزء الثالث من هذا الشرح ؛

استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه ؛ وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها ،
أيضاً في جميع مواقعها ، وحمل عليه قوله تعالى : « والراسخون في العلم » بعد قوله :
« فأما الذين في قلوبهم زيغ »^١ ، على معنى : « وأما الراسخون » ؛

وهذا ، وإن كان محتملاً في هذا المقام^٢ ، إلا أن جواز السكوت على مثل قولك :
أما زيد فقائم ، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها ؛

وأما بيان معنى الشرط فيها ، فبان نقول : هي حرف بمعنى « إن » ، وجب حذف
شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض
تكررها ، كما ذكرنا من قولنا : أما زيد ففقيه ، وأما عمرو فتكلم ... فيؤدّي إلى الاستقلال ،
لهذا أيضاً ؛ وأيضاً ، حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي ، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما
هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام ؛

تفسير ذلك : أن أصل : أما زيد فقائم : أما يكن من شيء فزيد قائم يعني : إن
يكن ، أي إن يقع في الدنيا شيء ، يقع قيام زيد ، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به ، لأنه
جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شيء في الدنيا ، وما دامت الدنيا باقية ، فلا بد من
حصول شيء فيها ، ثم ، لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء :
لزوم القيام لزيد ، حذف الملزوم الذي هو الشرط ، أي : « يكن من شيء » ، وأقيم ملزوم
القيام وهو زيد ، مقام ذلك الملزوم ، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر ، لأن فاء السببية :
ما بعدها لازم لما قبلها ، فحصل غرضك الكلي ، وهو لزوم القيام لزيد ، فلهذا الغرض
وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها ؛

فقد تبين أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه ، شيان مقصودان
مهيئان : أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال ، والثاني قيام ما هو

(١) من الآية ٧ في سورة آل عمران ؛

(٢) أي في الآية المذكورة وما أشبهها ؛

الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم ، أعني الشرط ، وحصل ، أيضاً من قيام جزء الجزء موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيزٍ واجبٍ الحذف بشيء آخر ، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا» ، وبعد القسم ، لم يُحذف وجوباً إلا مع مدّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدّ ، وحصل أيضاً ، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ، ولو لم يتقدم جزء الجزء لوقعت فاء السببية في أول الكلام ؛

وكذا ، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزء : المفعول به ، أو الظرف ، نحو : فأما اليتيم فلا قهر^١ ، وأما يوم الجمعة فأنا ذاهب ، إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم ، وذهابي : لازماً^٢ ليوم الجمعة ، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو : أما مجرداً فأني ضاربك ، والمفعول المطلق نحو : أما ضرب الأمير فأني ضاربك ، والمفعول له ، نحو أما تأديباً فأنا ضاربك ، فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع ، لأن تقديم معمولات المذكورة ، لأجل الأغراض المهمة المذكورة ؛

ولا نقول ، مثلاً : إن جئتني ، زيداً فأنا ضارب ، على أن زيداً مفعول ضارب ، إذ لم يحصل بالتقديم شيء من تلك الأغراض ؛

ثم إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من التقديم غير الفاء ، نحو : أما يوم الجمعة فإن زيداً سائر وكذا نحو : أما زيداً فما أضرب ؛

ولا تُقدّم من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً ، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة ، فلا تقول : أما زيد ، طعامك فلا يأكل ؛

وقد تقع كلمة الشرط ، مع الشرط ، من جملة أجزاء الجزء ، مقام الشرط ، كقوله

(١) أي حيز الشيء الواجب الحذف ؛

(٢) الآية ٩ سورة الضحى ؛

(٣) تقديره : وأن يكون ذهابي لازماً ؛

تعالى : « فَمَاذَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ »^١ أي : أَمَا يَكُنْ شَيْءٌ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَلَهُ رُوحٌ وَرِيحَانٌ ، قَوْلُهُ : رُوحٌ ، جَوَابُ « أَمَا » ، اسْتَفْهَى بِهِ عَنْ جَوَابِ « إِنْ » ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ جَوَابَ « إِنْ » : عَدَمُ جَوَازٍ : أَمَا إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمُكَ ، بِالْجَزْمِ ، وَوَجُوبِ أَمَا إِنْ جِئْتَنِي فَأَكْرَمُكَ ، مَعَ أَنَّكَ تَجُوزُ إِنْ ضَرَبْتَنِي أَكْرَمُكَ بِالْجَزْمِ ، أَكْثَرُ مِنْ : إِنْ ضَرَبْتَنِي فَأَكْرَمُكَ ، قَالَ تَعَالَى : « وَأَمَا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ »^٢ ، أَي : أَمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِذَا مَا ابْتَلَاهُ يَقُولُ ،

وَأَمَّا وَجِبَتْ الْقَاءُ فِي جَوَابِ « أَمَا » ، وَلَمْ يَجْزِ الْجَزْمُ وَإِنْ كَانَ فَعَلًا^٣ مُضَارِعًا ، فَلَمْ يَجْزِ : أَمَا زَيْدٌ يَقُمْ : لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ حَذْفُ شَرْطِهَا فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ ، قَبِيحٌ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْجُزْأِ الَّذِي هُوَ أَبْعَدُ مِنْهَا ، مِنَ الشَّرْطِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْجُزْأُ فِي نَحْوِ : آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، فَالْأَصْلُ أَلَّا تَعْمَلَ الْأَدَاةُ فِي الشَّرْطِ^٤ ، فَالْجُزْأُ ، بَعْدَ الْإِنْجِزَامِ عِنْدَ حَذْفِ الشَّرْطِ أَوَّلَى ، وَأَمَا قَوْلُهُمْ : افْعَلْ وَإِلَّا أَضْرِبُكَ^٥ ، فَإِنَّمَا يَجْزِمُ الْجُزْأُ لَعَدَمِ لُزُومِ حَذْفِ الشَّرْطِ هُنَا ،

و « أَمَا » : بِمَعْنَى « إِنْ » ، كَمَا ذَكَرْنَا ، وَأَمَا تَفْسِيرُ سَبِيبِهِ^٦ لِقَوْلِهِمْ : أَمَا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، بِمَعْنَى يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ ، فَلَيْسَ لِأَنَّ « أَمَا » بِمَعْنَى « مَهْمَا » ؛ وَكَيْفَ ، وَهَذِهِ حَرْفٌ ، وَ « مَهْمَا » اسْمٌ ؛ بَلْ قَصْدُهُ إِلَى الْمَعْنَى الْبَحْثِ ، لِأَنَّ مَعْنَى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ : إِنْ كَانَ شَيْءٌ فَزَيْدٌ قَائِمٌ ، أَي : هُوَ قَائِمٌ الْبَيَّةُ ؛

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « أَمَا » عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ : « إِنْ » الشَّرْطِيَّةُ ضَمَّتْ إِلَيْهَا « مَا » عِنْدَ حَذْفِ شَرْطِهَا ، عَلَى مَا بَيَّنَّتْ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلَقًا ، انْطَلَقَتْ^٧

(١) الْآيَاتَانِ ٨٨ ، ٨٩ فِي سُورَةِ الرَّاقِعَةِ ؛

(٢) الْآيَةُ ١٦ سُورَةِ النَّجْمِ ؛

(٣) يَعْنِي وَإِنْ كَانَ جَوَابُهَا فَعَلًا مُضَارِعًا ؛

(٤) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهَا حَيْنَتَهُ ، مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا مَتَّعِيًا بِلَمْ ؛

(٥) أَيِ يَجْزِمُ الْجَوَابَ مَعَ أَنَّ الشَّرْطَ مُحْذُوفٌ ؛

(٦) قَالَ سَبِيبُوه : وَأَمَا « أَمَا » فَهِيَ مَعْنَى الْجُزْأِ كَأَنَّهُ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَهُوَ مُنْطَلَقٌ ج ٢ ص ٣١٢ ؛

(٧) فِي الْجُزْأِ الثَّلَاثِي ، بَابِ شَبِيرٍ كَانَ وَأَنْحَوَاتُهَا ؛

ولا تحذف القاء في جواب «أما» ، إلا لضرورة الشعر ، نحو قوله :
 ٩٢٦ - فأما الصدور ، لا صلور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً ضريرها^١
 أو مع قول مخلوف يدل عليه محكيه ، كقوله تعالى : «وأما الذين كفروا ، أفلم تكن آياتي»^٢ ، أي فيقال لهم : أفلم تكن ؟

ولا يقع بين «أما» وفائها ، جملة تامة مستقلة ، نحو : أما زيد قائم ، فعمره كذا ؛ لأن الواقع بينهما ، كما مضى ، جزء الجزء ، المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد القاء ، فلا يكون جملة تامة مستقلة ؛

واعلم أنه يأتي بعد «أما» ، ما يتكرر ذكره بعد فائها ، وذلك إما مصدر مكرر ضمناً بأن يذكر بعد القاء ما اشتق من ذلك المصدر ، نحو : أما سيمنا ، فسمين ، وأما علما فعالم ؛ وإما صفة تكرر لفظها بعد القاء ، نحو قولك : أما صديقاً مصافياً فليس بصديق ، وأما عالماً فعالم ونحو ذلك ، وإما غير ذلك نحو : أما البصرة فلا بصرة لك ، وأما أبوك فلا أباً لك^٣ ، وأما العبيد فلو عبيد ، وأما زيد فقد قام زيد ؛

فالمتكرر من المصدر والوصف ، يجب عند الحجازيين ، نصبهما^٤ ، ويختار ذلك بنو تميم ، لا إلى حذف الوجوب ؛ والمعرف من المصدر ، يجب رفعه عند بني تميم ، على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه^٥ ، والأولى أنهم يميزون الرفع والتصب فيه ، كما يجيء ؛ وأما الحجازيون

(١) قائل هذا البيت من قبيلة تسمى بالضباب وجعفر في البيت الشاهد اسم قبيلة أخرى ، والقبيلتان متصلان في النسب وقال البندادي أن هذا الشاعر يهجو قبيلة جعفر بأنها لا صدور لها وفُسر الصدور بكبار القوم وفرسانهم ، وفُسر الاعجاز بالنساء وضبط : ضريرها بالفساد المعجمة وفُسرُها بالضرر وقال أن المعنى : هؤلاء القوم لا يستطيع رجالهم فعل شيء ، ولكن تسامهم شذائدات الضرر ؛

(٢) الآية ٣١ سورة الباقية ؛

(٣) هكذا مثل سيبويه في ج ١ ص ١٩٥ ؛

(٤) التثنية باعتبار أن المنكر قد بين بالثني هما المصدر والوصف ؛

(٥) انظر سيبويه ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها ؛

فإنهم يميزون فيه الرفع والنصب ؛ والمعرّف من الوصف ، مرفوع عند الجميع بلا خلاف ؛
وأما غير المصدر والوصف ، فمرفوع عند الجميع معرّفاً كان أو منكرّاً إلا ما سيبيحى ؛

فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك ، على الابتداء عند الفريقين ، وأما النصب ،
فإن سيبويه^١ ذكر أن ذلك ، في المصدر ، معرّفاً كان أو منكرّاً ، على أنه مفعول له عند
الحجازيين ، فقال شراح كلامه : وذلك لأنه رأهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح
للحال فيبقى مفعولاً له ، فعنى ، أمّا ميمناً فسمين : مهما يذكر زيد لأجل السّمَن فهو
سمين ، وكذا المعرّف نحو : أمّا العلمَ فعالم ، أي : مهما يذكر زيد لأجل العلم فهو عالم ،

قال سيبويه : ونصب المنكر عند بني تميم على الحال ، قال : لأنهم لمّا لم يميزوا في
معرّف المصدر إلا الرفع ، علمنا أن نصب المنكر على الحال ، والعامل فيه إمّا محذوف
قبله ، كما تقول في أمّا علماً فعالم : مهما تذكر زيدا عالماً فهو عالم ، أو المذكور بعده ،
أي : عالم ، في مثالننا ، فيكون حالاً مؤكدة ،

قال سيبويه : أمّا الرفع في المصدر فعلى أنه مبتدأ ، والعائد إليه محذوف ، فعنى أمّا
العلمُ فعالم ، أي : فعالم به ، كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً »^٢
أي : لا تُجزى فيه ؛

أقول : والدليل على أنه يجوز عند بني تميم نصبُ معرفّ المصدر^٣ : أنهم جوّزوا ،
على ما حكى سيبويه عنهم ، أمّا العلمَ فعالمٌ بزيد ، أي فهو عالم بزيد العلم ، فكذا ينبغي
أن يجوز عندهم : أمّا الضربُ فضارب ، أي : فأنّا ضاربُ الناس ، فيكون نصب المصدر
المعرّف ، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء ؛

(١) في الموضع المذكور قبل ذلك ؛

(٢) الآية ٢٨ سورة البقرة ، ومثلها الآية ١٢٢ ، والاختلاف في بقية الآية ؛ في كل منهما ؛

(٣) أي المصدر المعرّف ؛

وأما نصب الوصف المنكر ، فعلى الحال عند الجميع ، والعامل فيه أحد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالاً عند بني تميم ؛

وأقول : كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين ، لا دليل عليه ، ولو كان كذا لجاز : **أَمَّا لِلْسَّمَنِ فَسَمِينٌ** ، وأما **لِلْعَلَمِ فَعَالِمٌ** ؛

والأولى أن يقال : المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مما بعد الفاء ، وفي المصدر المعروف ، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء ؛ وأما المرفوع فعلى أنه مبتدأ ، ما بعد الفاء خبره ، بلا تقدير ضمير ، كل ذلك عند كلا الفريقين ؛ وكشف القناع عنه أن نقول :

إن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادعى شخص ثبوت الأشياء المذكورة أو يدعى له ذلك ، فيُسَلَّمُ السامع بعض تلك الدعاوى أو يدفع ، كما تقول ، مثلاً : أنا سمين وأنا عالم ، فيقول السامع : **أَمَّا سَمِينًا فَلَسْتَ سَمِينٍ** ، وأما عالماً فعالم ؛ فهذا حال ، لأن المعنى : **أَمَّا إِذَا كُنْتَ سَمِينًا** ، وادَّعَيْتَ ذَلِكَ فَلَسْتَ سَمِينٍ ، وأما إذا كنت عالماً ، أي أبديت من نفسك العلم وترئيت به وادَّعَيْتَ ذلك ، فأنت في الحقيقة كذلك ، كما يقال : إذا كنت مؤمناً فكُنْ مُؤْمِنًا ، وإذا كنت عالماً فأنا عالم مثلك ، وإذا كنت في أمر فكُنْ فِيهِ ، ومنه قوله تعالى : **« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا »**^١ ، على أحسن التأويلات^٢ ، أي : يا أيها المدَّعون للإيمان : آمنوا حقيقةً ، فالحال ، على هذا ، مما بعد الفاء ، والتقدير : إن يكن شيء فأنت عالم عالماً أي : أنت عالم حقيقة ، حين كنت عالماً صورة ، وفي زي العلماء ؛

والمصدر المنكر بمعنى الوصف ، حال أيضاً ، على هذا الوجه ، أو يجعله مفعولاً مطلقاً ، على أن معنى ، **أَمَّا سَمِينًا فَسَمِينٌ** : إن يكن شيء فهو سمين سميناً ، وكذا في نحو : **أَمَّا سَمِينًا فَلَا سَمِينَ** ، أي : **أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَلَا سَمِينَ فِيهِ سَمِينًا** ؛

(١) من الآية ١٣٦ سورة النساء ؛

(٢) ومن هذه التأويلات أن المعنى : استمروا واثبتوا ..

وأما المصدر المرفوع ، ففعل مطلق ، لا غير ، مما بعد الفاء ، فعنى ، أما العلمُ فعالم :
أما يكن شيءٌ فزيد عالمُ العلمِ ؛

وأما الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو : أما سيمناً فما أنت
بسمين ، أو فأنت سمين ، فقد مرَّ أنه للقرص المذكور ؛

وأما الرفع نحو : أما السَّمْنُ فسمين وأما العلمُ فعالم ، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر
معنى المبتدأ لأن التقدير : أما السَّمْنُ فأنت صاحبه ، وسمين ، وعالم ، في مثله ، خبر مبتدأ
محذوف ، أي : أنت سمين ، وزيد عالم ، ومعنى سمين وعالم : ذو سِمَنٍ وذو علم ، فهو
كالظاهر القائم مقام المضمر ، نحو :

لا أرى المسوتَ يسبقُ المسوتَ شيءٌ نغصُ المسوتَ ذا الفنى والفقير^١ - ٦٠
وكذا حال الرفع في غير المصدر ، نحو : أما العبيدُ فلو عبيد ، أي أنت صاحبهم ولم تُقل :
فلوهم ، لأن «لو» لا يضاف إلى مضمر ؛

وكذا الوصف المرفوع ، نحو : أما العلمُ فعالم ، أي : فأنت عالم أي : فأنت هو ،
وأما نحو : أما العلم فلا علم ، وأما العالم فلا عالم ، فاستغراق : لا علم ، ولا عالم ،
كالضمير الراجع إلى المبتدأ ، وقولك : أما العلمُ ، فلكَ علم ، أي لك شيء منه ، وأما
العالمُ فلست بعالم أي : لست به ؛

وإنما اكتفوا ، مطرداً ، في مثل هذا الخبر ، السادُّ مسدُّ المضمر ، وإن لم يطرد ذلك
في غيره ، على الأصح ، كما مضى في باب المبتدأ ، نحو : زيد ضرب زيد ، لأنهم لما
غَيَّرُوا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر ؛

وأما غير المصدر والصفة ، نحو : أما العبيدُ فلو عبيد ، فالوجه فيه الرفع في جميع
اللغات ، مرفعاً كان أو ، لا ؛

(١) تقدم ذكره في الجزء الأول في باب المبتدأ والخبر ؛

وَرَوَى يُونُسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَصْبَهُ ، قَالَ سَبِيوِيه ^١ : هِيَ خَيْثَةُ قَلِيلَةٌ ، قَالَ ، وَمَعَ ذَلِكَ ، لَا يَجُوزُ هَذَا النَّصْبُ الضَّعِيفُ فِي الْمَعْرِفِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْنٍ ، لِيَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، كَمَا فِي : الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ ، وَأَمَّا إِذَا أُرِدَتْ بِالْعَبِيدِ عِبِيداً مَعْنِيَةً ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ ، وَأَمَّا أَبُوكَ فَلَا أَبَا لَكَ ،

أَقُولُ : أَمَّا الْحَمْلُ عَلَى الْحَالِ فِي مِثْلِهِ فَضَعِيفٌ ، وَلَا مَعْنَى لَهُ ، بَلْ هُوَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَمَّا بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَن مَعْنَى ذُو عَبِيدٍ : أَي يَمْلِكُهُمْ ، وَذَلِكَ ، كَمَا رَوَى الْكِسَائِيُّ : أَمَّا قَرِيشاً فَأَنَا أَفْضَلُهُمْ ، أَي أَغْلِبُهُمْ فِي الْفَضْلِ ؛

وَقَوْلُهُمْ : أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ ، « أَنْ » فِيهِ مَبْتَدَأٌ ، أَي : أَمَّا كَوْنُهُ عَالِماً فَحَاصِلٌ ، وَالْخَيْرُ مَدْلُولٌ مَا بَعْدَ الْفَاءِ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ ، أَي : أَمَّا عَدَمُ كَوْنِهِ عَالِماً فَلَيْسَ بِحَاصِلٍ ؛

وَقَالَ سَبِيوِيه ^٢ : « لَا » فِي : أَنْ لَا يَكُونَ ، زَائِدَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : « لَثَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ » ^٣ ؛

وَفِي الصُّورِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا خَطِئْتُ كَثِيرًا لِلنَّحَاةِ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَقْرَبُ عِنْدِي ؛
وَقَدْ نَحَلْتُ « أَمَّا » لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ » ، وَثِيَابُكَ فَطَهْرٌ ،
وَالرَّجَزَ فَاهْجَرِ ^٤ ، وَ : « هَذَا ، فَلْيَنُوقُوهُ » ^٥ ، وَ : « فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا » ^٦ ، وَإِنَّمَا يَطْرُدُ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا ، وَمَا قَبْلُهَا مَنْصُوبٌ بِهِ أَوْ بِمَفْسَّرٍ بِهِ ، فَلَا يَقَالُ :

(١) سَبِيوِيه ج ١ ص ١٩٥ ؛

(٢) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ ذَكَرَهُ ؛

(٣) الْآيَةُ ٢٩ سُورَةِ الْحَدِيدِ .

(٤) الْآيَاتُ ٣ ، ٤ ، ٥ فِي سُورَةِ الْمَدَّثَرِ ؛

(٥) الْآيَةُ ٥٧ سُورَةِ صٍّ ؛

(٦) الْآيَةُ ٥٨ سُورَةِ يُونُسَ ؛

زيداً فضريت ، ولا زيداً فضرته ، بتقدير «أما» ، وأما قولك : زيد فوجد ، فالفاء فيه زائدة ؛ وقوله :

وقائلة خولاً فانكح فئاتهم ...^١ - ٧٦

قد ذكرنا في باب المبتدأ ، أن مثله على كلامين عند سيبويه ، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش^٢ ؛

وإنما جاز تقدير «أما» بالقيد المذكور ، لأن الأمر ، لإلزام الفعل لفاعله ، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله ، فتناسباً لإلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدّر «أما» قبل المنصوب ، وتدخل فاعها على الأمر والنهي ، فإن ما قبل فاء «أما» ملزوم لما بعدها ، كما ذكرنا ؛

وأما قوله تعالى : « وإذ لم يهتدوا به فسيقولون »^٣ ، وقوله : « فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا .. »^٤ فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط ، كما ذكر سيبويه في نحو قولهم : زيد حين لقينته فأنا أكرمه ، على ما مر في الجوازم ؛ وذلك في «إذ» مطرد ، على ما مر في الظروف المبنية ؛

ويجوز أن يكون قوله : « وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون »^٥ ، وقوله : « فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم »^٦ ، من باب : « والرجز فاهجر »^٧ أي : ممّا أضير فيه «أما» ؛

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «سيقولون» و «فأولوا» ، و : « فأقيموا » : في الظروف الماضية التي هي : «إذ لم يهتدوا» و : «إذ اعتزلتموهم» و : «إذ لم تفعلوا» ، وإن

(١) تقدم في الجزء الأول ، باب المبتدأ والغير

(٢) فيكون ما بعدها خبراً عن خولان ؛

(٣) الآية ١١ سورة الأحقاف ؛

(٤) الآية ١٣ سورة المجادلة ؛

(٥) الآية ١٦ سورة الكهف ؛

(٦) الآية السابقة ؛ قبل قليل ؛

(٧) الآية الخامسة في سورة النثر وتقدم قريباً ؛

كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً لما ذكرنا في نحو : أمّا زيد فنطلق ،
مِنَ الغَرَضِ المعنوي ، أي قَصْدُ الملازمة ، حتى كأنَّ هذه الأفعال المستقبلية ، وقعت في
الأزمنة الماضية ، وصارت لازمة لها ، كل ذلك لقصد المبالغة ؛

قوله : « وهو معمول لما في حيزها » ، أي : ما بين « أمّا » والفاء : معمول لما في حيزِ
الفاء ، أي لما بعدها ، وليس ذلك بمطلق عند المصنف ، لأنَّ المبتدأ في نحو : أمّا زيد
فقائم ، خارج عنه ، إذ العامل فيه الابتداء عنده ، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو
قوله : « فأما إن كان من المقرّبين »^١ ، خارجه عنه ؛

قوله : « مطلقاً » أي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كأنَّ ، وما ،
النافية في نحو : أمّا يومَ الجمعة فإنك مسافر ، أو لم يكن ، وذلك للغرض المذكور ؛
هذا مذهب المبرد ، واختاره المصنف ؛

وقال بعضهم : هو معمول للمحذوف مطلقاً ، أي سواء كان بعد الفاء شيء يمنع
من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أو ، لا ؛
فنحو أمّا زيد فقائم ، عنده ، بتقدير : أمّا ذكر زيد فهو قائم ، وأمّا يومَ الجمعة ،
فزيد قائم ، أي : أمّا ذكرت يومَ الجمعة .. ؛

وليس ذلك بشيء ، إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو : أمّا زيد فقائم ،
على تقدير : أمّا ذكرت زيدا فهو قائم ، ولا يجوز اتفاقاً ، ولجاز الرفع في أمّا يومَ الجمعة
فزيد قائم ، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أي قائم فيه ؛

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب ، نظراً إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، ولا
يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو : أمّا زيد فقائم ؛

(١) الآية ٨٨ من سورة الواقعة وتقدمت قريباً ؛

ولم يثنّبها إلى أن التقديم في مثل هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة ؛

وذهب للمازني إلى أنه : إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدير ، كإنّ ، و « ما » ، أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه ، نحو : أمّا زيداً فأنا رجل ضارب ؛ أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام ، نحو : أمّا درهماً فعندي عشرون ، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو : أمّا زيداً فلاضربنه ، أو صلة نحو : أمّا القميص فإن تلبس خير لك ؛ فإن لم يكن أحدها ، فالعمل لما بعد الفاء ، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع ، فالعامل هو المقدّر ، وهو معنى قوله : وإلاّ فإن الثاني ؛

وليس ، أيضاً بشيء ، لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد ، وهو الفاء ، فلا بأس بيجوازه مع مانعين أو أكثر ، لأنّ الفرض مهم ، فيجوز ، لتحصيله ، إلغاء مانعين فصاعداً ، والدليل على ذلك : امتناع النصب في نحو : أمّا زيدٌ ، فإنه قائم ، ولو كان معمولاً لمقدّر لم يمتنع تقدير ناصب ، نحو : ذكرت ، وغيره ؛

قال ابن خروف^١ : وقد تبدل الميم الأولى من « أمّا » ياء ، قال : ٩٢٧ - رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحي ، وأمّا بالعشيّ فيخصر^٢

(١) أبو الحسن : علي بن محمد الأندلسي ، بن خروف من علماء القرن السادس وتقدم له ذكر ؛

(٢) من قصيدة طويلة لعمر بن أبي ربيعة ، وقد روى على الأصل : أمّا إذا الشمس ، ومن أبيات هذه القصيدة بعض الشواهد في هذا الشرح ؛

[حرف الرَّدْع]
[وأوجه استعماله]

[قال ابن الحاجب :]

« حرف الردع : كَلَّا ، وقد جاء بمعنى : حقاً » ؛

[قال الرضي :]

الردع بمعنى الزجر ، تقول لشخص ، فلان يبغضك ، فيقول : كَلَّا ، رَدْعاً لك ، أي : ليس الأمر كما تقول ، وتكون ، أيضاً ، رَدْعاً للطالب ، كقوله تعالى : « رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت ، كَلَّا »^١ ؛ وقد يكون « كَلَّا » ، من كلام المتكلم بما قبلها ، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر ، فيذكر بعده « كَلَّا » بيانياً لكونه منكراً ، كقوله تعالى : « واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا ، كَلَّا »^٢ ، وقد يكون « كَلَّا » بمعنى « حقاً » كقوله تعالى : « كَلَّا ، والقمر »^٣ ، و : « كَلَّا إن الإنسان ليطغى »^٤ ، فيجوز أن يجاب بجواب القسم ، كما في الآية ، وأن لا يجاب ، كقوله تعالى : « كلا بل تحبون العاجلة »^٥ ، و : « كَلَّا إذا بلغت التراقي »^٦ ، وليست للردع ، إذ لا معنى له إلا بالنظر إلى ما قبلها ؛

وقد تحدثل المعنيين ، كما في قوله : « ثم يطعم أن أزيد ، كَلَّا إنه كان لآياتنا عنيدا »^٧

(١) من الآيتين ٩٩ ، ١٠٠ — المؤمنون ؛

(٢) الآيتين ٨١ ، ٨٢ سورة مريم .

(٣) الآية ٣٢ سورة المدثر ؛

(٤) الآية ٦ سورة الملق ؛

(٥) الآية ٢٠ سورة القيامة ؛

(٦) الآية ٢٦ سورة القيامة ؛

(٧) الآية ١٦ سورة المدثر ؛

وإن كانت بمعنى «حقاً» لم يميز الوقف عليها ، لأنها من تمام ما بعدها ويموز ذلك إذا كانت للردع ، لأنها ليست من تمام ما بعدها ، وكأنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوف ، لأن الحرف لا يستقلُّ ، أي : كلاً لا قهلاً ، أو ليس الأمر كذا ؛

وإذا كانت بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنها اسم ، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ؛ ومناسبة معناها لمعناها ، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لفمده ، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً ، لما فهموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة ، كالمقصود بأنَّ ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية ؛

[تاء التأنيث]

[المراد منها . وأحكامها]

قال ابن العاجب : [

« تاء التأنيث الساكنة ، تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه ، »
« فإن كان ظاهراً غير حقيقي فحُتِر ، وأما إلحاق علامة »
« التثنية والجمعين فضعيف » ؛

قال الرضي : [

اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند ، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند ؛ للاتصال الذي بين الفعل ، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل ، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ، حتى سكن اللام من نحو : ضربت ، لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ ألا ترى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يضربان ، وتضربون ، وتضربين ؛ فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر ، كقول الحجاج :

يا حَرَسِي : اضربا عقه ^١ ، أي : اضرب اضرب ، وقوله تعالى : « رَبِّ ارْجِعُونِي » ^٢ ،
أي : أرجعني ، أرجعني ، أرجعني ^٣ ؛

وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ، لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء ،
فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه ، وبحركة
تلك على إعراب ما وليته ؛ ودليل كونها كلام الكلمة : دوران الإعراب عليها في نحو :
قائمة ؛

وتقلب الاسمية في الوقف هاء ، بخلاف الفعلية ، إذ القلب تصرف وهو بالمعرب أولى ؛
ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون ، لم تُرَدِّ اللام المحذوفة للساكنتين في : رَمَتَا ،
وَعَزَّتَا ، لأن التاء ، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها ، وهي كجزء الكلمة ، فالحركة
باعتبارها كاللازمة ؛ إلا أن أصل البناء السكون ، فالحركة عليها كلاً حركة ، بخلاف
حركة اللام في : لم يخافا ولم يخافوا ، و : خافا ، و : خافوا ، و : خافي ، و : خافين ،
وبيعن وقولن ؛ فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصل حتى
إذا تحرك لعارض قلنا : الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية ؛ بل أصله تحرك اللام ،
وكذا الأمر ، أصله المضارع ، والأصل في ، اضرب : لتضرب ، كما بينا ، فأصل لام :
لم يخافا ، وخافا ، ولم يقولوا وقولا ؛ هو الحركة ، وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة ،
لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة ، بخلاف نحو : لم يخف الله ،
وخضر الله ، ولم يبع الثوب ، وبع الثوب ، ولم يقل الحق ، وقل الحق ، لأن اللام وإن
كان أصلها الحركة ، ألا أنها الآن عارضة ليست كاللازمة ، لأن الكلمة الثانية منفصلة ؛
وكذا لم تُرَدِّ اللام في : اخشون ، واخشين ، وإن تحركت الواو ، والياء ، لأن أصل
هذين الحرفين : السكون ، كالتاء الفعلية ؛

(١) الحرسي وأخذ الحرس ، فهو مفرد ؛

(٢) الآية ٩٩ سورة المؤمنون وتقدمت مع ما بعدها ؛

(٣) بتكرير : أرجعني . ثلاث مرات ، وهي أقل الجمع ، المستفاد من ولو الجمع في الفعل ؛

وجاءت لغة ضعيفة ، باعتداد حركة التاء ، لكون الألف كجزء الكلمة ، فقالوا :
رماتاً وغزاتاً ؛ ولا تقول : رماتِ المرأة ، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلة ، ليست كجزء
ما قبلها ، إذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير ؛

قوله : « وأماً إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف » ، يعني نحو : قاما أخواك ،
وقاموا إخوتك ، وقمن النساء ، فتكون الألف والواو والتون مثل التاء ، حروفاً مُنبِئَةً من
أول الأمر ، أن الفاعل مثنى أو مجموع .

ولا تكون أسماء ضائراً ، لثلا يلزم ، إذن ، تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة ،
كما حصلت في : نعم رجلاً ، ورُبَّ عبداً ، وفي باب التنازع ؛ ولكونها حروفاً لا ضائراً ،
جاز استعمال الواو في غير العقلاء ، نحو : أكلوني البراغيث ، وقيل : إنما فُعل ذلك^١ ،
لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء ؛ وجاز استعمال النون^٢ في الرجال كقوله :
... يعصرن السليط أقاربه^٣ - ٣٦٦

ويجوز أن يريد بالأقارب : النسوة ؛

هذا ما قاله النحاة ؛ ولا منع من جعل هذه الأحرف ضائراً وإبدال الظاهر منها ،
وأماً القائدة في مثل هذا الإبدال فما مرَّ في بدل الكل من الكل^٤ ، أو تكون الجملة خبر
المبتدأ المؤخر^٥ ، والفرص كون الخبر مهماً ؛

(١) أي استعمال الواو في غير العقلاء ؛

(٢) أي نون النسوة في قوله يعصرن ؛

(٣) جزء من بيت شعر للقرزق تقدم ذكره في باب الضائرات ، آخر الجزء الثاني ؛

(٤) زيادة موجودة في بعض النسخ ، وإثباتها مفيد ؛

[التنوين]
[أنواعه ، حذفه في العلم]

[قال ابن الحاجب :]

« التنوين نون ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتأكيد الفعل »
« وهو للتمكن ، والتذكير ، واليوض ، والمقابلة ، والترنم ، - »
« ويحذف من العلم موصوفاً بابين ، مضافاً إلى عَلم » ؛

[قال الرضي :]

[التنوين في الأصل ، مصدر « نَوَّنت » أي أدخلت نوناً]^١ ، قوله : « نون ساكنة » ،
يلخل فيه نون « مِن » ، ولم يكن ؛ قوله : « تتبع حركة الآخر » يخرج أمثالها ، لأن آخر
هذه الكلمات نون ساكنة ، لا أنَّ نونها تتبع حركة أواخرها ؛

وقد استفيد منه أن التنوين وجودي ، بعد الحركة ، وإنما أطلق قوله حركة الآخر ،
ولم يقل آخر الاسم : ليشمل تنوين الترنم في الفعل ، كقوله :
... وقولي إن أصبت لقد أصابن^١ - ٤
قوله : « لا لتأكيد الفعل » يخرج نون التوكيد الخفيفة ؛

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة ، في الرفع والجر ، صورة ، لأن الكتابة مبنية على
الوقف ، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً ، فلذا كتب في حال النصب ألفاً ، لأنه
يقلب ألفاً فيه ؛

وقد ذكرنا أقسام التنوين في أول الكتاب ؛
قوله : « ويحذف من العَلم الموصوف بابين مضافاً إلى عَلم » ، نحو : جاءني زيدُ

(١) تقدم في أقسام التنوين في الجزء الأول ؛

ابن عمرو، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفاً ، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه ، وخطأً بحذف ألف «ابن» ، وكذلك في قولك : هذا فلانُ بن فلان ، لأنه كناية عن العلم ، وكذا : طامر بن طامر ، وهي بن بَيٍّ ، وصُلُ بن صُلٍّ ، لأنه قد يغير به عَمَّنْ لا يُعرف ، على إجرائه مجرى العلم ، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة ؛

فإن لم يكن بين علمين ، نحو : جاءني كريمُ ابنِ كريم ، أو : زيدُ ابنِ أخينا ، لم يحذف التنوين لفظاً ، ولا الألف خطأً ، لقلة الاستعمال ، وكذا إذا لم يقع صفة نحو : زيدُ : ابن عمرو ، على أنه مبتدأ وخبر ، لقلة استعماله أيضاً كذلك ، مع أن التنوين حُدِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد ، والتنوين علامة التام ، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر ،

وحكم «ابنة» : حكم «ابن» ، وفي الوصف يثبت ، وجهان ، كما مرَّ في باب النداء^٢ ؛

وحذفه في نحو قوله :

وحاتم الطائي وهُبابُ المِثي^٣ - ٥٢٩

وقوله :

٩٢٨ - فالقيته غير مستعجب ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً^٤
ضرورة ، وقرئ في الشنود : «قل هو الله أحد الله الصمد»^٥ ؛

(١) الأضلة الثلاثة كلها تطلق على مَنْ لا يعرف ، ولا يُعرف له أب ، وصُلُّ في اللسان بضم الصاد ؛

(٢) في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٣) تقدم ذكره أكثر من مرة وانظر فهرس الشواهد ؛

(٤) منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي في شأن امرأة رغبته في الزواج منه قبل ، ثم لم تنجبه فطلقها وقال في ذلك :

أرِيتَ اسراً كنتَ لسمِّ أبله أجماني ههنا المخدلي خليلاً .. الخ

(٥) الآيتان : الأولى والثانية ، سورة الاخلاص ، والقراءة التي أشار إليها تنسب إلى سيدنا ابن عباس رضي الله

عنهما ؛

[نون التوكيد]
[صورها واستعمالاتها]

[قال ابن الحاجب :]

« نون التوكيد : خفيفة ساكنة ، ومشددة مفتوحة ، تختص
« بالفعل المستقبل ، في الأمر والنهي والاستفهام والتمني »
« والعرض والقسم ، وقلت في النفي ، ولزمت في قسم مثبت ،
« وكثرت في مثل : إِمَّا تَعْلَمَنَّ ، وما قبلها ، مع ضمير
« المذكرين ، مضموم ، ومع المخاطبة مكسور ، وفيما
« عداه مفتوح ، - وتقول في التثنية وجمع المؤنث : اضربانَّ
« واضربنَّ ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونس ، وهما في
« غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل ، فإن لم يكن ،
« فكالم متصل ، ومن ثم قيل : هل ترينَّ وترُونَّ وترينَّ ،
« واغزُونَّ واغزِنَّ واغزِنَّ ، والمخففة تحذف للساكين وفي
« الوقف فَيُرْدُّ ما حُلِفَ ، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً »

[قال الرضي :]

إنما حُرِّكت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة ، وكُسرَت بعد ألف الاثنين وألف
الفصل ، نحو : اضربانَّ واضربنَّ ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع ، فإنها تكسر
بعد الألف نحو : تضربان ، وكذا النون في الاسم المثنى نحو : الزيدان ؛

قوله : « تختص بالفعل المستقبل » ، إنما لم تدخل على الحال والماضي ، لِمَا مرَّ في
المضارع^١ ، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب ، كالأمر والنهي

(١) قال هناك : لأن التوكيد إنما يليق بما لم يحصل ، أما الحاصل في الحال فغير محتاج إلى التوكيد وإن كان
ممكنًا ، لأنه مشاهد ، هذا كلامه ، ويفهم منه أن للماضي الذي وقع وانقطع ، كذلك ؛

والاستفهام والتمني والعرض ، وأما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد أيضاً ، ككلام القسم نحو : والله لأضربنَّ ، و « ما » الزائدة نحو : إنما تفعلنَّ ، ليكون ذلك الأول توطئة لدخول نون التأكيد ، وإيذاناً به ؛

ثم الطلب على ضربين : إما طلب وجود الفعل ، أو عدمه ، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني ، أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام ؛ نحو : افعلنَّ ولا تفعلنَّ ، وهلا تفعلنَّ وألا تفعلنَّ وليتك تفعلنَّ وهل تفعلنَّ ؛ وكذا جميع أدوات الاستفهام ، اسمية كانت أو حرفية ، قال :

٩٢٩ - أفعد كندة تملحنَّ قبيلاً^١

وتقول : كمَّ تمكئنَّ ، وانظر متى تفعلنَّ ، قال :

٩٣٠ - فأقبل على رهطي ورهطك نبتحت مساعينا حتى نرى كيف نفعلنا^٢

والخبر المصدّر بحرف التأكيد نحو : والله لتضربنَّ ؛ وكذا كل أداة شرط بعدها « ما » الزائدة ، سواء جاز حذفها كما في : إنما تفعلنَّ ، ومتى ما تفعلنَّ ، وأيهم ما يفعلنَّ ، وأياً ما تفعلنَّ ، وأينما تكوننَّ ؛ أو كانت لازمة لكلمة الشرط ، كأدما ، وحيثما ؛

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً ، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله :

٩٣١ - فهما تشأ منه فزاراً تعطكم ومهما تشأ منه فزاراً تمنعا^٣
وقوله :

(١) ورد هذا الشطر في سيبويه ج ٢ ص ١٥١ منسوباً للمفتي الكندي ، ولم ينسبه الأعلام ولم يكله ، وقال البغدادي أنه من الشواهد الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وجاء في طبعة الخزائن التي لم تكمل أنه من قصيدة لامرئ القيس وإن صدره : قالت طليمة حلَّ شيرك مدحه ؛

(٢) وهذا البيت أيضاً مما ورد في سيبويه في الموضع السابق ، ولم ينسبه هو ولا الأعلام ، وقال البغدادي أنه كذلك من الأبيات التي لم يعرف قائلها ، مع أنه أشار إلى خلاف في ألفاظه ، وفي المرامنه ، والله أعلم ؛

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ منسوب لابن الجوزي ، قال البغدادي ليس في ديوان ابن الجوزي وإنما هو من قصيدة للكثير بن ثعلبة وهو جد الكثير بن معروف الشاعر الجاهلي وأورد القصيدة وشرحها ؛

٩٣٢ - نبش نبت الخيزراني في الوغى حديثاً متى ما يأتك الخير ينشأ^١
لكنه أقل من دخولها في الشرط ؛

وربما دخلت في الشرط بلا تقدم « ما » نحو : إن تفعلنْ أفعِل ، قال :
٩٣٣ - مَنْ تَتَقَفَّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْنِي^٢

ومجيء النون ، أيضاً ، بعد الأفعال المستقبلية التي تلتحق أوائلها « ما » الزيدة في غير الشرط ، اختصاراً ، لكن قليلاً ، نحو : يجهد ما يبلغن ، وبعين ما أرينك ، أي : أتحقق الذي أراه فيك ، وبألم ما تُخَيِّتُهُ^٣ ، يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة ، و :
ومن عضة ما ينبتن شكيرها^٤ - ٢٤٢

يضرب لمن كان له أصل وأمانة تدل على كون شيء آخر ؛ وقلمًا يقولن^٥ ، وكثر ما يقولن^٦ ، وربما يقولن^٧ ؛

وإنما كان دخولها مع « ما » التي في الشرط أكثر منها في غيره ، لأن الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت ؛ وأما قوله :
٩٣٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ*

(١) نبش بالنون في أوله من النبات ، يعني نبت هؤلاء القوم كما بنبت الخيزران في الثرى منذ وقت حديث أي قريب ، وقال البغدادي إن معناه لستم بأرباب نعمة قديمة وإنما حدثت فيكم عن قريب ، ومثلهم بالخيزران لظراوته وعدم صلابته ونسب البيت للنجاشي الشاعر ؛

(٢) منسوب لامرأة يقال لها بنت مرة بن عاهان حين قتل أبوها مرة ، قتله بنو قتيبة ، والمعنى من نظفر به من هؤلاء القوم فلا يعود إلى أهله ، وإن قتلهم شاف لنا ما في النفوس وهذا تفسير الأعلام والبيت في سيبويه ١٥٢/٢ . وقد نقل البغدادي كلام الأعلام ونقده بإضافة ؛

(٣) تقدم قوله بعين ما أرينك قريباً ، وقوله بألم ما تُخَيِّتُهُ ، أصله مختنين خطاب لمؤنث بصيغة المهي للمجمول ، من الختان وهو مثل يضرب لمن يحرص على فعل لا بد منه ويقل في تحصيله ألماً شديداً ؛

(٤) تقدم كثيراً ، وقلنا إنه مثل أيضاً وتقدم شرحه ؛

(٥) من أبيات الجلدية الأبرش ملك الحيرة ، يقول أنه إذا كان مع قومه وأراد البحث عن شيء ، كان هو ربيته قومه ومرشدهم ، والمكلم الجليل ؛

فضرورة ، وإنما حسن الزيادة ، « ما » في « رَب » ، وترفعن ، في حيّزها ^١ ،

ونجىء النون بعد المنى بلا ، إذا كانت « لا » متصلة بالمنى ، قياساً عند ابن جني ^٢ ،
لأنها ، إذن ، تشبه النهي ، واستشهد بقوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة » ^٣ ، وقيل : إن « لا » في الآية للنهي ^٤ ،

وقد نجىء مع « لا » النافية منفصلة ، نحو : لا في الدار يضربن زيد ، وعند أبي
علي ، لا نجىء بعد النى اختياراً ، لِعُرْبِهِ من معنى الطلب ، ويجرّده من « ما » المؤكدة في
الأوّل ؛

قال سيبويه ^٥ : تدخل بعد « لم » تشبيهاً لها بلاء النهي من جهة الجزم ، قال :
٩٣٥ - يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معماً ^٦
وربّما لحقت المضارع خالياً من جميع ما ذكرنا ، قال سيبويه : ويجوز في الضرورة :
أنت تفعلن ؛

(١) يعني أن وجود « ما » متصلة بـ « رَب » ، والفعل في حيّزها ، هو الذي جعل هذه الزيادة مقبولة وإن كان مع ذلك
ضرورة ؛

(٢) الآية ٢٥ سورة الأنفال ؛

(٣) على اعتبار « لا » نافية أو ناهية ، جملة لا تصيبن صفة للفتنة ، ولا فرق بينهما إلا أنه في حالة كونها ناهية
لا بد من تقدير القول لأن التثنية لا يكون جملة طلبية ؛

(٤) سيبويه ١٥٧/٧ وما بعدها ؛

(٥) تقدم أن هذا التعبير جاء من القصد إلى إعراب « لا » فضمّت ثانياً وهو الألف قلبت الثانية همزة ؛

(٦) الشاهد في سيبويه ١٥٧/٧ بدون نسبة ، ونسبه بعضهم إلى أبي الصمغاء : مساور بن هند العبسي ، وفي السني
أنه لأبي حيان القمسي ، وشرحه الأعلام على أن المراد به جبل كساه الثبات من كثرة الخصب فأشبهه شيخاً
ملقفاً في ثيابه ولفق بينه وبين قول امرئ القيس :

كأن شيراً في عسائين وبله كبير أناس في عباد مسرّج

قال البغدادي : لم يُصَبِّب الأعلام في هذا ، وذكر خلافاً طويلاً في نسبة الشعر ، وأورد قطعة طويلة يبين
منها أن الشاهد في وصف ابن في أثناء قِدِّ عِلته الرغبة فأشبهه شيخاً معماً جالساً على كرسي ، وقال انه تشبيه
ظريف جداً ؛

قيل : وتدخل اسم الفاعل اضطراراً ، تشبيهاً له بالمضارع ، قال :
 ٩٣٦ - أريت إن جاءت به أملوداً مرجلاً ويلبس البروداً
 أقائلن أحضروا الشهودا^١

٩٣٧ - يا ليت شعري عنكم حنيفاً أشاهرُنْ بعدنا السيوفاً^٢
 وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله :

وليس حاملتي إلا ابن حمّال^٣ - ٢٨٦

ثم ان النون تلتزم من هذه المواضع المذكورة : المقسم عليه مثبتاً نحو : والله لأقومنْ ، بشرط أن لا يتعلّق به جارٌ سابق ، كقوله تعالى : « ولئن ممّ أو قتلتم لإلى الله تحشرون »^٤ ، وقولُه :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع * - ٧٩٨
 شاذ عند البصريين ، كما ذكرت ؛

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام ، ومع « إمّا » ؛ وعند الزجاج هي لازمة مع « إمّا » ، خلافاً للمبرد ، قال :

٩٣٨ - فإمّا تريني ولي لِمّة فإن الحوادث أودى بها^٥
 وترك النون معها ، جيد عند غيره ، وإن كان الأكثر إثباتها ؛

(١) قالوا إن رجلاً من العرب جاءت أمه له بولد فأكره فقالت هذا الرجز ، ولذلك يروى أحضري بدلاً من أحضروا ، كما يروى أقائلون بدلون توكيد ؛ وأورده البغدادي في رجز يربطه بالشاهد المتقدم في باب الموصول ، وهو : كاللذّي رُبِيّة فاصطيدا ؛

(٢) من رجز رواه ابن دريد في الجمهرة بدلون نسبة وبين الشطرين قوله :
 وقد جعدنا منكم الأنوفا - ورواية الجمهرة : أتحمّلون بعدنا السيوف ؛
 وقد نسبه العيني إلى رؤبة بن العجاج ، وعلق البغدادي بأنه لم يره في ديوان رؤبة ، ثم وجه تقدماً شديداً إلى العيني في كلامه على هذا الشاهد ؛

(٣) تقدم ذكره في باب الإضافة ، الجزء الثاني ، ويرى : وليس يصحلي ؛
 (٤) الآية ١٥٨ سورة آل عمران ؛
 (٥) تقدم ذكره ص ٣١٢ من هذا الجزء ؛
 (٦) هذا من قصيدة للأعشى في مدح أساقفة بجران يقول فيها يخاطب ناقله :

قوله : « وما قبلها مع ضمير المذكرين ، مضموم » ، لأن ضمير المذكرين ، أعني الواو ، إما أن ينضم ما قبلها ، كاتصروا واغزوا ، أو يفتح ، كاختشوا ، وارضوا ، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكين في كلمتين ، وأولاهما مدّة ، وإن كانت الثانية ^١ لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزة من الأولى ، إلا أنهما ، على كل حال ، كلمتان ، والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها ، وعليها دليل إذا حُذفت ، وهو ضمة ما قبلها ؛ قال سيويه : لو قالوا اضربون واضريين ، كما قيل : اضربان لم يكن خارجاً عن القياس ، كتمود الثوب ، ومُدَيّق ^٢ ؛

والفتوح ما قبلها يحرك للساكين بالضم ، وإنما لم يحذف لأنه ليس بمدّة ، كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين ^٣ ؛

وإنما ضُم ، ولم يكسر ، ولم يفتح ، اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع ، مجرّئ واحداً ، بالتزام الضمة فيه ؛

قوله : « ومع المخاطبة مكسور » ، لأن ضمير المخاطبة ياء ، فإن كان ما قبلها مكسوراً ، كاضرني واغزي وارمي ، حذفت الياء للساكين ، كما قلنا في الواو ؛ وإن كان ما قبلها مفتوحاً حركه بالكسر ، كاختشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مجرّئ واحداً ، مع أن الكسر للساكين هو الأصل ؛

وقال ابن مالك ^٤ : حَذَفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة ؛ نحو : ارَضْنِي في : ارَضِي ؛

فكسبة بحران حم عليك حتى تلاني بأبوابها
ومنها قوله : وكأس شربت على لثة وأخرى تداولت منها بها

- (١) أي الكلمة الثانية وهي نون التوكيد ؛
- (٢) تصغير مدق ، آلة الدق ، ومثال سيويه : أصنم تصغير أصم ؛
- (٣) أي في شرح الشافية ، وقد ألقه الرضي بعد الانتهاء من شرحه هذا ؛
- (٤) هذا القول ذكره ابن مالك في التسهيل ، وقد جاء بهامش النسخة المطبوعة نسبة هذا القول للمالكي في بعض نسخ هذا الشرح ؛

قوله : « وفيما عداه مفتوح » أي فيما عدا المذكور ، وما عداه : الواحد المذكور ، نحو : اضْرِبَنَّ ، واغْزَوَنَّ ، وارْمِئَنَّ ، واخْشِئَنَّ ، والمثنى ، نحو : اضْرِبَانَّ ، وجمع المؤنث نحو : اضْرِبْنَانَّ ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً ، بل هو ألف ، بَلَّ قبل الألف فتحة ، ولعلَّ هذا مراده ؛

أمَّا فتح ما قبلها في الواحد المذكور ، فتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح ، ليكون النون كجزء الكلمة ؛

وإنما رُدَّتْ اللامات المحلوفة للجزم أو الوقف^١ في نحو : لِيُغْزَوَنَّ واغْزَوَنَّ ، وليرْمِئَنَّ ، وارْمِئَنَّ ، وليخْشِئَنَّ ، لأن حلفها كان للجزم أو للوقف الجارِي مجراه ، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب : لا جَزَمَ ولا وَقَفَ ؛

وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنياً على الفتح مذهب سيبويه^٢ ، والمبرد ، وأبى علي ؛ وقال الزجاج والسيرافي ، بل الحركة للساكنين ، معرباً كان الفعل أو مبنياً ، لأنه يلحق النون ، بَعْدَ الفعل عن شَبَه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء ، والأصل في البناء السكون فلزم تحريك للساكنين ، فحرك بالفتح صِيَانَةً للفعل من الكسر أَخِي الجُرِّ ، بلا ضرورة ، كما كانت^٣ في : اضْرِبَنَّ إِلَّا أنه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة ، ليكون اللام متحركة في الأصل أي المضارع ، وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل ، لا بالضمير كما في : اخْشَوَنَّ واخْشِئَنَّ ، بخلاف « الرجل » في : اضْرِبِ الرجل ،

فلكونها كاللازمة رُدَّتْ العين المحلوفة للساكنين في : قَوْمَنَّ ، ولم تُرَدَّ في : قِسَمَ الليل^٤ ؛

(١) يريد به البناء المقابل للإعراب ؛

(٢) عبارة سيبويه في ١٥٤/٢ : وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون ، صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً ؛

(٣) أي الضرورة ، وهي من اضْرِبَنَّ ، إبقاء الكسرة لتلئل على ياء المخاطبة ؛

(٤) من الآية الثانية في سورة المزمل ؛

هذا كله على مذهب الجمهور ، الذاهبين إلى بناء ما اتصل به النون ، وأما على مذهب من قال : الفعل باقر على ما كان عليه قبل دخول النون من الإعراب أو البناء ، فإنه يقول : إنما رُدَّت اللام ، وفتحت في الناقص ، نحو : اغزَوْن وَاَرِمْنَ ، إذ لو لم تُرَدْ ، لقليل : اغزُنْ بالضم ، وَاَرِمْنَ بالكسر ، فكان يلتبس بالأول : جمع المذكور ، وبالتالي : الواحد المؤنث ، ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر ، صحيحه ومعتله ، وأما رُدُّ اللام في : ارضَيْنْ واخشَيْنْ ، فلطرد الباب فقط ، إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر ،

هذا ، ولغة طيء على ما حكى عنهم القراء : حذف الباء الذي هو لام في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح في العرب والمبني ، نحو : والله ليرين زيد ، وَاَرِمْنَ يا زيد ، وليخشن زيد ، واخشنْ يا زيد ، وعليه قوله :

٩٣٩ - إذا قال قدي قال بالله حلقة لَتُغْنِي عني ذا إنائك أجمعاً

وإنما لم تحذف الألف في : اضربان وإن التقى ساكنان ، كما حذفوا الواو والياء في : اضربنْ ، واضربنْ ، خوف اللبس بالواحد ، لأن النون إنما كسرت لأجل الألف كما ذكرنا ، فلو حذفت الألف لانتفتحت النون ، مع أن الألف أخف من الواو والياء ، وأيضاً ، المد فيه أكثر منه في الواو والياء ، والمد يقوم مقام الحركة ، والنون كبعض الكلمة ، فصار : اضربانْ ، كالفصائلين ،

وأما الألف في : اضربنانْ ، فلم تحذف لأنها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما قر منه ؛

(١) البيت من قصيدة لمُحَرِّث بن عَتَّاب الكلابي نقلها البغدادي عن أمالي ثعلب ، وشرحها وفيها وصف لرجل يشد ابلاً ، استضافه حريث وأكرمه وهو يقول قبل هذا البيت :

دَقَعْتُ إِلَيْهِهِ رِسْلَ كَوْمَاءَ جِلَّةٍ وَأَغْضَيْتُ عَنْهُ الْبَرْفَ حَتَّى تَضَلَّ

ويرى بيت الشاهد : إذا قال قطي قلت آليت حلقة ؛ كما يرى : لَتُغْنِي بلام القسم ونون التأكيد ومعنى البيت أنه كلما أراد الضيف الاكتفاء من شرب اللبن حلفت عليه أن يأتي على جميع ما في الإناء ، وهو مبالغة في الكرم ، والقطعة التي منها البيت جيلة ؛

(٢) الضالين ، كلمة واحدة حقيقة ، واضربان يسبب الامتزاج في حكم كلمة واحدة ؛

وأما حذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فلأنَّ الفعل صار مبنياً عند الجمهور ، وعند غيرهم لاجتماع التونات ؛

قوله : « ولا تدخلهما الخفيفة » ، أي لا تدخل الخفيفة المثني ، وجمع المؤنث ، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده^١ ، وأما مع المثقلة فلأنَّ النون المدغمة ، وإن كانت ساكنة ، فهي كالمترحة ، لأنه يرتفع اللسان بها ، وبالمترحة ارتفاعه واحدة ، فهما كحرف واحد متحرك ؛

ولا يجوز ، عند سيبويه^٢ ، أيضاً ، إلحاقها في نحو : اضرباني ، بنون الوقاية واضربان ، نعمان ، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون نعمان ، لأنَّ النونين المدغم فيهما ليستا بلازميتين ؛

وأما يونس والكوفيون ، فجوزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث ، فبعد ذلك ، إما أن تبقى النون عندهم ساكنة ، وهو المروي عن يونس ، لأنَّ الألف قبلها ، كالحركة لما فيها من المدَّة ، كقراءة نافع^٣ : « ومحياي »^٤ أو قراءة أبي عمرو : « واللاي »^٥ وقولهم : التقت حلقتا البطان^٦ ؛ ولا شك أنَّ كل واحد^٧ في مقام الشلوذ^٨ ، فلا يجوز القياس عليه ؛

(١) حده هو أن يكون الساكتان في كلمة واحدة وأولهما مدَّة ؛

(٢) كل ما يتصل بنوني التوكيد في سيبويه جـ ٢ ص ١٤٩ وما بعدها وفيه كثير مما أورده الرضي هنا بلفظه ؛

(٣) نافع أحد القراء السبعة وهو من قراء المدينة ، وتقدم له ذكر في هذا الشرح ؛

(٤) من الآية ٦٢ في سورة الأنعام ؛

(٥) أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة وإمام من أئمة النحو ، وتقدم ذكره ؛

(٦) من الآية ٤ سورة الطلاق ؛

(٧) كتابة عن ضيق الأمر ولشداده ، وورد مثله في شعر أوس بن حجر ، وهو قوله :

ولزحمت حلقتا البطان بأقوا م وجاشت قوسهم جزعا

(٨) أي كل واحد مما أورده من الأمثلة ؛

(٩) الم شارح الرضي لا يترحم من نقد القراءات حيث يعتبر هنا أنَّ كل ما تقدم من قبيل الشلوذ ، وفيه بعض =

وإِذَا أَنْ تَحْرُكَ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ ، وعليه حُجِّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَا تَتَّبِعَانِ » ^١ ،
بتخفيف النون ؛

واعلم أن كَلَامًا مِنَ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ حُرِفَ بِرَأْسِهَا ، عِنْدَ سِيْبَوِيهِ ^٢ ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ :
الْمُخَفَّفَةِ فِرْعَ الْمُثَقَّلَةِ ؛

قَوْلُهُ : « وَهِيَ فِي غَيْرِهَا » ، أَيِ النَّوْنِ فِي غَيْرِ الْمُثْنِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ
وَهُوَ الْوَائِ وَالْيَاءُ ؛

قَوْلُهُ : « كَالْمَنْفَصِلِ » ، أَيِ : كَالْكَلِمَةِ الْمَنْفَصِلَةِ ، يَعْنِي يَجِبُ أَنْ يَاعْمَلَ آخِرُ الْقَعْلِ
مَعَ النَّوْنِينِ مَعَامَلَتَهُ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمَنْفَصِلَةِ ، مِنْ حَذْفِ الْوَائِ وَالْيَاءِ ، أَوْ تَحْرِيكِهِمَا ضَمًّا وَكَسْرًا ؛
وِغَرَضُهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ : بَيَانُ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ الْآخِرِ عِنْدَ لِحَاقِ النَّوْنِ بِهَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا نَحْنُ
حُكْمَ جَمِيعِهَا فِي ضَمَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ ؛

وَمَعْنَى كَلَامِهِ : أَنَّ النَّوْنَيْنِ حَكَهُمَا مَعَ الْمُثْنِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَا ذَكَرَ ، وَمَعَ غَيْرِهِمَا ،
عَلَى ضَرْبَيْنِ ، إِثْمًا مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ وَهُوَ شَيْئَانِ : جَمْعُ الْمَذْكَرِ نَحْوَ اغْزَوْا وَارْمُوا ، وَاخْشَوْا ،
وَالوَاحِدَ الْمُؤَنَّثَ نَحْوَ : رَمَيْ ، وَاغْزَيْ وَارْمِي وَاخْشَيْ ؛

وإِثْمًا مَعَ ضَمِيرٍ مُسْتَرٍ وَهُوَ الْوَاحِدَ الْمَذْكَرَ ، نَحْوَ : رَهَ ، وَاغْزُ وَارْمِ وَاخْشَ فَالنَّوْنُ
مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْكَلِمَةِ الْمَنْفَصِلَةِ ، فَتَقُولُ : اغْزُنْ وَارْمُنْ بِحَذْفِ الْوَائِ ، كَمَا حَذَفْنَا
مَعَ الْكَلِمَةِ الْمَنْفَصِلَةِ نَحْوَ : اغْزُوا الْكُفَّارَ ، وَارْمُوا الْفَرَسَ وَكَذَا : اغْزِنِ وَارْمِنِ يَا امْرَأَةَ ،
بِحَذْفِ الْيَاءِ كَمَا حَذَفْتُ فِي : اغْزِي الْجَيْشَ وَارْمِي الْفَرَسَ ، وَتَضُمُّ الْوَائِ الْمَفْتُوحَ مَا قَبْلَهَا
نَحْوَ : اخْشَوْنُ ، كَمَا ضَمَمْتُهَا مَعَ الْمَنْفَصِلَةِ ، نَحْوَ : اخْشَوْا الرَّجُلَ ، وَتَكْسِرُ الْيَاءَ الْمَفْتُوحَ

« القراءات المتواترة . وقد صرح في باب الإضافة في الفصل بين المتضامنين بقوله لا تسلم تواتر القراءات ،
وللعلماء آراء متعددة في موضوع القراءات عموماً ، ليس هنا مجال ذكره ؛

(١) من الآية ٨٩ سورة يونس ؛

(٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ ؛

ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة ، تقول : اخشين^١ ، كاخشي الرجل ،

قوله « فإن لم يكن بارز » ، وهو في الواحد المذكور ، نحو : اغز ، وارم واخش ،
فالنون كالم متصل ، أي كالكلمة المتصلة ، ويعني بها ألف التثنية نحو : اغزون^٢ وأرمين^٣
واخشين^٤ ، برد^٥ اللامات وفتحها ، كما قلت : اغزوا وأرميا واخشيا ؛

قال : لما كان النون بعد الضمير البارز ، صار كالكلمة المنفصلة ، لأن الضمير فاصل ،
ولما لم يكن ضمير بارز ، كان النون كالضمير المتصل ،

هذا زبدة كلامه ، ويرد عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط ، بل الواو والياء في :
ارضوا ، وارضي ، متصلان ، أيضاً ، وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف ،
فليس قوله ، إذن ، فكالم متصل ، على إطلاقه ، بصحيح ؛ وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما
قاس النون عليه من المتصل ، والمنفصل ، إذا سئل ، مثلاً : لِمَ لَمْ تُحذف اللام في : اخشيا
وارميا واغزوا كما حذفت في : اخش وارم واغز ، ولم صممت الواو في : ارضوا الرجل
وكسرت الياء في : ارضي الرجل ، ولم تحذف ؛ كما في : ارمو الرجل وأرمي الفرس ؛
وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول ، فإفادة الحمل ، وإنما يحمل
الشيء على الشيء ، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه
من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة ، وإن لم تثبت العلة في المحمول ، كحمل « إن »
على الفعل المتعدي وإن لم يكن في « إن » العلة المقترضة للرفع والنصب كما كانت في
المتعدي ،

قوله : « والمخفة تحذف للساكين » ، وذلك إذا لاقى المخفة ساكن بعدها ،
كقوله :

٩٤٠ - لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أن تر كسع يوماً والذهب قد رفعه^٦

(١) من أبيات لأضبط بن قريع السعدي ، ونقول عن ثعلب أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل وأولها :

لكسل هم من الموممة واللى والصبح لا بقاء معه =

حطاً لها عن التنوين ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فإنها قد تترك بلا مانع ، وأيضاً ، ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم ، فضل على النون اللاحقة للفعل ، فالتنوين يحذف في الموصوف بابتين ، وابنة ، بالشرط المذكور ، قياساً ، وفي غيره للضرورة ، كقوله :

وحاتم الطائي وهاب الميحي ١ - ٥٢٩

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً ؛

وقال سيبويه ٢ ، عن يونس : إنه إذا جاء بعد النون المخففة في : اضربان واضرباناً ، ساكن ، تبدلها همزة ، نحو : اضرباء الرجل واضربناء الرجل ،

قال سيبويه : لو جُوزنا إلحاق الخفيفة بالثني ، فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردين : المذكر والمؤنث ، وجمع المذكر ، فيسقط الألف ، أيضاً ، في اللفظ ، للساكنين ؛

وإذا قُف على فعل في آخره نون خفيفة ، فتحكمها حكم التنوين ، أعني أنه ، قلب المفتوح ما قبلها ألفاً ، نحو : اضربا ، في : اضربن ؛

قال سيبويه ٣ : وقياس مذهب يونس في : اضربان ، واضرباناً ، أن قلب النون الخفيفة ألفاً ، فتمدُّ فيها المدة الطولى بقدر ألفين ؛

وقال الزجاج : لو مُدَّت الألف وطال مدُّها ، ما زادت على الألف ، لأنها حرف ، لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها ؛

والسلي بضم الميم أو كسرهما مقابل الصبح ، ومن يجد أبايتها قوله :

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه

فاسبق من الدهر ما أتاك به من قسراً حيناً يمشيه قهراً

(١) تكرر ذكره ، وانظره في باب العدد ، بالجزء الثالث ؛

(٢) و (٣) انظر بحث نوني التوكيد في سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وما بعدها ؛

وقال السيرافي : ليس هذا الرأي الذي أنكره الزجاج بمنكر ، وذلك أنه يقدر أن المد الذي يزداد بعد النطق بالألف الأولى يُرأى به ألف آخر ، وإن لم ينفصل عن الأول ولم يتميز ؛

وتحذف في الوقف : المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها ، نحو : اضربْ واضربْ ؛ وكان يونس يقول : أقلبها واوْأ بعد الضمة في نحو : اخشَوْنْ ، ويا بعد الكسرة في نحو : اخشَيْنْ ، فأقول : اخشَوْ ، واخشي ، قال الخليل : لا أرى ذلك إلا على مذهب من قال من أهل اليمن : هذا زيـلو ، ومررت بزيدي ؛ وهي غير فصيحة ؛

وأما في نحو : اضربْ واضربْ ، فيقول يونس : اضربو واضربي وفاقاً لغيره في اللفظ ، إلا أن الواو والياء ، عنده ، عوضان من النون ، وعند غيره : هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء ؛

ويقول في : هل تضربْ ، وهل تضربْ : هل تضربو وهل تضربي ، بلا نون ، والواو والياء بدلان من النون الخفيفة ، وعند غيره : هل تضربون وهل تضربين ، والواو والياء ضميران رداً بعد حذف نون التأكيد ، فترد النون التي سقطت لأجل نون التأكيد ، كما يجيء ؛

قوله : « فَيُرَدُّ ما حذف » ، يعني إذا حذفت النون ، أعيد إلى الفعل الموقوف عليه : ما أُزيل في الوصل بسببها ، من الواو ، والياء وحدهما ، كما تقول في : اضربْ واضربْ ، واخشَوْنْ واخشَيْنْ : اضربوا واضربي ، واخشَوْا واخشي ؛ أو ، من الواو والياء مع النون التي بعدهما ، كما تقول في : هل تضربْ ، وهل تضربْ ، وهل تخشَوْنْ وهل تخشينْ : هل تضربونْ وهل تضربينْ ، وهل تخشَوْنْ وهل تخشينْ ؛

وهذا أيضاً ، بناء على أنهم قلنوا النون المخففة ، المحلوفة للوقف : معلومة من أصلها لعدم لزومها للفعل ، بخلاف التنوين ، فإن الوقف في : جاءني قاضٍ ، بنير رد الياء على

(١) انظر الحاشية السابقة .

الأفصح ، لكون التويز لازماً ، إذ لم يكن مانع ، فكأنه ثابت أيضاً ، مع عروض الحذف .
 هذا آخر شرح المقدمة ، والحمد لله على إنعامه وإفضاله ، بتوفيق إكماله ، وصلواته
 على محمد وكرام آله ؛
 وقد تمَّ تمامه ، وحُمِّمَ اختتامه ، في الحضرة المقدَّسة الغروية ^٢ ، على مشرفها صلوات
 ربِّ العِزة وسلامه ،
 في شوال سنة ست وثمانين وستمائة

(١) حمُّ بالبناء للمجهول بمعنى قُدِّرَ له أن يُخْتَمَ ؛

(٢) انظر ما قلناه في شرح قول الرضي في مقدمة هذا الكتاب : فيبركات الجنب المقدس الغروي ؛

[استطراد]^١ [في ذكر بعض أحكام مفيدة]

ولنذكر أحكام هاء السكت ، وإن كان المصنف ذكر بعضها في التصريف ، وحرف^٢ التذكير ، والإنكار ، وشين الكشكشة وسين الكسكسة ؛

أمّا هاء السكت ، فهي هاء تزداد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين : أحدهما : إذا كان آخرها ألفاً ، والكلمة حرف أو اسم عريق البناء ، نحو : لا ، ذا ، وهنا ؛ وذلك لأن الألف حرف خفي ، إذا جثت بعدها بحرف آخر ، وذلك في الوصل ، تبين النطق بها ، وإذا لم تأت بعدها بشيء ، وذلك في الوقف ، خفيت ، حتى ظن أن آخر الكلمة مفتوح ،

فلذا وصلت بحرف ، ليُبين جوهرها ؛ واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاء ، لمناسبتها بخفائها حرف اللين ، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف ، فلا بد من تمكّن مد الألف ، ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكتين ؛ فتبين الألف بذلك التمكين والمد ؛

وأمّا في الأسماء المتمكنة ، نحو : أفتى وحُبلى ، أو العارضة البناء نحو : لا فتى ، فلا تزيد هاء السكت ، إمّا لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف إليه ، فإن

(١) استطرد الشارح إلى ذكر هذه الأمور ، بعد أن ختم شرحه على الكافية ؛ وهي من مباحث الصرف ، وقد أشار في كثير من المواضع في شرحه هذا إلى ما يدل على اعتزازه شرح الشافية في التصريف لابن الحاجب ، وقد وُفّي بوعده ، رحمه الله ، وشرحها شرحاً عظيماً لا يقل فائدة عن هذا الشرح ؛

(٢) أي وأحكام حرف التذكير ؛

الاسم العريق البناء ، لا يضاف منه إلا « كَمْ » و « لَدُنْ » و « لَدَى » ؛ وإما لكون الإعراب مقدراً في أقصى ، وشبه الحركة الإعرابية في : لا فتى ، وسنذكر أنها لا تلحق بالمتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب ؛

وأما ألف نحو : هذا ، وهؤلاء^١ ، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الألف حرف صحيح ، أيضاً ، لكان محرراً بحركة بنائية نحو : هو ، وهي ، وهؤلاء ؛ ولا تلحق هذه الهاء ساكناً آخر ، غير الألف المذكورة ؛ سواء ، كان واواً أو ياء ، كهمو ، وهذي ، أو غيرهما ، ككَمْ وَمَنْ ، وذلك لأن الألف أخفى ، فهي إلى البيان أخرج ؛

يَلَى ، تلحق الألف والواو والياء في الندة ، نحو : واغلاماه ، و : واغلامكوه ، و : واغلامكيه ؛ وفي الإنكار نحو : آلاميراه ، و : آلاميروه ، و : آلاميريه ، لقصدك إلى زيادة مد الصوت فيها ؛

وثاني الموضعين : إذا وقعت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية ، لبيان تلك الحركة اللازمة ، إذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة للوقف ؛

وإنما لم تبيين الإعرابية ، لمروضها وسرعة زوالها ،

وذلك قولك : هـا رَجُلَانِ ، وضاربانَه ، وهنَه ، وضربتنَه ، وهلمَه ، وضربكنَه ، وويحكَه ، وثمَه ، واضربتنَه ؛ وانطلقنَه وضربتنَه ، وعصايَه ، وغلاميه ، وقاضيته ، وهوه ، وهيَه ، وأينَه ، وكيفَه وغير ذلك ؛

ودخولها فيما قبل آخره ساكن ، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك ، حتى لا يجتمع ساكنان ، لو أسكن الآخر ؛

(١) بدون همزة في آخره ، وهي لفة ، وانظر باب أسماء الإشارة في آخر الجزء الثاني ؛

ولم يلحقوها التونات في الأمثلة الخمسة ، نحو : يضربانه ، ويضربونه ، وتضربينه^١ ،
لأن التون علامة الرفع فهي كالحركة الإعرابية ؛

وقد منع بعض البصريين أن يقال : انطلقته ، وضربته لالتباس الأول بضمير المصدر ،
والثاني بالمفعول به ؛

وليس بشيء ، لأن الخليل حكى : انطلقته عن العرب^٢ ، ولو كان اللبس مانعاً لم
يقولوا : أعطيتكه ، وإنه ، وليته ولعله ، واعلمته ؛

وقد استعملوا في بعض ذلك : الألف مكان الهاء ، لمشابتها لها وذلك في : أنا ،
وحبها ؛

ولم يلحقوها آخر نحو : لارجل ، ويا زيد ، ونحو : خمسة عشر ، لأن حركة البناء
عارضة ، فتشبه ، لذلك ، الحركة الإعرابية ؛

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد ، لأنه إنما حرك ، كما ذكرنا في بابه ، لمشابتها
المعرب ، فكان حركته إعرابية ، فلم يقولوا : ضربته ؛

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها ، جزماً ، أو وقفاً ، فإن بقيت على حرف واحد ،
فهاء السكت واجبة ، نحو : ره ، وقه ، لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن ؛

وإن كانت على أكثر من حرف نحو : اغزه ، وأزمه ، واخشه ، ولم يغزه ، ولم يرمه ،
ولم يخشه ، فلهاء في مثلها ليست بواجبة ، لكنها ألزم ههنا منها في نحو : ثمة ، ومسلمونه ،
لأنك إذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها ، وهو إجحاف ؛

وهي في نحو : أعيه واقه ، في قولك إن تع أعيه ، وإن تق أقه ، ألزم^٣ منها في :

(١) ذكر ثلاثة من الأمثلة الخمسة ، والباقيان هما فعلان وتعملون ؛

(٢) نقله عنه سيبويه في الكتاب ج ٢ ص ٢٧٩ ؛

(٣) أي أشد لزوماً ، ونقل ابن هشام في أوضح المسالك رأي ابن مالك في وجوب هاء السكت في هذا النوع
ورّد عليه ردّاً قوياً ؛

اغزه ولم يرمه ، لأن الاجحاف ههنا أكثر لو سكن العين ، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين ؛

وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت ، من المتحرك الآخر ، إلا ما حذف من آخره شيء ، ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء ، كأننا ، ولعلّ وليت ، وسائر ما ذكرنا ، إلا بالإسكان ؛

وروى يونس وعيسى بن عمر^١ : أن بعض العرب يقف على المحذوف الآخر أيضاً ، نحو : اغز ، وارم ، بالإسكان من غير هاء ؛ قال سيويه^٢ : هذه أقل اللغتين ؛

والحاق الهاء في نحو : عَلَامٌ ، وإِلَامٌ ، وَحَتَامٌ ، وَبِمَ ، وَفِيمَ وَعَمَ : أجود من حذفها ، لأنه حذِفَ منها الألف ، كما حذِفَ في نحو : اغزه ، وارمه وأخشه : الحرف الأخير ؛ ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد ، لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها ، فصارتا معاً ، كحَسَامٍ^٣ ، لأن الجار لا ينفك عن المجرور ، وهذا المجرور لكونه على حرف ، صار كبعض حروف الجار ، فالاتصال حاصل من الطرفين ؛

وإذا وقفت على نحو : مجيء مَجِثٌ ، فقلت : مجيء مه ، فالهاء لازمة كما في : قِه وَرِه ، لأن المضاف لكونه اسماً ، لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره ؛

وتحذف هاء السكت عند الوقف ، في الدرج كهزمة الوصل ، إلا أن يُجرى الوصل مُجرى الوقف ، كقوله تعالى : « هَلَكْ عَنِي سُلْطَانِيهِ » ، خُلُوهُ فَعْلُوهُ ؛ وصلأ ؛

وحقها السكون وإن وقعت بعد الألف ، لأن اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ؛ ويحركها من يثبتها وصلأ بعد الألف مجرياً للوصل مجرى الوقف : إمّا بالضمّة ، تشبيهاً لها

(١) و (٢) كلاهما في سيويه جـ ٢ ص ٢٧٨ ؛

(٣) يعني صارتا كاسم رباعي قبل آخره ألف بقطع النظر عن حركة أوله ، وذلك خاص بما الاستغماية المجروزة بكل من : إلى وصل ، وحتى ، ويمكن أن تطل بقية الأمثلة بما ذكره من الامتزاج ؛

(٤) الأيتان ٢٩ ، ٣٠ سورة الحاقة ؛

بهاء الضمير ، أو بالكسرة للساكنتين ؛

وَرَوَى عَلَى الْوُجْهِينِ :

٩٤١ - يَا مَرْجَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ^١

وَأَمَّا سَيْنُ الْكَسْكَسَةِ^٢ ، وَهِيَ فِي لُغَةِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ ، فَهِيَ السَّيْنُ الَّتِي تُلْحَقُهَا بِكَافِ الْمُوْثِ فِي الْوَقْفِ ، إِذْ لَوْ لَمْ تُلْحَقْهَا لَسَكَنْتِ الْكَافُ ، فَتَلْتَبَسُ بِكَافِ الْمَذْكَرِ ، وَجَعَلُوا تَرَكَ السَّيْنَ فِي الْوَقْفِ عَلَامَةً الْمَذْكَرِ ، فَيَقُولُونَ أَكْرَمْتُكَسَ فَإِذَا وَصَلُوا لَمْ يَأْتُوا بِهَا ، لِأَنَّ حَرَكَةَ الْكَافِ ، إِذْنٌ ، كَافِيَةٌ ، فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْكَافَيْنِ ؛

وَقَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يُلْحَقُونَ كَافَ الْمُوْثِ : الشَّيْنُ فِي الْوَقْفِ ، فَإِذَا وَصَلُوا حَذَفُوا ، وَغَرَضُهُمْ : مَا مَرَّ فِي الْإِحْقَاقِ السَّيْنَ ، وَنَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ تَعَمُّ وَمِنْ أَسَدٍ يَجْعَلُونَ مَكَانَ كَافِ الْمُوْثِ فِي الْوَقْفِ شَيْئاً ، قَالَ :

٩٤٢ - تَضَحَّكْتُ مَعْنَى أَنَّ رَأْسِي أَحْتَرِشَ وَلَوْ حَرَّشْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حَرِّشٍ^٣ وَذَلِكَ أَيْضاً ، لِلْغَرَضِ الْمَذْكُورِ ، وَإِنَّمَا أَبْدَلُوهَا شَيْئاً ، لِأَنَّهَا مَهْمُوسَةٌ مِثْلُهَا وَلَمْ يَجْعَلُوا مَكَانَهَا مَهْمُوسَةً مِنَ الْحَلْقِ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَلْقِيَّةً ؛

وَقَدْ يَجْرِي الْوَصْلُ بِجَرَى الْوَقْفِ فَيَقَالُ : يُنْشَرُ^٤ ذَاهِبَةً ، قَالَ :

٩٤٣ - فَمِينَاشٍ عَيْنَاهَا وَحِيدُشْ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظُمَ السَّاقُ مَنَشَرٍ دَقِيقٍ^٥

(١) عَفْرَاءٌ ، صَاحِبَةُ عُرْوَةٍ بَيْنَ حَزَامِ الْعَطْرِ وَهَذَا مَا نَسَبَ إِلَيْهِ ، وَذَكَرُوا أَنَّ بَعْدَهُ :

إِذَا أُنْسَى قَرِينَتَهُ بِمَا شَاءَ مِنْ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَاءِ

(٢) تَكَلَّمَ عَنْهَا وَمَعَ سَيْنِ الْكَسْكَسَةِ مَعاً ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا اخْتِلَافُ الْحَرْفِ ؛

(٣) الْإِحْتِرَاشُ : صَيْدُ الْقُصْبِ ؛ يَقُولُ مَنْ لَامَتَهُ فِي صَيْدِهِ : أَنْتَ لَوْ تَعَرَّفْتَ قِيَمَتَهُ وَفَلَادَتَهُ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِّكَ أَيُّ عَنْ فَرْجِكَ ، وَلَا يَعْرِفُ قَائِلُ هَذَا الرَّجُلِ ؛

(٤) بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ حَرْفِ الْخَطَابِ ؛

(٥) جَاءَ فِي قِصَّةِ جَمْعُونَ بَنِي عَامِرٍ : قِيسُ بْنُ الْمُلُوحِ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً فِي وَجْدَتِهِ ، فَرَّزَ بِهِ أَخُوهُ وَابْنُ عَمِّهِ وَقَدْ قَتَصَا ظُلُمَةً فَطَلَبَ مِنْهُمَا إِخْلَاءَ سَبِيلِهَا فَأَمْتَمَا ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِمَا فَنَرَاكَاهُ لَهُ فَأَطْلَقَهَا ، قَالُوا فَأَقْبَلْتَ الظُّلُمَةَ تَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ :

وأما حرف الإنكار ، فهو زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالآلف خاصة ، إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر ، كما نقول ، مثلاً ، جاءني زيد ، فيقول من يقصد تكذيبك ، وأن زيدا لا يأتيك^١ : أزيدني ، أي : كيف يحبك ، فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك ، ويقول ذلك : مَنْ لا يشك أن زيدا جاءك ، وينكر أنه لا يحبك ، فكأنه يقول : مَنْ يشك في ذلك ، وكيف لا يحبك ؟

قال الأخفش : إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذكر ، فقط ، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر ، فهو على وجه المزع والسخرية ، فكأنه يقول : كيف لا يحبك زيد وأنت الجليل العظيم ، كقوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ »^٢ ، هذا قوله ، والأولى أن يقال إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر ، لا على وجه السخرية ؛

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ، والإنكار بهمة الاستفهام بلا فصل بينها ، وبين الاسم المذكور ، فإن وصل الاسم بما بعده ، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة ، لا على وجه الإنكار ، لم تلحق ، وكذا لا تلحق ، إذا فصل بين الهمة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته ، نحو : أقول زيد ، أو : أتتكلم زيد ، والأغلب ، مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار : حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته ، إعرابية كانت أو بنائية ، نحو : أذهبتوه ، لمن قال : ذهبْتُ ، و : أنا أنيه ، لمن قال : أنا فاعل ،

وربما زيدت مدة الإنكار من غير حكاية اللفظ المذكور ، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلامك ، فتقال لمن قال ذهبْتُ : أذهبتاه ،

ومنه حكاية سيويه^٣ : سمعنا من قيل له أُنخرج إذا أخصبت البادية ، فقال : أنا أنيه ،

= أيأشبه ليلي لا تراعي فإتي لك اليوم من بين الوحوش صدني

فيناك عيناها ، الخ ؛

(١) أي : ويقصد أن زيدا لا يأتيك استبعاداً منه لذلك ؛

(٢) الآية ٤٩ سورة الدخان ؛

(٣) سيويه جـ ١ ص ٤٠٦ ؛

منكراً لرأيه أن يكون على خلاف ذلك ، ولو حكى لقال : أنخرجه ؛

ثم نقول : آخر الكلمة إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والساكن إما حرف علة أو حرف صحيح ، فالأول نحو : جاءني القاضي ، ورأيت المعلى ، وزيد يغزو ؛ وحكمه أن يزداد على آخره مثل آخره ، فيجتمع ساكنان فتحذف أوّلهما فتقول : ألقاضية و : ألعلاء ، وأيغزوه ؛

وإن كان الساكن صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره ، فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا تكون زيادة الإنكار ، إذن ، إلا الياء ، نحو : أزيدنية ، و : ألم تضربية ،

وإن كان متحركاً فذّة الإنكار على وفق تلك الحركة ، بنائية كانت أو اعرابية ، فتكون بعد الضمة واواً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الكسرة ياءً ، نحو : أزيلونا ، و : أزيدينية ، و : الأمراء ؛ فليس مدة الإنكار ، إذن ، كعلامة التنبه ، لأن تلك يجب كونها ألفاً ، إلا عند اللبس ؛

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بأن ، مزيدة بعد المذكور ، مدخلاً في أوله همزة الاستفهام ، فلا تكون المدة ، إذن ، إلا ياءً ، لأنك تكسر نون « إن » للساكنين ؛ وزيادة « ان » للبيان والإيضاح لأن حرف المدّ ، والهاء ، خفيان ، فهي زائدة ، كما في : ما إن فعل ؛

قال المصنف : الظاهر أنهم لم يزيلوا « إن » إلا فيما آخره ساكن محافظة على ذلك الساكن ، لأنه إن لم ترد « إن » تحرك الساكن إن كان صحيحاً ، وسقط إن كان مدّة ؛

ورّد قوله بمجيئها بعد المتحرك في : أنا إني ، لأن نون « أنا » متحركة ، وأجاب بأن الزيادة إنما تكون في حال الوقف ، والوقف على « أنا » بالألف ، فصار ، وإن لم يكن فيه ألف ، لمجيء « ان » بعده ، في حكم الموقوف عليه بالألف ، ولو لم ترد « إن » لقليل : أأناء بحذف إحدى الألفين ؛

وقياس ما قاله أن يقال : أَمَلْتُ إِنْهُ و : أَلْقَاضِي إِنْهُ ، و : أَيْغُزُو إِنْهُ ، أن أريد ؛ وهذا الذي قال ، من تخصيص « إن » بالسكن آخره ، قياس منه لم يأت في كلام النحاة ؛

ثم اعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدّة الإنكار وإن كان الكلام وقفاً ؛ وأماً إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو : أزيداً يا فتى ، كما ترك العلامات في « مَنْ » حين تقول : مَنْ يا فتى ؛

وإنما يجوز إثبات التنوين ههنا في حال الوقف ، لقصد الحكاية ، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه ، فلا يُستنكر بقاء التنوين في الوقف ؛

ومدّة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمطوف ، وغير ذلك ؛ نحو : أزيداً وعمرنيه ، فيمن قال : لَقِيتُ زَيْداً وعمرراً ، و : أزيداً الطويله ،

وإذا قال : ضربت عُمرَ ، قلت أضربت عمراه ، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد ، وعلى أي قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف الندبة كما مرّ في المنادى ؛

وأماً حرف التذكير ، فليس في كلام فصيح ، وإنما يكون ذلك إذا نطق مَنْ يتذكر ' ، بكلمة ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه ، فيصل آخر تلك الكلمة بمدّةً مجانس حركتها ، إن كان متحركاً ، كما تقول في : قال ، ويقول ، ومن العامر : قالاً ، فتمدّ فتحة اللام إلى أن تذكر ما نسبت وتصلّه به ، ويقولو ، ومن العامي ؛ وتصله بياء ساكنة إن كان الآخر ساكناً صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره ، نحو : هذا سَبْعُونِي إذا أردت : سيفٌ من صفته كيت وكيت ،

وتقول في : قد فعل ، وفي الألف واللام في نحو : الحارث مثلاً : قدي .. وألي ..

(١) يعني مَنْ يريد ويحاول أن يتذكر شيئاً ، وقوله : بكلمة ، متعلق بقوله : إذا نطق ..

وإن كان آخره ساكناً حرف مدّ ، نحو القاضي ، والعصا ، ويغزو ، مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكّر ، ولا يجتلب مدّة أخرى ؛

ويحوز أن يقال : إنك تجتلبها وتحذف الأولى ، كما قيل في مدة الإنكار ، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ، لأن هذه إنما تزد إذا لم تقصد الوقف ؛

ثم الكتاب بحمد الله ، وعونه ، وحسن توفيقه ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب^١ ؛

(١) بهذا ختم المحقق الرضي هذا الاستطراد الذي بدأه بعد أن انتهى من شرح الكافية ، وهو استطراد مفيد على اختصاره ووجازته ؛

الخام

هذا ما وفق الله تعالى إليه ، وأعان عليه ، مما وسعه الجهد ، وبلغته المقدرة ، من إبراز هذا الأثر النافع ، في هذه الصورة ، التي لم تبلغ الأمل المنشود ، ولكنها ، إن شاء الله ، قد حققت الانتفاع به والإفادة منه ، وما يزال الرجاء قائماً بأن يهيئ الله تعالى لهذا الكتاب العظيم من يوفيه حقه مما كنت أرجو أن أقوم به ؛

وإني أعيد ما قلته في تقديمي لهذا الكتاب : إنه حسبي ممن يطلع عليه فيرضى عنه : دعوة صالحة ، وممن يرى فيه شيئاً من القصور أو التقصير ، أن يلتمس العذر ويدعو بالمغفرة ؛ والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وله الحمد في الأولى والآخرة ،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، أجمعين ، ورحم الله أسلافنا وشيوخنا وكل من له حق علينا ، وغفر لهم ؛ آمين .

يوسف حسن عمر

فهرس

قسم الأفعال

٥	الفعل :
	معناه وخواصه
	فعل الماضي :
١١	تعريفه وبنائه
	فعل المضارع :
١٥	تعريفه - وجه مشابهته للاسم - شرط إعرابه
٢٢	أوجه الإعراب في المضارع
	رفع المضارع :
٢٦	العامل فيه - ما يخلصه للحال - أو للاستقبال
	نصب المضارع :
٣٠	الأدوات الناصبة - استعمالات أن
٣٨	لن ومعناها
٣٩	إذن : تفصيل الكلام عليها - وأصل وصفها
٤٨	استعمالات كي
٥٢	المضارع بعد : حتى
٦١	المضارع بعد اللام : لام كي - ولام الجحود
٦٣	المضارع بعد حروف العطف : تفصيل أحكامه
٧٧	إضمار أن : بعد حروف العطف
٧٨	إظهار أن : جوازاً - ووجوباً
٨٠	مواضع أخرى تضمر فيها أن

جزم المضارع :

- ٨١ ذكر الأدوات الجازمة ، جوازم الفعل الواحد
٨٦ أدوات الشرط : صور الجملتين بعدها ، وحكمها
٩١ العامل في الشرط والجزاء
١٠٠ أحكام متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية
١٠٩ القاء في جواب الشرط
١١٦ ربط الجواب بإذا القجائية
١١٦ جزم المضارع في جواب الطلب وشرط ذلك

فعل الأمر :

- ١٢٣ كيفية صوغه وحكم آخره
الفعل المبني للمجهول :
١٢٨ التثنية الذي يلحقه
١٣٤ الأفعال الملازمة للبناء للمفعول
المتعدي واللازم :
١٣٥ أنواع المتعدي
أفعال القلوب :

- ١٤٧ ذكرها ، وبيان عملها
خصائص أفعال القلوب : حكم حذف الفاعل ، التعليل ، الإلغاء ،
١٥٤ جواز اتحاد الفاعل والمفعول
١٧٢ أفعال أخرى تنصب مفعولين ، ونصب القول للجمل
الأفعال الناقصة :

- ١٨١ معناها ، ألفاظها ، ذكر ما يتضمن معناها
١٨٨ تفصيل أحكام الأفعال الناقصة
٢٠٠ تقديم الخبر على الاسم ، وتقديمه على الفعل الناقص نفسه
أفعال المقاربة :

- ٢١١ تحديد معناها
٢١٣ أوجه استعمال أفعال المقاربة ، وتفصيل أحكامها
٢٢٣ دخول التي على كاد ، معناه وتفصيل ذلك

فعل التمجيد :

- ٢٢٧ معنى التمجيد ، صيغة ، شروط صوغه
أفعال المدح والثناء :
٢٣٧ معناها ، شرط فاعلها ، المخصوص وإعرابه

قسم الحروف

الحروف وتعريفه :

- ٢٥٩ احتياج الحرف إلى كل من الاسم والفعل
٢٦٠ تفصيل الكلام على أنواع الحروف
حروف الجر :

- ٢٦٠ الغرض منها ، معنى : من
٢٧٠ معنى : إلى ، حتى ، في ، الباء ، اللام
٢٨٦ رُبَّ : معناها واستعمالها
٢٩٩ أحرف القسم : الأساليب المستعملة في القسم ، وتوجيه كل منها
٣١٩ بقية حروف الجر : عن ، على ، الكاف ، مذ ومنذ ، حاشا وعدا وخلا
الحروف المشبهة بالفعل :

- ٣٣٠ إنَّ وأنَّ وأخواتها
٣٤٠ تفصيل أحكام هذه الحروف : أنَّ وأنَّ
٣٥٠ العطف على اسم إنَّ وأنَّ وأخواتها ، وما يجوز فيه ذلك من بقية الحروف
٣٥٧ استطراد في تفصيل أحكام لام الابتداء
٣٦٥ تخفيف إنَّ المفتوحة والمكسورة وأثر ذلك
٣٦٩ بقية الأحرف : معانيها واستعمالها
٣٧٥ أحوال الاسم والخبر بعد هذه الأحرف
حروف العطف :

- ٣٨١ الواو ، الفاء ، ثم ، حتى : معانيها وأحكامها
٣٩١ همزة الاستفهام مع هذه الأحرف
٣٩٢ زيادة هذه الأحرف

- ٣٩٥ أو ، إمّا ، أم - أم المتصلة - والمتقطعة
- ٤٠٩ شرح معنى التسوية في الهمزة وأم
- ٤١٦ معنى : لا - يل ، ولكن ، وشرط العطف بها
- حروف التنبيه :
- ٤٢١ ألّا ، أمّا ، ها
- حروف النداء :
- ٤٢٥ يا ، أيّا ، هيا ، وأي
- حروف الإيجاب :
- ٤٢٦ ألفاظها ، الفرق بينها في الاستعمال
- حروف الزيادة :
- ٤٣٢ ألفاظها ، مواضع زيادة كل منها
- حرفا التفسير :
- ٤٣٧ أي ، وأنّ ، واختصاص كل منهما
- الحروف المصدرية :
- ٤٤٠ ما يقع بعد كل منها من الجمل
- حروف التحصيل :
- ٤٤٢ ألفاظها - اختصاصها بالفعل
- حرف التوقع :
- ٤٤٤ معناه - شرطه - وأوجه استعماله
- حرف الاستفهام :
- ٤٤٦ الهمزة وهل - والفرق بينهما
- حروف الشرط :
- ٤٥٠ إن - ولو - والفرق بينهما
- ٤٥٥ اجتياز الشرط والقسم - وتفصيل أحكامه
- ٤٦٣ تقدم همزة الاستفهام على أدوات الشرط
- ٤٦٥ دخول الشرط على لشرط
- ٤٦٦ سر - بين معناه - وتفصيل أحكامها

٤٧٨	حرف الردع : أوجه استعماله
٤٧٩	هاء التأنيث : المراد منها ، وأحكامها التنوين :
٤٨٢	أنواعه ، حذفه في العَلَم نون التوكيد :
٤٨٤	صورها واستعمالاتها استطراد :
٤٩٨	في ذكر بعض أحكام هاء السكت وغيرها

